



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيذر - بسكرة - الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

عنوان الأطروحة:

وجهة الضبط الزواجي وعلاقته بكل من مصدر الضبط العام وبعض المتغيرات
التفاعلية في العلاقة الزوجية.

دراسة ميدانية على عينة متزوجين من الأسرة الجزائرية (مدينة بسكرة أنموذجا)

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في علم النفس - تخصص علم النفس الاجتماعي

إشراف الأستاذ الدكتور:

جابر نصر الدين

إعداد الطالبة:

غسيري يمينة.

2016 - 2015

شكر وعرفان:

أشكر من خلال هذا المقام كل من كان له يد أو كلمة عون لي في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد .

بدءاً بأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور جابر نصر الدين، الذي تعلمت عن طريق التتلمذ على يده المعنى الحقيقي للتوجيه المرن والحرية الموجهة في إدارة العمل العلمي للطالب الباحث.

كما أشكر كذلك لأستاذي الموجه لي إلى ولوج هذا الاهتمام البحثي بمجال الأسرة ومنذ خطواتي الأولى للبحث فيه، الأستاذ الدكتور بوقطاية مراد.

كما أشكر أستاذي الفاضل الذي أحال وجهة تفكيري في البحث ومنذ السنة الأولى من بداية العمل عليه إلى الدراسة و الاهتمام بمصادر الضبط الخاصة، الأستاذ الدكتور بلوم محمد.

كما أشكر كذلك كل من الدكتور بحري نبيل والأستاذة حلاسة فايزة على توجيهاتهما للبحث في جوانبه الإحصائية والقياسية.

وشكري موصول أيضاً إلى جميع الأساتذة والطلبة الباحثين الذين ساعدوني في أي خطوة من خطوات البحث والتوزيع والتحكيم.

ملخص البحث باللغة العربية:

تمحورت إشكالية هذا البحث حول دراسة دلالة العلاقات الارتباطية والفارقة بين مجموعة من المتغيرات التفاعلية المتعلقة بالحياة الزوجية داخل المجتمع الجزائري، اعتماداً على المنهج الوصفي الارتباطي المقارن، وذلك لاختبار الفرضيات الثمانية المصاغة للإجابة على التساؤلات المكونة لإشكالية هذا البحث.

وبعد الضبط النظري لمتغيرات البحث الأساسية منها والفرعية المتمثلة في كل من: وجهة الضبط العام، وجهة الضبط الزوجي، الاتصال والتوافق في العلاقة الزوجية، وكذا كل من متغيري الجنس والمستوى التعليمي. إنتهينا إلى دراسة صلاحية أدوات الرصد والقياس، والمتمثلة في (4) مقاييس مرفوعة باستبيان البيانات العامة للمبحوثين، والمتمثلة على الترتيب كما سلّمت للمبحوث في: مقياس وجهة الضبط العام، وجهة الضبط الزوجي، الاتصال الزوجي، والتوافق الزوجي، والتي أثبتت صلاحيتها بعد دراسة خصائصها السيكمترية وإعادة تقنينها.

وتضمنت الخطوة الموالية من البحث، اختيار العينة وتعيين مواصفاتها، وقد بلغ قوامها (246) مبحوثاً ومبحوثة من مجتمع المتزوجين الذين لا تقل مدة زواجهم عن سنة كاملة، وذلك في حدود مدينة بسكرة.

وبعد إجراء الدراسة الأساسية تبين: وجود فروق دالة عند مستويي الدلالة (001) و (005) في كل من الفرضيتين (1) و (2)، واللتين تتصان على وجود فروق في كل من وجهة الضبط العام (الداخلي-الخارجي) و وجهة الضبط الزوجي (الداخلي-الخارجي) -على الترتيب- لدى المتزوجين وذلك لصالح الوجهة الخارجية بدرجة أعلى.

وأما فيما يتعلق بالفرضية (3) والتي نصت على وجود علاقة بين وجهة الضبط العام (الداخلي-الخارجي) و وجهة الضبط الزوجي (الداخلي-الخارجي)، فقد تبين عدم وجود ارتباط دال بين وجهتي الضبط (العام و الزوجي) بين بعدي كل منهما على حدة، وبين بعدي كل منهما مع بعدي الثاني لدى مفردات العينة من المتزوجين ما عدا في الوجهة الداخلية، والتي تبين أنه توجد علاقة دالة مع أنها أقل من المتوسط، ولكنها دالة عند المستويين (001) و (005) بين كل من وجهة الضبط العام الداخلية ووجهة الضبط الزوجي الداخلية لدى أفراد العينة.

وأُسفرت نتائج الفرضية (4) والتي نصت على وجود فروق في وجهة الضبط الزواجي (الداخلية-الخارجية) بين أفراد العينة تعزا إلى عامل المستوى التعليمي، فقد تبين وجود فرق في وجهة الضبط الزواجي (الداخلية-الخارجية) بين المتزوجين تعزا لمستواهم التعليمي.

وفيما يخص الفرضيات (5) و (6) و (7) و (8) الخاصة بهذا البحث، فقد أظهرت نتائجها عدم وجود دلالة لمتغير الجنس في إحداث فروق في وجهة الضبط الزواجي (الداخلية-الخارجية)، ولا في درجات الاتصال في العلاقة الزواجي، كما تبين كذلك عدم وجود فروق في درجات كل من متغيري الاتصال والتوافق في العلاقة الزواجية على المقياسين تعزا إلى نوع أو فئة الضبط الزواجي (الداخلية-الخارجية).

وخلصنا في آخر خطوة في هذا البحث إلى اقتراح جملة من التوصيات المنهجية والمعرفية العلمية لفتح آفاق جديدة للبحث في سيكولوجيا الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري تكون انطلاقة بحث لدراسة هذا المجال السلوكي الاجتماعي الهام من مجالات الدراسة في علم النفس الاجتماعي وهو مجال علم نفس الزواج والأسرة.

Résumé:

La problématique de la présente recherche est axée autour de l'étude de la signification des relations corolaires et différentielles qui existent entre deux groupes de variables interactives liées à la vie conjugale dans la société algérienne, à l'aide de la méthode descriptive corolaire comparative, afin de répondre aux questionnements et de tester les hypothèses formulées.

Après la validation théorique des variables principales et secondaires ayant trait au locus du contrôle général, au locus du contrôle conjugal, la communication et l'ajustement dans la relation conjugale, en plus des variables relatives au sexe et au niveau d'instruction, nous avons étudié la faisabilité des outils de collecte et de mesure de données représentés dans quatre échelles d'une fiche de renseignement des interviewés. Les échelles en question sont : échelle du locus du contrôle général, échelle du locus du contrôle conjugal, la communication conjugale, et enfin l'ajustement conjugal.

Après la vérification des caractéristiques psychométriques de ces échelles, il a été question de sélectionner les caractéristiques de l'échantillon composé de **246** individus parmi les personnes ayant au minimum une année de mariage dans la ville de **Biskra**.

Cette étude confirme l'existence de différence significative au niveau de signification **(001) et (005)** pour les hypothèses **(1) et (2)** qui prétendent l'existence de différences dans le locus du contrôle général (**interne et externe**) et le locus du contrôle conjugal (**interne et externe**), respectivement, chez les mariés, et ce, à la faveur du locus extérieur en premier lieu.

S'agissant de l'hypothèse **(3)** qui prétend l'existence d'une relation entre le locus du contrôle général (**interne et externe**) et le locus du contrôle conjugal (**interne et externe**), il ressort l'inexistence d'un lien significatif entre les deux locus (**général et conjugal**) avec les deux dimensions de chacune séparément, et il a été démontré l'existence d'une relation significative, même si elle inférieure à la moyenne, aux niveaux **(001) et (005)** entre le locus du contrôle général intérieur et le locus du contrôle conjugal intérieur chez les membres de l'échantillon.

L'hypothèse **(4)** prétend l'existence de différences dans le locus du contrôle conjugal (**interne et externe**) entre les membres de l'échantillon en fonction de leur niveau d'instruction, il a été prouvé l'existence de différence

dans le locus du contrôle conjugal (**interne et externe**) entre les mariés en raison de leur niveau d'instruction.

Quant aux résultats des hypothèses (5) et (6) et (7), ils ont démontré l'inexistence de signification de la variable sexe dans l'émergence de différences dans le locus du contrôle conjugal (**interne et externe**), ni dans les niveaux de communication dans la relation conjugale ainsi que l'inexistence de différences dans les niveaux des variables relatives à la communication et l'ajustement dans la relation conjugale dans deux échelles en relation avec le type ou la catégorie du locus du contrôle conjugal (**interne et externe**).

Nous avons conclu cette recherche par la proposition d'une série de recommandations méthodologiques et académiques dans l'espoir d'ouvrir de nouveaux horizons dans la psychologie du couple et de la famille dans la société algérienne et proposer des pistes de réflexion en comportement social, en psychologie sociale et en psychologie du mariage et de la famille, plus particulièrement.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	شكر وعرفان
	ملخص البحث باللغة العربية
	ملخص البحث باللغة الفرنسية
1	مقدمة
الفصل الأول : الإطار العام لإشكالية البحث (موضوعه-منهجة-أهدافه)	
-تمهيد	
7	-إشكالية البحث
17	-منهج البحث
19	-أهمية البحث
21	-أهداف البحث
23	- الضبط الإجرائي لمفاهيم البحث الأساسية
24	-فرضيات البحث
-خلاصة الفصل	
الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام والزواجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز)	
-تمهيد	
27	-مفهوم وجهة الضبط الزواجي
47	-العلاقة بين مفهوم وجهة الضبط و مفهوم العزو السببي
51	-تطور البحث في مفهوم وجهة الضبط ومقارباته النظرية
59	-أبعاد متغير وجهة الضبط وسمات شخصيات الأفراد في فئتيه (الداخلية والخارجية)
67	-قياس متغير وجهة الضبط
71	- تصورات حول تشكل الاعتقاد في وجهة الضبط
81	-العوامل المؤثرة في وجهة الضبط العام والزواجي (الداخلي-الخارجي)
خلاصة الفصل	
الفصل الثالث : الاتصال والتواصل في العلاقة الزوجية	
-تمهيد	

122	- مفهوم الاتصال والتواصل في العلاقة الزوجية
127	- بعض المفاهيم المرتبطة بالاتصال (التواصل، التفاعل، العلاقة)
129	- مراحل ومكونات عملية الاتصال
130	- مقاربات نظرية متعددة المداخل حول عملية التواصل
135	- أشكال الاتصال في العلاقة الزوجية
141	- شروط ومهارات الاتصال والتواصل الفعال في العلاقة الزوجية
150	- الاتصال والتواصل في العلاقة الزوجية أهميته وقياسه
-خلاصة الفصل.	
الفصل الرابع : سيكولوجيا التوافق الزوجي والعوامل المؤثرة فيه	
-تمهيد	
166	- مفهوم التوافق الزوجي
170	- المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التوافق الزوجي
172	- مقاربات التوافق الزوجي وقياسه
185	- مجالات وأبعاد التوافق الزوجي والعوامل المؤثرة فيه
197	- مراحل نمو الزواج والأسرة
204	- الحاجة للإرشاد الزوجي وعوامل نجاحه.
-خلاصة الفصل	
الفصل الخامس : مقارنة حول سيرورات وتطورات نظام الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري	
-تمهيد	
211	- العلاقة بين مفهومي الزواج والأسرة

115	- بعض التصنيفات لأنظمة الزواج والأسرة
224	- وظائف الزواج وملاحم تغيير مهام الأسرة الجزائرية.
235	- آليات بناء العلاقات الاجتماعية والزواجية في ثقافة ونظام المجتمع الجزائري
269	- الزواج في العائلة الجزائرية
- خلاصة الفصل	
الفصل السادس : الدراسة الاستطلاعية	
-تمهيد	
287	-القراءات الأولية.
289	- الاستطلاع الميداني
290	-إعداد أدوات البحث
328	-نتائج الدراسة الاستطلاعية للبحث
-خلاصة الفصل.	
الفصل السابع : الدراسة الأساسية	
-تمهيد	
330	-حدود الدراسة الأساسية
332	-عينة الدراسة الأساسية ومواصفاتها
347	-أدوات البحث المستخدمة في الدراسة الأساسية
351	-الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الأساسية
-خلاصة الفصل.	
الفصل الثامن : عرض ومناقشة نتائج الدراسة الأساسية	
-تمهيد	
335	-عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى
364	-عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية
373	-عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة
376	-عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة
379	-عرض ومناقشة نتائج الفرضية الخامسة

383	-عرض ومناقشة نتائج الفرضية السادسة
387	-عرض ومناقشة نتائج الفرضية السابعة
392	-عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثامنة
	-خلاصة الفصل
401	مقترحات وتوصيات البحث
406	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	جدول يوضح التكرارات والنسب المئوية لفقرات مقياس مصدر الضبط الزواجي	292
2	جدول يعرض خصائص أفراد العينة حسب الجنس	301
3	جدول يعرض خصائص أفراد العينة حسب الفئات العمرية ونسبها المئوية	301
4	جدول يعرض خصائص أفراد العينة حسب فئات المستوى التعليمي ونسبها المئوية	302
5	جدول يبين التكرارات والنسب المئوية لمتغير الحالة الاجتماعية	302
6	جدول يعرض خصائص أفراد العينة حسب المهنة ونسبها المئوية	303
7	جدول يعرض خصائص أفراد العينة حسب مدة الزواج والنسب المئوية لفئاتها	304
8	جدول يبين صدق الاتساق الداخلي لمصدر الضبط الداخلي.	304
9	جدول يوضح صدق الاتساق الداخلي لمصدر الضبط الخارجي.	306
10	جدول يعرض نتائج صدق المقياس وفق معامل المقارنة الطرفية	307
11	جدول يبين حساب الثبات وفق معامل التجزئة النصفية	308
12	جدول يبين التكرارات والنسب المئوية لمتغير السن	309
13	جدول يبين التكرارات والنسب المئوية لمتغير الحالة الاجتماعية	310
14	جدول يبين التكرارات والنسب المئوية لمتغير المستوى التعليمي	310
15	جدول يبين التكرارات والنسب المئوية لمتغير الجنس	311
16	جدول يبين الاتساق الداخلي بين البنود والدرجة الكلية لمصدر الضبط الخارجي	312
17	جدول يبين الاتساق الداخلي بين البنود والدرجة الكلية لمصدر الضبط الداخلي	313
18	جدول يوضح صدق الاتساق الداخلي لمقياس الضبط بين بعديه (مصدر الضبط	314

	الداخلي ومصدر الضبط الخارجي).	
19	جدول يبين الصدق وفق المقارنة الطرفية لمقياس مصدر الضبط	315
20	جدول يعرض الثبات وفق معادلة التجزئة النصفية لمقياس مصدر الضبط	315
21	جدول تكرارات توزع مفردات العينة الاستطلاعية على خاصية السن ونسبها المئوية	317
22	جدول تكرارات توزع مفردات العينة الاستطلاعية على خاصية الجنس ونسبها المئوية	318
23	جدول تكرارات توزع مفردات العينة الاستطلاعية على خاصية الحالة الاجتماعية ونسبها المئوية.	318
24	جدول تكرارات توزع مفردات العينة الاستطلاعية على متغير المستوى التعليمي ونسبها المئوية.	319
25	جدول يوضح صدق الاتساق الداخلي بين البنود والدرجة الكلية	319
26	جدول يوضح صدق المقارنة الطرفية بين بنود النصف العلوي والنصف السفلي باستخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (T- test) .	321
27	جدول يوضح نتائج حساب خاصية الثبات وفق معادلة التجزئة النصفية	322
28	جدول يوضح صدق الاتساق الداخلي لمقياس التوافق الزوجي بين البنود والدرجة الكلية	324
29	جدول يوضح صدق الاتساق الداخلي لمقياس التوافق الزوجي بين الأبعاد مع بعض	326
30	جدول يعرض الصدق وفق المقارنة الطرفية.	326
31	جدول نتائج ثبات المقياس وفق معادلة التجزئة النصفية	327
32	جدول يبين توزيع العينة الأساسية على متغير الجنس	333
33	جدول يبين توزيع العينة الأساسية على متغير السن	334
34	جدول يبين توزيع العينة الأساسية على متغير مدة الزواج	335
35	جدول يبين توزيع العينة الأساسية على متغير السن عند الزواج لدى كل من الجنسين وأزواجهم	336
36	جدول يبين توزيع العينة الأساسية على متغير العمل بالنسبة للزوجات	338
37	يبين توزيع العينة الأساسية على متغير المستوى التعليمي	338
38	جدول يبين توزيع العينة الأساسية على متغير التكافؤ ووضعيات عدم التكافؤ في المستوى التعليمي	339

341	جدول يبين توزيع العينة الأساسية على متغير استقلالية الزوجين في السكن من عه	39
342	جدول يبين توزيع العينة الأساسية على متغير عدد الأطفال	40
343	جدول يبين توزيع العينة الأساسية على متغير نوع المهن بالنسبة للمتزوجات (المبحوثات وزوجات المبحوثين الذكور)	41
344	جدول يبين توزيع العينة الأساسية على متغير الطريقة التي تمت وفقها عملية الاختيار الزواجي	42
345	جدول يبين توزيع العينة الأساسية على متغير الطريقة التي تمت وفقها عملية الاختيار الزواجي بحسب الفترات الزمانية	43
349	جدول يمثل مفتاح تصحيح مقياس مركز الضبط الداخلي /الخارجي (ج.روتر)	44
355	جدول يوضح المؤشرات الإحصائية لكل من جهتي الضبط (الداخلية والخارجية)	45
356	جدول يوضح نتائج اختبار T test للفروق لمجموعتين مستقلتين (فئتي وجهة الضبط الداخلية والخارجية)	46
364	جدول يوضح المؤشرات الإحصائية لفئتي مصدر الضبط الزواجي (الداخلية والخارجية)	47
365	جدول يوضح نتائج اختبار T test للفروق بين مجموعتي فئتي مصدر الضبط الزواجي (الداخلية والخارجية)	48
373	جدول يوضح نتائج اختبار (Pearson correlation) للارتباط بين أبعاد مصدر الضبط العام و مصدر الضبط الزواجي	49
376	جدول يوضح نتائج تحليل التباين للمستويات التعليمية لعينة الدراسة وفق معامل ANOVA	50
380	جدول يوضح المؤشرات الإحصائية للفئتين	51
380	جدول يوضح نتائج اختبار T test للفروق لمجموعتين مستقلتين (المتزوجون والمتزوجات)	52
383	جدول يوضح المؤشرات الإحصائية للمتغيرين	53
383	جدول يوضح نتائج اختبار T test للفروق لمجموعتين مستقلتين	54
387	جدول يوضح المؤشرات الإحصائية للمجموعتين	55
388	جدول يوضح نتائج اختبار T test للفروق لمجموعتين مستقلتين	56

392	جدول يوضح المؤشرات الإحصائية للمتغيرين	57
392	جدول يوضح نتائج اختبار T test للفروق لمجموعتين مستقلتين	58

قائمة الأشكال.

الصفحة	العنوان	الرقم
198	شكل يوضح مراحل نمو الزواج وقطبي الحل في كل مرحلة.	1
200	شكل يوضح مراحل الزواج التدريجية.	2

مقدمة البحث:

مما يُسَلَّم به في مجال دراسة الظاهرة النفسية الاجتماعية لدى الباحثين والمتخصصين في هذا الحقل البحثي، هو تميز عناصره بالتشابك ومتغيراته وعوامله بالتداخل كما وكيفا وتأثيرا وتأثرا، مما يضيف عليها مستوى بالغ من التعقيد، وعلى الاستنتاج والتفسير العلمي إزاء نتائج دراستها قدرا لا يستهان به من الصعوبة، حيث أنه من الطموح جدا أن يسعى الباحث خلال فترة معينة من الزمن أن يضبط جل المتغيرات المسيرة أو المتحركة في سلوك إجتماعي ما أو في خبرة نفسية اجتماعية معينة إن لم نقل بضبط تلك الأساسية منها على الأقل. ولذلك كان على الباحث الالتزام بمجموعة من الاعتبارات المنهجية وهو يحاول دراسة السلوك الاجتماعي أو الخبرة النفسية الاجتماعية، لعل من أهمها تحديد قطاع السلوك أو الخبرة النفسية الاجتماعية موضوع البحث وضبط حدودها بالقدر الذي يكفل أو يضمن مستوى يطمئن له الباحث من الموضوعية والدقة والصدق في ربط الأسباب بالنتائج والعلل بالمعلولات، ويمكن النظر إلى هذه الطريقة من زاويتين: الأولى أنها تضمن إلى حد مطمئن تحقق مسعاها بالنسبة للباحث والبحث إذا استطاع تحقيق شروطها منهجيا وتطبيقيا، ولهذا درجة لها من الصعوبة بمكان في مثل هذه المواضيع خاصة إذا ما ارتبطت بقطاعات خاصة أو نوعية من السلوك الاجتماعي.

والثانية أن في هذه الطريقة وبغض النظر عن صعوبة العمل بها قد توقع الباحث -وهو فرض مرجح- في مشكل الفصل بين القطاعات السلوكية أو الخبرات النفسية المختلفة، والتي قد تشكل بالنسبة لبعضها بعضا دلالات تفسيرية هامة في الدراسة أو البحث، وهذا ما يقيد مسعى الباحث في بلوغ أهدافه التفسيرية في بعدها الشمولي الواسع، وتجعلها في نطاق ضيق ينظر لعينة السلوك موضوع البحث أو الدراسة نظرة تجزيئية آلية. وعلى هذا فقد عمد العديد من الباحثين في علم النفس الاجتماعي وغيره من التخصصات ذات العلاقة على غرار الاعتبار السابق، إلى ضرورة الاهتمام بالمواضيع الجوهرية، ودراسة الآليات والممارسات المسيرة للنظم الاجتماعية وتحليل نوع الثقافة المنظمة لها والمتحركة فيها بدلا من التركيز على القضايا الثانوية التي تتناول السلوك الاجتماعي بعيدا عن السياق الثقافي والاجتماعي الذي يحدث فيه، إلى حد اعتبار بعض الباحثين لغياب هذا الشرط بأنه تقصير في رؤية الباحث وعدم اتسام بحثه بالشمولية ومنه بالأهمية والنجاعة إلا على نطاق ضيق.

لهذا وانطلاقا من قراءة وتتبع التراث العلمي والأدبيات النظرية، وكتتمة وتوجيه لبحوث ودراسات سابقة في مجال دراسة السلوك الاجتماعي ضمن السياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري، لاسيما

منها تلك التي تم تركيز البحث فيها على نظام الزواج والأسرة، وما تؤديه هذه الأنظمة غير الرسمية من أدوار حيوية بالنسبة للأفراد والجماعات والمجتمع ككل على النطاقين الداخلي (عالم المنزل) والخارجي (العلاقات الاجتماعية)، لهذا، نعتقد أن موضوع سيكولوجيا الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري يعتبر من المواضيع الهامة والمتعددة الأبعاد والعلاقات بالكثير من القطاعات السلوكية الاجتماعية الأخرى بما في ذلك السلوك التنظيمي والقيادي والقطاعات الاقتصادية والسياسية وغيرها.

لقد جاء اختيار هذا الموضوع بالبحث كخلاصة لمجموعة من القراءات والملاحظات الواقعية والتأملات حيال المتغيرات التي يمكن رصد تأثيرها على سلوك الأفراد في نطاق العلاقة الزوجية وضمن نظام العيش تحت سقف عائلة معينة، وفي إطار توافر كم من الدراسات والبحوث التي تناولت علاقة وتأثير العوامل والسمات الشخصية في الروابط الزوجية والأسرية وعلى كفاءات ونتائج التفاعل في إطارها، انتهينا إلى تحديد جملة من المتغيرات المأخوذة حديثا نسبيا بالدراسة، والتي نسعى من خلال هذا البحث لرصد وتفسير بعض جوانب علاقتها بسلوك المتزوجين -أي الأفراد المنخرطين في علاقة زواج- وذلك ضمن ما استطعنا حصره من خصائص لهذا السياق الاجتماعي.

ومن أهم المتغيرات التي لفتت إنتباهنا للبحث فيها، تلك المتعلقة بمعتقدات الأفراد وتوقعاتهم المصاحبة والموجهة لسلوكهم عموما، ولسلوكهم التفاعلي ضمن العلاقة الزوجية خصوصا، واتسامه باتجاه معين ومميز، والملازمة والمرافقة للفرد في جل إن لم نقل في كل موقف يكون إزاءه بصدد اختيار استجابة أو خيار سلوكي ما، وخاصة في ضوء توافر ظروف قد تدفعنا كمهتمين أو متخصصين في مجال دراسة السلوك الاجتماعي إلى توقع سلوك مغاير لهذا الاتجاه، وهذا ما اهتمت به البحوث التي ركزت اهتمامها على دراسة متغير وجهة الضبط، وذلك في بعده العام أو في أبعاده الخاصة، كما يسعى هذا البحث لتبينه في ربطه بمجموعة من المتغيرات التي لا تقل أهمية من حيث وزنها وأثرها في العلاقة الزوجية، والمتمثلة في كل من : المستوى التعليمي، الجنس في بعده الجندي أو النوعي الاجتماعي، الاتصال الزوجي، والتوافق الزوجي، وذلك بتناول هذه المتغيرات بالبحث والمناقشة والتحليل النظري والكشف الميداني ما أمكننا.

وقد تم إنجاز هذا البحث على مراحل من الاستطلاع النظري والميداني قبل التوصل إلى ضبط تصور واضح لإشكاليته وتحديد منهج عمله المتمثل في المنهج الوصفي بطريقتيه الارتباطية والمقارنة،

بما يتضمنه من أدوات وإجراءات منهجية وتطبيقية وميدانية، وصولاً إلى إخراجها بشكله الحالي متكوناً من ثمانية فصول.

تضمن الفصل الأول من هذا البحث توضيحاً للإطار العام الذي تدور حوله الإشكالية والمنهج الذي يقوم عليه تصور كيفية دراستها، ومن ذلك أهمية وأهداف البحث، وضبط المفاهيم الإجرائية التي صيغت فرضياته بناءً عليها.

وكمرحلة ثانية، تناولنا في الفصول التالية للفصل الأول عرضاً نظرياً مفصلاً لمتغيرات البحث الأساسية كلا منها في فصل مستقل، محاولين بذلك الإحاطة الشاملة بمفهومه وأهم المقاربات أو النظريات أو المنظورات التي عالجتها، وما استطعنا جمعه من أدبيات نظرية وتراث علمي لتفكيك مختلف زوايا العمل عليه فيما سبق من بحوث ودراسات، مرفوقاً أو متضمناً لمجموعة من التحليلات والمناقشات أو التعقيبات والملاحظات حول ما نرى بضرورة بيانه وتوضيح جوهر علاقته بموضوع بحثنا.

وقد أوردنا تسلسل الفصول النظرية على النحو الظاهر في خطة أو فهرسة البحث تبعاً لعلاقة كل فصل بما يليه، بدءاً بفصل وجهة الضبط العام والزواجي، الذي يعد المتغير الأساسي في هذا البحث لارتباط دراسته بكل المتغيرات التي استهدف هذا البحث دراستها، حيث تناولنا فيه رؤية حول ضبط مفهومه وأبرز النظريات التي عالجتها وبعض المفاهيم ذات العلاقة به، ثم أبعاده وسمات شخصيات الأفراد في فنتيه وكيفيات قياسه، وصولاً إلى تناول بعض التصورات والعوامل الثقافية والاجتماعية النفسية التي تدخل في تشكيل الاعتقاد فيه.

يلي الفصل الخاص بمتغير وجهة الضبط (العام-الزواجي) كلا من فصلي الاتصال في العلاقة الزوجية والتوافق الزوجي على التوالي، ذلك أن الاتصال بين الزوجين يعد عنصراً أساسياً في تحقيق التوافق الزوجي وبالتالي فتوضيح مركباته وسيروراته النفسية الاجتماعية أولاً نرى أن هذا يساعد بصورة أفضل على فهم مركبات وسيرورات التوافق الزوجي، وقد تم في عرض عناصر فصلي المتغيرين نفس الخطة تقريباً، حيث اشتملا على بيان للمفهوم وتوضيحاً لأهم الفروق بينه والمفاهيم ذات العلاقة، ثم عرضاً لبعض المقاربات أو النظريات التي تناولته، ثم مروراً بإحاطة شاملة حول العوامل المؤثرة فيه وطرائق قياسه.

وتم تخصيص الفصل النظري الأخير قبل التطرق إلى مرحلة عرض خطوات الدراسة الميدانية مباشرة، نظراً لأهميته في توضيح نقطة تقاطع الخلفية النظرية بنتائج العمل الميداني، حيث أن الغاية

الأهم من القيام بهذا البحث هي محاول تفسير نتائجه في ضوء الخصائص الثقافية والاجتماعية النفسية للمجتمع الجزائري، والتي تحكم وتسير نظامه الاجتماعي وتضبط وتنظم سلوك ممثليه وأفراده وتدخل في تشكيل هوياتهم وذهنياتهم وشخصياتهم، وكذا أنساقهم المعرفية والقيمية والاعتقادية التي ينطلقون منها وتتوجه وتتحدد سلوكياتهم وممارساتهم الاجتماعية وبخاصة الزوجية منها بناءا عليها.

حيث تضمن هذا الفصل بداية، بيانا لمفهوم الأسرة وتوضيحا للعلاقة بينها ومفهوم الزواج، ثم عرضا لبعض التصنيفات لأنظمة الزواج والأسرة، ووظائف كل منهما متبوعا ببعض التحليلات لهذه العناصر في ضوء ما حدث على نظام الزواج والأسرة من تغير، كما أوردنا في هذا الفصل كذلك عرضا تفصيليا لنوع الثقافة الاجتماعية المسيرة لأنظمة والعلاقات الاجتماعية والزوجية لمجتمعات شمال إفريقيا عموما والمجتمع الجزائري خصوصا، متطرقين إلى ما أمكن توضيحه من خصائص وأليات وما طرأ عليها من تأثير وتغير لنتمكن من تفسير ما هي عليه الآن.

ونأتي في المرحلة التالية للفصل النظري الأخير إلى عرض خطوات الدراسة الميدانية، والتي تم تقسيمها إلى ثلاث فصول، تناول الأول منها أول خطوات العمل الميداني وهي الدراسة الاستطلاعية الميدانية، التي هدفنا من خلالها في هذا البحث التحقق من صلاحية المنهج المختار والأدوات المعدة للرصد والقياس، والتي ضبطنا من خلالها كافة الإجراءات والوسائل للشروع في الدراسة الأساسية.

وتم في الفصل الذي عرضت فيه خطوات الدراسة الأساسية وهو الفصل ما قبل الأخير من هذا البحث، تعيين حدود الدراسة الزمانية والمكانية والبشرية، وكيفية اختيار العينة وحجمها ومواصفاتها، وكذا الأدوات المصممة والمختارة لجمع المعلومات والمتمثلة في: (استمارة البيانات العامة للمبحوث مرفوقة بالتعليمة العامة للاستبيان الكلي الذي تضمن المقاييس الأربعة، مقياس وجهة الضبط العام، مقياس وجهة الضبط الزوجي، مقياس الاتصال في العلاقة الزوجية، ومقياس التوافق الزوجي)، وصولا إلى تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات.

وكفصل أخير في البحث، نعرض في آخر مرحلة إعادة تذكير بنص كل فرضية من الفرضيات الثمانية للبحث على حدة متبوع بنتائجها وما أمكن تخمينه والتوصل إليه من مناقشات وتفسيرات لها في ضوء معطيات ومواصفات وخصائص العينة من جهة، وبالرجوع إلى ما خلصت إليها الأدبيات النظرية والدراسات العلمية في المتغيرات محل الدراسة والمواضيع والمتغيرات ذات العلاقة، لنتبع هذا العمل

بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات الخاصة بتطوير وفتح آفاق بحث مستقبلية في مجال علم نفس الزواج والأسرة، وتنتهي أوراق هذا البحث بقوائم المراجع والملاحق التي اعتمدت لانجاز هذا العمل .

الفصل الأول: الإطار العام لإشكالية البحث

(موضوعه-منهجه وأهدافه).

- تمهيد

1- إشكالية البحث

2- منهج البحث

3- أهمية البحث

4- أهداف البحث

5- الضبط الإجرائي لمفاهيم البحث الأساسية

6- فرضيات البحث

- خلاصة الفصل

تمهيد:

يعد اختيار موضوع البحث وتحديد الزوايا التي أشكل على الباحث الحكم عليها ومعرفتها معرفة علمية دقيقة وموضوعية أولى ترجمات الباحث لدوافع ومراحل العمل البحثي، ويستلزم تقديم الباحث لعمله البحثي كأولى الخطوات العملية البدء بضبط تصور مناسب ودقيق لإشكالية بحثه، وذلك بحصر ذهنه وتركيز تفكيره في جوانب الموضوع وتوضيح نقاط اتصاله وانفصاله مع ما سبقه من دراسات في ذات المجال أو الموضوع حتى تتوضح أصالة البحث وحدوده والقيمة العلمية التي يسعى الباحث لتحقيقها والنتائج التي يرمي إلى بلوغها من خلال بحثه.

وبالطبع فإن تصور الباحث لإشكالية بحثه ولخطة البحث التي سيعتمدها للوصول إلى أهدافه لا تتم بمعزل عن تفكيره في أنسب المناهج مع طبيعة موضوعه وأفضل الطرائق التي تضمن له منهجية موضوعية قوية حتى يطمئن أكبر قدر ممكن إلى نتائج بحثه، وهذا ما سيلي توضيحه من خلال جملة من الخطوات الأساسية والمتمثلة في:

(تحديد الإشكالية، منهج البحث، أهمية وأهداف البحث، الضبط الإجرائي لمفاهيم البحث الأساسية، وصولاً إلى صياغة الفروض والتي تعتبر آخر خطوة يضبط فيها الباحث حيز تصوره قبل شروعه في دراستها نظرياً وميدانياً واختبار صحتها).

1- إشكالية البحث:

يطرح مفهوم وجهة الضبط محورا هاما وواعدا لتفسير السلوك، فهو من المتغيرات التي تم اكتشافها حديثاً نسبياً ورصد العديد من تأثيراتها على تفكير الفرد وسلوكه وعلى جوانب عديدة من حياته. فقد ذهب بعض العلماء إلى اعتباره سمة شخصية بينما ذهب آخرون إلى اعتباره مكوناً معرفياً، وسواء كان سمة في شخصية الفرد أو مكوناً معرفياً في ذهنيته فإن العلماء والباحثين الذين تناولوا هذا المتغير بالدراسة والبحث لم ينكروا وجود تأثيرات لهذا الجانب النفسي الاجتماعي من حياة الفرد في خيارته السلوكية وممارساته اليومية التي تحدد مكانة الفرد ودوره، أهدافه وطموحاته، مستوى تقدمه ونجاحه وفشله...، فمتغير وجهة الضبط يتعلق باعتقاد الفرد حول كونه حر ومخير ومسؤول عن كل هذه النتائج في حياته، وهل هذه النتائج هي من صنعه هو ومن نتائج مثابرتة وعمله وجهوده وقدراته أم هي من محظ جملة من العوامل الخارجة عن تدبيره وتخطيطه ومعالجته، أي من قبيل ما يسميه الأفراد بالصدفة أو

الحظ، أو هي من مفهومهم للقضاء والقدر، أو كما يعتقد آخرون بأنها ترجع لرغبة وتعليمات ذوي السلطة وغير ذلك من المصادر، وبناء على هذا يتحدد موضع الضبط السائد لدى الفرد.

لقد حدد العلماء موضعين للضبط عموماً، فردّ الفرد مسؤولية ونتائج أفعاله وقراراته وما يتعلق بممارساته وخيارته السلوكية ونتائجها إلى قدراته وجهوده وإمكانياته وتخطيطه ومسؤوليته الشخصية اعتبر الفرد ذو موضع ضبط داخلي، أي لا علاقة للعوامل الخارجية بحرية الفرد السلوكية، فهو إن أراد الكلام تكلم وإن أراد السكوت فعل، وإن أراد النجاح استعد له واجتهد وأخذ بكل ما يحقق له النجاح وما الفشل إلا نتيجة لسلوكات تُضادّ النجاح هي من صنع الفرد ذاته.

وأما ردّ الفرد مسؤولية أفعاله وقراراته لظروف وعوامل خارجية لا قدرة له على التحكم فيها وضبطها والسيطرة عليها كالحظ والمكتوب والصدفة والقضاء والقدر والغيب وذوي السلطة والنفوذ وغيرها من العوامل والمصادر التي تقع خارج ذات الفرد وتديره وتخطيطه وتحكمه، إعتبر ذو موضع ضبط خارجي.

ولذلك فإن موضوع وجهة الضبط جوهرى للكشف عن زاوية نفسية اجتماعية أخرى يمكن أن تزود الباحث والمتخصص السيكولوجيين بمعلومات أكثر تفصيلاً عن سيرورات وآليات نفسية واجتماعية لم تكن معروفة من قبل قد يكون لها أثر في تقدم الفهم والوعي النفسي العام والمتخصص بسيكولوجيا السواء والشذوذ على حد سواء.

فكون مفهوم وجهة الضبط يرتبط باعتقاد وتوقع الفرد عن مصدر التسيير والنتائج وحصوله على التعزيزات المرغوبة في حياته فإن هذه النقطة تطرح محورا يتطلب عملاً ومجهوداً بحثياً كبيراً لإحاطته بطائفة واسعة جداً من العوامل والمتغيرات التي تستدعي قدراً من الموضوعية والمرونة والحرية في الطرح والمعالجة، لاسيما كونها تتعلق بعملية التطبيع الاجتماعي وطبيعة تنشئة الفرد وأنماط التعاملات وأنواع وآليات التعلّمات الاجتماعية المستمدة من المعرفة الاجتماعية السائدة والحس والإدراك الاجتماعيين المشتركين التي تنمو وتتشكل لدى الأفراد انطلاقاً مما يكتسبونه من معايير اجتماعية عبر مراحل النمو عن طريق تفاعلاتهم الاجتماعية المختلفة والمستمرة مع البيئة، لتشكل نسقهم القيمي ومعتقداتهم وتوقعاتهم والكيفيات التي يدركون ويفسرون بها الأمور والمواقف من حولهم.

ومن هنا فالانطلاق في دراسة هذا الموضوع من أصوله الأنثروبولوجية والمعرفية الاجتماعية نحو محاولة الإحاطة بتطوّراته وما حدث عليه من تغيرات عبر الزمن وصولاً إلى تشكله بما هو عليه حالياً يعد ضرورياً للفهم الجيد، كما بين هذا وأكد عليه عديد العلماء والباحثين القدماء والمعاصرين، ومن بينهم عالم الاجتماع أوجست كونت في قوله: " لا نستطيع أن نفهم جيداً قضية ما إلا إذا تتبعناها تاريخياً" (علي محمد سعيد، 1425هـ، ص 69) هذا من جهة، ومن جهة أخرى في محاولة لوضع تصور - فرضي - نوعي وكيفي وتراتبى لنظام المعايير الاجتماعية بما تحويه من أصول ثقافية وأنساق قيمية وضوابط قانونية وعقائدية وغيرها مما هو مثبت في التراث النظري المتخصص فضلاً عن الحقائق التاريخية والواقعية المعيشة، كعوامل وخصائص قد يتفرد بها المجتمع الجزائري وتميزه عن غيره من المجتمعات مع اعتبار وجود عناصر الاشتراك بين بني النوع البشري. وهذا من بين النقاط التي سيتم الانطلاق منها ومناقشة نتائج هذا البحث في ضوءها.

إن من القضايا المسلّم بها لدى جميع مجتمعات العالم، هي أن الثقافة والمعرفة الاجتماعية المبنية على مفاهيم ومعايير بعيدة عن العلمية والموضوعية يختلف نظام تسيير الطاقة البشرية فيها عن المجتمعات التي تسيّر أنظمتها الاجتماعية وفق ثقافة ومعرفة إجتماعية تقوم على أسس علمية، بما في ذلك نظام الأسرة وطبيعة العلاقات القائمة بين أفرادها وأنماط تنشئة الأفراد بداخلها كتحصيل حاصل.

كونها -الأسرة- وإن اختلفت تعريفاتها من مجتمع إلى آخر، ومن ثقافة أو نظام إجتماعي إلى ثقافات وأنظمة إجتماعية أخرى، من حيث بنيتها ووظيفتها وطبيعة الأدوار والعلاقات والتفاعلات القائمة بين أعضائها ورغم ما طرأ عليها من تحولات بفعل عوامل التغيير الاجتماعي، إلا أنها كانت ولا تزال إلى يومنا هذا خلية المجتمع الأولى. ويزداد هذا المفهوم قوة من حيث رسوخه في ثقافات معينة، وفي ذهنيات وأنساق إجتماعية معينة لاعتبارات عديدة، منها ما يرتبط بالدين ومنها ما يرتبط بالعادات والأعراف والتقاليد... التي تشكل سلطة نوعية في أنظمة إجتماعية معينة، يخضع لها الأفراد وينتظمون حولها، كالمجتمعات التقليدية عموماً.

هذه الأخيرة (المجتمعات التقليدية) التي تستمد تماسكها وقوة نظامها من سلطة الجماعة، التي ينشأ الفرد ضمنها متطبعاً على الخضوع والطاعة والانصياع والمسايرة امتثالاً لسلطتها، كشكل من أشكال رد الجميل اللاشعوري لعوائد الانتماء والإشباع التي منحها الجماعة للفرد بالمقابل وبدون مقابل إثر عضويته فيها.

فقد بينت دراسات عديدة قائمة على مناهج مختلفة ولاسيما في علم النفس الاجتماعي، سواء منها تلك القائمة على الملاحظة أو على البحث الإحصائي والوصفي وعلى استخدام أساليب القياس الدقيقة، أكدت على أن القدر المتاح من الحرية الموضوعية والتعبير على الحاجات وحق الأفراد في ممارسة حقوقهم واتخاذ قراراتهم وتحمل مسؤوليات خياراتهم السلوكية والتي يقوم عليها النسق المعرفي الاجتماعي في المجتمعات التي تقوم أنظمتها على أسس من المعرفة العلمية، تلك المجتمعات التي تعتمد على نتائج البحث والتراث العلمي في تسيير أنظمتها واستثمار الطاقة البشرية داخلها، أكدت على أن هذا النوع من المجتمعات ينشأ أفرادها على قناعات مفادها أن الفرد قادر بحكم قدراته وإمكانياته أن يحقق الإشباع والأهداف والتكيفات والتنمية المرغوبة وكل ما يريد تحقيقه في حياته، على عكس المجتمعات التي تقوم أنظمتها على ثقافة تركز لهشاشة الفرد في مقابل حصوله على مختلف التعزيزات بوجوده ضمن جماعة، وتكرس لضعف الفرد بمختلف أشكال الحرمان أو القهر والعقاب المعنوي والمادي معتمدة على أساليب العنف المختلفة التي تأخذ في هكذا مجتمعات وظيفة الحفاظ على النظام الاجتماعي في حال اختار الفرد مخالفتها أو قام بسلوك أو مارس حقا لا يخوله نظام الجماعة له، أو له علاقة بعضويته أو عضوية الأفراد فيها -أي في الجماعة-، هذا النوع من الثقافة التقليدية المسيرة للنظام الاجتماعي كما يقول (مظهر، 2010) "تقوم على وسط عدواني حر التصرف" يكرس لمفهوم أنت على أحسن حال ما دمت عضوا في جماعة.

فالاعتقاد أو التوقع بمصادر التعزيز والمسؤولية إنطلاقا مما سبق توضيحه من معطيات، يمكن أن تختلف بدرجات متفاوتة بين الأفراد في المجتمعات التقليدية عنها في المجتمعات غير التقليدية بحسب المعرفة الاجتماعية المتبناة والتي تقوم عليها تنشئة الفرد، لاسيما والفرق شاسع بين معرفة تركز لحرية الفرد وأخرى تركز لنظام الجماعة.

ومن خلال نقطة الاختلاف هذه إضافة إلى المعطيات التي سبق بيانها، فإن الإشكال الأساسي الذي يدور هذا البحث حول الخوض في تفاصيله ودراسته للخلوص إلى نتائج تمكن من تذليل بعض المشكلات الفرعية ذات العلاقة به يتمثل أولا في: تحديد نوع وجهة الضبط العام السائدة لدى أفراد المجتمع الجزائري. بمعنى آخر، إعتادا على ما سبق بيانه من خصائص إجتماعية وثقافية ومعرفية ينمو وينشأ أفراد المجتمع الجزائري فيها لتشكل بذلك مكوناتهم المعرفية وتدخل في تشكيل بناهم الذهنية وسماتهم الشخصية وتوجه سلوكياتهم، بما في ذلك معتقداتهم وتوقعاتهم حول مصادر التعزيزات التي

يحصلون عليها، وحول معتقداتهم بالمصادر المسؤولة على التسيير والنتائج في حياتهم والذي يشكل مصدر التوجيه والتحكم لديهم، فما هي وجهة التحكم والضبط السائدة لدى أفراد المجتمع الجزائري؟ هل مصدرها داخلي نابع من اعتقاد الفرد بقدرته ومسؤوليته في تسيير حياته وقراراته ونتائجها؟ أم خارجي، ينطلق من اعتقاد الفرد بأنه عضو في جماعة وجزء منها لا يمكنه مخالفتها كونها مصدر للتعزيزات المرغوبة والمسؤولة عن تلبية إشباعات الفرد وتحقيق طموحه وأهدافه، وأن هناك قوى تتجاوز قدرة الفرد على التحكم وعلى أن يكون مسؤولا عما يحدث أو يجري في حياته من وقائع ومواقف ونتائج هذه المواقف؟.

وفي زوايا بحثية متقدمة لدراسة موضوع مصدر الضبط بينت دراسات عديدة أجنبية وجزائرية، وجود وجهات ضبط خاصة بجوانب معينة من حياة الفرد دون أخرى كما أثبتت ذلك دراسة:

(جبالي نور الدين، 2007 - 2008) حول علاقة الاضطرابات السيكوسوماتية بمصدر الضبط الصحي، ومن بعده دراسة (أحمان لبنى، 2011 - 2012) حول: دور كل من المساندة الاجتماعية ومصدر الضبط الصحي في العلاقة بين الضغط النفسي والمرض الجسدي، والتي إستنتجت من خلالها الباحثة أن مصدر الضبط الصحي الداخلي هو الأكثر سيادة في إعتقادات الفرد الجزائري عموما وهو ما يتماشى مع العقيدة الإسلامية لهذا المجتمع، وأن الإعتقاد في مصدر الضبط الصحي الخارجي، نفوذ الآخرين يرتفع لدى الذكور والأفراد الأكبر سنا. هذه الدراسة التي أثبتت أن المعتقدات السائدة في مجتمع معين حول جانب أو مجال حياتي معين قد ينفرد بموضع ضبط معين يختص به، لاعتبارات جوهرية تربط ثقافة ذلك المجتمع بذلك المجال أو الجانب الحياتي.

فالملاحظ للسلوك والممارسات الاجتماعية للأفراد والمتتبع للأبحاث التي أجريت لدراسة متغير موضع الضبط سيجد أن لهذا المفهوم مجالين للبروز في معتقدات الفرد وسلوكه ، فقد يتميز فرد بموضع عام معين للضبط ويلاحظ على معتقداته وتوقعاته المستشفة في سلوكاته القولية وممارساته العملية عند جانب خاص أو أكثر من حياته سلوكيات وممارسات قد يختلف موضع الضبط الموجه لها لدى ذات الفرد عن موضع الضبط العام عنده مما بيّنته عدد من الدراسات السابقة في هذا الشأن لدى الفرد يمكن ملاحظتها وقياسها -وجهة الضبط الخاصة بمجال معين- ، وذلك نظرا لأهمية هذه المجالات في حياة الفرد، كما تم الإشارة له في الدراستين الأخيرتين، لما للجانب الصحي مثلا من دور محرك ووظيفة حيوية لا يمكن إغفالها لدى مختلف أنواع المجتمعات الإنسانية.

ونظرا لما لكل من متغيري وجهة الضبط بما سبق تفصيله من قضايا نفس-اجتماعية من جهة، وما للعلاقة الزوجية من وزن نفسي واجتماعي في معتقدات الفرد الجزائري، كون الزواج يعد أهم حدث في حياة الأسرة الجزائرية التقليدية كما بينت ذلك كثير من الأبحاث والدراسات لاسيما منها العربية والجزائرية للعديد من الاعتبارات الاجتماعية لعل من أبرزها نمط الحياة الجماعية الذي يميز هذا النوع من المجتمعات وهذا ما أكد عليه كل من: (مظهر سليمان، 2010) و(مليكة لبيديري، 2005) و(كلثوم بلميهور، 2010) و(سناء الخولي، 1983) و... غيرهم كثير مع اعتبار ما حدث ويحدث من تحولات بفعل عوامل التغيير الحاصلة في مختلف مستويات ومجالات الحياة كما سيأتي التفصيل فيه في مواضع الحاجة له في هذه الأطروحة.

وانطلاقا من هذه الفكرة الأخيرة الدائرة حول أهمية بعض النواحي في حياة الأفراد إلى درجة جعلها تنفرد بموضع ضبط خاص، تركز إشكالية هذا البحث في زاوية ثانية، على محاولة الإجابة على تساؤل ثان مفاده: فيما يتعلق بمجال الأسرة والعلاقة الزوجية خصوصا، هل لأفراد المجتمع الجزائري من المتزوجين تصنيف خاص من حيث اعتقادهم في مصدر الضبط المعتمد لتسيير حياتهم وتفاعلاتهم وعلاقتهم الزوجية والمسؤولية المرتبطة بها؟ بصيغة أخرى، هل مصدر الضبط الزوجي لدى أفراد المجتمع الجزائري (من المتزوجين) داخلي أم خارجي الوجهة؟

وعلى حد علم الباحثة فإنه لا توجد دراسات حاولت معالجة العلاقة بين وجهة الضبط وجوانب العلاقة والتفاعل الزوجيين في المجتمع الجزائري بصورة مباشرة أو مفصلة، أو محاولات بحثية لمعرفة ما إذا كان هناك فرق بين المتزوجين من أفراد الأسرة الجزائرية في وجهة ضبطهم على كل من مستويي إعتقادهم وتوقعاتهم حول مصدر التحكم في حياتهم العامة واعتقادهم وتوقعهم حول مصدر التحكم في حياتهم الزوجية، على الرغم من الأهمية والوزن الاجتماعيين التي يحضها بها مجال الأسرة وحدث الزواج خصوصا في هذا النوع من المجتمعات.

وعلى هذا ارتأت الباحثة ضرورة معرفة ما إذا كان لسلوك الفرد الجزائري في إطار العلاقة الزوجية مصدر ضبط مختلف عن مصدر الضبط في سلوكه خارج العلاقة الزوجية -أي في حياته العامة- إذا تم الانطلاق من مسلمة أهمية حدث الزواج والأبعاد النفسية والاجتماعية للعلاقة الزوجية في الذهنية الجزائرية. وهذا ما يطرح نقطة إشكالية محورية يسعى هذا البحث لتبنيها والكشف عليها من خلال معرفة ما إذا كانت هناك وجهة ضبط خاصة بمجال العلاقة الزوجية تختلف عن وجهة الضبط

لديهم في سلوكياتهم في الحياة والمواقف العامة (كل ما ليس له علاقة بمجال الحياة الزوجية)، اعتماداً على دراسة نتائج الارتباطات بين موضع الضبط العام وموضع الضبط في إطار العلاقة الزوجية لدى المتزوجين من أفراد الأسرة الجزائرية. محاولة للوصول إلى مزيد من الوضوح والتفصيل في بعض جوانب العلاقة بين وجهتي الضبط العام والزواج.

ومع عدم وجود دراسات سابقة محلية هدفت إلى محاولة تحديد مصدر الضبط السائد لدى أفراد المجتمع الجزائري في جانبها العام والزواج، إلا أن هناك عدة دراسات تناولت متغير وجهة الضبط في علاقته مع عوامل ومتغيرات مختلفة، لعل أقربها إلى البحث الحالي تلك التي أكدت على عدم وجود علاقة تذكر بين مصدر الضبط وبعض الوظائف الذهنية العليا لدى عينات من الفئات المنتجة والنشطة في المجتمع، مما يعطي إشارات هامة على نوع الثقافة والمعرفة الاجتماعية المسيرة للنظام والعلاقات داخل المجتمع الجزائري، ومن بين هذه الدراسات دراسة الباحثة (مدور مليكة، 2004 - 2005) حول وجهة الضبط وعلاقتها بأنماط التفكير لدى متربصي معاهد التكوين المهني ومن خلال النتائج التي توصلت إليها حول العلاقات والفروق بين وجهة الضبط (الداخلية والخارجية) وأنماط التفكير العلمي والتفكير الناقد توصلت إلى: عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين وجهة الضبط الداخلية وأنماط التفكير العلمي والتفكير الناقد، وكذلك عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين وجهة الضبط الخارجية وأنماط التفكير العلمي والتفكير الناقد، وكذلك عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين المتربصين الذكور والإناث ذوي وجهة الضبط (الداخلية والخارجية) في متوسط درجات التفكير الناقد والتفكير العلمي، وكذلك عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متربصي شعب الكهرباء ومتربصي شعب الإدارة والتسيير ذوي وجهة الضبط (الداخلية-الخارجية) في متوسط درجات التفكير الناقد والتفكير العلمي (مدور مليكة، 2004 - 2005، ص108). وأهم ما أكدت عليه هذه الدراسة هو أنه مهما كانت فئة الضبط (داخلية أم خارجية) لدى الفرد (ذكر أو أنثى) فإنه لا علاقة لها بنمطي التفكير العلمي والناقد على السواء، مما يدعم فكرة أخرى أثبتتها الواقع والبحث كمكونات موجودة بل ومتأصلة في بناء المعرفة الاجتماعية للنظام والثقافة الإقليميين الخاصين بالمجتمع الجزائري على غرار المجتمعات المتخلفة والتي تم الانطلاق منها كمسألة أخرى في بحث هذا الموضوع وهي أن الطاقة الفكرية مستهلكة أو مصروفة على شبكات العلاقات أكثر من المجال الإنتاجي مما يعتبر مؤشراً هاماً على تقليدية الثقافة والنظام الإقليميين للمجتمع الجزائري.

واعتمادا على ما سبق بيانه وإشارة لإمكانية وجود علاقة بين التعلم الأكاديمي كعامل وفي نفس الوقت كمظهر من مظاهر التحضر والحداثة الإجتماعيين الذي أوجده المجتمع لتحسين وتصفية المعارف التي يتلقاها أفرادها من الأفكار والمعتقدات البعيدة عن الصحة مقارنة بمعايير علمية وموضوعية مصفاة من المغالطات أو الخرافات التي قد يتلقاها الفرد من مصادر أو قنوات أخرى لتعلمه الإجتماعي، يسعى هذا البحث في زاوية أخرى إلى دراسة في احتمالية وجود علامات أو مؤشرات لعلاقة معتقدات الفرد (الجزائري المتزوج) حول مصدر التسيير لحياته الزوجية بمستواه التعليمي الأكاديمي، وذلك من خلال طرح تساؤل ثانوي آخر مفاده، هل توجد فروق في وجهة الضبط الزواجي ترجع للمستوى التعليمي لدى المتزوجين من أفراد الأسرة الجزائرية؟

بالإضافة إلى تلك الدراسات التي تناولت الفروق بين الجنسين في مصدر الضبط، مثل دراسة: (بشير معمريّة، 2012)، حول مصدر الضبط والصحة النفسية وفق الإتجاه المعرفي السلوكي والتي توصل من خلال نتائجها إلى أن طلاب الجامعة من الجنسين متشابهون إلى درجة كبيرة في تبنيهم لنفس المعتقدات والتوقعات حول المصادر التي تكون مسؤولة عن أسباب حصولهم على التعزيزات والأهداف المرغوبة في حياتهم، وعلق على هذا بقوله: " ولقد عملت الظروف الإجتماعية والإقتصادية الحالية أن تتيح الفرصة للفتاة المتعلمة أن تقتحم الحياة بمفردها معتمدة على نفسها، فمارست كثيرا من الخبرات جعلتها تتعرف إلى قدراتها وإمكانياتها واكتشفت أنها تستطيع أن تحقق ذاتها وتنال التعزيزات المرغوبة لديها بقدراتها، مما جعلها تتساوا مع الشاب المتعلم في تبنيها لنفس التوقعات والمعتقدات حول جدارتها على السيطرة على أسباب نتائج سلوكها" (بشير معمريّة، 2012، ص204). ولعل في هذه الدراسة إشارة إلى وجود علاقة جوهرية بين الجنس (ذكر-أنثى) ووجهة الضبط قد ساهمت التحولات الاقتصادية والإجتماعية ... المختلفة في تلاشي فروق كانت ملاحظة من قبل بينهما.

كما أسفرت ذات الدراسة كذلك على أنه لما يكون الطلاب والطالبات من نفس فئة مصدر الضبط (داخلي او خارجي) او عندما يكون الطلاب من فئة الضبط الداخلي فإن الفروق بين الجنسين في العصابية تظهر بنسبة أقل مما تظهر عندما يكون الطلاب من فئة الضبط الداخلي والطالبات من فئة الضبط الخارجي، وهذا يبين أن الفروق في العصابية تتأثر بتفاعل كل من الجنس ومصدر الضبط، وتكون هذه الفروق في صالح الإناث بدرجة أعلى على مقياس العصابية، لأن هناك تفاعلا للخصائص النفسية للأنثى والإعتقاد في الضبط الخارجي والنتيجة هي ارتفاع درجاتهن على مقياس العصابية مقارنة

بالطلاب حتى ولو كانوا من فئة الضبط الخارجي، وعلق الباحث بقوله: " مما يجعلنا نصل إلى تأكيد خاص بهذه الحالة وهو أن خصائص الأنثى والإعتقاد في الضبط الخارجي يربط بينهما مناخ نفسي واحد مضمونه هو العجز والضعف (بشير معمريّة، 2012، ص ص 204، 205). الأمر الذي يضيف إلى رصيد التراث العلمي النفسي الاجتماعي في مجال البحث في طبيعة ومصدر الفروقات الموجودة والقائمة بين معتقدات وتوقعات، أفكار وسلوكيات كل من الأنثى والذكر داخل المجتمع الجزائري.

لقد بينت الأدبيات النظرية التي عالجت وتناولت مفهوم وجهة الضبط أن اكتساب الفرد لهذا المكون النفسي الشخصي أو المعرفي يتعلق بأساليب ومعايير تنشئة وعمليات تطبيعته وتعلماته الاجتماعية التي يتلقاها خلال مراحل ومواقف حياته المتتالية والمتتابعة، ولذلك فدراسة هذا المتغير من حيث الفروق بين الجنسين في مجتمع معين يستلزم إحاطة ودراسة بأنماط تنشئة الذكر والأنثى داخل هذا المجتمع، ولذلك وبهذا الصدد فإن معالجة هذه الزاوية البحثية تنطلق من مسألتين إضافيتين هما:

أولاً: أن الثقافة المسيرة للنظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري قد حددت مجالاً ودوراً خاصاً بكل جنس (أنثى، ذكر) وأن هذا التحديد قد تأثر في جوانب معينة بعوامل التغيرات المستجدة على المجتمع.

وثانياً: أن النظام الجماعي (**le système sociétal**) للمجتمعات التقليدية يقتضي تحديد تنشئة الذكر والأنثى و هيكله كل من الرجل والمرأة وفق ذهنية تخول للجماعة الاحتكار والتدخل في الحياة الخاصة بالأفراد لصرفها وتوجيهها في المجال الذي يحافظ على نظامها وقوة سلطتها .

لذلك فإن دراسة الفروق بين الجنسين في وجهة الضبط المتعلقة بالمجال الزواجي لا يتم بمعزل عن معرفة الحدود المسموحة والأطر المقبولة اجتماعياً للدخول في عمليات تواصلية وتفاعلات أو إقامة علاقات بين الجنسين، حيث أن هذا التحديد الاجتماعي للأدوار وأطر العلاقة بين الذكر والأنثى يمتد ليشمل طبيعة ونوع ودرجة العلاقة والتفاعل بين المرأة والرجل المرتبطين في علاقة زواجية مقررة اجتماعياً. الأمر الذي أكدت عليه نتائج بحوث عديدة من بينها: مؤلف بعنوان: الجنس كهندسة اجتماعية بين النص والواقع للباحثة المغربية (فاطمة المرنيسي، 1996) الذي عالجت فيه كفاءات تغذي العلاقة والتفاعلات الزواجية من طبيعة الصراع المكتسب من والمميز لأنماط التنشئة الاجتماعية السائدة في مجتمع معين ولاسيما المجتمعات المتخلفة -التقليدية- وتحديد الأدوار والتوقعات لكل من الذكر والأنثى وتفاعل كل ذلك مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... للمجتمع.

وكذلك نتائج البحث الذي قام به الباحث الجزائري (مظهر سليمان، 2010) وجمعه في مؤلف بعنوان: نظرية المواجهة النفسية الإجتماعية -مصدر المواجهة- ، الذي أكد فيه على بعض زوايا الطرح الذي وضعته (المرنيسي) بهذا الشأن، حيث برهن فيه على وجود أكثر من ثلاثون (30) مؤشرا لمواجهة التغيير والحدثة في المجتمع الجزائري، والتي قام من خلاله بتسليط الضوء على بعض مؤشرات مواجهة الحدثة من خلال بيان مكانة الأسرة وطبيعة العلاقات التي يتحرك فيها الأفراد في إطار العلاقات المختلفة لاسيما منها العلاقة الزوجية والأسرية، موضحا الأسس التي يقوم عليها هذا النوع من العلاقات بين الرجل والمرأة داخل المجتمع الجزائري.

واعتمادا على هذه المنطلقات النظرية فإن الأسئلة السالفة الطرح، تتطوي على جملة من التساؤلات الفرعية المرتبطة بمتغير البحث الأساسي، وأولى هذه المتغيرات هو الجنس (ذكر، أنثى)، في علاقته بوجهة الضبط الزواجي في ظل ما تتميز به سيكولوجيا الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري، هذا أولا. وثانيا، في علاقته -الجنس- (ذكر، أنثى) بقدرات كل من الرجل والمرأة المتزوجين على الاتصال مع شريك حياته الزوجية. وذلك من خلال الإجابة على تساؤلين فرعيين وهما:

- هل هناك فرق بين كل من المتزوجين الذكور والمتزوجات في مصدر الضبط الزواجي؟
- وهل يوجد فرق بين المتزوجين الذكور والمتزوجات في مستوى الاتصال مع شريك الحياة الزوجية؟

ولأن طرح موضوع التفاعل والعلاقة الزواجيين له أهميته البالغة في التحليل والتصنيف النظري وكذا في العمل الميداني وخاصة التطبيقي في المجالات السيكلوجية التطبيقية، فإن دراسة علاقة معتقدات الأفراد حول مصدر التحكم والتسيير في حياتهم الزوجية بكل من مستوى إتصالهم مع شريك الحياة الزوجية ودرجة توافقهم الزواجي يمكن أن يضيف إلى رصيد المعرفة العلمية بهذا المجال معلومات قد يتمكن من خلالها المطبقون المتخصصون في الإرشاد والعلاج الزواجي الأسري من تحسين وتطوير الأداء الزواجي لكل من المرأة والرجل (المتزوجين أو المقبلين على الزواج)، ولذلك فمن الأسئلة التي تبحث هذه الدراسة على إجابة لها لتعميق الفهم حول بعض جوانب العلاقة بين نوع المعرفة الاجتماعية السائدة وتحقيق الاستقرار والسعادة في الحياة الزوجية والأسرية للأفراد، بما تنتجه من أمن نفسي وسلامة نفسية واجتماعية، هي طرح السؤالين التاليين:

-هل توجد فروق بين المتزوجين في درجة تواصلهم الزواجي **تعزلا** إلى نوع وجهة ضبطهم الزواجي (الداخلية و الخارجية) ؟

-وهل توجد فروق بين المتزوجين في درجة توافقهم الزواجي **تعزلا** إلى نوع وجهة ضبطهم الزواجي (الداخلية و الخارجية) ؟

وتبعاً لإشكالية البحث وطبيعة التساؤلات التي تنفرع عنه والتي تبحث هذه الدراسة عن الإجابة عنها، فقد تم اختيار منهج يتناسب وتساؤلاته محاولة لاستقاء كل جوانب موضوع الاشكالية المطروحة للبحث .

2-منهج البحث:

إذا كان المنهج مجموعة من المبادئ والطرق النظرية والعملية العامة الأساسية المعمول بها في البحوث العلمية في مختلف التخصصات كونه الخطة التي يسير عليها الباحث بدءاً من التفكير في موضوع البحث حتى ينتهي من إنجازه، فإن التفكير في موضوع البحث وإشكاليته منذ لحظة اختياره تتم بالتزامن مع التفكير في أنسب المناهج والطرائق لإنجازه لسبب بسيط هو كما ورد عن (نسيمة ربيعة جعفري، 2006، ص 107) هو أن نتائج البحث كلها تُقيّم على أساس المنهج الذي تم استخدامه في الدراسة. كما لا تقتصر مهمة الباحث على ضرورة ذكر المنهج المستخدم في الدراسة فقط، بل عليه أيضاً توضيح كل الطرق والعمليات المنتهجة في كل خطوة من خطوات بحثه وتبريرها، حتى يعطي مصداقية أكثر لمختلف النتائج المتوصل إليها في نهاية بحثه وطريقة تناولها في بابيه النظري أو التطبيقي. فقد عرفه (محمد خان، 2011، ص 16) بأنه: "يعتبر في عرف الجامعيين النسق الذي ترتب به أجزاء الاشكالية". ولهذا فإن تحديده يفترض أن يتوضح في أولى خطوات تحديد الإطار العام لإشكالية البحث.

وكما تبين في الإشكالية فإن منحي هذه الدراسة هو محاولة للكشف عن الاعتقاد والتوقع السائد لدى المتزوجين من أفراد الأسرة الجزائرية في مصادر التحكم وضبط التعزيزات المتعلقة بالحياة العامة لديهم من جهة، وحياتهم الزوجية من جهة أخرى، ودراسة ما إذا كانت هناك علاقة أو ارتباط معتبر بينهما كمحور أول. ثم دراسة سلسلة من الفروقات المتعلقة بكون متغير وجهة الضبط الزواجي ذو علاقة بحدوثها، كمستوى الاتصال والتوافق بين الزوجين، أو بكونه متفاعلاً أو متأثراً أو نتيجة لها مثل الجنس والمستوى التعليمي كمحور ثاني.

ونظرا لطبيعة موضوع البحث وزواياه الإشكالية بما في ذلك الجوانب التي يبحث عن تحليلها وإيجاد تفسيرات لها، و تلك التي تتعلق بدراسة الارتباطات و الفروق، فإن أنسب المناهج استخداما لدراسة هذه الإشكالية هو المنهج الوصفي الارتباطي المقارن، المنتمي و المناسب لمجال الدراسات الوصفية للعلاقات المتبادلة، ذلك أن أهم ما يميز البحث الوصفي عنايته برصد الحقائق المتعلقة بالظاهرة موضوع البحث رسدا واقعا دقيقا تعود أهميته إلى كونه يمثل ركنا أساسيا في البحث العلمي من خلال جمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتفسيرها للإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الباحث وإيجاد الحلول للمشكلة التي تعترضها، باستخدام أساليب عرض وتحليل ومناقشة وتفسير متنوعة بحجم تعقد موضوع البحث.

و دراسة معتقدات وتوقعات الأفراد حول مصادر ضبط التعزيزات ومسؤولية الأحداث وكل ما يتعلق بذلك من النتائج على صعيدي الحياة العامة والحياة الزوجية بالرجوع إلى طبيعة الثقافة ونسق المعرفة الاجتماعية السائدة يتطلب استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أن من بين أهم ما يسعى إليه هذا البحث هو تحليل بعض معطيات التفاعل الزوجي في ظل ما يحيط به من متغيرات وسيرورات وتغيرات في ضوء نسق ثقافي إجتماعي يتألف من مصادر عديدة في استقاء المعايير التي يقوم عليها، هذه الأخيرة التي تشكل في منظومة البالغة التعقيد الإطار المرجعي للهوية الفردية والجماعية لأفراد وجماعات المجتمع الجزائري والتي سيعتمد عليها في تحليل وتقويم ما أمكن من عمليات وميكانيزمات نفسية وممارسات إجتماعية في إطار العلاقة الزوجية ضمن حدود المتغيرات الأساسية والثانوية المستهدفة بالبحث والدراسة.

وأما فيما يتعلق بنواحي الارتباط و الفروق فالبحوث الوصفية المعتمدة على طرائق دراسة أنواع العلاقات و اعتماد المقارنات تسمح باختبار الفرضيات المستهدفة بالدراسة، حيث لا يقتصر المنهج الوصفي التحليلي بطريقتيه الارتباطية و الفارقية فقط على جمع البيانات وتبويبها، وإنما يمضي إلى أبعد من ذلك بمحاولة تفسير هذه النتائج من خلال البحث عن العلاقات الممكنة بين أبعاد الظاهرة، أو من خلال مقارنة النتائج المتحصل عليها بنتائج أخرى، فوصف ما هو حادث فيما يتعلق بواقع التفاعل الزوجي في علاقته بالمعطيات التفاعلية المختارة في هذا البحث بالدراسة من تواصل وتوافق ومستوى تعليمي وجنس التي نتوقع تأثيرها وتأثرها بوجهة ضبط العلاقة الزوجية لا يشكل جوهر البحث في الموضوع المطروح للدراسة بقدر ما يهدف الى تنظيم وتحليل البيانات واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة بالنسبة للمشكلة المطروحة، بل أكثر من ذلك فالبحوث الوصفية تحاول تحقيق مبدأ علمي أساسي

يتمثل في التعميم، بحيث يقول (عبد الكريم بوحفص، 2011): "أن عمليات الوصف والتصنيف تسمح بتمييز عوامل تمكن من استخلاص حكم أو أحكاما تطبق على فئات مماثلة من الظواهر أو السلوك". وكل هذه الخصائص والميزات التي يوفرها المنهج الوصفي التحليلي الارتباطي المقارن لها من الضرورة بمكان لدراسة زوايا عديدة للاعتقاد في مركز ضبط التعزيزات والمسؤولية في الحياة الزوجية داخل مجتمع يمثل خصائص ومواصفات المجتمع الجزائري البنائية والثقافية وربطها بجملة من المعطيات والممارسات التي لها وزنها المعبر في التفاعل ضمن العلاقة والحياة الزوجية.

3- أهمية البحث:

يمكن بيان أهمية هذا البحث من خلال ما يقدمه من مناقشات وتفسيرات ونتائج على مستويين

اثنين هما:

3-1- الأهمية النظرية:

وتكمن في حصيلة الطرح والأدبيات النظرية والتفسيرات التي يسعى هذا البحث إلى تقديمها لتعميق الفهم حول بعض نواحي سيكولوجيا الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري، ومحاولة لتوضيح وإحاطة ما أمكن ببعض السيرورات والآليات النفس-إجتماعية الممارسة في الأسرة الجزائرية وفي أساليب التنشئة الاجتماعية لكل من الذكر والأنثى، والتي قد تتحكم وتؤثر بطريقة أو بأخرى وبدرجة أو بأخرى في الكيفيات التي تحدد طبيعة علاقة الأنثى بالذكر ومن باب أولى علاقة المرأة بالرجل في إطار علاقة زوجية.

كذلك في إيجاد بعد المبررات الموضوعية والفرضيات المحتملة في ضوء مقارنة نتائج هذا البحث مع نتائج البحوث السابقة ذات العلاقة بالموضوع بغية استخلاص استنتاجات أكثر دلالة وشمولية.

وكذلك فإن التطرق إلى دراسة متغيرات نفس-إجتماعية مثل: (وجهة الضبط العام، التوافق

الزوجي، الاتصال الزوجي) في زوايا تتجاوز حصر الظاهرة في سلوك ظاهر يحددها في مثير واستجابة وحسب دون الرجوع إلى مناقشتها من حيث تدخل عوامل وسيطية شعورية ولا شعورية مستقاة من نتائج بحوث متنوعة المناهج والأدوات في عملية رصد الظاهرة النفسية الإجتماعية تناسب مستوى تنوعها

وتعتقدها يؤدي لا محال إلى قصور في المعالجة والإحاطة الكافية بجوانب موضوع الدراسة، ولاسيما إذا تعلقَت الظاهرة المدروسة بموضوع له وزنه وخصوصيته الاستثنائية في المجتمع.

ولعل طرح مفهوم وجهة الضبط الزواجي للدراسة الميدانية والمناقشة والمعالجة النظرية يعد محاولة يرجى من خلالها التوصل إلى نتيجة علمية قد تسهم في كشف بعض اللبس أو توضيح بعض نقاط الجدل العلمي القائم بين كون النظام الثقافي والاجتماعي عموماً ونظام الزواج بصورة خاصة هو نظام تسييره ثقافة ونظام الجماعة أو هو نظام فرداني حسب ما توصلت إليه عديد الدراسات الحديثة مستدلة بنتائج التحولات الحاصلة على مستوى البنى والوظائف الاجتماعية وخاصة منها ما حدث على مستوى مؤسسة الزواج- الأسرة في هذا الصدد. ثم التوصل إلى أي المعطيين الأنثوي الأمومي الأميسي أم الذكوري الأبوي الأبوي هو المتحكم في تسيير قوى النظام الاجتماعي عموماً ونظام الزواج والأسرة خصوصاً وما هي البراهين والمرتكزات المبررة؟ وكيف تتم التوظيفات والتبادلات بناءً عليه في العلاقة الزوجية؟

3-2- الأهمية التطبيقية:

تظهر قيمة هذا البحث التطبيقية في توفير خلفية نظرية حول خصائص العلاقات المسيرة لنظام الزواج والأسرة، والخلوص إلى معرفة بجملة من العوامل ذات الأثر في تكوين السلوك والممارسات والتفاعلات في إطار العلاقة الزوجية، حتى يتزود المطبق أو الأخصائي النفسي بمرجعية أقرب إلى خصائص المجتمع الذي يتعامل معه، ويتجنب الوقوع قدر الإمكان في بعض التناقضات التي قد يجد نفسه فيها اعتماداً على تحكيمات ومحكات نظرية وتصنيفات قد تبتعد في كلها أو في بعض أبعادها عن وصف أو رصد موضوعي للخصائص الاستثنائية أو السمات والمميزات التي ينفرد بها وينفصل المجتمع الجزائري عن مجتمع آخر.

فمتغيرات (وجهة الضبط العام-الزواجي، التوافق الزواجي، الاتصال بين الزوجين، النوع

الاجتماعي ...) على غرار متغيرات كثيرة أخرى على الرغم من وجودها كسمات أو مكونات أو خصائص لدى أو بين بني البشر جميعاً، أو يسعى لتحقيقها كل البشر، إلا أن العوامل المتحكمة فيها والمسيرة لها والمؤثرة فيها والمنظمة لها ليست واحدة لا في نوعها ولا في تراتبها ولا في درجتها لدى كل البشر، وهذا ما سيحاول هذا البحث دراسته.

بالإضافة إلى كونه يقدم معرفة يمكن أن تفيد المختصين أو المرشدين النفسانيين في علاج أو إرشاد أو توجيه المتزوجين أو المقبلين على الزواج وحتى في مساعدة الأفراد الذين خبروا تجارب زواجية لا توافقية أو غير ناجحة أو تلك التي انتهت بحدوث الانفصال.

كما تظهر له أهمية أخرى في توفيره لمعلومات من شأنها المساعدة في وضع برامج تطبيقية لتحسين أو تعديل بعض المعتقدات اللاعقلانية ، وتطوير الأداءات الزوجية بما فيها مهارات الاتصال مع شريك الحياة الزوجية وصولاً لتحقيق الجودة أو التوافق الناجح في العلاقة الزوجية.

ومع أنه ليس لهذا البحث هدف منهجي مباشر إلا أن طرح موضوع بهذا التعقد من حيث أبعاده النفسية الاجتماعية، وهو موضوع العلاقة الزوجية وما تتميز به من خصوصية قد تتفاوت فيها درجات تحفظ الأفراد على التعاون والتصريح مع البحث والفحص النفسي بين مجتمع وآخر وبين فرد وآخر حتى داخل المجتمع الواحد، إلا أن ما بينته العديد من الدراسات والملاحظات البحثية والمتخصصة بهذا الصدد أو ذات العلاقة به هو أن المجتمع الجزائري هو من بين المجتمعات التي يميل أفرادها إلى التحفظ والكتمان والسرية والتكتم عليها وعلى الخوض فيها ولا حتى ذكرها أو ما يتعلق بها أمام أي كان، لارتباطها بمسألة تعتبر مسألة نظام اجتماعي بأكمله وهي مسألة الشرف مثل ما أشارت إليه (ماريا أنجلش روك) في بحثها (أنثربولوجيا الحياة اليومية في المتوسط) وغيرها من البحوث، وعلى هذا فسناقش هذا البحث في جزئيات معينة منه بعض النقاط في فعالية وصلاحيات بعض أدوات البحث أو الفحص والمعاينة في رصد معلومات كافية للحكم أو التوصل لحقائق سلوكية (قولية وعملية) بشأن حقيقة الظاهرة النفسية الاجتماعية.

4-أهداف البحث:

يرمي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

4-1-التحقق من وجود مصدر ضبط عام، وآخر خاص بمجال العلاقة الزوجية داخل الأسرة الجزائرية لهما وجهة واحدة وهي الخارجية. وذلك من خلال ما سيقدمه البحث من معلومات نظرية ونتائج لاسيما منها في شقه الميداني الذي يقدم في إجابته على السؤالين الأولين الرئيسيين في هذه الدراسة الفروق بين متوسطي عينتي المتزوجين المعتقدين في الضبط العام الداخلي والمعتقدين في الضبط العام الخارجي، ثم الفروق بين عينتي المتزوجين المعتقدين في الضبط الزوجي الداخلي والمتزوجين المعتقدين

في الضبط الزواجي الخارجي، للخلوص إلى ما إذا كان أعلى متوسط في كل من وجهة الضبط العام ووجهة الضبط الزواجي هما وجهتين خارجيتين هذا بداية. ثم الكشف عما إذا كان هناك ارتباط بين مصدر الضبط العام ومصدر الضبط الزواجي بفئتهما (الداخلية و الخارجية) لدى أفراد عينة الدراسة (المتزوجين).

وتحقيق هذا الهدف يسمح بتسليط الضوء على بعض النواحي التي تعمق الوعي النفسي الاجتماعي بطائفة لا بأس بها من العوامل والآليات التي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوكيات الأفراد في هذا السياق (العلاقات: الزوجية-الأسرية) ومن ثمة على نتائج البحث والممارسة النفسية في هذا المجال ومنها:

-الوقوف على بعض التفسيرات التي توضح مدى أهمية العلاقة الزوجية بالنسبة للفرد الجزائري وبالنسبة للبناء الاجتماعي من الناحيتين البنائية او الوظيفية.

-الوقوف على بعض مكامن التغيرات التي حدثت على مستوى العلاقات والتفاعلات الزوجية بين الوقت الراهن وفترات زمنية سابقة.

4-2-التوصل إلى معرفة ببعض الفروق بين الجنسين (الذكر والأنثى المتزوجين) داخل المجتمع الجزائري:

ويندرج تحت هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل في:

-رصد الفروق بينهما في مصدر ضبطهما الزواجي بغية إيجاد تفسيرات يمكن الإطمئنان إلى صحتها أو على الأقل كفايتها للخلاص ما أمكن إلى وضع معادلات أو قوانين أو تحديد لطائفة العوامل المتحكمة أو ذات الأثر في تكوين السلوك التفاعلي (السلبى أو الإيجابى) في إطار العلاقة الزوجية داخل المجتمع الجزائري.

-معرفة أيّ الجنسين (الذكور أو الإناث) من المتزوجين في المجتمع الجزائري يتمتع بدرجة أفضل من حيث قدرته على الإتصال (مهاراته الإرسالية والاستقبالية للرسائل اللفظية وغير اللفظية في إطار العلاقة الزوجية).

حتى يتم تحليل بعض آليات التعلم الاجتماعي للفرد الجزائري المستثمرة أو الموظفة أو التي ينطلق منها في تعامله مع شريك حياته الزوجية والتي قد يكون لها أثر في تحديد نوع علاقته مع شريكه الزوجي.

4-3- معرفة العلاقة بين وجهة الضبط الزواجي وبعض المتغيرات.

وذلك من خلال:

-معرفة ما إذا كان للمستوى التعليمي علاقة بنوع وجهة الضبط الزواجي.

-معرفة أيّ المتزوجين من فئتي الضبط الزواجي (الداخلية أو الخارجية) يتمتعون بمستوى أفضل من التوافق الزواجي.

-معرفة أيّ المتزوجين من فئتي الضبط الزواجي (الداخلية أو الخارجية) يتمتعون بدرجة أفضل من حيث القدرة على الاتصال مع شريك الحياة الزوجية.

5- الضبط الإجرائي لمفاهيم الدراسة الأساسية:

يعد الضبط المفاهيمي-الإجرائي لمتغيرات البحث التي تحتاج إلى ضبط أو توضيح من أهم الخطوات التي يقوم بها الباحث عند بدئه وأثناء قيامه بإنجاز عمل بحثي معين، فالمفهوم البحثي أو الإجرائي بالنسبة للباحث هو المنطلق الذي يبنى عليه تصوره الخاص للموضوع وتصميم واختيار الأدوات المناسبة لرصده.

كما أن الضبط الدقيق والواضح والشامل لمختلف جوانب المتغير موضوع البحث والدراسة من خلال خطوة تحديد المفاهيم، شرط أساسي في بناء البحث والحصول على نتائج علمية موثوقة ما أمكن. وينطوي هذا البحث على عدة متغيرات هامة في بحث ودراسة هذه الزوايا من سيكولوجية الزواج والأسرة الجزائرية لا بد من تحديد مفاهيمها والمراد بها في هذا البحث وهي:

5-1- وجهة الضبط:

يقصد بها درجة اعتقاد الفرد وتوقعاته حول مصدر المسؤولية في أحداث حياته ونتائجها من نجاح وفشل وتسيير وأهداف وطموح وغيرها، حسب ما تشير إليه الدرجات المرصودة لإجابات المبحوث على مقياس

وجهة الضبط العام لروتر، والذي يسمح بتصنيف المستجيب على بنوده إلى واحدة من فئتي الضبط العام السائدة، وهما فئة الضبط الداخلي وفئة الضبط الخارجي.

5-2-وجهة الضبط الزواجي:

يقصد به في هذه الدراسة درجة اعتقاد الفرد حول الجهة المتحكمة والمسؤولة عن تسيير الأحداث والنتائج المتعلقة بالحياة الزوجية حسب ما تسجله استجابات المبحوث على مقياس وجهة الضبط الزواجي المستخدم في هذه الدراسة، والذي يسمح بتصنيف المبحوث في إحدى فئتي الضبط الزواجي الداخلية أو الخارجية.

5-3-الإتصال الزواجي:

الاتصال الزواجي هو استجابات سلوكية تعبيرية متبادلة بين الزوجين تبين قدرتهما الإرسالية والإستقبالية للرسائل اللفظية وغير اللفظية التي يتم إرسالها عبر قنوات التواصل اللفظي (الكلام)، وغير اللفظي (مثل العين والوجه والصوت والجسم) المختلفة في مواقف التفاعل المختلفة بينهما، والتي يعبران فيها على مختلف الانفعالات التي يعيشانها كما يدركها كل منهما حسب ما تشير إليه درجات استجابة الفرد المبحوث (المتزوج) على مقياس (ساباغ) للاتصال الزواجي.

5-4-التوافق الزواجي:

يقصد به درجة التفاهم والانسجام والرضا والسعادة الزوجية التي ترصد للمفحوص على مقياس التوافق الزواجي (لسباني) والذي يتم بناءا عليها تصنيف المبحوث إلى فئة المتوافقين زواجيا أو فئة المتزوجين الذين يعانون من سوء التوافق الزواجي.

6-فرضيات البحث:

كما تبين في إشكالية هذا البحث فالجانب الميداني منه يسعى إلى التحقق واختبار الفروض التالية:

- أولا : توجد فروق بين أفراد العينة (متزوجين من الأسرة الجزائرية) في مصدر الضبط العام (الداخلي-الخارجي) لصالح مصدر الضبط العام الخارجي بدرجة أعلى.
- ثانيا : توجد فروق بين أفراد العينة (متزوجين من الأسرة الجزائرية) في مصدر الضبط الزواجي (الداخلي-الخارجي) لصالح مصدر الضبط الزواجي الخارجي بدرجة أعلى.
- ثالثا : توجد علاقة ارتباطية بين وجهة الضبط العام (الداخلية-الخارجية) و وجهة الضبط الزواجي (الداخلية-الخارجية) لدى أفراد العينة (متزوجين من الأسرة الجزائرية)

رابعاً : توجد فروق في وجهة الضبط الزواجي لدى أفراد العينة (المتزوجين) تعزى إلى عامل المستوى التعليمي.

خامساً : توجد فروق بين المتزوجين (الذكور) والمتزوجات في وجهة الضبط الزواجي.

سادساً : توجد فروق بين المتزوجين (الذكور) والمتزوجات في مستوى الاتصال الزواجي.

سابعاً : توجد فروق بين المتزوجين في درجات تواصلهم الزواجي تعزى إلى نوع وجهة ضبطهم الزواجي.

ثامناً : توجد فروق بين المتزوجين في درجة توافقهم الزواجي تعزى إلى نوع وجهة ضبطهم الزواجي.

-خلاصة الفصل:

باعتبار خطوة صياغة الفرضيات خطوة متقدمة في ضبط تصور الباحث لإشكالية بحثه فإنها تعد نقطة انطلاق الباحث العملية للبداية في عمله البحثي في صورته المميزة عما سبقه من بحوث ودراسات في الموضوع.

وقد تم في الفصل الأول من هذا البحث ضبط التصور العام لموضوع البحث وإشكاليته المتمحورة أساساً حول مفهوم وجهة الضبط في ربطه بمجال له من الأهمية بمكان في الذهنية والسلوك الفردي والجماعي داخل المجتمع الجزائري وهو حدث الزواج، من خلال عدة جوانب مرتبطة به وبعمليات التفاعل في إطاره، كما تم اختيار أنسب المناهج التي يُتوقع أن تكفل أفضل الأساليب للإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته التي تتضمن متغيرات الدراسة التي يتمركز هذا البحث بشقيه النظري والميداني حولها، بداية بعرض تفصيلي لكل من مفهومي الزواج ووجهة الضبط حتى يتسنى لنا الخلوص إلى ضبط مفهوم لوجهة الضبط الزواجي، مروراً إلى بيان آليات تشكل هذا المكون المعرفي في شخصية الفرد، والذي نتوقع اختلاف نوعه -أي مصدر الضبط- باختلاف النوع الاجتماعي ونوع الثقافة التي تدخل في تشكيل نوعه خصوصاً وفي تحديد السمات الشخصية والصورة الاجتماعية للنوع الاجتماعي عموماً، وبالتالي إلى توضيح بعض جوانب العلاقة بين نوع وجهة الضبط الزواجي ونتائج التواصل والتوافق في العلاقة الزوجية بالنسبة للأفراد المنتمين إلى كل نوع، وهذا ما سنتلي مناقشته في الفصول التالية من هذا البحث .

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزواجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

-تمهيد

1- مفهوم وجهة الضبط الزواجي

2-العلاقة بين مفهوم وجهة الضبط و مفهوم الغزو السببي

3-تطور البحث في مفهوم وجهة الضبط ومقارباته النظرية

4-أبعاد متغير وجهة الضبط وسمات شخصيات الأفراد في فنتيه (الداخلية

والخارجية)

5-قياس متغير وجهة الضبط

6-تصورات حول تشكل الاعتقاد في وجهة الضبط

7-العوامل المؤثرة في وجهة الضبط العام والزواجي (الداخلي-الخارجي)

خلاصة الفصل

تمهيد :

يعد موضوع الاعتقاد والتوقع في الضبط ومصادر الحفز والتعزيز من المواضيع الحديثة نسبيا من حيث تناوله بالدراسة والبحث، وهي من المتغيرات الهامة المرتبطة بشخصية الفرد والمساهمة في تفسير جوانب عديدة في سلوكه، إذ تعتبر نقطة هامة من نقاط تقاطع المكونات النفسية لشخصية الفرد مع مطالب التنشئة الاجتماعية التي يتطبع عليها ويكتسب ضمنها المعايير الاجتماعية والعناصر الثقافية التي تحوله إلى كائن اجتماعي عبر مراحل نموه، بتمثله لهوية الجماعة أو المجتمع الذي ينتمي إليه.

ولذلك فالجدير بالتوضيح ونحن نقوم بمعالجة وتحليل مفهوم وآليات تشكل الاعتقاد في وجهة الضبط، و الخلوص إلى تعريف له وتحليل مركباته النفسية، لا بد أن ننطلق من النظريات التي عالجت أنواع المعرفة الاجتماعية وآليات وكيفيات تشكل المكونات الشخصية من خلالها بما في ذلك الاعتقاد في الضبط أو وجهة الضبط، وذلك في سياق بعض خصائص المعرفة الاجتماعية المشكّلة لثقافة المجتمع الجزائري بناء على ما تم الاطلاع عليه من بحوث نفسية اجتماعية وغيرها مما يخدم أغراض البحث، سيما والهدف من هذا الفصل هو محاولة التوصل إلى مفهوم لمتغير وجهة الضبط الزوجي الذي يعتبر النقطة المحورية في هذا البحث، والتي تم طرحها للدراسة انطلاقا لما يحظى به حدث ونظام الزواج بالنسبة للمجتمعات عموما، وبالنسبة للمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل.

1- مفهوم وجهة الضبط الزوجي :

يظهر مفهوم وجهة الضبط في الأدبيات النظرية والبحوث التي قام بها عديد الباحثين بعدة تسميات منها: مصدر الضبط ووجهة الضبط وموضع الضبط ومركز التحكم ومصدر التحكم وموقع الضبط... وغيرها من الاصطلاحات التي تعبر على أنماط خاصة من المعتقدات التي توجه وتحدد الكثير من اتجاهات الأفراد وسلوكياتهم في مختلف مواقف التعاطي المعرفي والتفاعل الاجتماعي.

ومع أن (جوليان روتر 1954) يعد أول من قدم مفهوما لوجهة الضبط في نطاق نظرية التعلم المعرفي الاجتماعي -حسب ما أشارت إليه الكثير من البحوث والدراسات والمراجع- ، ليقوم فاريز بعده بتبني هذا المفهوم في دراسات الشخصية، وتكون له بذلك أول محاولة لتعريف مفهوم وجهة الضبط

(1957)، إلا أن إرهاسات هذا المفهوم ظهرت قبل ذلك في نظريات المعرفة الاجتماعية، كما وجدت في نظرية هايدر في العزو السببي والنموذج النظري لويتر في استثماره لكل من مفهومي العزو ووجهة الضبط من خلال بحثه في عوامل النجاح والفشل، و نورد فيما يلي مجموعة من التعريفات لهذا المفهوم حسب ما رصده الباحثون في هذا المتغير.

1-1- مفهوم وجهة الضبط :

أوردت (أحمان 2011 - 2012) بعض التعاريف المقدمة من قبل الباحثين لهذا المفهوم في دراستها لدور كل من المساندة الاجتماعية ومصدر الضبط الصحي في العلاقة بين الضغط النفسي والمرض الجسدي نذكر منها:

تعريف (فيرز 1957) لوجهة الضبط على أنه يعني مدى إدراك الفرد للنتائج التي يحصل عليها، فإذا أدرك الفرد أن هذه النتائج تعود إلى الحظ أو الصدفة فإنه في هذه الحالة يكون ذا موضع ضبط خارجي، أما إذا أدرك الفرد أن نتائج المهمة التي يقوم بها تعتمد على مدى إنجازه فإنه في هذه الحالة يكون ذا موضع ضبط داخلي.

وقد قام جوليان روتر بصياغة أول تعريف له في الستينات من القرن العشرين، ونشره عام 1966 تحت عنوان التوقعات المعممة.

حيث عرف (روتر 1966) وجهة الضبط بأنه الدرجة التي عليها يدرك الفرد أن المكافأة أو التدعيم مضبوطة أو محكومة بقوى خارجية، وربما تحدث مستقلة عن سلوكه، أي أن مركز الضبط هو مدى إدراك الفرد بوجود علاقة سببية بين السلوك وما يتلو هذا السلوك من مكافأة أو تدعيم.

كما عرفه كذلك بأنه يشير إلى الجهة التي يعزى إليها السبب في السلوك، فقد أشار إلى أن الأفراد ذوي وجهة الضبط الداخلي يعتقدون أن التدعيمات الإيجابية أو السلبية التي تحدث للفرد في حياته ترتبط بعوامل داخلية وعوامل تتعلق بشخصية الفرد مثل الذكاء، أو المهارة، أو السمات الشخصية المميزة له. في حين أن الأفراد ذوي وجهة الضبط الخارجي يعتقدون أن التدعيمات الإيجابية أو السلبية التي تحدث للفرد في حياته أو ما يحدث له من حوادث طيبة أو سيئة ترتبط بعوامل خارجية غير شخصية مثل الفرص أو المصادفات أو تأثير الآخرين، وهي من أهم العوامل التي تلعب دورا كبيرا في حياتهم.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

وتفصل (ليفينسون، 1973) وجهة الضبط بناء على دراسة عاملية قامت بها إلى أبعاده الثلاث كما ورد عن: (أحمان لبنى 2011-2012): أ- الضبط الداخلي، ب- الضبط الخارجي (نفوذ الآخرين)، ج- الضبط الخارجي (الحظ أو الفرصة).

ويرى (ووريل وستيل 1981) أن وجهة الضبط يصف التوقع العام للفرد حول العلاقة بين مجهوده ومهاراته وهدفه في النجاح والتفوق، فعلى سبيل المثال يميل الطلاب ذوي الضبط الداخلي إلى عزو نجاحهم أو فشلهم لمهاراتهم الخاصة وجهدهم الشخصي أو لإهمالهم. أما الطلاب ذوي الضبط الخارجي فيميلون إلى عزو نجاحهم أو فشلهم إلى عوامل خارجية مثل: الحظ (الحسن أو السيء) أو أن الإمتحان كان سهل أو صعب أو أن الأستاذ عادل أو غير منصف.

وبالنسبة ل (موريس 1982) فوجهة الضبط تعتمد على كيفية تأثير التعزيزات في التوقع والسلوك. حيث يميل **ذووا** الإعتقاد في الضبط الداخلي أن يرووا أنفسهم سادة على أقدارهم وعلى أنهم أصل تعزيزاتهم وما يحصلون عله من مكافآت. وبدلاً من أن ينخرطوا في لعب القمار واليناصيب، فإنهم يبحثون عن وسائل لتقويم أنفسهم وتحسين كفاءتهم ومهاراتهم الخاصة. ويعتقدون أن الترقية تعتمد على العمل الجاد وعلى ما يعرف الفرد من معلومات ومهارات في مجال عمله، وليس على ما يعرف من أصحاب السلطة والنفوذ، أما **ذووا** الإعتقاد في الضبط الخارجي فيميلون إلى أن يؤكدوا على الحظ والصدفة، ويشاركون في ألعاب القمار ويقرؤون الحظ والبروج في الصحف، ويعترفون بالتعويضات الجالبة للحظ الحسن، كون أنهم يرون أن الترقيات تكون نتيجة للظروف الممتازة التي **تلائمهم**.

وقد علقت (أحمان، 2011 2012، ص ص 131، 132) على متغير وجهة الضبط من خلال التعاريف السالف ذكرها بأن: "وجهة الضبط يعد بعداً من أبعاد الشخصية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإدراك الفرد للعلاقة السببية الكامنة بين سلوكه والعوامل المسيطرة على النتائج التي تتلو هذا السلوك. فإذا اعتقد الفرد أن العوامل التي تتحكم في نتائج سلوكه تتمحور حول: سماته الشخصية، مدى كفاءة مهارته الخاصة وجهده الشخصي كان ذو مصدر ضبط داخلي، فيشعر بأنه هو المسؤول عن كل النتائج التي يحصل عليها، وبالتالي فهو يستطيع التحكم في ما يحيطه من مواقف وأحداث، فيجتهد ويجدّ ويبحث عن وسائل لتقويم ذاته وتحسين كفاءته ومهاراته الخاصة لتحقيق ما يريد من نتائج. أما إذا اعتقد الفرد بأن العوامل التي تتحكم في سلوكه مرهونة بقوى خارجة عن نطاق سيطرته كالحظ، الفرص، الصدفة، تأثير

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

الآخرين، القدر والمكتوب كان ذو مصدر ضبط خارجي، فيشعر بأن لا حول ولا قوة له في النتائج التي يحصل عليها، وبالتالي لا يستطيع التحكم في ما يحيط به من مواقف وأحداث، فلا يعمل على تحسين كفاءاته ومهاراته الخاصة، بل قد يلجأ إلى التعويضات الجالبة للحظ الحسن".

وورد عن (ذكريات عبد الواحد محمد البرزنجي، 2010، ص ص 31، 32) مجموعة من التعاريف لوجهة الضبط منها :

تعريف (رونر وآخرون، 1980) لموقع الضبط بأنه: اعتقاد الفرد بأن لديه قدرة السيطرة في الأحداث والأفعال الخاصة بحياته الشخصية فيسمى ذلك بموقع الضبط الداخلي، في حين يرتبط اعتقاد الفرد أن ليس لديه القدرة على السيطرة في الأحداث والأفعال الخاصة بحياته بموقع الضبط الخارجي .

وأشار (ليفكورت 1984) إلى أن وجهة الضبط تعتبر بعدا من أبعاد الشخصية، وتؤثر في العديد من أنواع السلوك، وأن الإعتقاد لدى الفرد بأنه يستطيع التحكم والسيطرة في أموره الخاصة والعامه يسمح له بالإستمرار على قيد الحياة دون ضغط ويتمتع بحياته، ومن ثم يمكن التوافق مع البيئة التي يعيش فيها. كما تعرضت (ذكريات عبد الواحد محمد البرزنجي، 2010، ص ص 31 - 32) في دراستها لمجموعة من التعاريف الواردة في كثير من الدراسات العربية منها :

تعريف (عبد الرحيم، 1985) بأنه مدى شعور الفرد باستطاعته التحكم في الأحداث الخارجية التي يمكن أن تؤثر فيه حيث ينقسم الأفراد تبعاً لهذا المفهوم إلى فئتين:

أ فئة الضبط الداخلي: وهم الأفراد الذين يعتقدون أنهم مسؤولون لما يحدث لهم.

ب فئة الضبط الخارجي: وهم الأفراد الذين يعتقدون أن الأحداث يتم التحكم فيها من الخارج ولا سيطرة لهم على هذه الأحداث والتأثير فيها.

ويعرفه (الحلو، 1989) على شكله بأنه :

أ -موقع الضبط الداخلي: هو متغير يعبر عن اعتقاد الفرد في قدراته وقابلياته في السيطرة على سلوكه وعلى المتغيرات التي تواجهه ويتبع ذلك إيمانه بإمكانية التنبؤ بنتائج سلوكه.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

ب -موقع الضبط الخارجي: هو متغير يعبر عن اعتقاد الفرد بسيطرة الحظ والصدفة والظروف على متغيرات حياته وسلوكه ويتبع ذلك عدم قدرته على التنبؤ بنتائج سلوكه.

ويرى (صفوت فرج 1990) أن وجهة الضبط تعد بعدا من أبعاد الشخصية وتأخذ شكلا متصلا يشير إلى درجة إعتقاد الفرد أنه يمارس تحكما ذاتيا في الأحداث المختلفة ويتحمل المسؤولية الشخصية عما يحدث له، ويضيف بأن وجهة الضبط تفسر لماذا يتسم الفرد بالفعالية أثناء تعامله مع متغيرات الأحداث أو المواقف الخارجية، وعندما يحقق الفرد إنجازا مهما يكون مقداره باعتباره محصلة عوامل الدافعية، فإنه يشعر بقدر مناسب من الرضى الذاتي ويترتب على ذلك تحديد نمط إنجازه ومستوى كفاءته، أما إذا كان الفرد من ذوي الضبط الخارجي فسوف يعتمد على المتغيرات الموقفية الخارجية متوقعا أن يحصل على ما يحصل عليه الآخرون من فرص أو حظ، وبالتالي يختلف نمط إنجازه وتوقعاته ورضاه الذاتي.

وتعرف (رجاء الخطيب 1990)، وجهة الضبط على أنها إدراك لمصدر المسؤولية عن النتائج أو الأحداث، هل هي مسؤولية داخلية يأخذ الفرد على عاتقه فيها مسؤولية النجاح أو الفشل نتيجة جهوده الخاصة وقدراته الشخصية؟ أم أنها مسؤولية خارجية تخرج عن نطاق الفرد، فالوجهة الداخلية هي زيادة اعتقاد الفرد بأن عمله الخاص سوف يحدث له التدعيمات القيمة إلى أبعد حد ممكن، وعوامل الضبط الداخلي هي الكفاءة والقدرة الشخصية، أما الوجهة الخارجية للضبط فهي اعتقاد الفرد أن التدعيمات التي حصل عليها تكون فوق متناول تحكمه ومجهوده الشخصي، حيث تتحكم فيها المصادفة ونفوذ الآخرين.

ويرى (معتز عبد الله وحمود السيد عبد الرحمان، 1994) أن وجهة الضبط مفهوم يستخدم للتعبير عن مدى شعور الفرد بأن باستطاعته التحكم في الأحداث التي يمكن أن تؤثر فيه، حيث ينقسم الناس إلى فئتين تبعا لمفهوم مركز التحكم أو وجهة الضبط:

أ -فئة التحكم الداخلي: وهم الأفراد الذين يعتقدون أنهم مسؤولون عما يحدث لهم.

ب- فئة التحكم الخارجي: وهم الأفراد الذين يرون أنفسهم تحت حكم قوى خارجية لا يستطيعون التأثير فيها.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

وتشير (هدية فؤاد، 1994) أن الفرد حينما يدرك أن هناك علاقة سببية بين الفعل والنتيجة ينشأ لديه إعتقاد بالضبط الداخلي، وبالتالي فهو يعتبر أن المهارة لها دور كبير في تعلمه أساليب السلوك المختلفة في أي موقف، أما الشخص الذي لا يدرك وجود علاقة سببية بين الفعل والنتيجة فهو شخص يعتقد بالضبط الخارجي، لذا فهو يعتبر أن القدر أو الصدفة لهما دور كبير في تعلمه أساليب السلوك المختلفة.

ويرى (محمد محمود نجيب، 2002) أن مفهوم وجهة الضبط يشير إلى فئتين من الأفراد كما يلي:

عندما يدرك فرد ما أن التدعيم الذي يلي أفعاله وتصرفاته الشخصية باعتباره أمرا مستقلا وغير متسق بصورة دائمة مع تصرفاته، فإنه يدركه كنتيجة للحظ والصدفة، وعندما يفسر الفرد الحدث بهذه الطريقة نقول أن لديه اعتقادا في الضبط الخارجي، أما إذا كان إدراك الفرد أن الأحداث تقع بصورة متسقة مع سلوكه الشخصي ففي هذه الحالة يكون لدى الفرد اعتقادا في الضبط الداخلي.

وقد أورد (يحيى ونوقي) عدة تعاريف نذكر من بينها تعريف (زكي محمد محمد حسن وعماد أبو القاسم محمد علي، 2004) بأن وجهة الضبط يعني أيضا في مدلوله مدى اعتقاد الفرد أو الشخص في حكمه على حصيلة قدراته، فإذا اعتقد الفرد بأن كل ما يمر به من خبرات نجاح أو فشل، إنما هي حصيلة قدراته فإنه في هذه الحالة يكون ذا تحكم داخلي، بينما إذا اعتقد الفرد بأن هناك مؤثرات خارجية هي التي تتحكم في حصيلة تلك القدرات، فإنه في هذه الحالة يكون ذا تحكم خارجي، وهذا قد يكون اعترافا لاشعوريا على نفسه أكثر منه حالة لتلك المؤثرات.

إضافة إلى أنه أي وجهة الضبط إعتقاد هام للأفراد حول إمكانية التحكم وضبط الأحداث، وأن هناك أسباب تحكم النتائج الهامة في حياتهم، فهناك أسباب ذاتية تتعلق بالمهارة والقدرة والكفاءة، وأسباب خارجية تتعلق بالصدفة والحظ والقدر، ومنه فإن وجهة الضبط يشير إلى كيفية إدراك الفرد للأسباب التي تتحكم بالأحداث والمواقف المختلفة، إذ أنه ينسب هذه النتائج إلى أسباب وعوامل داخلية شخصية وبذلك يكون وجهة الضبط لديه داخلي، أو ينسبها إلى أسباب خارجية لا علاقة لها بقدراته وإمكانياته مثل القدر، الحظ، الصدفة، نفوذ الآخرين وبذلك يكون وجهة الضبط لديه خارجي. (يحيى ونوقي، 2009-2010، ص 20).

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

يقوم هذا المفهوم على افتراض مفاده أن الطريقة التي يسلك بها الفرد تتأثر إلى حد بعيد بما يدرك من علاقات سببية بين السلوك وتوابعه، لذلك نجده يسلك وفق إدراكه لهذه العلاقات وبالتالي فإن إدراك الفرد للعلاقة القائمة بين الأسباب والنتائج يعكس بعض الأنماط السلوكية عنده، ومنه فالأفراد ذوي التحكم الداخلي يحملون أنفسهم مسؤولية أعمالهم سواء في أوقات نجاحهم أو فشلهم، ويعتقدون أنه بإمكانهم تقرير ما سوف يحدث لهم وبالتالي فهم قادرون على التحكم والسيطرة على مصيرهم وقدرهم على حد كبير، في حين يحمل الأفراد ذوي الضبط الخارجي مسؤولية نجاحهم أو فشلهم إلى قوى وعوامل خارجية، وهم يعتقدون أنهم تحت رحمة الظروف وغير قادرين بالتالي على السيطرة والتحكم بالأحداث التي تمر بهم، وفكرة الضبط الداخلي الخارجي هي ميزة للأفراد وليس للمواقف، لهذا هي سمة شخصية، ففي نفس الوقت سلك الأفراد بطرق مختلفة (يحيى ونوقي، 2009-2010، ص ص 21-22).

وفي دراسة (عبد الفتاح أبي مولود، 2008-2009، ص ص 38، 39) أشار إلى أن مجموعة من الباحثين قد قدموا وصفا لوجهات الضبط وللأفراد الذين ينتمون لفئات الضبط المختلفة ومن بينهم: (لازاروس، وماريا روب، ومحمد الدسوقي مجدي وغيرهم).

حيث قدم (لازاروس 1966) وصفا للأفراد ذوي الضبط الداخلي إذ يرى أن الفرد صاحب الضبط الداخلي يعتقد في كفاءته وقدرته على ضبط النتائج في عالمه الخاص وله توقعات إيجابية في ما يتعلق بالثقة والإعتماد على الآخرين، أما أصحاب الضبط الخارجي فلديهم توقعات سلبية في ما يتعلق بكفاءتهم على التحكم في نتائج الأحداث ولديهم إعتقاد بأنهم يعملون في عالم عدائي.

واعتبرت (ماريا روب، 1974) حين وصفها لسمة الضبط أن اعتقاد الفرد في سماته الشخصية هو الذي يجعله يحدد مصدر التعزيزات، فإذا اعتقد أن سماته الشخصية هي التي لها القدرة على التأثير في أحداث حياته فإنه يكون ذا ضبط داخلي، أما إذا نسب التعزيزات إلى الحظ أو الصدفة مثل الحوادث المفاجئة فيكون ذا ضبط خارجي.

ويعرف (محمد الدسوقي مجدي، 2001) بأنه إدراك الفرد لمركز توجيه سلوكه سواء أكان داخليا أو خارجيا وما يرتبط بذلك من نتائج.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

وقد علق (عبد الفتاح أبي مولود، 2008 2009، ص 40) في دراسته لعلاقة الضغط النفسي بالإكتئاب في ضوء متغيري مركز الضبط والذكاء الإنفعالي بأن الدارسين لمفهوم مركز الضبط إعتبروه بعدا هاما من أبعاد الشخصية إلى حد وصفه بالسمة أمثال أمل أحمد، بينما إعتبره آخرون مكونا معرفيا يقصد به الإعتقاد الذي يدرك به الفرد العلاقة السببية وما يترتب عليها من نتائج وتفسيره لأسبابها سواء بإرجاعها إلى عوامل شخصية ذاتية كالجهد والقدرة والكفاءة أو إلى عوامل خارجية كالحظ والصدفة وتأثير الآخرين، بمعنى آخر مدى تحكم الفرد وسيطرته على أحداث الحياة السارة والضاغطة والذي يتوقف على مدى اعتقاد الفرد في إحدى النوعين من الإعتقادات في تفسير أسباب النجاح أو الفشل وحجم التدعيمات والتعزيزات التي يتوقع أن يتلقاها من محيطه أثناء تجاربه الشخصية والتي قد تشكل عاملا منبئا بحدوث نفس السلوك في مواقف مشابهة في المستقبل.

وترى (مدور مليكة، 2004 2005، ص 23) إعتقادا على ما ورد في دراستها من تعريفات لوجهة الضبط بأن: فئة الضبط الداخلي تحمل مميزات منها: الذكاء والإيجابية والمهارة والثقة بالنفس والإعتماد على الذات والمبادأة، أما فئة الضبط الخارجي يحملون صفات سلبية كالعجز والإيمان بالغيبيات والحظ والصدفة والإعتماد على الآخرين.

وقد ورد عن: (معتر سيد عبد الله، ب س، ص 81) أن مفهوم مركز التحكم نشأ في إطار نظرية التعلم الإجتماعي لروتر، والتي تفترض أن أنماط السلوك التي يتم تعلمها تتأثر بعدد من المتغيرات النفسية المهمة مثل التوقع والدافعية وتمثل متغيرات التدعيم، وما يعنيه ذلك من متضمنات مثل قوة هذه المتغيرات واتجاه تأثيرها. حيث أنه مفهوم يتعلق باعتقاد الفرد حول المسؤول عن أحداث حياته ونتائجها وكذا عن أسباب نجاحه وفشله وطموحه وأهدافه بردها في أغلب المواقف إلى إرادته واختياره وقدراته وإمكانياته الخاصة أي إلى مصدر داخلي، أو بردها غالبا (في جل المواقف) إلى عوامل خارجية مفروضة عليه مثل أصحاب السلطة أو الحظ أو القدر... وغيرها من المصادر التي تقع خارج ذات الفرد وتحكمه.

وبما أن هذا البحث ركز في دراسته على وجهة الضبط في مجالها العام كمنطلق أولي، بغية معرفة نوع أو فئة الضبط المسيرة والموجهة للسلوك في إطار العلاقة الزوجية، فلا بد من التطرق بالشكل الذي يضمن وضع تصور شامل وكافي لماهية الزواج أولا، ثم محاولة التفصيل في معانيه بالنسبة للمجتمع الجزائري خصوصا على غرار ما يعنيه هذا الحدث والنظام بالنسبة للفرد والمجتمع عموما .

1-2- تعريف الزواج:

الزواج لفظ قديم قدم الإنسان يوجد في كل اللغات والأديان والمذاهب والقوانين، إلا أنه وإن كان وليد حاجات ودوافع فطرية بيولوجية ونفسية واستعداد غريزي للاجتماع والاتصال والتفاعل مع الجنس الآخر، إلا أنه وبحكم عوامل كثيرة منها ما هو إيدولوجي ومنها ما هو علمي ومنها ما هو ديني ومنها ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي...، تتوعدت معانيه ومفاهيمه، واختلفت مقاصده وغاياته وأهدافه من مجتمع إلى آخر، وحتى من جماعة إلى أخرى داخل بنية المجتمع الواحد، كل حسب انتماءاته ومعتقداته وأهدافه وغاياته... .

لذلك وبحكم هذا التنوع في الخلفيات والمقاصد والانتماءات (الفكرية أو الايدولوجية، أو الدينية الشرعية ، أو الاجتماعية...)، اختلفت مفاهيمه وتعريفاته حسب ميادين العلوم التي درسته من جانب، وبحسب ما يعرف بالتحول والتغير الاجتماعي الذي وإن اعتبر سمة ملازمة للإنسان ومطلباً لتجدد وتقدم حياته وتحسن ظروفه، إلا أنه هو الآخر ومن جانب ثان، أدى إلى إحداث تحولات ساهمت في إضفاء مزيد من التعقد على معانيه وأبعاده.

وسيتيم في هذا العنصر بيان المفهوم الشامل للزواج في ضوء عدة مداخل علمية ومعرفية نقوم بمناقشة مدى اعتبارها نسق معياري وثقافي ضابط ومحدد ومنظم للممارسات والسلوكات بشقيهما القولوي والعملي، المرتبطين بالزواج والتفاعلات في إطاره داخل المجتمع الجزائري، بدءاً بالرجوع إلى الأصول اللغوية للفظ الزواج في اللغة العربية التي تشكل إحدى مقومات الانتماء لهذا المجتمع، ومنها تستمد باقي المداخل المعرفية اللاحقة في تعريفنا للزواج الوسيلة والمعنى الدقيقين لمفهوم الزواج.

1-2-1- تعريف الزواج لغة:

جاء في مقاييس اللغة: "الزاي والواو والجيم أصل يدل على مقارنة شيء لشيء، من ذلك: الزوج زوج المرأة، والمرأة زوج بعلمها، وهو الفصح، قال تعالى: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) (سورة الأعراف: من الآية 19). (فهد عبد الله محمد الحبيشي، ب س، 14)

واستخدم الزواج بمعنى الازدواج والاقتران والارتباط، ومنه قوله تعالى: (وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ) (سورة التكوير: الآية 7)، أي قرنت بأبدانها، ونظرائها.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

والزواج عند أهل اللغة مرادف للنكاح ولكنه أعم وهو يدور حول معنى الازدواج، والاقتران، والارتباط، والضم، والاختلاط والتداخل والجمع.

قال الفارسي: " فرقت العرب فرقا لطيفا يعرف به موضع العقد من الوطء فإذا قالوا نكح فلانة أو بنت فلان فالمراد به عقد التزويج، وإذا قالوا نكح امرأته أو زوجته لم يريدوا إلا الجماع والوطء. (عبد القادر بوقزولة، ب س ، ص 15)

وبالنظر إلى استعمالات اللغة العربية لكلمة زوج وزواج ونكاح نجد القرآن استعمل كلمة " زوج " كإسم للمرأة والرجل المرتبطين بعلاقة شرعية، واستعمل كلمة نكاح لعملية الارتباط والاستمتاع الشرعي بين الزوجين "، قال تعالى: (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها) (سورة الروم: من الآية 21) والسكون دلالة على قوة الارتباط والاقتران والإفضاء النفسي والروحي والجسدي.

هذه التعاريف اللغوية ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم وطبيعة العلاقة التي تقوم بين الرجل والمرأة حين اقترانهما في علاقة زواج، من حيث هما يرتبطان بحكم موثيق معينة ويقترنان في علاقة من نوع خاص ويجتمعان بعد أن كان كل منهما منفصل عن الآخر، وقيامهما بمستلزمات هذا الاقتران الذي يتغير مفهومه ومطالبه وحاجاته من مجتمع إلى آخر بحكم عوامل ومتغيرات عدة، يحاول هذا البحث ضبط ما أمكن منها لدراسة بعض الجوانب المتعلقة بمتغيرات شخصية وأخرى اجتماعية تؤثر في التفاعل الزوجي والأسري داخل المجتمع الجزائري.

1-2-2-تعريف الزواج في القانون الجزائري:

يعد قانون الأسرة الجزائري السلطة الاجتماعية الأعلى التي يُحتكم إليها فيما يتعلق بكتابة موثيق وعقود الزواج لضمان الحقوق المدنية والقانونية لكل من الزوجين المرتبطين في علاقة زواجية مقررة إجتماعيا وموثقة قانونيا، وهو السلطة الأعلى في هذا المجال التي يُرجع إليها في حالة وقوع أي إشكال للفصل قانونيا في القضايا التي تحدث بين الزوجين على كل من مستويي الحقوق والواجبات الزوجية والأسرية مما يستوجب الفصل فيه.

ويعرف المشرع الجزائري في المادة الرابعة (04) من قانون الأسرة المعدل سنة 2005م، الزواج بأنه عقد يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، ومن أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

ومن الواضح على هذا التعريف أنه استمد أسس قيام العلاقة الزوجية وأهدافها من العقيدة الإسلامية التي تعتبر الديانة الأساسية التي يعتنقها ويدين بها سكان الجزائر، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن قانون الأسرة الجزائري يشهد عبر الزمن عدة تغيرات، من أهمها في العقد الأخير التعديلات التي حدثت سنة (2005)، وتلك التي مست قانون العقوبات فيما يتعلق بالنساء المعنفات زواجيا وأسريا، مما يدل على أن المجتمع الجزائري يشهد تحولات واضحة على مستوى العلاقات الزوجية والأسرية، تستحق البحث والدراسة من زوايا مختلفة، في محاولة لاحتواء ما يمكن أن ينتج عليها من إشكاليات لاسيما على مستوى العلاقة الزوجية ومؤسسة الأسرة، لما لها من دور جوهري بالنسبة للمجتمع الجزائري خصوصا على غرار المجتمعات العربية والإسلامية في الحفاظ على السلامة النفسية والاجتماعية والتربوية... للفرد والمجتمع.

1-2-3- تعريف الزواج في الشريعة الإسلامية:

وباعتبار الدين كمصدر للقيم الاجتماعية، تظهر أهميته في المجتمع من خلال الوظيفة الأساسية التي يقوم بها في المجتمع والمتمثلة في وظيفة الربط والتلاحم القوي بين المعتقدين لدين واحد، كونهم يتبنون فكرة واحدة تجمعهم تسمى العقيدة، يجتمعون حولها ويحاولون فرضها وتجسيدها لإيمانهم الراسخ بنجاحتها، كما بينت ذلك دراسة (ثريا تيجاني، 2011) في تناولها لمجموعة من الوظائف التي يؤديها الدين في المجتمع كالوظيفة التنظيمية، ووظيفة الضبط الاجتماعي، والوظيفة التضامنية والتماسكية بين أفراد وجماعته...، فباعتباره يشكل كل هذه الأهمية، أراد هذا البحث بيان المنظور الديني لمفهوم الزواج والعلاقة الزوجية، ومناقشة ملامح تأثر التفاعل في العلاقة الزوجية بالمعنى الديني من خلال الأطروحات والأبحاث التي تناولته.

والحقيقة أن الأطروحات النفس-اجتماعية والأنثروبولوجية التي تناولت مفهوم الدين وآثاره النفسية والاجتماعية بشكل تفصيلي أو ضمنى أو عرضي متعددة منها بحث بعنوان: الدين والطقوس والتغيرات للباحث الجزائري (نور الدين طوالي، 1988)، وبحث بعنوان: هذه هي الثقافة، وآخر بعنوان: سمات الشخصية الجزائرية من منظور الأنثروبولوجيا النفسية للباحث الجزائري (أحمد بن نعمان، 1988) ومؤلف بعنوان: المجتمع الدين والتقاليد للباحث عاطف عطية، 1992، وغيرها من الأطروحات التي تطرقت إلى المعنى أو المعيار الديني، غير أن الجدير بالذكر هنا هو أن هذه الأطروحات وغيرها وإن

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

اختلفت في جوانب معينة من نواحي الطرح كل بحسب منظوره والغاية من تناوله البحثي، إلا أن أهم ما اشتملت عليه تلك المتعلقة باعتناق مجتمعات شمال إفريقيا -الجزائر- للدين الإسلامي، أشارت إلى نقطة تقاطع جوهرية بين مبادئ الدين الإسلامي ومبادئ الثقافة الاجتماعية المسيرة للنظام الاجتماعي الخاص بهذه المجتمعات، والذي سنحاول توضيحه في عناصر لاحقة من هذا البحث من خلال عرضنا للمحة حول طبيعة وخصائص الثقافة المسيرة للنظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وما حدث ويحدث عليها من تغيرات.

الأهم في التطرق إلى هذا العامل هو كون الدين الإسلامي هو الديانة والعقيدة السائدة في المجتمع الجزائري وهي من أبرز المصادر التي يستمد منها القانون الجزائري نصوصه وتشريعاته، ولذلك فهي من أهم المعايير التي يُتوقع من الفرد المعتقد لهذه الديانة الاحتكام إليها لتسيير العلاقات وكذا المشكلات في إطار العلاقة الزوجية على غرار غيرها من مواقف التفاعلات والتعاملات السلوكية والاجتماعية.

ويمثل الزواج في مفهوم الشريعة الإسلامية نظام رباني لا يملك أحد تغييره، وأساسا لبقاء النوع الإنساني وكرامته واستخلافه في الأرض، والحفاظ على نسله إلى يوم الدين.

كما يعتبر في منظورها سنة كونية سنها الله تعالى في مخلوقاته، تنبثق من معين الفطرة، وأصل الخلق، وقاعدة التكوين الأولى للمخلوقات جميعا. وتعتبره النظام المحكم الذي قامت عليه البشرية من عهد آدم وحواء إلى يومنا هذا.

ويعرف الفقهاء الزواج على أنه عقد يفيد ملك المتعة أي حلّ استمتاع الرجل بالمرأة والعكس لم يمنع من نكاحها مانع شرعي، طلبا للإنتناس والنسل على الوجه المشروع (طاهري حسين، 2008، ص81).

وقد وصف الإسلام الزواج وعقد النكاح بالميثاق الغليظ، الذي يفيد تعاون كل من الرجل والمرأة (المتزوجين) ويبين ما لكلية من حقوق وما عليهما من واجبات. (عبد المؤمن شجاع الدين، 2008، ص4)

والملاحظ على كل من التعريفين القانوني والشرعي الإسلامي للزواج هو اشتراكهما في كونه يحقق أهدافا ترمي إلى صيانة الفرد وحماية المجتمع، ولتوضيح الأبعاد الاجتماعية والنفسية للزواج

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

بالنسبة للمجتمع الإنساني عموما والمجتمع الجزائري خاصة، نورد فيما يلي تعريفات للزواج في كل من علمي النفس والاجتماع، محاولين مناقشة هذه المفاهيم في ضوء بعض المعطيات المتعلقة بمجال الزواج في العائلة الجزائرية.

1-2-4- تعريف الزواج في علم الاجتماع:

ليس هناك تعريفا وافيا وشاملا لنظام الزواج يمكن الاعتماد عليه في تحليل مفهومه الاجتماعي والأخلاقي وتوضيح أنواعه وتفرعاته واستيعاب أسبابه ومضامينه الحضارية والإنسانية، لكن المعنى العريض للزواج أنه:

مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها وأحكامها وقوانينها وقيمها التي تختلف من حضارة إلى أخرى، والزوج هو علاقة جنسية تقع بين شخصين مختلفين في الجنس (رجل وامرأة) يشرعها ويبرر وجودها المجتمع وتستمر لفترة طويلة من الزمن يستطيع خلالها الشخصان المتزوجان البالغان إنجاب الأطفال وتربيتهم تربية إجتماعية وأخلاقية ودينية يقرها المجتمع ويعترف بوجودها وأهميتها، وقوانين الزواج تنص على ضرورة ترسيخ واستمرار العلاقات الاجتماعية والجنسية بين الشخصين المتزوجين في حين لا تكون العلاقات الجنسية التي تقع خارج نظام الزواج شرعية ومدعومة من قبل الدين والقانون والأخلاق، لذا فهي علاقات محرمة **ومحظورة** وعلاقات غير ثابتة ولا مستمرة (إحسان محمد الحسن، 1985، ص 15)

ومع أن هذا التعريف الاجتماعي يبدو شاملا للعديد من أبعاد مفهوم الزواج، إلا أنه ليس دقيقا بالقدر الذي يسمح ببيان علاقة التفاعل الثنائي للزوجين بنظام العائلة المساهمة والمسيرة لهذا الزواج، وهي نقطة هامة ومحورية جدا في تعريف الزواج.

إذ قد تعتبر خاصية تفریق جوهريّة بين عدة تقاطعات علمية نظرية وتطبيقية، حيث قد يتوقف عليها التفریق بين مفهوم الزواج والأسرة والعلاقة بينهما، كذلك قد يكون نقطة فرق بين مفهوم الزواج في بيئات اجتماعية مختلفة.

ويعرف الزواج إجتماعيا كذلك على أنه عقد منظم ومشاركة بين الرجل والمرأة، يترتب عليه مجموعة من الحقوق والواجبات بين الطرفين (علياء شكري وآخرون، 1998، ص 59).

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

وعرف أيضا بتلك العلاقة الاجتماعية الوحيدة الدائمة بين الرجل والمرأة التي يباركها الله لأنها الأساس الشرعي السليم لتكوين الأسرة -خلية المجتمع الأولى- والتي يضع لها بدوره الضوابط والمعايير الاجتماعية المنظمة، والزواج سنة حميدة وعلاقة هامة بين الزوجين تقوم على أساس ينظم بقاء النوع الإنساني (محمد السيد عبد الرحمان، 1998، ص43).

وهو أدم رابطة تصل بين إثنين من بني الإنسان، وتشمل أوسع الاستجابات التي يتناولها فردان، كما يعتبر تعاقد للزوجين في شؤون الحياة والإتحاد في كل شيء لتحقيق أهداف معينة(سعاد جبر سعيد، 2008، ص36).

ولعل أبرز ما أشارت إليه التعريفات الاجتماعية السابقة هو طابع الشراكة والتعاون والتكامل في العلاقة الزوجية التي يفترض أن تميز هذه العلاقة، إلا أن هذه التعاريف تفتقد على غرار التعريف الأول إلى بيان حدود مجال هذه العلاقة وامتداداتها التي تلعب دورا أساسيا في تحديد تعريف للزواج يتناسب والبيئة الجزائرية، ألا وهي العائلة الأصلية لكل من الزوجين.

ومن التعريفات التي تناولت هذه الجوانب، التعريف الذي ورد عن: (علياء شكري وآخرون، 1998)، حيث يشير الزواج إلى تلك المؤسسة الاجتماعية التي تسمح لإثنين من البشر البالغين الذين ينتميان إلى جنسين مختلفي ذكر وأنثى أن يعيشا معا ويكونا أسرة وأن يتناسلا وينجبا ذرية يعترف بها المجتمع ويعتبرهم أفراد عناصره، والزواج نظام عالمي عرفته البشرية منذ أقدم العصور وهو لا يخص الفتى والفتاة اللذان سيرتبطان بعقد الزواج فقط ولكنه تزوج بين أسرتيهما أيضا، حيث تنشأ روابط المصاهرة بين الأسرتين في الوقت الذي يتم فيه عقد القران بينهما(علياء شكري وآخرون، 1998، ص59).

وأهم ما يلاحظ على هذا التعريف الأخير، هو شموليته للعلاقات المتبادلة بين أسرتي الزوجين الأصليتين والعلاقة الثنائية بينهما، إذ أنه على غرار مجتمعات العالم تلعب العائلة دورا هاما ووظيفة لا يمكن تغافلها في طبيعة التفاعل بين الزوجين وتحديد خصائص العلاقة الزوجية داخل العائلة الجزائرية سواء على مستوى التفاعل السلوكي الظاهر، أو على مستوى العلاقة البيشخصية بين الزوجين التي تؤدي فيها السيرورات النفسية اللاشعورية والمعيش النفسي ونوع العلاقة بموضوعات الحب الأولية دورا فاعلا كما بينت ذلك الدراسات النفسية للعلاقة الزوجية.

1-2-5- تعريف الزواج في علم النفس:

علقت الباحثة الجزائرية (كلثوم بلميهوب، 2010، ص 19) في دراستها حول عوامل الاستقرار الزوجي عن حدث الزواج بقولها: أن من أهم الأحداث الكبرى في حياة الإنسان: الميلاد والموت والزواج، أما الميلاد والموت فيحدثان دون أن تكون لنا يد فيهما، أما الزواج فالإنسان هو الذي يقرر بمن سيتزوج ومتى.

ومن الواضح على هذا التعقيب هو تميزه بالطابع الفردي أي أن الزواج هو قرار يتخذه الفرد بإرادته أملا في تحقيق أهداف وإشباع حاجات لا يمكن للفرد تحقيقها وإشباعها بالصورة التي تضمن التكيفات المرضية والمريحة والمرغوبة على نطاقها الواسع والشامل خارجه.

وعرف الزواج في دراسة (بلميهوب، 2010) بأنه مطلب أساسي من مطالب النمو الذي إذا تحقق إشباعه بنجاح أدى إلى الشعور بالسعادة وأدى إلى النجاح في تحقيق مطالب النمو مستقبلا، بينما يؤدي الفشل في إشباعه إلى نوع من الشقاء وعدم التوافق مع مطالب الفترات التالية من الحياة، فالزواج هو السبيل الذي يلتمس فيه كل من الرجل والمرأة طريقه للآخر، ليجد عنده الحب والدفء والوفاء والصدق، ويحقق له السعادة الشخصية ويجنبه الغواية، ويشبع له العديد من حاجاته النفسية والاجتماعية والفيزيولوجية التي يصعب تحقيقها دونه.

ويعتبر منظور التحليل النفسي الزواج علاقة تجاذب بين الزوجين تتحكم فيها دافعين أساسيين هما الحاجة إلى الشعور بالأمن ودافع إشباع حاجة النقص لدى الفرد، ويفسرون انطلاقا من هذا أنواع العلاقات التي تربط الأزواج بأزواجهم، فالمرأة التي تتزوج برجل يفوقها بعقود من السنين تشبع من خلال ارتباطها بهذا الشريك حاجة الشعور بالأمن من خلال صورة الوالد التي تقبع في هوامها للتشابه الذي يميز شريكها بالصورة اللاشعورية التي كونتها عن صاحب السلطة، والشاب الذي يرتبط بامرأة تفوقه سنا يجد في هذه العلاقة إشباعا لعاطفة الأمومة التي ارتبطت عنده بالعتاء والبنل بشتى أشكاله، فيرى فيها الصورة التي تكمله وتسد شعوره بالنقص وهكذا.

أي أن الزواج هو تجاذب فطري لم يتعلمه الفرد من المجتمع وإنما يولد الفرد مزودا بالاستعداد للانجذاب إلى الآخر، وتلعب التفاعلات والعلاقات الأولى المبكرة للطفل مع أمه في العلاقة الثنائية

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

(طفل-أم) والعلاقة الثلاثية (طفل-أم-أب) دورا كبيرا في طبيعة التوظيفات واستثمار طاقة الفرد في علاقته مع شريك حياته الزوجية.

وتشير (نادية شرادي، 2011) في ملخص دراستها حول الحداد النفسي إزاء موضوع الحب الأولي وعلاقته بالتوافق الزوجي، إلى أن التنظيم النفسي أو العقلي المتمثل في الواقع النفسي الداخلي الذي هو نتاج عملية النمو الطويلة التي تركز أساسا على الإدخال المتدرج للتفاعلات بين الشخص ومحيطه بكل الشحنات الوجدانية والعاطفية التي تتضمنها، مشكلة بذلك نظاما داخليا خاصا بكل فرد، يختلف من فرد إلى آخر بناء على اختلاف الخبرات وطبيعة التوظيفات والتقمصات، ولعل أن نوع هذه الأخيرة تحدد مدى تكيفه أو عدم تكيفه مع الواقع الداخلي والواقع الموضوعي ، بحيث أن مواجهة المثيرات الخارجية أو عدم التصدي لها، قد يرجع إلى قوة أو ضعف هذه التقمصات ، ونجد أن الأشخاص الذين لا يملكون إمكانيات نفسية ثرية لا يكونوا مؤهلين نفسيا للزواج و إن تزوجوا، يواجهون مشاكل في التوافق مع الطرف الآخر.

ولذلك يعرف علماء النفس الزواج في الغالب على أنه مشكلة إن لم نقل أزمة وذلك لأنه يمثل في رأيهم مرحلة انتقالية خطيرة في حياة الفرد، كمرحلة البلوغ أو مرحلة المراهقة (مراد بوقطاية، 2000، ص80). هذه المرحلة التي تقوم اعتمادا على خلفيات شخصية ونفسية وامتدادات وجدانية لكل من الزوجين، فتنتج من خلال التفاعل والعلاقة البيشخصية بينهما أنماطا تفاعلية وتبعات سلوكية ونفسية تحدد مدى سعادة وشقاء الشريكين الزوجيين في علاقتهما الزوجية، ومدى قدرة هذه العلاقة على الاستمرار أو الانفصال من خلال ما تحققه من إشباع أو إحباطات.

واعتمادا على ما سبق من تعريفات اجتماعية ونفسية للزواج نلاحظ إن أكثرها شمولاً لمفهوم الزواج من حيث الوظيفة التي يؤديها والأهمية التي يتصف بها، هي تلك التي تركز على نقاط التقاطع والالتقاء بين الوظيفة النفسية والاجتماعية في إشباع حاجات الفرد والمجتمع.

فالزواج من منظور نفس-اجتماعي يمثل قنطرة عبور بين احتياجات المجتمع لكي يحافظ على كيانه واحتياجات الأفراد لتحقيق ذاتهم، ويعبر على ممارسات سلوكية واجتماعية بالنسبة للفرد المتزوج للانتقال من تباعية الطفولة إلى الحرية والمسؤولية المميزة للشخص الراشد.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

وكثيرا ما تستخدم الأسرة كبديل للفظ الزواج إلا أن لها أي الأسرة معنى خاصا بها بالإضافة إلى ما لها من تداخل كبير مع معنى الزواج، ذلك أن هذا الأخير ينطلق سيما في المجتمعات التقليدية من تنظيم وترتيب الأسرة الأصلية ويقوم على نظامها ومباركتها ويصب في غائية امتدادها.

حيث يعد الزواج أهم حدث في حياة العائلة الجزائرية التقليدية نظرا لكونه القاعدة الأساسية في تكوين العائلة وتحديد مكانتها داخل الجماعة والمجتمع، كما أنه يعد المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي تعمل من خلالها العائلة على الحفاظ على كيانها ونوعية نظامها وتكثير نسلها، وهذا كما تشير (لبديري) من خلال تحكّمها -العائلة- في كيفية سير الزواج ومراقبة العلاقات الجنسية بين أفراد الجماعة مع إمكانية تلبية متطلبات أفرادها (مليقة لبديري، 2005، ص 49).

ويشارك في هذا الطرح (مظهر سليمان 2010) من خلال رؤيته التحليلية النفسية الاجتماعية، حول كيفية صرف واستثمار الطاقة الجنسية للأفراد ضمن نظام العائلات التقليدية، حيث يؤكد على أن الطاقة الجنسية للأفراد محتكرة من طرف الجماعة العائلية وهذا الاغتصاب أو الاحتكار المجازي يتم عندما يشرع المرء في تركيب صورته الجسدية حين يبلغ الرابعة أو الخامسة من عمره، بحيث يركب ممثلو الجنسين صورتهم الجسدية بفحص أعضائهم ويدرك كل منهم حينئذ أنه يستطيع تفحص جميع أعضائه بكل حرية ما عدا جنسه، فيلاحظ الذكور والإناث أنهم يستطيعون أن يلمسوا أي جزء أو عضو من أجسامهم عدا أعضائهم الجنسية دون أن يتسببوا في أي رد فعل من طرف محيطهم الاجتماعي، ويدرك كل منهم كذلك أمرين آخرين هما: أنه يتعرض للتوبيخ والشتم والتنبيه والتهديد أو الضرب بمجرد ما يهتم بجنسه بصفة علنية، والثاني أن هذا التدخل الفوري والعنيف يتجدد كلما جدد لمس جنسه فيكتسب صدمة نفسية إثر هذا التحريم المتكرر، صدمة تجعله يستنتج أنه يحمل عضوا لا يملكه، إذ لا يستطيع أن يوظف جنسه حسب رغباته وحاجاته وميوله كما يفعل بما تبقى من أعضاء جسمه.

ومن هنا تقول (لبديري، 2004): "أنا نلاحظ أن الزواج في العائلة التقليدية الجزائرية لم يكن ينظر له كعلاقة بين شخصين فحسب وإنما كوسيلة لإعادة إنتاج العائلة وضمان إستمراريتها عن طريق الإنجاب من ناحية، ومن ناحية أخرى هو وسيلة لتدعيم المكانة الاجتماعية للعائلة".

من هذا المنطلق يشغل حق الآباء التقليدي في تقرير زواج أبنائهم محور صراع ، إذا عارض الأبناء هذه الممارسة وألحوا على رغبتهم في الزواج الناجم عن الحب، في الوقت الذي يعتقد فيه الآباء

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

من جانبهم بأن الحق يعود إليهم في اختيار شريك جنسي لابنتهم أو ابنهم وبالتالي يخول ذلك لهم سلطة كبيرة على الزوجين في حياتهما من دون شك (فاطمة المرنيسي، 1996، ص 85).

المظاهر التي أصبحت ملاحظة بوضوح بين أنواع معينة من العائلات، في حين يلاحظ على عائلات أخرى ترك حرية الاختيار لأبنائهم، في الوقت الذي تتراوح عائلات أخرى بين أساليب الشدة واللين في هذا الموقف، الأمر الذي يعطي دلالات حول حدوث بعض التغيرات الهامة على مستوى نظام الأسرة وكيفيات الزواج داخل المجتمع الجزائري، و على مستويات شتى، لعل من أكثرها وضوحا التغيرات التي حدثت على عملية الاختيار الزوجي من حيث الأسلوب كالانتقال من الاختيار المرتب والوالدي والاجتماعي إلى الاختيار الفردي الشخصي والاختيار الناجم عن الحب، والتغير من الاختيار الذي يخدم مصالح الجماعة إلى الاختيار الذي يراعي حاجات الشخص الراغب في الزواج وأهدافه، ومن حيث مجال الاختيار من المجال الداخلي من القرابة والعشيرة إلى المجال الخارجي الذي تجاوز الحدود الجغرافية والقرابية إلى خارج البلد كالزواج بالأجنبيات، ومن حيث طرائقه في تغييره من أساليب الوساطة التقليدية إلى استخدام وسائل الإعلام والاتصال والتواصل الشخصي والاجتماعي في البحث عن الشريك الزوجي المناسب.

1-3- مفهوم وجهة الضبط الزوجي :

لقد عرف (كزنبرج، 1983) مصدر الضبط بأنه إدراك عام لمدى التحكم الذي يمتلكه الشخص بالأحداث التي تؤثر في جوانب محددة من حياته. ولعل هذا التعريف قد أشار إلى مفهوم لوجهة ضبط ترتبط بمجالات محددة دون أخرى، النقطة التي يريد هذا البحث دراسة العلاقة بينها وبين أنواع معينة من السلوك المميز لمجال وجهة الضبط موضوع الدراسة.

فقد بينت دراسات عديدة وجود وجهات ضبط خاصة بمجالات معينة من حياة الفرد بوصفها متغيرات مستقلة عن المفهوم العام لوجهة الضبط نسبيا، كالدراسات التي تناولت وجهة الضبط الصحي، ووجهة الضبط الرياضي، ووجهة ضبط الألم... وغيرها، غير أن الدراسات التي تم الاطلاع عليها لتحديد إشكالية واتجاه عمل هذا البحث والمشار إليها في هوامشه ومراجعته، لم تتناول العلاقة بين وجهة الضبط العام ووجهة ضبط المجال موضوع البحث، الأمر الذي يرى هذا البحث بأهمية دراسته للتأكد من أن للمجال موضوع الدراسة وجهة ضبط تفصله عن وجهة الضبط العام لدى الأفراد.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

ومع أن هذا البحث كان سابقا حسب علم الباحثة في دراسة متغير وجهة الضبط الزوجي، إلا أن دراسة وملاحظة الممارسات والسلوكات والمعتقدات الاجتماعية للأفراد والجماعات فيما يتعلق بحدث ونظام الزواج والعلاقة بين الزوجين من جهة وبين الزوجين ومحيطهما الاجتماعي من جهة ثانية، كثيرا ما تشير إلى أنماط معينة من الاعتقادات والممارسات والمتغيرات التي تعبر على دلالات مختلفة قد يصعب تفسيرها بصدق وموضوعية إذا لم تخضع للدراسة والبحث بشكل أوفر من التعمق والضببط.

واعتمادا على ما سبق بيانه من مفاهيم وأبعاد وتصورات حول ضبط معاني الزواج ضمن ثقافة المجتمع الجزائري، يتبين أن للزواج والحياة والعلاقة الزوجية ضمن نطاق تصور وثقافة الفرد الجزائري أبعاد تتعلق بالإرادة الفردية للشخص المتزوج أو المقبل على الزواج في الاختيار الزوجي ومختلف الممارسات والسلوكات التفاعلية له مع شريكه في الحياة الزوجية، مستمدة من حقه الشرعي والانساني في حرية اتخاذ وتنفيذ القرارات والخيارات السلوكية التي يرى فيها مصدرا لراحته وتحقيقا لأهدافه وغاياته من الزواج. وفي نفس الوقت يتبين وجود آليات وممارسات اجتماعية توحى للملاحظ بأن حدث الزواج وبناء أسرة هو مسألة إرادة جماعية أو اجتماعية يشعر الفرد بإزائها أنه مجبر على الخضوع لرغبة اجتماعية تلزمه في مرحلة من العمر على الولوج إلى عالم المتزوجين، ليساهم كمن سبقوه في بناء عائلة وإلا تعرض لانتقاد المجتمع له، فتجد بعضهم قد يخضعون لهذه الرغبة أو الإرادة أو هذا التوقع والترقب الاجتماعي خوفا من شعور النقص أو الاستنفاص الاجتماعي من شأنه أو مكانته أو شخصه، فالفرد ميال بطبعه إلى الحاجة إلى كسب رضا الآخر أو الآخرين عنه عموما، ولاسيما إن كانوا ممن يقعون ضمن محيطه الاجتماعي الأقرب فالأقرب هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، يمكن القول أن هذه التبعية للجماعة قد لا تشكل في كل الأحوال بالنسبة للفرد مظهر خضوع يشعر فيه بالجبرية الاجتماعية، ولكن يمكن القول كذلك بأن تنشئة وتطبع الفرد على تصورات اجتماعية معينة وتشبعه بها خلال مراحل نموه المختلفة عن طريق تفاعلاته الاجتماعية واحتكاكه بالمواقف الاجتماعية وأنماط التنميط الاجتماعي، تسمح له كل هذه العوامل وغيرها على اكتساب هوية الجماعة بحيث يصبح يتمثل أفكارها وأهدافها طواعية لا جبرا، وهنا يمكن القول أن الجماعة قد نجحت في إشباع حاجات الفرد بحيث تهيكل شخصيا وتشكل تنظيمه العقلي وأنساقه المعرفية على الاعتقاد بعدم قدرته على الحصول على التعزيزات المرغوبة في حياته إلا ضمن جماعته.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

ومن هذه المنطلقات يمكن أن نستنتج مفهوما لوجهة الضبط المتعلقة بالحياة الزوجية على أنها : اعتقاد الفرد وتوقعاته حول مصادر التعزيز المرغوب في حياته الزوجية، فإن اعتقد بأن لديه القدرة الكافية على سيطرته وتحكمه وتوجيهه لحياته الزوجية، وأن لديه من الإرادة والقدرة والامكانيات ما يمكنه إلى بلوغ النجاح واشباع الرغبات وتحقيق الأهداف واتخاذ القرارات المرغوبة من وراء علاقته الزوجية، هنا نكون بإزاء فرد له وجهة ضبط زواجي داخلية. وأما إذا اعتقد الفرد بأن جل أو كل التعزيزات المرتبطة بحياته الزوجية مرتبطة بمصدر ليس له القدرة على التحكم فيه أو توجيهه أو السيطرة عليه أو التحكم في زمامه، وإحالة ذلك بشكل كلي أو شبه كلي إلى مصادر خارجة عن ذاته كالصدفة أو المكتوب أو الحظ أو الآخرين أو ...، بما يجعله ينفي دوره في تسيير حياته الزوجية، واعتقاده على أن لسلوكه أو تخطيطه أو قراراته لا أثر لها أو شبه منعدمة الأثر في حياته أو علاقته الزوجية، هنا نكون بإزاء فرد يعتقد بوجهة ضبط زواجي خارجية .

ووفق التفصيل السابق فإن متغير وجهة الضبط الزوجي يعرف في هذا البحث على أنه : مدى اعتقاد الفرد وتوقعه حول الجهة أو المصدر المؤثر أو المسؤول أو المتحكم في قراراته وسلوكاته المتعلقة بتسيير شؤون ومصير حياته الزوجية، والتعزيزات المرتبطة بها، مثل قرار اختيار شريكه الزوجي أو رغبته في استقلال حياته الزوجية ورغبته في امتلاك حرية السلوك وممارسة حياته الزوجية بالكيفية التي ترضيه وتشبع حاجاته، وتحقق له الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها والوصول إليها في زواجه.

فاعتقاد الفرد بأن له القدرة والتحكم الكامل في ممارساته وقراراته المتعلقة بعلاقته وحياته الزوجية أو في جلها حسب ما تشير إليه درجته على مقياس وجهة الضبط الزوجي، تم تصنيفه من ذوي وجهة الضبط الزوجي الداخلي.

وأما إذا تبين من خلال درجاته التي سجلتها إجاباته على مقياس وجهة الضبط الزوجي ربطه لمصدر التعزيزات والتوقعات المرغوبة في حياته الزوجية وتحقيق الأهداف والطموحات المتعلقة بها في جل أو في كل شؤونها وجوانبها إلى جهات خارجة عن مسؤوليته ولا قدرة له على التحكم فيها مثل المكتوب أو القضاء والقدر أو رغبات الأهل أو ذوي السلطة، تم تصنيفه في فئة ذوي الضبط الزوجي الخارجي .

2-العلاقة بين مفهوم وجهة الضبط و مفهوم العزو السببي :

كثيرا ما يتداخل مفهوم وجهة الضبط مع مفهوم العزو السببي، لاشتراكهما بارتباط تفكير الفرد إزاء موضوعات أو مواقف معينة بمصادر معينة يفسرون بناءا عليها ما يتعلق جوانب من هذه الموضوعات أو أحداث هذه المواقف، ولذلك نرى أن من الأهمية بمكان في هذا البحث، توضيح أهم الفروق والتداخلات بين هتين السيوريتين النفسيتين للسببية السلوكية الاجتماعية .

إن مجال التعاطي الاجتماعي للسببية على مستوى الإدراك والتفسير كما يجد تعبيره من خلال التفكير السائد في الحياة الاجتماعية، هو بمثابة مجال يتقاطع فيه الإشتغال المعرفي لدى الأفراد مع نشاطات نفسية واجتماعية أخرى. وهذا الإشتغال تتوزعه سيوريتان رئيسيتان كنشاط معرفي وكدينامية تحكمها تفاعلات نفسية إجتماعية. إنها سيورورة العزو السببي وسيورورة وجهة الضبط التي تحيل على أنماط إشتغال بينفردية كما هي حاضرة ويجري تعبيرها في مواقف محددة. ثم إن أنماط الإشتغال هذه ، بحسب طبيعتها ونوعيتها وأفق تداولها في الواقع الاجتماعي ، تبقى ذات أسس ذهنية ودافعية مع ما يستتبع حال اعتمادها من تمظهرات وتداعيات سيكولوجية بالنسبة للأفراد. (عبد الكريم بلحاج، 2010، ص 197)

سيورورة العزو كما جاء توضيح آلياتها ، يتم التعبير عنها لدى الفرد بواسطة مجموعة من الإستنتاجات والكشف عن العلاقة السببية، وذلك من أجل تفسير سلوكاته وسلوكات الغير أو النتائج المرتبطة بهذه السلوكات جراء مختلف التفاعلات اليومية. وهو التفسير الذي قد يمكن من فهمها وإعطائها معاني، وبالتالي فمفهوم العزو يشير إلى العملية المعرفية التي من خلالها يسعى هذا الفرد إلى فهم المواقف والسلوكات والوقائع التي تفرزها تفاعلاته في السياق الاجتماعي، وذلك بتفسيرها عبر مجموعة معينة من الأسباب.

في هذا الإطار تتضح سيورورة العزو بأنها تشكل من جهة عملية تحليل سببي حيث تفيد معالجة العلاقة بين الأسباب والنواتج. ومن جهة ثانية، تحيل على تفسير معلومات قائمة على الملاحظة ضمن التجربة العادية للفرد.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

وفق هذا المعنى فالعزو بالنسبة للفرد يمثل لحظة رئيسية لتحليل الفعل واستنتاج الوقائع والأحداث، مما يسمح له بتحديد سلوكياته وردود أفعاله تجاه الغير وتجاه الموضوعات البيئية. وذلك باعتبار ما تتيجته الثنائية السببية التي تتضمنها سيرورة العزو والتي تجد معناها فيما يدرك كأسباب داخلية متعلقة بالفرد أو كأسباب خارجية تتسحب على عوامل بيئية. فهذه الثنائية السببية ينتظم وفقها التعبير عن العزو لفعل أو واقعة في صلتها المباشرة أو غير المباشرة بالفرد المدرك. كما أن هذه الصلة من حيث دينامية السببية التي تتبني عليها، تحيل على معاني متباينة بالنسبة للفرد فيما إذا كان في موقع الفاعل أو في موقع الملاحظ. بمعنى تلك المواقع التي يتواجد فيها الفرد نسبة إلى الموضوع المعني بالعزو السببي.

في هذا الإطار كانت السيكولوجيا اليومية التي تتعلق بهذه التفسيرات السببية تشتغل وفق منطق فئتين من الأفراد. من جهة ، فئة تبدو ذات وجهة خارجية حيث تبني تفسيراتها للسلوك والوقائع على أساس أنها تحكمها عوامل خارجية، وأن الإنسان لا دخل له فيها ولا تخضع لمسؤوليته الشخصية. من جهة أخرى، فئة تعطي تفسيراتها على أساس أن ما يحصل من أفعال ووقائع يبقى من مسؤولية الإنسان، ومن ثمة كان منظورها يبنى على الوجهة الداخلية للسببية. (عبد الكريم بلحاج، 2010، ص ص 197 - 198).

أما فيما يخص مفهوم وجهة الضبط، وإن كان بدوره يعكس أشكال التفسير السببي التي تجد معناها لدى الأفراد في نطاق نظرتهم لذاتهم وللأشياء والوقائع ومحددات وجودهم الإجتماعي، فإنه كسيرورة يحيل على مبدأي التوقع والضبط في ارتباط بمصادر التعزيزات. والمعنى الذي يفيد به التعزيز في هذا السياق، يشير إلى كل ما له أثر على إنتاج أو توجيه لسلوك. ووفق ذلك فالتعزيز يشكل أحد محددات السلوك.

وعلى هذا الأساس فوجهة الضبط يتعلق بإدراك ضبط التعزيزات، كما هو قائم لدى الأفراد من منطلق إعتقاداتهم وتمثلاتهم وتفكيرهم وكذلك ما انتظم لديهم بحكم الخبرة وما اكتسبوه في ظل ممارسة الحياة. وبالتالي ، فإلى جانب إعتباره بمثابة متغير عام للشخصية إنه كذلك متغير يخص نوعية ودرجة العلاقة السببية التي يقيمها الأفراد فيما بين سلوكياتهم أو خصائصهم الشخصية والنواتج أو التعزيزات الإيجابية أو السلبية التي يحصلون عليها. بناء على ذلك فقد استهدف موضوع وجهة الضبط التمييز بين الأفراد الذين يعطون أهمية للتفسيرات التي تشهد على إقامة علاقة سبب بنتيجة، أي بين تعزيز حاصل

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

(وليكن النجاح أو الفشل مثلا) وبعض العوامل الشخصية للفرد. ثم الأفراد الذين يعطون أهمية للتفسيرات التي تشهد بالدور السببي لعوامل تتفقت من ضبط وتحكم الفرد (مثلا الظروف البيئية أو قوى غيبية).

بالتالي إن هذا التمييز بين الأفراد يترجم لفوارق في الإعتقاد بخصوص ضبط التعزيزات، بحيث أنها تؤدي إلى اختلافات مهمة في ردود الفعل التي يمكن أن تكون لدى هؤلاء تجاه الوقائع. فالأفراد وفق هذا المعنى يقيمون علاقة سببية بين سلوكياتهم وتعزيزات معينة وعلى أساس ذلك يتحدد إتجاه التعاطي السببي لديهم. (عبد الكريم بلحاج، 2010، ص ص 198، 199).

في هذا الإطار إذن، قد يجد الفرد نفسه في موقف يعتبر من خلاله أن الوقائع أو التعزيزات ترتبط بسلوكه الشخصي أو بخصائص وقدرات ذاتية تخصه. في هذه الحالة فإن الأمر يتعلق بالوجهة الداخلية لسيرورة وجهة الضبط، وهو ما يقابل التعبير عن عزو سببية داخلية بالنسبة لنظرية العزو. أو على خلاف ذلك، أن تعزيرا قد يتبع سلوكا معينا، فيدرك بكونه منعدم الصلة مع هذا السلوك، والواقعة موضوع هذا التعزيز، تدرك بأنها خارجة عن الضبط الشخصي للفرد ، باعتبار كونها تحكمها عوامل خارجية عن الفرد تجد موضعها في البيئة العامة. والحال أنه حين يدرك الفرد ويؤول واقعة بهذا المعنى، فالأمر يتعلق بالوجهة الخارجية لوجهة الضبط، وهو ما يقابل العزو لسببية خارجية. إن التمييز بين الأفراد على هذا الشكل يظهر من خلاله وجود فئتين: أولئك الذين يعتبرون أنفسهم مسؤولين عما يقع لهم (ضبط داخلي) وأولئك الذين يعتبرون أنفسهم محكومون بمصيرهم (ضبط خارجي).

في سياق هذه المعاني التي يحيل عليها كل من مفهوم العزو ومفهوم وجهة الضبط، يبدو أن السيكولوجيا اليومية تغطي بأدوات تعبير وأجراً متنوعة في التعاطي مع قضايا نفسية واجتماعية، مما يجعل الفرد يتساءل ويواجه واقعة بغاية معرفية تتجلى في الفهم والتنظيم والتوافق. فكما لهذه السيكولوجيا "نظريتها" التي تتعلق بسببية السلوك والوقائع، لها أيضا "نظريتها" التي تتعلق بسببية التعزيزات. ومن ثمة فإن مفهوم العزو يبقى أنه يشير إلى التفسيرات والأحكام المقدمة من طرف الأفراد بكيفية بعدية، بمعنى تفسيرات وأحكام لما يأتي من التجربة أو تستند إليها. فمفهوم العزو يحيل على مصادر السببية بحيث يتعلق الأمر بمعرفة ما إذا كانت الأسباب تدرك على أن موقعها يتحدد في الفرد (عزو داخلي) أو مستقلة عنه (عزو خارجي). في حين أن مفهوم وجهة الضبط يتعلق بالتوقعات والإعتقاد بالضبط والتحكم في التعزيزات من حيث مصادرها ومآلها على هذا الأساس يتم التعبير عن وجهات مصدر الضبط بكيفية

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

قبلية، وذلك في استقلال عن التعزيز الذي يتم الحصول عليه في موقف معين أو بحسب موضوع بعينه. أي أن التقييم والحكم يستندان إلى إعتقادات سابقة للتجربة من طرف الأفراد. فمفهوم وجهة الضبط يحيل على وجود (ضبط داخلي) أو عدم وجود (ضبط خارجي) لصلة سببية بين تعزيز وسلوك أو خاصية شخصية للفرد.

إن هذه السيكولوجيا اليومية في مضامينها العادية والضمنية وبحسب مظاهر ودينامية السيرورات النفسية الاجتماعية والمعرفية التي تشكل مجالها من حيث التعاطي السببي والمعالجة الذهنية، بما أنها تعبير في واقع الممارسة الحياتية للأفراد عبر طبيعة إدراكاتهم وتمثلاتهم واعتقاداتهم ونظرتهم العامة للسلوك والوقائع وأيضاً ما يعطي معنى لهذه الممارسة بالنسبة إليهم، فإن الوجهات التي يقوم عليها هذا التعبير فيما يفيد به العزو ووجهة الضبط تحيل على وجود نزعات تميز بين الأفراد. والفرق الذي يطبع هذه النزعات في التفسيرات والمعالجة السببية يبدو أن له آثار هامة في طريق تفكير الناس وسلوكاتهم الحاضرة واللاحقة.

والحال أنه إلى جانب هذا التباين بين مفهوم العزو ومفهوم وجهة الضبط هناك اختلاف في المرجعية النظرية، بحيث أن العزو يستمد إطاره النظري من أطروحة هايدر حول سيكولوجية العلاقات البينشخصية وإدراك الغير، بينما وجهة الضبط يستمد إطاره النظري من أطروحة روتر في التعلم الإجتماعي. بيد أن هذا التنوع في المرجعية بين المفهومين وجد استثماراً له في النموذج النظري الذي طرحه وينر بخصوص تفسير أسباب النجاح والفشل. ذلك أنه بالرغم من كون هذا الأخير يعتبر مرجعاً نظرياً للعزو السببي، فهو يبقى إطاراً معبراً عن هذا الجمع بين وجهة الضبط وسيرورة العزو. (عبد الكريم بلحاج، 2010، ص ص 199 - 200)

بصفة عامة إن هذين المفهومين يلتقيان في الإفادة بسيرورة الإستنتاج السببي كونها تؤدي إلى تفسير للسلوكات والوقائع. وهي سيرورة تحتوي ثنائية سببية تميز بين الإتجاه الداخلي والإتجاه الخارجي، كما أن كل من مفهوم العزو ومصدر الضبط ما يجمع بينهما هو المحور المعرفي. أو بعبارة أخرى، أن المفهومين يعكسان عمليتين أساسيتين في الاشتغال السوسيو معرفي لدى الأفراد في سياق تفاعلاتهم وممارستهم الاجتماعية. وبالتالي، فإن زوايا النظر والتفسير التي يبرزهما المفهومان، تبقى ذات أهمية للإحاطة بطبيعة السببية القائمة في بيئة مجتمعية. على هذا الأساس كانت غاية هذا العمل في إشراك

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

وتوظيف هذين المفهومين لرصد مظاهر التفسير السببي التي لها حضور وتواجد في التعاطي مع قضايا وظواهر إجتماعية وبكيفية رئيسية نسبة إلى ما يتعلق بالنجاح والفشل في التجارب والخبرات الاجتماعية والتفاعلية والبيشخصية المختلفة.

ويمكن العودة لبيان أهم الفروق بين مفهومي العزو السببي ووجهة الضبط بشكل أكثر اختصاراً من خلال الجدول المعروض في الملحق رقم (12).

3- تطور البحث في مفهوم وجهة الضبط ومقارباته النظرية:

3-1-لمحة عن تطور مفهوم وجهة الضبط:

أشارت (مدور، 2004 2005) إلى عدة نظريات تحدث فيها علماء النفس على قدرة الفرد على ضبط بيئته من خلال تفاعله مع الأحداث المواقف المختلفة فظهرت مجموعة مفاهيم تفيد في وصف الدرجة التي يكون عندها الفرد قادراً على ضبط الأحداث الهامة التي تحدث في بيئته، مما يدل على أن مفهوم وجهة الضبط ظهر في العديد من المقاربات النظرية مثل:

-نظرية دافع الجدارة والكفاءة (وايت، 1959) الذي يرى أن الإنسان يولد ولديه دافع السيطرة على البيئة، ويتجلى حسبه من خلال أنماط متعددة من السلوك مثل ابتهاج الأطفال عند تحريكهم لألعابهم وإحداثها أصوات وهو حسبه شعور التأثير على البيئة، أي إدراك الطفل أن نشاطه يمكن أن يجعل البيئة تستجيب له بطريقة يقع زمامها في يده هو.

-كما يظهر في نظرية الدافعية الداخلية أو ما تسمى بنظرية الدافعية المعرفية (إدوارد ديسي، 1980) والتي مفادها أن الإنسان كائن نشط ينقب ويبحث بإصرار ومثابرة ويعالج المثيرات الجديدة بفاعلية وهو عضو فعال في البيئة التي يعيش فيها ويبحث عن معلومات لحل مشاكله الشخصية المستعصية، ويسعى لتحقيق أهدافه المتعلقة بتحقيق الذات، وتقوم النظرية على افتراضين فحواهما:

~أن الناس مشتركون في عدة أنماط سلوكية من أجل الشعور بالكفاءة وتحقيق الذات حتى يشعروا أنهم وكلاء سببيون ومتحكمون في تفاعلاتهم مع البيئة.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزواجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

~أن لدى الناس القدرة على تقرير ما يريدون أن يفعلوه، هذه القرارات تنتج من تفسير الأفراد للأحداث البيئية وتجهيز المعلومات المتوفرة لديهم عن البيئة والتعامل معها من خلال قدراتهم المعرفية كالذاكرة والتفكير والتخطيط لتقرير ما يجب فعله.

~كما ظهر في دراسة مفهوم الإغتراب الذي يعتبر من المفاهيم القريبة من وجهة الضبط حيث يعتبر (الإغتراب) مفهوما أساسيا في الدراسات الإجتماعية كما أوضح كل من **ماركس وفيرر** و**دوركايم** بحيث يعد أساس الصلة بين الإغتراب ووجهة الضبط إذ أن المغترب ليس له سيطرة أو تحكم في مصيره وهو أشبه بترس صغير في آلة كبيرة، وهو عندما يتصرف في موقف ما فإنه يتصرف تحت رحمة عوامل إما أنها قوية جدا أو غامضة جدا بحيث يصعب السيطرة عليها.

~كما أن البحوث التي عرضها (**فكتور جو، 1971**) في نظرية الحاجة إلى الإنجاز أوضحت أن الأفراد الذين لديهم درجة عالية من الحاجة إلى الإنجاز لديهم ثقة كبيرة في قدراتهم الشخصية وفي مهاراتهم التي يعتبرون أنها تحدد نتائج جهودهم لكن العلاقة ليست خطية لأن بعض مرتفعي الحاجة للإنجاز ليسوا بالضرورة مرتفعي الإعتقاد بالضبط الداخلي، وكذلك فإن بعض منخفضي الحاجة للإنجاز يعتقدون أن سلوكهم هو الذي يحدد ألوان التدييمات التي ينالونها.

إلا أنه (مفهوم وجهة الضبط) كما أشار (**أحمد المومني وآخر، 1995**) إنبتق من خلال الإطار العام لنظرية التعلم الإجتماعي التي اهتمت بمحاولة فهم السلوك الإنساني في المواقف المعقدة والظروف البيئية التي تؤثر فيه، كما تبحث في أهمية التعزيز وأثره في السلوك.

وأول ما ظهر هذا المفهوم في دراسات الباحثين كان على يد **روتر** وتلامذته في الخمسينيات، وكانت المهارة والصدفة المؤثران التجريبيين للتمييز بين المدركين في الضبط الداخلي والخارجي، وقد قام كل من **روتر** و**وليام جيمس** سنة **1951** بتجربة على مجموعتين مختبرين، المجموعة الأولى قيل لها أن الإنجاز محكوم بعوامل الصدفة، بينما قيل للمجموعة الثانية أن الإنجاز (المهمة) متوقف على عامل المهارة، وكانت عملية التدعيم تتم حسب جداول معينة من التعزيز: **50 %** و **100 %** وتوصلوا إلى نتائج مفادها أن الأداء في ضوء المهارة كان أفضل من الأداء في ظل عوامل الصدفة كما استمرت توقعات النجاح في مجموعة المهارة ومقاومة الإنطفاء عند مقارنتها بمجموعة الصدفة.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزواجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

أما المحاولة الأولى لقياس الفروق الفردية في إدراك وجهة الضبط الداخلي والخارجي هي التي قام بها **جيرى فيرز** سنة **1957** في دراسته على تأثير مواقف الصدفة مقابل مواقف المهارة على توقع التعزيز، والسؤال الذي طرحه هو:

هل يكون دور التعزيز في المواقف القائمة على المهارة هو نفس الدور في المواقف التي يدرك الطلبة أنها تتحدد بفعل عوامل الصدفة، وطلب من مجموعة من المفحوصين أداء مهام إدراكية (مطابقة اللون والخط) عبر سلسلة من المحاولات وقام بتقسيمهم إلى مجموعتين متماثلتين، وذكر للأولى أن الوصول إلى الحل الصحيح يعتمد على المهارة في حين ذكر للمجموعة الثانية أن الصدفة هي التي تتحكم في النتيجة وقد طبق عليهم نظام تدعيم جزئي ثابت (صح - خطأ) وتم قياس التوقع بجمع توقعات المفحوصين على أنهم سوف يتعهدون باحتمال النجاح في المحاولة التالية، فأظهرت النتائج أن توقعات زيادة النجاح ونقصان الفشل زادت مع المجموعة الأولى، حيث أدى التعزيز في حالة المهارة إلى تغيير التوقعات وتعديلها وهذا يدل على أن محاولات الحصول على التعزيز تتغير عندما يدرك الأفراد أن التعزيز هو نتيجة لمهمة من مهام سلوكهم هم أكثر من حدوثه بسبب الصدفة أو الحظ. (مليكَة مدور، 2004 2005، ص 16).

ونشر **جوليان روتر** مقاله حول المفهوم لأول مرة سنة (1966) حول التوقعات المعممة للضبط الداخلي والخارجي للتعزيز والذي تضمن الإطار النظري لمفهوم الضبط (الداخلي-الخارجي) بالإعتماد على نظرية التعلم الإجتماعي التي صاغها في الخمسينيات.

وقد كان الهدف من صياغة نظرية التعلم الإجتماعي في البداية بالنسبة لروتر ليس إظهار الصورة الحقيقية لمركز الضبط لكن كان الهدف هو تطوير نظام للأبنية (التراكيب) العقلية التي تساعد في تقديم أقصى ما يمكن من القدرة على التنبؤ بالسلوك وضبطه.

ويشير (بشير معمرية، 1995) أن روتر استند في طرحه للمفهوم على افتراض مفاده أن الأفراد تنمو لديهم توقعات عامة تبعا لمدى استطاعتهم على التحكم في الأحداث البيئية، حيث يوجد أفراد يدركون أن أفعالهم وطريقة عملهم وخصائصهم الشخصية الدائمة نسبيا تؤثر في شكل معيشتهم وطريقتهم، فهم يعتقدون بأنهم أسياد على أقدارهم ويتحملون مسؤولية ما يحدث لهم، هؤلاء يطلق عليهم (فئة الضبط الداخلي) بينما الأفراد الآخرون يدركون أن أسلوب معيشتهم وطريقتهم لا حول ولا قوة لهم فيها فهم

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزواجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

يعتبرون أنفسهم مخلوقات تتحكم فيها قوى خارجية لا يستطيعون التأثير فيها وهؤلاء يطلق عليهم (فئة الضبط الخارجي). كما استند أيضا بصفته إكلينيكي إلى النتائج التي تحصل عليها من عمليات العلاج النفسي للمرضى، ومن نتائج الدراسات حول عملية تعليم الأداء والإنطفاء والتحليل الإكلينيكي للمرضى يبين أن هناك علاقة بين ما يكتسبون من التجارب الجديدة يفسرون به سلوكهم، بينما آخرون لا يتأثرون بها ويهملونها ويرجعون أسباب حالتهم إلى الحظ والصدفة. (عبد الفتاح أبي مولود، 2008-2009، ص ص 37، 38).

3-2- نظرية التعلم الإجتماعي:

ورد من خلال العديد من البحوث والدراسات الغربية والعربية والجزائرية ومن ذلك دراسة (أبي مولود عبد الفتاح، 2008-2009، ص ص 47، 48) أن اصطلاح مفهوم وجهة الضبط ظهر أول مرة بهذا المصطلح في نظرية التعلم الاجتماعي لروتر حيث انطلق (1954) في تأسيسه لنظريته حول التعلم الإجتماعي من فرضية مفادها أنه إذا أدرك الفرد التدعيم الذي يصادفه مرتبطا أو مترتبا على سلوكه فإن قوة أو ضعف احتمال صدور السلوك عنه في المواقف المتشابهة في ما بعد يتوقف على إيجابية التدعيم أو سلبيةه وعندما يدرك الفرد أن التدعيم الذي يتبع سلوكا خارجا عن نطاق تحكمه او سيطرته فإنه يعزو هذا التدعيم إلى عوامل خارجة عن ذاته لذا يبدو جليا أن الهدف من نشأة نظرية التعلم الإجتماعي كان منصبا على الكيفية التي ينظر بها الأفراد إلى أحداث حياتهم والكيفية التي يفسرون بها النتائج التي تترتب على سلوكياتهم في مواقف مختلفة سواء باعتقادهم في قدراتهم وجهم وفي كفاءتهم الشخصية، أو أن مصيرها تحت قوى خارجية كالحظ والصدفة مثلا، ويتوقف ذلك التصور على تحديد مصدر الطاقة السلوكية المتاحة لهم والتي تتطلب تفاعل عناصر أخرى وهي:

أ- الطاقة السلوكية:

يعرف روتر (1954، 1972) الطاقة السلوكية بأنها إمكانية حدوث السلوك في مواقف معينة كما هي محسوبة في العلاقة بأي تعزيز واحد أو مجموعة من التعزيزات... كما أنها مفهوم نسبي، حيث أن الفرد يحسب إمكانية الحدوث لأي سلوك بالإرتباط مع بدائل أخرى متوفرة للفرد، فمفهوم الطاقة السلوكية يشمل إمكانية حصول على إستجابات سلوكية يمكن ملاحظتها وقياسها والتي يقوم بها الفرد في حياته.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

ب- التوقع:

ينظر روتر (1954) إلى التوقع بأنه الإحتمالية الموجودة لدى الفرد بأن تعزيزا معيننا سوف يحدث توظيفه لسلوك معين يصدر عنه في موقف أو مواقف معينة، ويكون التوقع مستقلا بشكل منتظم عن قيمة أو أهمية التعزيز... وأنه احتمال ذاتي للتوقع تتوقف على المشاعر الذاتية للفرد وعن إمكانية التعزيز لبعض السلوكات.

كما يشير اليعقوب (1988) إلى أن توقع الفرد إحتمال أن يؤدي سلوكه إلى تعزيز سيتحدد بفعل درجة كل من خبراته السابقة الخاصة بالموقف نفسه، وعليه فإن درجة توقع التعزيز في المواقف الجديدة، أو التي لم يسبق لها مثيل، وإنما تعتمد إلى حد كبير على التعميم من الخبرات السابقة في مواقف أخرى متشابهة ودرجة توقع الفرد لاحتمال أن يؤدي سلوكه إلى التعزيز، وهي دالة توقعاته التي عممها من مواقف أخرى متشابهة ومقسمة على عدد خبراته السابقة في الموقف نفسه. لذا فإن التنبؤ بحدوث سلوك معين يتوقف على الكيفية التي يدرك بها الفرد المواقف المتشابهة وبالتالي قد يتحدد سلوكه المتوقع أن يستجيب به.

ج- قيمة التعزيز:

يورد روتر (1954، 1966، 1975) تعريفه لقيمة التعزيز بأنه درجة تفضيل الفرد لحدوث أي تعزيز معين إذا كانت إمكانيات الحدوث لهذه التعزيزات متساوية جميعا وأن تعزيز قوى التوقع لسلوك أو حدث معين سوف يتحدد بواسطة هذا التعزيز في المستقبل، كما أن توقعات لتعزيزات معينة يمكن تنميتها لدى الأفراد. فعليه فإن توقع حدوث تعزيز إيجابي أو سلبي يقوي أو يضعف طاقة السلوك فإنه يتوقف على مدى إدراك الفرد لمصادر التعزيز التي سوف يحصل عليها، سواء الخارجة عن قدراته، وجهده، وكفائته الشخصية ولا يسيطر عليها أو العكس، وهذا ما يحدد نوع مركز الضبط الذي يعتقد فيه الفرد.

د- الموقف السيكلوجي:

يشير روتر وآخرون (1971، 1972) إلى أن السلوك لا يحدث من فراغ فالفرد يتفاعل باستمرار مع مظاهر بيئته الداخلية والخارجية ويحدث هذا لعديد من أنواع المثيرات الداخلية والخارجية. وبالتالي يعد الموقف النفسي البيئة الداخلية والخارجية التي تحفز الفرد لكي يتعلم من خبراته السابقة كيف

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

يحصل على أكبر إشباعات في ظروف معينة، كما يمد الموقف النفسي الفرد بأدلة لتوقعاته بان سلوكه سوف يؤدي إلى النتائج المرغوب فيها.

كما قدم روتر ستة حاجات أساسية يتضمنها معظم السلوك النفسي المتعلم وهي:

-الحاجة إلى الإعراف والمكانة: ويقصد بها حاجة الفرد إلى التفوق.

-الحاجة إلى السيطرة: ويقصد بها حاجة الفرد إلى التحكم في أحكام الآخرين.

-الحاجة إلى الإستقلال: ويقصد بها حاجة الفرد إلى أن يتخذ قراراته بنفسه.

-الحاجة للإعتماد على الآخرين: ويقصد بها حاجة الفرد إلى فرد آخر أو أفراد آخرين يساعده على مواجهة الإحباط ويوفرون له الحماية والأمن.

-الحاجة الى الحب والعطف: ويقصد بها حاجة الفرد إلى تقبل الآخرين وحبهم.

-الحاجة الى الراحة الجسمية: ويقصد بها حاجة الفرد إلى الإشباعات الجسمية التي ترتبط بالأمن وتجنب الألم.

إن التنبؤ بحدوث سلوك معين وفق نظرية التعلم الإجتماعي ومن منظور روتر يتوقف على تفاعل المتغيرات السابقة فيما بينها، أي أن التوقع من الفرد بأن يستجيب بسلوك معين والذي من شأنه أن يحقق له هدفا أو إشباعا معينا، وعلى قيمة الإشباع بالنسبة له وكذا إمكانية ظهور نفس السلوك أو سلوكات أخرى في مواقف متشابهة ، ويلخص روتر هذه العلاقة في معادلة تكون دالة لحرية الحركة وقيمة الحاجة. (عبد الفتاح أبي مولود، 2008-2009، ص 50).

3-3- نظرية العزو السببي:

إن الخلفية الأساسية لنظرية العزو السببي ترجع إلى عالم النفس الألماني هايدر من خلال كتابه سيكولوجية العلاقات المتبادلة سنة 1958 والذي يرى أن سلوك الفرد هو الذي يؤثر على سلوكه القادم وليس النتيجة التي يحصل عليها. ويفترض هايدر أن الأفراد يعززون أسباب نجاحهم وفشلهم، وهي محاولة لربط السلوك بالظروف والعوامل المؤدية إليه، إذ أن إدراك الفرد للسبب يساعده في السيطرة على ذلك

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزواجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

الجزء من البيئة، وأن معتقدات الأفراد حول أسباب نتائجهم حتى ولو لم تكن حقيقية يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار عند تفسير توقعات الأفراد.

ويقسم هايدر الأفراد إلى قسمين:

-أفراد يرجعون الأسباب إلى عوامل خارجية مثل الحظ والصعوبة.

-أفراد يرجعون الأسباب إلى عوامل داخلية تتعلق بهم مثل الجهد والقدرة.

أي أن الفرد تتحكم فيه قوى بيئية والقوى الشخصية حسب المعادلة التالية:

حدوث السلوك يساوي (قوى بيئية + قوى شخصية).

وحسب هذه المعادلة فالعلاقة بين القوى البيئية والقوى الشخصية جمعية فإذا كانت أي من القوتين

قوية فالسلوك يمكن حدوثه حتى ولو كانت القوى الأخرى مختزلة إلى الصفر (0).

وحسب هايدر فإن القوى البيئية عندما يكون تأثيرها قويا على الأفراد أو تملك القرار أو التحكم في

سلوكهم نجد الأفراد ينقسمون إلى فئتين، فئة تبدي ميلا إلى رفض التحكم في الضغوط ويقاومون القرارات

ويظهرون الإصرار والعناد ومقاومة الإغراء والتأثير عليهم، وفئة تظهر الإستسلام والرضى والقبول بالواقع

وقام هايدر بتحليل السلوك إلى مكوناته حسب أسبابه كما يراها.

حيث أن القوى الشخصية لا تستطيع أن تؤثر في الحدث السلوكي إلا إذا توفر الدافع والقدرة لأن

غيابهما سيختزل القوى الشخصية إلى الصفر (0)، وينقسم عامل الدافع إلى القصد الذي يشير إلى ما

يريد الفرد أن يفعله، والجهد الذي يشير إلى أي درجة سيحاول الفرد فعل السلوك، أما مفهوم الإستطاعة

فيشير إلى العلاقة بين القدرة من ناحية والقوى البيئية من ناحية أخرى، فإذا كانت القدرات أقوى من القوى

البيئية فالفرد يمكنه أن يقوم بالفعل السلوكي إذا حاول عندئذ سيكون سبب السلوك شخصي، أما إذا كان

تأثير القوى الخارجية أقوى سيكون سبب السلوك غير شخصي. (مليفة مدور، 2004-2005، ص ص

31، 32).

وعلقت (مدور، 2004-2005) بأن فكرة السببية الشخصية مقابل السببية غير الشخصية

حسب هايدر، أن الأولى يظهر تأثيرها في المواقف التي يكون فيها الفعل السلوكي للفرد نتيجة القصد

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

والجهد أي أن الفعل السلوكي الذي يقصده الفرد ويحدث بتأثير جهده الخاص وسماته الشخصية، كما أنها من ناحية أخرى ترسخ لدى الفرد إعتقاد بوجود علاقة بين الفعل السلوكي في البيئة وبين شعور الفرد بالمسؤولية وهذا يسمى بالعزو السببي الشخصي وهذا ما يوافق الضبط الداخلي الذي يشير إلى إدراك الحوادث السلبية أو الإيجابية كنتيجة منطقية للأفعال الخاصة بالفرد يتم عزوها إلى ضبطه الشخصي، أما السببية غير الشخصية فتشير إلى المواقف التي لا يقصد فيها الشخص أن ينتج فعلا سلوكيا، بل أفعاله السلوكية سببها قوى خارجية وليس للفرد فيها أي قصد بالتالي فهو يعتقد بعدم وجود علاقة بين السلوك ونتائج هذا السلوك وتسمى بالعزو السببي غير الشخصي، وهو ما يوافق الضبط الخارجي والذي يشير إلى اعتقاد الفرد بسيطرة القوى الخارجية في البيئة على الأحداث وأنها غير مرتبطة بسلوكه الخاص.

3-4- نظرية العزو لوينر:

يقرر وينر 1974 بأنه تأثر في صياغة نظريته بوجهة نظر كل من هايدر وروتر. حيث افترض أن الناس يعزون نجاحهم وفشلهم إلى أسباب داخلية أو خارجية. وأوضح أن العناصر السببية للفعل السلوكي هي: القدرة، الجهد، صعوبة المهمة، والحظ. وصاغ هذه العناصر في المعادلة التالية:

$$\text{الناتج السلوكي} = \text{د(ق + ج + ص + ح).}$$

وفي محاولته لإيضاح عمل هذه المعادلة، قرر أن الناتج السلوكي (نجاح أو فشل) له محددات ترتبط بإنجاز الفرد. هذه المحددات تتمثل في: تقدير الفرد لإمكاناته أو مستوى قدراته، وكمية الجهد المبذول، ودرجة صعوبة المهمة، وإتجاه الحظ. ذلك أنه من المفترض أن الناتج السلوكي يعوى إلى المصادر السببية الأربعة. أي أن التوقعات المستقبلية للنجاح والفشل تبنى على أساس مستوى القدرة المفترض، وإلى صعوبة المهمة المدركة، وكذلك تقدير الجهد الذي سيبدل والحظ المتوقع.

ويقول (معمرية) بأنه إذا حاولنا أن نربط بين وجهة نظره ووجهة نظر كل من هايدر وروتر في تفسير العزو السببي للناتج السلوكي نشير إلى أن القدرة والجهد يصفان خصائص الأفراد ذوي الضبط الداخلي الذين يعزون أسباب نجاحهم أو فشلهم إلى قدراتهم أو جهودهم. وبهذا تكون أسباب السلوك خاضعة لنوع من المسؤولية الشخصية. أما عزو الناتج السلوكي (نجاح أو فشل) إلى صعوبة المهمة أو الحظ. هو من خصائص الأفراد ذوي الضبط الخارجي. وبذلك تكون أسباب السلوك خارجة عن ضبط المسؤولية

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

الشخصية. وفي سبيل توضيحه لخصائص المتغيرات الأربعة لنظريته وربطها بمفهوم وجهة الضبط لروتر، يشير إلى أن: القدرة وصعوبة المهمة لهما خواص ثابتة، بينما الجهد والحظ متغيران نسبيا. وهكذا فالعناصر الأربعة في نظرية وينر ومفهوم وجهة الضبط ، يمكن دمجهما وتصنيفهما في بعدين أساسيين هما : بعدي الإستقرار ومصدر الضبط.

كما علق، بأنه عندما يكون الفرد داخلي الضبط فإنه يعزو أسباب سلوكه إلى قدرته وجهده، سواء في حالة النجاح أو الفشل. أما إذا كان الفرد خارجي الضبط فإنه يعزو أسباب سلوكه إلى صعوبة المهمة أو الحظ. وبالتالي فقد خلص إلى جملة من الاستنتاجات كالتالي :

- أن وجهة الضبط توقع معمم يفيد في تفسير سلوك الأفراد في المواقف الإجتماعية الطبيعية المعقدة.
- إن وجهة الضبط توقع معمم يعمل كسمة شخصية يفيد في دراسة الفروق بين الأفراد في استجاباتهم للأحداث في حياتهم.
- إن وجهة الضبط توقع معمم متعدد الأبعاد وليس وحيد البعد.
- إن وجهة الضبط توقع معمم له صور سيكلوجية مثل الجدارة، العزو السببي، الإغتراب، العجز...
- إن وجهة الضبط توقع معمم ومتغير في السلوك البشري، يمكن استكشافه في كل مراحل النمو النفسي.
- إن وجهة الضبط توقع معمم تؤثر فيه متغيرات مختلفة: كالجنس والثقافة والدين والسلالة. (بشير معمرية، 2011، ص 31).

4- أبعاد متغير وجهة الضبط وسمات شخصيات الأفراد في فئتيه (الداخلية والخارجية):

4-1- أبعاد متغير وجهة الضبط :

كان ظهور وجهة الضبط الداخلي-الخارجي للتعزيز على أنه متغير أحادي البعد، وأنه عامل واحد على متصل كما يقيسه روتر، محل انتقاد من قبل الكثير من الباحثين الذين **أجروا** العديد من الدراسات على هذا المفهوم كما وضعه روتر. ومن الدراسات التي أظهرت هذا المفهوم على أنه عامل واحد هو: الضبط الداخلي مقابل الضبط الخارجي للتعزيز، هي دراسة تلاميذ روتر الأوائل أمثال فيرز

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

1975 وفرانكلن 1965 وروتر نفسه 1966 وكذلك دراسات ديوست ولك 1973 وهسلر 1974 وإيفرلي 1975 وسكوت وسيفرانس 1975. ولكن دراسات أخرى على هذا المفهوم وجدته متعدد الأبعاد، ومن هذه الدراسات دراسة مايرلز 1970 وشوارتز 1973 وكولنس 1974 وجيورين وآخرون 1969. وحدث بسبب هذه التناقضات في نتائج الدراسات السابقة جدل حول مفهوم وجهة الضبط هل هو أحادي البعد أو متعدد، أو بمعنى آخر هل يعتبر وجهة الضبط توقعان حول الضبط الداخلي مقابل الضبط الخارجي للتعزيز، أم توقعات متعددة للضبط الداخلي-الخارجي تشمل على عدد مختلف من مصادر الضبط؟. (بشير معمرية، 2011، ص22).

بالنسبة لمشكلة التناقض يشير (معمرية 2011) إلى أنه بين نتائج الدراسات، أرجعتها لفينسون 1972 التي استخدمت مقياس روتر للضبط الداخلي- الخارجي للتعزيز، إلى التعريف الواسع للضبط الخارجي الذي يشمل الأفراد الذين يعتقدون في الحظ والصدفة والقدر والآخرين الأقوياء. ولذلك لجأت سنة 1973 إلى وضع مقياس لوجهة الضبط فرقت فيه بين الضبط الخارجي عن طريق الآخرين الأقوياء والضبط الخارجي عن طريق الإعتقاد في الغيبيات كالصدفة والحظ والقدر، معتمدة في ذلك على أن الفرد الذي يعتقد في الضبط الخارجي عن طريق الآخرين الأقوياء يعتقد أن العالم قابل للتنبؤ، ولكن قوى الآخرين هي التي تتحكم في سير الأحداث فيه. وهذا يختلف عن الفرد الذي يعتقد في الضبط الخارجي عن طريق الغيبيات كالقدر والحظ والصدفة، لأنه يعتقد أن العالم معقد وصعب وغير قابل للتنبؤ.

ويشير (جوهره عبد الله الذواد، 2003) إلى أن توزيع الأفراد على هذا التركيب الشخصي يقع على خط متصل يبدأ بالضبط الداخلي (أشخاص يتحكمون في الأحداث وفي حياتهم) ويمتد إلى الضبط الخارجي (أشخاص يعتمدون على الحظ والنصيب وقوى أخرى. وبهذا فوجهة الضبط يشمل بعدين رئيسيين هما: وجهة الضبط الداخلي ووجهة الضبط الخارجي).

غير أن الدراسة التي أجراها (صلاح أبو ناهية، 1984) عن مواضع الضبط وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية والإنفعالية والمعرفية لدى تلاميذ المرحلة الثانوية، والتي من بين تساؤلاتها: هل موضع الضبط أحادي البعد أم متعدد الأبعاد؟ أكدت ظهور ثلاثة عوامل لوجهة الضبط وهي:

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

الضبط الشخصي، ضبط الآخرين الأقوياء، وضبط الحظ. وبهذا فقد قسمت هذه الدراسة وجهة الضبط الخارجي إلى مصدر ضبط خارجي مرتبط بنفوذ الآخرين، ومصدر ضبط خارجي مرتبط بالحظ والصدفة. وهو ما يتفق مع تقسيم (لفينسون 1973). (لبنى أحمان، 2011-2012، ص ص - 133-134).

و إجابة على التساؤل الرئيس عما إذا كان وجهة الضبط أحادي البعد أو متعدد الأبعاد، فقد أظهرت نتائج التحليل العاملي للإختبارات والمقاييس الحديثة التي تقيس وجهة الضبط، وجود عوامل مختلفة مستقلة على الرغم من أنها تختلف من عينة إلى أخرى، ومن سلالة لأخرى. فقد وجد جيورين وآخرون 1969، في دراستهم العاملة أن هناك أربعة عوامل مرتبطة بوجهة الضبط هي:

إيديولوجية الضبط، الضبط الشخصي، قابلية النظام للتعديل، إيديولوجية العنصر أو السلالة. أما كولنيز 1974 فقد وجد من خلال التحليل العاملي للإستجابات التي حصل عليها بواسطة تطبيق إختباره على 300 مفحوص من طلبة الجامعة، أن هناك أربعة عوامل متميزة بالإضافة إلى وجهة الضبط الداخلي الخارجي للتعزيز، وهذه العوامل الأربعة هي الإعتقاد في صعوبة العالم، العالم يسوده العدل، العالم قابل للتنبؤ، العالم يستجيب سياسياً. وفي دراسة سانجر وولكر 1972 وجد أن وجهة الضبط يتضمن عدة عوامل من أهمها: الضبط الشخصي الداخلي والضبط من خلال النظم الثقافية المختلفة. (بشير معمرية، 2011، ص 22).

وقد لخصت (أحمان، 2011-2012) ما أشار إليه (معمرية 2009) إلى أن الباحثون يرون أن وجهة الضبط الذي يعزو إليه الأفراد من الفئتين أسباب حصولهم على التعزيز ليس واحدا بل متعدد، حيث إذا كان التعزيز مضبوط بالعالم الداخلي للفرد فإن مصادره المحتملة هي ما يلي:

-الذكاء والقدرات العقلية.

-المهارة والكفاءة والإستفادة من الخبرات السابقة للسيطرة على البيئة.

-السمات الإنفعالية والمزاجية، التي تشمل الخصائص التالية:

-الثقة بالنفس، الإكتفاء الذاتي، الطموح، المثابرة والجدية.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعية وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

أما إذا كان الحصول على التعزيز مضبوطا بقوى خارجية فإن مصادره المحتملة هي ما يلي:
-الحظ أو الصدفة.

القدر، الآخرون الأقوياء، -الإعتقاد بأن العالم صعب والحياة معقدة يصعب فهمها وأن نصيب الفرد فيها مقدر سلفا وهذا ما يجعل شروط الحصول على التعزيز بعيدة عن الضبط الشخصي.

وفي نفس السياق قامت (ديبوا) بترتيب مختلف الأسباب التي يشير إليها الأفراد لتفسير تعزيزاتهم، على محور ثنائي القطب، بدايته تشير إلى أقصى حد للتحكم الخارجي، ونهايته تعبر عن أقصى حد للتحكم الداخلي. وتشكل العراقل الموضوعية الحد الفاصل بين الضبط الداخلي والضبط الخارجي، وتشير إلى العقبات الحقيقية التي يستند إليها الشخص في تفسير التعزيزات. (لبنى أحمان، 2011-2012، ص 134).

وقد علق (معمرية، 2011) بأن الدراسات السابقة التي بينت من خلال نتائج التحليل العاملي أن مفهوم وجهة الضبط متعدد الأبعاد، ظهرت غير متناسقة سواء من حيث عدد العوامل التي تم استخراجها أو من حيث أسماء هذه العوامل. وربما يرجع عدم التناسق في هذه الدراسات إلى الإختلاف في عيناتها سواء من حيث الجنس أو العمر أو السلالة، وإلى تعدد أدوات القياس المستخدمة. لكن هذا قد يثير من جانب آخر إلى التساؤل عن طبيعة متغير وجهة الضبط، فيما إذا كان يتأثر بالجنس والعمر والإختلافات الثقافية والسلالية، إلا أن إبراز هذه الدراسات لكون مفهوم وجهة الضبط متعدد الأبعاد يساهم في فهمنا لهذا المفهوم، بأن هناك أكثر من جهة يعز إليها الأفراد أسباب حصولهم على التعزيز في وجهة الضبط الخارجي. وهذا يساعدنا على فهم أفضل لأسباب السلوك الإنساني في الموقف الإجتماعية المعقدة.

4-2-سمات شخصيات الأفراد في فئتي الضبط (الداخلي والخارج):

توصل مجموعة من الباحثين إلى حصر طائفة من السمات المميزة للأفراد في كل من فئتي الضبط (الداخلية والخارجية) وفي ما يلي بيان لما توصل إليه بعض الباحثين في هذا المجال.

4-2-1 سمات الأفراد من ذوي الضبط الداخلي:

ورد عن (بجيا ونوقي، 2009-2010) أن الأفراد من ذوي الضبط الداخلي يتميزون بجملة من الخصائص والسمات المميزة كما ظهر في الأدبيات النظرية ونتائج الدراسات والبحوث المتوصل إليها بهذا الخصوص ما يلي:

أ-سمات عقلية وتشمل: مستوى ذكاء مرتفع، قدرة عالية على الإبداع والإبتكار. كفاءة ذهنية عالية والتفاعل في المواقف العلمية.

ب-سمات نفسية وتشمل: ثقة عالية بالنفس، مستوى مرتفع من الطموح، مفهوم ذاتي مرتفع، مستوى مرتفع من التوافق النفسي، أكثر ثبات إنفعالي، أقل قلقا واكتئابا.

ج-سمات إرادية وتشمل: قدرة عالية على الصبر والجد، العزيمة وقوة الإرادة، القدرة على تحقيق أهداف محددة.

د-سمات اجتماعية وتشمل: القدرة على التفاعل في المواقف الاجتماعية، أكثر تعاوننا مع الآخرين، أفضل في التأثير على الآخرين واستخدام الأساليب القيادية، القدرة على تحقيق مستوى اجتماعي مرتفع، أكثر قدرة على تكوين علاقات اجتماعية، أكثر قدرة على خلق انطباع مقبول اجتماعيا.

وتشير (أحمان، 2011-2012) أنه بالإعتماد على تعريف روتر لوجهة الضبط الداخلي يمكن استخلاص بأن أصحاب هذه الفئة من الضبط يتصفون بمجموعة من الصفات والخصائص تظهر في مجالات سلوكياتهم ونشاطاتهم المختلفة التي تميزهم عن غيرهم من ذوي وجهة الضبط الخارجي كما سيلي توضيحه.

-يشير (صلاح الدين أبو ناهية، 1989) إلى أن نتائج الدراسات التجريبية في التراث السيكلوجي مثل دراسات (روتر 1969، جو 1981، ليفكورت 1972، سترايكلاند 1977، جيلمور 1978، ستيك وويسز 1981، نويكي 1983، صلاح الدين أبو ناهية 1986-1987) تتفق على أن أصحاب الضبط الداخلي يتميزون بدلالة واضحة عن أفراد الضبط الخارجي في المجالات التالية:

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

أ- البحث والإستكشاف للوصول إلى المعلومات، ثم استخدام هذه المعلومات بفعالية في الوصول إلى حل المشكلات التي تعترضهم في البيئة، فضلا عن قدرتهم على استرجاع هذه المعلومات ومعالجتها بأشكال مختلفة.

ب- القدرة على تأجيل الإشباع، ومقاومة المحاولات المغرية للتأثير عليهم.

ج- المودة والصداقة في علاقاتهم مع الآخرين، فهم أكثر حبا واحتراما من قبل الآخرين، وأكثر تعاونا ومشاركة للآخرين، وأكثر توكيدية تجاه الآخرين، على الرغم من مقاومتهم لتأثيراتهم عليهم.

د- العمل والأداء المهني، حيث تبين أن لديهم معرفة شاملة لعالم العمل الذي يعملون فيه وبالبيئة المحيطة بهم، كما أنهم أكثر إشباعا ورضى عن عملهم، وأكثر انهماكا واهتماما بهذا العمل.

هـ - التحصيل والأداء الأكاديمي، حيث تبين ارتفاع مستوى تحصيلهم الدراسي وأساليبهم في حل المشكلات، كما أنهم أكثر تفننا ومرونة في التفكير، وأكثر إبداعا وأكثر تحملا للمسائل والمشكلات الغامضة وأكثر توقعا للإجابة الصحيحة.

و- الصحة النفسية والتوافق فهم أكثر احتراما للذات، وأكثر قناعة **ورضا** عن الحياة، وأكثر اطمئنانا وهدهوء وأكثر ثقة بالنفس وأكثر ثباتا إنفعاليا، وأقل قلقا وأقل اكتئابا، وأقل إصابة بالأمراض النفسية.

وقد توصلت دراسة (ماكدونالد وآخرون، 1977) إلى أن ذوي الضبط الداخلي لديهم إتجاهات إيجابية نحو الفقر والفقراء، ولديهم قدرة عالية على تقدير كفاءة العمال والتعامل معهم، وتكون حالتهم المعنوية مرتفعة.

وقد أوضحت نتائج الدراسات التي قام بها كل من (براون وبروس 1979 وبارتل 1980، بيتس 1980، مارفيتز 1979) أن الأفراد ذوي الضبط الداخلي أكثر احتمالا لعمل إزاحات منطقية ومعقولة في مستويات طموحاتهم وتناول المخاطر المتوسطة نوعا ما عن المخاطر الشديدة، وأكثر ثقة في قدراتهم وأكثر استغلالا للبيئة، وأكثر حبا وقبولا للأنشطة الإجتماعية، ومن ثمة يتميز ذووا الضبط الداخلي -في معظم الحالات- بخصائص شخصية متكيفة وإيجابية، في حين أن ذوي الضبط الخارجي ليسوا كذلك.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

كما يتصف أصحاب الضبط الداخلي كذلك بالصفات التالية:

أ- الطموح والمثابرة في سبيل تحقيق التفوق والإمتياز، والتحمل من أجل الوصول إلى الهدف وتحقيق النجاح.

ب- الميل إلى تقبل الأفكار والآراء التي تختلف مع أفكارهم وآرائهم ويقبلون العمل الوسط في المسائل او القضايا المطروحة أمامهم، ولا يميلون للتسلط في الرأي أو الإعتقاد.

ج -يميلون إلى أن يكونوا أكثر حذرا لتلك النواحي المختلفة من البيئة التي تزودهم بمعلومات مفيدة لسلوكهم المستقبلي.

د- الميل إلى أخذ خطوات تتميز بالفعالية والتمكن لتحسين حال بيئتهم.

هـ- إعطاء قيمة أكبر لتعزيزات المهارة أو الأداء، ويكونون عادة أكثر اهتماما بقدراتهم وبفشلهم أيضا.

و تحمل المسؤولية بصورة أكبر وهم على استعداد لتحمل تبعات سلوكهم، وهو أمر متسق مع كونهم يدركون العلاقة بين السلوك ونتائجه.

4-2-2- بعض السمات والخصائص الشخصية لذوي وجهة الضبط الخارجي:

ورد في دراسة ليحيا ونوقي (2009-2010) أن معظم السيكلوجيين يرون أن ذوي الضبط

الخارجي يتميزون بالخصائص التالية:

-يلقون تبعه أو مسؤولية وقوع الأحداث على خارج أنفسهم مثل القدر أو الحظ أو الصدفة ،

وهناك من نتائج الدراسات أجريت في هذا المجال أن الضبط الخارجي يرتبط بدرجة عالية بالمعتقدات الغيبية، وبخاصة مع المقاييس الفرعية مثل الروحانية ومعروفة الطالع.

-أكثر مجارات ومسايرة للأحداث.

-أكثر سلبية وعدم مشاركة في الإنتاج.

-أقل ثقة بالنفس وجرأة.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

-الإعتماد على الآخرين في إنجاز الأعمال.

-أكثر عرضة للقلق والإكتئاب والإستجابة العصبية للضغوط، وتتضح الآثار السلبية لعلاقة القلق بوجهة الضبط، يعتبر القلق عامل مثبط لفاعلية استراتيجيات المواجهة (الانسحاب الإجتماعي).

-مستوى منخفض في مستوى الطموح. -إنخفاض الإرادة وكثرة الملل.

-أكثر يأسا في الحياة.

وتشير (أحمان، 2011-2012) أنه من خلال تعريف روتر لمفهوم الضبط الخارجي يمكن استخلاص بأن ذوي هذه الوجة من الضبط يتصفون بمجموعة من الصفات والخصائص راجعة لاعتقادهم بالحظ والصدفة وتأثير الآخرين في كل ما يحصل لهم في الماضي والحاضر والمستقبل. والتي تميزهم عن غيرهم من ذوي وجهة الضبط الداخلي.

إذ يذكر روتر أن ذوي الضبط الخارجي يكونون أكثر مجارات ومسايرة، وأقل ثقة بالنفس، وأقل **جرأة**، كما أن لديهم إدراك منخفض عن النجاح، ويكونون أكثر كبتا وحذرا وسريعي الإمتعاض وأنانيين، ويبدون اهتماما صغيرا لحاجات واهتمامات الآخرين، كما يتسمون بالإرتباك وتقصصهم الأصالة في التفكير.

كما أوضحت دراسة (سكوت وسيفرنس 1975) أن ذوي الضبط الخارجي أكثر عرضة للإصابة بالوسواس المرضي، الكآبة والإنطواء، بينما ذوي الضبط الداخلي يتميزون بارتفاع قوة الأنا، والشعور بالمسؤولية والمثابرة، والشعور بالطمأنينة.

وقد وجد (علاء الدين كفاي، 1982) في دراسته أن أصحاب وجهة الضبط الخارجية أكثر تحملا للمسؤولية، وأكثر ميلا للإنبساط والعصابية، وضعف الأنا إذا ما قورنوا **بذوي** الضبط الداخلي.

وحسب (أحمان، 2011-2012) دائما أن ذوي وجهة الضبط الخارجي يتميزون كذلك وفقا ل (فوقية رضوان ونجوى خليل 1995 ومحمد المومني وأحمد الصمادي 1995 وموسى جبريل 1996، نبيل محمد زايد 2003، الجوهرة عبد الله الذواد 2003) الخصائص التالية:

أ -الرضى بالواقع وعدم تقبل المخاطرة، ولا توجد لديهم الرغبة بالمثابرة أو التحمل.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

ب- الشعور بالملل والتعب وعدم الراحة والتوتر النفسي.

ج- ضعف الدافعية للإنجاز، والميل إلى السلبية العامة وقلة الإنتاج.

د- الميل إلى مقاومة الآراء والأفكار الأخرى وتصلب التفكير لتقيدهم بوجهة عقلية محددة.

هـ- انخفاض الإحساس بالمسؤولية الشخصية عن نتائج أفعالهم الخاصة.

و- إرجاع الأحداث الإيجابية والسلبية إلى ما وراء الضبط الشخصي، والإفتقار إلى الإحساس بوجود سيطرة داخلية على هذه الأحداث.

ز- الشعور بالنقص وعدم الثقة بالنفس والعصابية.

5-قياس متغير وجهة الضبط:

عمل الباحثون على إعداد مقاييس تسمح بتقسيم مركز التحكم، حيث كانت بدايته على الأفراد الراشدين ومن بين الإختبارات ما يلي:

5-1-1-إختبارات الراشدين:

5-1-1-1-مقياس جيمس فيرز سنة 1957:

قام (فيرز) ببناء مقياس على طريقة (ليكرت) حيث تتدرج الإجابة عليه من الموافقة التامة ، وذلك من خلال (13) مفردة كمواقف داخلية وكذلك مثلها كمواقف خارجية، ثم قام (جيمس) بمراجعة هذا المقياس وتعديله حتى أصبح عدد مفرداته (26) مفردة لتكون مقياس جديدا، واستخدمت أيضا طريقة (ليكرت) في الإجابة عليه، ولذلك سمي هذا المقياس باسم (جيمس فيرز).

5-1-2-مقياس روتر:

في عام 1966 قام روتر بتطوير مقياس (جيمس فارس) وذلك بإضافة بعض المفردات التي تتعلق ببعض النواحي السياسية والاجتماعية والإنجاز، وبعض المواقف العامة، وأصبحت الصورة النهائية للمقياس مكونة من (29) زوجا من العبارات منهم (6) أزواج وضعت على طريقة الإختيار الجبري، أطلق على هذا المقياس (مقياس التحكم الداخلي-الخارجي للتعزيزات) لصاحبه (روتر) ويرمز له (I-E)

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

ولتقدير درجة الفرد على هذا المقياس تحصى إجاباته على الإختبارات وعليه فالدرجة المرتفعة تعني ارتفاع التحكم الخارجي بينما تعني الدرجة المنخفضة على المقياس ارتفاع التحكم الداخلي. **(يحيى ونوقي، 2009-2010، ص ص 41-42)**

وعلق (عبد الكريم بلحاج، 2010، ص 185) في هذا السياق بالقول أنه تجدر الإشارة إلى أنه في مجال قياس مصدر الضبط، ومن خلال عدد كبير من الأعمال والمباحث، كان التأكيد على الأهمية التي يكتسبها مقياس روتر بمثابة إقرار لخاصية منهجية بامتياز. وللتذكير أيضا أن تحديد مفهوم مصدر الضبط قام في الواقع ، ومنذ بداية الاهتمام بهذا المتغير، على أساس مقياس خاص به، أو بمعنى من المعاني، فالسيرورة كانت دائما موضع أداة، ثم إن هدف تبيان الفوارق كقاعدة لهذا المقياس يتم الوصول إليه وفق معايرة موضوعية، وذلك عبر درجات يحصل عليها الفرد من خلال استجاباته على فقرات المقياس، وضعت لتقيس الاتجاه الداخلي أو الخارجي.

وقام (علاء الدين كفاي 1982) بترجمة وتعريب هذا المقياس إلى اللغة العربية كما قام بتقنيته واستخدامه في مجموعة من الدراسات النفسية، ويعد مقياس (روتر) أكثر المقاييس استعمالا حيث يسمح بتمييز بين الأشخاص حسب إعتقاداتهم حول التعزيز، كما أنه يمثل مرجعا أساسيا لمعظم الباحثين، حيث يشمل (23) بند و (6) بنود أخرى للتمويه تخص مجالات مختلفة: (السياسة، الحرب، النجاح الاجتماعي والدراسي، والعلاقات بين الأشخاص) ويستعمل للراشدين فقط. **(يحيى ونوقي، 2009-2010، ص 42)**. ويمثل هذا المقياس الأخير الأداة التي تم الاعتماد عليها لدراسة متغير وجهة الضبط العام في هذا البحث، وذلك تبعا للخصائص التي يتميز بها، والتي سبقنا بتوضيحها في هذا العنصر.

5-1-3- مقياس ليفينسون:

قامت (ليفينسون 1973) بتصميم مقياس جديد كمرکز للضبط، وكان يرمز له بالرمز: (I.P.C)

ويتكون هذا المقياس من ثلاث مقاييس فرعية هي:

أ -مقياس الضبط الداخلي.

ب -مقياس الضبط الخارجي (قوى الآخرين).

ج- مقياس الإعتقاد في الصدفة.

ويتكون المقياس من (24) عبارة بواقع (8) عبارات لكل مقياس من المقاييس الفرعية، كما تم الإجابة على هذه المفردات بطريقة (ليكرت) وينال المفحوص درجة في كل من الأجواء الثلاثة على المقياس المركب، حيث يكون **تسجيل عامل (1)** في إتجاه التحكم الداخلي، ويكون الإرتفاع في أحدهما (أ) وب) يشير إلى ارتفاع الضبط الخارجي. (يحيى ونوقي، 2009-2010، ص 43).

5-2- إختبارات الأطفال:

5-2-1- مقياس كرانداال:

قام كرانداال وآخرون سنة 1965 بوضع مقياس مسؤولية الإنجاز العقلي، حيث يقيس الدرجة التي يشعر الطفل أنه مسؤول عن أدائه في مهمات أكاديمية معينة، ويتكون من (24) مفردة في شكل اختبار جبري تتكون كل منها من افتراض أكاديمي لموقف نجاح أو فشل وإجابتين ترجع واحدة إلى قدرات المفحوص (تحكم داخلي) بينما الإجابة الأخرى ترجع النتيجة إلى عوامل خارجية أي إلى أسباب خارج قدرة المفحوص مثل الحظ، الصدفة وقوى الآخرين (تحكم خارجي).

5-2-2- مقياس ناويكي-ستريكلاندا:

ويسمى مقياس الضبط الخارجي للأطفال، ويرمز بالرمز (C N-SIE) ويتكون هذا المقياس من (40) سؤال، يجاب عنها ب (نعم أو لا) ويصلح التطبيق على المفحوص من (9) سنوات حتى (18) سنة ويسجل هذا الإختبار في إتجاه التحكم الخارجي، الدرجات المرتفعة على هذا المقياس تدل على التحكم الخارجي، والجدير بالذكر أن هذا المقياس قد طبق على حوالي (50) بحثاً، مما يدل على أنه يمتاز بدرجة عالية من الصدق والثبات، وقد قام (فاروق عبد الفتاح، 1981) بترجمة وتعريب هذا المقياس إلى اللغة العربية وقد طبق في العديد من الدراسات العربية. (يحيى ونوقي، 2009-2010، ص 43).

وبالنسبة لأجراًة مفهوم وجهة الضبط فإنه بقدر ما تعددت الأبحاث والدراسات، بقدر ما كان هناك تنوع في أدوات الاشتغال، وذلك حسب الاستخدامات ومجالات الدراسات، وأيضاً بناءً على المتغيرات التي شككت إهتمامات هذا البحث أو ذاك، وهكذا فمن خلال مختلف وسائل البحث والتقني

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

المعتمدة من طرف الباحثين في دراسة مختلف القضايا والموضوعات ذات البعد النفسي أو النفسي الاجتماعي كما هو الحال في هذا البحث على أساس وجهة الضبط، فإن الاستبيانات والمقاييس شكلت أهم الوسائل للتقويم والقياس، غير أن المقياس الذي وضعه روتر 1966 (Rotter internal-external scale) ، يبقى من أهم المقاييس وأكثرها استخداما في الدراسات السيكولوجية عامة، من حيث هو مقياس جاء إعداده وتصميمه على أساس وضع الفرد من خلال إجاباته على متصل تتراوح فيه المعاينة بين أعلى درجة للضبط الداخلي وأعلى درجة للضبط الخارجي على حد قول (بلحاج، 2010، ص 184) في بحثه حول التفسير الاجتماعي لسببية السلوك الذي كان بمثابة مدخل مفصل إلى المعرفة الاجتماعية.

ثم إن هذه الأدوات خصص بعضها لفئة الراشدين أو لفئة الأطفال، والبعض الآخر ركز على عوامل الصحة والصحة العقلية، أو على التفوق الدراسي والحياة الدراسية والمهنية أو الطبقات الاجتماعية او العلاقات الاجتماعية كما هو الحال في هذه الدراسة التي تناولت قطاعا معيناً من العلاقات الاجتماعية وهو العلاقة الزوجية.

6- تصورات حول تشكل الاعتقاد في وجهة الضبط:

لقد بينت دراسات عديدة ومنها الدراسات التي قام بها الباحث الجزائري (بشير معمريّة) حول متغير وجهة الضبط، أن صعوبات حصر مكونات فئتي الضبط وخاصة منها الخارجية، وانعدام التناسق بين الأبعاد المشكلة لكل من فئتيه الداخلية والخارجية، يمكن أن يرجع لعدة عوامل منها العوامل السلافية والجنسية والثقافية والاجتماعية...، وعلى ذلك نحاول من خلال السعي لضبط بعض التصورات ازاء تشكل الاعتقاد في وجهة الضبط، أن نشرح ونحلل بعض السيرورات والتغيرات الثقافية الاجتماعية التي يمكن أن يتشكل ضمنها وينتشر نوع أو أنواع معينة من الاعتقادات لدى الأفراد، والكيفيات التي يمكن من خلالها أن تتفد خصائص الثقافة الاجتماعية إلى شخصية الفرد أو تكون مكونا معرفيا مؤثرا على أقل تقدير في ذهنيته وقيمه واتجاهاته وسلوكاته...، وبالتالي في الطريقة التي يفسر ويعزو بناءا عليها الأحداث والتعزيزات المرتبطة بها .

6-1- التغيير الثقافي الاجتماعي وآليات تشكل الاعتقاد في مصادر التعزيز :

مع الانتشار العالمي للرأسمالية والتغلغل المتزايد للثقافة الغربية في بلدان العالم الثالث بصفة عامة يزداد التباين والتعارض بين مختلف العناصر الثقافية في تلك البلدان حيث تتعايش مظاهر الحداثة مع التقليدية في أساليب الحياة وخلال هذا التعايش تفقد الثقافة المحلية بعض عناصرها وتعيد إنتاج عناصر أخرى، وربما يؤدي ذلك إلى الاحساس بأن التحول الثقافي في بلدان العالم الثالث يسير في اتجاه عدم التجانس الثقافي. وقد شاعت بعض التوصيات لهذه الظاهرة مثل الازدواجية الثقافية ، الفصام الثقافي ،... ومع ذلك يظل تفسير مظاهر التباين والتعارض الثقافي موضع خلافي مستمر سواء بالنسبة لمن يراقب الثقافة من الخارج أو بالنسبة لمن يحملونها ويمارسونها من الداخل، ولما كانت الثقافة موضوعا مركبا ومشاركا بين عدة مجالات معرفية فإنه من المنطق أن تتعدد زوايا النظر إلى الثقافة، ولكن المشكلة تكمن في محاولات اختزال هذا المفهوم إلى بعض الملامح التي تنطبق على إحدى زواياه فالظاهرة الثقافية ليست كيانا بسيطا في مكوناته أو متجانسا في عناصره بل هي ظاهرة معقدة متعددة المستويات، وعندما تتعرض الثقافة المحلية لموجات من التغريب فإن عمليات رد الفعل من جانب الثقافة المحلية تتخذ عدة مسارات معقدة ، ولا يجوز اختزال هذا التعقيد في مسار واحد فالثقافة المحلية ليست الأضعف دائما وبشكل مطلق وليس صحيحا القول بأنها فاقدة للقدرة على مقاومة الثقافة الغربية أو استيعابها والتواصل معها، بل يمكن أن يحدث العكس تماما في بعض الأحيان ولهذا ينبغي التحلي نسبيا عن التعميمات **المجرفة** التي تدور حول الثقافة بمعناها الواسع وكذلك التعميمات التي تنطوي على أحكام مسبقة أو انحياز متركز حول خبرة محددة بجانب معين من الثقافة. (السيد حسيني وآخرون، 1995، ص 295)

وهذا ما أكد عليه الباحث الجزائري في علم النفس الاجتماعي (سليمان مظهر، 2010) في مؤلفه: نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية، التي حاول فيها تصوير عدة مجالات للممارسات الاجتماعية للمجتمع الجزائري كنموذج من مجتمعات العالم الثالث، وقد دعم في مطلع مؤلفه هذه الفكرة، بضرورة اطلاع الباحث في علم النفس الاجتماعي على مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعمومية...، حتى يمكن للطرح أو والبحث ونتائجه أن يحقق الشمولية في المعالجة، وأن هذه هي الطريقة الأسلم لمعالجة ودراسة الظواهر بشكل يخدم الطرح الموضوعي.

وإذا كان التوسع الغربي في مجتمعات العالم الثالث يعتمد على تغلغل للاقتصاد الرأسمالي وانتشار الثقافة الغربية في العالم فإن ذلك يعني أن هناك تحولات تتم داخل الثقافة في مجتمعات العالم الثالث وتختلف طبيعة التحولات ومداهها على مستوى ثقافي لآخر. (السيد حسيني وآخرون، 1995، ص 296)

وهذا ما أكد عليه من قبل (وليم باسكوم وملفيال هارسكوفتز، 1966، ص ص 13، 15) في كتابه الثقافة الإفريقية دراسات في عناصر الاستمرار والتغير بالقول حول الثقافة الاجتماعية المسيرة لمجتمعات شمال إفريقيا بعد استقلالها من الاستعمار الفرنسي بأن: "استقلال البلدان الإفريقية والإفريقية بعد الحرب العالمية الثانية كلها أعراض تعكس حالة واضحة للعيان وهي حالة الغليان التي امتازت بها إفريقيا في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذه الأحداث كانت مثيرة جدا حتى أنها حجت حقيقة تعادلها في الأهمية مع غيرها من المناطق وهي أن المسرح الإفريقي الراهن يمتاز ليس بالتغير وحسب بل أيضا بالاستمرار الثقافي، ... فقد قابل الإفريقيون أفرادا وجماعات التجديدات التي جابوها بردود فعل مختلفة...، وما من ثقافة إفريقية إلا وتأثرت باحتكاكها بالأوروبيين ولكن في الوقت نفسه لم تستسلم أية ثقافة استسلاما كليا للغزو الثقافي الأوربي. لقد تعرضت الثقافات الإفريقية لبعض التعديلات نتيجة لاتصالها بأوروبا والشرق الأدنى ذلك الاتصال الذي يعود إلى عهود أقدم بكثير من الأحداث المهمة التي استأثرت باهتمامنا في السنوات الأخيرة . وهناك عناصر اقتبسها الثقافات الإفريقية من الخارج قبل عدة أجيال وكيفتها لتتسجم مع الأنماط الإفريقية التقليدية".

بل قد ذهب (مظهر، 2010) إلى القول بأن مظاهر الحداثة لم تتعدى كونها وسائل لخدمة الثقافة الأصلية (التقليدية) إذ أنها، أولا تعتمد على الاستيراد أي أنها مستوردة، وثانيا: أن هدفها استهلاكي وليس إنتاجي كما هو الحال في نماذج الثقافات الغربية.

إن تناول هذا المدخل حول موضوع الثقافة الأصلية والأطروحات النظرية والبحثية التي حاولت أن تضيفي صفة الشمولية في نظرتها ومعالجتها لمفهوم الثقافة في أبعادها الثابتة والمتغيرة، ليس الهدف منه التفصيل في مجمل أبعاد الثقافة، ولا يصب في غائية محاولة حصر أو اختزال جوانبها الواسعة والمتشعبة، ولكن في السعي إلى وضع تصور منطقي والبحث عن تفسيرات معقولة نسبيا على الأقل، حيال آليات ووضعيات تشكل المكونات النفس-اجتماعية المعرفية والشخصية المرتبطة بالاعتقادات

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

والتوقعات في مصادر التعزيز والتحكم في السلوك والممارسات الاجتماعية عموماً، وتلك المتعلقة بمجال الحياة الزوجية خاصة عند الأفراد وتوجيهها.

فحول نمطية الأفعال الاجتماعية المتعلمة والمكتسبة من خلال الروابط الاجتماعية التي تتشكل أصلاً في إطار التفاعلات المبنية على وجود عناصر ثقافية مشتركة بين المتفاعلين في المواقف الاجتماعية بصورة عامة، يمكن أن نفهم عملية عقلنة العالم (الواقع) كعملية تمييزية في وسط أنساق فعلية. بين فعل موجه نحو النجاح (المادي والنفعي أو المصلحي إذا كانت الحالات التي يتم فيها الفعل، هي حالات (مواقف) غير إجتماعية)، أو نجاح إستراتيجي (إذا كانت الحالات والمواقف إجتماعية). هذه الأفعال والنشاطات التي يكون بالإمكان الجمع بينها كأفعال ومخططات: أفعال تكون قد تمت بصفة فردية يمكن تفسيرها وتوضيحها بواسطة ذلك التنسيق والاتفاق الذي تم حول مصالح معينة بدافع عقلائي يكون بدوره قد ارتكز على مبدأ الحرية الفردية، فعل تم تنظيمه وضبطه على أساس معايير أقيمت هي الأخرى على أساس اتفاق قوامه القناعات المشتركة للأفراد، لكن هذه القناعات تكون هي الأخرى تمت بصفة فردية وعلى أساس مبدأ الحرية الفردية، بحيث يتمثل أساس هذه القناعات في تلك الاختيارات الخاصة والمجال الخاص للأفراد. (حمدوش رشيد، 2009، ص 81). من هذه المنطلقات يتبين مستوى التداخل القوي بين ما هو فردي وما هو جماعي أو اجتماعي فيما يتعلق بمصادر نشوء الفعل وغاياته .

وحيال أي محاولة لفهم الكيفية التي تتم بها عملية العقلنة والميكانيزمات والاستراتيجيات التي يلجأ إليها الأفراد ليسلكوا ويتفاعلوا ويتكيفوا ويفسروا... ، يمكن أن نذكر منها ما ورد في دراسة (حمدوش رشيد، 2009) حول مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة إمتدادية أم قطيعة، وهي دراسة ميدانية قام بها في مدينة الجزائر، على النحو التالي :

أ- **الفعل الاتصالي:** الذي يتم فيه الاتساق وينتج عن طريق عملية تفاهم تتم على مستوى المجال العمومي، والتي ترتكز على مبدأ الحرية المجموعائية حيث يلجأ إلى عملية إعادة تفاوض وتعديل كل ما هو محلي تقليدي.

أما النمط الثاني فيتمثل في:

ب-الفعل العاطفي الوجداني أو التقليدي:

في هذه الحالة عملية التنسيق ليست بحاجة إلى الارتكاز على العقلنة بل تركز أكثر على العواطف والإحساسات والاتفاق الذي له علاقات مزروجة وغير مميزة أو علاقات مجموعائية.

نفهم من خلال هذا الطرح الموجز، أن هناك وضعيات معينة يمكن بواسطتها أن تتأثر وتتغير العناصر الثقافية الموجهة والمسيرة للجماعة، وأن هذه الآليات وإن بدا فيها النشاط مسيرا عن طريق معايير اجتماعية مشتركة، إلا أن هناك تدخلا لما اصطلح عليه بمبدأ الحرية الفردية. كما أن عملية العقلنة التي يجري بواسطتها احداث الانسجام والتوافق بين البعدين الفردي والجماعي او الاجتماعى تعتمد على فعلين أساسيين هما الفعل الاتصالي والفعل الوجداني، كإشارة إلى أنه ثمة فرق بين هتين العمليتين السلوكيتين المساهمتين في استدخال العناصر الثقافية إلى المجموعات أو الجماعات الاجتماعية .

ومن الأطروحات النظرية التي تفترض تأثير الحضارة -الثقافة- في الشخصية، الطرح الذي حدده (مصطفى سويف، 2000، ص 157) حول الأبعاد المنظمة لتأثير الحضارة في الشخصية والتي وضع لها تصورا على أساس بعدين إثنين تنفذ من خلالهما مكونات الثقافة إلى الشخصية وهما :

-الأول يمتد من الانجاز إلى الفشل

-والثاني يمتد من التقبل إلى الرفض.

وإذ يبدو أن هذين المحورين لا علاقة بينهما، إلا أنهما معتمدان أحدهما على الآخر، ومعنى ذلك أن تأثيرات الحضارة يمكن أن تنفذ إلى الشخصية من خلال كونها في موقع الانجاز مع تقبل لهذه الحضارة على **علائها**، أو تنفذ إليها من خلال كونها في موقع الفشل مع تقبل أيضا لهذه الحضارة على **علائها**، أو تنفذ إليها من خلال كونها في موقع الانجاز مع درجة عالية من الرفض لهذه الحضارة، أو في موقع الفشل مع درجة عالية كذلك من الرفض، ويترتب على ذلك أن محوري (الانجاز، الفشل) و (التقبل، الرفض) يتقاطعان متعامدين فيكونان إطارا مرجعيا يمكن على أساسه فهم أو الربط بشكل معقول بين جميع الأشكال التي تظهر بها تأثيرات الحضارة في شخصيات أبناء المجتمع.

وتقدم هذه الفكرة تصورا منطقيا لوضعية مقبولة للانطلاق منها في افتراض تفسيرات معقولة للكيفية التي تنفذ بواسطتها أو عن طريقها مكونات الحضارة أو الثقافة لشخصية الفرد على الرغم من عدم

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

وجود دراسات علمية تؤيد هذا الطرح وتؤكدده، ومع ذلك فسناحاول من خلال النقاط المدرجة في العناصر الآتية من هذا الفصل تحليل ورؤية مدى إمكانية إسقاط المنطلقات النظرية والفكرية السابقة على وضعيات تشكل المعتقدات والتوقعات وتعلم السلوك ضمن معطيات نظام الأسرة في خصائصها المتعلقة بالثقافة الاجتماعية الأصلية من جهة، وفي إطار ما أحدثه التغيير الثقافي الاجتماعي من مستجدات من جهة ثانية .

حيث يمكن أن نلاحظ ظهور بعض التغيرات الواضحة في نسق الأسرة العربية وعادة يكون عدم الاستقرار والتفكك من بين النتائج التي تترتب على التغيير الثقافي السريع كما ينعكس في زيادة الصراع والخلافات بين الزوج والزوجة، وبين الآباء والأبناء وفي داخل الأسرة الكبيرة الممتدة.

تعتمد فاعلية الضبط الذي تمارسه الثقافة على تصرفات أعضاء مجتمع معين إلى حد كبير على التساند المتبادل بين جوانبها المختلفة، أي على ارتباط المعايير والقيم والعواطف وتأثيرها المتكامل على الفرد، وخلال مراحل التحول تضعف هذه الروابط المتبادلة ومن ثمة قد لا تلائم العواطف المكتسبة طبيعة الأدوار التي كانت تقوم بها الأسرة أو قد تتغير المعايير الاجتماعية بسرعة نسبيا بينما تتغير المعتقدات العميقة التي تنرسب في القيم ببطء شديد، وعلى سبيل المثال قد يتبنى الرجال معايير جديدة حول المساواة بين الجنسين ويبدلون المساعدة لزوجاتهم في الأعمال المنزلية دون أي عاطفة أو مشاعر من جانبهم تؤيد ارتياحهم نحو هذه الإجراءات وعدم وجود إحساس ثقافي راسخ بالقيمة الاجتماعية يجعل من المعايير الجديدة مجرد واجبات ثقيلة، ولذلك ينظر كل رجل في حسد إلى الزوج الذي ينفذ يديه ويتبع الأنماط القديمة وينظر إلى زوجته على أنها لا تقدر معروفه نحوها بالنسبة لضيق أفقه الذي يدفعه لتقديم المساعدة لزوجته في أمور تعتبر من أعمالها الأساسية. (محمود حسن، 1967، ص ص 30، 31).

وفي هذا إشارة إلى وجود تفاوتات في مستويات التغيرات وفي مستويات تقبل الأفراد للعناصر الثقافية والقيم والاتجاهات الجديدة، وبالتالي فمناقشة كفاءات تشكل نوع معين من الاعتقادات في الضبط ومحاولة استنتاج سيادة نوع معين من الاعتقادات في مصادر التعزيز والتحكم ليس بالأمر اليسير في ضوء هذه الأطروحات المتضاربة والمتداخلة الى حد يصعب معها تحديد بدقة العوامل والمتغيرات التي تنمو وتتشكل بناءا عليها المنظومة المعرفية المحددة للأنماط الاعتقادية السائدة بشكل معين او في اتجاه محدد .

6-2- الخصائص الثقافية للأسرة وبعض آليات ترسيخ الاعتقاد والتوقع في وجهة الضبط :

الخصائص الثقافية تظل في المجتمعات المتقدمة -الحديثة كما في المجتمعات المتخلفة - التقليدية هي النسق المعرفي المسير للنظم الاجتماعية داخل المجتمعات بما في ذلك نظام العائلة والزواج وتكوين الأسرة، حيث أن هناك علاقة وظيفية هامة بين العائلة والفرد، إذ يهتم كل رجل وامرأة اهتماما بالغاً بمسألة وشؤون العائلة التي ينتمون إليها وهذا الاهتمام يتكون وفي نفس الوقت يتجسد من خلال نوعية وطبيعة وشدة أو درجة عمق الروابط التي تميز الأسرة كتنظيم أو جماعة اجتماعية متميزة بخصائص خاصة، حيث تسمها العلاقات الوجدانية والعاطفية الأكثر عمقا إذا ما قورنت بأي تنظيم أو جماعة اجتماعية أخرى قد يتواجد فيها الفرد أو ينتمي إليها في أي مرحلة من مراحل حياته، وحيث تميزها العلاقات غير الرسمية والمتماسكة التي تربطه رجلا كان أو امرأة ببقية أعضاء العائلة والقريبة، وطبيعة العلاقات هذه تجعله يشعر بالارتياح والطمأنينة وبحمانيته من العزلة الاجتماعية والأخطار الخارجية التي قد تهدد كيانه ومستقبله، لذا تلعب العلاقة الاجتماعية التي تربط الفرد بأفراد عائلته الدور المؤثر في تطوير وتنمية حالته الروحية والأخلاقية والإنسانية وهذا ما يساعده على تحقيق ذاته والاستفادة من قدراته وتنمية استعداداته، إذ أن العائلة تعتبر من أهم المؤسسات الاجتماعية الأولية التي تساهم في بناء شخصيته نظرا لما تقوم به من وظائف أساسية ومهام جوهرية ينتفع منها الفرد على حد وصف (إحسان محمد حسن، 1985، ص ص 26، 27)

وبالرغم من تميز العلاقات الأسرية في المنطقة العربية بالثبات والاستقرار منذ عدة قرون إلا أن هذه العلاقات تشهد تغيرا سريعا في وقتنا الحاضر جراء التحولات الاجتماعية الكبيرة ومظاهر التنمية المتسارعة في مختلف الميادين.

إن مظاهر التنمية الاقتصادية وتسارع الهجرة من الريف إلى المدينة وتعاضم دور وسائل الاتصال الحديثة أدى إلى تغير أساسي في البنية الاجتماعية والاقتصادية التي ارتكزت عليها الأسرة العربية منذ قرون طويلة ولا بد أن تنعكس هذه التغيرات على تنشئة الطفل وعلاقته بالأسرة وعلى طريقة التعامل معه، لقد أكدت الأدبيات التي تطرقت للأسرة العربية خاصة على مجموعة من السمات نذكر منها كم ذكرها (فايز قنطار، 1992، ص ص 153، 154):

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

-تتسم الأسرة العربية بالتضامن والتماسك فهي وحدة عضوية اقتصادية ودفاعية وهي أيضا وحدة تكافل نفسي واجتماعي تضمن لأفرادها الأمان

-أسرة تقليدية محافظة حيث تؤكد على استمرارية القيم والأعراف والطقوس الدينية وعلى اعتبارات السمعة والشرف وتأكيد الولاء الأسري.

وعند الإشارة إلى هذه السمات لابد من الأخذ بعين الاعتبار التفاوت من قطر عربي إلى قطر آخر والفروق الايكولوجية البيئية من البادية إلى المدينة والفروق الطبقيّة بين الطبقات الشعبية والطبقة صاحبة الامتياز.

-التسامح المفرط في الطفولة المبكرة مما يشعر الطفل بالأمن والطمأنينة **وتتغير** معاملة الأسرة تدريجيا وتصبح أقل تسامحا بعد سن السادسة. فمن الملامح الأساسية للأسرة العربية التغير الحاد بين الطفولة الأولى التي تحضى بالحرية والتسامح وبين الطفولة المتأخرة والمراهقة التي تعاني من التسلط والتحكم والتوجيه.

ويجدر الإشارة الى أن التغيرات الحديثة **المتتالية** في ملامح الأسرة العربية مست الطبقات الوسطى بشكل خاص حيث تتجه بها نحو نموذج الأسرة النووية.

وأما بالنسبة لتنشئة الفرد ضمن النمط الثقافي المميز لهذه الأسرة، وكما يقر معظم المشتغلين بعلم النفس بأن علاقات الطفل الأولى تكون بمثابة حجر الزاوية في تكون شخصيته إلا أن الاختلاف يتركز غالبا حول أصول هذه العلاقات فمن الواضح أن الطفل خلال السنة الأولى يقيم علاقة قوية مع الأم وتلك حقيقة ثابتة تنطبق على معظم الأطفال إلا أن الجدل يدور حول طبيعة هذه العلاقة سياق توثيقها وسرعة إقامتها ومدتها ووظيفتها. (فايز قنطار، 1992، ص 37)

كل تلك الخصائص لطبيعة العلاقة ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياقات الثقافية والاجتماعية التي تحدد طبيعة تنشئة الفرد ودوره وما يفترض أن تكون عليه شخصيته وما ينتظر ويتوقع منه كسلوك.

هذا التوقع الذي يرتبط بحالة سيكولوجية أخرى هامة جدا في تفسيرنا لآليات اكتساب الاعتقاد في مواضع ضبط التعزيزات بالنسبة للأفراد وهي مسألة الإذعان.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

يتوقع المجتمع من الفرد أن يسير وفق المعايير التي اكتسبها هذا الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية عموماً والأسرية-العائلية خصوصاً ويمكن القول أن التوقعات الاجتماعية تنقسم إلى عدة أقسام وهي:

-توقعات عامة يتشابه فيها عدد كبير من الأفراد في مجتمعات عديدة

-توقعات خاصة تختص بها جماعة دون أخرى أو مجتمع دون آخر فمعايير العرب تختلف عن معايير الانجليز على سبيل المثال فيما يخص الشرف والعفة وبالتالي تختلف توقعات المجتمع العربي عن توقعات المجتمع الانجليزي في هذا الخصوص وفي داخل المجتمع نفسه توجد الطبقات الاجتماعية ولكل طبقة أو جماعة قيم ومعايير خاصة بها، وتحاول الأسرة في داخل الطبقة تنشئة أفرادها بما يتلاءم مع قيم الطبقة التي تنتسب إليها

-توقعات الدور وتحدد كل أسرة أدواراً معينة لأفرادها ترتبط بالنوع أو الجنس فدور البنت ليس كدور الولد، والطفل من جانبه يحاول أن يتقصد الدور المناسب لجنسه وذلك ليرضي الآخرين وينال حبهم، أي أنه يفعل ما يتوقعون منه.

والطفل بوجه عام يحاول باستمرار التوفيق بين التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة والتنشئة داخل المدرسة وعن طريق الرفاق ومؤسسات المجتمع الأخرى بمعنى أنه يحاول أن يكون لنفسه معايير اجتماعية لا تتعارض في مجملها مع معايير توقعات المجتمع، فخلاصة القول أن للمجتمع معايير معينة يتوقع من أفرادها أن يسيروا عليها ويذعن الفرد من جانبه لهذه المعايير لكي يستطيع أن يتوافق مع نفسه ويتكيف مع المجتمع، فالتوقعات والمعايير الاجتماعية قوة إلزامية يجبر الأفراد على الإذعان لها... هذه القوة تتمثل في إلحاق العقاب الجسمي أو المعنوي على كل من يخرج على المعايير الاجتماعية وما انفق عليه المجتمع. (حنان عبد الحميد العناني، 2000، ص ص 23 24)، وهذه الأساليب الردعية أو القهرية تلعب في المجتمعات المسيرة وفق الثقافة التقليدية دور الحفاظ على النظام الاجتماعي، وتربية الفرد على الخضوع والولاء والإذعان ليضمن بذلك مختلف أشكال التعزيزات كالمكانة والمشاركة والحب والانتماء وغيرها من الحاجات المعززة للسلوك الذي تحدده الجماعة، حيث تشكل هذه المعايير والتصورات والآليات نماذج موقفية وتعلمية يتعلم الفرد من خلالها ويستدخل المفاهيم التي تتشكل بناءً عليها اعتقاداته وتوقعاته فيما يتعلق بمصادر التعزيز التي تشكل جوهر مفهوم وجهة الضبط .

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

عن طريق النواهي اللفظية والضغط المستمرة للنماذج الأسرية السائدة وخلال تقديم الثواب للمطيع يكتسب كل فرد ثقافته باعتبارها مجموعة من التوقعات توجه سلوكه وتصرفاته ويتخذ منها مقياسا للحكم على تصرفات الآخرين، وجوانب الثقافة الثلاث التي تؤثر في الأنماط الأسرية هي المعايير، والقيم، والعواطف. (محمود حسن، 1967، ص 28)

أما العواطف فهي المشاعر العميقة التي تربط الأشخاص بخبرات معينة أو ببعض الأشخاص في الحياة الأسرية ومنها حب الأم والحب الرومنتيكي والولاء والانتماء الأسري. وتتضمن العواطف مشاعر شخصية تلزم الفرد الذي يعيش في ثقافة محددة أن يتصرف بطريقة معينة، كما تشكل إدراكه الحسي بحيث تحمل ميوله معنى عاما كليا، ويمكن أن يضرب مثلا على ذلك بالاعتقاد في حب الأم باعتباره من العواطف التي تحددها الثقافة، هذه العاطفة تبلغ درجة كبيرة من العمق حتى أننا نلاحظ أن كثيرا من الأمهات اللاتي يغضبن من أبنائهن يفسرن ذلك الميل على أنه قصور في الحب الأمومي من قبل الأبناء .

وعاطفة الحب أسلوب ثقافي مكتسب للإدراك والاستجابة نحو أنماط لانهائية متنوعة من المنبهات الاختيارية فالعواطف عبارة عن نوع هام من الدوافع المكتسبة للسلوك ويترتب على تكوينها تعديل السلوك، وتنظيم الدوافع الأولية وتوجيهها وجهات معينة مقيدة بقيم تحدد باتجاهات الأسرة، أما استجابات الطفل الأولية فهي سريعة الزوال ولا تعني الإيثار أو أنماط السلوك التي تتضمن التضحية بالذات كما نتوقع في حب الكبار (محمود حسن، 1967، ص 30).

وعلى ذلك نورد في العنصر الموالي كيفية تدخل الاشباعات التي يحصل عليها الفرد من مختلف المصادر في تكوين اعتقاداته وتوقعاته والطريقة والاتجاه الذي تسير عليها ممارساته السلوكية وأفكاره ومعتقداته الذهنية .

6-3- إشباع الفرد كعامل مؤثر في نمو الاعتقاد في مصادر التعزيز:

في خلال الربع قرن الماضي أو نحوه حدث نوعان من التغيير الاجتماعي سلبا الأسرة كثيرا من وظائفها التقليدية التي كانت تجعلها أمرا ضروريا للفرد، ولا يستطيع الاستغناء عنها، فالتصنيع الذي أدى إلى خروج المرأة إلى الحياة العامة ونزولها الى ميدان العمل خارج الأسرة بالإضافة إلى توفير كثير من السلع والخدمات الأساسية التي كانت فيما مضى من أعمال ربة الأسرة جعل الضرورة الاقتصادية للزوج

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

موضوعا ثانويا ولما كانت المكانة المكتسبة في المجتمع أكثر أهمية من المكانة الموروثة فإن عضوية الأسرة أصبحت مجرد طريق واحد من بين عدد من المسالك المختلفة لتحقيق المكانة الاجتماعية للفرد، وكان من نتيجة زيادة الاعتماد على الأجور والمرتبات إلى جانب انتقال الأسرة إلى حياة المدينة أن توقفت الأسرة عن توفير الأمن ضد العوز والوحدة في مرحلة الشيخوخة وبغياب هذه الأمور وغيرها من وظائف الأسرة الضرورية تحول الزواج على سبيل المثال، بدرجة كبيرة إلى مسألة اختيار أكثر من أن يكون مسألة ضرورة ولا جدال.

وفي المقابل فإن هذا التحول قد أثر في زيادة نسبة الطلاق طالما أن قرار الطلاق عبارة عن نتيجة طبيعية للمقارنة بين متاعب العلاقات الزوجية والحلول البديلة للزواج القائم حسب ما تشير إليه عدد من الدراسات التي تناولت عوامل ومؤشرات استمرار العلاقات الزوجية والأسرية التي سنعمل على توضيحها مفصلة في الفصل الرابع من هذا البحث .

ومع ذلك فقد ورد ومنذ عقود من الزمن قبل الآن في بحث ل: (محمود حسن، 1967) إشارة إلى استمرار تمسك الأفراد بجماعة الأسرة على الرغم مما لحق أدوارها ووظائفها من تغير حيث يقول: "بينما نلاحظ تدهور استقرار الأسرة فلا يوجد تدهور ظاهر في تقبل حياة الأسرة، وترجع نسبة زيادة السكان في السنوات الأخيرة إلى انخفاض مستوى الأعمار عند الزواج وحتى يمكن تفسير الإقبال المستمر على الحياة الأسرية على الرغم من تدهور أهميتها فإننا نلاحظ أن الأسرة لا تزال هي الطريق المفضل لتوفير كثير من الاشباعات التقليدية، وأن الوظائف الأخرى قد ازدادت أهميتها للأسرة بصفة خاصة تميل إلى التعبير عن نمط الاشباعات الحميمة والدائمة للعلاقات الشخصية المتبادلة. وفي مرحلة سابقة عندما كانت تسود الحياة الريفية والحياة الجمعية كانت وظيفة الأسرة هذه أقل أهمية نسبيا، حيث كانت تتوفر كثير من العلاقات الودية الدائمة في الجيرة الثابتة، وفي المجتمعات الحضرية وبين الطبقات المتوسطة بصفة خاصة من المحتمل أن نجد عددا محدودا نسبيا من الأفراد بين زملاء العمل أو الجيران أو حتى بين أعضاء الجماعات الترويحية ممن نشعر نحوهم بالاطمئنان ونجد أنه من المناسب أن نفضي إليهم بآمالنا ومخاوفنا، وفي مقابل الاشباعات الجزئية التي تحققها العلاقات الشخصية المتبادلة خارج الأسرة، يزداد وينمو اتجاه الأشخاص نحو العلاقات الأولية التي تتميز بالود والعمق والشمول في محيط الأسرة".

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

وأضاف بالقول : "وعلى حين أدت التغييرات الاجتماعية إلى زيادة الحاجة إلى الأسرة لمباشرة هذه الوظيفة فإن التغييرات التي حدثت في البناء الداخلي للأسرة قد أدت إلى كل من زيادة كفاءة الأسرة وضعفها في إنجاز ذلك، فزيادة المساواة بين الرجل والمرأة وزوال الأساليب الرسمية في التعامل، والتسامح في التعبير عن كل من الحب والغضب وتقبل المشاركة الجنسية باعتبارها علاقة تتوقف على الاستجابة المتبادلة - كل ذلك يشير إلى خضوع الأسرة إلى مثل هذه المظاهر الوظيفية الجديدة. ومن ناحية أخرى فإن انتشار الشكوك حول استمرار الوحدة الزوجية والميل إلى نقل اتجاهات آلية من العالم الخارجي إلى داخل الأسرة، كل ذلك يهدد قدرتها على توفير علاقة ودية دائمة، وهذا يجعلنا نفكر في مصير الأسرة من خلال بضعة أجيال ونساءل عن الوظائف التي سوف تظل في حوزتها". (محمود حسن، 1967، ص 9-11).

فمن خلال ما سبق عرضه ومناقشة وتحليل جوانب منه فيما يتعلق بالتغييرات الحاصلة على مستوى البنية الثقافية الاجتماعية ومن خلالها على الخصائص الثقافية للأسرة وما تبع ذلك بالطبع من تغييرات في الوظائف والأدوار الخاصة بالأسرة و بنظام الزواج كجماعة اجتماعية أولية في حياة الفرد، وكذا في المنظومات المعرفية وبالتالي في أدوار الأفراد ومكاناتهم داخلها، يتضح أن هناك وضعيات صراعية مأزقية باتت تخضع الأفراد لاختيار استجابات سلوكية ومعرفية قد ينفصل فيها رغبات وأهداف الفرد عن معايير الجماعة، هذه الوضعيات التي يمكننا من خلالها في ضوء هذه المعطيات النظرية أن نفترض وجهة معينة لاعتقادات الأفراد وتوقعاتهم حيال المصادر المسؤولة عن تحقق وجلب التعزيزات المرغوبة في حياتهم .

7-العوامل المؤثرة في وجهة الضبط العام والزوجي (الداخلي-الخارجي):

نحاول من خلال تفاصيل هذا العنصر إيراد مجموعة من الوضعيات والعوامل التي نرى بأهميتها وتضمنها لمختلف الآليات والمتغيرات التي أوردتها معظم ان لم نقل كل الدراسات التي تناولت الموضوع، كمتغيرات مؤثرة في وجهة الضبط العام والزوجي، محاولين التفصيل بشكل خاص على جوانب مميزة لنظام الحياة الاجتماعية للمجتمع الجزائري بصورة أكثر تخصيصا لا حصرا، وذلك على النحو التالي :

7-1- الأسرة:

باعتبار الأسرة المنشأ الاجتماعي الأول لشخصية الفرد، على اعتبار نوع وطبيعة العلاقة والمعاملة التي تحدث بين الوالدين والطفل كأولى خبرات التفاعل الاجتماعي للفرد مع محيطه، فإن عمليات ونتائج التفاعل مع الوالدين لها أثرها الهام في تكوين جوانب عديدة والتأثير على جوانب أخرى في طبيعة حياة الطفل ومعيشه النفسي والاجتماعي حسب ما أكدت عليه كثير من الدراسات .

وإذا كان الاعتقاد في الضبط الداخلي هو أكثر فئتي وجهة الضبط مرغوبة ومقبولة بالنسبة للأفراد، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن طبيعة التنشئة الأسرية تدعم التعلّمات التي يمكن من شأنها انماء خبرات نفسية اجتماعية تساعد الطفل على أن ينمو معتقدا بكفاءته وقدراته الذاتية، والتي تعد أساس تشكل الاعتقاد في الضبط الداخلي، حيث هناك عوامل كثيرة يمكن أن تتدخل في تكوين أنماط وأساليب تنشئة أسرية قد تكون مضادة تماما لكل ما يمكن أن يسهم في تشكل الاعتقاد في وجهة الضبط الداخلية لدى الفرد، كأنماط الحماية الزائدة التي لا يتاح في جوها توافر خبرات مدعمة لثقة الطفل بنفسه وقدراته وامكانياته للحصول على ما يرغب فيه بدون أن يتصور وجود الصورة والدور الوالدي في ذلك .

توصل (تولور وجالوفيك) إلى وجود علاقة دالة بين الإتجاه نحو التحكم الخارجي وعوامل الضبط التسلطي والعدائية وكذا الرفض، فكانت أفراد عينتها ينظرون إلى أمهاتهم على أنهم متسلطون بشكل كبير ويظهرون إتجاهات للعدائية والرفض، وأثبتت الدراسة التي قام بها (دونالد) من خلال بحثه أن الأفراد الذين يتميزون بتحكم داخلي، يصفون أمهاتهم بالعطف الكبير وبالنزعة للأوممة وللحماية، كما أنهم يملن إلى العقاب العاطفي بتحريم أطفالهن كم الإمتيازات، ولاحظ كل من (جامبول وكاتكوفيسكي جود) أن الوالدين الذين يتميزون بالدفء والحنان والتسامحية والإعجابية وتوقع استقلالية أبنائهم في سن مبكرة غالبا ما يشجعونهم على التحكم الداخلي عكس الذين يتميزون بالرفض المستمر، الإستبداد والتسلط كما أشار (ديفيز) بأن نقص الإستقرار في الجو الأسري قد يضاعف سعي الطفل لأي مساعدة ويحثه عنها في محاولته لفهم المحيط، وهذا قد يجعله يعتقد بأنه ليس فعلا ولا يمكنه التحكم في التعزيزات. (يحيى ونوقي، 2009-2010، ص 39).

يعد موضوع السلطة داخل نظام الأسرة من بين إحدى المتغيرات المحورية لمعالجة تشكل الاعتقاد في وجهة الضبط، من حيث هي اعتقاد في مسؤولية وإمكانية وقدرة تتركز في يد شخص ما أو تُتمثل في

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

صورة أشخاص معينين تقع على عاتقهم مهمة الحفاظ على النظام، ومن هذا المنطلق الغائي والأصلي لوجود السلطة تتحدد إلزامية قيام جميع أفراد الأسرة بالأدوار الموكلة إليهم والمحددة لمكاناتهم وكل ما يترتب عن ذلك من حالات التعزيز إذا انصاعوا وسايروا وخضعوا للنظام، أو حالات العقاب والحرمان المختلفة في حالة الاختلاف معها (مع السلطة وبالتالي مع النظام).

ولذلك سنحاول في العناصر المولية معالجة بعض الوضعيات والآليات التي يمكن من خلالها وضع تصور لكيفيات تشكل الاعتقاد في مصادر التحكم والضبط والتعزيز من خلال بيان كيفيات وسيرورات توزع السلطة في الأسرة الجزائرية التقليدية والعصرية، ضمن أبرز الخصائص المتوصل إليها حاليا في أطر البحوث النفس - اجتماعية، وخاصة ضمن أطروحات الجدل العلمي القائم حول تحديد نوع السلطة الاجتماعية المسيرة لنظام الأسرة خاصة، هل هو باطريكي أبوي ذكوري أبيسي؟ أم أموي أنثوي أميبي؟ وكلها اصطلاحات للدلالة على النوع الاجتماعي المسير.

7-1-1-1- توزيع السلطة في العائلة الجزائرية وتشكل الاعتقاد في وجهة الضبط:

أ- السلطة في العائلة التقليدية (آليات ووضعيات لتشكل الاعتقاد في مصادر التحكم والتعزيز):

انطلاقا من القول أن لكل نظام اقتصادي ما يمثله من نماذج من النظام العائلي فإن الاتجاه المعرفي القائل بذكورية النظام الاجتماعي وكذلك الأسري يرى بأن العائلة الباتريكية الموسعة السائدة في المجتمع التقليدي الجزائري تنتمي إلى شكل الملكية الجماعية ووحدة إنتاجها هي نفسها محل سكنها وإنتاجها وتسويقها. وأفراد العائلة الموسعة يهتمون بتسويق المنتجات أما الأب فهو الذي يتولى الإدارة فهو الذي يملك السلطة على كل أفراد العائلة وهذه الإدارة تتعدى مستوى الإنتاج إلى كافة مجالات الحياة الخاصة لأفراد عائلته، فلا يوجد أي أمر من زواج أو طلاق، من شراء أو بيع إلا وكان بإذنه ورهن إشارته. فالسلطة الأبوية هي تلك القيمة التي كانت تهيمن على هذه البنية، فالأب وكبير العائلة هو الذي كان يتولى جميع أمورها، فأوامره كانت تقابل بالطاعة والاحترام ولا يجوز مخالفتها ولا مناقشتها حتى يصبح الفرد مسائرا للمعايير الاجتماعية التي يفرضها عليه المجتمع. وهنا نجد أن الأب قد اعتبر أحد العناصر الفعالة في ممارسة عملية السلطة على حياة الأفراد داخل الأسرة وبالتالي عملية الضبط، هنا يجد الأب نفسه مرغما لممارسة تلك السلطة وإلا تعرض لانتقادات حادة وعقوبة معنوية قد تقلل من

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

مكانته داخل الوسط الأسري. وعليه فالبنية الاجتماعية الجزائرية آنذاك اتخذت ميكانيزمات لإرغام أفرادها أن يسلكوا سلوكا مقبولا في الجماعة التي ينتمي إليها وإلا تتعرض لعقاب معنوي أكثر منه جسدي .

هذا الاتجاه المعرفي الاجتماعي الذي ذهب إليه كثير من الباحثين في تفسير طبيعة السلوك والممارسة الاجتماعية للفرد في الوضعيات الاجتماعية المختلفة بما في ذلك في تفاعلاته الزوجية، التي ينتقل فيها دور الفرد من صورة القصور إلى المكانة اللائقة بدوره كمؤسس ومساهم في إعادة إنتاج النظام العائلي وخصوصا بانجاب الذكور. ولعل في هذا تفسير لظاهرة تطليق المرأة العاقر أو تلك التي لم تتجب إلا الإناث، وفي نفس الوقت تفسير لمصادر التحكم في الاعتقاد والممارسة ومن ثمة في طبيعة التفاعلات التي تحكم العلاقات بين الأطراف المتفاعلة ضمن هذا السياق الاجتماعي.

ولقد وصفت (نفيسة زردومي، 1970) سلطة الأب من البديهييات في الأسرة الجزائرية، وهي تظل سلطة الأب داخل العائلة المتمسكة بالتقاليد سلطة مطلقة، وغير مشروطة، وتقوم هذه العائلة -التي تشكل الوحدة الاجتماعية القاعدية- على تباعية جميع أعضائها المطلقة للرئيس ، فالأب هو السلطة الإلهية في يد مخلوق بشري، والطاعة التي يحظى بها تستمد أصلها من الخضوع لله، ونظرا لتشبع هذه العائلة بالتقاليد، فهي تكن إعجابا شديدا للأب، فهو كل شيء وشخصيته تقهر من في البيت (سليمة حمودة، 2014 - 2015، ص ص 77 - 78).

من هذا يتبين كيف ينشأ الفرد في هذا النموذج الأسري على مفاهيم الغيب والعقوبة الإلهية التي تلحق كل من يجراً على معارضة الأب، أو ربما النقاش معه حول ما يتعلق بسير نظام الأسرة أو غير ذلك، فيتطبع على أن يكون تابعا للنظام، معلقا عوامل ومصادر التعزيز والنجاح في حياته بعائلته، إذ هي من تتولى تزويجه والترتيب لذلك، وأي تعزيز أعلى لأفراد هذا النموذج الأسري من أن يحتل الفرد ذكرا كان أم أنثى مكانة ترفعه من حالة العزوبة (الأقل) إلى حالة سيد البيت أو ربة الأسرة.

ومع أن هذا هو الظاهر في هذا النوع من النماذج الأسرية التقليدية، إلا أن هناك من الباحثين من ذهب إلى كونه تمويه إجتماعي من طرف الممارسين الحقيقيين للسلطة من خلال هيكل السلطة الذكورية أو **الباطريكية**، كما ذهب إلى ذلك (مظهر، 2010) بقوله أن "النساء يعملن في الخفاء" وأنهن بواسطة احتلالهن للمكانة الاجتماعية القوية من خلال إنجابهن للذكور يعملن بدورهن على المحافظة على نظام العائلة وإعادة إنتاجها، كما أن سيرورة الممارسات والتفاعلات الاجتماعية في هذا النموذج لا تختلف من

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

حيث الوضعيات والآليات التي نلاحظ أنها قد تسهم في نشأة مدركات الفرد حيال مصادر التحكم والتعزيز، بحيث أن كلا منهما أي النظام الأبوي أو الأموي **يعملان** تقريبا بواسطة نفس الأساليب التقليدية المعتمدة أساسا على التعنيف كوسائل للتنميط والتطبيع الاجتماعي على الطاعة والخضوع، بحيث أن الأم التي تلاقي سلوكا غير مرغوب من الابن مثلا تحاول ردع ابنها عنه بالقول: " لما يدخل أبوك نتفاهم"

وهذا ما ذهب إليه **(مصطفى حجازي)** في مؤلفه: سيكولوجية الإنسان المقهور، التي وضح فيها الآليات الوالدية لاستثمار العلاقة الأموية والعلاقة الأبوية مع الطفل في إعادة إنتاج التخلف الاجتماعي من خلال إنتاج الأنماط الشخصية التقليدية والنماذج الأسرية التقليدية.

ومع أن هناك اختلافا بين الباحثين في طبيعة السلطة الأصلية وتحديد النوع الاجتماعي المسير إلا أن النموذجين النوعيين السائدين لا ينفكا أن يدعموا نظام الجماعة في تسيير الممارسات اليومية للحياة الاجتماعية، والتفاعلات بين أعضاء الجماعة (الأسرة) ضمنه.

ففي نظام السلطة الأبوية تحاول أن تصف **(نفيسة زردومي، 1970)** عودة الأب إلى البيت مصورة المشهد كما يلي:

"الوقت نهاية يوم صيفي حار، في صحن الدار، حيث لا يصل إلا نور الشمس، يسود نشاط كبير، نساء يتضحكن، ويتكلمن بصوت مرتفع، أطفال يجرون ويلعبون وسط ضوضاء كبيرة، وفجأة تصل طفلة من خارج البيت، تجري وتصرخ مخبرة بوصول الأب، في الحال يخيم على المنزل صمت كبير، تنتفرك جماعة النساء والأطفال، يدخل الأب صامتا، ثم يتجه ليجلس، تسرع إليه إحدى الطفلات لتحضر له (بابوجه) " التي يجلس عليها"، تقدم له إحدى النساء بصمت صينية وإبريق الشاي وكأس، لا أحد يجرو أن يتكلم معه، وهو نفسه لا يتكلم إلا كلمات ليطلب الطعام، فيستغرق في تناول الطعام وحيدا، صامتا، تحت نظرات أهل البيت"، وتضيف **(زردومي، 1970)** أن "الخوف هو الكلمة المفتاح، ومفهوم الاحترام، فالخوف أحد ثوابت التربية التقليدية الشعبية، ولكي يحافظ الأب على الوقار الذي يألفه، فإنه يخلق حوله صورة الرجل المهاب، المحترم والوقور، واحترام المسافة بين الأب والإبن". **(سليمة حمودة، 2014 -**

2015، ص 78)

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

ولعل في الأمثلة السابقة صورة تحدد لنا بعض الافتراضات حول طبيعة وأشكال الاتصال وأنماط التفاعلات السائدة في هذا النموذج، التفاعلات اللفظية التي يلاحظ قلتها والتفاعلات غير اللفظية ذات الدلالة والدور العميقين في ترسيخ المدركات المتعلقة بمكانة صاحب السلطة وضرورة الانصياع والطاعة له والهيبة والاحترام له واستحالة أو على الأقل الصعوبة الشديدة في الجرأة على معارضته، ومن باب أولى مجرد التحدث إليه والحوار والمناقشة معه لفظيا أو ربما حتى إيمائيا لبرهة معينة من الوقت، ولعل هذا ما يفسر العلاقة القوية للأب مع أبنائها مقارنة بعلاقتهم مع الأب وبالتالي قوة السلطة الأموية ولاسيما إذا كبر الأولاد وبلغوا مرحلة الرشد.

إذن فما يميز السلطة الأبوية أيضا خاصية قلة الكلام بين الأب وباقي أفراد الأسرة من نساء وأطفال، فاحترام الأب كما تقول (نفيسة زردومي، 1970) : "يتجلى قبل كل شيء في الصمت الذي يسود حوله حينما يكون بصدد الكلام". ويرجع ذلك بدون شك إلى أن الحوار لا يكون إلا بين الأنداد، ويعني التبادل هكذا. فحينما تجرؤ الزوجة أو أحد الأبناء على مواجهة الأب بكلمة فإنه لا يريد أن يسمعها، لأنه يعتبرها من العنف يعتبر ميزة السلطة الأبوية، عنف الصمت وعنف الكلام، بل وحتى عنف الجسد. ويرمي هذا العنف إلى المحافظة على سلطة الأب ومن كل ما من شأنه أن يتعرض لها حتى باللمس. فسلطة الأب تعني له الشرف والرجولة والفحولة، وتعتبر الصمت "تواصل" رغم كل شيء، ونوع من الكلام الضمني، الذي يعني دلالات . ومن ثم فإن دلالة العنف في هذا السياق هو العجز الذاتي والثقافي .

هذا العجز الذي كما يرى (مظهر، 2010) يكرس لهشاشة الفرد في مقابل قوته ضمن الجماعة، هذه الوضعيات التي تركز لنمو الفرد على قناعات مفادها تصور وإدراك أن الفرد لا يمكنه أن يحصل على التعزيزات المرغوبة في حياته إلا بانضمامه إلى جماعة وتحقيق العضوية والولاء والطاعة لسلطتها والحفاظ والمساهمة في استمرار نظامها.

وتقول (سعاد خوجة، 1989) بأن دور المرأة في هذا النظام هو المساعدات، فهي تقوم بالنقاط الزيتون في أوانه أو الاعتناء بالبهائم أو جلب الماء والحطب (سليمة حمودة، 2014 - 2015، ص 78)، مع أن هذا لا يتعدى مظهرا من مظاهر أحد أدوار المرأة الاجتماعية التي يمكن اعتبارها ثانوية مقارنة بالدور الأساسي الذي يتمثل في إنجاب الأطفال والذكور خاصة، وإلا فكيف نفسر ظاهرة تطبيق

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

المرأة العاقر مع عدم تقصيرها في أشغالها المنزلية؟ وكيف نفسر الصراع القائم بين عائلة الزوج وربما الحماة خاصة مع الكنة في حالة تبين عقم زوجة الابن؟ وكيف نفسر كذلك الصراع المميز للعلاقة بين الحماة وزوجة الابن التي تتجرب أطفال وربما ذكورا كثر؟

ربما قد نجد الإجابة على هذا السؤال كذلك في -وضعية الند للند- بحيث يمكن النظر إلى هذه الوضعية الأخيرة على أنها تشكل وضعية تنافس بين أم الزوج التي تحاول الإبقاء على عضوية الابن الزوج في نظام الأسرة وبذلك يضمن الجنة الأخرى وأشكال التعزيزات المختلفة من مكانة وقيمة وتحفيزات معنوية وربما مادية مختلفة، كما أن لديه إمكانية الزواج بأخرى التي ترتبها له الأسرة في حالة اختيار زوجته لمخالفة نظام الأسرة، فهي بذلك تعتبر امرأة غير موثوق فيها ولا يمكنها تحمل مسؤولية الزواج، وبذلك تعريضها لموقف التشكيك في أنوثتها وقدرتها على الاضطلاع بدورها الأزلي في هوامها كأم وربة بيت، وبين الزوجة (زوجة الابن) المنافسة المرتقبة للأم (أم الزوج) التي لا تملك في مثل هذا النموذج للحياة التقليدية مكانة تفوق مكانتها كربة بيت، حيث قد لا يكون للمرأة (الزوجة) نفس الحظوظ في إعادة تكوين أسرة مما يضطرها هي الأخرى للخضوع والمسايرة والطاعة ومحاولة تمثلها لهذا النموذج، فالنموذج التقليدي لا يرى للمرأة مكانا مشرفا إلا بسترها تحت جناح رجل (زوج)، وربما هذا ما يفسر ولاء زوجات الأبناء لحمواتهن في الأسر التقليدية. ولعل هذا من ناحية ثانية ما يفسر رغبة النساء في النموذج التقليدي الكبيرة في إنجاب الذكور لأن الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامهن لترسيخ مكانتهن في النظام العائلي من خلال إعادة إنتاجها للنظام التقليدي بممارستها نفس الأدوار التي مورست عليها من طرف النساء ذوات السلطة في نظام العائلة التي كانت تنتمي إليها كزوجة ابن.

ويرى (مصطفى بوتفنوشت، 1984) أن القيم الروحية والأخلاقية في هذه الجماعات الاجتماعية، المنزلية أخذت الأهمية على القيم المادية، ففي نظام القيم يبدو أن كل شيء ينصب حول الشرف الذي يكتسبه الشخص من تصرفاته الأخلاقية هذا المبدأ مهم ورئيس وبهذا نفهم الرقابة الممارسة على المرأة، فأى رجل يتهاون في هذا الأمر يعد رجلا سفيها، أما الرجل الذي يقوم بحفظ شرفه فهو الرجل الذي يتسم بالرجولة والفضولة، كما أن شخصية الرجل تتكون بقدرته على إعالة عائلته إقتصاديا، فالسلطة الرجولية أنشأت أدوارا للنساء، هذه الأخيرة لا تسمح لهن أن يتطورن لأنه لو تطورن فسينقص من قدرة الرجل ومكانته وامتيازاته أو كما تقول (غيتا الخياط) "المرأة لا تولد امرأة بل تصبح كذلك".

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

ولا تصبح للمرأة مكانة داخل الأسرة الجزائرية حتى تنجب الولد (الذكر)، فهو الذي يعزز مكانتها ويقول **مصطفى بوتفنوشت**: "أن المرأة عندما تصبح عجوزا تصبح تمثل الشرف ولها بعض السلطة في العائلة" (**مصطفى بوتفنوشت، 1984، ص 45**)

وإذا انطلقنا في وضع تصور لنشأة إدراكات الأفراد حيال موضع ضبطهم من هذا الطرح، فسيتبين لنا أن الاعتقاد في الضبط الخارجي سيكون المكون المعرفي والشخصي السائد لدى كل من المرأة والرجل، إلا أنه قد يكون أكثر ظهورا لدى المرأة على اعتبار أن مجال تحرك المرأة ضيق جدا ومحصور في نطاق المجال المنزلي مقارنة بالرجل الذي له حرية أكبر في التحرك واكتساب الخبرات المختلفة ولاسيما في المجال العام، حيث يشكل السلطة عند الرشد ولذلك فعليه أن يكتسب الأدوار والخبرات والجدارة الكافية ليتولى دوره كسيد على البيت. ذلك أن كل من المرأة والرجل في النهاية خاضعان لنظام الجماعة أبويا كان أم أموي.

والحقيقة أن موقع الذكر عند العرب، في العائلة والمجتمع والسلطة، ليس جديدا، فقد ارتبط دوما بمسألة القوة التي كانت حاجة أساسية اقتضتها ظروف المجتمع العربي في الصحراء، حيث كانت المحافظة على الحمى والديار، يتطلبان قوة عددية كبيرة وتماسكا شديدا، لذلك كانت الغلبة والغزو والمروءة هي القيم الأساسية السائدة في مجتمع الصحراء، والتي يقوم عليها مجتمع الصحراء، والتي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي بالدرجة الأولى، ولهذا أصبحت القوة الذكورية معيارا في سلم السلطة الاجتماعية والسياسية (**سليمة حمودة، 2014 - 2015، ص 79**)

ولهذا يركز المنظور المعرفي الاجتماعي القائل بباطريكية السلطة على مجموعة من المعطيات الظاهرية المبنية على أساليب الإحصاء بينما ركز الباحثون القائلون بأهمية النظام الاجتماعي والأسري أمثال الباحث الجزائري (**سليمان مظهر**) على منهج الملاحظة بالمشاركة التي لا يرى بخلافها وسيلة أنجع لرصد مثل هذه الظواهر والممارسات الاجتماعية التي يابى ممثلوا السلطة الاجتماعية كشفها، وبين ذلك من خلال عدة أطروحات منها التناقض بين السلوك القولي والعملي، إذ أن النساء يظهرن الخوف والهيبة والاحترام لأزواجهن، ويسعين للظهور في مكانة التابعات لهم، ولكنهن يعملن بأساليب مختلفة مخفية على تعزيز مكانتهن الاجتماعية وترسيخ سلطتهن من خلالهم، ومثل هذه القضايا بالطبع تلقى تحفظا وتكتما وسريا تتخذ طابع الطابو المحضور الاجتماعي، وبالتالي فإن الباحث في علم النفس

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

الاجتماعي في هذه المجتمعات يواجه تحديا واضحا، ولهذا سنحاول من خلال هذا البحث تجريب طرق أكثر موضوعية في البحث لنرى مدى قدرتها على رصد بعض الحقائق التي سنحاول مقارنتها ببعض نتائج البحوث النفس إجتماعية بشأن التفاعلات الزوجية والأسرية، والتي نتوقع من خلالها إيجاد إرهاسات فعلية لتغيرات ذات دلالة فيما يتعلق بتغير نظام الأسرة وبالتالي في تغير وانتقال للسلطة من الوالدية إلى السلطة الشخصية، أو ما يعبر عليه بالفردانية في التسيير والممارسة. بحيث أنها نقاط بالغة الأهمية من حيث الاعتقاد في مصادر التعزيز والتحكم.

ويضيف إلى هذا (حليم بركات، 1998) أن صورة الأب هي المهيمنة في المجتمع التقليدي، وذلك في كل الأحوال والامتثال لأوامره هو من صميم الشريعة، أما صورة الأم فهي الزوجة أو الأم التي لا يتعدى دورها أشغال البيت والإنجاب وهي تتقبل وضعيتها هذه عن طواعية دون محاولة التمرد عليها (سليمة حمودة، 2014 - 2015، ص 79)، ولكن حالة عدم التمرد هذه أو بالأحرى حالة التقبل ورغبة النساء في أن يتزوجن ويكنّ أمهات رغم ما يفرضه مثل هذا النظام من محاصرة ورقابة على المرأة، لا يجد تفسيره إلا في ضوء الطرح القائل بأُمُويته، التي تستمد رسوخه بالإضافة إلى دور انجاب الذكور، قُدُسيته (النظام الاجتماعي الأموي - الأنثوي -) من خلاله (انجاب الذكور) بالشريعة التي توصي ب: "أمك... أمك... أمك... ثم أبوك" والتي جعلت من: "الجنّة تحت أقدام الأمهات" وتوعدت كل خارق لهذا النظام والمعيار بالسوء في حياته وخسارة تجارته وأرزاقه في الحياة الدنيوية وباشتعال النار في بيته، وتوعدته بالخلود في النار في آخرته.

ومما نلاحظه على هذه الأطروحات الأخيرة هو:

أولاً: وجود معطيات تدل على باطريكية النظام الاجتماعي والعائلي في مقابل معطيات تدل على أن الأميسية هو أساس تسيير الأنظمة التقليدية التي تركز على المجال المنزلي ومجال العلاقات أكثر من تركيزه على الإنتاج والاهتمام بالمجال العام، وبالتالي على وجود صراع بين طرفي السلطة والأنواع الاجتماعية الممثلة لها، وأن هذا الصراع كما تقول (فاطمة المرنيسي): "يتغذى من النماذج التقليدية".

وثانياً: أنه من بالغ الضرورة الموضوعية يجدر الإشارة إلى أهمية التفريق بين **المباديء** التي نصت وجاءت بها الشريعة الإسلامية والتي من أهمها ضرورة الاستسلام والتسليم بالأدوار الموكلة لكل من المرأة والرجل في كونهما مخلوقين عدلين متكاملين في النهوض بدور الأسرة، وبين عملية أسلمة الثقافة الأصلية

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

دعما لمبادئ الثقافة التقليدية التي يأبى فيها الذكر إلا أن يكون قائد متبوعا أما ناهيا... غاضا الطرف عن قيم المحبة والرحمة والتعبير عنها...، ناهيك على اعتباره إذا سلك هكذا في منظور النموذج التقليدي وأبدى المحبة والمساعدة وأظهر اللين والحميمية فقد أصبح مهددا في هيئته واحترامه ومكانته كرجل، فالقيم المتميزة بالعطف والليونة لا ينبغي أن تميز الرجل التقليدي. وتسعى فيها المرأة لطاعة الرجل على أن تحفظ مكانتها من خلال سعيها لتبوء دور الأمومة.

ب-السلطة في الأسرة النووية العصرية (آليات ووضعيات لتشكل الاعتقاد في مصادر التحكم):

ويرى (جلبير غرانغيوم، 1995) أن الأوضاع الاقتصادية الجديدة التي خلفتها الحياة الحديثة قد غيرت الحياة البطريكية القديمة فقد خلقت تفريق لأفراد العائلة فالعوامل الاقتصادية سهلت الهجرة نحو المدينة، كما أن التغيير قد مس مكانة المرأة فدخلت إلى عالم التعلم والعمل، والتصنيع سمح للمرأة بالمشاركة في التطور الاقتصادي للمجتمع وأيضا في تطوره الاجتماعي والثقافي وهذا الانتقال من التقليد إلى الحداثة تتطلب تغير في الأفكار والمعتقدات والتقاليد. فالعائلة التقليدية تغيرت شيئا فشيئا نحو الحداثة، ففي المشرق وبعدها في المغرب عوضت العائلة البطريكية بالعائلة النووية .

وتضيف (سعاد خوجة) إلى الفكرة السابقة بأن حياة المدينة وضيق السكن فرض هذا الشكل الذي يتحدد بالزوجين والأطفال كما أن تطور التوظيف سمح للزوجين أن يعيشا بمواردهما الخاصة بدون الاتكال على موارد العائلة، وفي هذه العائلة تلعب الزوجة دورا حيويا وتناقش معظم الأمور الحياتية مع زوجها .

وتستنتج (سكينة بوراوي) أن أبناء الأسرة الصغيرة عندما يتلقون درجة معينة من التعليم ويكتسبون مهارات نوعية، يحققون في الوقت ذاته استقلالهم وقدرتهم على التحرك الذاتي. ويدعم ذات الفكرة (هشام شرابي، 1993) بتصريحه بأن اعتماد هؤلاء الأبناء على آبائهم يكون أقل من الاعتماد الذي نجده في بيئة ريفية أو سابقة على المجتمع الرأسمالي، لهذا يجد الأب نفسه مضطرا للدخول في علاقة جديدة ضمن الأسرة الصغيرة.

ويرى (عبد القادر القصير، 1999) أنه يخيم الجو الديمقراطي عامة على الأسرة النووية وذلك لتساوي منزلة الزوج مع منزلة الزوجة. والزوجة في الأسرة النووية لم تعد تابعة للزوج والعلاقة بينهما أقوى

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

منها في العائلة الممتدة، وتنظم الأسرة النووية أسس حياتها ومعيشتها بصورة شعورية اختيارية تعتمد على رغبات الزوجين واتجاهاتهما.

كما أن الزوجة التي كانت في الماضي لا تدلي برأيها أمام زوجها إلا في المساء في الغرفة الزوجية فإنها أصبحت تناقش أكثر مع زوجها في المشاكل التي تخصها حول مائدة الطعام أو أمام أبنائها وحتى أمام أهلها (مصطفى بوتفنوشت، 1984، ص 274).

كما اعتبر الاستقلال الاقتصادي هو أساس هذه الديمقراطية وشرط التخلص من الطغيان البطريكي ويمكن القول بأن المسلّمين بهذا الطرح اعتبروا كذلك أن نهاية الهيمنة البطريكية أمر يتعلق من حيث الشكل بانحلال العائلة الكبرى القبلية أو البطريكية. وأما العامل الثاني فحسب (هشام شرابي، 1993) فيدور حول تحرر المرأة، فهي حسب، المستفيد الأول من عملية الانتقال من العائلة البطريكية إلى العائلة الحديثة. وتعلق (حمودة، 2014 - 2015) بقولها: " وقد أصاب هذا التغيير العلاقة بين الأفراد داخل الأسرة، فأصبحت المرأة تتمتع بشيء من الحرية حيث أنها لم تعد تخضع لسلطة الحماية ولا تتعرض للقيود التي يفرضها أقارب الزوج عليها".

وحتى الزوج بحصوله على عمل وراتب شهري لم يعد تحت سلطة الوالد مثلما كان شأنه في الأسرة الممتدة، وقد أصاب التغيير العلاقة بين جميع الأفراد داخل الأسرة وغير من ذهنياتهم وقضى على الكثير من الأفكار الموروثة وتقسيم الأدوار ودور كل من الرجل والمرأة إلا أن هناك الكثير من العادات لا تزال باقية وكما يقول (محمد زيراني، 1997): "الأسرة الجزائرية قد بنت الجديد على أنقاض القديم..." (سليمة حمودة، 2014 - 2015، ص ص 80، 81)

حيث يقول (مصطفى بوتفنوشت، 1984، ص 275) أنه لا يزال هناك داخل العائلة تحفظات بين المرأة والرجل، بين الأخ والأخت، من خلال التصرف بين الطفل والفتاة ابتداء من سن المراهقة، فالأخ لا يتعرض إلا للمواضيع الشكلية ذات الطابع الاقتصادي أو التقني أو العلمي مع أخته... أما الدخول في الخصوصيات تكون متجنبة تماما. وبهذا الصدد استنتجت (حمودة، 2014 - 2015) أن العائلة النووية لازالت محتفظة ببعض خصائص العائلة التقليدية وسلطة الرجل حتى وإن خفت حدتها في الأسرة، ويرجع هذا حسب (سنا الخولي، 1984) أن خضوع الزوجة لزوجها واعتمادها عليه كليا كان نتيجة القانون الذي يخدم الزوج بالدرجة الأولى، فعليها القبول بمكان الإقامة المشترك الذي يختاره الزوج

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

وفقا لما تقتضيه ظروف عمله، وإذا رفضت له الحق في تطليقها، وهو ما يدفع بالزوج للتعسف في استخدام السلطة في حدودها وغير حدودها.

والحقيقة أنه وبالرغم من حصول العديد من التغيرات التي سبقنا بذكرها في هذا النموذج العائلي وغيرها مما لم يتح ذكره في هذا المقام، وسواء تعلق احتفاظ الأسرة -بخصائص تقليدية- بمصادر سلطة القانون أو العرف أو المعيار الاجتماعي، فإن هذا لا ينم عن اتسام الأسرة الجزائرية بالحدثة بقدر ما ينم عن امتلاك الأسرة للوسائل وتميزها بمظاهر الحياة العصرية مع الإبقاء على أهم مقومات النظام العائلي التقليدي وإن اختلفت تجلياته نتيجة حتمية مواكبة طبيعة ومتطلبات الحياة العصرية .

لقد نص قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم (2005)، وطبقا لأحكام الأسرة المادة 36 (الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فيفبراير 2005) على أنه على الزوجين الالتزام بأداء واجبات الزوجية والحياة الأسرية دون مغالبة لأي طرف على الآخر، موضحا ذلك في جملة من النقاط كالتالي :

أولا-المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة.

ثانيا-المعاشرة بالمعروف، وتبادل الاحترام والمودة والرحمة

ثالثا-التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم

رابعا-التشاور في تسيير شؤون الأسرة وتباعد الولادات

خامسا-حسن معاملة كل منهما لأبوي الآخر وأقاربه واحترامهم وزيارتهم

سادسا-المحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والأقربين وبالحسن والمعروف

سابعا-زيارة كل منهما لأبويه وأقاربه واستضافتهم بالمعروف

وفي المادة 37 (الرقم 05-02 المؤرخ في 27 فيفبراير 2005) تنص على أنه لكل واحد من الزوجين ذمة مالية مستقلة عن ذمة الآخر. غير أنه يجوز للزوجين أن يتفقا في عقد الزواج أو في عقد رسمي لاحق، حول الأموال المشتركة بينهما، التي يكتسبانهما خلال الحياة الزوجية وتحديد النسبة التي تؤول إلى كل واحد منهما. (قانون الأسرة: وزارة العدل).

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

والجدير بالتعليق هنا، هو أن هذه المواد القانونية وان حددت عامة الالتزامات التي ينبغي على كل منهما احترامها وتنفيذها وعدم خرقها من أجل قيام الحياة الزوجية والأسرية الشرعية بالمعنى القانوني، إلا أن هذه القوانين كثير ما تخترق ولا يلتزم بها في نطاق الممارسات الفردية أو الثنائية وعلى مستويات جماعية أو اجتماعية حتى، تحت طائلة الأعراف والتصورات الاجتماعية التقليدية التي يتشبع بها الأفراد. وإن لم يتم الإعلان عليها والتصريح بها للجهات القانونية نتيجة (عرف العيب) وتخوفا من (العار) واختراق عادات وشيم (أولاد العائلة) (أولاد أو بنات الفاميلية) إن هم تجرؤوا على كشف أسرار العائلة .

ومع ذلك فالجهات القانونية لم تعدم صدور قضايا كثيرة من هذا النوع قديما أو حديثا على الرغم من التفاوتات الإحصائية لها، مما يجعل للطرح ولل مجال القانوني في مثل هذه القضايا حيزا معينا يبدأ اشتغاله بصدور الشكوى أو الاستشارة أو القضية إلى الجهات المعنية وحسب، وليس منذ لحظة وجودها الفعلي .

ومع ذلك، فإن هذه التغيرات التي ترد الجهات القانونية من مطالبات أو رفع دعوات للمطالبة بحقوق معينة ولاسيما ربما من جانب النساء، وقبل ذلك من خلال ما حصل اثر عوامل التغيير الاجتماعي الاقتصادي والثقافي وتعاضم دور التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال والتواصل الشخصي والاجتماعي، وما أحدثه ولوج المرأة عوالم التعلم والعمل، وانتشار السكن المستقل، وما انعكس به كل هذا من سعي الأفراد إلى تحصيل الحياة والتعزيزات المرغوبة والمطلوبة، وتغير في الثقافة والنظرة للحياة، وللكيفيات التي يمكنهم أو يستطيعون الوصول إليها وتحقيقها من طموحات وأهداف، جميعها وضعيات تركز لتشكل مدركات جديدة لدى الأفراد من قبيل اعتقادهم وتوقعاتهم بإمكانياتهم وقدراتهم على تحقيق التعزيزات المرغوبة. الوضعية التي أحالت على افتراضنا لوقوع التحول الجذري للنظام الأسري أو العائلي من التقليدية إلى الحداث، المنعكس في تنامي الاعتقاد بالقدرة والامكانية الذاتية الشخصية المميزة لذوي فئة وجهة الضبط الداخلي، في مقابل تراجع وتضاؤل الاعتقاد في ذوي السلطة، كما بيناه من خلال نماذج السلطة التي سبقنا بطرحها، ومن خلال الاعتقاد في ذوي النفوذ والقدرة كما سنورده في العناصر النظرية التالية لهذه الجزئية من البحث ابتداء بالتعرض للمنطق الاجتماعي الذي تصور به أحدث النظريات التربوية العائلية التي تتم وفقها هيكله كل من الذكر (الرجل) والأنثى (المرأة) في المجتمع الجزائري.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

وبالرجوع إلى ما ورد في نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية بشأن التربية العائلية لكل من الذكر والأنثى داخل المجتمع الجزائري، سنحاول تحليل المنطق الاجتماعي الذي ينشأ عليه الفرد الجزائري، وبالتالي المكون المعرفي الاجتماعي الذي تقوم عليه شخصيته إزاء اعتقاده في مصادر التحكم والتعزيز.

7-1-2- التربية العائلية للمجتمع الجزائري في نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية :

تجري التربية من خلال دور من الأدوار الجماعية المتداولة بين الأشخاص ضمن نمط الحياة الاجتماعية التقليدي، وهذا طبقا لقاعدة اجتماعية: إن كبار العائلة مسؤولون على تربية من هم أصغر منهم سنا، وهذا يبرر ويزكي في نفس الوقت، قيام مراقبة اجتماعية مستمرة. لكن المسؤولين الأولين عن تربية الصغار هما الأبوان: توظف الأم العلاقة الوجدانية التي تؤسسها مع أبنائها وبناتها، وتلقنهم كيفية العمل والتعامل الاجتماعي حسب شروط النظام الاجتماعي التقليدي، ويسهر الأب من جهته، على فرض الامتثال لهذه الشروط ومنه الخروج عن حدودها باسم القيم الاجتماعية الثقافية التقليدية تسهل الكفالة التي يحاط بها الأولاد والتي تكثف عند الاحتفال بطقوس الانتقال، إعدادهم للخوض في الحياة وفق شروط نمط الحياة الاجتماعية التقليدي، وهذا هو هدف التربية العائلية.

تجري التربية العائلية بطريقة تجعل الفرد يقتنع على أنه لن يستفيد من استمرارية الكفالة التي تعود عليها إلا إذا امتثل لما ينتظر منه من مواقف وسلوك. هكذا مهما اختلف مضمون التربية العائلية التقليدية باختلاف مضمون الثقافة التي يغذيها، فإنها تعتمد في كل الحالات طقوسا انتقالية وتهدف إلى ذوبان الشخص في الجماعة العائلية التي ينتمي إليها، وإلى تهيئته لكي يتحرك كما ينتظره منه ذوهه. (سليمان مظهر، 2010، ص 138)

إن مضمون التربية المنصوص عليها هنا، خاص بالمدن، وهو مرهون في نفس الوقت بالجانب المادي للعائلة. تستحيل الممارسات المشار إليها لما ينقلص هذا الجانب، وتخرب بتقليد أعمى لما يجري في أقطار أخرى إذا ارتفع مستوى الدخل المالي للعائلة .

ويضيف (سليمان مظهر، 2010): مهما كان الحال فإنما سوف يقدم بعد حين كترية عائلية هو ما تربي عليه المربون الحاليون، إذ لم تعوض التربية التقليدية إلى حد الآن في المجتمع الجزائري.

أ-تربية البنت:

تربى البنت عامة على فكرة الزواج، تسهر نساء العائلة خصوصا أمها، على إقناعها بأن الزواج مغزى حياتها مهما كان السبيل الذي تتبعه، والوسائل التي تتخذها من أجل تحقيقه .

بمجرد ما تلد أم بنتا فإنها تحفظ لها ما تكتسبه من مواد ثمينة (حلي، قفطان...) وتسمح لها أن ترتديها في مناسبات مختلفة (عيد، فرح...)، زيادة على هذا لا تلبث الأم أن تسرع في تهيئة جهاز عرس ابنتها، إنها تتابع لها كل ما توفر لها ، كل ما توفر لها مقدار مال كافي، ما تعتبره صالحا لها، خصوصا ما يمكن أن تستعمله عبر الوقت مثل (الأزر) وهذا دون أن تطلع أين عن انشغالها حتى الأب

تركز الأم اهتماماتها حول هذه التهيئة أكثر عندما تصبح ابنتها مراهقة، فلا تترك معلقا في إلا إلى المرحلة الأخيرة من عزوبتها إلا الفساتين التي سترتديها يوم الزفاف(سليمان مظهر، 2010، ص 139).

بصفة موازية للسياق الذي يؤدي بالبنت هكذا من ميلادها إلى تزويجها، فإن علاقتها بأمها تتكون من مرحلتين أخريين متكاملتين، تتدرب البنت تحت يد أمها من أجل التحكم في طرق تأدية الأشغال المنزلية والاطلاع على أسرار تسيير الحياة العائلية.

تتدرب البنت على طرق تأدية الأشغال المنزلية بين السادسة والرابعة عشرة من عمرها ، تقريبا، إن هذا التدريب مواز وإنه يتكون من أطوار مختلفة، وهذا ما يدل على وجود تنظيم محكم وفق شروط نمط الحياة الاجتماعية التقليدي.

-يتكون الطور الأول من الأشغال المنزلية اليومية، تطلع الأم ابنتها على كيفية تنظيف البيوت وترتيب الثياب.

-أما الطور الثاني، فهو متعلق بكيفية غسل الأواني، والمحافظة عليها، وتنظيف الثياب دون إتلافها.

-يتعلق الطور الثالث بتهيئة المشروبات والمبردات (قهوة، شاي...).

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

يتمحور الطور الرابع حول تهيئة الأكل، تعلم الأم ابنتها كيف تعد أطباقا مختلفة، وتبدأ بما هو عاد، ثم الأطباق الخاصة بالمناسبات، تلاحظ الفتاة كيف تتصرف أمها، ثم تهيء تدريجيا أطباقا حتى تتوب عن والدتها من حين لآخر، يكثف هذا التربص بمناسبة تهيئة أطباق مختلفة أثناء شهر رمضان.

أما الطور الخامس فهو متعلق بكيفية تقديم الأطباق في الظروف العادية، وفي المناسبات.

تطلع البنت من خلال الطور السادس على كيفية تهيئة المرطبات، والاحتفاظ بها، وهذا هو ما تطلع عليه، كذلك فيما يخص الخضر والفواكه والحبوب.

تشمل المرحلة الثانية التي تتكون منها علاقة البنت بأمها، الفترة بين (14) من عمر الفتاة وزواجها. تطلع الأم ابنتها وتدريبها على تسيير ميزانية العائلة أثناء هذه المدة (سليمان مظهر، 2010، ص 140)

وبصفة متوازية، تختبر الأم ابنتها بالطريقة التالية:

تغيب عن المنزل لمدة ما وتتركه تحت تصرف ابنتها، ثم تقيم نشاطها وترشدها إلى ما هو أنجع. وهكذا، تنهيا الفتاة، طول هاتين المرحلتين، لتنظيم الحياة الزوجية وتسيير الشؤون العائلية. وتستغل الأم بدورها هاتين المرحلتين لتقوم بعمليتين أخريين:

أولا، تخبر محيطها الاجتماعي (العائلة، الجوار...) بأن ابنتها قد أصبحت امرأة قادرة على تغطية دورها الزوجي والعائلي.

ثانيا، تطلع ابنتها على ما سوف تعيشه مع أهل زوجها، وكيف يجب عليها، حينئذ، أن تتعامل معهم حتى تقي نفسها وحياتها الزوجية من شرهم. وفي نفس الوقت، تنصحها بتنظيم أشغالها المنزلية حتى تتحكم في وقتها.

وبصفة عامة يرى (سليمان مظهر، 2010) أن الفتاة تدرك أن معظم ما تخبرها به أمها صحيح، وهي تتابع تطور وتوتر علاقات والدتها مع جدتها وعماتها. ولما يتخذ قرار تزويجها، فإن أمها تكثف نصائحها حول الخطة التي يجب عليها أن تتخذها مع زوجها وأهله. وبكلمة أوسع وأدق، تعلم الأم ابنتها كذلك

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

كيف توظف ثيابها في مناسبات مختلفة، لتبرز ميزاتها الجسدية وجمالها. وتقنعها ن كانت مدعوة لتعيش مع أهل الزوج. (سليمان مظهر، 2010، ص 141)

وأخيرا يقول (سليمان مظهر، 2010) بأن الأم تطلع ابنتها ليلة الزفاف إحدى قريباتها على ميزات العلاقات الجنسية وكيفية الوقاية من الحمل، أما الأم فإنها تستغل كل اتصال بابنتها، أثناء الأسابيع الأولى من حياتها الزوجية، لتطلع على ما تعيشه من أحداث وترشدها.

-المحافظة على العذرية:

بمجرد ما تلد الأم ابنتها، فإنها تركز اهتماماتها حول وقاية جنس ابنتها من كل ما قد يزيل عذريتها، إنها تعتني بها بصفة مستمرة ولا تتفكها إلا بلطف. زيادة على هذا، فإنها لا تخلع لها ثيابها أمام الناس ولا تتركها عارية مهما كانت الظروف، وحينما تشرع في إطلاعها على شروط النظافة، فإنها تعلمها كيف تغسل فرجها، بدون أن تصيب عذريتها، وتعودها كذلك على ستر جسدها، وعلى ألا تفتح رجلها عندما تجلس على الأرض أو على كرسي، وعلى ألا تخلع ثيابها أمام أي رجل (أب، أخ...)، وتقنعها بضرورة دخول المرحاض خفية، وقضاء حاجتها فيه بصفة سرية. وتسهر ال أم على أن تمنع ابنتها من قضاء أي ليلة خارج المنزل. وتمنعها تدريجيا، كذلك عن اللعب مع الأولاد وخارج البيت، كما أنها تقنعها على ألا تسمح لأي ولد أو رجل أن يقترب منها عندما تكون خارج البيت، وأن لا تجيب أي رجل ان حاول أن يطرح عليها أي سؤال، وأن تخبرها ان اعتدى عليها أحد. وأخيرا تراقب الأم ابنتها عندما تبدل ثيابها، وعندما تغسلها.

ويرى (سليمان مظهر، 2010) بأنه عندما تصبح البنت مراهقة، تعلمها أمها أسلوب الأناقة بدون استعمال وسائل التجميل (نظافة، مشط الشعر، صيانة الأسنان...)، وفي انتظار حلول عادة النساء شهرية، تطلعها على الدورية التي سوف تعيشها وتعلمها كيف تحافظ على نظافة جسدها.

وبمناسبة الأفراح والأعياد، تسهر الأم على نوعية الثياب التي ترتديها ابنتها، ومن أجل هذا، فإنها تهيء لها ما تحتاجه من ألبسة مسبقا، وبدون أن تطلع أحدا عما تفعل، فهكذا زيادة على أن الحيوية العائلية سرية بالنسبة للمحيط الخارجي، فإنها تحمل في طياتها حلقة أكثر سرية: علاقات النساء فيما بينهن.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

وبصفة متوازية لهذا التكوين الموازي المتواصل والمتعدد الأطوار، تطلع الأم ابنتها على كيفية التعامل مع أبيها. إنها تقول لها ما يلي: "يجب عليك أن تحترمي وتخدميه وتطيعيه، لأنه هو المسؤول عنك"، ولما تتباعد لها شيئاً، فإنها تأمرها بتقديم شكرها لأبيها وهذا لتلفت انتباهه لكونها قد بدأت تتقدم في السن، وأنها في حاجة إلى ما تتبأها به أمام الناس، وليستنتج أنه لا بد عليه أن يخصص لها مقدار من ماله. (سليمان مظهر، 2010، ص ص 142-143)

وأخيراً يقول (سليمان مظهر، 2010): "إن كان للأُم أولاد آخرون، فإنها تستودع أحدهم لأكبر بناتها، فتتدرب هذه على رعاية الصغار. وإن حملت فتاة عاهة، فإن أمها تفعل ما في وسعها لكي تخفي المشكل الذي تعاني منه ابنتها إلى أن يزول أو إلى أن تزوجها، وتأمرها أن لا تكشف أمرها لأحد، وإن أبعدت الفتيات الصغيرات عن حلقات النساء، فإنهن لا يبعدن لكي لا يطلعن على ما يجب أن يبقى سرياً، بل لأمر مزدوج: لأنهن على غير دراية بما يجب أن يقال وما يجب أن يخفى، من جهة، وكيف، متى ومع من يمكن التحدث، من جهة أخرى".

ب-تربية الولد:

يبتهج الأبوان لما يولد لهما ابن، لكن ما عدا بعض الجزئيات، فإن كفالته نفس الكفالة التي تحضى بها أخته حتى يبلغ الرابعة أو الخامسة من عمره، إن محتوى مراحل الطفولة (مشي، كلام، نظافة...) هو نفس المحتوى بالنسبة للجنسين، رغم أن الأبوين أكثر تسامحاً مع الولد.

يعود الولد بداية من الرابعة أو الخامسة من عمره، أي من وقت ختانه على أنه مطالب بالابتعاد عن أمه والامتنال خارج البيت، أي يجب عليه أن يتهيأ لتغطية أدواره الاجتماعية اللاحقة، لكن لما يتواجد الولد خارج البيت بداية من هذا السن، فإنه لا يبتعد عن المنزل دفعة واحدة، بل يبقى بالقرب منه، أي تحنت رعاية ورقابة أمه التي تتابع ما يقوم به، وكيف يتعامل مع الآخرين، وتتدخل لتدافع عنه إن رأت أنه في حاجة إلى ذلك، أو تطلعه عما يجب عليه أن يفعل عندما تستنتج أنه في حاجة إلى إرشاد يقتدي به.

يشجع الولد على متابعة دراسته ويخبر أن الفوز المدرسي ضروري بالنسبة إليه، قد يسهل له تقليد منصب شغل يعتمد على للقيام بواجبه العائلي.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

يصحب الولد أمه أثناء تنقلاتها خارج البيت، ويقوم بشراء المواد الضرورية للحياة العائلية اليومية، وعندما يتقدم في السن، فإن أمه هي التي تكفله فيما يخص مصاريفه الخاصة وتحت أباه على أن يبتاع له كذا أو كذا، من حين لآخر، وبدون أن يشعر، تقترب منه أمه لتستخبره على كيفية تعامله خارج البيت وتتصحح بالحدز فيما يفعله، أو الكف عما هو عليه إن رأت أنه مضر بالنسبة إليه. (سليمان مظهر، 2010، ص 145)

يتكون هكذا النظام الاجتماعي التقليدي من أجزاء مختلفة متكاملة تفتح له باب التأثير على الحياة الاجتماعية العامة، ويرد (سليمان مظهر، 2010) بالقول: "تبرز مقارنة تربية الجنسين أهمية المرأة بالنسبة لنمط الحياة الاجتماعية التقليدي، كما تبين متابعة الحياة العائلية تأثير هذه التربية على استقرار الأشخاص والجماعات".

وعلى هذا الأساس نرى أنه لا بد من معرفة كيف تسهم هذه التربية في تكوين الاعتقادات أو الآليات التي تتدخل في ترتيب وتنظيم وتسيير الحياة والتفاعلات الزوجية للابن والبنات قبل وأثناء الحياة الزوجية، والكيفية التي تسري وفقها تسيير وتوجيه العلاقات الأسرية والعائلية للأسرة الزوجية (الزوج والزوجة والأبناء ان وجدوا).

7-2- التربية والتعليم:

تعد علاقة المعلم بالتلميذ عامل هام في إتجاه مركز التحكم، ويعتبر تقدير المعلم للطفل المجتهد عن غيره من الأطفال أمرا يشجع على ميل هؤلاء الأطفال إلى الظهور بأنهم **داخليوا** التحكم رغبة في إعطاء صورة لائقة لأنفسهم، وبالظهور على أنهم نجباء وجادين **إرضاء** لمعلمهم، وبالتالي يسعى الأطفال الذين هم موضوع تقييم مستمر إلى الظهور بالصورة المرغوبة أمام المعلم وهي التحلي بالداخلية في التحكم كما ورد هذا في دراسة (يحيى ونوقي، 2009-2010، ص 39)

ولقد أدى في الجزائر بناء الدولة الحديثة، بعد الاستقلال خصوصا، إلى تقليص المكانة الرفيعة التي كان يحتلها الأب وذلك بأشكال متعددة، تمثلت في إقامة مؤسسات بديلة عن سلطة الأب، فلقد أدخلت المدرسة سلطة المعلمين في الوظيفة التربوية على أساس نموذج تربوي كثيرا ما يختلف عن نظيره

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

التقليدي ويجعله الأب في بعض الأحيان، أما مؤسسة العمل فقد وضعت حدا للتبعية الاقتصادية للأب (سليمة حمودة، 2014 - 2015، ص 82)

الأمر الذي يجعلنا نضع افتراضا ضمنيا مفاده احتمالية تأثر اعتقاد الأفراد بالجدارة والقدرة الذاتية، باكتسابهم لمعايير ومفاهيم وقناعات جديدة مختلفة عن تلك المعروفة والمميزة لنماذج التربية التقليدية، وذلك من خلال الدور الذي تؤديه المؤسسات التربوية الحديثة من مدارس خاصة وحكومية ودور الحضانه ورياض الأطفال وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي أصبحت تشارك الوالدين في تربية وتعليم الأجيال، بما تبثه من قيم متنوعة وربما مختلفة عن تلك التي تسعى الأسرة لغرسها في أبنائها، بالإضافة الى التطورات التي حصلت على مستوى الجوانب الاقتصادية للأسرة وانتقالها من مجال العائلة الى مؤسسات خارجية مما ساهم في استقلالية الأفراد عن سلطة العائلة التقليدية، وكذلك دخول المرأة مجال العمل وما ترتب عنه من تعاضد دورها وحصول نوع من المساواة في الأدوار الأسرية والزوجية بين المرأة والرجل، لاسيما إذا تكلمنا على رصيد نتائج البحوث والدراسات التي عالجت الآثار والتحويلات النفسية والمعرفية والشخصية لوسائل الإعلام والاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والانفتاح على العوالم المختلفة والثقافات المتنوعة ولا سيما منها الثقافة الغربية بواسطة وسائل وشبكات التواصل الشخصية والاجتماعية المختلفة والمتاحة على أوسع نطاق، مما ساهم في بث قيم الاستهلاك والمادية، وبالنظر إلى انتشار السكن الوظيفي وتزايد فرص الحصول على سكن مستقل، كل هذا ساهم في انتشار مظاهر للقيم الفردانية والاعتقاد في ضرورة الاعتماد على الذات في كل المجالات، مما يجعلنا نتوقع ضمنا في المقابل نمو لأفكار الاعتقاد في كون الفرد المسؤول على كل ما يمكن أن يحدث في حياته من أحداث وتعزيزات خاصة مع تراجع دور الأسرة في أداء مهامها التقليدية، التي كانت تتميز وتضطلع بها من حيث قضايا ضمان السكن والاكتفاء الاقتصادي والمادي لأبنائها وبالتالي الترتيب لعملية تزويجهم، أو على الأقل ليس بنفس الدرجة المميزة في نمط العائلة التقليدية .

وحيث تطرقنا في هذه النقطة إلى العوامل المرتبطة بالتربية والتعليم محاولين الفصل نظريا بين كل من العوامل المتعلقة بالأسرة أو العائلة وبين العوامل المرتبطة بمجال التربية والتعليم الرسميين، فقد تبين أنه من الصعوبة أن لا يتم التطرق للتربية العائلية ونحن نسعى لتحليل وبيان أنواع التعلّمات والبيئات التربوية التي ينشأ ضمنها الفرد. وكذلك الحال ونحن نعالج العوامل الاجتماعية والثقافية.

7-3- العامل الإجتماعي والاختلافات الثقافية :

أكدت الدراسات التي درست وجهة الضبط على العلاقة بين وجهة الضبط والعوامل العرقية **السوسيو-اقتصادية** وقد أشار روتر إلى دراسة (فرانكلين 1963) التي توصل فيها إلى أن الأشخاص ذوي التحكم الداخلي ينتمون إلى فئات سوسيواقتصادية راقية، كما أن (وولك) توصل في دراسته إلى أن الوضعية المرغمة والمحيط القاسي يجعل من الفرد خارجي التحكم عكس المحيط الملائم والمريح، لأن الضبط الداخلي يرتبط بالتوافق والرضى. (يخيا ونوقي، 2009-2010، ص 39).

كما بينت دراسات عديدة أخرى أن كل من عامل العرق والجنس ومستوى تقدم المجتمع عوامل تؤثر في وجهة التحكم فقد وجد أن كل من السود والإناث والعينات المشتقة من المجتمعات المتخلفة أو الأقل تقدما هم ذوا وجهات ضبط خارجي مقارنة بالبيض والذكور والعينات المشتقة من مجتمعات متقدمة أو أكثر تقدما (على هذا الترتيب).

ويشير (معمرية، 2011، ص 80) أنه بناء على التصور النظري الذي يرى أن وجهة الضبط هو محصلة للتفاعل بين خصائص الفرد والموقف الإجتماعي الذي يتواجد فيه. فإن هذا يعني أن هناك محددات تربوية واجتماعية وثقافية تنمي الإعتقاد في وجهة الضبط وتوجهه. حيث هناك أساليب في التنشئة الوالدية ينمي بعضها الإعتقاد في الضبط الداخلي وينمي بعضها الآخر الإعتقاد في الضبط الخارجي.

وقد وجد الباحثان (ولسون رامي 1972) أن الأفراد الذين يعتقدون في الضبط الداخلي يأتون غالبا من أسر تتسم بالحب والديمقراطية والنظام والمعايير المستقرة في حين أن الأفراد المعتقدين في الضبط الخارجي يصفون آباءهم بأنهم بيالغون في عقابهم بدنيا وانفعاليا وبحرمونهم من حقوق كثيرة. (بشير معمرية، 2011، صص 80-81).

وفي إفريقيا وجد (محمد مقصود، 1981) فروقا في وجهة الضبط بين عينات بحثه ترجع إلى الإختلافات الثقافية على عينة من طلاب المرحلة الثانوية من ثلاث قبائل نيجيرية وهي: (الهوسا والإيبو واليوروبا). وفي دراسة (بارلينج وفانشن 1978) حول الفروق في وجهة الضبط بين عينات من الذكور والإناث من ثقافات مختلفة من جنوب افريقيا، دلت النتائج على وجود فروق بين هذه العينات، حيث تبين

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

أن وجهة الضبط الداخلي كان لصالح الثقافات التي تخدم القيم التي تركز على الأصالة الشخصية، مثلما يحدث في دول غرب أوروبا وفي العالم العربي (بشير معمريّة، 2011، ص ص 81 - 82).

إلا أن هناك تفاصيل مختلفة لهذه المعطيات بالرجوع إلى نوع الثقافة الاجتماعية والتربوية السائدة في المجتمع من جهة، وما حصل عليها من تغيرات من جهة ثانية، وعلى هذا نحاول أن نفصل في النقاط التالية بعض ملامح هذه الخصائص وما حدث عليها من تغيرات في المجتمع الجزائري، وهل هذه التغيرات قد مست بالفعل أساس النظام الاجتماعي (العائلي) وتمكنت من تغييره جذريا؟ أم أن هناك معطيات أخرى قد غفلت عليها أو لم تركز عليها بعض الأطروحات القائلة بالتغيير؟

7-3-1-العوامل الثقافية والاجتماعية وجدلية التقليدي - العصري:

توصلنا من خلال المعطيات السابقة من البحث بالفعل إلى أن التطور يتم تحت ضغط اجتماعي مزدوج باحترام التقاليد والتطلع إلى التحديث والروح التحريرية (النزعة إلى التحرر من القيود الاجتماعية).

أ- احترام القيم الموروثة عن الأجداد:

أولا يجب الإشارة إلى التحول النوعي في موقف أفراد العائلة، تجاه الجد المؤسس، رب العائلة، وكذلك في موقف الأبناء من الاحترام الذي يوجه للأب والجد، والشخص الحي الذي يمثله، أن أب العائلة هو موضوع احترام لا عقلائي مثل الذي كان يبديه أفراد العائلة.

تشكل الجذور التاريخية للعائلة مرجعا للجماعات الاجتماعية المتواجدة، في الوسط المهني، أو بمناسبة المصاهرة بين العائلات عن طريق الزواج أو في حالة طلب ضمان على الشخص.

كثيرا ما تستعمل هذه المفاهيم "ابن عائلة" ويقصد بها عائلة شريفة أو "ابن شرفاء" أي من وسط له قيمة أخلاقية رفيعة وهذا حتى في الأوساط الضاربة في نمط الحياة الغربية.

تبقى الإطارات الشبابية المتخرجة من الجامعة بحصولها على مسؤوليات مهمة جدا محافظة على عاطفة الاحترام، تجاه الأقارب من الجيل السابق، وحتى في حالة عدم اعتبارهم لنصائح هؤلاء، فإنهم يستمعون إليهم ولا يعارضونهم إلا بلطف وإذا اقتضى الأمر، لا يتم تحطيم رابطة العاطفة العائلية.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

مع ذلك، أصبحت فرصة التعبير عن الاحترام للجد أو الموقف المؤدب السلبي أمام الأب نادرة أكثر فأكثر.

لا وجود للجماعة كمكان اجتماعي عادي للتعبير عن سلطة قانون الأجداد وعن العرف والعادات، إلا بصفة اعتبارية، كما أن فرص التعبير عنها غير متعددة بالقدر الذي كانت عليه في الأجيال الماضية.

لقد فقد النظام الاجتماعي التقليدي المبني على شيوع الميراث وعلى الاكتفاء الذاتي تحت إدارة الأب الكثير من قوته.

فمن الناحية الاجتماعية الاقتصادية طغت المضامين الجديدة للتطور الاقتصادي والاجتماعي على الأب المحترم والمحب من طرف الأبناء، إذ يتطور أبناؤه في وسط العائلة والمجتمع بصفة أكثر تفتحاً مما يستطيع أن يقوم به أبناء الأجيال السابقة.

ولا يتعلق الأمر إلا بانفجار مجتمع مندفع نحو التطور وراء التأثيرات الثقافية العالمية، في الوقت الذي يتم فيه استعادة نوع من الحرية السياسية الضرورية ثم الاقتصادية والاجتماعية.

نستطيع الآن الإدلاء بأن نظام الاستشارة التقليدية بتمثيل الأب بالجد الذي يحافظ على قيم الأجداد فذلك النظام أصبح إطاراً ضيقاً جداً وله علاقة بتطلعات شعب متحرر.

رغم عدم إعادة النظر في النظام التقليدي كما هو فقد أثرت عليه عدة أحداث خارجية بحيث أن وظيفته الأصلية تخضع لتغيرات جذرية دون أن يحدث صراع بين الجيل القديم والجيل الجديد.

هذا بأن احترام القيم التقليدية لازال قائماً لدى الجيل الجديد، ورغم أن هذه القيم كثيراً ما تأول في الحالات الاجتماعية الجديدة إضافة إلى ذلك، فإن فرص تجلي آثارها قليلة، والأمثلة التي تعبر عن احترام القيم التقليدية بوضوح في نفس الوقت الذي تعاش فيه الحالات الاجتماعية على نمط عصري هي الحفلات مثل الختان، الزواج، وحتى (بعض الأحداث الجديدة)، أعياد الميلاد ومناسبات الحزن، والتي يحاول فيها " المفرنسون " إظهار نوع من الحزن بإيجاد صيغ عربية يعبرون فيها عن تعاونهم (مصطفى بو تفنوش، 1984، ص ص 232-233).

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

جميع الخصائص السابق ذكرها لطرح (بوتفنوشت) يمكن القول بأنها حصلت وحاصلة فعلا، إلا أنها ليست المشهد الوحيد أو على الأقل ليست تصورا كافيا لتوضيح ما آلت إليه الحياة الاجتماعية برمتها، لأن غياب التعمق في الرؤية إلى العالم المنزلي أو العائلة في شقها المتعلق بتسيير الأم ومكانتها ودورها الأساسي في تسيير النظام الاجتماعي من خلال تسييرها وكل من يمثل هذا النظام للعلاقات العائلية ومنها للعلاقات الاجتماعية، يشكل اهتماما بقطاع تبدي خصائصه اندثارا للخصائص التقليدية، في حين استمرار هذه الخصائص يؤكد على وجود عالم قاعدي أساسي تقوم عليه الثقافة والنظام الاجتماعي التقليدي، لم يتنبه لجوهريته كثير من الباحثين. وعلى ذلك نحاول في العنصر الموالي مناقشة ممكن هذا التغيير الذي أرجعه طرح (بوتفنوشت) للروح التحررية وما تميزت به وأحدثته من تغييرات، إذ هذه القضايا هي أهم المرتكزات التي قامت عليها افتراضاتنا لسيادة نوع معين للاعتقاد في وجهة الضبط، على عكس ما حاول هذا الطرح ابرازه من القول بانتشار الروح التحررية (النزعة إلى التحرر من القيود الاجتماعية) .

والنزعة الفردانية والاستقلالية للأشخاص عن أنظمتهم العائلية الأصلية مزودين بخاصية أو بقيمة أخلاقية تتمثل في احترام قيم الأجداد أو الآباء .

ب- الروح التحررية (النزعة إلى التحرر من القيود الاجتماعية) :

من جهة ثانية، يؤكد ذات الطرح ل: (بوتفنوشت، 1984) على أن النفسية الاجتماعية التحررية سمحت بوجود موقف مزدوج عائلي وبنوي يسمح للتطور الاجتماعي الثقافي بان يتم بأسلوب تقاهم وليس تنازعي وتصارعي.

لقد فسحت فكرة التحرر الشعبي بتقبل أحسن للتجديد الاجتماعي الثقافي والاجتماعي الاقتصادي باعتبارها مراحل ضرورية للوصول إلى الأهداف الوطنية في التطور، بالإضافة إلى براهين النجاح التي لا يمكن دحضها والتي قدمها الجيل الماضي من شجاعة وإرادة وقيم أخلاقية في مجرى الحرب الثورية المسلحة ، وكل ذلك فرض شخصية الجيل الحالي.

كما أن حركة التحرر الشعبية لم تصل أوجها إلا بعد الانصهار بين كل القوى المنتمية إلى مختلف الأجيال الملتزمة، وكذلك الاختلاط ما بين الجنسين، لكن هذا إذا قلنا جملة مشهورة :

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

(+) إذا تحاورت الأجيال ، فلأنها كانت مستعدة بنفسها للحوار : إذا تحرر الشعب الجزائري ، فذلك لأنه كان قابلا للتحرر وإذا تطور فلأنه قابل للتطور .

لعبت الروح التحررية دور المحرك في تطور نظام القيم نلاحظ ذلك في وسط العائلة وبوضوح انتقال جزء من سلطة الأب إلى الابن الذي نجح في دراسته وفي حياته المهنية، كما أن هالة الاحترام التي كان يتمتع به الأب بصفته الكفيل لضمان القيم الموروثة من الأجداد، فقد أصبح الابن يتمتع بجزء منها بفضل وضعيته المهنية التي اكتسبها والتي تعتبر بصفة غير مباشرة نجاحا للعائلة نفسها ونجاحا للأب بالدرجة الأولى.

إن أفراد العائلة، بانتسابهم إلى اسم وقيم العائلة، فهم ينتسبون الآن إلى اسم وقيم أفراد العائلة الذين نجحوا في الحياة الاجتماعية المهنية وإذا كان الفرد المعنى هو وحده الذي يتحمل مسؤوليته الفردية في الميدان المهني، ففي المجال الاجتماعي كل من الأب بالدرجة الأولى، الإخوة والأخوات بالدرجة الثانية والأقارب الآخرين بالدرجة الثالثة، كلهم يعتزون بالذي سعد أو وصل وضعية اجتماعية مهنية يحسد عليها أو مرموقة وبالمقابل، فإن الشخص الذي ارتقى إلى تلك الوضعية الاجتماعية المهنية، بل مشجع من طرفهم ليسير في الطريق الجديد إلا وهي طريق التقدم الاجتماعي، الاقتصادي، والاجتماعي الثقافي وفي انسجام مع القيم القديمة.

وإذا لم يكن كل شيء مكتمل في الواقع بالقدر الذي يظهر في الشرح السابق، فهذا لا ينفي وجود نوع من المنطق ونوع من التوازن في التصرفات والمواقف التي بين الأجيال المختلفة.

كما أن الحرية ثم تيار التطور الاجتماعي، الاقتصادي، لم يقض على مواقف وتصرفات تستند إلى أعراف وعادات قديمة، من ضمنها مواقف الاختلاف التي من الممكن حدوثها بين الأب والابن أو البنت.

إن الظرف المناسب الذي يظهر فيه هذا التعارض، هي مرحلة اختيار الشريك للزواج أو في المستقبل عندما يصبح الأب في حالة لا تسمح له بتحصيل دوره الاقتصادي، كما أن انتظام وأهمية وشكل المساعدة المالية التي من واجب الابن أخلاقيا، أن يقدمها للأب ثم للإخوة مناسبة لتقييم معايير الطاعة

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

وخضوع الابن للأب وكذلك معايير الاستقلال الاجتماعي للابن اتجاه الأب لدى اختيار الابن عند الزواج وتقاعد الأب من بين المناسبات التي تسمح بتقدير درجة وفاء الأبناء لأهلهم أو قطع علاقتهم معهم .

لكن عند الزواج، بالأسبقية وخاصة في حالة الوضع أمام أمر واقع يرفضه الجيل السابق، يقوم الابن أو البنت ببذل مجهودات للحصول على موافقة الأهل وبالخصوص موافقة الأب.

يبدو أن المظهر النفسي، الاجتماعي لحركة التحرر قد سبب عدة تقلبات وتأويلات في نظام القيم التقليدية، لكن هذا المظهر ضمن في المقابل استمرارية القيم الأخلاقية، الاجتماعية والثقافية التي ورثتها أجيال الاستقلال عن تاريخ البلاد (مصطفى بوتفنوشت، ص ص 234 - 236).

أظهر هذا الطرح بمختلف جزئياته أوجها لمحاولات التحرر المواكبة للتطور الاجتماعي الثقافي والاجتماعي الاقتصادي الحاصل في مرحلة ما بعد الاستقلال، وكذا في الفترة اللاحقة لذلك خلال النصفين الأول والثاني من القرن العشرين، ولكن استثناء مواقف الحياة الزوجية بدءا من مرحلة الاختيار الزوجي من سهولة المرور إلى الحياة الزوجية وبناء أسرة بدون صراع يثبت أمرين اثنين هما: أولا أن الأبناء مازالوا واقعين تحت قبضة النظام التقليدي بدليل لجوء الأبناء لآليات معينة لضمان أو لتأكيد استمرارية ولائه وعضويته إما ماديا او معنويا أو كلاهما للنظام الاجتماعي العائلي هذا من جهة. وثانيا أن الأبناء يعيشون تحت خوف أو تهديد مستمر من شأنه أن يضعهم في فئات 3 نعتقد أن لا رابع لها وهي، إما الانصياع والخضوع للعائلة والاعتقاد أن فقدان العضوية منها يعني فقدان التحكم والتعزيز مما يجعل الابن دائم التوقع بأنها مصدر التعزيز المرغوب ولو كان معنويا، والذي يمكن أن يتزايد بتزايد التعزيز، ويتفاهم بتفاهم التبعات. وإما الميل إلى الاستقلال الكلي أو الشبه كل وبالتالي يصبح متمثلا للفردانية، وعلى درجة عالية من الاعتقاد في قدراته وتحكمه الذاتي في مصادر التعزيزات المرتبطة بكل نواحي حياته بما فيها أسرته الزوجية التي سيكوّنها، وفي هذه الحالة ليس بالضرورة سيسلم من محاولات النظام العائلي الأصلي الذي بدوره سيتخوف بدرجات متفاوتة من تبعات فقدان أعضائه، وما يلحقه من تهديدات إزاء هذا، حيث لن يسلم الضغط عليه وابتلاعه بما يمكن من آليات وممارسات تعكس محاولات العائلة الأصلية تثبيت سيطرتها وولاء ووفاء أعضائها إليها، فيقابل هؤلاء الأبناء هذا الموقف إما باللامبالاة أو بمواصلة عضويته ضمنها في إطار قد يميل ليضيق كلما توالى أو زادت درجات الضغط عليه، لأنه يعتقد أساسا بكفاءته وقدرته على بلوغ ما يريد الوصول إليه وتحقيقه من تعزيزات مرغوبة. وإما

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

أن تتقارب لدى الفرد درجات الاعتقاد في الذات وفي المصادر الخارجية (العائلية بصورة خاصة) فيعيش درجات عالية من الصراع والضغط نتيجة هذا الشعور البيئي المتناقض، والذي لا نستطيع التفصيل في تحليل تبعاته في هذا المقام.

إذن فالأسرة الجزائرية انتقلت في تاريخها بعدة مراحل بداية بالأسرة الممتدة ثم النووية على غرار كافة الأسر العربية، إذ لا يمكن انكار التغيير والتغيير الذي طرأ على المجتمع الجزائري في مختلف أبنيته الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، السياسية، ابتداء من الغزو الفرنسي إلى غاية الاستقلال، فالأحداث التي مر بها المجتمع كان لها الأثر البالغ في زعزعة القيم المتوارثة أبا عن جد، فقد عمل المستعمر منذ البداية إلى ضرب المجتمع في الأساس الذي يركز عليه، وهو العائلة، إذ عمل على تقسيمها، هجرة إلى المدن، إلى الخارج هنا بعد انفصال بعض أبناء العائلة والخروج عن سلطة رئيسها.

كما ساهم التجنيد الإجباري ما بين الحربين العالميتين ومشاركة عدد كبير من الشباب فيها، على اكتساب تصورات جديدة عن حرية الفرد، واستقلاليته عن الارتباطات العائلية والاعتماد على النفس ما إن تضاعفت المنتجات الاستهلاكية، مما حرض كل فرد على امتلاك دخل شخصي يتصرف فيه على هواه، دون إن يقف أي شخص يملئ عليه طموحاته.

ويرجع الدور في ذلك إلى انتشار الثقافة والتعليم والاستقلال الفكري والقيمي لأبناء العائلة .

جميع هذه العوامل والتغيرات ساهمت بشكل واضح في حدوث الكثير من التغيرات في الأسرة الجزائرية بنيويا ووظيفيا، إلا أن هذا لا يعني حدوث تغيير جذري على مستوى مؤسستي الزواج والأسرة ولا في العلاقات والتفاعلات التي تحدث بين أفرادها على المستويين الداخلي والخارجي والنطاقين الضيق والممتد بقدر ما يعني حدوث إمتزاج أو خليط من الخصائص التقليدية والتي تعتبر القاعدة، بمجموعة من الخصائص الحديثة التي فرضتها عوامل التغيير الاجتماعي ومتطلبات الحياة العصرية، كما أكدت على ذلك نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية التي أثبتت عدم تجذر هذه القيم رغم ما تبديه مظاهر الحياة العصرية، ويتوضح ذلك من خلال وصف نمط الحياة الجماعية وما لحق بالابناء المتزوجين ذوي السكن المستقل من توابع.

7-3-2- الحياة العائلية الجماعية وتوابع السكن المستقل :

كونت الحياة العائلية الجماعية حلا لهشاشة الأشخاص أمام الأخطار التي كانت ومازالت تهددهم بدرجات متفاوتة، لكن لا يستفيد الفرد من هذا الحل، إلا وذاب في عائلته بطريقة تجعله لا يقوم بتدبير وانجاز أي مشروع منفردا، ولا يملك في نفس الوقت، أي شيء يستطيع أن يستعمله كما يشاء. تهيئه بيته العائلية لكي يحيا ضمن جماعة، فيعيش مثل الآخرين، لا فرق بينه وبين ذويه، الكل للكل، لا يمكن ذكر أي عنصر خاص بهذا أو ذاك، ما عدا المجامعة التي تتم خارج ليلة الزفاف، في الظلام والسر وفي الصمت والاستتار، من جهة، وقضاء الحاجات الطبيعية (بول، ...)، من جهة أخرى، فكل ما تبقى من الحياة الاجتماعية يتم جماعيا عندما يرتبط الأمر بالنظام الاجتماعي التقليدي، ويكون الجانب المادي محدودا: الأكل في صحن واحد، الشرب في إيناء واحد، النوم جنبا لجنب، أشغال الأشخاص نفس الأشغال، وانشغالاتهم متقاربة إن لم تكن موحدة بدورها.

هكذا جرت الحياة العائلية بصفة جماعية عبر العصور والأقطار، وكانت التنشئة العائلية التقليدية يقول (سليمان مظهر، 2010) تعد الأشخاص ليقوموا بنفس الأدوار التي توزع بينهم حسب جنسهم وأعمارهم، وليعملوا ويتعاملوا حسب نفس القيم الثقافية والشروط الاجتماعية، وليعيشوا نفس الأفراح والآلام. (سليمان مظهر، 2010، ص ص 98-99)

لكن عوض أن يعدل حسب متطلبات العصر، يرى (سليمان مظهر، 2010) أن نمط الحياة العائلية، هذا، قد تعقد، فأصبح يتسبب في أوضاع نفسية اجتماعية يصعب التحكم فيها، أوضاع تحمل مؤشرا يدل بدوره على مواجهة التجديد الاجتماعي.

ومن بين الأوضاع الصعبة التي تتسبب فيها الحياة العائلية الجماعية الآن، يمكن ذكر انقلابات جمعية جوهرية وجزئية، يتمثل الانقلاب الجمعي الجوهري الأول حسب نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية في إدبار الرجولة التي تباهى بها الجزائري طويلا وتأنيث الحياة العائلية بطريقة بارزة متوسعة متمعة، فبعدما عانت النساء من بطش حماتهن وأزواجهن طول مدة معتبرة من التاريخ، أصبح الرجال يعانون، بدورهم، من بطش نسائهم. وهذا ما يؤدي إلى استهلاك الطاقة البشرية على حساب التجديد الاجتماعي، سواء أطفى الرجال أم النساء.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزواجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

تسببت في هذا الانقلاب الجمعي الجوهرى الأول مواجهة بذور التحول التي برزت في المجتمع الجزائري إثر الشروع في تجسيد التنمية بعد الاستقلال (1962)، كان خريجو الجامعات والمدارس العليا أنذاك يوظفون مباشرة بعدما يحصلون على شهاداتهم الجامعية، وكانوا يتقلدون تسمية إطار ومناصب مسؤولية في معظم الأحيان، فسحت لهم هذه المناصب المجال للاستفادة من امتيازات مختلفة، منها السكن الوظيفي، سكن مستقل عن العائلة الكبيرة بمعناها التقليدي. (سليمان مظهر، 2010، ص 99)

ولعل في توابع السكن الوظيفي بالنسبة للإطار كما وصفته النظرية، مؤشرا هاما على افتراضنا لوجود وجهة ضبط عام قد تختلف عن وجهة الضبط الزواجي، وذلك ربما باعتبار قدرة الشخص على تولي المسؤولية الكاملة عن المكانات التي يضطلع بها خارج نظام الجماعة الأسرية (الحياة الجماعية) في حين يجد نفسه مسلوب الإرادة داخلها، لأن لا شيء له حرية التصرف فيه داخل هذا النمط الحياتي أو المعيشي.

إذ لم يسهل السكن الوظيفي الحياة المهنية الاجتماعية لمن استفاد منه، بل عقدها عليه. أولا يقول (سليمان مظهر، 2010) سرعان ما أوقع السكن الوظيفي الإطار في تبعية اجتماعية معادية لتأدية الأدوار المهنية حسب شروط التنمية والتطور، باسم ضرورة التحصيل على هذا النوع من السكن والاحتفاظ به، فقد تورط الإطار بدرجات متفاوتة في عرقلة سياق التنمية بالابتعاد عن النقد والتزام الصمت وتنفيذ أوامر مخالفة لإنجاز مشاريع، وحتى يخمد ضميره المهني إثر هذا التورط، استتجد الإطار بالتبرير التالي:

"إن عارضتُ المسؤول، فإنه سوف يعكر عليّ الجوّ المهني بطريقة تدفعني إلى أن أستقيل، وإن استقلتُ، فسوف أكون مضطرا إلى التخلي عن السكن الوظيفي الذي أعيش فيه مع أبنائي، فأين أذهب بهم حينئذ؟" ثانيا، تسبب السكن الوظيفي باسم الاستقلالية الفردية التي يرمز إليها، في بعث سياق إجتماعي عائلي قد أوقع كذلك الإطار في فخاخ اجتماعية أخرى.

يرى (سليمان مظهر، 2010) أن السكن المستقل حمل في مستهل التسعينيات فرصتين في صالح التجديد الاجتماعي، تمثلت الفرصة الأولى في الامتناع من قبضة ممثلي النظام الاجتماعي التقليدي، وبالأحرى من الأهل، إذ سهل هذا النوع من السكن، على من استفاد منه، الخروج من الحياة

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

العائلية الجماعية. أما الفرصة الثانية، فقد تمثلت في فسح المجال لبعث تحولات اجتماعية عائلية متفتحة نحو التغيير الاجتماعي.

كون السكن المستقل خطرا ضد الحياة العائلية الجماعية، وما تحمله من نظام اجتماعي، لقد خرج من عائلته وابتعد عنها كل من حصل على هذا الامتياز، وهذا ما تسبب في انفجار العائلة الواسعة وبروز إمكانية بناء عائلات جديدة.

لكن، إن ابتعد الإطار آنذاك عن أهله فإنه لم يقاطعهم، وبكلمة أدق لم يحاول أن يمتنع من قبضة ذويه، فلم يشارك في بعث تحولات اجتماعية ثقافية كما كان ينبغي به تكوينه الجامعي وتحتة عليه مسؤوليته المهنية وتسهله له إمكاناته المالية ووسائله المادية والاجتماعية (سكن مستقل، مرتب، سيارة، ضمان اجتماعي، تقاعد...)، فماذا فعل إذن؟

يرى (سليمان مظهر، 2010) أن الإطار الجزائري لم يعتمد الشروط العصرية التابعة لمهنته (إنضباط، جهود، اتخاذ القرار، إنتاج، تحمل المسؤولية...) ليتخلص من قيوده النفسية الاجتماعية التقليدية ولم يشارك في تجديد الحياة الاجتماعية، بل تسبب في بعث سياقات اجتماعية قد سهلت إعادة إبتلاعه من طرف نمط الحياة الاجتماعية التقليدي الذي بات الأهل متشبثين به، تؤكد حسب (سليمان مظهر، 2010) المعطيات التالية هذا الوضع:

إن اعتر الإطار بالاستفادة من سكن مستقل، واستظهر به كدليل على نجاحه الاجتماعي، فإنه عان، في نفس الوقت، من قلق متعدد الأسباب مثل:

السبب الأول تأنيبا ذاتيا قد تأثر به الإطار على غير وعي في معظم الأحيان يمكن ربط هذا التأنيب بما يلي: لقد استفاد من سكن مستقل كأنه شخص منفرد وهو مهيكّل لكي لا يغادر عائلته إلا لتلبية رغباتها والحصول على ما تأمره به وتنتظره منه، فاعتبر الإطار أنه قد خان أهله، إذ أصبح يتمتع برفاهية نسبية وهم بقوا في الأوضاع التي كانوا عليها، وهي أوضاع ضيقة على العموم.

وتعلق سبب آخر لقلق الإطار بموقعه الاجتماعي في حيه الجديد، لقد وجد نفسه منعزلا وهو مهيكّل لكي يحيا بفضل تعامل مستمر مع الآخرين. (سليمان مظهر، 2010، ص 102)

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

لهذه الأسباب وغيرها يقول (سليمان مظهر، 2010): "استتجد الإطار بأهله، ظنا أنه سوف يزيل قلقه بفضل دعم وحماية ذويه، وبدون أن يتعرض لأي مشكل آخر، فارتكب حماقة عندئذ...، لقد استجاب الأهل للدعوة التي وجهها لهم من أصبح من بينهم إطارا: كانوا يأتون بيته أياما ويخبرون الجوار بواسطة ضجيجهم أن لهذا الساكن الجديد أهلا قد يدافعون عنه عند الحاجة"، وأن هذه هي الخدمة التي قدمها الأهل لأقاربهم، فتم امتلاك السكن المستقل عن العائلة الكبيرة بتوظيف آلية نفسية اجتماعية ثقافية تقليدية هي المشاركة، وهذا ما مثل في نفس الوقت عاملا من عوامل استرجاع من أوشك أن يفلت من قبضة أهله.

7-3-3- فصل الطاقة الوجدانية عن الطاقة الجنسية والحرمان الوجداني للأفراد:

(كآلية نفسية اجتماعية عائلية لهيكل الأفراد)

يميز فصل الطاقة الوجدانية عن الطاقة الجنسية نمط الحياة الاجتماعية التقليدي، إنه اصطناعي، وأنه لا يثبت في وجه الأطوار الجديدة التي تتخذها الحياة الاجتماعية الآن، بل يتسبب في بعث حيوية نفسية اجتماعية تعاني منها أمهات الرجال، ثم الرجال أنفسهم، خصوصا عندما تعيش العائلة في سكن مستقل، كما يبينه مصير الحياة العائلية الجماعية. (سليمان مظهر، 2010، ص 98)

وحيث تبدو النساء أكثر عرضة للحرمان الوجداني من الرجال، تحمل لوحتان اجتماعيتان مختلفتان هاتين الظاهرتين.

تبين اللوحة التابعة للنساء أنهن لا يتمتعن، خارج الوسط العائلي، بأي فضاء اجتماعي يفسح لهن المجال للتعبير عن رغباتهن وأحاسيسهن، إن تواجدن خارج البيوت، فلقضاء حاجة معينة (عمل، زيارة...)، وهن على النحو التالي: إما منظوبات على أنفسهن ومستترات وراء حجاب أو ممثلات تحت رعاية عضو من عائلاتهن، وهن في كل الحالات متخوفات من اعتداءات الرجال عليهن، فلا يتكلمن إلا بصوت خافت، ويطأطن رؤوسهن وكأنهن يغضضن أبصارهن، ويصمن على الانزواء في بيوتهن بمجرد ما تغرب الشمس، فيعم الخطر أرجاء المجتمع، حسب التصورات الاجتماعية العامة.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

أما اللوحة الاجتماعية التابعة للرجال فإنها تبين أنهم قد استولوا على الفضاء الخارجي، أين يستظهرون قوتهم وخشونتهم ورجولتهم، إنهم يفعلون ما يشاؤون ويتكلمون بصوت عال، ولا يبرحون الشوارع حتى يتعبوا، بل حتى يملوا المكوث خارج البيوت.

لكن التمعن في هذه الظواهر المتباينة يكشف عن أوضاع اجتماعية معاكسة لما تبرزه هتان اللوحتان في أول الأمر.

يمكث الرجال خارج بيوتهم حتى ساعات متأخرة من الليل، خصوصا في الصيف، لأنهم عاجزون على ربط علاقات وجدانية مع أزواجهم، يعود هذا العجز لكون الوجدان مازال يصرف تحت أيدي الأمهات عامة.

لقد بين الاطلاع على هذا النمط أن الطاقة الوجدانية مغتصبة من طرف الأمهات، لا يتم هذا الاغتصاب إلا وعان الذكور فيما بعد من حرمان متفاوت الدرجات، غير أن رجولتهم تمنعهم من التصريح به، وهذا ما يحمل مؤشرا آخر يدل على مواجهة التجديد الاجتماعي. (سليمان مظهر، 2010، ص ص 110 - 111)

لقد قلص النمط الجماعي للحياة العائلية من هذا الحرمان يحذف مدة طويلة، إذ سهل التفاعلات التالية:

تبادل الرجال وجدانيا مع أمهاتهم ولو رمزيا، وجنسيا مع أزواجهم، كما تتبادل النساء وجدانيا مع أبنائهن، وجنسيا مع أزواجهن.

لم يبق هذا الاتزان على حاله، لقد تعقد الأمر على الرجال منذ حدوث الانقلابات الجمعية، التي أدت إليها السكن المستقل، إنهم يعانون من حرمان وجداني مستمر لأنهم يعيشون بعيدين عن أمهاتهم، أما أولادهم فإنهم تحت تأثير أمهاتهم وأخوالهم. (سليمان مظهر، 2010، ص 111)

من هنا يمكن ايجاد تفسير لمختلف الوضعيات الاجتماعية التي تكشف عن الطريقة التي يهيكل بها الأفراد ضمن هذا النوع من المجتمعات، وبالتالي امكانية الخلوص إلى تحليلات لطبيعة تموضع الاعتقاد في مصادر الضبط بما فيها العامة والزوجية، الداخلية والخارجية. ونصل في العنصر الموالي إلى محاولة تناول طرح آخر، ساهم في بيان الفروق في مكانات وأدوار كل من الزوجين قديما وحديثا،

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

حتى نستطيع في ضوء معطياته أن نستخلص بعض الافتراضات الخاصة بمتغير الاعتقاد في وجهة الضبط الزوجي لدى كل من الزوج والزوجة .

7-3-4-المكانات والأدوار الزوجية لكلا الجنسين بين التقليدية والحداثة:

أ- دور الزوج:

تسير كثير من المجتمعات في الوقت الحاضر نحو نمط للمساواة في حياة الأسرة، إلا أن كل الجماعات لا تتحرك نحو هذه الغاية بنفس المعدل فهناك اختلافات بين القطاعات المختلفة للمجتمع، وحتى في نفس الجماعة لا تكون الأسرة متماثلة بالضرورة، والنتيجة هي أنه بينما يتبنى كثير من الرجال الدور الجديد للزوج والأب فإن رجالا آخرين يحتفظون بأدوار الرجال التقليدية، ومن ثمة فإن التعميمات التي سوف نستعرضها الآن ليست مطبقة عالميا، ولكنها موجودة حاليا وخاصة في المجتمعات المتقدمة ويتزايد ظهورها وانتشارها في المجتمعات الأخرى بمرور الوقت .

فعلی الرغم من التغيرات الاجتماعية العديدة مازال متوقعا من الذكر أن يكون العائل الأول لأسرته، وكثيرا ما نرى الزوجات يطلبن الطلاق من منطلق أن الأزواج عاجزين عن إعالتهم. ومع ذلك فليس من الضروري أن يكون الزوج هو العائل الوحيد، وذلك نظرا لأن عددا متزايدا من الأسر أصبح الزوجان فيها يتقاسمان هذا الدور.

وتبعاً للتعريف الرسمي، فإن الزوج - الأب يعتبر رئيس الأسرة إلا أن المناخ الاجتماعي المتغير أثر في نوعية العلاقات الداخلية في الأسرة من حيث علاقة الزوج بالزوجة والآباء بالأبناء، وإذا كان الرجل مازال رئيس الأسرة فإن هذه الرئاسة لم تعد بنفس التسلط والعنف الذي كانت عليه في الأسرة الممتدة التقليدية لأسباب عدة بعضها اجتماعي (ارتفاع مستوى التعليم...) وبعضها تسبب عن التصنيع والتكنولوجيا (مثل ابتعاد مكان العمل عن المنزل، وفتح أبواب العمل أمام المرأة وتطلعها إلى دور أكثر فعالية في أسرتها) (سناء الخولي، 1983، ص ص 85 - 86)

ب- دور الزوجة:

إن اختيار المرأة لدورها في الحياة أصبح معقدا إلى حد كبير، وذلك لتعرضها لضغوط قوى عديدة، فهي من ناحية تخضع لضغط التقاليد والطبيعية البيولوجية التي تدفعها اتجاه الأعمال المنزلية

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

والأمومة، ومن ناحية أخرى الفرص التي أصبحت متاحة أمامها في عالم الوظيفة والعمل والأجر، ويواجه اختيار المرأة بالعقبات نتيجة لأربعة عوامل:

-الزواج، -الأعمال المنزلية، -انجاب الأطفال وتربيتهم، -الوظيفة.

ويمكن النظر إلى هذه العوامل منفصلة، فالمرأة يمكن أن تتزوج دون أن تقوم بالأعمال المنزلية، كما أن ظهور وسائل منع الحمل العديدة يتيح لها أن تتزوج ولا تتجرب إلا إذا أرادت، كما يمكنها أن يكون لها منزل دون أن تتزوج وكذلك الوظيفة يمكن أن ترتبط ببقية العوامل بطرق عديدة، والعامل الوحيد الذي لا يلقى قبولا اجتماعيا هو أن تكون المرأة أمًا دون أن تتزوج، وكنتييجة لإمكان انفصال هذه العوامل المشار إليها أصبحت المرأة المعاصرة تواجه عددا أكبر من المتغيرات بالمقارنة بتلك التي كانت تواجهها المرأة في الماضي، وبالتالي أصبح اختيارها للأدوار التي تقوم بها أكثر تعقيدا. ويرى البعض أن الاختيار في الوقت الحالي أسهل نتيجة لوجود عدة متغيرات يمكن الاختيار منها والمفاضلة بينها تبعاً لظروف كل امرأة بعكس الحال في الماضي عندما كانت النساء جميعاً أمام اختيار واحد ليس له بديل، فقد كان الزواج والأعمال المنزلية والانجاب مرتبطين كمجموعة متجانسة وليس أمام المرأة سوى متغيرين (الزواج أو البقاء دون زواج)، ومعظم النساء كن يخترن الزواج. كما أن نسبة ضئيلة جداً من النساء كانت لهن وظائف يحصلن منها على أجر. (سناء الخولي، 1983، ص 90) الأمر الذي أدى إلى تغير مكانتهن وأدوارهن فأصبحن يساهمن في الوظائف الاقتصادية للأسرة إلى جانب الرجل -الزوج-

ج-مكانة النساء في المجتمع الحديث:

ليس من الصعب أن نقول أن مكانة المرأة الاجتماعية قد تغيرت ومازالت تتغير، إلا أن درجة هذا التغير تختلف من مجتمع إلى آخر ومن طبقة إلى طبقة، ومن امرأة إلى أخرى، ولكن الملاحظ أن نسبة النساء العاملات سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية في زيادة مستمرة سواء كن متزوجات أو غير متزوجات، وقد أثر عمل المرأة على وضعها النسبي في المجتمع حيث أعطاها نمطا من الاستقلال والحرية لم تكن تتمتع به من قبل، الأمر الذي جعل حقوقها وامتيازاتها تمتد إلى مجالات عديدة، كالتعليم والأنشطة الرياضية وبتزايد حقها في أن تتزوج أو أن تبقى بدون زواج، والحصول على الطلاق ومنافسة الذكور في أشياء عديدة مثل التدخين وقيادة السيارة، ورغم هذا فمازال الرجال يطالبون بالإسهام في إعالة

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

زوجاتهم والانفاق عليهن حتى بعد الطلاق، ولكن ليس إلى نفس المدى الذي كان عليه الوضع في الماضي.

ويلاحظ أن النساء بوجه عام استخدمن هذه الفرص التي أتاحت لهن بذكاء فقد بدأن في التحرر من الأطفال عن طريق التحاقهن بالعمل وإرسالهم إلى دور الحضانة والمدارس، كما تحررن تدريجيا من تربية عدد كبير منهم وذلك بإنجاب أقل عدد منهم وفي الفترات التي يرغب فيها، وذلك باستخدام أساليب ضبط النسل العديدة التي ظهرت ومازال يظهر الجديد منها كل يوم.

وعلى الرغم من كل هذا فمازال المجتمع يفرض على المرأة العاملة في أحد المهن قيودا تقليدية تعطل قدرتها على الحركة بمرونة ويسر كما تقيد فرصتها المشروعة، وهي قيود ثقافية تمتد جذورها بعمق منذ تربية الأنثى وهي طفلة وصبيبة، بالإضافة إلى أن نجاح المرأة في مجال العلوم المختلفة قد يجعلها عرضة للطعن في أنوثتها، فعادة ما تتهم عالمة الفيزياء مثلا بالجفاء والرجولة، كما أن النساء لا تقلد بالأوسمة والنياشين لمحافظتهن على عفتهم وشرفهن وسمعتهم بعيدا عن الدنس ولكنهن يعاقبن أشد العقاب إذا تخلين عن كل هذا، بل إن المرأة لا تتلقى أي مكافأة على خصوبتها وقدرتها على الانجاب ولكن الويل لها إن لم تنجب، ومن هذا يتبين أن الطريق أمام المرأة مازال طويلا قبل الحصول على المساواة الكاملة مع الرجل، ولعل هذا هو الذي أدى إلى قيام ما يسمى بحركة تحرر المرأة (سنة الخولي، 1983، ص ص 89، 99).

د-مكانة الرجال في المجتمع الحديث:

بينما يتزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالتساؤل عن مكانة المرأة لم يظهر اهتمام مقابل بالتساؤل عن مكانة الرجل، حيث يرى الكثيرون أنه لا توجد أي مشكلة فيما يتعلق بمكانته، ولكن ظهرت وجهات نظر عديدة تؤكد أن الرجل المعاصر أصبح لديه مشاكل عديدة تتعلق بتعريف المركز وتحديد الوضع وخاصة عندما تحدث تغيرات اجتماعية تؤدي إلى اضطرابات في الأدوار التقليدية وفي التوقعات المتصلة بها، وهذا يؤدي بالتالي إلى ظهور تعريفات جديدة تتلاءم مع الظروف المتغيرة.

إن الدور الرئيسي للرجل حتى في أكثر المجتمعات تقدما مازال يتم خارج نطاق المنزل باعتباره عائلا لأسرته، أي مسؤول عن الانفاق على زوجته وأطفاله، وتفوق هذه الوظيفة أي وظيفة أخرى مثل

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

دوره كزوج أو كأب، وقد تبين من الدراسات العديدة التي أجريت لبحث مكانة الرجال أن الرجولة تكون أساسا ثمرة العمل، ويدخل في ذلك الأجر الذي يحصل عليه والهيبة التي تكون لوظيفته والمكانة التي تمنحها له في مجتمعه المحلي، بالإضافة إلى الأشياء المادية التي يكون في إمكانه شراؤها والحياة المناسبة التي يستطيع أن يوفرها لأسرته (سناء الخولي، 1983، ص ص 104 - 105).

هـ- دور الزوج والزوجة داخل الأسرة :

لا يمكن تعريف دور الزوج والزوجة أو استخدامها إلا في علاقة كل منهما بالآخر كما أن الطبيعة المتشابكة للأدوار تجعل من الصعب حدوث تغيير في جزء من نسق الدور دون أن تصاحبه تغييرات أخرى متزامنة، فالتغيير في دور الزوجة يتضمن تغييرا في دور الزوج (mari) والخاصية التكميلية للأدوار تجعل رؤية نظام أو نسق ما كبناء متميز شيئا ممكنا (صفاء إسماعيل مرسى، 2008، ص 38)

كما أنه يوجد اعتماد وظيفي متبادلا بين أدوار الزوجين، فدور الزوج معتمد على دور الزوجة والعكس صحيح، فالأدوار الزوجية هي توقعات سلوكية من الأزواج والزوجات في مجتمع معين، كما أنها (الأدوار الزوجية) تختلف حسب الأعراف السائدة في المجتمع، فدور الزوجة والزوج يختلف من مجتمع يستمد من الأعراف والأخلاق والدين والعادات والتقاليد والقوانين وغيرها من مكونات الثقافة في أي مجتمع، لتتنظم الحياة والتفاعلات والسلوكيات الاجتماعية بناء على ما سبق ذكره من معايير. وأما في حال إذا لم يتفق الزوجان على الموضوعات الحيوية المتعلقة بحياتهما المشتركة نتيجة لكل ما من شأنه أن يرتبط بأولويات أو بدرجات اعتقاد الفرد وتمثله لتلك المعايير، ينشأ بينهما ما يسمى الاختلال الزوجي أو ما يعرف بسوء التوافق الزوجي، الذي سيتوضح من خلال بعض التعاريف والآراء التالية ارتباطه الواضح بعملية الاتصال أو التواصل بينهما، وارتباط هذين المتغيرين الأساسي بأحد متغيرين اثنين آخرين أو بكلاهما معا حسب ما نتوقعه من خلال انجاز هذا البحث وهما: الاعتقاد في وجهة الضبط الزوجي، والنظام الاجتماعي العائلي المسير أو الموجه لعلاقات الأسرة الزوجية .

حيث يعرفه كمال مرسى (1991) على أنه "فشل الزوجين في إعداد نفسيهما بشكل كاف قبل الزواج ليتعايشا مع المتطلبات الحالية والمسؤوليات المتوقعة التي يتوقعانها". كما يعرفه بعض الباحثين بأنه حالة تظهر في اختلاف الزوجين وتنافرهما وعدم اجتماع كلمتيهما في أمور الأسرة (كمال مرسى، 1991، ص 192).

كما يرى بيك أن سوء التوافق الزوجي يتضح في عدد من المظاهر أهمها :

تحول التصورات الإيجابية الجيدة عن شريك الحياة إلى تصورات أخرى سيئة ونظرة كل شريك إلى الحدث نفسه بطريقة أخرى سيئة، ونظرة كل شريك إلى الحدث نفسه بطريقة مختلفة تماما وحدث التوقعات الجامدة للأدوار مما يؤدي إلى الإحباط والغضب والفشل في التواصل و التحيزات الشخصية والعداوة التي تبعد الزوجين عن بعضهما البعض (صفاء إسماعيل مرسي، 2008، ص53).

وترى سناء الخولي (1988) أنه إذا لم يتفق الزوجين على الموضوعات الحيوية المتعلقة بحياتهما المشتركة، وإذا لم يشارك كلاهما الآخر في أعمال ونشاطات مشتركة ويتبادلا العواطف نستطيع الحكم على هذين الزوجين بأنهما يعانيان من سوء التوافق الزوجي (سناء الخولي، 1988، ص75). والجدير بالذكر في إشارتنا لمفاهيم التوافق والتواصل الزوجي ها هنا، هو أن نقطة الاختلاف في الاعتقاد بالمعايير والمصادر التي تنظم وتسير الحياة الزوجية هي نقطة حيوية جدا نراها فيما يتعلق بتحقيق التوافقات والنتائج والتعزيزات المرغوبة بالنسبة لتوقعات وتصورات الزوجين للحياة الزوجية المشتركة، ونأتي في العنصر الموالي إلى التطرق لآلية سلوكية اجتماعية أخرى لمحاولة هيكلية الأفراد ضمن النظام الاجتماعي العائلي، وما حدث عليها من تغيرات خاصة على مستوى نفاذها واستمرار فاعليتها وأساليبها التي كانت معروفة قبلا، وهي آليتي التحريم والمراقبة الاجتماعية .

7-4-3- التحريم والمراقبة الاجتماعية كآليات لترسيخ الاعتقاد في الضبط والتغير الاجتماعي:

يوقع نمط الحياة الاجتماعية التقليدي الغليان النفسي الوجداني للأشخاص تحت وطأة تحريم مكثف، كما يوقع سلوكهم تحت مراقبة اجتماعية مستمرة، يكفي النظر لهذا التحريم ولهذه المراقبة تحت ظل النظام الاجتماعي التقليدي، لكي يبدوان منطقيين.

لقد اتضح أن عجز الأشخاص عن التحكم في وسائل حياتهم سبب تركيب النظام الاجتماعي التقليدي، وأن من بين ميزات هذا النظام هو أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الغليان النفسي للأفراد، إنه يحثهم ويجبرهم عند الحاجة، على كتمان مشاعرهم وأحاسيسهم حتى لا يكونوا في حاجة إلى نظام اجتماعي آخر، وحتى لا يتخلو على النظام الاجتماعي التقليدي، فإنهم يوضعون تحت مراقبة اجتماعية مستمرة تسهر على التحقق من امتثالهم لشروط هذا النظام، وهنا يكمن مؤشر آخر لمواجهة التجديد الاجتماعي.

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

لكن فعالية هذين العاملين مرهونة بضيق المجال الاجتماعي الذي يشارك فيه الأشخاص، وهذا ما أصبح مفتوحا بمعناه الواسع والمتعدد، تصعب إذن، بل تستحيل استمرارية التحريم والمراقبة الاجتماعية تحت صيغتيهما التقليديتين والأشخاص يشاركون في ميادين اجتماعية مهنية مختلفة، جلها مرتبط رسميا، بأنماط تنظيم وطرق تسيير عصرية وهذا ما تبينه قضية صفاء السلالة.

حيث لا تكمن القوة الاجتماعية الآن في صفاء السلالة كما كان الحال في السابق، بل في القدرات الفكرية للأشخاص، لكن يصعب على الأفراد إن لم يستحل عليهم أن يشاركوا، أحرارا، فيما يفرضه العصر عليهم من إبداع واختراع وطاقتهم الجنسية حبيسة تحريم ومراقبة اجتماعية لم يكيفا مع تطور الزمان.

ويرى (مظهر، 2010) أن تكييف هذين العاملين الاجتماعيين (من يتبادل جنسيا مع من...؟) مع شروط العصر ضروري، لأن الأهمية المسندة لصفاء السلالة تتسبب لا محالة في اضطراب الموقع العائلي والاجتماعي للمرأة. يتكون هذا الموقع من جانبين متناقضين، رغم أنهما متتاليان: زوجة وأم.

إن الزوجة محل شك وتشكيك لما تكون مرتبطة بنمط الحياة التقليدي، لأنها غريبة عن الشبكة العائلية للزوج، ودخيلة عليها، ولو انتمت لنفس العائلة التي ينتمي إليها قرينها، إن كان أهل الزوج في حاجة إليها لكي تنجب لهم أبناء، فإنهم يتخوفون منها لأنها قد تتسلط على زوجها وتبعده عن ذويه، وقد تأتيم كذلك بلقطاء، لتفادي هذين الخطرين وما ينجم عنهما من انشقاق عائلي وهشاشة إجتماعية، تقلص الحياة الزوجية للعلاقة الجنسية بين الزوجين، وتوضع الزوجة تحت مراقبة إجتماعية مستمرة من طرف الزوج وأهله.

تأخذ هذه المراقبة الآن بعدا دينيا. لقد رأينا أن الرجال يفرضون على النساء في حالات مختلفة ارتداء الحجاب كشرط من شروط الزواج. وهكذا يتبين أنه يترتب على كل انزلاق للمرأة فتاة كانت أو زوجة، تخريب التنظيم التقليدي للعائلة، وهو قاعدة النظام الاجتماعي التقليدي، وهذا ما يؤكد أن هذا النظام مبني على جنس المرأة، بل على عذريتها، عضو جسدي متميز بهشاشة لاي مثل لها. أما الأم فهي مقدسة من طرف أبنائها بطريقة تجعلهم لا يستطيعون أن يتصوروا أنها تحمل جنسا. (سليمان مظهر، 2010، ص 115)

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

وتؤكد على هذا (أمال قرامي، 2007) بالقول : " لا تعد ظاهرة حجب شعر الرأس من استحداث المسلمين، حتى وإن أكد العلماء أن ستر كل جسد المرأة أمر منصوص عليه في القرآن، فقد كانت شعوب أخرى مثل العبرانيين تعتمد على تغطية رأس المرأة والرجل معا، وخصوصا في أثناء ممارسة بعض الطقوس الدينية، واستعملت النساء في المجتمعات المحيطة بالعرب غطاء الرأس بكثرة، كالحثيين واليونانيين والمصريين بعد العصر الفرعوني، كما عرف حجب الشعر في الحضارة الاغريقية الرومانية وفي بيزنطا، كما شاع في بلاد فارس ولدى الآشوريين مما يجعل تأثر العرب بغيرهم من الأمم أمرا واضحا، كما أنه يبرهن على وجود عادة تغطية الشعر لدى العرب قبل نزول القرآن". (أمال قرامي، 2007، ص 383).

ولذلك تعتبر تربية البنت منذ صغرها على المحافظة على عذريتها جزء أساسي وآلية اجتماعية أساسية تكشف على الوزن الاجتماعي للمحافظة على النظام الاجتماعي من خلالها، وبالتالي واعتمادا على هذه المعطيات النظرية والخصائص التربوية والثقافية الاجتماعية يتبين لنا كيف يمكن أن تنمو شخصية الفرد واعتقاداته في مواضع الضبط وتوقعاته في مصادر التعزيز في مختلف مجالات حياته (العامة-الزوجية) من خلال تشبعه بمكونات المعرفة الاجتماعية التي ينتمي إليها وينشأ في إطارها أيًا كان جنسه.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تفكيك المنطق الذي يحكم نشأة وتكون الاعتقاد في مصادر الضبط بأنواعها وأبعادها وعواملها المختلفة التي تدخل في آليات التعلم والاكسابات والتطبيقات الاجتماعية، وذلك تبعا لنوع الثقافة الاجتماعية المسيرة للأنظمة الاجتماعية وبالتالي لسلوك وممارسات الأفراد، وكذلك توضيحا لبعض السيرورات النفسية التي تنفذ من خلالها الثقافة والتعلم الاجتماعي للشخصية، ولتكون مكونا معرفيا لتوجيه سلوكه. خلوصا إلى إعطاء تصور حول المعتقدات والتوقعات التي تحكم مكانات وأدوار الجنسين في إطار العلاقة الزوجية، والتي تزودنا بنوع من الوضوح حول المصادر التي يعتقد الأفراد أنها المسؤولة عن التعزيزات التي يحصلون عليها في حياتهم الزوجية، والذي يعتبر المحور الأساس الذي تدور حوله إشكالية هذا البحث وتساؤلاته المرتبطة بعدد من المتغيرات، والتي

الفصل الثاني : مفهوم وجهة الضبط العام و الزوجي (وضعيات وآليات تشكل الاعتقاد والتوقع في التعزيز).

سنورد منها في الفصلين المواليين أكثرها حاجة للتحديد والتوضيح، وهما الاتصال والتوافق في العلاقة الزوجية.

الفصل الثالث : الإتصال والتواصل في العلاقة الزوجية

-تمهيد

- 1- مفهوم الاتصال والتواصل في العلاقة الزوجية
- 2- بعض المفاهيم المرتبطة بالاتصال (التواصل، التفاعل، العلاقة)
- 3- مراحل ومكونات عملية الاتصال
- 4- مقاربات نظرية متعددة المداخل حول عملية التواصل
- 5- أشكال الاتصال في العلاقة الزوجية
- 6- شروط ومهارات الاتصال والتواصل الفعال في العلاقة الزوجية
- 7- الاتصال والتواصل في العلاقة الزوجية أهميته وقياسه

-خلاصة الفصل.

تمهيد:

يقضي الأفراد معظم وقتهم في التواصل مع بعضهم البعض، فهم يتحدثون في العمل وفي بيوتهم وفي لقاءاتهم الاجتماعية بغرض تبادل المعلومات والأفكار والمشاعر أحياناً، ولمجرد التفاعل الاجتماعي في أحيان أخرى، وتتم عملية التواصل بصورة آلية دون التفكير ولو للحظة واحدة في طبيعة هذا التواصل وأشكاله المختلفة، فقد يتم التواصل بين المتكلم والمستمع مشافهة، أو عن طريق الكتابة أو حتى بواسطة الإيماءات وتعابير الوجه، ولا يمكن لإنسان أن يعيش بشكل طبيعي دون أن يتواصل مع الآخرين، ولذلك ففقدان القدرة على التواصل أو ضعف مهاراته يمكن أن يؤثر على مختلف جوانب الحياة وخاصة النفسية والاجتماعية منها.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، فعمليات الاتصال والتواصل بين الزوجين بفاعلية وإيجابية تعد من الحاجات الضرورية، والمرتكزات التي لها وزنها الكبير في تحقيق التكيفات والتوافقات المرغوبة، وإشباع الحاجات، وحل المشكلات التي يمكن أن تواجه الزوجين في تفاعلها الزوجي والأسري، وكذا في بلوغ الجودة في حياتهما المشتركة.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى عدة جوانب نحاول من خلالها عرض صورة شاملة للمفاهيم والعمليات التي تشكل المعنى العام للاتصال والتواصل في العلاقة الزوجية، موضحين بذلك آلياته وشروطه وأبعاده بالنسبة للعلاقة الزوجية.

1- مفهوم الاتصال والتواصل في العلاقة الزوجية:

1-1- الاتصال لغة:

من معاني الاتصال حسب ما ورد في معجم (مجاني الطلاب، 1998، ص1081):

وصّل توصيلاً، الشيء بالشيء ربطه به، وصّل الشيء إلى فلان أبلغه إياه وأنهاه إليه.

والإتصال كلمة مشتقة من مصدر -وصل- الذي يحمل معنيين رئيسيين هما: الربط بين كائنين أو شخصين وذلك على عكس الانفصال والقطع والبعد، والربط يعني وصله وجمعه ضد فصله، أما المعنى الآخر فهو البلوغ أو الإنتهاء إلى غاية ما، وصل إلى الشيء بلغه، وصلني الخبر بلغني وانتهى

إليّ. فالإتصال في اللغة أساسا الصلة والعلاقة وبلوغ غاية معينة من تلك الصلة. (نصر الدين جابر ولوكيا الهاشمي، 2006، ص125)

وتشير هذه المعاني اللغوية لمفهوم الإتصال إلى ارتباطها بالمعنى الاصطلاحي لهذه العملية، والذي يبين في الآتي.

1-2- اصطلاحا:

يدور المعنى الاصطلاحي العام للإتصال حول كونه:

عملية يقصد مصدر نوعي بواسطتها إثارة إستجابة نوعية لدى مستقبل نوعي. (نصر الدين جابر ولهاشمي لوكيا، 2006، ص 126)

وتتعدد مفاهيم الباحثين والعلماء لمعاني الإتصال كل حسب زاوية تخصصه ودراسته، فمنهم من يرى بأنه ظاهرة أو عملية اجتماعية تعبر على أنواع العلاقات والروابط الاجتماعية، وهو المنظور الاجتماعي في دراسة الإتصال.

بحيث يعتبر علماء الاجتماع الإتصال ظاهرة اجتماعية وقوة رابطة لها دور هام في بناء العلاقات الاجتماعية وتماسك المجتمع، إذ أن المجتمع الإنساني قائم على مجموعة من العلاقات أساسها الإتصال الذي هو ضرورة من ضرورات الحياة الاجتماعية ذاتها (عبد الرحمان الوافي، 2012، ص 137)

والمقصود بالتواصل من الزاوية الاجتماعية وكل مرادفاته ومشتقاته حسب ما ورد عن (أمزيان وناس، 2013، ص 241)، هو علاقات الألفة الاجتماعية أو حتى تلك العلاقات التي تتم وتجمع بين الأفراد في حالات التقابل، سواء كانت علاقات شخصية أو تلك التي تجري على سبيل الاستئناس الاجتماعي بين المعارف وغير المعارف، أو الروابط الاجتماعية أو أي نوع من الروابط التي تتم وتجري يوميا بين الناس.

وهي مجموعة من أفعال أو ردود أفعال تصدر عن أفراد جماعة معينة في موقف من المواقف الاجتماعية التي تعيشها الجماعة، وهي الجانب الظاهر من للتفاعل الاجتماعي بين طرفين أو أكثر، بحيث يتكون لدى كل طرف صورة عن الآخر، وهي تؤثر سلبا أو إيجابا على حكم كل منهما على الآخر. (أمزيان وناس، 2013، ص 241)

وقد توسعت وتطورت دراسات الاتصال لتصبح إحدى موضوعات البحوث الأنثروبولوجية المعاصرة، ففي دراسة ل (رضوان بوجمعة) حول أنثروبولوجيا الاتصال من الكلام إلى الفعل الاتصالي المؤلف، تطرق الباحث إلى رؤية أكثر اتساعاً لمفهوم الاتصال باعتباره تجربة أنثروبولوجية، حيث اقترح (إيمس دال) استئماراً إثنوغرافياً للسلوكيات والوضعيات والأشياء الموجودة عند جماعة معينة على أساس أنها لها قيمة إتصالية (الظاهر بن خرف الله ورضوان بوجمعة وآخرون، 2009، ص 39)

فهذا التوجه البحثي الذي وصل إلى اعتبار الاتصال تجربة أنثروبولوجية جاء كمحصلة مسار اتساع مجال الاتصال في الحياة اليومية، وإرادة الباحثين في التحرر من مفاهيم الاتصال الكلاسيكية، حيث بدأت هذه الإرادة مع عدة باحثين في النصف الثاني من القرن الماضي، ومن تعاريفهم للاتصال:

تعريف (ر، بيردوستل) الذي يعتبر أن "الاتصال نسق سلوكي مدمج، يقوم بتصنيف وضبط وحفظ السلوكيات، ويجعل العلاقات بين الناس ممكنة". (الظاهر خرف الله ورضوان بوجمعة وآخرون، 2009، ص 42)

ولا شك أن النظر إلى عملية الاتصال الإنساني من زوايا متعددة بإمكانه إثراء المعرفة وزيادة الفهم للسلوك الاتصالي وعناصره، فمع أن القائمين بعملية الاتصال قد لا يولون في مواقف اتصالية معينة إهتماماً بعناصر بيئة الاتصال وتموضعاتها ووضعياتها، إلا أن هذه العوامل من شأنها التأثير على تواصلهم، كما من شأنها أن توفر للملاحظ وللباحث دلالات يمكنه من خلالها وصف العلاقة بين المتواصلين.

أما علماء النفس والإدارة والمهتمين باكتساب السلوك والتعلم يقولون أن الاتصال يمكن أن يكون وسيلة التأثير المتبادل بين الأفراد، وعليه فإن الاتصال من جهة نظرهم هو عبارة عن السلوك اللفظي والمكتوب الذي يستخدمه أحد الأطراف للتأثير في الطرف الآخر (عبد الرحمان الوافي، 2012، ص 138)

ومن خلال هذه النظرة المتعددة الزوايا لمفهوم الاتصال، يمكن القول بأن الاتصال هو عبارة عن نسق متكامل من السلوكيات، التي تتضمن أفعال وردود أفعال بغرض معين، تتشكل من خلالها تصورات ومدركات لدى كل طرف من أطراف الاتصال عن الطرف الآخر، وعن موضوع وموقف الاتصال ككل، باتجاه تفاعل إيجابي يسمح بنمو العلاقة، أو باتجاه التفاعل السلبي وانقطاع العلاقة بين المتواصلين.

1-3-تعريف التواصل:

ذهب كثير من الباحثين إلى اعتبار أن الاتصال والتواصل دالين لمفهوم واحد، في حين ذهب آخرون إلى التفريق بينهما، على اعتبار أن الاتصال يعني تلك العملية التي لها نقطة بداية هي المرسل، ونقطة نهاية تتمثل في بلوغ الرسالة إلى المستقبل. بينما يشير معنى التواصل إلى العملية الدينامية للاتصال، التي تجعل طرفي الاتصال فاعلا ومشاركا ومتفاعلا، أي مرسلا ومستقبلا، مؤثرا ومتأثرا في نفس الوقت.

فيعرف (محمد محروس الشناوي، 1996) الاتصال بأنه يعني عملية متبادلة بين شخصين على الأقل أحدهما مرسل والثاني مستقبل، بينما لا يقصد التواصل الكلام الموجه لشخص آخر وإنما هو الكلام مع شخص آخر، إنه عملية يجب أن تسير في كلا الإتجاهين (محمد محروس الشناوي، 1996، ص 65، 66).

فالتواصل هو العملية التي يتم من خلالها تبادل المعلومات والأفكار والحاجات والرغبات بين المشاركين، وهو غاية اللغة ووظيفتها (موسى محمد عمايرة وياسر سعيد الناطور، 2012، ص 21).

وترى أحمد ناصر 2009، أن التواصل هو العملية التي تقوم على تفاعل بين مرسل ومستقبل (علما بأنه قد تتضمن عملية التواصل والتفاعل أكثر من مرسل وأكثر من مستقبل) قائم بدوره على تبادل حالات ذاتية مختلفة كالمشاعر والأفكار والإتجاهات والقيم والمعتقدات، وأنماط سلوكية مختلفة من سلوكيات ضمنية قائمة على التذكر والإحساس ووظائف وأنشطة جسمية فيزيولوجية بيولوجية مختلفة، إلى سلوكيات ظاهرة من حركات جسمية وتعبيرات وألفاظ متنوعة ...

يفهم من هذه التعاريف أن كل عملية اتصال وتواصل إنساني تتضمن النقاط الآتية:

-إن الاتصال الإنساني يعتمد على رموز (كلمات، فكرة، حركات، إشارات)

-هذه الأخيرة أحدثت بقصد أو بغير قصد

-بواسطة مصدر على وعي وعلى غير وعي بما يفعل

-هذه الرموز تحدث استجابة لدى المتلقي (ظاهرة أو خفية) (نصر الدين جابر ولوكيا الهاشمي،

2006، ص 126)

ورد عن (مجدي أحمد، 2008) أن الباحثين في هذا المجال يرون أن عملية التواصل تتم على درجات متفاوتة وتتحدد الدرجة التي يتم بها على أسس ثلاث:

أ-أنواع العمليات القائمة بتحقيق التواصل(لغة الألفاظ أو لغة الإشارة)

ب-خصائص المناطق المتواصلة

ج-الحدود الفاصلة بين تلك المناطق.

وبناء على ذلك يمكن القول بان التواصل شرط أساسي لتحقيق التكيف المتبادل داخل أي نظام، ويستدل على تحقيق هذا التكيف بحدوث الاتزان داخل النظام.

ويضيف (مجدي أحمد، 2008) بأنه ومما لاشك فيه أن التعرض لسيكولوجية الاتصال والتواصل ينطلق من مبدأ الإشارة إلى الشخصية ومكوناتها من جهة، والتوافق النفسي الاجتماعي من جهة أخرى. فالتواصل يتم أساسا من خلال شخصية الفرد وما ينظمها من مكونات مختلفة سواء كانت تلك الشخصية: شخصية المرسل أو المستقبل، أو بمعنى آخر أن الاستجابة أو التأثير لعملية الاتصال، إنما يتم أساسا من خلال العوامل النفسية التي تؤثر على سلوك الفرد واستجابته ومن أهمها الشخصية. (فتيحة مهدي بلعسل، ب س، ص 3)

ويعد الاتصال أو التواصل الشخصي أحد أنواع الاتصال الذي يجتمع فيه طرفي الاتصال بصورة مباشرة، حيث يعتبر الشكل النموذجي الذي يسمح لكل من المرسل والمستقبل بالتفاعل دون استخدام وسائط، كما يسمح بالملاحظة الآنية لكل منهما للآخر والرد على رسالته، مما يساعد كل منهما على فهم رسائل الآخر بشكل أفضل.

ومن صور الاتصالات الشخصية التي تأخذ بعدا خاصا ومتعدد العلاقات بمجال وموضوع هذا البحث، الاتصال الزوجي أو التواصل في العلاقة الزوجية، الذي يعتبر أحد المتغيرات البارزة في هذه الأطروحة.

1-4- مفهوم الاتصال الزوجي :

إن أهم شيء للحصول على تفاعل زوجي إيجابي ومن ثمة توافق جيد للزوج (Couple) هو تعلم كيفية الاتصال بفاعلية مع شريك الحياة.

فالاتصال في العلاقة الزوجية يعني، كل سلوك أو نشاط أو تصرف أو ممارسة يوجهها أحد الزوجين للآخر، أو يتشارك فيها الزوجين، في حياتهما المشتركة، بغية الوصول إلى هدف ما. كما يقصد بالاتصال أو التواصل الزوجي، بذل الجهد للاتصال ومعالجة المشكل، فالتواصل هو العلاج الفعال والبناء لعدم الرضا كما أشارت إلى هذا (كلثوم بلميهوب، 2010، ص 14).

ويعد الاتصال الزوجي أحد المهارات التي لا غنى عنها في العلاقة الزوجية، فهي وسيلة التفاعل وإشباع الحاجات، وبدون عملية التواصل لا يمكن لحياة زوجية أن تقوم، فهو الوسيلة التي لا بديل عنها لبلوغ الفهم المشترك، والتفاهم وإيجاد سبل توحيد وتكامل الجهد لمعالجة المشكلات والصراعات، وكذلك النمو في العلاقة الزوجية.

وفي المقابل فضعف الاتصال بين الزوجين يعد عاملا وفي نفس الوقت مظهرا من مظاهر ضعف العلاقة الزوجية بينهما، إذ لا يمكن تصور حياة زوجية طبيعية بدون تواصل كافي ومشبع لكليهما.

2- بعض المفاهيم المرتبطة بالاتصال (التواصل، التفاعل، العلاقة):

يشير معظم الباحثين إلى أن مفهوم التواصل يعبر عن تبادل الصلة أو الوصل القائم على تبادل حالات ذاتية كالأفكار والعواطف والإتجاهات والمعتقدات... بين المتواصلين. بينما تشير تبادلية التأثير بين المرسل والمستقبل، الذي يتم عن طريق التواصل يسمى: "تفاعلا إجتماعيا".

فالتفاعل يحدث عندما يتصل فردان أو أكثر (ليس بالضرورة اتصالا ماديا)، ويحدث نتيجة لذلك تعديل للسلوك. (نصر الدين جابر والهاشمي لوكيا، 2006، ص 56)

من هذا المنطلق، فالتواصل الناجح يقود إلى تفاعل ناجح، والتفاعل الناجح يحسن مهارات الشخص في التواصل مع الآخرين عموما، كما وأن التواصل الناجح الفعال فقط هو الذي يقود إلى حدوث عملية التفاعل، فلا تؤدي كل عملية تواصل بالضرورة إلى تفاعل، بينما يقود التفاعل الإيجابي الفعال بالضرورة إلى التوافق. وأنه لا بد لتفاعل إجتماعي ناجح من إدراكات متبادلة متوافقة بين المرسل والمستقبل.

وعندما تنتشعب مواقف التواصل بعوامل المعنى والعاطفة والتوجه العقلي والاهتمام بما يتم إرساله، والتي تتمثل في مواقف يتخذها كل من المتواصلين تجاه الآخر مكونة قوة كامنة توجه سلوك كل منهما

باتجاه الإستمرار أو الإنقطاع، يسمى التواصل عندئذ: "علاقة إجتماعية" التي لا يمكن أن تتشكل دون عمليات التواصل. (عائشة أحمد ناصر، 2009، ص36).

فالعلاقة عملية تنشيط واقع الأفراد في موقف معين مع تحقيق توازن بين رضائهم النفسي وتحقيق الأهداف المرغوبة (محمد متولي فتدليل، 2005، ص06).

فالتواصل ما هو إلا وسيلة وأداة هامة، لا بد من توافرها لتكوين العلاقة، ولإحداث التفاعل الإجتماعي، واستمرارهما. وإذا كانت العلاقة تهدف في النهاية إلى الإقناع المتبادل وإحداث التأثير المتبادل الفكري والعاطفي ذي المعنى عميق الدرجة، فلا يمكن لهذه العلاقة أن تنشأ دون التواصل الذي يجب أن يكون ناجحا ليسمح بتكوين العلاقة، وينبغي أن يكون ناجحا بدرجة كافية لتكوين علاقة إيجابية ناجحة تستمر طويلا.

كما أن عملية التواصل تقتضي وجود مرسل ومستقبل، وأن مجرد حدوث إرسال واستقبال يعني أن عملية التواصل قد تمت، ولكن العلاقة لا تتكون إلا عندما تتكرر عملية الإرسال والإستقبال، بحيث يتحول فيها المرسل إلى مستقبل والمستقبل إلى مرسل، ويكون النشوء الفعلي للعلاقة عندما يهتم كل من المرسل والمستقبل - عند قيام كل منهما بدور الإستقبال - لكل ما يرسله المرسل من رسائل لفظية وغير لفظية، ويستجيب لها، وبالرغم من إعتبار تبادل الأدوار بين المرسل والمستقبل عند كل من الشخصين المتواصلين، عملية تواصل، إلا أن اهتمام المستقبل بما يرسله المرسل هو نقطة التحول التي منها تنطلق العلاقة وتنشأ، والتي بسببها قد تنمو العلاقة أو تتدهور. وعندها لن يكون التأثير أحادي الجهة، بحيث يكون التواصل هو المؤثر في العلاقة، بل ستكون العلاقة بما تتطوي عليه من علاقات تواصلية تبادلية هي أيضا عامل مؤثر في نجاح التواصل، لتدخل العمليتان: العلاقة والتواصل في حلقة حلزونية مفرغة من التأثير والتأثر، بحيث تتأثر كل منهما وتؤثر في الأخرى في سلسلة لامتناهية. (عائشة أحمد ناصر، 2009، ص (عائشة أحمد ناصر، 2009، ص ص 37، 38).

كما يحدث هذا في أنواع العلاقات الاجتماعية المختلفة، لاسيما منها تلك العلاقة التي تحدث بين الزوجين، حيث يسهم الاتصال والتواصل الناجح والفعال في دعم مواقف التفاعلات الزوجية بينهما، وبالتالي في رفع مستويات التوافق الزوجي بينهما، وزيادة قوة العلاقة الزوجية، بحيث تصبح هذه الأخيرة عاملا يدعم بدوره فعالية عمليات الاتصال الايجابي بينهما والعكس كذلك صحيح.

3-مراحل ومكونات عملية الاتصال:

لقد اختلفت النماذج التحليلية للعملية الإتصالية تبعا للتراكم التاريخي المعرفي وبحسب المنظور التخصصي الذي عولجت من خلاله. ومع ذلك فالملاحظ من خلال تاريخ دراسة الإتصال أن عملية الإتصال شملت دائما ثلاثة عناصر أساسية هي: المرسل والرسالة والمستقبل. وهذا المنظور الثلاثي نجده متضمنا في نظريات ونماذج الإتصال كلها إلى درجة أن بعض المفكرين أسموه الأنموذج (الباراديغم) أو الإطار المرجعي الموجه لتفكير العلماء أثناء تطويرهم لنظرياتهم ونماذجهم، وذلك من لدن أرسطو إلى الآن. (فضيل دليو، 2003، ص 9).

ومن تعريفات عملية التواصل أنه عملية نقل هادفة للمعلومات، من شخص إلى آخر ومن مجموعة إلى أخرى بغرض إيجاد نوع من التفاهم المتبادل بينهما. وبذلك فالتواصل هو العملية التي يتم خلالها نقل وتبادل المعلومات بين طرفين أو أكثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وباستخدام وسيلة أو عدة وسائل إتصالية من خلال تفاعل الأفراد من مجموعات وثقافات مختلفة وذلك من أجل إتاحة الفرصة لتوصيل المعنى وفهم الرسالة. (عدنان يوسف العتوم وآخران، 2011، ص 48).

ولكن الملاحظ في الربع الأخير من القرن العشرين هو تحول بؤرة الإهتمام والتركيز من المرسل والرسالة إلى المستقبل، ومن منظور ذي اتجاه واحد إلى إطار تبادلي أو دائري أو حلزوني، ومن نظرة خطية ثابتة إلى طريقة دينامية شاملة، متعددة العناصر والإتجاهات. ومن أهم ما ورد في هذا المجال نموذج روجرز كنهايد عام 1981، والمعروف بنموذج التلاقي للإتصال، الذي يمكن تلخيصه في عملية تبادل متتابع للمعلومات بين فردين يهدفان إلى فهم مشترك للموضوع. (فضيل دليو، 2003، ص 9).

3-1-مراحل العملية التواصلية:

تتم عملية التواصل عبر عدة مراحل يوجزها (دليو، 2003، ص 10)، فيما يلي:

أ- إدراك أو تصور الرسالة من طرف المرسل الذي يقرر الإتصال بدافع مثير ما (فكرة، مشاعر، مثير خارجي...).

ب- الترميز بتحويل المرسل للمعاني إلى رموز لغوية لفظية أو غير لفظية مناسبة.

ج- إختيار وسيلة أو وسائل الإتصال المناسبة لطبيعة الرسالة والمستقبل.

د-إستقبال الرسالة وفك رموزها بتحويلها إلى معان لفهمها.

هـ-الإستجابة أو الرد على الرسالة ببثها للمصدر الذي يتحول إلى مستقبل.

و-إستقبال الرسالة الجوابية وفك رموزها بتحويلها إلى معان لفهمها.

3-2-مكونات الاتصال:

لا تقوم عملية الاتصال إلا بوجود مجموعة من العناصر الأساسية نوجزها فيما يلي:

أ-المرسل: الناقل للفكرة أو المعلومة أو الاتجاه أو غير ذلك إلى شخص أو مجموعة أشخاص بهدف إثارة سلوك محدد لديهم.

ب-المستقبل: و هو متلقي الرسالة الذي لا تتم بدون استجابته عملية الاتصال و يفترض أن تثير فيه الرسالة سلوكا أو دافعا أو اتجاها قد يكون سلبيا أو ايجابيا و يقع على عاتقه فهم الرسالة و فك رموزها.

ج-الرسالة: و هي المحتوى أو المعاني التي يحاول المرسل لن ينقلها للمستقبل، بهدف التأثير في سلوكه، و تتكون من مجموعة رموز مكتوبة أو مسموعة أو مرئية.

د-القناة: الوسيلة المادية التي تنقل الرموز التي تشكل الرسالة.

هـ-التغذية الراجعة: عملية يعبر فيها المستقبل عن مدى تأثره بالرسالة، سواء كان التأثير ايجابيا أو سلبيا(فايزة حلاسة،2014،ص 159).

4-مقاربات نظرية متعددة المداخل حول عملية التواصل:

4-1-المقاربة المعرفية:

تمثل النماذج المعرفية إحدى النماذج الهامة المساعدة على فهم أفضل لعمليات وجوانب الاتصال، والعوامل المؤثرة في التواصل بين المرسل والمستقبل، حيث تركز النماذج المعرفية على الجانب المعرفي العقلي في الإنسان وآليات عمل هذا الجانب.

حيث يتضمن أو ينطوي هذا الجانب، على عمليات عقلية ومفاهيم معرفية، وعلى العلاقات المنطوية على الصراع و التوافق والسعي إلى إحداث التوازن وتأثير كل ذلك على سلوك المتواصلين.

أما الافتراضات الخاصة بالنموذج المعرفي والمتصلة بموضوع التواصل فتتمثل في النقاط التالية:

أ- يعتبر الإنسان مستقبلاً نشيطاً لمثيرات ومواد ومعلومات حسية.

ب- أن ما يستقبله الإنسان من معلومات حسية مدركة، يعالجه بطريقة نشطة في عمليات معرفية عقلية مثل صياغة المعلومات المستقبلية في رموز وشفرات معينة، أو حفظ تلك المعلومات أو بعضها في الذاكرة، أو تحليلها وتفسيرها تفسيراً إنتقائياً خاصاً معتمداً على الذاتية الفردية وليس الموضوعية، مما قد يؤدي إلى عملية عقلية معرفية أخرى هي تحريف لتلك المعلومات، أو استعادة كل أو بعض مما تم تخزينه في الذاكرة، بغية استعماله في وقت لاحق في صنع واتخاذ قرارات معينة خاصة بسلوكيات معينة. وهكذا يكون لتلك العمليات المعرفية بما فيها من صراعات ومحاولات للتوازن، مثل الإدراك الحسي والتخيل والإعتقاد والاتجاهات والقيم والتذكر والتفكير وغيرها ... دوراً هاماً وحاسماً في تحديد وتوليد أشكال سلوكية محددة في عملية التواصل والاتصال بالآخر.

ج- تتأثر تلك العمليات المعرفية وآليات عملها، بثقافة الفرد وحصيلته المعرفية العلمية التعليمية، المتكونة من الدراسة، أو الصدفة أو الثقافة العامة والخاصة، أو العلاقات الإجتماعية المختلفة، سواء بالأقران أو الإخوة أو الأخوات، أو الأم والأب وغيرها من العلاقات. (عائشة أحمد ناصر، 2009، ص 39).

ونستنتج من الرؤية العامة لهذه النظرية حول عملية الاتصال، أن النظريات المعرفية تسهم في تقديم صورة أوضح في عملية التواصل بين الناس، سواء فيما يتعلق بالإرسال وما يؤثر ويتأثر به، وخاصة فيما يتعلق بما يتم إرساله من مثيرات حسية مدركة، وعلاقته بما يريد المرسل إرساله وهنا ندخل في الجانب الإرادي المعرفي بما فيه من جوانب الإرادة والإعتقاد، والاتجاهات، والقيم، والميل للتوازن هذا من جهة. ومن جهة ثانية فيما يتعلق بالإستقبال وما يؤثر ويتأثر به أيضاً حول ما يرتبط بآلية الإستقبال، وتأثرها بما يؤثر على جوانب العمليات المعرفية العقلية من ثقافة وحصيلة معرفية تعليمية مؤثرة بذلك على العمليات المعرفية، التي يتم بها تشفير وترميز وتفسير وانتقاء وتصفية المعلومات الحسية المدركة التي تم إرسالها.

كما يسهم النموذج المعرفي بفعالية في دراسة وتحديد درجة التطابق والإختلاف بين ما تم استقباله وإدراكه وتفسيره، وبين ما عناه المرسل وقصده، أو فيما يتعلق بالرسالة ومضمونها باعتبارها مثيرات حسية مدركة تتطوي على معاني خاصة بالمرسل وعلاقتها بعملياته المعرفية العقلية التي ذُكرت سابقاً، والمعاني

التي يستقبلها المستقبل وعلاقتها أيضا بتلك العمليات المعرفية العقلية عنده، أو فيما يتعلق بقنوات التواصل التي تمثل أشكال التواصل الذي قد يكون لفظيا، أو غير لفظي متمثلا في التواصل بالعين، وتعبيرات الجسم والصوت، وتعبيرات الوجه والإيماءات...، وعلاقتها بكونها مثيرات حسية مدركة مكونة للرسالة التي يتم إرسالها واستقبالها وعلاقة كل ذلك بالعمليات المعرفية العقلية المؤثرة والمتأثرة بتلك المثيرات.

وتقود محاولة دراسة الاتصال من وجهة نظر معرفية إلى الانتباه لتأثير ثقافة الأفراد في المعاني التي يقصدونها أثناء تواصلاتهم بالآخرين، وكذلك في أفهامهم لما يستقبلونه من رسائل، باختلاف المقاصد والمفاهيم بين المتواصلين يمكن أن يكون نقطة بداية الاختلاف وعدم الانسجام والاتفاق، وبالتالي عاملا جوهريا لتفسير وتشخيص مكن ضعف القدرة على التواصل مع الآخر.

كما أن كون الإدراك العملية الأولى التي ينطلق منها وبناءا عليها سيرورة التواصل بين الأفراد إرسالاً واستقبالا (تبادليا)، فسناحول في العنصر الموالي بيان كيفية حدوث آلية الاتصال من خلال مقارنة النظرية الإدراكية.

4-2- المقاربة الإدراكية:

تعتبر عملية الإدراك عند الإنسان النافذة التي يطل منها على العالم، والأداة الرئيسة التي بها يتفاعل مع البيئة بكل عناصرها من أشخاص وأشياء، والقاعدة التي على أساسها يتشكل السلوك بأنواعه وأشكاله المختلفة، ولذلك نتطرق في هذا البحث لهذه النظرية على اعتبار أن التواصل لا يمكن أن يتم دون عملية الإدراك.

وتختلف المدارس النفسية في تفسيرها لعملية الإدراك تلك وعلاقتها بالسلوك الإنساني، ويعرض مكايي والسيد بعضا من هذه المدارس وتفسيراتها المختلفة، فالمدرسة السلوكية (وعلى الأخص المدرسة الواطسونية التي يمثلها عالم النفس واطسون) تقول بأن السلوك الإنساني ما هو إلا فعل منعكس عصبي، ناتج عن تنبيه مختلف المراكز العصبية بواسطة مثيرات مختلفة خارجية، أي أن هناك معادلة ذات إتجاه واحد بسيط مفسرة للسلوك الإنساني في علاقتها بعملية الإدراك هي مثير-إستجابة، أي أن المثير الخارجي يولد إستجابة (سلوك ما)، ولا يتعرض أصحاب المدرسة السلوكية الواطسونية للمتغيرات

الوسيلة كالتفكير والشعور التي تتداخل وتتفاعل مع طرفي المعادلة السابقة (مثير-إستجابة). (عائشة أحمد ناصر، 2009، ص 40).

كما يجدر الانتباه إلى وجود مستويات أو أشكال لعملية الإدراك، فالإدراك الحسي يعتبر مرحلة أولية من عملية الإدراك، التي تتم عن طريق استقبال الحواس للمثيرات الحسية وتفسيرها بواسطة المراكز العصبية المسؤولة عن تفسير الإحساسات أو الانطباعات الحسية، ومع أن هذه الآلية الإدراكية الأولية تعد ضرورية وهامة لإحداث الإستجابة، إلا أنها ليست المرحلة النهائية لتحديد وحدث الإستجابة، بل هناك عوامل أخرى تتدخل في تفسير الانطباعات والمثيرات الحسية، وهو ما يسمى بالإدراك الاجتماعي.

إن فالتقافة الاجتماعية وخبرات الفرد خلال مراحل نموه المختلفة والمتابعة وتفاعلاته المستمرة مع محيطه، تشكل عاملاً بارزاً وواضحاً في كفاءات إدراك الأفراد وبالتالي في تحليلهم وتفسيرهم للمثيرات التي يتعرضون لها باستمرار في حياتهم، واتخاذهم لاستجابات معينة حيالها.

وباعتبار كل من الاتصال والتواصل والتفاعل والتوافق عمليات معقدة تنطوي على سلوكيات متعددة ومختلفة تحدها وتشكلها عوامل عديدة ومعقدة أساسها عملية الإدراك، وأن جهات الضبط التي يهدف هذا البحث دراسة بعض جوانب العلاقة بينها وبين القدرة على التواصل الجيد، ما هي إلا أنماط نفسية تعبر عن نفسها بأشكال سلوكية محددة ومختلفة لا يمكن أن توجد بمعزل عن عملية الإدراك، فإن هذه الاعتبارات شكلت أهم دواعي تطرقنا في مقاربة التواصل للنظرية الإدراكية.

فعملية الإدراك هي العملية التي تخلق في الإنسان إحساسه بالتوتر أو عدم الإتزان، الإحساس الذي يدفعه إلى خفض التوتر أو تجنب المزيد منه، وهذا ما يخلق التمايز بأشكال السلوك الناجم عن ذلك الإدراك، كل هذه المفاهيم والعمليات من إدراك وإحساس بالتوتر والسعي لخفض التوتر أو تجنب المزيد منه، بأشكال سلوكية مختلفة، ما هي إلا آليات ديناميكية مختلفة تحدث وتتفاعل طالما الإنسان حي، في تواصله مع نفسه أو مع الآخرين.

4-3-مدخل سميولوجي في فهم بعض جوانب التواصل:

يهدف علم النفس إلى التعرف على باطن الإنسان من خلال دراسة سلوكه وردود فعله، قيمه، متغيراته، ومن خلال محاولة استكناه أحلامه ومعطياته الخفية، ولاشك أن اللغة هي أهم قناة لفهم هذا الباطن، وكذلك السلوك، وهما كلاهما مجال بحث السيميائية، إلا أن مجال النظر مختلف لأن مقاربة

السيميائية إجتماعية زمنية (مرحلية) وإقليمية، في حين علم النفس يدرس الحالات معزولة (أفراد أساسا، أو عائلات سلوكية) مع الحضور الدائم للهاجس العلاجي والمزوجة بين النمطي والشاذ والمرضي. (فيصل الأحمر، 2011، ص 15)

في حين تحاول الدراسات النفسية الاجتماعية بحث عناصر وآليات التداخل والتفاعل بينهما، ومن هنا تظهر أهمية الاستفادة من هذا المدخل النظري لفهم بعض جوانب العملية التواصلية.

بحيث تنطلق سيميوطيقا الثقافة -كما يقول- (مبارك حنون) من اعتبار الظواهر الثقافية موضوعات تواصلية وأنساقا دلالية، والثقافة عبارة عن إسناد وظيفة الأشياء الطبيعية وتسميتها وتذكرها. (فيصل الأحمر، 2011، ص 107)

ففي إجراء عام لإيجاد معاني ومدلولات ظاهرة إنسانية، أورد (فيصل الأحمر، 2011) تحديدا ل(أليكس مكيلي، 2008) في مؤلفه سيمياء المواقف أربعة أطر لإيجاد معان ومدلولات ظاهرة إنسانية تمثلت في: الإطار الزمني والإطار الثقافي والمعياري، والإطار الاجتماعي والعلائقي، وإطار نوعية العلاقات.

يظهر من هذا أهمية دراسة الجوانب السيميائية أو الدلالية المذكورة في الظواهر النفس-اجتماعية المختلفة، بما في ذلك السلوكيات والتفاعلات والعلاقات الزوجية والأسرية، وبما في ذلك دراسة السلوك التواصلية ضمن هذا النوع من البيئات الاجتماعية، بكل ما تنطوي عليه من عناصر ومكونات وعلاقات وغير ذلك.

بالإضافة إلى مراعاة نوايا ورهانات الفاعلين المعنيين، ومراعاة ثقافة ومعايير وقواعد ثقافتهم، كما فصل في هذا (فيصل الأحمر، 2011) وأضاف إليه مجموعة من النقاط الأخرى كمراعاة تموضوعاتهم في مختلف المواقف الاجتماعية، مراعاة نوعية العلاقات بينهم من تعلق مفرط ومبالغ فيه أو النسيان واللاوجود وغيرها، ومراعاة التاريخ والزمن المؤثرين في الظواهر والفاعلين، ومراعاة الترتيبات المكانية والحركات التي ينسب إليها وقوع الظواهر من تنظيمات وتواجدات في أماكن لها خصوصيات معينة أو احتلال لمساحات أو أماكن معينة وما يجري من اتصالات وغيرها، ومراعاة الوضعيات الحسية للموقف، من أحاسيس داخل الموقف وخارجه ومؤثرين ومتأثرين.

فجميع هذه العناصر والظروف المحيطة بالظواهر الإنسانية والاجتماعية، حتى نفهم هذه الظواهر الفهم الأوضح والأعمق يجب محاولة تحقيق النظرة الشمولية من كل الزوايا الممكنة. فعملية الاتصال والتواصل باعتبارها سلوكا اجتماعيا، فالإحاطة بجوانب هذا السلوك يقتضي ضرورة الانتباه إلى:

أ- البيئة الزمانية والمكانية بكل مكوناتها ومتغيراتها وظروفها...

ب- الإطار الثقافي والمعياري للقائمين والمعنيين بالاتصال والتفاعل

ج- الإطار الاجتماعي والعلاقاتي وطبيعة ودرجة قوة العلاقات بين المعنيين وذوي العلاقة بعملية وموضوعات التواصل، والظروف الاجتماعية التي يتم فيها التواصل

د- نوعية العلاقات ونوايا ورهانات القائمين بعملية الاتصال والتواصل والمعنيين بها.

5- أشكال الاتصال في العلاقة الزوجية:

تتنوع أشكال الاتصال حسب مجاله إلى أنواع عديدة تصنف بدورها الأشكال التي تندرج تحت كل مجال من مجالات الاتصال وفق عدة معايير.

وبما أن موضوع هذا البحث يركز على الاتصال في مجال العلاقة الزوجية، فإن هذه العلاقة النوعية الخاصة تتميز أو تستخدم أشكالا تواصلية مختلفة تحقيقا لأهداف وأغراض وغايات الحياة المشتركة، ويمكن تقسيم التواصل في مجال العلاقة الزوجية بناء على عدة معايير كما يلي:

5-1- من حيث اللغة المستخدمة بين الزوجين:

أ- التواصل اللفظي:

ويطلق عليه كذلك التواصل الشفوي، وهو الأكثر شيوعا بين الناس، ويتطلب حدوثه وجود متكلم ومستمع ورسالة. ولا يكون للرسالة معنى إلا بوجود لغة مشتركة بين المتكلم والمستمع لكي يتمكن الأخير من فهم الرسالة (موسى محمد عمارة وياسر سعيد الناظر، 2012، ص 21).

ويقصد به في مجال العلاقة الزوجية، كل أشكال التواصل بين الزوجين التي يستخدم فيها الكلام اللفظي (اللغة المنطوقة) باعتبارها أداة تفيد في تبادل الرسائل بين المرسل والمستقبل (الزوجين).

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين قد يصنفون الصوت باعتباره أحد أشكال التواصل اللفظي، إلا أن أغلب الباحثين يصنفون الصوت بدلالاته الرمزية مثل: النبرة والسرعة والإرتفاع والإنخفاض والشدة والصمت... باعتباره أحد أشكال التواصل غير اللفظي، وليس اللفظي. (عائشة أحمد ناصر 2009، ص 47).

2-التواصل غير اللفظي:

يطلق عليه البعض اللغة الصامتة. وقد يسميه البعض باللغة غير المقطعية المتكونة من أصوات بسيطة... .

ويقصد به في العلاقة الزوجية، كل أشكال التواصل الأخرى التي تحدث بين الزوجين، والتي لا تعتمد على اللغة المنطوقة الكلامية.

بينما يسميه (جلين ويلسون 2000)، بلغة الجسد، ويعرفها بأنها لغة تستخدم بشكل لاشعوري، وتعبير عن الجوانب الأكثر حقيقية من ذاتنا، من مشاعرنا وانفعالاتنا وحاجاتنا واتجاهاتنا. وهذه اللغة هي الأكثر صعوبة في كتابتها، لكنها ربما كانت هي الأكثر أهمية في العلاقات الشخصية المتبادلة فيما بيننا. (عائشة أحمد ناصر، 2009، ص 47)

وللتواصل غير اللفظي أشكال مختلفة منها: -الملابس والأدوات (المقتنيات)، حركات الجسم والإيماءات، وضع الجسم، سلوك الوجه والعين، سلوك اللمس، التذوق والشم، -الفضاء الحيز المكاني او المسافة بين الأشخاص أو ما يسمى بالحيز الشخص وغيرهأ، هذا الأخير (الحيز الشخصي أو المكاني للفرد)، يعتبر إلى جانب الأشكال السالفة الذكر للاتصال غير اللفظي، من بين العوامل التي تؤثر تأثيرا مباشرا على تفاعل الفرد مع غيره.

ويعرف الحيز الشخصي بالحدود غير المرئية التي تحيط بالفرد. بمعنى أن الفرد نفسه هو الذي يحددها لنفسه ويتصور أنه يعيش داخلها وأنه ليس للغير أن يخترقها وأنه يحرم على من سواه تجاوزها حفاظا على شخصيته. هذه الحدود التي يرسمها الفرد ليست ثابتة في كل المواقف فهي تقل وتزيد حسب

الموقف الإجماعي الذي يتواجد فيه وحسب طبيعة العلاقة القائمة بينه وبين الشخص أو الأشخاص الآخرين المتواجدين معه في نفس الموقف، بمعنى أنها حدود غير مرئية لكنها مرنة متغيرة باستمرار، فإذا ما حدث وانتهكت هذه الحدود بأن تجاوزها الغير اقتربا أو ابتعادا، وجدنا أنّ الفرد صاحب تلك الحدود يلجأ وبسرعة إلى ردود فعل تعويضية، إلى الشعور بالقلق والتوتر أو عدم الإرتياح أو الإنسحاب أو ما شابه ذلك. (علي عسكر ومحمد الأنصاري، 2004، ص 155).

لقد شبه الباحثون الحيز الشخصي بالفقاعات التي يحتفظ بها الكائن بينه وبين الآخرين، والسؤال الذي قد يتبادر إلى أذهاننا جميعا هو ما فائدة هذه الفقاعات التي يرسمها الفرد حول نفسه ويحتفظ بها بينه وبين الآخرين؟

يتناول (علي عسكر ومحمد الأنصاري، 2004، ص ص 155-156) باختصار عددا من التفسيرات كما يلي:

-تفسر تلك الفقاعات على أنها توفر للفرد مساحة ضرورية لحمايته من المثيرات التي قد تكون غير مقبولة أو زائدة على احتمالها مثل رائحة يكرهها أو إحتكاك جسدي لا يتقبله أو نفس لا يطيقها أو منظر كرهه لا يستسيغه.

-تفسير آخر: حيث أن القرب الزائد بين الفرد وأفراد آخرين يولد نوع من التوتر لا يريده الفرد ولا يود التعرض له.

- ويتعلق التفسير الثالث بتوقع الفرد أنه في حالة احتفاظه بمسافة كافية بينه وبين الآخرين فإنه يتمتع بحرية الحركة التي يفضلها وبالشكل الذي يريده أثناء مزاولته للأنشطة المختلفة.

-والتفسير الرابع يتعلق بكون المسافة التي يحتفظ بها الفرد بينه وبين من يتقابل معهم يشير إلى درجة القرب أو البعد عن هؤلاء الأشخاص وكذلك لحمايته من انتهاك الآخرين لاستقلاليته (لفرديته) وبالتالي تقليل التوتر الذي قد يترتب عليه أي نوع من أنواع السلوك العدواني أو العنف. (علي عسكر ومحمد الأنصاري، 2004، ص 160).

ويسوق توضيح أهمية الحيز المكاني في دراسة التواصل بين الزوجين إلى نقطتين أخراوين أولاها:

- أن درجة التقارب في العلاقة الوجدانية والتفاعل الحميم بين الزوجين، يمكن أن تتدخل فيه عدة عوامل ثقافية واجتماعية وتربوية، مثل طبيعة التنشئة الأسرية والتطبيقات الاجتماعية لكل من الذكر والأنثى، حيث تربي البنت في المجتمعات التقليدية على علاقة الخضوع والطاعة والتبعية والانصياع للذكر، والدا كان أم أبا أم زوجا، وبالتالي فهناك ضرورة لمراعاة شكل معين من المسافات في مثل هذه العلاقة، على النقيض من تلك المجتمعات التي تنشأ فيها البنت والذكر على مستوى واضح من الفاعلية المشتركة، والاندماج في مختلف نشاطات ومواقف التفاعل الاجتماعي.

- في حين تقود النقطة الثانية إلى: التطرق إلى تصنيف ثانٍ لأشكال التواصل الزوجي يعتمد على تحديد اتجاه العملية التواصلية أو الاتصالية بين الزوجين.

وقبل ذلك يجدر التطرق إلى بعد آخر حديث نسبيا من حيث دراسته، وهو الاستفادة من البحوث الأنثروبولوجية في مجال الاتصال، وهي تلك الجوانب التي تركز على دلالات الحيز المكاني، بالنسبة للعلاقة الزوجية، وما يمكن أن يوفره من ظروف وعوامل قد تؤثر في جودة الاتصال والتواصل بين الزوجين أو العكس.

فالحيز المكاني هو المكان الذي يعيش ويتعامل فيه ومعه الإنسان وان اختلفت درجة ملكيته له (منزل، غرفة، حديقة...).

وهو يختلف نسبيا عن الحيز الشخصي من حيث كونه يمتاز بحدود مرئية ومنظورة. (علي عسكر ومحمد الأنصاري، 2004، ص 160).

وعلى هذا نورد تحليل (جميلة سليمان، 2011) للآليات النفس-اجتماعية للمسكن باعتباره حيزا مكانيا اجتماعيا للاتصال باختصار، من خلال أربعة أبعاد له تتمثل في كون المسكن فضاء نفسي واجتماعي وثقافي وشخصي، ويعتبر المسكن فضاء أنثروبولوجيا هاما يساعد على معرفة مشكلات الأفراد وعاداتهم. كما يعتبره (إيفس جرافري) مكانا في غاية الخصوصية، وملتقى العلاقات الاجتماعية.

هذه الخصوصية التي تتمثل وتتوفر وترتبط بكون السكن فضاء اجتماعي نفسي ثقافي وشخصي، فهو كمرفق حيوي يحقق العديد من الاشباعات وبالتالي فهو ليس فضاء جغرافي جامدا، بل هو نظام ثقافي واجتماعي قائما على مجموعة العلاقات والدلالات المستمدة من فضاء الفرد. (محمد محروس الشناوي، 1996، ص ص 65، 66).

وعلى هذا يشمل التواصل غير اللفظي بين الزوجين الأشكال والعناصر التالية:

-نوعية الصوت، والخصائص المميزة للحديث (الغزل والمودة، السخرية والتهكم...)

-الطقوس-المراسم، والعادات

-نظام الحياة اليومية

-التحية-الوداع، والبروتوكولات-الآتيكات

-شبه اللغة أو اللغة المصاحبة (نوعية الصوت والضحك والكحة والبكاء...)

-الأثاث والمعمار، والرموز المعبرة عن مكانة الإنسان

-رموز (خاصة باستخدام الوقت والمكان، مثل: ترتيب المتواصلين والأشياء حولهم كترتيب جلوسهم، أو تجاهل شخص معين بقصد أو بغير قصد)

-طريقة المشي والوقوف، أو الجري والقفز، أو الرقص والجلوس والإنحناء والنوم..

-طريقة ارتداء الملابس وأسلوب التزين و-أدوات التجميل والجاذبية والأزياء. وهكذا تتعدد صور وأشكال التواصل غير اللفظي بين الزوجين لتصل إلى أعداد وصور كثيرة جدا.

ج-الاتصال المكتوب:

ورد في تصنيف جمال محمد أيوب، 2006 للاتصال من حيث الوسيلة المستخدمة مفهوم للاتصال المكتوب، وهو ذلك النوع الذي يعتمد على الكلمة المكتوبة، حيث يبذل جهدا في إعداد الرسالة وكتابتها وصياغتها ثم توجيهها للمستقبل، وحتى تكون الاتصالات الكتابية جيدة وواضحة، فلا بد من مراعاة اللغة البسيطة والكلمات المألوفة، وتجنب استعمال الألفاظ غير الضرورية. (فايزة حلاسة،

2014، ص 160)

ومع أن هذا النوع قد لا يعد ضروريا في أشكال التواصل اليومية للزوجين، إلى درجة تكاد تكون منعدمة أو ضئيلة جدا من حيث اهتمام الزوجين باستخدام هذا الشكل، إلا أنه قد يكون وسيلة ذات فاعلية في بعض مواقف الحياة الزوجية، كاستخدامها في حالة عدم تواجد أحد الزوجين بهدف ترك رسالة معينة،

أو استخدامها كأسلوب لتجديد الجاذبية كالرسائل الكتابية التي يكتبها أحد الزوجين للآخر في مناسبات معينة للتعبير عن مشاعر أو رغبات قد تكون فيها الرسالة المكتوبة أحسن وسيلة لبلوغ ذلك الهدف.

5-2- من حيث اتجاه الاتصال في العلاقة الزوجية:

لا تنحصر عملية التواصل بين الزوجين بالعادة في اتجاه واحد، ورغم عدم وجود نماذج أو تصنيفات للاتصال الزوجي بناء على اتجاه الاتصال بين الرجل والمرأة اللذان تجمعهما علاقة زواج - على حد علم الباحثة، إلا أننا في هذا العنصر نحاول وضع تصور حيال الملمح العام لاتجاه الاتصال بين الزوجين، من خلال بعض المعطيات النظرية التي توفر بعض العوامل الشخصية والاجتماعية والاقتصادية... التي يمكن أن نفترض من خلالها اتجاه مجرى الاتصال والتفاعل والعلاقة بين الزوجين في حياتهما المشتركة، كمركز أو مراكز السلطة المتحركة أو المؤثرة على العلاقة الزوجية والأسرية، ونمط شخصية الزوجين وغيرها من العوامل.

وعلى هذا يمكن افتراض النموذج التالي لأنواع الاتصال بناء على اتجاهه.

أ- علاقة زوجية يسودها النمط الخطي في الاتصال:

ويسود هذا النوع من الاتصالات في العلاقات الزوجية القائمة على معايير الأنظمة الأسرية والزوجية التقليدية، بحيث تتركز السلطة في ذوات أو في أيدي شخص أو أشخاص معينين، ويتحدد بذلك مجرى التواصل بين الزوجين وتركيز النشاط العام وبذل الجهد في التواصل في هدفية المحافظة على نظام تسيير مركز السلطة، زوجا كان أم زوجة أم أبا أم أما أم أبا أكبر...

ولا يقصد في هذا النوع أن التفاعل بين الزوجين ينعدم تماما، ولكن المقصود هنا هو أن الغالب في هذا النمط من أنظمة وعلاقات الزواج هو وجود طرفين أحدهما هو المؤثر في الغالب، بناء على انتماؤه أو تمثيله أو تمثله لنظام هذه السلطة، والثاني هو المتأثر أو المتلقي في معظم حالات ومواقف الاتصال أو جلها.

ب- علاقة زوجية يسيرها النموذج التفاعلي في الاتصال:

ويظهر هذا الشكل من علاقات التواصل بين الزوجين في النماذج الحديثة لعلاقات الزواج، أين أصبحت المشاركة في مختلف المسؤوليات والنشاطات الأسرية، وتحمل أعباء الحياة من نفقات مادية

وتربية الأطفال ورعاية شؤون الأسرة ككل ...، وظائف وأدوار ومسؤوليات يشترك فيها كل من المرأة والرجل، لاسيما بخروج المرأة للتعلم ولولوجها عالم الشغل وتقلدها لوظائف ومناصب ومكانات مهمة في المجال الخارجي للمجتمع (خارج الأسرة) إلى جانب الرجل، وبالتالي ظهرت أشكال من الأدوار التي أوجدت نوعا من التساوي في مراكز السلطة داخل العلاقة الزوجية، مما أوجد مجالا أوسع لبروز مظاهر تواصلية وتفاعلية أكبر بين الزوجين من قبيل التعاون والتنافس والصراع... .

6- شروط ومهارات الاتصال والتواصل الفعال في العلاقة الزوجية:

شروط ومهارات التواصل الناجح تضمن فعاليته.

6-1- شروط نجاح عملية التواصل:

أ- فيما يتعلق بالمرسل:

يعتبر التواصل بين الزوجين أحد أشكال الاتصال الشخصي النوعي، فالعلاقة الزوجية بالإضافة إلى كونها علاقة شخصية خاصة بين الرجل والمرأة، فهي كذلك علاقة ذات أبعاد متعددة التأثير والتأثر، ليس فقط على كل من الزوجين، ولكن كذلك على أطراف عديدة أخرى كالأبناء وعائلي الزوجين وغيرهما، وذلك على مستويات وأصعدة شتى نفسيا وشخصيا ووجدانيا واجتماعيا...، لذلك فإن هذه العلاقة الشخصية النوعية تقتضي في تناولنا لشروط فعالية أساليب التواصل ضمنها، الاهتمام بمحددات السلوك الشخصي للقاء أو المبادر بعملية الإرسال حين توصله وتفاعله مع شريك حياته الزوجية.

والسلوك الشخصي يتضمن كل (نشاط) يقوم به الإنسان سواء على مستوى تفكيره، أو شعوره، أو نشاطه الجسمي الفيزيولوجي الداخلي والخارجي، وتعتبر كل جوانب الأنشطة هذه عوامل فاعلة في تأثيرها على عملية التواصل، فتواصل الفرد مع نفسه (كأحد أشكال التواصل) جزء هام لا يتجزأ من توصله مع الآخرين (كشكل آخر من أشكال التواصل)، يؤثر كل منهما بطرق متنوعة وبدرجات مرتفعة في الآخر.

ويذكر بعض الباحثين أن الخلل في عملية التواصل ربما يعود إلى إرسال رسائل غير واضحة، أو إرسال رسائل متناقضة على المستويين النفسي والاجتماعي، بتعبير آخر: فإن الخلل قد يعود إلى إرسال رسائل غير واضحة، أو إرسال رسائل متناقضة عاجزة عن التوازن بين مطالب الذات وبين معايير المجتمع ومطالبه. (عائشة أحمد ناصر، 2009، ص 42).

ونجد لهذا التحليل دعماً في تفسير التحليل النفسي، والتحليل النفس-اجتماعي لبعض مظاهر التفاعل والتواصل الإنساني، حيث يبين (نور الدين طوالي، 1988) البعد الشخصي لتحليل الصراع المتكرر كمظهر من مظاهر العصاب كما يذهب إلى ذلك (سيغموند فرويد)، إلا أن هذا الأخير يذهب إلى البرهنة أنه يمكن أن يكون الفرد عرضة للصراع دون أن يصيبه الاختلال من أجل ذلك، ويدعم هذا المبدأ السيكولوجي بالقول أن ثمة بعد آخر زيادة على البعد الشخصي وهو البعد البيشخصي للصراع، والذي يرى أنهما لا يختلفان جوهرياً، فثمة بين هذين التعبيرين علاقة تبادلية وتمايزاً رتبياً فقط، وهذا ما يعزز تماماً هذا المبدأ السيكولوجي المعلن عنه وهو كون الصراع النفسي لا يمكن تقليصه إلى مجرد العصاب، بل هو بالعكس، يرافق كل تفاعل بشري، لأن العلاقات مع الغير لا تحدث بتاتا تبعاً لأسلوب ليبيدي فقط. (نور الدين طوالي، 1988، ص 19).

مما يشير إلى تعدد بارز في أبعاد السلوك الشخصي للمرسل حين اعتزاه الدخول في عملية تواصل مع شريك حياته الزوجية، إذ ينبغي لتحقيق تواصل فعال وتفاعل إيجاب الانتباه إليها. وعلى هذا الأساس فالإحاطة بشروط فعالية ونجاح الاتصال في العلاقة الزوجية، يقتضي تناوله على المستوى الشخصي والبيشخصي وكذلك النفس-اجتماعي للفائمين بعملية الاتصال.

ب- فيما يتعلق بالمستقبل:

ينطبق كل ما ذكر عن المرسل على المستقبل.

ويرى (Keys et autres) أن مهارة الإستقبال إنما تتضمن:

-الانتباه إلى المرسل.

-تمييز مشاعره (المرسل) بالإستعانة بكل ما يصدر عنه من دلالات ورموز وإشارات لفظية وغير لفظية.

-الإستعانة بكل ما يصدر عن المرسل من سلوكيات لفظية وغير لفظية في مساعدته على إدراكه أن المستقبل قد استمع وأدرك المعنى الذي أرسله. (عائشة أحمد ناصر، 2009، ص 44).

ويرتبط في هذا السياق الإستقبال الفعال -عند المستقبل- بخاصية أخرى إيجابية هي إتفاق ما يفسره المستقبل وما يدركه مع المعنى الحقيقي الفعلي لإشارات وتعبيرات المرسل اللفظية وغير اللفظية. فمعلوم أن لكل إنسان شخصية فريدة متميزة، تجعله يدرك ويحلل ويفسر بطريقة خاصة، فيضع لما يدركه

خارطة في ذهنه، ويرسم له حدودا تختلف عن الحدود التي يرسمها غيره. وبذلك يكون لكل إنسان عالمه الخاص الذي قد يتوافق مع العالم الفعلي بدرجة ما، أو يختلف اختلافا شديدا أو بسيطا، ذلك أن هناك ثلاثة عوامل تحد من إدراكنا للعالم ونقيده: الحواس اللغوية والمعتقدات والقيم.

ج- فيما يتعلق بالخبرة الحياتية:

حيث تسهم زيادة درجة التشابه بين الخبرة الحياتية والأطر المرجعية والمحددات المعرفية لكل من المرسل والمستقبل في زيادة قدرة كل منهما على التفهم وفهم الآخر بكل ما تتطوي عليه شخصيته من مكونات نفسية وجسدية بما فيها من حاجات وأفكار ومشاعر وميول وآراء وآلام وتوقعات وآمال... مما يساعد في رفع درجات تقبل كل منهما للآخر وتوقع سلوكيات الآخر ومواقفه وحاجاته و... المستقبلية، وبالتالي زيادة درجات رغبة كل منهما في نمو وسعادة الآخر وحرصه عليها، وهذه كلها عوامل فاعلة في تقليل فجوات التواصل التي قد تحدث في أي عملية تواصلية، وكافية لتصحيح مسار أي عملية تواصلية تصحيحا موجها نحو أعلى درجات النجاح المأمول منها، ومحققا للأهداف المرغوبة منها عند كل من المرسل والمستقبل.

د- فيما يتعلق بالرسائل:

الرسالة هي محتوى عملية الاتصال وغايتها، ويتعين على الزوجين حين **اعتماد** أحدهما الاتصال أو التواصل مع الآخر، مراعاة دقة محتوى الرسالة والقصد منها، إذ كثيرا ما لا تصل الرسالة لعدم ضبط محتواها والقصد منها، أو لتعارضها مع فهم أو رؤية المستقبل.

هـ- فيما يتعلق بقنوات التواصل:

يمكن للرسائل أن تصل إلى المستقبل عبر قنوات عديدة ومختلفة: كالحواس المختلفة مثل: السمع والنظر والشم واللمس والتذوق... وتشير التجارب إلى أن لكل فرد قنوات معينة هي المفضلة في استقبال الرسائل. ولعل تفضيل كل فرد لقنوات معينة من قنوات ووسائل التواصل يقدم تفسيراً إضافياً معقولاً ومقبولاً لظاهرة اختلاف الأفراد في استقبالهم وتفسيرهم لنفس المثيرات والرسائل اللفظية وغير اللفظية التي يستقبلونها من نفس المرسل وفي نفس الموقف التواصلي التفاعلي، مما يؤدي إلى اختلافهم أيضا في تأثرهم بما استقبلوه، واختلاف إنطباعاتهم النهائي المتكون عما استقبلوه (عائشة أحمد ناصر، 2009، ص 45-46).

و- فيما يتعلق بالتغذية الراجعة:

تعرف أحمد ناصر 2009، التغذية الراجعة في عملية التواصل بأنه ما يتلقاه المرسل من معلومات تفيد في معرفة تأثير ما أرسله على المستقبل، ودرجة توافق ما أدركه المستقبل منه، مع ما قصده المرسل بالفعل. وقد تكون التغذية الراجعة إيجابية مشجعة المرسل على الإستمرار أو سلبية لا تدعم ما تم إرساله، ومقللة بالتالي من احتمال تكراره في المستقبل.

ولتواصل فعال يجب أن يزود المستقبل بتغذية راجعة كافية تؤكد للمرسل بأن ما استقبله المستقبل هو نفسه ما قصده المرسل.

وهنا فإن فاعلية رجع الصدى (التغذية الراجعة) بكل أشكاله : سلبيا أم إيجابيا، داخليا أم خارجيا- في عملية التواصل إنما تكمن في الواقع في ما يحدثه رجع الصدى من تأثير على الإنطباع النهائي لدى كل من المرسل والمستقبل، وأن درجة ونوع ذلك الإنطباع النهائي من أهم محددات نجاح وفاعلية عملية التواصل بكل أشكالها على اختلاف طرقها، واختلاف عدد وسمات شخصية وشخصيات المرسلين والمستقبلين فيها. (عائشة أحمد ناصر، 2009، ص 46).

6-2- مهارات الإتصال الزوجي:

سواء كان القصد بعملية الاتصال نقل حالات ذاتية من مشاعر وأفكار ومعلومات وتعبيرات وحاجات ورغبات...، من أحد الزوجين إلى الآخر، أو تبادلها فيما بينهما في صور وأشكال التواصل المختلفة في مواقف التفاعل الزوجي المختلفة، فإن كثيرا من مشكلات الأزواج والخلافات التي تقوم وتظهر بينهما، يكون فيها ضعف مهارات وأساليب التواصل بين الزوجين عاملا فاعلا في ظهورها أو تفاقمها أو مظهرا من مظاهرها.

ولذلك نتطرق في هذا العنصر إلى ثلاث مهارات لها من الضرورة بمكان لتحقيق اتصال ناجح يخدم أهداف العلاقة الزوجية، ويساهم في إشباع حاجات كل من الزوجين للتواصل بالآخر وهي:

أ- الإصغاء (الإنصات):

إن الإصغاء عملية ذهنية فكرية ناشطة تهدف إلى التقاط رسالة لتفسيرها و فهمها و الاحتفاظ بها لذلك فعلى المتصل أن يستمع أكثر مما يتكلم، و على المتصل أن يتعرف على حاجات و رغبات و

اهتمامات و توقعات الطرف الآخر، و عليه أن يشعره بالثقة و الأمان و أن بإمكانه التعبير عن آرائه كما يحلو له، و لا يمكن لهذا أن يحدث إلا بالاستماع.

والذي يقصد به الاستماع إلى الآخر بفهم و أدب و احترام و عدم مقاطعته، و استيعاب الرسائل التي يعبر عنها بطريقة لفظية و غير لفظية. يقول تعالى مؤكدا أهمية الإنصات للفهم و الاستيعاب و التذكر ﴿و إذا قرئ القرآن فاستمعوا له و أنصتوا لعلكم ترحمون﴾ (سورة الأعراف، الآية 204)

و يعتبر عدم إصغاء أحد الزوجين للآخر من أهم معوقات الاتصال، وبالتالي فالإنصات يعتبر من أهم مقومات التواصل الفعال، إذ يستطيع الشريك من خلال الإصغاء أن يتعرف على ما يريد شريكه قوله، و يكون لدى الطرف المستقبل منهما الفرصة للتعبير الكامل عن نفسه، إضافة إلى أن إصغاء كل منهما للآخر، يضمن فعالية الاتصال ويفتح مجالا أكبر للفهم والإدراك والشعور والتعاطف الوجداني المشترك.

و قد حدد **حسان عبد الله** ثلاث مراحل في عملية الإصغاء:

المرحلة الأولى: تقوم على التقاط الرسالة الصوتية، أي تدوين الأصوات التي تتألف منها الرسالة، في الذاكرة السمعية عن طريق تحويلها إلى صور عقلية.

المرحلة الثانية: يتم فيها ربط هذه الصور العقلية ببعضها البعض في ما نسميه الفهم، و يحصل هنا عندما نربط بين المعلومات التي حصلنا عليها عن طريق الإصغاء.

المرحلة الثالثة: يتم فيها ربط هذه المعلومات بالمعلومات السابقة بحيث تساهم في تكوين سلوكنا و مساراتنا الثقافية و غيرها. (فايزة حلاسة، 2014، ص170)

ب- مهارة التحدث:

إن الانطباع الأول يتكون لدى الآخرين من طريقة حديثك، و في ذلك يقول شكسبير " أصلح كلامك قليلا و إفسد حظك".

و لكن كيف يكون لأحد الزوجين أن ينفذ إلى عقل الآخر، و يبقى طويلا به يعيد تنظيم الأمور داخله، و يرتب و ينسق المعارف، ليشكل اتجاهه أو يغيره، أي ما يطلق عليه التأثير في الآخر.

هذا التأثير الذي يبدأ من خلال الحديث المؤثر، القادر على الإقناع و التأثير.

وتعني مهارة التحدث و الإقناع، مدى قدرة الشخص على اكتساب المواقف الايجابية عند اتصاله بالآخرين.

و يتكون موقف الحديث-دائما- من المتحدث الذي يحاول نقل فكرة معينة، أو طرح رأيا معيناً أو يشرح موضوعاإلخ، و المتحدث إليه و هو الطرف المعنى بالحديث، و المستمع له، ثم الظروف المحيطة، و هي الظروف المحيطة بموقف الحديث، سواء كانت هذه الظروف مادية أو معنوية، فهذه الظروف دائما ما يكون لها تأثيرا و فاعلية على الحديث ذاته.

و لاكتساب مهارة الحديث المقنع يجب أن يكون لديك أولا ما تقوله، حيث أننا نلاحظ دائما أن الناس يميلون-فيما عدا استثناءات نادرة-إلى الحديث أكثر من الإنصات أو الاستماع لحديث الآخرين.

و حتى يكون الحديث مؤثرا، فانه لا بد من تضافر كل من العقل و العين و الأذن و اللسان في صياغة ما نقول، حيث تتوقف مهارة المتحدث الجيد، و قدرته على الإقناع على مدى فهمه لموقف الحديث بشكل عام، و إدراكه لكل أبعاده، و حسن إدارته له، كل ذلك في ضوء الأهداف المرجوة من الحديث، و في ظل الإمكانيات و القدرات المتاحة، و ذلك من خلال لغة واضحة و مفهومة، تساعد على رسم الصور، و نقل الأفكار للآخرين، من خلال نغمة سهلة للصوت و إيقاع لفظي مرن، يستخدم الألفاظ المألوفة الواضحة، باعتبار أن الحديث ما هو إلا ملكة طبيعية أو قدرة مميزة على الكلام.

و من ثم فإن الصوت و عادات التحدث لدى كل من الزوجين، تعد عاملا هاما و محوريا في إحراز القبول عند تحدث كل منهما مع الآخر، و تحقيق التأثير المطلوب فيه.

و الصوت أداة موسيقية قادرة على إحداث نغمات متنوعة للحصول على الاستجابة المطلوبة، لذلك فانه من الأهمية بمكان الحرص على تحسين النطق و نغمة الصوت، فالصوت المرتفع يكون أكثر حدة، و يؤدي إلى خلق التوتر لدى الآخر، و من ثم يكون اقل تأثير عليه، و على العكس من ذلك فان الصوت الودود يتسم بالدفء، مما يشعر الآخر بصدق الحديث، و من ثم التأثير عليه، و يزيد من ذلك التأثير عوامل مساعدة منها التخلص من بعض عيوب الحديث المزعجة، و اللزمات غير المرغوب فيها، مع الاعتدال في سرعة النطق و الكلام، بالإضافة إلى مراعاة ضرورة التحدث بلغة مفهومة و واضحة، و مناسبة للمستمع أو المعنى بالحديث، لكي يتحقق الاشتراك أو المشاركة و الوضوح في المعنى بين

أطراف الحديث.

و لامتلاك ذلك لابد من توافر ذخيرة من الألفاظ لدى المتحدث، تكسب لغته المرونة و تمكنه من التعبير عن المعنى، فالألفاظ هي الزاد المطلوب في رسم الصور، و نقل الأفكار، و مخاطبة الآخرين، و النفاذ إلى عقولهم. (فايزة حلاسة، 2014، ص ص 172-173)

ج-مهارات الاتصال (السلوك) غير اللفظي:

يؤدي السلوك غير اللفظي دورا هاما في إتصالاتنا وعلاقاتنا مع الآخرين. وعلى الرغم من أننا نميل في إتصالنا (تخاطبنا) أن نركز على الكلمة المنطوقة فإن معظم المعنى الذي تشمل عليه الرسالة، حوالي 65 بالمائة أو أكثر، ينتقل عن طريق السلوك غير اللفظي. وقد عرف (تاب 1978) السلوك غير اللفظي بأنه كل وقائع الإتصال الإنساني التي تتجاوز الكلمات المنطوقة أو المكتوبة، ويضيف بقوله: وبالطبع فإن كثيرا من السلوكيات غير اللفظية تفسرها الرموز اللفظية (محمد محروس الشناوي، 1996، ص 71).

يقول (ألان بيز) في كتابه الموسوم ب: (لماذا يحك الرجال آذانهم والنساء يبرمن خواتمهن) الصادر بالفرنسية عن دار (فيرست) أن الإهتمام بلغة الجسد، هذه اللغة التي تطورت تطورا مذهلا من يوم وجد الإنسان إلى اليوم، لم تثر الإهتمام الذي أثارته اللغة اللفظية، ولم تتحول إلى مشروع علمي إلا في الستينيات من القرن الماضي، حيث لا يزال يعتب إلى اليوم أن اللغة اللفظية هي الوسيلة الرئيسية في التواصل. ويشير إلى أن اللغة نفسها وهذا ما نرصده في كل لغات العالم، لا تزال تحمل آثارا أو بقايا من لغة الحركة والإشارة في كثير من التعبيرات مثل: (لم يرف له جفن، خبا وجهه، اليد الممدودة، حملق، غض الطرف) وهي بحسب المؤلف تعابير تشير إلى ممارسات الجسد في إظهار رغبة أو إخفاق أو ما شابه (بلال عبد الهادي، 2007، ب ص)

ويرى كل من (ألان بيس وبريارة بيس، 2011) أن لغة الجسد هي انعكاس خارجي للظروف الانفعالية للشخص، وأن الأساس في فهم الرسائل بين المرسل والمستقبل يتطلب أن تكون قادرا على فهم الظروف الإنفعالية للشخص، بينما تنصت إلى ما يقوله، والظروف التي يقوله في إطارها، يسمح لك هذا بأن تفصل بين الحقيقة والخرافة، والواقع والخيال.

في الأزمنة الحديثة، نحن كبشر نتناوبنا هواجس مع الكلمة المنطوقة، ومع قدرتنا أن نكون محاورين أو متحدثين. ومع ذلك، الكثير من الناس لا يدركون بصورة لافتة إشارات لغة الجسد وتأثيراتها، على الرغم من أننا نعرف الآن أن معظم الرسائل في أي محادثة وجها إلى وجه تكشف من خلال إشارات الجسم.

فعندما نواجه أولا مصطلح لغة الجسد ، كلمة إيماءة مثلا، تصل للدماغ طواعية، لأنها تفترض لنا ببساطة فعلا يتم تنفيذه من قبل جزء من الجسم، عادة باستخدام الذراعين، اليدين أو الرأس، والتي تكون مصممة لشرح الرسالة. بالتأكيد، على الرغم من أن الإيماءات ليست الوحيدة التي تشكل كل لغة الجسد (مصطفى وهبه، 2010، ص12)، بل هناك سلوكيات عديدة تسهم إلى جانب الرسالة اللفظية في توصيل المعنى وتحقيق الهدف من عملية الاتصال ككل.

من هذا تتجلى ضرورة انتباه الزوجين إلى سلوكهما غير اللفظي المصاحب لكل عملية اتصال أو تخاطب بينهما، فعلى سبيل المثال، عندما تريد الزوجة التحدث مع زوجها في موضوع تدني تحصيل الابن في الفحوصات المدرسية في الوقت الذي ينظر فيه إلى التلفاز ممسكا بجهاز التحكم، فإن انتباهها لعدم اهتمامه بالموضوع أو أنه لا يشكل نفس درجة الأهمية بالنسبة له، يكون الأسبق إلى ذهنها، لأن وضع جسمه وحركاته وتركيز حواسه متجه إلى موقف أو مثير آخر، ومن المعروف أن الاهتمامات والرغبات والميولات هي من أهم عوامل الانتقائية للموضوعات التي تثير انتباه الناس إلى مواقف دون أخرى.

وقد اقترح كل من (ألان وبريارة بيس، 2011) ثلاث قواعد أساسية للفهم والحصول على الأشياء الصحيحة من لغة الجسد بالقول:

إن ما تراه أو تسمعه في أي موقف لا يعكس بالضرورة الإتجاهات الحقيقية التي تكون لدى الناس بالفعل. إنك تحتاج إلى أن تتبع ثلاث قواعد أساسية للحصول على الأشياء الصحيحة.

أولا، قراءة التلميحات في عناقيد:

أحد الأخطاء الأكثر خطورة التي يمكن أن يرتكبها مبتدئ يتمثل في تفسير تلميحة بذاتها في معزل عن التلميحات والظروف الأخرى.

على سبيل المثال حك أو خدش الرأس يمكن أن يعني عددا من الأشياء- التعرق، عدم التأكد، قشرة الرأس، البراغيث، النسيان، أو الكذب. إستنادا إلى التلميحات الأخرى التي تصدر في نفس الوقت.

ثانيا، البحث عن الإنسجام أو التطابق:

تشير البحوث إلى أن الإشارات غير اللفظية تحمل تأثيرا حوالي (5) أضعاف ما تحمله القناة اللفظية، وذلك عندما لا يتطابق الإثنان، فإن الناس (وخاصة النساء) يعتمدون على الرسالة غير اللفظية ويتجاهلون المحتوى اللفظي.

إذا كنت أنت كمتحدث عليك أن تسأل المستمع الذي ظهر سابقا أن يعطي رأيه حول شيء ما قد قلته، وأجاب بأنه لا يتفق معك، فإن إشارات لغة جسده سوف تكون منسجمة مع جملته اللفظية، بمعنى أنها سوف تكون متكافئة. ومع ذلك إذا قال بأنه يتفق معك ، فالإحتمال الأكبر سوف يكون إنه يكذب، لأن كلماته وتلميحاته سوف لا تكون متناغمة.

ثالثا، قراءة التلميحات في سياق:

يجب أن تدرس كل التلميحات في السياق الذي تحدث فيه، إذن فمثلا كان شخص ما جالس في أوتوبيس في نهاية الخط مع تشابك ذراعيه وساقيه في تقاطع محكم وذقنه إلى أسفل وكان يوم شتاء بارد، الإحتمال الأكبر سوف يعني أنه يشعر بشدة البرد وليس في حالة دفاع. ومع ذلك إذا استخدم شخص نفس التلميحات بينما أنت جالس على طاولة في مواجهته تحاول أن تتبع له فكرة، سلعة أو خدمة، فإنه يمكن تفسيرها بصورة صحيحة بأن الشخص كان يشعر سلبيًا أو رافضا لعرضك' (الآن بيس وبربارة بيس، 2011، ص 6).

إذن، فمهارات الاتصال بين الناس في مختلف المواقف الاجتماعية عموما، ومهارات التواصل بين الزوجين في مواقف التفاعل المختلفة، تتطلب امتلاك الزوجين لمهارة توظيف السلوكات غير اللفظية دعما لأساليب التواصل اللفظية، وبذل المزيد من الجهد في رفع مستوى التواصل الايجابي والفعال بينهما، بحيث أن التناسق الحركي اللفظي أثناء الاتصال بالآخر يعتبر من أهم الأدلة والمؤشرات على صدق القول ووضوح الرؤية والرغبة في التشارك مع الآخر، وتحقيق القدر الكافي والمُرضي من التشارك الوجداني والعاطفي من هذا الاتصال.

7-الاتصال والتواصل في العلاقة الزوجية أهميته وقياسه:

تعد المقدرة على تحقيق الاتصال الفعال من أكثر المهارات أهمية لأي فرد في الحياة بصفة عامة وللحياة الزوجية بصفة خاصة، فلا يمكن تحقيق شيء بدون اتصال جيد بالآخرين، ومن دونه لا يمكن الوصول إلى تحقيق التفاعل الإيجابي ولا مسايرة شؤون الحياة.

وتعتبر العلاقات الاجتماعية المتبادلة من أهم موضوعات علم النفس الاجتماعي لأنها أرقى أنواع علاقات التفاعل الاجتماعي، والفرد في علاقاته المتبادلة مع الفرد الآخر يدرك جانباً من جوانب شخصيته، حيث يحدد له هذا الإدراك ما يتوقعه منه، والطريقة التي يتخذها معه ليحقق بذلك هدفه من التفاعل القائم بينهما، فعلى سبيل المثال عندما يلتقي فردان ويؤثر أحدهما في الآخر ويتأثر به ويتكرر هذا السلوك ويستقر، فإننا نطلق علمياً تسمية الصلة التي تجمع بين فردين بالعلاقات المتبادلة، والتغير الذي يحدث نتيجة لتبادل التأثير والتأثر نسميه بالتفاعل الاجتماعي (عبد الرحمان الوافي، 2012، ص 59 60)

من هنا يتبين جليا الأهمية التي يؤديها فعل الاتصال والتواصل بالآخر في ربط وتوثيق علاقته به، وكذا في نوع ودرجة التفاعلات التي تتم بينهما، فتقضي بالتفاعل القائم بينهما إما باتجاه إيجابي يطور العلاقة ويجعلها أكثر قوة وتماسكاً، وإما في الاتجاه السلبي الذي يضعف العلاقة ويجعلها عرضة للتفكك والانفصال، وكذلك الأمر بالنسبة للدور الذي يؤديه الاتصال والتواصل الفعال لكل من الزوجين بالآخر.

فقد بينت دراسات عديدة منها، دراسة كيرديك (Kurdeck, 1991) أن الأزواج غير السعداء يرون في مشاكل الإتصال أهم العوامل التي أدت إلى تحطيم علاقاتهم كما وضحت ذلك دراسة (بلميهوب، 2010).

وحدد بيك (Beck, 1988) في كتابه -الحب وحده لا يكفي أبدا- عددا كبيرا من مشكلات الإتصال، مثلا أحيانا نفضل في التعبير عن مشاعرنا، أو شرح ما نريد قوله، معتبرين الطرف الآخر قادرا على فهم إشاراتنا الداخلية، وغير اللفظية إذا كان فعلا يحبنا. وأحيانا أخرى نعتقد أننا نعرف في أي شيء يفكر الطرف الآخر، ونقفز إلى نتائج خاطئة. (كلثوم بلميهوب، 2010، ص 14).

وعن أهمية الاتصال غير اللفظي في التواصل بين الزوجين، بينت الكثير من البحوث والدراسات أنه على الرغم من أهمية التواصل اللفظي كشكل من أشكال التواصل، إلا أن التواصل غير اللفظي أبلغ،

وخاصة حين ينقل المشاعر الحقيقية مهما بذل الأشخاص من جهود لمحاولة إخفائها ومهما استعملوا لإخفائها من ألفاظ.

ذلك أنه يمكن لأي شخص التلاعب بالألفاظ وانتقائها والتحكم في اختيارها ولفظها... إلا أنه من الصعب جدا على أي شخص أن يتحكم بكل أشكال التواصل غير اللفظي مهما حاول، لأنه ببساطة لن يستطيع التحكم بكل تلك الأشكال، حتى لو استطاع التحكم بشكل أو أكثر منها، فلو استطاع التحكم في إبتسامته أو عبوسه فإنه لن يستطيع التحكم بكل عضلات وجهه، وصوته وكل حركات جسمه وإيماءاته لتبدو متناسبة مع التعبيرات (الإبتسامة أو العبوس مثلا) التي قد يبدو أنه استطاع التحكم بها.

إن للتواصل غير اللفظي خصائص خاصة تميزه عن غيره من أشكال التواصل، وتجعله أقوى تأثيرا في العلاقة والإنطباع، حيث يصعب كبت التعبيرات غير اللفظية أو التحكم بها، مما يجعل تلك التعبيرات غير اللفظية سهلة الوصول إلى المستقبل تجعله أكثر قدرة على إدراكها إدراكا دقيقا. وقد أكد معظم الباحثين على أن رسائلنا غير اللفظية تؤثر على الإنطباع النهائي بما يعادل خمسة (5) أضعاف ما تؤثر عليه رسائلنا اللفظية، وأن زيادة الوعي والإدراك والفهم للغة الجسد تحسن مهارتنا التواصلية حيث تساعدنا في تواصل أكثر وضوحا ودقة ومصداقية. (عائشة أحمد ناصر، 2009، ص 56).

7-1- أهمية الاتصال غير اللفظي بالنسبة للغة اللفظية في التواصل الزوجي:

إن للتواصل غير اللفظي درجة من قوة التأثير تصل إلى الدرجة التي تتحكم في العلاقات الإنسانية، فتحدد استمرارها أو انقطاعها. تعتمد أشكال التواصل غير اللفظي على الحواس والأعضاء في الإرسال والإستقبال، ولا يخفى ما لهذه الأعضاء من فائدة في اعتماد الكائن البشري عليها في كل إدراكاته وبناء شخصيته التي تميز تفرد كل شخص عن آخر. حيث يعتمد التواصل غير اللفظي على العين والأذن واللمس والشم... وتستطيع لغة الجسد (اللغة التواصلية غير اللفظية) أن تخبرنا بنمط شخصية المرسل، حيث يعتبر التواصل غير اللفظي ولغة الجسد بما فيها من إيماءات ووضعيات الجلوس والوقوف وتعابير الوجه وسرعة الكلام وبطئه وارتفاع الصوت وانخفاضه ومعدل السرعة في الكلام... من أفضل الدلائل المعينة لتحديد النمط والتعرف إلى شخصية المرسل، وبالتركيز على اللغة التواصلية غير اللفظية فإننا لا نهمل بالطبع اللغة التواصلية اللفظية، لكننا نعطي انتباها أكبر إلى اللغة التواصلية غير اللفظية بكل ما فيها من دلالات ومدلولات. ولأهمية اللغة التواصلية غير اللفظية في عكس المشاعر الداخلية بين الزوجين، فإنها اللغة التي تشكل الجانب الأبلغ الذي يجب الانتباه له والتركيز عليه في برامج الإرشاد

والعلاج الزوجي كما توصلت إلى هذا الباحثة (عائشة أحمد ناصر، 2009)، من خلال تفصيلها لمجموعة من الوظائف التي يؤديها الاتصال غير اللفظي بالنسبة لمجرى وهدف العملية الاتصالية والتفاعلية عموماً، حيث حدد كل من (Jensen et trenholm) وظائف التواصل غير اللفظي بالنسبة للتواصل اللفظي تتمثل في:

أ- التعبير عن المعنى:

حيث يستخدم التواصل غير اللفظي غالباً للتعبير ولنقل مشاعرنا نحو الأشخاص الآخرين، ونقل رؤيتنا ووجهة نظرنا حول علاقتنا بهم، حيث نستطيع بواسطة التواصل غير اللفظي أن نعبر عن مشاعر الحب (حيث يمكن لابتسامة أو لأي تعبير بالوجه أن ينقل تلك المشاعر)، وعن الحالة المزاجية الراهنة التي تعكس تقييمنا لأهمية علاقتنا مع الآخر، وعن حساسيتنا نحو الآخر التي تعكس مدى ونوع وعينا وإدراكنا للآخر الذي نتواصل معه، كما تعكس درجة الإنسجام التي نشعر بها نحوه.

ب- تعديل الرسائل اللفظية:

رغم أنه يمكن لبعض التعبيرات غير اللفظية أن ترسل بوضوح المعنى دون حاجة معها إلى الكلام والتعبير اللفظي ليتم نقل المعنى بالشكلين التواصليين: اللفظي وغير اللفظي، إلا أن تعبيرات غير لفظية أخرى لا بد أن تعمل في إطار موحد متناسق مع الكلام ليتم نقل المعنى بدرجة الوضوح المطلوبة، وفي هذه الحالة فإن وظيفة التواصل غير اللفظي في علاقته بالتواصل اللفظي هي أن يكمل التواصل اللفظي أو يؤكد أو يكرره أو يعارضه ويناقضه أو يكون بديلاً عنه.

ج- تنظيم جريان (مجرى أو سياق) التفاعل:

حيث ينظم التواصل غير اللفظي التواصل اللفظي (الكلام)، فعندما يتحدث شخصان، تكون مهمة التواصل غير اللفظي مثلاً هي تحديد أدوار المتكلمين، أو منع لحظات التوقف الطويلة، أو تغيير المواضيع، أو الإشارة إلى الوقت المناسب لإنهاء المحادثة... ويتحدد أدق في التعبير وباستخدام اصطلاحات ومفاهيم إختصاصية، فإن وظيفة التواصل غير اللفظي هي ببساطة التنظيم والإشراف على التواصل، فهو يلعب دور المشرف على مهمة ما ليسهل القيام بها على وجهها الصحيح (عائشة أحمد ناصر، 2009، ص 58).

ويتفق هذا المنظور فيما ذهب إليه حول وظائف التواصل غير اللفظي، مع ما ذهب إليه أغلب الباحثين في نقطتين رئيسيتين هما:

-إن التواصل غير اللفظي يدعم التواصل اللفظي.

-إن التواصل غير اللفظي يقوم بوظيفة بديل عن التواصل اللفظي.

وبضيف (**Argyle**) وظيفة ثالثة هي أن:

التواصل غير اللفظي يوصل المواقف الشخصية والعواطف بطريقة أكثر فاعلية وذات تأثير أعمق من الطريقة ودرجة التأثير التي يمكن للتواصل اللفظي أن يقوم بها، وذلك بمعدل خمسة (5) أضعاف ما يمكن التواصل اللفظي أن يقوم به، حيث يتم إهمال وتجاهل أضعاف ما يمكن التواصل اللفظي أن يقوم به، حيث يتم إهمال وتجاهل الرسائل اللفظية في حال تعارضها مع الرسائل غير اللفظية، وذلك قد يعود إلى أن للتواصل غير اللفظي أساس بيولوجي يضمن إستجابة غير لفظية عاطفية قوية وسريعة. وبينما يستعمل التواصل اللفظي لنقل المعلومات يستعمل التواصل غير اللفظي لنقل المواقف الشخصية. (عائشة أحمد ناصر، 2009، ص 59).

7-2-مجالات الاتصال والتواصل الزوجي:

تهدف عملية التواصل والتفاعل إلى إشباع حاجات إنسانية لعل أهمها: تحقيق الذات والمكانة الإجتماعية، والحاجات الأساسية المرتبطة بالحاجات الجسدية مثل الحاجة إلى الطعام والشراب، وتهئية الآلام الجسدية... وغيرها من الحاجات التي تهدف إلى تهدئة التوتر النفسي أو الجسمي وصولاً إلى التوازن المنشود النفسي والجسمي على السواء، وباختلاف عدد الحاجات المشبعة خلال عملية التواصل تختلف درجة الإنسجام والتفاهم التي يصل إليها المتواصلون، وتختلف درجة عمق العلاقة بينهم والتي تحدد نسبة احتمال استمرارها.

وكذلك الأمر بالنسبة للاتصال الزوجي على وجه الخصوص، بحيث تشير دراسات وتطبيقات الارشاد والعلاج الزوجي والأسري كما ورد عن (عائدة شكري حسن، 2001)، إلى أن الأزواج السعداء مقارنة بغير السعداء ليس لديهم اتصال أكثر فقط، بل اتصال أحسن فهم يتحدثون عن كثير من الموضوعات

ويتناقشون في كل شيء ويظهرون حساسية أكثر لشعور كل منهما تجاه الآخر ويضيفون إلى اتصالهم إشارات أخرى تفيد في هذا الاتصال.

وعلى النقيض فإن الأزواج غير السعداء غالباً ما يضاعفون مشاكلهم باتصال خاطئ مثل التعبير عن شعورهم بطريقة غير مباشرة ولا يقدمون وسائل واضحة مفهومة كاملة ويفشلون في الاسترجاع (عايدة شكري حسن، 2001، ص51)

والأزواج السعداء لا يجدون أي مشاكل في فهم الرسائل الانفعالية لشريك الحياة، أما الأزواج الغير سعداء يشوهون مثل هذه الرسائل، وبعض الصراعات تكون حتمية ولا يمكن اجتنابها وخاصة في علاقة مثل الزواج، وأكثر الصراعات والخلافات الشائعة تؤدي إلى انهيار الاتصال وفقدان الأهداف المشتركة، وكل الأمور التي تتعلق بالزواج.

والنقطة الحاسمة في الاتصال تتناول الصراع، فالأزواج يميلون لاختيار واحد من أسلوبين في تناول الصراع :

- الاشتباك حيث يواجهون اختلافاتهم بعدة طرق.
- الاجتناب حيث يفكرون في هذه الاختلافات (عايدة شكري حسن، 2001، ص51)

ويؤكد (Bornstein and Bornstein, 1986) هذه الحقيقة حيث ذكرا أن الفشل في التواصل الجيد بين الزوجين يعتبر من أهم الأسباب الجوهرية التي تخلق المشكلات الحادة التي يعجز عن حلها أي منهما فالتواصل يتم بمشاركة متبادلة بين الزوجين في كثير من الأمور كما أورد ذلك (ماهر محمود عمر، 2006، ص373) منها:

أ-المشاركة الروحية: التي تتضمن التمسك بنظام القيم والمثل والأخلاقيات المتوارثة عبر الأجيال المتعاقبة، والسائدة في المجتمع.

ب-المشاركة الوجدانية : التي تتضمن الإحساس المتبادل بينهما في كل أمر من أمورهما سواء أكانت هذه الأمور تنسم بالبهجة والسعادة، أو تتصف بالحزن والكآبة، حيث يحاول كل منهما أن يشارك الآخر أفراحه وأحزانه على حد سواء.

ج-المشاركة الفكرية : التي تتضمن تبادل الأفكار والآراء ووجهات النظر والمناقشة الموضوعية حول أي أمر كان دون تعصب وبلا تطرف يؤدي إلى جرح المشاعر والنيل من كرامة أي منهما.

د-المشاركة الاجتماعية : التي تتضمن تحمل المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بوظائف كل منهما وأدواره في نطاق الأسرة بحيث تكون حقوقهما وواجباتهما معروفة وواضحة لهما، على أن تحترم هذه الحقوق من جانبهما، وتؤدي هذه الواجبات كاملة بدون أوامر وبلا تأنيب ولوم.

هـ-المشاركة الترويحية : التي تتضمن الاستمتاع بالهوايات والمواهب التي يتميز بها كل منهما ومساعدة الآخر على حبها وفهمها وممارستها مع تخصيص أوقات معينة لمزاوتها، بالإضافة إلى الاستمتاع بالزهات الخلوية والزيارات العائلية والتردد على دور التسلية والترفيه المشروعة من أجل تجديد نشاطهما وتغيير الروتين الممل لحياتهما (ماهر محمود عمر 2006ص، 373).

كما تجدر الإشارة إلى أن الخلافات الزوجية الناتجة عن اختلاف الزوجين والذي يظهر أثناء عمليات التواصل والتفاعل بينهما في حياتهما المشتركة، ليست شرا في كل الأحوال، فقد تكون عاملا هاما في نمو العلاقة بين الزوجين وتقوية الروابط بينهما ويحدث ذلك عندما يكون لدى الزوجين قدرة على تجنب النقد واحترام كل منهما للآخر ولديهما قدر مشترك من التفاهم والاتصال الجيد (عبد الله جاد محمود 2006، ص62)، مما يسمح لهما بتطوير أساليب جديدة للتواصل تظهر رغبة كل منهما في استمرار العلاقة واستقرارها وتحسينها.

7-3- أهمية التواصل في المراحل المختلفة للعلاقة الزوجية:

يرى جلوتا وآخرون، (Gullotta & other, 1986) أن أسس التواصل تبدأ ملامحها منذ لحظة التعارف الأولى بين الزوجين من حيث يحاول كل منهما جاهدا التعرف على الخصائص الكلية التي تميز شخصية الآخر ولاسيما فيما يتعلق بما يرضيه فيحاول أدائه، وما لا يرضيه فيحاول تقاذه لكي يتقرب منه ويدعم علاقته به وغالبا ما تسمى هذه المرحلة الأولى بمرحلة الحب (Love Stage). ولما كانت فترات اللقاء بينهما غالبا ما تكون محدودة وقصيرة خلال فترة الخطوبة، فإن كل منهما يحاول أن يستثمرها فيما يعود عليه بالسعادة والهناء والاستمتاع بأحلام المستقبل المشترك بينهما، جاهدين أنفسهما في البعد عما يعكر صفو لقاؤهما القصير في نظرهما، مهما طال في حساب الزمن أو في رؤية المراقبين. ويحاول كل طرف أن يتواصل مع الطرف الآخر بأقصى درجة ممكنة من التواصل الجيد، في محاولة جادة للمشاركة

الفعلية الروحية والوجدانية والفكرية والترويحية، وفي محاولة جادة تتميز بإعطاء الوعود والمواثيق والعهود بضمان المشاركة الاجتماعية بينهما في بيت الزوجية.

وغالبا ما يحاول كل من الطرفين أن يبدوا في أحسن صورة أمام الآخر في لحظات اللقاء الأولى لجذب انتباهه ولفت نظره ودفعه على التعلق به والتمسك بعلاقته معه عن اقتناع تام بينه وبين نفسه بأنه أفضل فرد عنده وأنسب ما يكون للاقتران به والارتباط معه في علاقة زواج.

وعندما يظل الطرفين سقف واحد يبدأ كل منهما في التصرف تلقائيا حسب طبيعته بما ينعكس على سلوكه من خصائص تميز شخصيته وتجعلها فريدة في نوعها عن شخصية الشريك الآخر وقد يحاول كل منهما أن يتوافق مع الآخر في إطار من التواصل الجيد المتميز بالمشاركة الإيجابية في النواحي الروحية والوجدانية والاجتماعية والفكرية والترويحية من أجل تدعيم وتعزيز التفاعلات الثنائية الإيجابية بما يحقق استمرارية الحياة الزوجية بينهما.

وقد يصعب على أي منهما أو على كليهما أن يتوافق في حياته الجديدة حيث تغلب عليه طبيعته وخصائص شخصيته، مما يجعلها تسيطر على سلوكياته وتواجهها بما لا يتفق مع طبيعة وخصائص شريكه الآخر، ومن ثم يتسرب الضعف والوهن في أوصال التواصل بينهما ويتحول إلى تواصل رديء يتسبب في خلق كثير من المشكلات التي تضعف بدورها التفاعل الثنائي بينهما والتي تنال من علاقتهما الزوجية وقد تؤدي في النهاية إلى الطلاق . (ماهر محمود عمر 2006، ص 374-375).

إضافة إلى هذا فإن أساليب التواصل الرديئة بين الزوجين من أهم الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى فشل التفاعل الثنائي بينهما.

4-4-الاتصال الأسري-الزوجي والتغير الاجتماعي:

إن العلاقة بين التفاعل كسلوك وممارسة إنسانية تواصلية، والاتصال كعملية اجتماعية، والتغير الاجتماعي كحركة ديناميكية في المجتمع ليست بسيطة كونها خاضعة لعملية التأثير والتأثر المتبادل، فمن المؤكد أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... التي تعرضت لها المجتمعات التقليدية، بانتقالها إلى أنماط ووسائل الحياة العصرية فرضا وطواعية، من شأنه أن يثير صراعات عديدة وعلى مستويات عديدة كذلك (ثقافية واجتماعية ونفسية...) قد تختلف في أشكالها ودرجة حدتها.

ففيما يخص عملية الاتصال بين الأفراد، ونخص بالدراسة هنا الأسرة عموماً، والعلاقة الزوجية خصوصاً، في تفاعلها مع ظروف وخصائص المحيط الاجتماعي، خاصة وأن الحياة الاجتماعية في ظل المدن الحضارية تكتسي طابعاً معقداً أهم ميزاته، بروز ظاهرة الفردية الناتجة عن تشابك العلاقات الاجتماعية، وتوترها في هذا المجتمع الحديث، بسبب الغموض الذي أصبح يميز تضارب القيم والمعايير والاتجاهات وغيرها من المكونات النفسية الاجتماعية والعناصر الثقافية التي تنظم الحياة والممارسات الاجتماعية، والتناقضات المؤدية إلى صراع الحاجات والأدوار على المستويين الشخصي والبيشخصي...، بالإضافة إلى بروز ظاهرة صراع الأجيال الناتجة عن اتساع فجوة العلاقة والتواصل بين الآباء والأبناء بسبب الانتشار الواسع للوسائط التكنولوجية، إضافة إلى ظاهرة صراع الأدوار بكل ما تتطوي عليه من أبعاد شخصية وبيشخصية ونفسية واجتماعية...، وغيرها من الظواهر التي ساهمت بشكل أو بآخر في ابتعاد الفرد عن الجو العائلي، زجا كان عن بيته الزوجي، أو ابناً متزوجاً عن عائلته الأصلية، أو بالأحرى عن الأنساق الاجتماعية ذات المعايير التقليدية نسبياً، وميله إلى التجديد وتبني الأفكار الجديدة في جوانب من حياته، التي تعكسها التغيرات التي تطرأ على الاتجاهات والآراء والممارسات الاجتماعية محاولة لإحداث الانسجام والتكيف والتوافقات المرغوبة في جوانب حياته الزوجية منها والأسرية والاجتماعية...، مما جعل من عملية الاتصال تأخذ أبعاداً جديدة في أهدافها ودرجاتها ومستويات عمقها.

ومع أن موضوع الاتصال الزوجي والأسري بالنظر إلى ما طرأ عليه من تغيرات ملاحظة من خلال انعكاسات دخول التكنولوجيا للمناخ الأسري، إلا أننا نلاحظ قلة في البحوث والدراسات التي تناولت بدقة وعمق مفصلين انعكاساتها على نظام الزواج، ومن بين الدراسات التي تناولت جوانب من الموضوع، دراسة حديثة بعنوان اتجاهات الشباب الجزائري نحو الزواج عبر الانترنت، لكل من (نجاح بوالهوشات وعزيزة شامخ، 2013)، بينما فيها حلول نوع جديد من الزواج حل محل الزواج المتعارف عليه داخل المجتمع العربي والإسلامي والمتمثل في الزواج الإلكتروني، الذي حلت فيه الانترنت محل الطريقة التقليدية في الزواج، والتي كانت تسعى لربط العلاقات بين العائلات، والمرور عبر الكثير من الطقوس المتفاهم حولها وعليها بين أهل العريس والعروس، وبذلك جاءت ظاهرة زواج الانترنت لتضرب هذه الطريقة وتجعلها من أساليب الحياة التقليدية، ومع تعدد مسميات الزواج وما صاحبه من جدل مجتمعي وديني أخيراً، بدأت تظهر أنواع عدة منها زواج (الفريند و الميسار) وغيرها من المسميات الأخرى، إلا وبرز في الضفة المقابلة نوع جديد من الزواج يسمى بالزواج الإلكتروني، كما أن تعميم الحكومة الإلكترونية والتنسيق الإلكتروني سمح ببروز الخاطبة العصرية أو ما يسمى بالمأذون الإلكتروني من

خلال مواقع يقدم بعضها عناوين المأذونين، ويرد على استفسارات الراغبين في الزواج، والبعض الآخر يقدم وثيقة زواج للراغبين في الارتباط تماثل وثيقة عقد القران، كما يوجد بها خانة للشهود.

كما بينت ذات الدراسة أن أسباب الإقبال بنسب غير معقولة بلغت المليون شخصاً سنة 2006، تعود إلى الرغبة التي خلقتها العلاقات عبر الانترنت و تمكن الشباب من تخطي الحواجز الدينية والطائفية والطبقية وفروق العادات والتقاليد.

وعن عوامل ودوافع الشباب للجوء الشباب اليوم إلى ما يعرف بزواج الانترنت تجملها الباحثان في مجموعة من النقاط على النحو التالي:

-الفراغ العاطفي

-الاعتقاد بأن الخطوبة التقليدية لا تناسب العصر

-الرادع الاجتماعي والديني

-معالجة مشكل العنوسة والعزوبة

-كثرة المواقع والمحطات الفضائية التي تتحدث على هذا الموضوع

-إمكانية وسهولة التعرف على الآخر

وأما حول آثار هذا النوع من الزيجات، فقد بينت الباحثان وجود بعض الآثار الإيجابية على قلنتها فيه والمتمثلة في: التجديد ومواكبة روح العصر بشكل غير متنافي مع متطلبات الشريعة الإسلامية كما علقت عليه الباحثتان، والاستغناء عن الخطبة وتبديلها بالخطابة الالكترونية، وإتاحة أكبر مساحة ممكنة للتعرف على بعضهم البعض، وهو ما قد لا تتيحه أساليب الخطبة والتعارف التقليدية، بعيداً عن العوائق التي من الممكن أن تتواجد في ظلها، وعلى الأقل تسمح بتكوين فكرة مبدئية عن كل منهما تهيئهم إلى الانسجام والتكيف مع التجربة الجديدة على حد وصف الباحثين.

ولكن هذا النوع من الزواج لا يخلو من وجود سلبيات كثيرة تفوق حجم إيجابياته لسبب هو حسب

الباحثين:

-عدم وجود ضمانات كافية لمصادقية المعلومات التي يدلي بها كل طرف عن نفسه، خاصة أننا نتقن الحديث عن إيجابياتنا، أما السلبيات فليس من السهل على كل فرد توضيحها أو الحديث عنها بسراحة، وبالتالي فإن التعارف عن طريق الكمبيوتر قد يخلق صورة خيالية افتراضية لكل طرف لدى الطرف الآخر، حتى ولو حدث بينهما نوع من التواصل أو المحادثة من خلاله.

-أن الزواج بهذه الطريقة يتحول إلى صورة مادية ميكانيكية خاضعة لشروط ومواصفات مسبقة يجعله أقرب لاتفاق تجاري منه إلي ميثاق اجتماعي قوامه المودة والرحمة والتواصل الإنساني.

كما لا تعدم أن تجر مثل هذه الأنواع من التعارف والعلاقات الاجتماعية حسب نفس الدراسة، نوعا من التهميش أو عدم اهتمام أفراد الأسرة ببعضهم البعض، حيث بدأت هذه الظاهرة تعوض الأسرة عن الجلسة العائلية، كما أصبحت وسيلة للخianات الزوجية على شاشات أجهزة الكمبيوتر. (الحماش، 2013، ص ص 324، 329).

ومن جانب آخر تناول واقع الأسر والتواصل الأسري في التعامل مع الوسائط التكنولوجية، بينت دراسة قامت بها (لويزة فرشان، 2013) حول أثر الوسائط الالكترونية على المناخ الأسري، بينت أنه وتماشيا مع تطور المجتمعات ومحاولة مواكبة التحولات التكنولوجية تزودت الأسر بإحدى الوسائل التقنية كالحاسوب، ليربطها ويسهل عليها التطلع على ما يجري في عالم التكنولوجيا، ومع ظهور عالم الانترنت والشبكات الاجتماعية، وجدت الأسر الجزائرية نفسها كباقي أسر المجتمعات الأخرى مجبرة على اقتناء هذه الوسيلة وإدخالها إلى منازلها.

ومما يلاحظ أنه مباشرة بعد دمج هذه الوسيلة، ظهرت مشاكل في العديد من الأسر بسبب التغيرات التي حدثت مع أبنائهم، ومن جهة أخرى وجد الآباء أنهم يجهلون ما يقوم به أبنائهم مع هذه التقنية الجديدة، مما تسبب في تكوين هوة تقنية أو فكرية بين الآباء والأبناء، نظرا لعدم دراية الأهل بكيفية التعامل مع هذه التقنية والمواقع الحديثة، وهذا ما أدى إلى ترك المجال الحر للأبناء أمام الحاسوب والغوص في عالم الانترنت الشاسع والعميق بتقنياته واستعمالاته المعقدة، ومن جهة أخرى أدت هذه التحولات إلى خلق مشاكل اتصالية وعلائقية بين الوالدين والأبناء، نظرا لتعقد الوسيلة بالنسبة للآباء وعدم تهيئهم لها تقنيا، مما أدى إلى انعدام مراقبة الأولياء لما يقوم به أبنائهم أمام الحاسوب، وعلى هذا الأساس ازداد ميل الأبناء والشباب لهذه الوسائط، وفي نفس الوقت ازداد تخوف الآباء من نتائجها، ومن

أهم سلبيات هذه الوسائط بالنسبة للأولياء، تراجع الأبناء عن متابعة الدروس وتعاملهم مع مواقع سلبية ومنحرفة. (الحسين الحماش، 2013، ص ص 311، 312).

كما ركزت بعض الدراسات الأخرى في دراستها للتواصل الأسري على قياس تواتر السلوكات التفاعلية اليومية داخل الأسرة الجزائرية، حيث أن العلاقات بين أفراد الأسرة لا تتحدد بالأشكال المتنوعة من التفاعل (كأفعال وردود أفعال)، ولا من حيث كيفية حدوثها فحسب، بل من حيث تواترها أيضا، إن تكرار فعل مرات ومرات وخلال أوقات محددة تقاس بالساعات، من شأنها أن تبين بدقة، شدة التفاعلات الاجتماعية أو ضعفها، وتؤكد حجم الأفعال المشتركة بين مجموعة من الأفراد. وهنا ينبغي تحديد التفاعلات الأسرية تحديدا كليا ودقيقا إلى حد ما، لإعطاء صورة واضحة عن واقع محدد تعيشها الأسرة الجزائرية في حياتها اليومية الحضرية.

وهذا ما حاولت رصده دراسة في مقال جزئي لها بعنوان فرص التفاعل الأسري ل(محمد بو مخلوف وبوزيد صحراوي ومختار جعيج وأخران، 2008، ص 187)، حيث بينت أن الجلوس إلى مائدة الطعام بالبيت مثلا يمثل أهم الفترات السامحة، التي عادة ما يلتقي فيها الآباء بأبنائهم، كفطور الصباح ووجبة الغداء فقهوة المساء (أو اللجة) فوجبة العشاء. إنها فرصة حقيقية للتفاعل الأسري الداخلي المباشر، فخلالها يتبادل أفراد الأسرة الحديث عن المستجدات اليومية، وتقديم إقتراحات وتوجيهات ونصائح لحلول مشكلات فضلا عن جو المرح والتسلية الذي يسود خلال هذه الفترات...، وقد يرتبط كل ذلك بعادات الأسرة الجزائرية وتقاليدها وربما بالخصوصيات الثقافية التي تتميز بها كل أسرة عندما نلاحظ عدم تجانس سكان العاصمة مثلا من حيث أصولهم المجتمعية (الريفية والحضرية) أو حسب المناطق المتناثية في القطر الجزائري (الساحلية والصحراوية والشرقية والغربية...)، ولوصف هذا النوع من التفاعل كما وكيفا حسب نتائج هذه الدراسة، فإن فترة تناول وجبة العشاء أخذت الحصة الأكبر من مجال التفاعل الأسري وذلك بنسبة 9,86 بالمائة وفترة الفطور بنسبة 4,61 بالمائة وأما وجبة الغداء والساعة الرابعة فمقاربتان من حيث تكرارهما فيما يخص فرص اللقاء والتفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة.

إلا أن مثل هذه الدراسات ركزت على تكرارات فترات اللقاء الاجتماعي ولم تركز بشكل مدقق ومباشر على مضامين هذا التفاعل، فأنحصرت الدراسي في توضيح شدة الاتصال والتفاعل بناء على تكرارات الالتقاء، وهذه التكرارات -تواتر التواصل لا يعني بالضرورة قوة علاقات التواصل، حيث أن لهذا الأخير مضامين وأهداف إشباعية وجدانية وعاطفية ومؤشرات لوجود حس مشترك وتقارب في القيم

والاتجاهات والأفكار والأهداف...، ولا يكفي بيان عدد تكرار سلوك التواصل واللقاء لوحده للدلالة على قوة وعمق وشدة العلاقة التواصلية بين أفراد الأسرة، بما في ذلك العلاقة بين الزوجين، وعلاقة الآباء مع الأبناء، ولاسيما في ضوء ما بينته معطيات ونتائج الدراستين السابقتين.

وقد حاول الباحثون دراسة الاتصال والتواصل بين الزوجين باستخدام أدوات ومفاهيم أخرى للتواصل، حاولت دراسة المضامين العاطفية والوجدانية والنفسية والاجتماعية...، لعملية الاتصال بين الزوجين، من خلال رصد الأفعال وردود الأفعال بينهما في مواقف التواصل والتفاعل الزوجي المختلفة، ودراسة كفاءات إدراك كل منهما لمحتويات الرسائل التي تأتيه من الآخر، وكيفية تفسيرها وترجمتها وتحولها إلى مثيرات تستثير الطرف المتلقي لإصدار رد فعل أو استجابة معينة تتحول بدورها إلى مثيرات للطرف الأول (البادئ بعملية الإرسال)، وبحسب ما يؤديه وما يشبعه هذا التفاعل من حاجات ودوافع وأهداف شخصية وبيشخصية ونفسية واجتماعية وفيسيولوجية و...، يمكن تحديد مدى عمق العلاقة وشدة التفاعل بينهما. وكذا بحسب مدى الإشباع التي يحققها التواصل الزوجي لكل منهما بالنظر إلى أولويات بنيته القيمة واتجاهاته وأولويات الأدوار الاجتماعية لدى كل منهما إذا تعددت أدوارهما وغير ذلك من الجوانب.

7-5- صعوبات البحث والقياس في موضوع التواصل الزوجي:

بعدما تطرقنا في العنصر السابق إلى نموذج لدراسة حاولت قياس بعض جوانب التواصل والتفاعل الأسري، من خلال تواتر وتكرار أنماط معينة من الأفعال وردود الأفعال، المترجمة لفرص التفاعل في الأسرة الجزائرية، نصل في هذا العنصر إلى بيان فاعلية بعض طرائق البحث والقياس لسلوك التواصل في العلاقة الزوجية.

التواصل بين الأفراد بشكل عام، والتواصل غير اللفظي بشكل خاص ليس عملية أحادية الوجهة وليست عملية بسيطة، فهي عملية معقدة ذات إتجاهات متبادلة مختلفة تحول المرسل إلى مستقبل، والمستقبل إلى مرسل عدة مرات في زمن قصير في أشكال دينامية مستمرة وفاعلة. وكونه عملية معقدة، فالتواصل بأشكاله ووسائله المختلفة عموماً، والتواصل في العلاقة الزوجية بشكل خاص، يعتمد في نجاحه على عدد كبير من العوامل منها ما هو خاص بعناصر عملية التواصل مثل المرسل والرسالة والمستقبل وغيره، ومنها ما هو خاص بالمتواصلين وبنائهم النفسي وشخصياتهم، ومنها ما هو خاص

بالبيئة المحيطة بهم بما فيها من مؤثرات إجتماعية ثقافية، فتعدد العوامل التي تجعل من عملية التواصل ناجحة أو غير ناجحة، يجعل عملية البحث فيها عملية صعبة، كما يجعل من عملية قياسها أمرا أصعب.

ولا يقتصر الأمر على تعدد العوامل المساهمة في نجاح عملية التواصل ، بل للتواصل بشكل عام، والتواصل غير اللفظي بشكل خاص أشكالا مختلفة وصورا متباينة قد تتناوب في الظهور والعمل والتأثير عدة مرات، فمن التواصل بشكل عام، والتواصل غير اللفظي بشكل خاص ما هو مقصود، ومنه ما هو غير مقصود، والمقصودية وعدم المقصودية في التواصل غير اللفظي بشكل خاص، لا تقتصر على المرسل، فالمستقبل أيضا قد تعمل عنده آليات وطرق وعوامل إعادة التفسير، والتحليل والتفسير لما أرسله المرسل بطرق واعية أو غير واعية، وهذا يعني أن كلا من المرسل والمستقبل قد يتأثر فيرسل ويستقبل تحت مستوى اللاشعور بشكل مستقل عن تأثير الإرادة، الأمر الذي يستدعي مراقبا خارجيا مدريا تدريبيا عاليا لملاحظة تلك السلوكيات غير اللفظية المتبادلة تمهيدا لدراستها دراسة علمية، وصولا إلى فهم أفضل لآلية تأثير هذه السلوكيات وآلية حدوثها وتفسيرها. (عائشة أحمد ناصر، 2009، ص 62).

وللتواصل غير اللفظي بالنسبة لعملية الاتصال في مجال العلاقة الزوجية فضلا عن باقي أنواع العلاقات، قنوات كثيرة وأشكال مختلفة منها ما يتم بالعين، ومنها ما يتم بالجسد، والوجه، والصوت، وحتى الملابس... تعمل هذه الأشكال بشكل متكامل تكاملا يصعب معه الفصل والتبسيط، مما يجعل من القياس الكمي والنوعي أمرا صعبا للغاية، لاسيما في مجتمع يرى أفراده أن عملية الاطلاع على كفاءات الاتصال والتواصل بين الأزواج، ومحاولة دراستها أو البحث عنها بقدر معين من التعمق، واحد من بين الطابوهات التي يصعب إن لم نقل يمنع التحدث فيها والاطلاع عليها بسهولة مثل المجتمع الجزائري.

ضف إلى ذلك أن الأشكال المختلفة من التواصل غير اللفظي لا تتكامل مع بعضها فقط، بل تتكامل مع التواصل اللفظي أيضا، مما يزيد من صعوبة الفصل لغايات التبسيط العزل المساعد في القياس. وليس للغة غير اللفظية أبجدية نقوم عن طريقها بقراءتها، كما أنه ليس لهذه اللغة قواعد ثابتة تساعد في عملية فهم رسائلها، أضف إلى ذلك كله طابع الخصوصية التي يتميز به موضوع التواصل غير اللفظي كجانب قد يشكل ربما الجانب الأهم في عملية التواصل والتفاعل بين الزوجين، وجوانب الحساسية التي تفرضها دراسته بسبب قدرة التواصل غير اللفظي على كشف الذات وعكس المشاعر والأفكار التي يعانيتها المرسل ويعايشها وهذا ما عبر عنه (إيفانس Evans)، عندما ذكر في كتابه الناس

التواصل والمنظمات، (People Communication and Organisations 1990)

إن دراسة الطريقة التي يتواصل بها الناس بشكل غير لفظي هي أشبه ما تكون بالطريقة التي تصل فيها إلى منطقة أسفل الحزام تعبيراً عن درجة الحساسية والخصوصية التي تتميز دراسة موضوع التواصل غير اللفظي بالنسبة لعملية التواصل وأهدافها كما بينت هذا .

تسهم كل هذه العوامل المذكورة في تعقيد عملية التواصل بشكل عام، والتواصل الزوجي بشكل خاص، ولعل هذا ما جعل المحاولات المبذولة في قياس عملية التفاعل القائمة على عملية التواصل تقتصر على بعض الجوانب في العملية، ولم نجد طريقة واحدة من الطرق المستخدمة لقياس عملية التفاعل قد تم فيها الجمع بين أكثر من جانب بحيث يتم فيها تغطية كل جوانب عملية التفاعل والتواصل في العلاقة الزوجية من زواياها وجوانبها المتعددة.

وبتغطية سريعة لهذه الطرق فإننا سنجد منها ما اعتمدت على التركيز على خصائص التواصل الإجتماعي أثناء عملية التفاعل، والتي -على الرغم من امتيازها بالموضوعية العالية والثبات العالي- إلا أنه تم فيها التغاضي عن محتوى التفاعل. وسنجد من الطرق ما تم فيها الإهتمام بقياس محتوى التفاعل الإجتماعي حيث يتم فيها الإعتماد على المحتوى الظاهر لكل فعل، ويتم بذلك إهمال الجوانب العميقة في عملية التفاعل، ويتم الإقتصار على قياس جوانب معينة محددة من جوانب عملية التواصل، بحيث لا يتم تغطية كل جوانب العملية. ومنها ما تم فيها العناية بقياس قصد التفاعل الإجتماعي، حيث يتم من خلالها قياس أنماط السلوك التفاعلي القصدي، فتهمل بذلك كل جوانب عملية التفاعل لاقتصرها على السلوك القصدي فقط. ومنها ما تم فيها العناية بقياس وظيفة التفاعل الإجتماعي التي تهتم فقط بتحديد وظيفة السلوك التفاعلي لكل فرد في الجماعة خلال عملية التفاعل في ضوء وظيفة هذا السلوك للجماعة. (عائشة أحمد ناصر، 2009، ص 63).

وسنقوم في هذا البحث باستخدام وسيلة قياس متمثلة في إستبيان مقنن لقياس درجة أو مستوى الاتصال بين المبحوث (المتزوج وشريك حياته الزوجية، كما يدركها ويشعر بها، وذلك من خلال مجموعة من المواقف التفاعلية والاتصالية بين الزوجين في حياتهما الزوجية، كما سيأتي تفصيله في مراحل تحديد أدوات البحث.

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل نستخلص أن التواصل كسلوك بشري، وكمارسة اجتماعية ضرورية للتفاعل مع الآخر وبناء العلاقات والجماعات الاجتماعية واستقرارها واستمرارها، بما في ذلك العلاقة الزوجية

واستقرار واستمرار نظام الزواج والأسرة، وتجاوز كل المشكلات التي من شأنها تهديد العلاقة الزوجية والكيان الأسري بالتفكك والانفصال، نستخلص أنه سلوك بالغ التعقيد، لتشابك وتداخل عناصره ومكوناته ومراحله، ولكونه عاملاً وفي نفس الوقت مظهراً من مظاهر الكشف عن تقدم أو تدهور العلاقة الزوجية، بالإضافة إلى كونه وسيلة تأثير ونقل الأفكار والمشاعر والحالات الوجدانية أو تغييرها في مواقف التفاعل الزوجي والأسري، مما يظهر جوهريته في الكشف عن مصادر الخلافات والاختلافات والنزاعات بين الزوجين، من حيث هو وسيلة التعبير عن ثقافة كل طرف وأهدافه في الحياة الزوجية المشتركة، وبالتالي فقد يكون عاملاً هاماً في مساعدة الزوجين على إحداث التوافق الزوجي، أو عاملاً مساعداً في حال ضعفه على حدوث الصراع واللاتوافق في العلاقة الزوجية، لما يحققه من دعم ونفاد لأسباب وعوامل أخرى مشكلة بذلك الأبعاد المتعددة لمفهوم التوافق الزوجي، وهو المفهوم الذي نتطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الرابع : سيكولوجيا التوافق الزوجي والعوامل المؤثرة فيه

-تمهيد

1- مفهوم التوافق الزوجي

2- المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التوافق الزوجي

3- مقاربات التوافق الزوجي وقياسه

4- مجالات وأبعاد التوافق الزوجي والعوامل المؤثرة فيه

5- مراحل نمو الزواج والأسرة

6 - الحاجة للإرشاد الزوجي وعوامل نجاحه.

- خلاصة الفصل

تمهيد:

يمثل التوافق الزوجي جوهر الغاية التي يصبوا إليها الأزواج في علاقاتهم الزوجية، إذ يعتبر المظهر الدال على سواء وصحة العلاقة التي تجمع الزوجين، وبالتالي على صحة المناخ الأسري وتحقق القدر المرضي من الاشباع لحاجات الزوجين وجميع أفراد الأسرة.

وعليه ارتأينا في هذا البحث دراسة متغير التوافق الزوجي بالرجوع إلى الأدبيات النظرية والدراسات التي تناولته، بغية التوصل في الشق التطبيقي للبحث إلى دراسة بعض جوانب علاقته بمتغير وجهة الضبط الزوجي، لعلنا نخلص إلى نتيجة تساهم في تحقيق المزيد من الوضوح على السيرورات النفسية المؤثرة في التوافق الزوجي.

ويتضمن هذا الفصل من البحث، تحديد مفهوم التوافق الزوجي، و الوقوف عند بعض أوجه الفروق بينه وبعض المفاهيم والمصطلحات المتداخلة معه، ثم عرض لمجموعة من المقاربات التي درست مختلف الآليات الثقافية والاجتماعية، والسيرورات والعمليات النفسية، والعوامل التي تتدخل في رسم معالم التفاعل ومن ثمة التوافق بين الزوجين وقياسه، ثم إلى مجالاته وأبعاده المحددة لطائفة العوامل المؤثرة فيه، وصولاً إلى تحليل مراحل نمو العلاقات الزوجية والأسرية، خلوصاً إلى بيان الحاجة إلى الإرشاد والعلاج الزوجي في أشكال ودرجات معينة من أزمات الزواج كتدخلات نفسية متخصصة -أشبه ما تكون بالجراحة- منعا وتجنباً في حدود الإمكانيات المتاحة لحدوث الانفصال وتفكك العلاقة الزوجية.

1- مفهوم التوافق الزوجي:**1-1- تحديد مفهوم التوافق :**

كثيراً ما يستخدم لفظ التوافق كمرادف للعديد من المصطلحات ، حيث وظف مصطلح التوافق كمرادف للتكيف في المعجم التربوي وعلم النفس لوصف العملية السلوكية التي يقيم فيها الإنسان توازناً بين حاجاته المختلفة أو بين حاجاته والعقبات التي تعترضه في محيطه، ويبدأ التوافق عندما يستشعر المرء حاجة ما، وينتهي عندما تشبع تلك الحاجة (نايف القيسي، 2006 ، ص 194)

كما يشير مصطلح التوافق حسب (Silamy. N, 2006) إلى تكيف العضو مع محيطه

.Norbert Sillamy, 2006, P 06)

وفرق (محمد عبد الظاهر الطيب) بين التوافق والتكيف، فاعتبر الأول وهو التوافق الخاص بالإنسان في سعيه لتنظيم حياته وصراعاته، ومواجهة مشكلات حياته من إشباع وإحباطات وصولاً إلى السواء والانسجام مع النفس والآخرين في البيئة التي يعيش فيها بأنواعها المختلفة (الأسرة، والعمل، النادي، جماعة الرفاق وغيرها...) أي أن التوافق مفهوم إنساني، أما الثاني وهو التكيف فهو يشمل تكيف الإنسان والحيوانات والنبات إزاء البيئة الفيزيائية التي يعيشون فيها، ولكي يعيش الكائن الحي سواء أكان إنسان أو حيوان أو نبات في البيئة عليه أن يكيف نفسه لها وأن يعدل من نفسه وظروفه لمواجهتها (فوزي محمد جبل، 2000، ص ص 636 - 4).

كما فرق المعجم الكبير في علم النفس بين مصطلحي التوافق (Adjustment) والتكيف (Adaptation) في كون التكيف هو مجموع التغيرات الطارئة على العضو، الهادفة لجعله أكثر تلاؤماً مع محيطه (Hensiette Bloch et autres, 2005, P 36).

في حين ربط التوافق بالسلوك و الميكانيزمات فهو مجموع التغيرات على تصرفات العضو والتي تؤمن توازن العلاقات بين العضو ومحيطه وفي ذات الوقت الميكانيزمات والعمليات التابعة لهذه الظاهرة (Hensiette Bloch et autres, 2005, P 17).

إذاً فالتوافق هو عملية تعديل الاتجاهات والسلوك لكي تفي بمطالب الحياة بشكل فعال مثل إقامة علاقات شخصية بناءة مع الآخرين والتعامل الكفء مع المواقف الضاغطة، وتحمل المسؤوليات وتحقيق أو إشباع الحاجات والوصول إلى الأهداف الشخصية (عبد الرحمن سيد سليمان، 2007، ص 10).

كما ركزت الدراسة النفسية على مفهوم التوافق حيث اعتبر الشخص المتوافق سليماً من الناحية النفسية (يوسف مصطفى القاضي، 2002، ص 29).

ويرى (شكوة نوابي نجاد) أنه يمكن التوصل إلى توافق مطلوب ومستحسن وهو ما يحتمل حدوثه عندما يتجلى توافق منطقي بين ما يراه الشخص في نفسه وما يراه الآخرون فيه (شكوة نوابي نجاد، 2004، ص 207).

ورغم تعدد تعريفات التوافق إلا أنه يمكن حصرها في ثلاثة (03) اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: يرى أن التوافق عملية فردية تبدأ وتنتهي بالفرد.

الاتجاه الثاني : يرى أن التوافق عملية اجتماعية تقوم على الانصياع للمجتمع بصرف النظر عن رضا الفرد عن هذا الانصياع.

أما **الاتجاه الأخير :** فهو الاتجاه التكاملي وهو يوفق بين ما هو فردي وما هو اجتماعي.

ويمكن دراسة التوافق من إطارين على الأقل هما: الإطار الشخصي والإطار الاجتماعي.

حيث يشير الإطار الشخصي أساساً إلى الجانب الذاتي من التوافق ويتضمن المعيار الأساسي للتوافق الجيد، بتحقيق الإشباع الكافي لحاجات الفرد وتوافر حالة من التوازن الداخلي لديه. ويعني الإطار الاجتماعي بمعناه العام توافق الفرد كما يُقَيَّم من الخارج بمعايير شكلية أو غير شكلية يقوم بوضعها الآخرون كما يستخدم المصطلح بمعناه الضيق فيشير إلى التوافق مع الآخرين (**عبد الحميد محمد الشاذلي، 2001، ص ص 252 - 6**).

1-2- تحديد مفهوم التوافق الزوجي :

يرى (**مرسي، 1991**) أن التوافق الزوجي هو قدرة كل من الزوجين على التلاؤم مع الآخر، ومع مطالب الزواج، ويستدل عليه من أساليب كل منهما في تحقيق أهدافه من الزواج، و في مواجهة الصعوبات الزوجية، وفي التعبير عن انفعالاته ومشاعره في إشباع حاجاته عند تفاعله الزوجي.

وتذهب (**عبد المعطي، 1991**)، إلى أن التوافق الزوجي هو وسيلة لسد الحاجات الجنسية بصورة منتظمة ووسيلة للتعاون الاقتصادي، ووسيلة للتجاوب العاطفي بين الزوجين والقدرة على النمو الشخصي للزوجين معاً من التقاني والإيثار والاحترام والتفاهم والثقة المتبادلة بالإضافة إلى قدرة الزوجين على تحمل مسؤوليات الزواج وحل مشكلاته الموجودة، ثم القدرة على التفاعل مع الحياة من حيث التعرف على المشكلات الجديدة وعدم تراكمها، وتعلم أساليب حلها.

كما أورد (**زايد عبد الفتاح، 1993**) تعريفاً للتكيف الزوجي حيث أشار إلى أنه شعور لدى كل من الزوجين تجاه قبول الطرف الآخر، إلى جانب قبول المحيطين أيضاً (**أحمد عبد اللطيف أبو سعد، 2009، ص 493**).

وذكر (حسن مصطفى، 2004) أن التوافق الزوجي هو حالة تتضمن التوفيق في الاختيار والاستعداد للحياة الزوجية والدخول فيها، والحب المتبادل والإشباع الجنسي، وتحمل المسؤوليات، والقدرة على حل المشكلات، وتحقيق الانسجام والمحبة (حسن مصطفى عبد المعطي، 2004، ص 13).

ويرى (أديس وبرنارد) أن التوافق الزوجي يتحدد من خلال مستوى الشعور كرد من الزوجين بالسعادة الزوجية التي تتمثل في مجموع الأحداث الإعجابية والانفعالات السارة في حياتهما مثل البهجة والشعور بالتفاعل (Addis I, Benmand. N, 2002, P 13)

أما التوافق الزوجي حسب (صبرة محمد علي)، يتضمن السعادة الزوجية ويتمثل في الاختيار المناسب للزواج، والاستعداد للحياة الزوجية والدخول فيها والحب المتبادل بين الزوجين والإشباع الجنسي وتحمل مسؤوليات الحياة الزوجية والقدرة على حل مشكلاتها والاستقرار الزوجي (صبرة محمد علي، 2005، ص 130).

وعرفه (مراد بوقطاية، 2000) على أنه -أي التوافق الزوجي- حالة تتضمن أيضا شعور كل من الزوجين بالتفاهم مع الآخر وقبول المحيطين به (أهل الزوج) وبالقدرة على النمو الشخصي وحل المشكلات وتحمل مسؤوليات وصعوبات الحياة الزوجية كما يتضمن مستوى شعور كل من الزوجين بالتفاهم الذي يؤدي إلى حياة زوجية مستقرة وهادئة.

مما سبق من تعاريف للتوافق الزوجي، يتبين أن هناك نوع من الصعوبة في تحديد طبيعة هذا المتغير، فمنهم من يعتبره عملية من عمليات التفاعل الزوجي التي يهدف من خلالها الزوجان إلى تحقيق الاستقرار وإشباع الحاجات وبلوغ أهداف الزواج، ومنهم من يعتبرها نتيجة لعمليات التفاعل الزوجي الايجابي والناجح، وبالتالي فالتفاعل السلبي بين الزوجين يؤدي إلى نتيجة حتمية هي سوء التوافق بين الزوجين.

ومنهم من يعتبر التوافق الزوجي وسيلة لإشباع الحاجات للعلاقة بالشريك، ومنهم من اعتبرها الغاية التي يبحث عنها كل زوجين بوسائل وأساليب مستخدمين في ذلك كل جهودهما الممكنة للمحافظة على مستوى مرضي وكافي من التوافق المشترك حفاظا على بقاء وقوة العلاقة الزوجية.

ومع هذا فالتوافق الزوجي مهما كانت طبيعته، فهو يتضمن تطوير مجموعة من التفاعلات بين الطرفين والتي تؤدي إلى الراحة الفردية لكل طرف ولنسلهما، مما يساعد كل طرف على التكيف مع

ضغوط الحياة، كما يؤدي إلى إحساس كل طرف بالحميمية العاطفية والجسمية، مما يؤدي إلى الحفاظ لمدى أطول على العلاقة في إطار السياق الثقافي الذي يعيش فيه الزوجين.

يظهر من كل هذا أن التوافق الزوجي مفهوم شامل لعدة أبعاد تتسع وتتنوع بحسب مستوى تعقد وتنوع مجالات ومفاهيم وتصورات الأفراد وكذا الثقافة الاجتماعية للزوج ولحدود العلاقة الزوجية، بكل ما تتطوي عليه من إشباع للحاجات وبلوغ للأهداف الفردية والثنائية، بالإضافة إلى تحقق الأهداف الاجتماعية من خلال مدى تحقيق هذا الزواج لحاجات ومتطلبات العائلة والمحيط الأسري.

2- المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التوافق الزوجي :

كثيرا ما يتداخل مفهوم التوافق الزوجي مع مفاهيم أخرى، وفيما يلي تعريف لبعض المفاهيم ذات العلاقة، وبعض أوجه ومحددات الفروق بينها و مفهوم التوافق الزوجي.

2-1- الرضا الزوجي :

فرق (علاء الدين كفاي) بين التوافق الزوجي وبين الرضا الزوجي، حيث ذكر أن التوافق الزوجي نمط من أنماط التوافقات الاجتماعية التي يهدف من خلالها الفرد لأن يقيم علاقات منسجمة مع الشريك الآخر، فيجد كلاهما ما يشبع حاجاته، مما يؤدي لحدوث حالة من الرضا عن ذلك الزواج تسمى الرضا الزوجي (Marital Satisfaction) أي أن الرضا للزوجي يشير إلى المحصلة النهائية، في حين أن التوافق الزوجي يشير للعوامل والمصادر المؤدية لتحقيق ذلك التوافق (علاء الدين كفاي، 1999 ، ص 436).

وتقول (كلثوم بلميهوب) حول الرضا الزوجي أن بعض الدراسات ميزت الرضا الزوجي بأنه حالة عامة من الشعور بحسن الحال وهذا يختلف لحد ما عن السعادة كحالة انفعالية إيجابية ويمكن تعريف الرضا على أنه تقدير عقلي لنوعية الحياة التي يعيشها الفرد ككل، أو الحكم بالرضا عن الحياة (كلثوم بلميهوب، 2010 ، ص 12).

2-2- السعادة الزوجية :

يرى (مراد بوقطاية) أن السعادة الزوجية هي استجابة عاطفية لفرد معين، فالسعادة الزوجية ظاهرة فردية، بينما يشير التوافق الزوجي إلى إنجازات ثنائية أو مواقف زوجية (مراد بوقطاية، 2000، ص 103).

ويلخص (أرجايل، Aragyle) تصورا للسعادة الزوجية بالقول أنه، يمكن فهم السعادة بوصفها انعكاساً لدرجة الرضا عن الحياة، أو بوصفها انعكاساً لمعدلات تكرار حدوث الانفعالات السارة، وشدة هذه الانفعالات، وليست السعادة عكس التعاسة تماماً.

2-3- الاستقرار الزوجي :

يقصد باستقرار العلاقة الزوجية نجاحها وسلامتها من الاضطراب والتوتر الزوجي، مما يجعلها في منأى عن التعرض للتهديد بالفشل وما ينتج عنه من طلاق فالاستقرار يتضمن التمسك بالعلاقة الزوجية، لأن كلا الطرفين يشعر بالتوافق والرضا والسعادة، أما العلاقة غير المستقرة فهي العلاقة التي يشعر فيها الطرفان بأنهما غير متوافقين وغير راضين عن علاقتهما وأنهما تعساء مع بعضهما (كلثوم بلميهوب، 2010، ص 7).

2-4- النجاح الزوجي :

ترى (سناء الخولي، 1983) أن النجاح الزوجي يختلف عن التوافق الزوجي في أنه يشير بصفة عامة إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية:
-الدوام، -و الرفقة، -و تحقيق توقعات الجماعة.

و تختلف السعادة الزوجية عن كل من التوافق والنجاح في أنها استجابة عاطفية لفرد معين وبذلك فالسعادة ظاهرة فردية بينما النجاح والتوافق الزوجي يشيران إلى إنجاز ثنائي أو مواقف زوجية (سناء الخولي، 1983، ص ص 197-198).

2-5- الانسجام الزوجي :

يرى (فرناند إيزانبير. Fernand isanbert) بأنه لا يتم الانسجام بين الزوجين إلا إذا عقدا العزم معا على القيام بالأمر الآتية :

أن يسيرا بالحياة الزوجية في طريق النجاح، ولكي يتم لهما ذلك يتعين على كل منهما أن يصمد أمام الفشل الذي قد يلاقيه فيها، وأن لا تثبط همته أو يدع اليأس يتسرب إلى نفسه ولو أصيب بخيبة أمل أو مر بلحظات مؤلمة.

أن يتفهم كل منهما عقلية الآخر ويستعرض آراءه الخاصة فإذا حاول كل منهما أن يكمل الآخر، فإنه سوف يعثر فيه على ما ينقصه ولكن بشرط أن لا تختلط آرائهما ومبادئهما ووجهات نظرهما اختلاطا يطغى على رصيد كل منهما من آراء ومبادئ ووجهات نظر مستقلة ومثل عليا خاصة .

أن يساعد أحدهما الآخر في مهمته في الحياة، وذلك بأن يجعله سعيدا ويعاونه على أن يتمتع بقسط من الحرية وأن يفهم قدر نفسه (الحسين بن شيخ أث ملويا، 2005 ، ص 207).

كما يشير الانسجام الزوجي إلى درجة من الاتفاق بين الزوجين، بخصيص مختلف جوانب الحياة والتفاعلات المشتركة التي تجمعهما، كالانسجام الفكري والعقلي، والانسجام العاطفي الوجداني، والتناغم الجنسي بينهما.

ويشير كذلك إلى درجة اتفاقهما حول قضايا مثل التمويل العائلي، أمور التسلية، الدين، وفلسفة الحياة (أحمد عبد اللطيف أبو سعد، 2009، ص 498).

3- مقاربات التوافق الزوجي وقياسه:

لقد برزت مجموعة من المقاربات النظرية والتطبيقية التي حاولت التوصل إلى ضبط لآليات وعمليات وعوامل التوافق في التفاعل والعلاقة الزوجيين، بدءا من أولى مراحل الاستعداد للارتباط في علاقة زواج بين الطرفين، باعتبار مرحلة الاختيار الزوجي بما تتضمنه من مواقف ومراحل وممارسات وتفاعلات (من أنطباعات وأفعال وردود أفعال وإتجاهات نحو تطور العلاقة بين الطرفين بإتجاه قوة العلاقة وزيادة اتصالها، أو ضعف العلاقة واحتمال انفصالها)، باعتبارها شقا لا يمكن إغفال دوره وأثره في تحديد معالم التوافق الزوجي، وانتهاء إلى دراسة طبيعة ونواتج التفاعلات الزوجية بين الطرفين بدخولهما الفعلي بيت الزوجية، ومعايشتهما للحياة المشتركة، وقيامهما بمسؤولياتها، واستفادتهما مما تحققه لكليهما من إشباعات وأهداف.

ونبدأ عرض هذه المقاربات، من تلك الإتجاهات النظرية التي تطرقت لآليات الاختيار الزوجي عموما، والآليات المفسرة للاختيار الزوجي المحقق للتوافق في العلاقة الزوجية على وجه الخصوص.

حيث هنالك طريقتان أساسيتان في الاختيار الزوجي، كما ورد عن (كفافي، 1999)، فإما أن يكون الاختيار فرديا أو يكون أسريا (اجتماعيا). فالزواج ليس اقتران فقط بين الزوج والزوجة بل يتعدى ذلك إلى اقتران أسرة الزوج بأسرة الزوجة ضمن رباط المصاهرة، وهذا ما هو شائع في المجتمعات العربية كافة بشكل واضح وأساسي، وتصبح هذه العلاقة قوية ومتمينة ومساوية لعلاقة الدم إضافة إلى علاقة

المصالح والارتباطات الأخرى. فالاختيار الفردي (النفسي) يكون حين يختار الشخص شريك حياته ضمن مقاييس خاصة وبرغبته واختياره، وقد حدث هذا التحول في الاختيار نتيجة للتغيرات الثقافية والاجتماعية والتقدم العلمي والتكنولوجي الكبير وأدى إلى ظهور الاختيار الفردي الذي بالطبع لا يغفل ولا يهمل الاعتبارات الاجتماعية والثقافية في بيئته، ويأخذ بعين الاعتبار توجهات الأهل ورغباتهم وما تتطلبه مقتضيات المكانة الاجتماعية للعائلة.

أما الاختيار الأسري أو الاجتماعي فهو النمط السائد في العصور القديمة والوسطى وحتى في العصر الحديث في بعض المجتمعات والبيئات غير الصناعية والنامية. وفي المجتمع العربي لا زال هذا الاختيار قائما في بيئات عربية كثيرة خاصة في المناطق الريفية حيث لا تزال الأسرة الممتدة لها وجودها وسطوتها، رغم أن الدين الإسلامي والأديان السماوية كافة تحض على حرية الاختيار للزوج أو الزوجة ضمن القواعد والأحكام، وأشهر صور الزواج المفضل في المجتمعات العربية هو زواج ابنة العم بدافع المعرفة بالطباع وزيادة صلات القرى وعوامل اقتصادية تتعلق بالحفاظ على ممتلكات الأسرة أو العائلة ومقدرتها (كفافي ، 1999).

وحيث أن عملية الاختيار الزوجي بآلياتها الفردية الشخصية والاجتماعية الأسرية تشكل جانبا هاما من المؤشرات التنبئية القبلية للتوافق الزوجي، فإننا من خلال هذا العنصر:

نحاول بداية تناول مجموعة من المداخل النظرية التي تفسر بعض آليات الاختيار الزوجي المنتهجة من طرف الأفراد أو الجماعات سعيا لتحقيق الاشباع والانسجام الذي يطمحون ويتطلعون إليه في تسيير شؤون وتفاعلات الحياة والعلاقة الزوجية، وصولا إلى تلك (المقاربات) التي تحاول تفسير الآليات النفسية لحدوث التوافق الزوجي، والمستمدة من نظريات العلاج والارشاد الزوجي والأسري، والتي تعتبر مقاربات ثقافية واجتماعية ونفسية وإن تعددت نظريا، فإنه من الممكن أن تدخل جميعها في تفسير وضعية أو حالة علاقة زوجية واحدة.

ثم نرجع إلى بيان المنطلقات النظرية المساعدة على وضع بعض المؤشرات الدالة على التوافق في العلاقة الزوجية، وبالتالي التمكن من قياسها وتحديد ملمح أكثر دقة وموضوعية لدرجة أو مستوى توافق واستقرار علاقة زوجية ما.

3-1-1- مقاربات التوافق الزوجي:

3-1-1-1- مقارنة التجانس:

تقوم على افتراض أن الشخص يتزوج شبيهه، فالتجانس إذا هو ما يفسر اختيار الزوج لزوجته أو الزوجة لزوجها، ويكون هذا التشابه ضمن عوامل متعددة منها: العمر، السلالة، والعقيدة، والمستوى التعليمي أو الثقافي والمستوى الاقتصادي والاجتماعي وقد يتعدى ذلك إلى التشابه في الشخصية والقيم والاتجاهات والعادات السلوكية فالشباب يفضلون الزواج من شابات في مثل سنهم والكبار يفضلون الكبار خاصة بعد سن الخمسين، والرجل الناجح أو المتوقع في عمله أو حياته تتجه أنظاره نحو زوجة ناجحة ومتفوقة. والتزاوج بين الطبقات الاجتماعية المتماثلة أو الطبقة الواحدة هو الغالب وهكذا، ووجهة النظر التي تقوم عليها هذه النظرية هي وجهة ثقافية واجتماعية (علاء الدين كفاي، 1999).

3-1-1-2- مقارنة التقارب المكاني:

وهي نظرية أخرى تقوم على وجهة نظر ثقافية اجتماعية في تفسير الاختيار الزوجي وتتعلق بالتقارب المكاني فالفرد حيث يختار زوجة فهو يلجأ أولاً إلى محيطه الجغرافي الأقرب فالأقرب ضمن البيئة التي يعيش فيها. حيث تكون معارفه وطبائع وعادات وتقاليد متشابهة ومستوى اجتماعي واقتصادي أقرب ومن الأفراد الذين أتاحت له ظروف المكان أن يراها ويتعرف عليها ويعرف عنها ما يحتاجه لأخذ القرار بالزواج وهذه النظرية بالتالي هي مكملة لنظرية التجانس وتتوافق معها في المحصلة العامة وهذا الاختيار سائد في المجتمعات الريفية لأن تنقلات الفرد محدودة ومعارفه محدودة بالناس المجاورين له في حيه أو قريته أو محيطه القريب، فيكون هذا هو مجال معارفه وتطلعاته واختياره (صالح حسن أحمد الداھري، 2008، ص ص 65 - 66).

3-1-1-3- مقارنة القيم:

وهي تعتمد على أن الفرد يختار شريك حياته بناءً على قيمه الشخصية ومنظومة القيم التي كونها في داخله ولنفسه، فيختار الشريك الذي يتوافق مع هذه القيم ويتقبلها ليوفر ذلك له الأمان الانفعالي والتوافق الزوجي، وحيث أن القيم هي موجه أساسي للسلوك فإن هذا يوجه الفرد أيضاً إلى اختياره للشريك لتقديره لهذه القيم واعتزازه بها، وهذه النظرية لا تتعارض مع النظريات السابقة بل تتوافق معها وجميعها تتوافق مع البيئة العربية بشكل أو بآخر.

3-1-4- مقارنة التحليل النفسي (الحاجات التكميلية):

وهي نظرية نفسية تتمثل في نظرية الحاجات التي وضعها (فرويد) وهي ترى أن الفرد ينجذب نحو الأشخاص الذين يكملون أوجه النقص فيه وهذا يشعره بأنه كامل ومتكامل أكثر مما كان عليه قبل ارتباطه بهم وهي بذلك تركز على التطابق في الميول والاتجاهات والانجذاب لمن يكملوننا سيكولوجيا والذي يملك الصفات التي لا نملكها نحن، والحاجات التكميلية قد تكون في الصورة الوالدية التي تستند إلى العلاقة العاطفية التي كونها الفرد في طفولته مع أحد الأشخاص المهمين، وعادة ما يكون هذا الشخص هو الأب بالنسبة إلى الطفلة، والأم بالنسبة للطفل، وقد يكون العكس.

فالتكامل يحدث عند تفاعل شخصين معا، حيث يستمد الشخصان إشباعا من هذا التفاعل. ويكون هذا التفاعل تكميليا إذا تم الإشباع لهذه الحاجة.

بحيث عندما يكبر هذا الطفل فإنه يميل إلى إعادة تلك العلاقة وإحيائها، فترغب في زوج أو يرغب في زوجة يعيد معه العلاقة ويشبعها حيث لم تكن مشبعة، فيبحث عن أم في زوجته أو تبحث عن والد في زوجها، وهذا الزواج تكون نهايته في العادة الفشل والطلاق أو استمرار التعاسة والشقاء (صالح حسن أحمد الدايري، 2008، ص ص 66 - 67).

وبالرجوع إلى ما ورد في التراث النظري للمقاربات التطبيقية للعلاج الزوجي التي تناولت بشكل تفصيلي آليات حدوث التفاعلات التوافقية بين الزوجين في علاقتهما الزوجية، وتلك التي تؤدي إلى ضعف التوافق وبالتالي حدوث التوتر والاضطراب الزوجي، نجد أن هناك منظورين أساسيين حول الاضطراب الزوجي:

• **المنظور الأول:** يفترض العوامل داخل الشخصية **Intrapersonel** كأسباب للتوافق، و هو شائع عند المحللين النفسانيين و نظرية السمات حيث سمات شخصية كل طرف من طرفي الزواج تجمع لتؤدي للتوافق أو التنافر، و تعتبر العصائية من السمات الشخصية التي تبين أنها من أكثر السمات ارتباطا بالاستقرار الزوجي.

• **المنظور الثاني:** يهتم بالعلاقات بين الأشخاص و هو واسع الانتشار بين السلوكيين، حيث ينظر للعلاقات الزوجية المضطربة على أنها خلل وظيفي في تبادل السلوكات **interpersonel** و التي تتميز

بنسبة عالية من العقوبات مقارنة بالمكافآت كما ينظر إلى الأزواج الذين يعانون من التوتر الزوجي بأنهم يفتقرون إلى المهارات الاجتماعية الأساسية و أنهم يميلون إلى الاستجابة و تبادل السلوك السلبي للقرين.

هذان المنظوران حول التوافق الزوجي ليسا متناقضين، فقد يكون المنظور الثاني وصفا للعمليات التي يعمل بها المنظور الأول. فالمستوى العالي من العصابية من طرف أحد الزوجين أو كليهما قد يؤدي إلى خلل وظيفي في التبادل السلوكي الملاحظ عند الأزواج المتوترين. من الواضح أن هناك عوامل أخرى شخصية أو موقفية قد تدخل في تطور التوتر الزوجي. حيث يستعمل الأزواج المتوترون تقنيات ضبط أكثر قسرية و يقومون بتفسيرات خاطئة في الاتصال مقارنة بغير المتوترين. (قاصب، 2011، ب ص) ومن النظريات التفاعلية للعلاج الزوجي التي قدمت مقارنة تفسيرية وعملية للتوافق الزوجي، النظرية السلوكية والتي نعرضها في العنصر الآتي.

3-1-5- المقارنة السلوكية:

ترجع التدخلات العلاجية الأولى للعائلة لبداية الستينات والتي تمثلت في أعمال "وليامز" Williams 1959 و "بوردمان Boardman 1962" و "لوفيبوند Lovibond 1963"، هذه التدخلات العلاجية الأولى في مجال الأسرة كانت في سياق معالجة المشكلات التي يطرحها الأطفال كثورات الغضب، العدوانية و التبول اللاإرادي، من جهة أخرى كان "ولب Wolpe" بداية من 1958 بدأ في مساعدة الأزواج باستخدام تقنيات سلوكية لمواجهة مواقف القلق. هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين العائلة Interfamiliales و لكن هذا لا يعني أنه ينتمي إلى مجال العلاجات النظامية. المشكلات السلوكية تظهر بعد الخلل الوظيفي لبنية السلوك بين الأفراد من نفس العائلة أو بين الزوجين، البنية التي سوف تكون مصدرا للتعلم المكتسب و المعزز بفضل أعمال "ماهوني Mahony 1874" و "مايكنبوم Meichenbaum 1977"، تفتح المعالجون السلوكيون على التناول المعرفي. فلم يعد اهتمامهم مقصورا على مثير-استجابة، و لكن أصبحوا يولون الاهتمام بالبنى المعرفية Shemas التي تلعب دورا بين هذا المثير والاستجابة. هذه البنى المعرفية التي تكونت من خلال التجارب السابقة والتي تعطى معنى خاص للمعيشة.

- و يرتبط المجال السلوكي بثلاث مجالات محددة من مجال العلاج العائلي و الزوجي:

أ -تكوين الوالدين لمواجهة مشكلات الأطفال.

ب - مجال العلاج الزوجي.

ج - مجال المشكلات الجنسية. (ب.قاصب، 2011، ب ص)

- ظهور العلاج الزوجي السلوكي:

بالرغم من امتداد تاريخ العلاج الزوجي إلى نهاية القرن التاسع عشر، فإن العلاج السلوكي الزوجي لم يظهر إلا حديثاً جداً في نهاية الستينات مع تطبيق مبادئ التعزيز للمشكلات العيادية سنة 1969، حيث قدم "استيوارت Stuart" التطبيق الأول لمبادئ التبادل السلوكي على المشكلات الزوجية انطلاقاً من نظريات "تیبوت و كيلی Thibaut&Kelly 1959" حيث وضع استيوارت الفرضية التي مفادها: "أننا يمكننا التمييز بين الزيجات الناجحة من الزيجات المضطربة، من خلال مدى تكرار و سعة التعزيزات الإيجابية المتبادلة بين الزوجين". و قد تمثل علاجه في الحصول على قائمة من أهداف التغيير السلوكي من كلا الطرفين مع تبادل مكافآت كلما تحقق سلوك مرغوب، بالرغم من استبدال استراتيجيات المكافآت، بالعقود المكتوبة، و التدريب على الحوار، وحل المشكلات، فإن رجوعها إلى تناول الإشراف الإجرائي، قد ترك بصماته على العلاج العائلي و العلاج السلوكي للأزواج. كما استخدم "ليبرمان Liberman 1970" أسلوب التعلم الإجرائي في عمله مع العائلات، فقد استخدم مفهوم التعلم بالمحاكاة الذي وضعه "باندورا Bandura 1963"، و أضاف في علاجه للعلاقات الزوجية المضطربة استراتيجيات تكرار الدور و وضع بنى بديلة للاتصال ما بين الأفراد. تجدر الإشارة إلى أن استخدام الإشراف الإجرائي في تغيير السلوك عند الأطفال، قد أثر كثيراً على تطور العلاج السلوكي للأزواج بتعليم الوالدين كيفية تغيير سلوك أطفالهم، لاحظ الباحثين تبادل التعزيز و العقاب بين أفراد الأسرة، من هذا المنطلق لم يعد التركيز على ملاحظة الفرد المنحرف في الأسرة و الذي غالباً هو الطفل، و لكن حول بنى التفاعل للأفراد الآخرين من نفس العائلة، و التي تتضمن أيضاً العلاقة الزوجية. نظرية (ساتير Satir) و لكن تعتبر نهاية السبعينات و بداية الثمانينات، هي بداية تجمع المبادئ المبعثرة، و تطوير تقنيات عيادية حقيقية، حيث نشرت ثلاث كتب في العلاج الزوجي بشكل مفصل، و هي كتاب "جاكوبسون Jackobson 1979"، و كتاب "ستيوارت Stuart 1980" و كتاب "ليبرمان" و آخرون (Liberman 1981)، (ب.قاصب، 2011، ب ص).

- الجذور السلوكية: ماذا يعني القول أن أسلوب ما لعلاج الأزواج هو سلوكي؟

أ- التركيز على السياق: إن سلوك كل فرد و بالتالي كل زوجين يتشكل باستمرار بالأحداث البيئية الخاصة، و لذلك لا يمكن فهم سلوك الأفراد إلا من خلال السياق الشخصي المميز لهم، و بمعنى آخر إنه بالنسبة لأي زوجين، يتعين على كل طرف أن يتعلم كيف يسلك أو يتصرف في علاقة ودية خلال تجارب الحياة المختلفة، إضافة إلى تجاربهم المستمرة في علاقاتهم الحالية. كيفية تصرف كل طرف في العلاقة يمكن أن يفهم فقط بأخذ كل هذه التجارب الخاصة في الاعتبار. إن الفهم الدقيق ضروري لكي يكون العلاج فعالاً.

ب- التركيز على الحاضر: إن التركيز المبدئي يكون على الأمور التي تساعد على تنمية التغيير، و أن التغيير يظهر فقط في الوقت الحالي.

ج- التركيز على المفهوم الفردي: إن المفهوم الفردي أكثر فعالية في العلاج، فلقد أصبح هدف العلاج التمييز بين سلوك الأزواج المتكدرين و سلوك الأزواج غير المتكدرين كمظاهر سلوكية توافقية أو لاتوافقية. إن التحليل الفردي يسمح للمعالج أن يأخذ في اعتباره الخبرات التاريخية المميزة لكل طرف في العلاقة الزوجية، ذلك أنه ما هو فعال بالنسبة لزوجين، قد لا يكون كذلك بالنسبة لزوجين آخرين لهما تاريخ مختلف.

د- التركيز على وظيفة السلوك: إن التركيز على وظيفة السلوك يفيد أكثر من التصنيف الطبوغرافي، ذلك أن السلوكات التي تظهر متشابهة في الوصف بين الأزواج، قد تكون لها وظائف مختلفة للأزواج المختلفين، فمثلاً إن ترك المنزل، يمكن أن وصف على أنه مؤشر على تباعد السلوك، و هذا صحيح لبعض الأزواج بينما بالنسبة لأزواج آخرين، فإن ترك المنزل قد يؤدي إلى الاستمرارية، و بالتالي قد يفيد كمفهوم أو أسلوب سلوكي. إن ترك المنزل قد يؤدي إلى المواصللة أو الصلح بين بعض الأزواج بينما قد يخلق ببساطة للبعض الآخر فرصة لتهدئة الوضع، و دون تحليل الوظائف الفردية، فإن المعالج لا يستطيع أن يقوم بهذا التمييز، مما يؤدي إلى فقدان الكثير من المعلومات المفيدة. و يعطي "جاكسون 1992" مثلاً عن زوج منكم في عدة سلوكيات مختلفة الوصف، كلها تساعد على خلق مسافة بينه و بين زوجته، مثل التجاهل و الابتعاد و البقاء مشغولاً. و بعد أن طور المعالج الحوار بينه و بين زوجته، حيث شجع الزوج على الحديث عن الصعوبات التي تمنعه من البقاء قريباً من زوجته، بدأ الزوج بعدها في الابتعاد أقل عن زوجته في الظروف الطبيعية، لأن الحديث عن البقاء قريباً من الزوجة، هو مشابه

في التصنيف الوظيفي للسلوكيات التي يتجنبها الزوج في المنزل و بالتالي فإن تقليل النفور من الحديث عن البقاء قريبا من الزوجة يؤثر على كل التصنيفات المتشابهة. (ب.قاصب، 2011، ب ص)

إن جميع مبادئ السلوكية، يمكن أن تشتق من فرضية أساسية وهي أن السلوك بما في ذلك السلوكيات التوافقية أو اللاتوافقية بين الزوجين، يتشكل و يستمر بناء على عواقبه و نتائجه، و على المحددات الوراثية و الاستعدادات، هذه العواقب و النواتج تدعى التدعيم، و هي عدة أنواع:

أ- **التدعيم العشوائي: Arbitrary Reinforcement** الذي يعرف بأنه الاستفادة من الأحداث التدعيمية غير المتاحة في البيئة الطبيعية، أو التي لا تنشأ طبيعيا من التفاعل بين الفرد و البيئة. في العلاج السلوكي التقليدي فإن توجيه الزوجين لتغيير أدوارهم في الحوار، هو مثال جيد عن استخدام التدعيم العشوائي.

ب- **التدعيم الطبيعي:** الذي يعرف بالاستفادة من الأحداث التدعيمية المتاحة طبيعيا في بيئة الكائن الحي، و التي تنشأ طبيعيا من التفاعل بين الكائن الحي و البيئة. السلوك الطارئ التشكيل (Contingency shaped Behavior) الأحداث العامة و الأحداث الخاصة (Rule

Governed Behavior : إن التمييز بين التدعيم العشوائي و الطبيعي، مهم ليس لأن المدعمات العشوائية لا تفيد كمدعمات، فهي تزيد من معدل تكرار السلوك، و لكن لأن السلوك الذي يدعم عشوائيا أقل احتمالا لأن يعمم خارج المختبر بعد انتهاء التجربة، و الأهم من ذلك أقل احتمالا لأن يبقى و يستمر بعد انتهاء العلاج. إن القصور في العلاج الزوجي السلوكي يكمن في استخدامه للمدعمات العشوائية، بينما يشجع العلاج الزوجي السلوكي المتكاملين المعالين، على الانتباه بشدة للتمييز بين المدعمات و استخدام المدعمات الطبيعية كلما أمكن ذلك. و إذا كان هدف العلاج، هو زيادة رضا الزوجين عن العلاقة بينهما من خلال زيادة تكرار فرص الحوار الشيق و الحميم بينهما، فهذه المدعمات الطبيعية الحدوث، يجب أن تكون بؤرة أي تدخل علاجي فعال. أما مفهوم السلوك الطارئ التشكيل، فيعني السلوك الذي يتحدد بتوافقات لفظية، غير محددة خلافا للسلوك المحكوم الذي يتحدد بتوافقات لفظية محددة. إن المعالج الزوجي يمكنه أن يعقد اتفاقا لفظيا مع الفرد لكي يساعد أكثر في أعمال المنزل، أو لكي يتوقف عن الانتقاد اللفظي، و يتوقع أن يكون لهذا الاتفاق تأثيرا مرغوبا في أغلب الأحيان و لكن المعالج لا يستطيع أن يعقد مثل هذا الاتفاق مع الفرد و يطلب منه أن يشعر بالقرب أكثر من شريكه أو أن يشعر أكثر بالحب أو يشعر أقل بالغضب. (ب.قاصب، 2011، ب ص)

توفر هذه المقاربات النظرية والتطبيقية تصورات عن مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعية والشخصية والنفسية والسلوكية التي هدفها ضبط مفهوم وآلية تكوّن وقيام التوافق الزوجي، وبالتالي إمكانية لقياس درجته أو مستواه، في محاولة لفهم مكوناته وتفسير سيروراته، وبالتالي في عملية تشخيص اختلالاته والقدرة على تلافيها وتعديل ما يمكن تعديله من سلوكيات وممارسات في العلاقة الزوجية من شأنها إعادة التوازن والتوافق للعلاقة الزوجية.

3-2- قياس التوافق الزوجي وتنبؤاته :

بدأ قياس التوافق الزوجي في أواخر العشرينيات من القرن الماضي، ثم ظهرت بعد ذلك بعشر سنوات دراسة واسعة وشاملة اهتمت بتحديد العوامل الشخصية المرتبطة بالتوافق الزوجي وتنبأ بالنجاح الزوجي. وتبين أن معظم هذه الدراسات تركز بصفة أولية على خمسة (05) مقاييس أو أقسام الانسجام أو عدم الانسجام والاهتمامات والأنشطة المشتركة وإظهار العواطف والثقة المتبادلة وعدم الإشباع، والشعور بالعزلة الشخصية والتعاسة.

وهناك محاولة أخرى لتصميم مقياس آخر يمكن تطبيقه لتقييم العلاقات الزوجية يقوم على تساؤلات مهمة هي : كيف يقابل الزواج احتياجات وتوقعات المجتمع؟ ، وما هي العوامل التي تسهم في دوامه وثباته؟ ، ودرجة الوحدة التي تنمو بين أعضائه والدرجة التي يسهم بها في نمو الشخصية. (سنة الخولي، 1983، ص 199).

وقد وضعت (برنارد) علامة مميزة تصلح لتقييم العلاقة الزوجية، فالمعيار أو المقياس المناسب في رأيها يجب ألا ينهض على علاقة متخيلة، وإنما يجب أن تقوم على علاقة ممكنة وملموسة ولهذا يمكن أن نقول إن الزواج ناجح استنادا إلى مدى الإشباع الممكن الذي يقدمه، وليس استنادا إلى ما يمكن أن نتخيله . وعلى ذلك تكون العلاقة الزوجية ناجحة إذا :

-إذا كان الإشباع إيجابيا، أي إذا كان الجزء لكل من الشريكين أكبر من الخسارة.

-إذا كان استمرار العلاقة الزوجية أفضل من أي بديل آخر كما في المثالين التاليين.

المثال الأول : (أ و ب) زوجان، لا يجب أحدهما الآخر، وهما على خلاف مستمر، وتكاليف

بقائهما معا كبيرة من حيث الشعور بالفشل والإحباط والوحدة، ولكن بقائهما معا له فوائد كبيرة أيضا فهما يستطيعان إقامة مسكن جميل ويحصلان على مكانة عالية في المجتمع، ويحميان أطفالهما من المشاكل

التي قد تنتج عن الانفصال والطلاق، ولهذا تعتبر تلك العلاقة ناجحة، ليس لأنها أفضل ما يمكن تخيله ولكنها أفضل ما يمكن بمعنى أن الفوائد أكثر من التكاليف، أو المكسب أكبر من الخسارة.

المثال الثاني : زواج تكون فيه العلاقة الزوجية ناجحة فقط. لأنها أفضل من أي بديل آخر، كما في حالة " زوجة غير عاملة " تعتمد اقتصاديا على زوجها ، فيكون بناؤها معه أفضل من أي بديل آخر بالرغم من عدم التوافق والتعاسة القائمة بينهما. (سناء الخولي، 1983، ص 200).

وللتنبؤ بالتوافق الزوجي يمكن استخدام طريقة " العوامل ما قبل وما بعد الزواج " وقد قام (برجس وآخرون) بوضع قائمة بالمؤشرات التنبؤية لما قبل ولما بعد الزواج والتي يمكن أن تكون سببا في التوافق الزوجي.

3-2-1- المؤشرات التنبؤية للتوافق الزوجي لما قبل الزواج :

أوضحت العديد من الدراسات أن هناك بعض العوامل قبل الزواج قد تؤثر في التوافق الزوجي، ومن الدراسات الرائدة والمبكرة في هذا المجال دراسة قام بها **برجس (Burgess)** وآخرون، وقد قدمت هذه الدراسة مجموعة من المؤشرات التنبؤية لما قبل الزواج والتي يمكن أن تكون سببا مباشرا في التوافق الزوجي وهي :

-التعارف: لا بأس به أو يدوم أكثر من ستة(06) أشهر

-القدرة على التوافق : حسنة بوجه عام.

-السن عند الزواج: عشرون (20) سنة فأكثر للفتيات واثان وعشرون(22) سنة فأكثر للرجال.

-فرق السن:الرجال أكبر أو في نفس سن المرأة

-الارتباط بالأب: وثيق.

-الارتباط بالأم: وثيق.

-الصراع مع الأب : لا يوجد أو يكون قليلا للغاية.

-الصراع مع الأم : لا يوجد أو يكون قليلا للغاية.

-مراعاة النظام والدقة : ليس صارما.

-المستوى التعليمي : تقارب في درجة التعليم بين الشاب والفتاة.

-فترة الخطوبة : تسعة(09) أشهر أو أكثر.

- الأصدقاء قبل الزواج : لهما أصدقاء..
- السعادة في الطفولة : مرتفعة أو مرتفعة جدا.
- سعادة في زواج الآباء : مرتفعة أو مرتفعة جدا.
- أسلوب إتمام الزواج : من الجهات الرسمية.
- القدرة العقلية متساوية.
- المهنة : التفرغ في خط مهني معروف.
- التنظيمات : العضوية في واحدة منها.
- الادخار : موجود إلى حد ما.
- المعلومات الجنسية : مناسبة وصحيحة.
- مصدر المعلومات الجنسية : الوالدان.
- العلاقة الجنسية قبل الزواج : عدم وجودها أو مع من يصبح شريك المستقبل (مراد بوقطائية، 2000، ص ص 106-107).

ويجدر الإشارة إلى أن بعض هذه المؤشرات يمكن توافرها كمظاهر ملاحظة أو كمعلومات يمكن قياسها في مجتمعات دون أخرى، ولدى أفراد دون آخرين، حيث أن العلاقة الجنسية قبل الزواج ولو حدثت بين الشاب والفتاة الراغبين في الارتباط زواجيا معا يمكن أن يشكل عائقا نفسيا أو اجتماعيا في استقرار العلاقة الزوجية، فضلا عن كونه محرما في عقائد بعض المجتمعات كالمجتمعات التي تدين بالاسلام مثلا على غرار المجتمع الجزائري، ناهيك عن الثقافة الاجتماعية التي تتميز بها الأسر المحافظة التي سلف التطرق إليها في الفصل الثاني من هذا البحث.

3-2-2- المؤشرات التنبؤية للتوافق الزوجي لما بعد الزواج :

قدم أيضا (برجس urgess، وآخرون)، قائمة للمؤشرات التنبؤية لما بعد الزواج والتي يمكن أن تكون سببا مباشرا في التوافق الزوجي وهي :

- الأطفال : وجود الرغبة في إنجابهم.
- الصراع حول الأنشطة : لا يوجد.
- المستوى الاقتصادي : البيت الخاص والمستقل.

- الوظيفة : منتظمة ودائمة بالنسبة للزوج.
- وظيفة الزوجة : تعمل والزوج موافق.
- المساواة بين الزوج والزوجة : عدم وجود أدنى أو أعلى.
- القدرة العقلية متساوية من وجهة نظر الشريك.
- مهنة الزوج : متفرغ في خط مهني معروف.
- ملامح الشخصية : القبول والخلو من الاضطرابات العصبية .
- العلاقات الجنسية : في إطار الزواج فقط مع قليل من مظاهر الرفض.
- الجنس : قوة الرغبة المتساوية.
- الاستمتاع بالجنس : ممتع أو ممتع جدا (مراد بوقطاية، 200 ، ص ص 110-111).

وكذلك في هذه المجموعة من المؤشرات يمكن القول بأنها ليست ثابتة في جميع المجتمعات، فمفهوم المساواة بين الرجل والمرأة في الزواج تحكمه عوامل عديدة إجتماعية وثقافية وعقدية لا تختلف من مجتمع وآخر فقط، بل من شخص إلى آخر حتى داخل الجماعة أو المجتمع الواحد، لتدخل عوامل كثيرة لعل أهمها التغيرات والتحولات التي تميز المجتمع الانساني الحديث بفعل عولمة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاستخدام الواسع وغير المضبوط والتفتح غير الموجه على عوالم التكنولوجيا ووسائل الاعلام والاتصال، وعوامل التداخل والتعايش الحضاري والثقافي وما أنتجه من تغيرات في قيم الفرد والجماعة، بما في ذلك على مجال الاسرة ونظم الزواج، وبالتالي على مستوى العلاقات الزوجية والأسرية.

وأجرى (محمد السيد عبد الرحمن وراوية دسوقي، 1988) بحثا يهدف إلى دراسة التنبؤ بالتوافق الزوجي وذلك على عينة من 168 زوجا وزوجة، (82 ذكور و86 إناث)، من مستوى اقتصادي واجتماعي متوسط. أوضحت نتائج الدراسة أن أنسب سن للزواج في مصر هو 20 - 24 سنة للإناث، ومن 25 - 30 سنة للذكور. وأما فترة الخطوبة وطول فترة التعارف فينبغي ألا تقل عن ستة(06) أشهر لأن فترة الخطوبة لها دور كبير في تحقيق قدر من التفاهم مثلما يسهم السن المناسب والمستوى التعليمي المرتفع في حسن اختيار ونجاح الزواج بعد ذلك، وكذلك من المهم جدا موافقة الأسرة على الزواج، لأن للوالدين دور أساسي في عملية الاختيار، كما أوضحت النتائج أهمية ممارسة الشعائر الدينية قبل الزواج. وينطبق نفس الكلام على عدد الأصدقاء من نفس الجنس، فإن (41%) من المتوافقين زوجيا و(54%)

من غير المتوافقين زواجيا كانوا لهم أصدقاء عديدين بينما أن (51%) من المتوافقين زواجيا كانوا قليلي الأصدقاء. وكذلك قوة العلاقة مع الأم كانت قوية جدا بنسبة (99%) بين المتوافقين زواجيا، مقابل (87.8%) لغير المتوافقين زواجيا، وتؤكد الدراسة كذلك أهمية الاعتدال من جانب الوالدين بخصوص الاستطلاع المبكر نحو الجنس والميلاد (محمد السيد عبد الرحمن وراوية دسوقي، 1988، ص ص 70-94).

ويشير (كيرباتريك Kirpatric) إلى أن عوامل ما قبل الزواج مرتبطة في كثير من الأحيان بنجاح الزوجين، وتتمثل خاصة في نجاح زواج الوالدين وفترة كافية للخطوبة، ومعلومات جنسية كافية أثناء الطفولة، وسعادة شخصية في الطفولة، ومدى الاستعداد للزواج أثناء فترة الخطوبة، والاعتقاد الديني، ومستوى التعليم والمركز الاجتماعي المرموق، وكلما كان الزوجين يحققان درجة عالية من الإشباع العاطفي في علاقتهما وبعضهما البعض كلما تدعمت وقويت العلاقة الاجتماعية يستطيعان من خلال هذه العلاقة تحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية والمتمثلة في:

أ- أهداف ومثاليات الأسرة :

فكلما كانت هناك وحدة في الأهداف ووضوح هذه الأهداف، كلما قويت العلاقة الاجتماعية بين الزوجين.

ب- تربية وتنشئة الأبناء :

فكلما كان أسلوب الزوجين واحد ومتفق عليه بين كل منهما، كلما قويت العلاقة وسارت مسارها الإيجابي.

ج- صيانة أمور المنزل وتدبير شؤونه :

تعتبر صيانة وتدبير شؤون المنزل من المسؤوليات المشتركة بين الزوجين واختلافهما حول هذه الأمور يعيق تكوين العلاقات الاجتماعية، حيث اختلاف كل منهما يجعله ينظر نظرة معينة قد تؤدي إلى إيجابية العلاقة الاجتماعية أو سلبيتها.

د-الإعانة وكسب الرزق :

من المؤلف والمتعارف عليه أن مسؤولية إعالة الأسرة والعمل وكسب الرزق من مسؤولية الزوج (Mari) أما الزوجة فهي المسؤولة عن البيت وشؤونه وعندما يتفق الزوجين في نظام الإعالة وكسب الرزق وتحديد المسؤولية يدعم هذا النظام الزوجين بين كل من الزوج والزوجة، وإذا ما اختلفا الزوجان حول هذه الموضوعات فإن النظام الزوجي يشوبه الكثير من القلق والاضطرابات.

هـ-اقتصاديات الأسرة :

فيعتبر أسلوب الإنفاق وأهداف الأسرة نحو اقتصادياتها من العوامل التي تؤثر في طبيعة العلاقة الاجتماعية السائدة بين الزوجين وكثير من المشكلات التي تعوق النظام الزوجي ترتبط بالجوانب الاقتصادية لها (سلوى عثمان الصديقي، 2000، ص ص 36-37).

يقول (هيكس Hicks وآخرون): "قد أصبح هناك شبه إجماع منذ عام 1960 على أن المراكز المهنية المالية والدخل ومستويات التعليم بالنسبة للزوج وتشابه الزوج والزوجة في المكانة الاجتماعية والاقتصادية والسن والدين والجزاءات العاطفية والاستمتاع الجنسي والرفقة كلها متغيرات ترتبط إيجابيا مع التوافق الزوجي" (مراد بوقطاية، 200، ص 111).

وهذا ما يتم التفصيل فيه من خلال العنصر التالي.

4- مجالات وأبعاد التوافق الزوجي والعوامل المؤثرة فيه:**4-1-مجالات وأبعاد التوافق الزوجي:**

إن التوافق الزوجي هو عملية معقدة لا تقتصر فقط على العلاقة والتواصل والتفاعل الثنائي بين الزوجين في المجالات العقلية والعاطفية والثقافية والجنسية، بل تتعدى ذلك إلى مختلف مجالات السلوك الاجتماعي بما فيها المجال الاقتصادي والأسري والعلاقات الداخلية والخارجية... لكل من الزوجين.

فمجال السلوك (سواء كان عاما أو مرتبط بالحياة الزوجية للفرد)، هو كما عرفه (عبد الرحمان سيد سليمان)، أية مثيرات أو أية حالات أو أية عوامل متراكمة تنتج تأثيرا سلوكيا (عبد الرحمن سيد سليمان، 2007، ص 42).

وعلى ذلك فوصف العلاقة الزوجية بالتوافقية لابد أن يشمل مختلف مجالات السلوك ذات العلاقة بمواقف التفاعل الزوجي، والمتمثلة في إحداث التوافقات التالية:

أ- التوافق الأسري: ويتضمن السعادة الأسرية التي تتمثل في الاستقرار والتماسك الأسري والقدرة على تحقيق مطالب الأسرة وسلامة العلاقات بين الوالدين كلاهما وبينهما وبين الأبناء وسلامة العلاقة بين الأبناء حين تسود المحبة والثقة والاحترام المتبادل بين الجميع، ويشمل التوافق الأسري كذلك العلاقة الأسرية مع الأقارب وحل المشكلات الأسرية (عبد الحميد محمد الشاذلي، 2001، ص 55).

ب- التوافق العقلي: عناصر التوافق العقلي هي الإدراك الحسي للفرد والتعليم والتذكر والتفكير والذكاء والاستعدادات ويتحقق التوافق العقلي بقيام كل بعد من هذه الأبعاد بدوره كاملا ومتعاوننا مع بقية العناصر .

وهنا قد يلعب مستوى التوافق العقلي لكل من الزوجين دورا في التأثير سلبيا أو إيجابيا على توافقهما الزوجي.

ج- التوافق الديني: الجانب الديني جزء من التركيب النفسي للفرد (صبرة محمد علي، 2005، ص 129)، لذلك فتمسك أحد الزوجين بالتعاليم والسلوكات الدينية في حين إهمالها أو عدم المبالاة بها من الطرف الآخر قد يكون سببا بشكل أو بآخر لنشوب الخلافات الزوجية، وبالتالي إلى سوء التوافق الزوجي بينهما، والعكس بالعكس.

د- التوافق الجنسي: يلعب الجنس دورا بالغ الأهمية في حياة الفرد لما له من أثر في سلوكه وعلى صحته النفسية ذلك أن النشاط الجنسي يشبع كلا من الحاجات البيولوجية والسلوكية وكثيرا من الحاجات الشخصية والاجتماعية وإحباطه مصدر للصراع والتوتر الشديدين وتختلف الطريقة التي تشبع بها الحاجات الجنسية ودرجة هذا الإشباع اختلافا واسعا باختلاف ظروف الحياة وخبرات تعلم الفرد، ويعتبر عدم التوافق الجنسي دليلا على سوء التوافق العام لدى الفرد. كما يعتبر عنصرا شديدا الأهمية والفاعلية في العلاقة الزوجية كون هذه الأخيرة هي السبيل الوحيد لإشباع هذه الحاجة بالطريقة المشروعة اجتماعيا، وقانونيا ودينيا (صبرة محمد علي، 2005، ص 130) .

هـ- التوافق الاقتصادي: إن التغير المفاجئ بالارتفاع والانخفاض في سلم القدرات الاقتصادية يحدث اضطرابا عميقا في أساليب توافق الفرد ويلعب حد الإشباع دورا بالغ الأهمية في تحديد شعور الفرد بالرضا أو الإحباط فيغلب على الفرد الشعور بالحرمان والإحباط إذا كان حد الإشباع عنده منخفضا ويغلب عليه الشعور بالرضا إذا كان حد الإشباع عنده مرتفعا خصوصا إذا تجاوز عدم الإشباع حد الفرد

ليطول أسرته من زوجة وأولاد، فاختلال القدرة المادية للزوج كونه المسؤول والمكلف الأول لتلبية حاجات الأسرة لأي سبب من الأسباب أو عدم اتفاق الزوجين في طريقة التدبير أو التخطيط لتسيير الشؤون المالية أو المادية للأسرة يمكن أن يكون عاملاً بارزاً لعدم الانسجام بينهما (صبرة محمد علي، 2005، ص 131).

و- **التوافق الاجتماعي** : المقصود بالتوافق الاجتماعي قدرة الفرد على عقد صلات وعلاقات طبيعية مرضية مع الآخرين، علاقات تتسم بتحمل المسؤولية والقدرة على الاعتراف بحاجة الآخرين، وفي المجال الزوجي والأسري أن يقيم الرجل والمرأة علاقة زوجية تقوم على السكينة والطمأنينة بحيث يشعر كل طرف بحاجة إلى الطرف الآخر وينطبق ذلك على الآباء والأبناء، كما ينطبق على العلاقات الاجتماعية خارج أفراد الأسرة المصغرة ليشمل عائلتي الزوج والزوجة والأصدقاء والجيران لأن كل هذا قد يكون وثيق الصلة بالتوافق الزوجي للزوج (Couple) (أحمد محمد مبارك الكندري، 1992، ص 175).

ز- **التوافق الثقافي** : التقارب بين أفراد الأسرة في المستوى الثقافي لكل منهم أصبح من الأمور المهمة للتفاهم والانسجام والحب بينهم ولقد بينت كثير من الدراسات الحديثة أن من أهم العوامل المؤثرة في التوافق الزوجي والأسري، الثقافة بصورة عامة، وتعلم المرأة بصورة خاصة، ولذلك فإن الخلفية الثقافية لكل من الزوجين تؤثر في حياتهما المشتركة حيث يختلفان حول تنظيم الأسرة أو تحديد عدد الأبناء مثلاً (أحمد محمد مبارك الكندري، 1992، ص 187).

ح- **التوافق التروحي** : يقوم التوافق التروحي في حقيقته على إمكانية التخلص مؤقتاً من أعباء العمل ومسؤولياته أو التفكير فيه خارج مكان العمل، والتصرف في الوقت بحرية أو ممارسة هواياته رياضية كانت أم عقلية أو تروحية ويتحقق بذلك الانسجام (صبرة محمد علي، 2005، ص 131).

فأخذ الزوجين قسطاً من الترويح من وقت لآخر يساعدهما على التخفيف من أعباء الحياة ويكسر الروتين والرتابة ويساعد على التغيير ورفع الروح المعنوية وتجديد الطاقة مما يجعل الزوجان أكثر قدرة على القيام بواجباتهما نحو بعضهما ونحو حياتهما المشتركة والعكس بالعكس.

فالتوافق الزوجي لا يرتبط بجانب واحد أو جانبيين من الحياة الزوجية بل يفوق ذلك إلى تحقيق درجة أو مستوى مرضي من الانسجام في مختلف النواحي بين الزوجين، وأن (سوء التكيف في مجال

معين يكون له صداه وأثره في جميع المجالات الأخرى، فالإنسان وحدة نفسية اجتماعية إن اضطرب جانب منها اضطربت له سائر جوانبها) (عصام عبد العزيز محمد، 2009، ص 40).

4-1-1- أبعاد التوافق الزوجي حسب (سباينر 1976) :

حدد (سباينر) أربع أبعاد للتوافق الزوجي تمثلت في الأبعاد التالية:

-الانسجام الزوجي : ويشير إلى درجة من الاتفاق الزوجي حول قضايا مثل التمويل العائلي، أمور التسلية، الدين فلسفة الحياة مهمات البيت.

-الرضا الزوجي :ويتعلق بالالتزام في الاستمرار بالعلاقة الزوجية والرضا بما يتطلبه الزواج من مهام، كما يتصل بالطمأنينة تجاه الشريك.

-التماسك الزوجي: ويشير إلى تكاتف الأزواج وتضامنهم معا رغم التحديات التي قد تواجههم والتعاون في إنجاز الأعمال وتوزيع المسؤوليات والمشاركة بالاهتمامات الشائعة.

-التعبير عن المحبة والعطف: ويشير إلى التعبير عن الود والحنان والعطف نحو الشريك وإقامة علاقات جنسية تستند إلى هذه المحبة (أحمد عبد اللطيف أبو أسعد، 2009، ص 98).

4-1-2- أبعاد التوافق الزوجي حسب (السيد عبد الرحمن ودسوقي، 1988):

حدد كل منهما مجموعة من الأبعاد للتوافق الزوجي تمثلت فيما يلي :

-الخطبة والاختيار الزوجي : وتشمل اختيار الزوج لشريك حياته، وتفاهماهما ورضائهما عن الاختيار.

-التوافق الأسري: أي الانسجام والاتفاق بين الزوجين على كافة أمور الحياة الأسرية.

-النضج الانفعالي والعاطفي: أي التجاوب الروحي والالتزان النفسي والعصبي وتبادل الحب والتسامح.

-العلاقات الشخصية: وتشمل العلاقات القائمة بين الزوجين في إطار الأسرة والزواج ويكون أساسها والاحترام المتبادل.

-العلاقات الاجتماعية: أي السعادة في إقامة علاقات مع الآخرين والاتصال الاجتماعي في سهولة ويسر.

-التوافق الجنسي: ويتضمن السعادة الزوجية والإشباع والرضا الجنسي والعاطفي والاستقرار الزوجي (محمد السيد عبد الرحمن وراوية دسوقي، 1988، ص 74).

4-1-3- مجالات التوافق الزوجي حسب (مراد بوقطاية، 2000) :

وحدد (مراد بوقطاية، 2000) سبع (07) مجالات يرى بأنها الأبعاد الشاملة لمعنى التوافق الزوجي في المجتمع الجزائري، والتي يمكن دراستها ورصدها عن طريق مقياس صممه لقياس درجة التوافق الزوجي إجرائيا، من خلال نتائج إستجابة المبحوث على أبعاد المقياس السبعة، المتمثلة في مجالات التوافق الزوجي العام وهي:

-مجال العلاقات الاجتماعية : طبيعة الاتصال بالوالدين والأقارب والأصدقاء والجيران.

-مجال العلاقة الجنسية وتنظيم الإنجاب للزوجين : تتعلق بالإشباع والرضا الجنسي ومدى الاتفاق على تنظيم الإنجاب.

-مجال العلاقات الثقافية : يقصد بها مدى تطبيق واحترام التعاليم الدينية والقيم والأعراف الاجتماعية.

-مجال التعاون والتشاور بين الزوجين : القرارات الأسرية تتخذ بالتعاون والتشاور بين الزوجين.

-مجال النظافة ومظهر الأسرة : الاعتناء بمظهر الأسرة والنظافة

-مجال الاختيار الزوجي : مدى ارتياح الزوج في اختيار شريك حياته أو الزوجة للعيش مع شريك حياتها.

-مجال العلاقات بين الزوجين : اتجاه كل زوج إزاء الآخر والمشاعر التي يكنها كل شريك لشريكه. (مراد بوقطاية، 2000، ص 015).

وفي الوقت الذي اعتبر فيه بعض الباحثين التوافق الزوجي عمليات تفاعلية تعكس جملة من الحالات والسيرورات النفسية كالانسجام والرضا بين الزوجين طلبا لنجاح واستقرار العلاقة الزوجية والسعادة في الحياة المشتركة معتبرين درجة التوافق الزوجي تتحدد بارتفاع هذه المشاعر الداخلية وهذه الحالات الشخصية والتفاعلات البيئية والبيئية التي تحدث بين الزوجين. إعتبر البعض الآخر من الباحثين أن التوافق الزوجي يتحدد بناء على توافر جملة من العوامل التي تحقق وتنعكس في مستوى الإشباع التي توفرها العلاقة الزوجية، أي أن التوافق الزوجي هو محصلة لما يتحصل عليه كل من الزوجين في جوانب الحياة المشتركة المختلفة، وبالتالي فالتوافق الزوجي هو نتيجة لتفاعل الزوجين في مختلف نواحي ومواقف الحياة التي تجمعهما، ومدى الإشباع اللذان يحصلان عليه كنتيجة لهذا التفاعل.

4-2- العوامل المؤثرة في التوافق الزوجي:

لا يخلو أي زواج من أزمات يختل فيها التفاعل الزوجي وتتوتر العلاقة بين الزوجين وتضطرب حياتهما وتتأزم أمورهما ويغدو توافقهما في الزواج صعبا، يحتاج إلى جهد وصبر ورغبة منهما في حل الأزمة، وإلى مساندة من الأهل والأصدقاء، حتى تمر فترة التأزم بسلام ويزول التوتر ويعود التفاعل الإيجابي والتوافق الزوجي الحسن (صالح حسن أحمد الدايري، 2008، ص 87)

ويقصد بالأزمة في الزواج حصول عائق يمنع أحد الزوجين أو كلاهما من تحقيق إشباع أساسي أو ضروري أو شرعي، حيث تؤدي هذه الحالة إلى ما يسمى باللاتوافق الزوجي أو سوء التوافق الزوجي، والذي يعرفه (بنون 2000, Benun) بعدم الانسجام الزوجي وأنه عبارة عن تقديرات منخفضة للسلوكيات المتبادلة ومهارات حل المشكلات وتقديرات مرتفعة للصراع والسلبية المتبادلة كما يتم، أيضا بمهارات اتصال ضعيفة وتقديرات منخفضة للأنشطة الترفيهية المشتركة (Benun, 2000. p 332).

ولا يسبب كل حادث ضاغط أزمة، فقد يتعرض الزوجان لأحداث ضاغطة ولا يتأزمان لكن كل أزمة في الزواج ناتجة من أحداث تضغط على الزوجين نفسيا أو جسديا أو اجتماعيا أو دينيا...

وتختلف الأزمات في مستواها ومداها وطبيعتها، فمن حيث المستوى قد تكون الأزمة شديدة أو متوسطة أو خفيفة، ومن حيث المدى قد تكون مزمنة) أو طارئة، ومن حيث الطبيعة قد تكون متوقعة أو غير متوقعة، ويختلف تأثير الأزمات على العلاقة الزوجية والتفاعل بين الزوجين، فالأزمات الشديدة والمزمنة أشد خطرا على الزواج من الأزمات الأخرى لأنها تدل على استمرار التأزم وصعوبة التغلب عليه أو التأقلم معه (صالح حسن أحمد الدايري، 2008، ص 88).

وبالتالي فالتوافق الزوجي أو التأزم في العلاقة الزوجية يمكن أن يحدث ويتأثر بالعديد من العوامل نعرض لطائفة منها حسب ما توصلت إليها البحوث والدراسات في هذا الموضوع في النقاط التالية:

4-2-1- العوامل المؤدية إلى سوء التوافق الزوجي:

صنفها العديد من الباحثين إلى صنفين.

أ- عوامل خارجية:

وتشمل حسب (كمال إبراهيم مرسى)، خلاقات الزوجة مع أهل الزوج، وخلاقات الزوج مع أهل الزوجة والمشكلات مع الجيران، والديون، وكثرة العيال، وحمل الزوجة حملا غير مرغوب فيه، ومرض أحد الزوجين أو أحد الأطفال مرضا مزمنًا، وتعرض الزوج (Mari) للعجز عن العمل أو السجن، أو فشل أحد الأبناء في المدرسة أو انحرافه أو قدوم طفل معوق، أو مجيء أحد أفراد الأسرة الأصلية للإقامة مع الزوجين بدون رغبة الزوج الآخر، أو الانتقال من العمل أو الفصل منه مع الحاجة إليه أو الإحالة إلى التقاعد (المعاش) وغيرها (كمال إبراهيم مرسى، 1991، ص22).

هذا ويشير رمضان محمد القذافي إلى أن حضارة العصر الحديث أدت إلى التأثير على الحياة الزوجية بشكل أو بآخر، وبدرجة كثيرا ما تؤدي إلى حدوث مشاكل تؤثر على حياة الأسرة واستقرارها فقد أدت الحضارة والمدينة إلى التركيز على الأسرة الصغيرة وفصلها عن الأسرة الكبيرة أو الممتدة (الأسرة التقليدية).

كما تعرضت الأسرة أيضا إلى مختلف أنواع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وإلى تغيرات سريعة ومتلاحقة في نمط الحياة وفي طبيعة الأعمال مما أدى إلى الشعور بالقلق وعدم الاطمئنان وإلى الشعور بالضيق والفراغ أحيانا (رمضان محمد القذافي، 2001، ص372).

ب- عوامل داخلية:

وترجع إلى الزوجين أو أحدهما من هذه الأسباب صراع الأدوار، أو صراع الدور، أو تعرض أحد الزوجين للحرمان من إشباع حاجاته الأساسية وإنكار الزوج الآخر لحقوقه، ووجود عوائق تمنع من تحقيق أهداف الزواج أو زواج الزوج (Mari) من زوجة ثانية، أو نشوز الزوجة على الزوج أو إعراض الزوج عن الزوجة ونشوزه عليها، أو تعاطيه للخمر أو إيمانه المخدرات، أو لعب الميسر أو انحرافات الزوجة وإهمالها لبيتها (كمال إبراهيم مرسى، 1991، ص202).

وتضيف (أمل مخزومي، 2004) بعض العوامل الداخلية، والمتمثلة في:

-قلة التفاهم بين الأزواج (Couples): والتي وصفتها بالقول أنه في هذه الحالة يتكلم الاثنان معا ولا يسمع أحدهما ما يقوله الآخر ولا يهتم بالأمور والصعوبات التي يعانيتها، وهذا أمر يعقد المشاكل كثيرا، وقد يصحو هؤلاء لهذا الأمر ولكن بعد فوات الأوان (أمل مخزومي، 2004، ص 14).

-العقم وعدم الإنجاب :

وهنا تعقب (مخزومي، 2004) بالقول، إذا كانت الزوجة هي السبب في العقم يكون من السهل على الرجل الزواج بامرأة أخرى، مما يؤدي إلى ثورة الزوجة الأولى، أما إذا كان السبب مصدره الرجل فالموقف مختلف، وعلى الزوجة أن تتقبل الوضع وتصبر على قدرها.

-الإهانات وجرح المشاعر والمواقف المثيرة للتوتر :

قد يؤدي عدم احترام مشاعر الطرف المقابل إلى تأزم الأمور وفقدان السيطرة على الانفعالات ويتحول أحيانا باستعمال الكلمات النابية والإهانات بين الزوجين ثم بالضرب، وهذا أمر يزيد المشكلات تعقيدا، يؤدي فقدان الاحترام بين الزوجين إلى فقدان المحبة والوثام، ما يفضي إلى كراهية الواحد منهما الآخر، وعندئذ يحاولان التخلص من بعضهما البعض.

-الغيرة :

والتي وصفتها (مخزومي، 2004) بالقاتلة، ويمكن القول بأنها الغيرة أو الشك المرضي الذي يرجع إلى عوامل شخصية أو نفسية، أو عوامل **بيشخصية** أو غيرها. وتؤدي غيرة الزوجة الزائدة عن حدها إلى فقدان الثقة في الزوج، وبسبب هذه الغيرة تراقب الزوجة حركات الزوج وسكناته الصغيرة منها والكبيرة، وتقود هذه السلوكيات إلى انزعاج الزوج وتوتره بحيث يهرب من هذا الوضع بالطلاق أو الزواج بامرأة أخرى (أمل مخزومي، 2004، ص ص 15- 17)

ويجمل ماهر محمود عمر (2006) عدد من العوامل الداخلية الخاصة والنوعية المسببة لأزمات

الزواج من أهمها :

- سوء التوافق الجنسي بين الطرفين.
- عدم وضوح الأدوار الاجتماعية التي يجب أن يمارسها كل منهما في نطاق الأسرة.
- محاولة التسلط وفرض السيطرة من أحدهما على الآخر.
- تجاهل حقوق أي منهما على الآخر وواجباته نحوه.
- التقليد الأعمى لثقافات مستوردة خارجة عن حدود نظام القيم الذي يجب أن يسود حياتهما.
- اعتزاز أي من الطرفين بمستواه الاجتماعي والمادي الذي يميزه عن شريكه.

- اعتزاز أي من الطرفين بمستواه التعليمي والثقافي الذي يعلو به عن غيره.
- تأثر أي من الطرفين بأفكار و آراء بعض أقرابه وتفضيلها على آراء وأفكار شريكه في حياته مما يزيد الخلافات بينهما (ماهر محمود عمر، 2006، ص 376).

ووجد (صحراوي عبد الكريم) في دراسته العيادية حول الفشل في استمرار العلاقة الزوجية التي أجراها بمدينة الأغواط على 20 حالة فرد مطلق، أن العوامل النفسية هي التي دفعت إلى الفشل في الزواج وتحكمت في مدته، وتتمثل هذه العوامل في الصعوبات التي يواجهها أحد الطرفين أو كلاهما في بناء علاقة موضوعية مستقرة تقوم على أساس الاستثمار الضعيف والتقمص الهش في إطار هذه العلاقة، وقد لاحظ ذلك من خلال نتائج المقابلة في محور دوام علاقة الزواج، فوجدتها تتراوح لدى مجموعة البحث بين (7 أشهر) و (14 سنة)، ومنهم من طلق عدة مرات، كما أن أغلبهم آباء وأمهات لأبناء، وهذا ما يدل على ضعف امكانياتهم في تمثيل دور الأبوة والأمومة في حياتهم. كما أن أغليبيتهم سكن عند أوليائه بعد الطلاق وهذا ما يفسر صعوبة الانفصال عن المواضيع الوالدية، وهذا ما يثبت فرضية العلاقة الاتكالية بالمواضيع الوالدية. (Abderrahman si moussi et Mahmoud Ben khelifa, 2009, P 53).

وأورد (رشاد علي عبد العزيز موسى، 2008م، 1429هـ) في دراسته الموسومة بـسيكولوجية القهر الأسري، جملة من الأسباب التي ترمي بالعلاقة الزوجية إلى التفكك بواقعة الطلاق أو انفصال الرابطة الزوجية، ويمكن إيجازها حسبها في التصنيف الآتي:

أ-العوامل الفردية: وتشمل.

-ظروف التنشئة الاجتماعية التي عاشها كل من الزوجين قبل ارتباطه بشريكه

-المستوى الاجتماعي والاقتصادي لكل منهما متباعد

-المستوى التعليمي الثقافي المتباعد بينهما

-النضج العاطفي الوجداني والجنسي

-نمط الشخصية

ب-العوامل الاجتماعية: وتشمل.

-ثقافة المجتمع وتدخلاتها من خلال من يمثلونها في العلاقة والحياة الزوجية للزوجين، ومستوى تحضر المجتمع.

-أساليب المعاملة الزوجية غير المرضية وغير المشبعة والسيئة لكل منهما في تعامله مع الآخر وأسرته

-الديانة ومستوى التدين والتباعد بين الزوجين في هذا العامل

-الطبقة الاجتماعية وانتماء كل منهما إلى طبقة مختلفة عن الآخر.

ومن خلال هذه العوامل يبدو منطقيا ومعقولا ما توصلت إليه مجموعة من الدراسات والبحوث بشأن دراسة العوامل المؤدية أو المحققة للتوافق في العلاقة الزوجية، والتي يفصل فيها في العنصر الموالي.

4-2-2- عوامل تحقيق التوافق الزوجي :

تعمل عوامل تحقيق التوافق الزوجي على تماسك الحياة الزوجية وترابطها وتزايد قوتها وتمثل هذه العوامل حسب ما ورد عن عدة باحثين فيما يلي :

أ-تحقيق التوافق الجنسي :

ويعني ذلك الوصول في العلاقة الجنسية بين الزوجين إلى حالة من التوافق للطرفين، فالتوافق الجنسي عامل هام وضروري في تدعيم وتقوية التفاعل الزوجي في حين أن انعدام هذا التوافق يعتبر مؤشرا واضحا على بداية الصراعات والخلافات الزوجية . فالإشباع الجنسي مهم في التوافق الزوجي ولكنه ليس العامل الوحيد في ذلك إذ توجد عوامل أخرى إلى جانب ذلك تسهم في إحداث التوافق الزوجي.

ب-التواصل العاطفي والوجداني بين الزوجين :

يلعب هذا العامل دورا هاما في مدى النجاح أو الفشل في الحياة الزوجية إذ أن الهدف من الزواج هو الرغبة في وجود شريك يسكن إليه الزوج ويطمئن إليه على أساس من الحب والتعاطف والتراحم بين

الزوجين، إذ أن بدون هذا الحب وهذه المشاعر الإيجابية التي توجد بين الزوجين قد تتهار الحياة الزوجية.

ويتحقق هذا التواصل إذا توفرت الثقة بين الزوجين والاحترام المتبادل وكشف كل منهما للآخر عن أسراره ويأتمنه عليها، وأيضاً من خلال التشاور المتبادل بين الزوجين، وعدم التصرف بانفراد ويتضمن أيضاً إحساس كل من الزوجين بمشاعر الآخر وإدراك كل منهما للأعباء التي يتحملها بالنسبة للآخر فالتواصل الجيد هو المدخل الرئيسي لكل علاقة زوجية إيجابية في حين يعتبر التواصل غير السليم أو غير السوي من عوامل سوء التوافق الزوجي والتي تعجل في انهيار الحياة الزوجية

ج-تحقيق التوافق الاقتصادي:

ويقصد بذلك أن يعمل الزوج على إشباع وتحقيق المطالب الزوجية في ضوء ما لديهم من دخل وعدم تكليف الزوج أعباء اقتصادية فوق مستوى دخله، لأن زيادة هذه الأعباء قد تدفع بالزوج إلى العمل لفترات طويلة بعيداً عن المنزل وهروباً من المسؤولية وقد يترتب على هذا الأمر ما يعرف بالزواج الحاضر الغائب، حيث أنه موجود في الأسرة ولكن تأثيره منعدم فيها، كما ينبغي التحرر من الرغبة في تقليد الآخرين فكل حسب ظروفه.

د-ضرورة التقارب بين الزوجين :

في القيم والاهتمامات والاتجاهات والعادات وفي المستوى التعليمي والثقافي والمستوى العمري، وإذا كان هناك اختلاف في كل من هذه النواحي ينبغي أن يحدث تنازل من كل طرف عن بعض اتجاهاته وعاداته وطموحاته حتى يلتقيان في منطقة مشتركة وأن يتقهم كل منهما العلاقات الاجتماعية للآخر وهنا يحدث التوافق الاجتماعي (طه عبد العظيم حسين، 2004، صص 144-145)

هـ - التدين:

يرى الباحثون أن التدين يعد سياقاً نفسياً ملائماً يستطيع من خلاله الأشخاص مواجهة المشكلات الاجتماعية ويزيد من توافقهم النفسي والاجتماعي (الظاهر محمود، 2004، صص 577).

وقد حددت سلوى عثمان الصديقي (2001) بعض العوامل وهي كما يلي :

أ- انتماء الزوجين إلى ثقافة اجتماعية متماثلة :

تتضمن الحياة الزوجية تكوين أساليب مشتركة للحياة، فالأكل والنوم والترفيه والإنفاق والكسب والحب من المسائل المشتركة في الزواج فعندما ينتمي الشريكان إلى أسر متماثلة تسودها عادات سلوكية متشابهة ويجمعها اتفاق أساسي حول التصرفات المختلفة تصبح الحياة المشتركة من الأمور السهلة، أما إذا كان كل من الزوجين ينتمي إلى بيئة اجتماعية متباينة فإن عملية التوافق تصبح أكثر صعوبة.

ب- الخبرات النفسية للزوجين :

فالشخص الذي يمر بخبرات سارة توفر له الأمن والحب، يمكنه النجاح في إقامة علاقات زوجية سعيدة والطفل المحروم أو المهمل أو التعس يصبح أبا قاسيا أو زوجا سيئا أو شريك غير موفق، فالتاريخ الاجتماعي والنفسي للزوجين يلعب دورا هاما في تحديد السلوك الذي يتخذه الواحد منهما إزاء الطرف الآخر نظرا لأن كل منهما يحمل معه خبراته النفسية الأولى التي اتخذها نحو أبويه وإخوته في مرحلة الطفولة والمراهقة.

ج- النضج الانفعالي:

أفضل الزوجات هي التي تتم بين شخصين يقدران على الزواج ويرغبان فيه، ويتوفر لهما درجة من النضج تجعلهما يحتكمان إلى العقل والمنطق وتقبل ما تأتي به الحياة من مواقف، ولا يحدد النضج الانفعالي بعدد سنوات العمر.

د- وحدوية الهدف للزوجين : عندما يتفق الزوجين في الميول والأهداف المشتركة العامة يستطيعان تحقيق التكيف المتبادل عن شخصين تتعارض وجهات نظرهما وفلسفتها في الحياة (سلوى عثمان الصديقي، 2001، ص ص 28-29).

ويقول " أدلهات هوينسر " الزواج لا يعني ميناء السلامة الأمين الذي تنتهي إليه السفينة إنها رحلة طويلة ومغامرة تستغرق زمنا طويلا في بحر هادئ تارة، وهائج تارة أخرى وعلى المرء أن يعمل كل يوم للحفاظ على قدرة السفينة على الإبحار وعدم انحرافها عن مسارها (كلاوديا انكلمان، 2005، ص 9 .)

يتصور الكثير منا قبل الزواج بأنه سيكون أسعد مخلوق إن تزوج خاصة إذا كان الزوج هو الشخص الذي اختاره بمحض إرادته ورغب في الارتباط به، لكن الحقيقة والواقع يثبتان لنا عكس ذلك، فالزواج رحلة طويلة ينبغي على الزوجين فيها أن يتزودوا بزيادة يضمن لهما إتمام هذه الرحلة بسلام.

فالحب وقوة العلاقة بين الزوجين تنمو بتقدم الزواج وينشأ من خلال الألفة والصدقة والمساعدة المتبادلة، ويحل الحب الزوجي محل الرومانتيكي بزيادة التعارف والمعايشة بين الشريكين وفي الواقع يعتبر الحب الزوجي أكثر إشباعاً لأنه يتولد نتيجة مواجهة الزوجين للواقع وتقبل كل منهما للآخر كما هو بعبويه ومحاسنه (هشام الحناوي، 2008، ص 52)، وذلك خلال تتابع مراحل الحياة الزوجية، ونجاح الزوجين في دخول كل مرحلة بأقل قدر من نواتج التفاعل الزوجي السلبية، وأكبر قدر ممكن من النواتج التفاعلية الايجابية من المرحلة السابقة، وهذا ما سيرد التفصيل فيه في العنصر الموالي.

5- مراحل نمو الزواج والأسرة:

تتضمن هذه النقطة من البحث بيان خصائص كل مرحلة، وأشكال التفاعلات المميزة لها، وذلك على كل من مستويي العلاقة الزوجية والأسرية، وتبعات وكيفيات الانتقال من مرحلة إلى أخرى، ونبدأ بيان هذه الجوانب من العلاقة الزوجية، لنخلص إلى بيان دورة حياة الأسرة ككل.

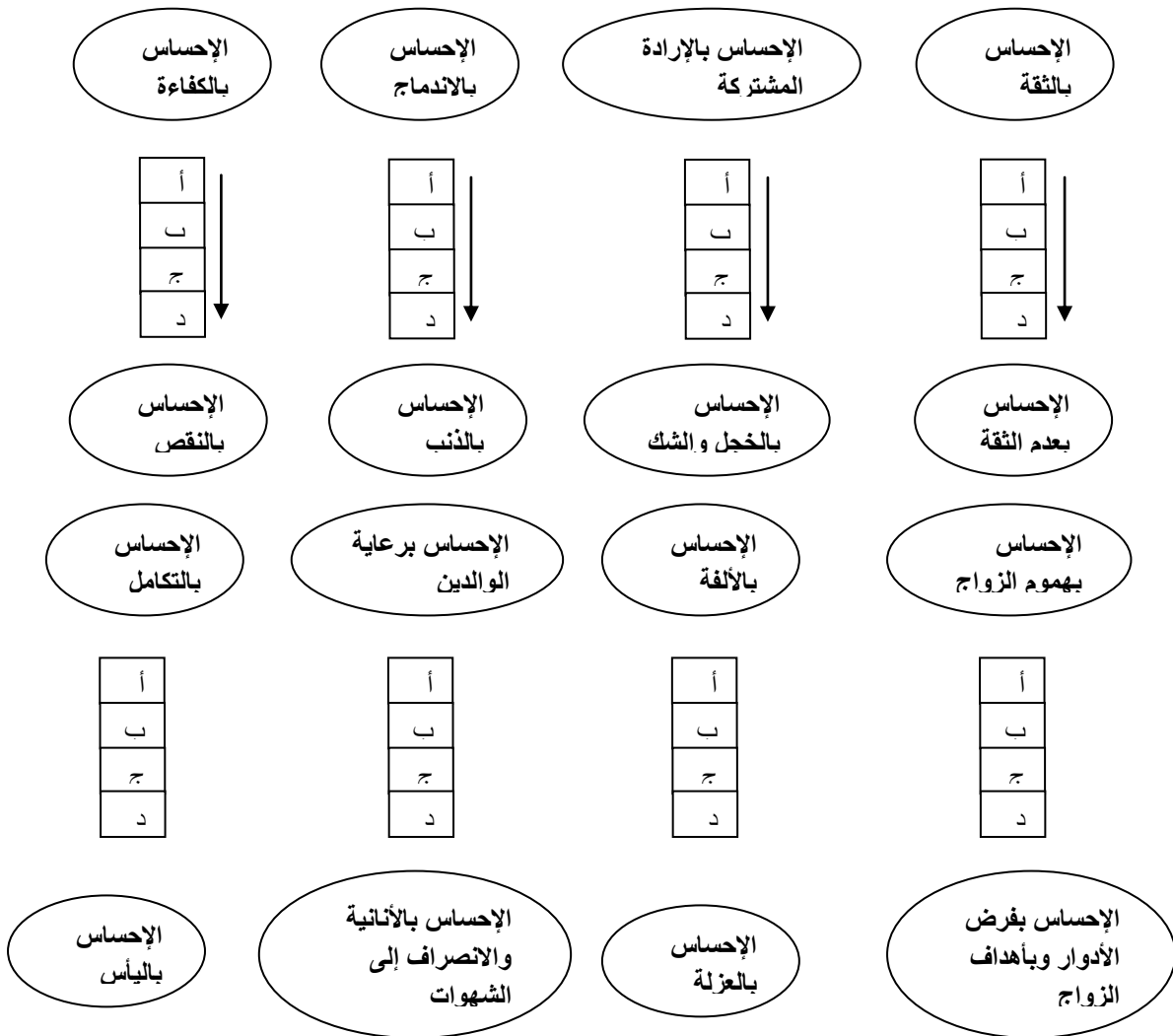
5-1- طبيعة النمو الزوجي :

نفترض في ضوء نظرية (إريكسون) في النمو النفسي الاجتماعي (**Psychosocial Développement Theory**) أن الزواج كالتشخصية يمر بثماني مراحل يحدث في كل منها تحولاً في أفكار الزوجين ومشاعرهما وسلوكياتهما في التوافق الزوجي، فيتجه التفاعل بينهما من الناحية السلبية التي تضعف العلاقة الزوجية إلى الناحية الإيجابية التي تقويها وتغذيها وتنميها فمرحلة النمو في الزواج مراحل تحولات (**Transitional Staget**) تتطوي كل منهما على أزمة يسميها (إريكسون) بأزمة التحول أو أزمة النمو (**Crisis Développement**) أو أزمة الحياة (**Life Crisis**). (صالح حسن أحمد الدايري، 2008، ص 34).

ونفترض مع (إريكسون) أن كل أزمات النمو موجودة في الزوج من بدايته، فكل زواج يحمل جميع أزمات نموه مع عقد قران الزوجين ثم تظهر كل أزمة في المرحلة المناسبة لها وتسيطر مشكلاتها على العلاقة الزوجية، وتتضمن مواجهة بين الزوجين ومع البيئة وتحمل إمكانية النمو والتوافق من ناحية،

وإمكانية التأزم وسوء التوافق من ناحية أخرى أي -إمكانية التفاعل الإيجابي فتقوي العلاقة الزوجية وإمكانية التفاعل السلبي فتضعف هذه العلاقة.

كما أن النمو المثالي للزواج يتضمن أزمة التحول في كل مرحلة حلا نهائيا، لكن هذا لا يحدث في الواقع، فكل أزمة تحل بدرجة توضح هذا الحل، مناسب أو غير مناسب، ويقصد بالحل المناسب في كل مرحلة تحول العلاقة الزوجية من الناحية السلبية إلى الناحية الإيجابية واستمرار التفاعل الإيجابي والتوافق الحسن بين الزوجين، فالتحول الذي يحدث في كل مرحلة يسير على خط متصل (Continuom) من القطب السلبي إلى القطب الإيجابي. (صالح حسن أحمد الداھري، 2008، ص34)، كما يتوضح في الشكل التالي الذي يوضح مراحل نمو الأزواج في علاقاتهم الزوجية.



الشكل رقم (01): مراحل نمو الزواج وقطبي الحل في كل مرحلة. (صالح حسن أحمد الداھري، 2008، ص

34).

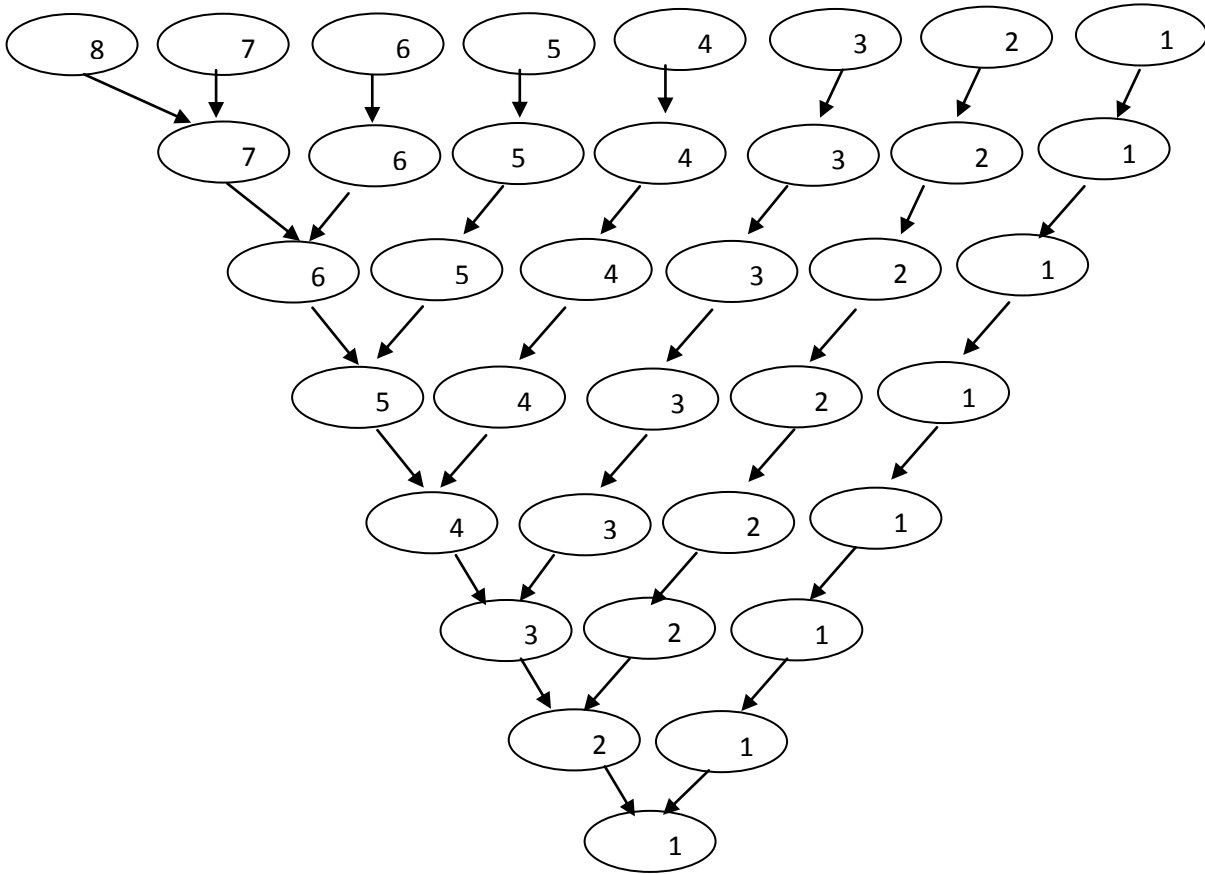
التعليق على الشكل (01):

نجد كل مرحلة مقسمة إلى أربع أقسام (أ)، (ب)، (ج)، (د)، تبين هذه الأقسام مستوى حل الأزمة واتجاه التحول، ففي المرحلة الأولى مثلا يحل كل زوجين أزمة الثقة وهو حل مناسب، أو في اتجاه عدم الثقة وهو حل غير مناسب ويتحدد مستوى نجاحهما أو فشلهما في حل هذه الأزمة بنقطة على متصل الثقة وعدم الثقة، فإذا كانت هذه النقطة في منطقة (أ) و (ب) أو (ج) كان الحل مناسباً، ونما الزواج إلى المرحلة التالية، أما إذا كانت في منطقة (د) فهذا يعني فشلهما في حل الأزمة ونمو عدم الثقة وتوقف الزواج عن النمو أو كان نموه ضعيفاً هزيباً تكثر فيه الخلافات.

ويرى (الداهري، 2008) أنه إذا فشل الزوجان في تنمية الثقة فسوف تنمو عدم الثقة ويختل نمو الزواج في المراحل التالية حيث يكون حل الأزمات في الاتجاه السلبي والإحساس بالخجل والذنب والتقصص وتمييع الهوية والعزلة والأنانية ثم اليأس، فهذا الزواج وإن استمر فهو زواج فاشل لا يحقق أهدافه الأساسية. (صالح حسن أحمد الداهري، 2008، ص36).

5-2- مراحل الزواج:

يأخذ نمو الزواج شكل الهرم المقلوب فاننتقال الزواج من مرحلة إلى مرحلة أخرى لا يعني أن المرحلة الأدنى قد انتهت بقدر ما يعني إضافة المرحلة الثانية إليها، ثم إضافة الثالثة إلى الأولى والثانية وهكذا إلى أن يكتمل نمو الزواج في المرحلة الثامنة، والشكل رقم (01) يبين تدرج نمو الزواج، ونجد فيه أن الزواج يبدأ من الثقة بين الزوجين وينتهي بالتكامل بينهما ونجد فيه أيضاً أن النجاح في حل المرحلة الأولى في اتجاه الثقة بين الزوجين، يسهل التحول في المرحلة الثانية في اتجاه الإرادة المشتركة بينهما، ثم تعمل الثقة مع الإرادة المشتركة في تسهيل الحل في المرحلة الثالثة إلى الاندماج بين الزوجين، وهكذا تسهم التحولات في المراحل السابقة في حل أزمات المراحل التالية، وبالتالي التقدم في مراحل نمو الزواج تدريجياً (-التكامل بين الزوجين، -الرعاية الوالدية، التآلف القيم الاجتماعية، -الكفاءة وأداء الأدوار، -الاندماج الزوجي، الإرادة المشتركة، الثقة بين الزوجين، -حتى يصل النمو إلى التكامل بين الزوجين) كما هو موضح في الشكل (02).



الشكل رقم (02): مراحل الزواج التدريجية. (صالح حسن أحمد الداھري، 2008، ص36).

التعليق على الشكل (02):

يمثل التكامل بين الزوجين، والرعاية الوالدية، والتآلف، والقيم الاجتماعية، والكفاءة وأداء الأدوار، والاندماج الزوجي، والإرادة المشتركة، والثقة بين الزوجين، حتى يصل النمو إلى التكامل بين الزوجين الذي تجتمع فيه خصائص الزواج الناجح وهي الإحساس بالثقة والإرادة والاندماج والكفاءة والهوية والتآلف والرعاية الوالدية والتكامل بين الزوجين وهذا هو الزواج السعيد أو الزواج المثالي.

أما إذا حدثت إعاقة للتحويل في أي مرحلة، فيرى (الداھري، 2008) أن الزواج يتوقف عن النمو إلى أن ينجح الزوجان في التغلب على هذه الإعاقة ويعود لزوجهما الحيوية والنمو، فإذا فشل في ذلك واستمر الزواج بينهما فسوف ينمو كالشخصية المنحرفة وفيه الكثير من الخصائص السيئة التي شقي الزوجان معا فيها، وأهمها الإحساس بعدم الثقة والخجل والشك والذنب والنقص والغموض. (صالح حسن أحمد الداھري، 2008، ص37).

وكما هو معروف ومتفق عليه بين الباحثين والعاملين المتخصصين في مجال الزواج والأسرة، فإن النظام والمناخ العام للأسرة والعلاقات بين أفرادها يتأثر بطبيعة العلاقة بين الأزواج وأشكال وتبعات التفاعل الزوجي، وكذلك العكس جائز، وسنوضح في العنصر التالي مراحل دورة حياة الأسرة وخصائص ومتطلبات وأنواع أحداث التفاعل في كل مرحلة.

5-3- مراحل نمو الأسرة :

توجد سلسلة من المراحل أشار إليها (إيفلين دوفال) في نموذجها المكون من ثمانية (08) مراحل يختلف المدى الزمني لكل منها، وخلال تلك المراحل تنمو الأسرة العادية التي لا تتفكك أو تتحلل بالطلاق أو الانفصال أو الهجرة وهذه المراحل هي :

- أ- زوجان فقط بدون أطفال ومتوسط هذه المرحلة سنتان تقريبا.
- ب- أسرة ذات أطفال رضع حيث أكبر الأطفال يمتد عمره من لحظة ولادته حتى سن ثلاثون (30) شهرا من عمره.
- ج- أسرة ذات أطفال في سن ما قبل المدرسة، حيث يمتد عمر أكبر الأطفال من ثلاثون (30) شهرا من عمره.
- د- أسرة ذات أطفال في سن المدرسة، حيث أكبر الأطفال يمتد عمره من ستة (6) سنوات إلى اثني عشرة (12) سنة.
- هـ- أسرة ذات أبناء مراهقين وشباب، حيث أكبر الأبناء يمتد عمره بين اثني عشرة (12) سنة و عشرين 20 سنة.
- و- أسرة يتخرج فيها راشدون ، حيث يبدأ الأبناء في الاستقلال.
- ح- زوجان في منتصف العمر بدون أطفال وحتى سن التقاعد من العمل.
- ط- زوجان مسنان من سن التقاعد وحتى وفاة أحد الزوجين وترمل الآخر.

إلا أن نموذج (دوفال) قد يتأثر بعوامل متعددة تغير من طول أو قصر كل مرحلة فيه بحسب رؤية الزوجين للسن المبكر أو المتأخر، وكذلك لعدد وتباعد أو تقارب الولادات، والذي يرتبط هو أيضا بالظروف الحياتية التي يعيشانها معا، كما قد تتناقض عدد المراحل وتختصر بحسب ما يتخذه الزوجان من قرارات في مسيرة حياتهما الزوجية (سامي ملحم، 2008، ص347)، كما أن هذا النموذج لا يشمل بصورة مباشرة أو مدققة دورة حياة الأسرة التي لم تنجب أطفالا.

أما (هالي) فيرى أن النظام العائلي يمر بستة (06) مراحل تبدأ بفترة الخطوبة ثم الزواج وبعدها الإنجاب والتربية ومرحلة بداية التعلم والمراهقة وسنوات منتصف العمر ومغادرة الأطفال للمنزل وأخيرا مرحلة التقاعد والشيخوخة.

وبالنظر إلى متضمنات هذه المراحل، وبصرف النظر عن عددها وتحديدها الزمني، فإن الأسرة تواجه تحديا خلال مراحل حياتها يتمثل بالتوتر المحتوم بسبب الانتقال والتطور من مرحلة لأخرى، وما يصاحب ذلك من تغيرات وضغوطات وتفاعلات تبدأ بحياة العائلة كنظام بالزواج بين الزوجين بعد تحقيق الإشباع الجنسي، ثم يعيش المتزوجون الجدد حالة من الاضطرابات والخلافات المؤقتة التي تفرزها الفوارق الاجتماعية واختلاف شخصية وأهداف وتوقعات كل منهما، لتستقر العلاقات الزوجية في كثير من الأسر بعد مرور فترة التعايش بينهما، حيث تأخذ شكل البناء الأسري، الذي ينتظم فيه الترتيب الهرمي للسلطة، وتحدد فيه الأدوار ويظهر نظام الأبوة ونظام الأخوة، وغالبا ما تأخذ هذه الأسر أحد النمطين:

-نمط استقرت فيه العلاقات الأسرية ونجح فيه الزوجان بالتعامل مع هذه الاختلافات من خلال التوافق، فالتعديل والتقبل فيكمل كل منهما الآخر، ويطوران علاقة حميمية دافئة متميزة عن العائلة الأصل...

-ونمط ثان تستقر به العلاقة الزوجية لأنهما أجلا الخلافات والتعامل مع الفروق وبينشغلان عنها بتربية الأبناء وتظل هذه الخلافات تعيش في طور الكمون، لتعود من جديد بعد رحيل الأبناء وتكون عادة سببا من أسباب الطلاق النفسي الذي يعيشه كثير من المتزوجين. (عبد الفتاح محمد سعيد الخوجا، 2002، ص 244).

وتنتقل الأسرة إلى مرحلة جديدة تعرف بالأسرة ذات الأطفال والتي لها خصائصها ومطالبها وهنا يجب أن تؤسس الثقة بين الزوجين، فدخل الأطفال يضيف علاقات جديدة وأعباء اقتصادية وأنظمة أسرية جديدة لنظام الآباء ويقل وقت الزوجين المخصص لبعضهما البعض وتزداد الأعباء ثقلا إذا ما ولد للأسرة طفلا معاقا على سبيل المثال.

وبذهاب الطفل الأول إلى المدرسة تدخل الأسرة مرحلة جديدة تتضمن مشاركة الأسرة المدرسة في متابعة تعليم وتربية الطفل وفي الأسرة النووية فإن ذهاب الطفل للمدرسة يترك فراغا داخل الأسرة يفسح

المجال لإنجاب طفل جديد وإذا نتج الأسر ذات المشاكل المؤجلة أطفالا جدد فإن ذهاب الطفل الوحيد للمدرسة يترك آثارا سلبية على الأسرة نفسها، حيث تظهر الخلافات الكامنة على السطح من جديد.

ويتطور نمو الأطفال بتطور الأسر وتغير خصائصها ووظائفها، فإذا ما كبر الطفل وأصبح مراهقا فإن ذلك يعني انتقال الأسرة إلى مرحلة جديدة تعرف بمرحلة الأسر بمراهق وعلى الأسرة في هذه المرحلة استبدال القوانين وطرق التفاعل فتلغي القوانين التي كانت تعامل الابن كطفل ليعامل كراشد وتستبدل معاملته كابن قاصر إلى راشد، وإلا ستتولد مشاكل لدى الأسرة من خلال محاولة المراهق انتزاع الاعتراف والهوية والاستقلال التي تحدث أو تنتج عنها، وتصل الأسرة إلى آخر مراحل نموها بزواج الأبناء، أو رحيلهم الجسدي واستقلالهم إجرائيا ليعيشوا في بيوت منفصلة ويشكلوا خلايا جديدة في البيت.

تعيش الأسرة هذه، مرحلة جديدة لها مطالب ومشاكل خاصة بها ويكون " الفقدان " بذهاب الأطفال والتهيئة والاستعداد " لفقدان " العمل والتقاعد وما يصاحبهما من ضغوط ناتجة عن التغيير في الدخل. وفي بعض الأسر التي أجلت خلافاتها الزوجية في بداية تكوينها قد تقود هذه الخلافات إلى الطلاق الرسمي.

وفي الأسرة التي لا يوجد بها خلافات مؤجلة، فإن الزوجين قد يتفرغا لإشباع بعض الحاجات النفسية التي حرما منها أثناء قيامهما بوظائفهم تجاه الأبناء كما تظهر علاقات عاطفية جديدة مع الأحفاد في نهاية هذه المرحلة. وقد يزداد الأمر صعوبة بالإحساس بقرب النهاية خاصة بعد موت الأصدقاء أو على وجه التحديد إذا ما توفي أحد الزوجين، حيث يشعر الشريك بفقدان هويته ويبدأ التفكير بوقت وفاته .

إن التوتر كما يقول (هالي) أمر محتوم في الأسرة بسبب التغيرات التطورية التي تواجهها الأسرة والضغوطات الأسرية في الغالب شديدة، ولابد من قيام أعضاء الأسرة بمناقشة الانتقال من مرحلة إلى أخرى خلال دورة حياة الأسرة، وتكون هذه المشكلات ذات مستويين:

-الأول : قد تكون استجابة للتحدي كما في قدوم طفل جديد للأسرة.

-الثاني : الضغوطات مما أورثته الأجيال المتعاقبة للعائلة من اتجاهات وطقوس وتوقعات

وتسميات تواجهها الأسرة (عبد الفتاح محمد سعيد الخوجا ، 2002، ص ص 244-245).

مما يوضح حاجة العلاقة الزوجية خصوصا والعلاقات الأسرية عموما لامتلاك الأفراد لمهارات التواصل الفعال والقدرة على الاتصال بفاعلية مع الذات ومع الآخر، الأمر الذي يبين أهمية الإرشاد والعلاج الزوجي والأسري والحاجة إليه.

6- الحاجة للإرشاد الزوجي وعوامل نجاحه :

قد يبدوا للوهلة الأولى أن تحقيق توافق زوجي جيد يعني خلو الحياة الزوجية من المشاكل والخلافات والأزمات، ولكن الحقيقة هي قدرة كل من الزوجين على تجاوز هذه المشكلات والخلافات والأزمات وعدم تجردهما وتحجر فكريهما في نقطة الاختلاف، ويشير ماهر محمود عمر (2006) إلى مجموعة من الأسس في محاولة جادة لحل المشكلات الزوجية قبل الذهاب إلى استشارة المرشد في العلاقات الزوجية، كما وردت عن الباحث في العنصر الآتي.

6-1- أسس حل المشكلات في العلاقة الزوجية :

يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن الزواج الفاشل قد ينشأ عن وجود مشكلات حادة تعترض الزوجين في حياتهما الزوجية، مما يتعثر معه الاستمرار فيها، فتنتهي بانفصالهما عن بعضهما بواقعة الطلاق، ولكن الحقيقة أن تعثر الاستمرارية في الحياة الزوجية قد لا يكون السبب فيها وجود هذه المشكلات الحادة، ولكن بسبب تجردهما عندها، وتحجر فكر كل منهما بسببها، ذلك لأن هذه المشكلات التي قد يعتبرها الزوجان الفاشلان في زواجهما بمثابة حجر عثرة في طريقهما، في حين قد تكون عند زوجين آخرين مشكلات عادية تحدث لغيرهما في حياتهما اليومية.

غير أن المرونة في التفكير الذي يربط كلا من الزوجين بما يطور مهارات التواصل الجيد بينهما، فيواجهان مشكلاتهما بموضوعية وإيجابية عن إصرار من جانبهما على حلها بكافة الوسائل التي تنسم بالمحبة والتسامح وكل المشاعر والعواطف والأحاسيس والسلوكيات الإيجابية الممكنة بينهما منذ الخطوة الأولى في طريق الزواج، يعد أمرا ضروريا للحصول على أفضل نتائج التفاعل الممكنة بينهما.

وغني بالقول أن وسائل التعامل المناسبة مع مشكلات الحياة المتعاقبة على الزوجين اللذين يسعيان بثتى الطرق الإيجابية إلى المحافظة على عسرتهما معا في بيت الزوجية، تنشأ غالبا تلقائيا بناء على ما يتميز به تفكير كل منهما من مرونة وعقلانية في جو من ضبط النفس والتسامح وتحمل المسؤولية عن سلوكيات كل منهما تجاه الآخر، واعتراف أي منهما بخطئه والاستعداد للتراجع عنه أو تصحيحه، وفي

أحياناً ، الاستعداد للتنازل على بعض الأمور أو الأشياء أو الاشباع الثانوية، والتعهد بعدم تكرار ما يعلم كل منهما أن من شأنه خلق أو مفاقت الخلافات والأزمات والمشكلات لعلاقتها الزوجية، سواء في الحاضر أو فيما بعد. غير متناسين أهمية الترويج عن نفسيهما على اعتبار أنها أسس عامة يجب أن يتعلمها كل منهما قبل زواجه من أجل تدعيم حياته وتعزيزها في بيت الزوجية الذي يتميز بالاستقرار حسب ما أشار إليه (ماهر محمود عمر، 2006، ص 378).

ويقترح (ماهر محمود عمر، 2006) جملة من الأسس لحل المشكلات في العلاقة الزوجية نوردتها باختصار في الآتي:

6-1-1- مرونة وعقلانية التفكير :

تعتبر المرونة وعقلانية التفكير الأساس الأول الذي يمكن أن يسهم في حل أية مشكلات تعترض الحياة الزوجية لأي فريدين مهما كانت درجة حدتها أو خطورتها، لذلك ينصح الزوجين بعدم التجرد عند هذه المشكلات، وعدم التفكير فيها بسطحية وبلا عقلانية، وعدم تصلب رأي أي منهما حول نقطة الخلاف بينهما، حتى يمكن حلها وقهرها، ومن ثم يجب أن يتيح كل منهما الفرصة للآخر للتعبير عن رأيه بصراحة وموضوعية بلا هجوم ولا تجريح، بحيث تستهدف المناقشة حولها معرفة أسبابها والتغلب عليها وقهرها وإزالتها بدرجة من المنطق و التفكير العقلاني السليم، وأن تكون إرادة كل منهما في التغلب على الخلاف وتجاوزه أكبر من اعتزاز أي منهما برأيه.

6-1-2- ضبط النفس وكظم الغيظ والتحكم في الانفعالات :

بحيث لا يصطدمان مع بعضهما في طريق بلا عودة، إن العصبية التي تبدو في سلوكيات أي من الزوجين بلا داع والتي تنشأ كرد فعل سريع في مواجهة أية مشكلات تبدو ملامحها في محيط الأسرة الصغيرة، تنتسب هذه العصبية التي تنشأ كردود فعل سريعة في المواقف المشككة أو مواقف الضغط في عرقلة المسيرة الزوجية بين الطرفين، إن أحد الزوجين قد يدعي أنه لا يستطيع الصبر على ما يراه من أخطاء تصدر عن الآخر، وأن هذه الأخطاء تثير أعصابه فيغضب ويثور في مواجهتها. ويعتبر تحمل المسؤولية الكاملة من جانب أي من الطرفين فيما يتعلق بسلوكياته الخاطئة تجاه الطرف الآخر عاملاً قوياً لضبط الانفعالات.

6-1-3- عدم اتهام الطرف الثاني وتبرئة النفس :

إن الاعتراف بالحق فضيلة يجب أن يتمسك بها أي مخطئ كان، إن اعتراف أحد الطرفين بأخطائه وبأنه كان السبب في خلق هذه المشكلات التي عكرت صفو حياتهما الزوجية كفيل بأن يخلق جوا من العفو والتسامح يبادر به الطرف الآخر، وكفيل أن يخلق أساليب جيدة للتعلم حيث يستفيدان من أخطائهما فلا يكررها، ولا يتعصب أي منهما لها، ولا يتمادى أي منهما في عناد وإلقاء التهمة عن نفسه وإسقاطها على غيره، وأن يكون ذلك بلا عصبية وبدون انفعالية سلبية.

6-1-4- الترويح عن النفس :

عندما يشعر أحد الزوجين أو كليهما بأن الحياة الزوجية بينهما تمر بمرحلة حرجة وخطرة وأن تعثر مسيرتها يزداد يوما بعد يوم بسبب المشكلات التي تواجههما بصرف النظر عن تسبب فيها، أو خلقها، يجب أن يبادر كل منهما بتجميد هذه المشكلات على ما هي عليه لفترة مرحلية دون الخوض فيها، أو في مسبباتها ودواعيها، ومحاولة تركها جانبا لفترة وجيزة على فرض الرجوع إليها عندما تهدأ النفوس وتثبت الانفعالات لكي يمكن لهما مناقشتها في جو هادئ بلا توتر وبلا حساسيات ومن ثم يحاول أي منهما أو كليهما خلال فترة الانتقال هذه أن يبحث عن وسيلة فعالة ومؤثرة للترويح عن نفسيهما بطريقة حيث قد يبادر أي من الزوجين في دعوة شريك حياته إلى الخروج من جو المنزل المشحون بالاضطرابات إلى جو خارجي يتسم بالسكينة والهدوء لكي يستمتعا بالصفاء الذهني والاسترخاء العضوي والاستقرار النفسي وبناء عليه، يمكنهما إعادة النظر في مشكلاتهما بعد ذلك بعقلانية ومرونة وهدوء وسكينة، مع مبادرة كل منهما لتحمل مسؤولياته كاملة في الحرص على المسيرة الزوجية.

6-1-5- اللجوء إلى تحكيم أقارب ثقة :

وإذا عجز الطرفان عن حل مشكلاتهما بأنفسهما لسبب أو لآخر فيجب على كل منهما ألا يتسرعاً في الانفصال عن بعضهما وطلب الطلاق، ولكن إذا فشلت كل المحاولات من جانبهما لإصلاح الحال والتقريب بينهما وحل خلافاتهما، فيجب اللجوء إلى بعض الأقارب لأي من الطرفين أو لهما الاثنتين ليكونا حكما بينهما، وليساعدهما على الاستبصار بما يجهلانه من أسس للتسوية وقهر للمشكلات على ألا يكون هؤلاء الحكام من الأقرباء متحيزين لأي من الطرفين، وألا يكونا من أهل مفسدة وسوء، لهم نوايا خبيثة وأغراض خفية في إنهاء هذا الزواج لا إصلاحه وتقويمه واستمراره كما يجب أن يتميز هؤلاء النفر من الأقرباء برجاحة العقل وعقلانية التفكير وموضوعية المناقشة وهدوء الأعصاب والقدرة على المصاحبة

والمواجهة والقدرة على تحليل الأمور والإقناع، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكونوا أهلاً للثقة والاحترام من الزوجين المختلفين.

6-1-6- استشارة المرشد النفسي:

وإذا عجز الطرفان عن إيجاد الحكم المناسب من الأقرباء لأي سبب كان فلا يقنطوا من رحمة الله بهما، فإن الاتجاهات الحديثة في مجال علم النفس الإرشادي تدعو كل الأطراف التي تعاني من أية مشكلات عادية في أي مجال من مجالات الحياة اليومية الشخصية والاجتماعية والتربوية والمهنية إلى زيارة أي من الاختصاصيين المؤهلين تأهيلاً راقياً، والمتدربين تدريباً عالياً والممارسين لمهنة الإرشاد النفسي في هذه المجالات من أجل مساعدتهم على حل مشكلاتهم أيًا كانت، وفي أي مجال كان على أسس نفسية مدروسة (ماهر محمود عمر، 2006، ص 379-381).

6-2- الحاجة للإرشاد الزوجي :

تبدأ مهمة الإرشاد الزوجي بعملية مساعدة الأزواج في اختيار شريك الحياة المناسب وذلك مبني على فهم ومعرفة أنفسهم وإمكاناتهم وقدراتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية للدخول إلى الحياة الزوجية وتحقيق الاستقرار والتوافق والسعادة فيها، والمساعدة في حل المشكلات التي تعرقل الحياة الزوجية (محمد المشاقبة، 2008، ص 196).

ويمكن تلخيص أهم الخدمات التي يقدمها الإرشاد الزوجي في النقاط التالية :

- تقديم المعلومات المتكاملة عن طبيعة الحياة الزوجية وواجباتها وشروط صيانتها وبيان أن الزواج ليس لقاء مؤقتاً وإنما حياة مشاركة والتزام وعتاء.
- المساعدة في اختيار الشريك المناسب ويتضمن ذلك فحصاً طبياً للقدرات العامة والسلامة الجسدية، وفحصاً نفسياً للتحقق من مدى التقارب بين الزوجين في القيم والاتجاهات والنظر إلى الحياة لأن التباعد في القيم والاتجاهات والنظرة المستقبلية للحياة يهدد أمن واستقرار الزواج والتوافق الزوجي.
- المساعدة في حل المشكلات والخلافات الزوجية ويتضمن المساعدة في مواجهة بعض الاضطرابات المتعلقة بالحياة الزوجية.

- المساعدة في اتخاذ القرارات الزوجية المختلفة، ويتضمن المساعدة في اتخاذ قرار الانفصال أم لا، واتخاذ قرار الزواج من جديد والمساعدة في تخفيف الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على هذا القرار.

- خدمة وصيانة الحياة الزوجية وتشمل كافة البرامج الوقائية والعلاجية المخططة عبر وسائل الإعلام أو في أماكن الإرشاد والتي تعرض نماذج ناجحة للعلاقة الزوجية وأساس حل الخلافات بين الزوجين وأساليب التعامل مع الأطفال (عبد العظيم حسين، 2004، ص ص 147-148)

ومن خلال ما يسعى الإرشاد الزوجي لتقديمه من خدمات فهو يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

-الحفاظ على تماسك واستقرار الحياة الزوجية

-تحقيق التوافق الزوجي بين الزوجين في صورته المختلفة عاطفيا واقتصاديا وانفعاليا وجسديا

-التغلب على المشكلات الزوجية التي تعترض طريق الحياة الزوجية وتؤدي بها إلى التفكك

والانهيار (محمد المشاقبة، 2006، ص ص 193-194).

- عوامل نجاح الإرشاد الزوجي :

ولكي يقوم الإرشاد الزوجي بوظيفته في أحسن صورة لا بد من توافر عوامل معينة أشار إليها (طه

عبد العظيم حسين، 2004) هي :

إن نجاح الإرشاد الزوجي يعتمد على رغبة الزوجين في علاج خلافاتهما الزوجية وعلى كفاءة المرشد العلمية والمهنية والدينية ونضج شخصيته وتقبل الزوجين له، وتعاونهما معه وقناعتها به وصراحتها معا واكتشاف الخلافات الزوجية في وقت مبكر فكلما بدأ الإرشاد الزوجي مبكرا فور ظهور المشكلة أو الخلافات كانت استجابة الزوجين للإرشاد الزوجي وتجاوبها مع توجيهاته كبيرة ، كما يساعد على سرعة علاج الخلافات تجاوب البيئة التي يعيش فيها الزوجين للتحسن وتخفيف الضغوط المالية والاجتماعية وضغوط العمل ومطالب الأهل وغيرها (طه عبد العظيم حسين، 2004، ص 194).

خلاصة الفصل:

من كل ما سبق نستنتج أن التوافق الزوجي عملية بالغة التعقد، تتدخل فيها جملة من الأبعاد والعوامل الشخصية والبيئية (التفاعلية)، والنفسية والثقافية والاجتماعية...، ولذلك فإن مستوى التعقد

الذي وصلت إليه طبيعة الحياة العصرية ومتطلباتها، في ضوء تراكم تبعات ونواتج التفاعلات السلبية بين الزوجين، قد يصعب معه في حالات معينة قدرتهما على تلافي بعض الأزمات، مما يتطلب تدخلا متخصصا من المرشد النفسي أو المختص في العلاج الزوجي.

ولذلك فالإرشاد والعلاج الزوجي ذو أهمية كبيرة بل يكون ضروريا في كثير من الحالات لإعادة الانسجام للعلاقة الزوجية والاستقرار للحياة الأسرية وفي هذا الصدد يؤكد (سترين 1988 Streen) بالقول: "إذا كان عدم الرضا الزوجي عرض للمشكلات العصابية المنتشرة في المجتمع الغربي والمجتمعات الأخرى فإن أكثر الطرق أهمية لتحسين الزواج سيكون بإحداث تغييرات نفسية عند الأفراد، إن هذا عمل طموح جدا لكنه واعد". ويردف بالقول أنه في المجتمعات التي يكون العلاج النفسي سائدا فيها فإن الأفراد هم أكثر سعادة، والحياة الزوجية هي أكثر إشباعا.

إذا فالإرشاد الزوجي بناء على ما يتضمنه من وظائف وما يقدمه من خدمات وما يرمي إلى تحقيقه من أهداف، أصبح ضروريا الاعتراف به كوسيلة فعالة لصد الخلافات الزوجية، والكثير من المشكلات النفسية والاجتماعية في المجتمع، وبالنظر إلى الخصائص الثقافية للمجتمع الجزائري، وطبيعة الثقافة الاجتماعية المسيرة لنظام الأسرة والتفاعل في إطار العلاقة الزوجية، لا بد من دراسة مدى توفر نفس هذه الامكانية في مجتمع يمثل خصائص المجتمع الجزائري، حيث يوفر الفصل التالي لهذا البحث من المعلومات ما يمكن أن يستدل من خلاله على بعض العناصر والمكونات المعرفية والشخصية التي تدخل في تشكيل وتحديد جوانب من التصورات والسلوكيات الاجتماعية فيما يتعلق بالحياة الأسرية والعلاقة الزوجية، التي يمكن أن تساعد على رسم افتراضات جديدة لهذه الامكانية في المجتمع الجزائري.

الفصل الخامس : مقارنة حول سيرورات وتطورات نظام الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري.

-تمهيد:

1- العلاقة بين مفهومي الزواج والأسرة

2- بعض التصنيفات لأنظمة الزواج والأسرة

3- وظائف الزواج وملامح تغير مهام الأسرة الجزائرية.

4- آليات بناء العلاقات الاجتماعية والزواجية في ثقافة ونظام المجتمع

الجزائري

5- الزواج في العائلة الجزائرية

-خلاصة الفصل

تمهيد :

إن دراسة التفاعل الزوجي داخل مجتمع ما، ومحاولة فهم وتحليل وتفسير العوامل المؤثرة فيه والتي تدخل في إحداثه والكيفيات والأنماط التي يكون عليها ويعرف أو يتصف بها والذي هو الغاية الرئيسية والمباشرة من إنجاز هذا البحث، يتطلب الإحاطة الشاملة بمعاني وأبعاد مفهوم كل من الزواج والأسرة والعلاقة بينهما داخل هذا المجتمع، وهذا بدوره يتطلب تحديد طبيعة السياق الاجتماعي والنسق الثقافي والنظام الحضاري الذي يميز ذلك المجتمع من قوانين وعقائد ومعتقدات وأعراف وغيرها مما يسود فيه ويُرجع إليه كميّار لتنظيم وضبط السلوكات والعلاقات داخل بني جماعته ومؤسساته من معايير إجتماعية وفكرية...، وبناء على هذا فالتطرق للمفاهيم والمعاني المحيطة بنظام الزواج والأسرة من معتقدات ونظم وعادات وطقوس وسيرورات نفسية واجتماعية حسب السياق الاجتماعي والحضاري أو الثقافي للمجتمع الجزائري يتم من خلال معالجته في ضوء تداخل وتمازج معرفي ثقافي إجتماعي لنسق متميز مكوّن من أربعة مصادر لتشكل هذه البنية تتمثل في النواحي القانونية، والعقائدية، والثقافة الاجتماعية الأصلية، والتحوّلات الاجتماعية التي ساهمت في إحداث تغييرات شتى عبر الزمن، وهذا ما استهللنا به توضيح مفهوم وتعريف الزواج محاولين التوصل لوضع مفهوم لوجهة الضبط الزوجي في بداية الفصل الثاني من هذا البحث، كما سنحاول الإحاطة به من خلال هذا الفصل النظري المتعدد المقاربات لمفهوم ومعاني وأبعاد كل من الزواج والأسرة ضمن نظام العائلة الجزائرية، في محاولة للوقوف عند العوامل والمكونات الثقافية والمعرفية التي تدخل وتؤثر وتساهم في تشكل الممارسات الاجتماعية واتصاف السلوك والتفاعل الزوجي بصيغة إجتماعية معينة.

1- العلاقة بين مفهومي الزواج والأسرة :

1-1- تعريف الأسرة:

يعتبر الزواج بالنسبة للعائلة الجزائرية التقليدية المشروع الأساسي الذي تعيد من خلاله إنتاج ذاتها والمحافظة على استمرارها ومكانتها، ولذلك كان لابد من تعريف للأسرة حتى تتوضح نقاط إنقاء المفهومين.

- يعرف قاموس علم الاجتماع الأسرة بأنها جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة تقوم بينهما رابطة زوجية مقررة، بالإضافة إلى الأبناء، يقيمون في مسكن واحد، ويطلق مصطلح

العائلة ليشير إلى الأسرة الممتدة التي تشمل بالإضافة إلى الزوجين وأبنائهما والأقارب كالعم والعمة والإبنة الأرملة .

- وتعرف الأسرة على أنها عبارة عن مجموعة من الأفراد (إثنين أو أكثر) تربط بينهم علاقة بواسطة عملية قانونية معترف بها أو بواسطة علاقات الدم أو كليهما، ويعيشون معا وتحت سقف واحد (عبد الفتاح محمد سعيد الخوجة، 2002، ص 239).

وقد عرف مفهوم الأسرة اختلافا بين الباحثين في تعريفهم لها حسب بنائها ووظائفها ونمط معيشتها غير أن معظمهم اتفقوا على أربعة معايير أساسية للأسرة هي كما أشار إليها (محمد بومخلوف وآخرون، 2008):

أ- معيار الرابطة القانونية الشرعية: الاجتماعية بين الرجل والمرأة الذين هما الزوجان.

ب- الرابطة المجالية: وهو الاشتراك في مجال معيشي واحد وهو الدار أو البيت.

ج- الروابط البيولوجية: التي هي الآباء والأبناء.

د- الرابطة الوظيفية العضوية: وهو وجود نوع معين من التعاون بينهم والإحساس والشعور المشترك بالمسرات والهموم.

- كما يعرف كل من أوجبيرن ونيمكوف الأسرة بأنها رابطة اجتماعية تتألف من زوجين وأطفالهما، أو بدون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة بمفردها مع أطفالها، وقد يمتد أو يتسع نطاق الأسرة ليشمل الأجداد والأحفاد وبعض الأقارب شريطة أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوجين والأطفال، وهذا التعريف هو الأقرب إل الواقع الجزائري في كثير من حالات الأسرة في الريف والحضر، ويذهب آخرون إلى أنها عبارة عن رابطة اجتماعية أساسها الزواج الذي يعد شرطا أساسيا لنشوء الأسرة في أغلب المجتمعات الإنسانية (محمد بومخلوف وآخرون، 2008، ص 20).

وترى (مريا أنجلس روك، 2005) في بحثها حول: "أنثروبولوجيا الحياة اليومية في المتوسط" أنه يتعايش في المغرب العربي - الجزائر - إلى يومنا هذا نوعين من الأسرة، الأسرة التقليدية والأبوية واللحمية، والأسرة العصرية المصغرة، والأولى هي الأكثر انتشارا - سواء كانت ريفية أو حضرية- وهي تنظيم يعتمد على تراتب يمثل فيه السن والنوع معيارين أساسيين، لأن هيكل الأسرة المغاربية التقليدية

يمثل مجموعة مغلقة بأيدولوجية غير فردية في مجال الحياة الاجتماعية والأمة (ماريا أنجلس روك، 2005، ص45).

وقد سبقها في هذا الطرح الباحث (مونيس بومانس، 1977) حيث يرى بأن هذا هو الحال في الأسرة الموسعة التي تشكل النموذج الأكثر شيوعا في المجتمع التقليدي، والتي سمحت من خلاله صلات الروابط القرابية المتواصلة التي تضم مجموعة العائلات أن تجعلها تكبر أكثر فأكثر من حيث عدد أفرادها الذين يتقاسمون نفس المسكن لهذا فإن العائلة كانت قبل كل شيء يشار إليها بوحدة السكن وتغيرها المحسوس (Mounice bomens , 1977, p214)، إشارة إلى نمط حياة العائلة التقليدية.

ومع أن البحث الإحصائي الذي قام به: (Kamel Kateb, 1998) والذي يحمل عنوان:

« **La fin de mariage trditionnel en Algerie** » زوال الزواج التقليدي في الجزائر والذي تناول فيه الفترة الزمنية الممتدة من مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية سنة 1998، والتي رصد وتتبع فيها أهم التغيرات التي طرأت على أنظمة الزواج والأسرة في الجزائر من حيث بناها وأشكالها، مستدلا بذلك على الإحصائيات الاجتماعية المختلفة لتراجع عدد الأسر الممتدة وزيادة عدد الأسر النووية، وانخفاض نسب الأسر التي تقوم على نظام تعدد الزوجات، وانخفاض الخصوبة المرتبطة إحصائيا بانتشار الأسرة النووية ودخول المرأة عالم التعليم والشغل وغيرها من المظاهر، إلا أنه لابد من الإشارة إلى ملاحظة أساسية أكثر عمقا، تسلط الضوء على التغيرات الوظيفية والذهنية بشكل أكثر دقة وتفصيلية.

حيث تشير بحوث نفسية واجتماعية على أن هذه التغيرات لم تتجاوز بعض مظاهر العصرية التي تواجه هي في حد ذاتها إحداث التجديد في النظام الاجتماعي والأسري، كما فصل في هذا (مظهر، 2010) الذي أشار إلى الأشكال الحديثة للسكن العائلي العصري وما نجم عليه من تبعات نفسية واجتماعية تشير إلى تكريس نظام الأسرة التقليدية، في مقال له بعنوان توابع السكن.

ولعل في سعي ممثلي نظام الأسرة النووية لمسايرة نظام الأسرة الأصلية سواء من جانب الزوج أو الزوجة، المجسدة في المظاهر السلوكية والعمرانية الدالة على هذا الاحتواء كالتجاور في السكن والإقامة في حي أو عمارة مشتركة وأشكال السكن التي تضم جماعات عائلية تنتمي إلى اسم عائلي واحد وغيرها، تعتبر آليات تقليدية في صور عصرية هدفها إعادة الاحتواء ضمن النظام الأصلي، في نطاق يحد من تحمل العائلة لمسؤولية ابنها أو ابنتها الذين تزوجا وانفصلا نسبيا عن العائلة الأصل في المعيشة اليومية،

وبالتالي ممارسة قدر من الحرية الشخصية في حدود ما يسمح به ممثلوا النظام العائلي الأصلي (التقليدي).

ولعل هذا ما يفسر لنا قائمة قد تكون الأوسع من مجمل الصراعات التي تحدث على مستوى التفاعلات الزوجية والأسرية، حيث يجد ممثلوا النظام الأسري العصري (الأسرة النووية) أنفسهم مرتبطين ذهنيا أو فعليا بالعائلة الأصل كلما كانوا بصدد خيار أو قرار سلوكي من نوع ما.

من هذا تتضح لنا الأهمية التي يحضى بها حدث الزواج في العائلة الجزائرية التقليدية، ذلك أنه المجال الوحيد الذي تضمن من خلاله العائلة مركزها وديمومتها ومصالحها، غير أنه تجب الإشارة إلى أن طبيعة الحياة العصرية وتأثيرها على أنماط وأساليب الحياة التقليدية قد ساهم في حدوث تغيرات على مستوى بنية ووظيفة العائلة، ساهمت هذه الأخيرة في تغير العديد من الآليات والممارسات الاجتماعية المحيطة بعملية الزواج والمرتبطة بالكيفيات التي تتكون بها الأسر في أشكال مختلفة من الصراعات والتوافقات بغية إحداث الانسجام بأشكال تكيفية تتلاءم ومطالب وتطلعات الأفراد مع المحافظة والعمل على إبقاء العلاقة مع العائلة الأصلية للفرد المتزوج.

1-2- فروق بين مفهومي الزواج والأسرة :

نستنتج مما سبق ذكره أن لكل من الزواج والأسرة مفهوما وأبعادا شديدة الالتصاق أو تكاد تنطبق ومفهوم وأبعاد الثاني، لاسيما إذا تعلق الأمر بالأنظمة الاجتماعية التي تسيروها الثقافة التقليدية.

ومع ذلك فإن الدارسين في هذا المجال حاولوا التفريق بين المفهومين من خلال جملة من نقاط الاختلاف بينهما، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

~ الزواج عبارة عن تزواج منظم بين الرجال والنساء، بينما يجمع معنى الأسرة على معنى الزواج والإنجاب.

~ تشير الأسرة كذلك إلى مجموعة من المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية وهكذا نجد من المؤلف اعتبار الزواج شرطا أوليا لقيام الأسرة واعتبارها نتاجا للتفاعل الزوجي (سنة الخولي، 1984، ص 43).

~ وقد ميز بعض العلماء بين الأسرة والزواج على اعتبار أن الأسرة نوع من التجمع والتنظيم في حين أن الزواج هو علاقة، فقد أشار مالينوفيسكي إلى اعتبارها عقداً لإنجاب الأطفال، في حين أن البعض لا يميز بين الأسرة والزواج بتعريفه للأسرة على أنها تنظيم اجتماعي مصغر ينطوي على جيلين على الأقل ويتميز بتشكيله بالاعتماد على رابطة الدم.

والواقع أن وجود الأسرة يبدأ بوجود رابطة بين الزوجين، وبالصورة التي يقرها المجتمع لتلك الأسرة على جيل الآباء أو جيل الأبناء والأبنا والآباء والأجداد، بمعنى أنها تقوم على جيل واحد وقد تضم جيلين أو ثلاثة أجيال (فادية عمر الجولاني، 1995، ص ص 11، 12).

بالإضافة إلى أن الزواج يشير إلى عضوية فردين أو زوجين يتمثلان في رجل وامرأة بينما تتجاوز عضوية الأسرة فردين في أغلب الأحيان، إلا أن هذه العضوية الثنائية للزوجين وإن بدت علاقة مميزة لتفاعل ثنائي خاص فإن هذا وخصوصاً في المجتمع الجزائري لا يلبث أن ينسحب ليُستثمر في مجال الجماعة المرجعية لكل منهما، وهذا ما يجعل أمر معالجة قضايا الزواج في مجتمعات معينة على غرار المجتمع الجزائري يصعب فصله في أحيان كثيرة عن مجال الأسرة وحتى عن مجال العائلتين الأصليتين لكل من الزوج والزوجة.

2- بعض التصنيفات لأنظمة الزواج والأسرة:

2-1- التصنيف الاجتماعي والأنثروبولوجي لأشكال الزواج:

هناك شبه إجماع بين الدارسين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا على أن تاريخ الزواج الإنساني قد طرح أشكالاً أساسية هي: (الوحدانية، تعدد الزوجات، تعدد الأزواج، الزواج الجماعي) وسوف نشير بإيجاز إلى كل منها:

2-1-1- وحدانية الزواج: (Monogamy)

تعتبر وحدانية الزواج من الأشكال المفضلة في كثير من المجتمعات، ومعناه زواج رجل واحد من امرأة واحدة، وهذا الشكل منتشر على أوسع نطاق عالمياً، بل إن هناك مجتمعات ترفض كل أشكال الزواج عدا الوحدانية، إلا أن هذا لا يعني أن الزواج لابد وأن يحدث مرة واحدة طوال العمر فقط، بل يمكن السماح بالزواج مرة أخرى في حالة الطلاق أو وفاة أحد الزوجين (سناء الخولي، 1983، ص 66)

وذكر (مصطفى الخشاب، 1985) نوعا من الزواج الذي ينتمي إلى شكل وحدانية الزواج والمتمثل في:

-الزواج المؤقت: وهو مظهر من مظاهر وحدانية الزوج والزوجة، ويمتاز بأنه لا يستمر إلا لفترة قصيرة، تحدها التقاليد وأوضاع العرف في مجتمعات معينة مثل قبائل جزر هندمان الذي يتم بمقتضاه معاشره الزوج لزوجته حتى فطام الطفل وغيرها من أشكال الزواج المؤقت.

2-1-2- تعدد الزواج: (Polygamy)

وهو الشكل الذي يعتبر عكس وحدانية الزواج، وهناك أنواع عديدة منه، فعلى سبيل المثال ينقسم من حيث مجاله إلى: الزواج من داخل القبيلة أو العشيرة ويسمى (الزواج الداخلي) Endogamy وهو على خلاف (الزواج الخارجي) Exogamy الذي لا يجوز حدوثه بين أعضاء القبيلة أو العشيرة لانتمائهم إلى (طوتم) واحد، فيعتبرون إخوة (ويحرم) زواجهم، وبالتالي لا بد أن يكون الزواج خارجيا (سنة الخولي، 1983، ص 67)

ويشير الزواج التعددي إلى الزواج بكثيرين، وينقسم من حيث نوعه الاجتماعي إلى ثلاثة أشكال:

أ-زواج رجل واحد من عدة نساء ويسمى بتعدد الزوجات Polygamy.

ب-زواج امرأة واحدة من عدة رجال ويسمى بتعدد الأزواج Polyandry.

ج-زواج عدة نساء من عدة رجال ويسمى بالزواج الجماعي Groupe Marriage. (سنة الخولي، 1983، ص 67).

وأضاف (مصطفى الخشاب، 1405 هـ 1985م) بالإضافة إلى أشكال الزواج السالفة الذكر، أشكالا أخرى يمكن أن تعبر على أنواع من الزواج الجماعي وهما:

-الشيوعية الجنسية:

ومؤدا هذا الشكل أن يكون للرجال في مجتمع ما حقا مشاعا لنسائه بدون قيود زواجية. وذهب كثير من العلماء وخاصة بخوين ومورجان إلى أن هذا النظام كان أول الأشكال الزواجية وكان هو السائد في فجر الإنسانية، والواقع أن هذه الحالة على فرض قيامها لا تعتبر نظاما لأن النظام يفترض طائفة من القيود والأوضاع والمصطلحات المنظمة لسلوك ما.

-الزواج الجمعي:

وهو النظام الذي بمقتضاه يتاح لعدد من الرجال أن يتزوجوا بعدد من النساء على أن يكنّ حقا مشاعا بينهم، وقد سارت شعائر قديمة على هذا النظام في بعض نواحي أستراليا وميلانيزيا وبولونيزيا وبعض قبائل التبت وهيمالايا وسيبيريا....، وقد تفرع الى عدة أشكال فرعية كزواج الإخوة ضمن عائلة واحدة، وزواج القرابة.

وقد تبين من عينة عالمية أخذها ميردوك **Murdock**. من 554 مجتمعا أن تعدد الزوجات يلقى قبولا وتأثيرا ثقافيا في 415 مجتمعا أي بنسبة 77% بينما لم يجد زواج امرأة واحدة من عدة رجال قبولا سوى في أربع (04) مجتمعات، أي بنسبة أقل من 1% (سنا الخولي، 1983، ص 68).

وحسب المصادر المطلع عليها في إجتماعيات وأنثروبولوجيات مجتمعات منطقة شمال إفريقيا - الجزائر- والتي تم الاعتماد عليها في بناء هذا البحث، فإنه لم تظهر وجودا أو انتشارا لزواج تعدد فيه المرأة البربرية (الجزائرية) لا في قديم العصور ولا في حديثها أزواجها، ويبدو أن في هذا دلالات على اعتبار المرأة محورا أساسا في نظام هذه المجتمعات وقاعدة هامة في تحديد النسب مما يظهر مؤشرا هاما لدور النوع الاجتماعي الأنثوي (الأميسي) في هذه المجتمعات، سيما قبل دخول الإسلام منطقة شمال إفريقيا، وحتى بعد دخوله فقد بين العديد من الباحثين بأن قبول مجتمعات شمال إفريقيا للإسلام ينبثق أصلا من التشابه الجوهرى الذي يربط مبادئ الديانة الإسلامية بمقومات النظام الاجتماعى الأصلى لهذه المجتمعات، بما فى ذلك المكانة التى أولاها الإسلام للمرأة وخاصة بإنجابها الذرية، "أمك ثم أمك ثم أمك ثم أبوك".

كما تجدر الإشارة فيما يتعلق بقضية تعدد الزوجات بالنسبة للرجل أنه فى أى دراسة عن تعدد الزوجات يجب التفريق بوضوح بين الأيديولوجيا وبين ما يحدث بالفعل، فبالرغم من أن الشريعة الإسلامية تسمح بتعدد الزوجات إلا أن الشكل السائد للزواج فى المجتمع الجزائرى هو الوحدانية وذلك لتدخل عوامل عديدة اقتصادية وثقافية واجتماعية وقانونية تحول دون الزواج بأكثر من واحدة، أو تجعله أمرا غير مرغوب فيه على الأقل، ولعل فى هذا دلالة ثانية على أنثوية النظام الاجتماعى لهذه المجتمعات وبما فيها المجتمع الجزائرى، ذلك أنه حتى فى حال امتلاك الرجل للمقومات التى تمكنه من الزواج بأكثر من واحدة فى حالة رغبته فى التعدد، فإنه يواجه صراعا من قبل ممثلى النظام العائلى الأصلى الذى رتب لزوجاه الأول وكان ممثلوه هم من أشرف عليه وبارك قيامه، وتزداد حدة الصراع كلما كان تهديده بفقدان

أسرته التي كونها مع الزوجة الأولى يشكل تهديدا لمصالح نظام العائلة الأصلية التي ينتمي إليها هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، يواجه صراعا آخر من قبل زوجته وممثلي النظام العائلي الذي تنتمي إليه في محاولة لاحتوائه وابتلاعه من طرف الجماعة وبالتالي انتمائه لها وذويانه فيها، أو بتجريده من حقوقه فيها وممارسة مختلف أساليب الضغط أو التعنيف في حال اختياره قرار التعدد، وهذا حتما يضع الرجل أمام رهان وجودي صعب ومتصارع الأطراف، ولعل هذا ما يفسر انتشار ظاهرة الزواج العرفي في أوساط الطبقة الاجتماعية المثقفة والمتحضرة وذات المستوى الاجتماعي الرفيع...، وليس فقط في المناطق الريفية والنائية التي ربما يعزا انتشار هذا النوع من الزيجات فيها إلى بعدها على الحياة المدنية أو الحضرية.

ومع أن معيار تصنيف الشريعة الإسلامية لأنواع الأنكحة (الزيجات) المقبولة وغير المقبولة (الفاصلة) واضح ومحدد بدقة وتفصيل عاليين، إلا أن المثير للانتباه هنا هو وجود بعض الحالات التي تتناقض فيها بعض الممارسات المتعلقة بنظام الزواج، أي بين ما يسلكه الأفراد وبين ما يدينون أو يعتقدون به كديانة، وبين ما يلزمون به كقانون، وهذا ما يطرح نقطة هامة أخرى ليس من السهل التوصل إلى نتيجة موضوعية فيما يتعلق بتحديد وضبط والتنبؤ بالسلوك في إطار العلاقة الزوجية والتفاعلات الزوجية والأسرية ضمنها إلا إذا تمكنا من تحديد المعيار الأساسي الذي يضبط ويوجه الممارسات والسلوكات الاجتماعية عموما والزواجية خصوصا لدى الأفراد، هل هو النظام الاجتماعي الأصلي (التقليدي)؟ أم القانوني؟ أم الديني؟ وما هي حقيقة العلاقة بين هذه المعايير بالنسبة لسلوك الفرد؟.

إذ أنه ومع كون القانون الجزائري يستمد مشروعية عقد الزواج من شروط صحته حسب أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنه يجدر الإشارة إلى وجود أنكحة أو زيجات صحيحة شرعا ولكنها غير موثقة أو محمية قانونيا كالزواج العرفي الذي قد تتوفر فيه الأركان الشرعية الإسلامية ولكن يفتقر إلى وجود عقد مدني يثبت ويضمن للزوجين وخصوصا الزوجة ربما حقوقها المدنية وحقوق الأبناء الناتجين عن مثل هذا الزواج، وهنا تتبين أهمية توثيق عقود الزواج قانونيا، لاسيما وأن هناك من الحالات والقضايا المطروحة على مستوى الجهات القانونية المختصة، حول ممارسات وظواهر مخالفة وشاذة عما كان يشهده المجتمع الجزائري من قبل، كالزواج العرفي، وتوثيق الزواج الأول ثم التعدد عرفيا، وانتهاز رخص التشريع الإسلامي للزواج العرفي بهدف سهولة التحلي على المسؤولية الزوجية والأسرية إذا دعا الحال، نتيجة

لعدم وجود عقد مدني يُلزم الزوجين أو يحمي حقوقهما وغير ذلك من الممارسات، التي توحى بوجود اضطرابات على مستويات عدة في السلوك الإجتماعي والعلاقات الزوجية والأسرية... .

ومن هنا فقد عمل الباحثون في علم النفس على وضع تصنيفات تأخذ بعين الاعتبار السلوكات والعوامل النفسية في تقسيمهم لأشكال الزواج، من خلال طبيعة الممارسات المؤثرة والمتدخلة في تحديد أنماط التفاعلات وأنواع العلاقات التي تربط الأزواج بعضهم ببعض، محاولين بذلك الكشف على بعض المتغيرات المؤدية إلى حدوث الاضطراب في السلوك التفاعلي مع شريك الحياة الزوجية.

2-2- التصنيف النفسي لأنواع الزواج:

إذا كان التصنيف الاجتماعي والأنثروبولوجي للزواج قد ركز على أشكال الزواج من حيث العدد أو المدة أو طبيعة العلاقات التي تربط الأزواج ببعضهم، فإن التصنيف النفسي للزواج قد ركز على طبيعة السلوكات والتفاعلات التي تحدث بين الزوجين، ولذلك فإن التصنيف النفسي للزواج شمل نماذج التفاعلات الإيجابية والناجحة، ونماذج التفاعلات الزوجية السلبية كذلك، والجدير بالذكر هنا، هو ضرورة الاعتراف بتدخل الظروف والعوامل الاجتماعية التي يعيشها الفرد المتزوج سواء كان رجلا أو امرأة في تحديد أو توجيهه أو التأثير على تفكيره وتصوره والكيفيات التي يسلك ويتفاعل ويتواصل مع شريكه الزوجي بناء عليها.

وفي هذا الصدد توصل الباحثون في علم النفس إلى وجود شكلين رئيسيين من الزيجات، والمتمثلة في الزيجات المستقرة والزيجات غير المستقرة، وذلك تبعا لطبيعة الاستجابات النفسية والسلوكية والتفاعلية المتبادلة بين الشركاء في العلاقة الزوجية نعرضها بإيجاز في التالي.

2-2-1- الزواج المستقر:

حدد (فيتزباتريك 1988 وغوتمان 1993)، من خلال استخدام دراسات اعتمدت على الاستدلالات والمسوح الميدانية والملاحظات على التوالي، ثلاثة أنواع من الزواج المستقر كما يلي:

أ- الأزواج التقليديون:

يتبنى الأزواج التقليديون أدوارا جنسية وأساليب حياة تقليدية، كما أنهم يتبعون منهجا وأسلوبا هادئا في إدارة والتحكم في النزاعات.

ب- الأزواج المخنثون:

يكافح الأزواج المخنثون (ذوي الأدوار الذكرية والأنثوية)، لإنشاء وتطوير أدوار مساواة، كما أنهم يتبعون منهاجا حادا متأججا في إدارة والتحكم في النزاعات.

ج- الأزواج التجنبيون:

يتبنى الأزواج التجنبيون الأدوار الجنسية التقليدية لكنهم يعيشون حياتا متوازية ومتطابقة ويتجنبون النزاعات (جهاد محمود علاء الدين، 2010، ص27).

وانطلاقا من هذا التصنيف يتبين بأن أكثر أنواع العلاقات استقرارا وأقلها استنزافا لطاقة الفرد، هي النماذج التقليدية، ذلك أن تقسيم الأدوار ونسبة وضوح المهام الموكلة إلى كل من الزوجين كافية ومرضية بدرجة واضحة لكل منهما، وهذا ما يلاحظ حدوث تغيرات عديدة على مستواه داخل المجتمع الجزائري، إذ أن خروج المرأة للتعليم والعمل، وإدراك المجتمع لضرورة مساهمتها في مختلف ميادين الحياة، ساهم في إحداث تحولات جديدة، إذ أنه على غرار النموذج الأول، يتبنى الأزواج من النموذج الثالث فكرة تقسيم الأدوار، مع وجود ميل لتجنب النزاعات، مما يوحي بوجود قدرة على تجاوز الصراعات الزوجية ولكن مع الاعتماد على سلوك التجنب الذي يعتبر بذلا للطاقة في مقابل الإبقاء على الاستقرار في العلاقة الزوجية. في حين أن هناك إمكانية لذوي الأدوار الجنسية المخنثة أو المشتركة والمتساوية للمحافظة على استقرار العلاقة الزوجية، ولكن يبدو أن هذا النموذج من الأزواج يستنزفون طاقة واضحة، ويكافحون باستمرار للإبقاء على العلاقة الزوجية، وهو نموذج أصبح يلاحظ بوضوح داخل الأسر الجزائرية، لاسيما تلك التي تشترك فيها المرأة بالرجل في تحمل أعباء الحياة والمعيشة.

2-2-2- الأزواج غير المستقر:

عرف غوثمان 1993 فيما ورد عن (جهاد محمود علاء الدين، 2010، ص27)، نوعين من الزوجات غير المستقرة كما يلي:

أ- الأزواج المتنازعون:

يتعلق الزواج التنازعي باشتراك الزوجين في نزاع مستمر بدون حل.

ب- الأزواج المنفصلون:

يشير الزواج المنفصل إلى تجنب الزوجين حدوث أي نزاع وذلك في معظم الوقت.

ولتوضيح هذين النموذجين بصورة أفضل، يمكن القول بأن أسلوب النزاع المتأجج وسلوك تجنب النزاع هما أسلوبين سلوكيين تفاعليين موجودان في الزوجات المستقرة كما في الزوجات غير المستقرة، إلا أن الفروق تكمن بينهما في مدى حيوية موضوع استجابة التجنب أو النزاع المتأجج بالنسبة للعلاقة الزوجية، مما يؤدي إلى استمراريته في نماذج الأزواج غير المستقرة، وبالتالي استنزاف الطاقة وانصرافها في مجهود فض النزاع وتجنب الصراع.

وقد وجد **غوثمان 1993** أن نسبة التبادلات اللفظية الإيجابية، إلى السلبية بين الزوجين في الأنواع الثلاثة للزواج المستقر خلال جهود فض النزاعات، كانت $1/5$ ، أما لكلا النوعين من الزواج غير المستقر فإن النسبة كانت $1/1$ تقريبا، وقد أثار عمل **فيتزباتريك 1988** و**غوثمان 1993** الانتباه إلى حقيقة وجود عدد من النماذج المحتملة لعلاقات الزواج المستقر، كما أكد عمل هذين العالمين على أهمية اشتراك الزوجين في النزاع، وضرورة أن يصاحبه وجهة نظر ورؤيا لحل وفض هذا النزاع، بدلا من الصمت السلبي، رغبة في تجنب الاشتباك في النزاع.

وغالبا ما تكون التبادلات اللفظية السلبية مدمرة للعلاقات الزوجية، إلا إذا تم توازنها بحدوث خمس تبادلات لفظية إيجابية تقابلها أي بمعدل $1/5$ أي مقابل كل مرة توجد فيها سلبية يجب أن تتوفر خمس إيجابيات، والحقيقة الواجب الإشارة إليها هي أن السلبية قد يكون لها دور اجتماعي جيد في موازنة حاجات العلاقة الحميمة والاستقلالية والإبقاء على الجاذبية حية طوال فترات زمنية طويلة (**جهد محمود علاء الدين، 2010، ص ص 27-28**).

2-3- أشكال تميز الأسرة المغاربية -الجزائرية :

وهناك تصنيفات أخرى تجمع بين تنوع نظم الزواج والأسرة اقترحه (**بورمونس**) معللا إياه بأنه نتيجة التطورات والتغيرات الاجتماعية التي تعرض لها النظام الاجتماعي في المغرب العربي، والتي أدت إلى ظهور ثلاثة أشكال من الأسرة كنتيجة لها وهي:

-شكل الأسرة المحافظة التي نجدها خاصة في القرى مع وجودها بقلّة في المدن.

-شكل الأسرة الإمنقالية تجمع في نفس الوقت بين الأفكار الداعية إلى المحافظة ويسود هذا الشكل خاصة في المناطق الحضرية والمدن الكبرى مع وجود قلة في الأرياف.

-شكل الأسرة المتطورة التي تميل إلى الحياة الأوربية في اللغة والثقافة والتقاليد واللباس، غير أن هذا الشكل منعدم في القرى.

وتمثل سمة المحافظة في النوع الأول من تقسيم (بورمونس) لأنواع الأسر التي تسود المغرب العربي، الخاصية المشتركة الثابتة نسبيا على تفاوت درجاتها في نظم العائلات التقليدية، وفي هذا إشارة إلى الجو العائلي الذي تتفاعل ضمنه وتقوم في إطاره أشكال معينة من الأسر الزوجية.

ومع أن نوع العائلات الامنقالية يظهر بصورة أكثر في المدن، إلا أن سمة المحافظة البارزة في العائلات التقليدية تظل موجودة حتى في الأسر الحضرية، على الرغم من وجود العديد من مظاهر التفتح والتحرر النسبي عليها، وهذا ما يعبر على انتشار النظم العائلية التقليدية في المدن والأرياف على حد سواء.

كما أن النموذج الثالث والمتمثل في الأسرة المتحررة، يميل للتركيز على مجموعة من المظاهر السلوكية التي تعبر على ملامح للتحرر من بعض القيود التقليدية، إلا أن تحديد جوانب هذا التجديد والتطور ودرجته يستمر في البروز والظهور إلى حين تجلي مواقف اجتماعية معينة، تدير محاور صراع أخرى بين النظام العائلي والأسرة الزوجية سرعان ما يطفو للملاحظة.

بالإضافة إلى هذه الأشكال، هناك أشكال أسرية أخرى منها:

-أسرة التوجيه: ويقصد بها أسرة الوالدين سواء بالنسبة للزوج أو الزوجة، وهي تقوم بتوجيه الأسرة الزوجية المرتبطة بأهل الزوج أو الزوجة، وتعمل على إكسابها القيم والعادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية.

-أسرة متعددة الزوجات وهي أسرة تتألف من زوج مشترك بين عدة زوجات، وتعيش في وحدة إجتماعية وسكنية واقتصادية مشتركة مقابل أسرة تقوم على وحدانية الزوج والزوجة السائدة حاليا تقريبا، وهناك نظام قد نشأ قديما يعرف بالأسرة المتعددة الأزواج، يكون أساس الترابط وجود زوج لعدة زوجات وهذا النوع قد انقرض منذ القديم. (سليمة حمودة، 2014، ص 57)

بيد أنه يجدر أن نشير إلى أن هذا الشكل من نظام الزواج متعدد الزوجات قد انقرض بمظاهره القديمة التي يشرف عليها ممثلوا النظام العائلي التقليدي وفق أغراضه التي تسعى لتجعل من العائلة قبيلة أو وحدة اجتماعية واقتصادية واحدة، ولا يخفى انقراض هذا النظام حاليا في المجتمع الجزائري للمبررات المذكورة آنفا، غير أن شكل الزواج المتعدد، ونقصد بصورة أكثر ضبطا ووضوحا تعدد الزوجات، بقي موجودا وملاحظا، مع ان قانون الأسرة الجزائري الحالي (المعدل) قد أحاط نظام تعدد الزوجات بعدد من الشروط لعل أهمها الموافقة الموثقة والموقعة من طرف الزوجة الأولى على عقد قران الزوج من زوجة ثانية، ومع أن مبرراته ودواعي قيامه قد اختلفت عما كان مشهودا سابقا، حيث تثبت ملاحظة الواقع ميل الرجال إلى التعدد أو الزواج بأكثر من زوجة، لاسيما مع بروز العوامل المساعدة على التقارب بين الجنسين في الدراسة والعمل والشارع والأسواق وتطور وسائل الإعلام والاتصال وبروز شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها، وبروز ظواهر وعلاقات الصداقة والتعارف والحب التي لم تكن ملاحظة ومألوفة بهذا الشكل، مما شجع على ظهور أو ربما انتشار فكرة الزواج الناتج عن الاختيار الفردي، ولاسيما إذا تعززت بعوامل أخرى كالأهداف المشتركة بين الشاب والفتاة، أو توافر الإمكانيات المادية المساعدة على ذلك، أو وجود الانسجام العاطفي أو الفكري بين الطرفين والذي ربما قد يقل في نوع الزواج المرتب والمقرر تحت إشراف العائلة.

كما نرى أنه من اللافت للانتباه أنه وحتى في ظل وجود هذه الشروط القانونية والتحكم الاجتماعي التقليدي في نظام الزواج والرقابة المفروضة على الأفراد من طرف ممثلي النظام الأسري التقليدي، إلا أن هناك من الأفراد من استطاع تحقيق هذا المطلب، والإفلات تحت ظروف ما من قبضة النظام العائلي التقليدي، باستخدام ميكانيزمات وممارسات مختلفة كالتحايل على القانون، أو انتهاز الفرص أو المواجهة المباشرة أو التدخل لإنهاء هذا الصراع بممارسات غير سوية (شاذة) كالانتحار أو محاولة الانتحار أو التهديد به وغيرها من ردود الأفعال المختلفة، غير ان هذا الإفلات قد لا يكون نهائيا إذ سرعان ما يعود ممثلوا النظام الأسري التقليدي تحت ظروف معينة لممارسة دوره في الرقابة والتسيير للأسرة الزوجية لابنهم أكثر ربما من الابنة، إذ أن حرية الخيار السلوكي فيما يخص قضية الزواج أو التزويج فضلا على غيرها من القضايا الأخرى تظل في المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات المماثلة له في التركيبات الاجتماعية والخصائص الثقافية تظل أوسع للذكر إذا ما قورن بالفتاة.

إلا أن التقسيم الشائع في مجتمعات المغرب العربي عموما، والجزائر خاصة، بناء على ما سبق ذكره فيما يتعلق بتقسيمات الأسرة وأنواع نظم الزواج التي تحتويها، هو وجود نوعين من الأسر، أسر ممتدة (كبيرة)، وأسرة نوأة (صغيرة).

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن الأسرة مرت بعدة صور وأشكال عبر التاريخ البشري، حيث كانت انعكاسا ونتاجا لظروف دينية واقتصادية وطبيعية واجتماعية أدت لظهور أشكال محددة من نظم الزواج التي تحكمها أو تسودها أنظمة وأنماط تفاعلية معينة، ولذلك فدراسة التفاعل في نطاق العلاقة الزوجية لا يمكن أن يفصل عن معرفة شكل الأسرة التي تحكم وتنظم وتوجه سير الحياة الزوجية للأفراد ضمنه.

3- وظائف الزواج وملامح تغير مهام الأسرة الجزائرية:

مما سبق توضيحه حول مفهوم وأبعاد علاقة الزواج بالأسرة، يتضح جليا أن الزواج بالإضافة إلى كونه مطلبا فطريا للفرد، فهو يؤدي كذلك بالنسبة للأسرة الجزائرية وظيفة لإعادة إنتاج نظامها، ومن هنا يتبين أن للزواج وظائف متعددة الأبعاد، كما أن هناك من وظائفه ما يمكن أن يكون عرضة للتغير بحدوث التحول في مهام الأسرة التي تعتبره من مشاريعها الأساسية كما سنوضح هذا في العناصر التالية.

3-1- وظائف الزواج:

تبرز أهمية الزواج من خلال ما يؤديه من وظائف وإشباع الحاجات الفردية والاجتماعية والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

3-1-1- الوظائف الجنسية و البيولوجية :

فبالزواج تشبع هذه الحاجة للحصول على المتعة الحسية والجنسية وللزوج أن يستمتع بزوجه والزوجة أن تستمتع بزوجها، فالإشباع الجنسي بالزواج فيه الاستمتاع والسعادة للزوجين، أما الإشباع من خارج الزواج ففيه الشقاء والأمراض والانحرافات. (كمال إبراهيم موسى، 1991، ص36)

ويتفق كثير من علماء النفس والاجتماع العائلي في مجتمعات كثيرة على أن الزواج نظام اجتماعي مقبول يوجد بين الرجل والمرأة في دوري الزوج والزوجة بهدف الإشباع الجنسي والإنجاب وتربية الأطفال

كما يعتبر الزواج الطريقة المثلى لإثبات قدرة كل من الزوجين على الإنجاب.

3-1-2- الوظيف النفسى :

يحقق الزواج الوظائف النفسى التالية :

- إشباع الانجذاب إلى الطرف الآخر وتبادل مشاعر العطف.
- الشعور بالراحة النفسى والجسدى وتهذئة الأعصاب (عبد الرحمن الوافى 1996، ص 67).
- الحصول على الهدوء والسكىنة ويكسب الزواج روح الشباب هدوءا وسكىنة ويجعل أعماقه المضطربى تخلد إلى الطمأنينة وهذا عين السعادة التى يحيا الإنسان فى ظلها وهو فى طريقه لتحقيق أهدافه السامية التى يصبوا إليها (حبیب الله ظاهرى، 2003، ص 44).
- الشعور بالأمن والطمأنينة فبالزواج ينضج كل من الرجل والمرأة ويكتمل خلقهما، وتستقر نفسهما فى ذلك الحصن الذى يجدا أن فىه الحماية والستر والإشباع العفیف للحاجات (كمال إبراهيم موسى، 1991، ص 37).

3-1-3- الوظائف الاجتماعىة:

لعل أهم ما يؤدىه الزواج من وظائف اجتماعىة يكمن فى :

- الاستقرار وبناء الأسرة.
- ضمان مستقبل أسرى.
- الاندماج والشعور بالانتماء الاجتماعى.
- تكوين روابط وصلات اجتماعىة (عبد الرحمن الوافى، 1996، ص 68).
- إنشاء الأسرة التى يقضى فىها الرجل والمرأة معظم حياتهما ويمارسون نشاطهما ويشبعان حاجاتهما، وهى اللبنة الأساسىة فى المجتمع التى بصلاحتها يصلح ويفسدها يفسد وصلاحة الأسرة مرهون بالسعادة الزوجىة، فالأسرة عند المؤيدىن لها تقوم على الزواج التقليدى وهى وحدة اجتماعىة ضرورىة لصحة الفرد وسلامة المجتمع (كمال إبراهيم موسى، 1991، ص 49).

3-2- دوافع الزواج:

لا شك أن الأسباب التى تحيط بالفرد فى المجتمع وتدفعه للزواج كثرىة ومتعددة، تختلف وتتعدد من فرد لآخر داخل المجتمع الواحد، وتختلف بين الأفراد بحسب البيئة التى نشأ فىها كل فرد، ولكن رغم هذا

هناك دوافع رئيسية يقوم عليها الزواج هي نفسها عند معظم أفراد المجتمع رجالا ونساء مهما كانت نوعية مراكزهم الاجتماعية مع العلم أنه قد توجد كل هذه الدوافع معا لدى الفرد وقد يوجد بعض منها، وقد صنفها مليكة لبديري كالآتي:

3-2-1- الدوافع الداخلية:

ويمكن حصرها فيما يلي:

أ- **الدافع الجنسي:** قد يكون الدافع الجنسي سببا لزواج الفرد وذلك لمجرد رغبة اشتهاها ولا يمكن له تحقيق ذلك إلا عن طريق الزواج، خاصة في المجتمعات العربية التي لا تبيح المعاشرة الجنسية قبل الزواج.

ب- **الدافع الديني:** إن رغبة الأفراد في إكمال نصف الدين يمكن أن تكون سببا ظاهريا للشرع في الزواج خاصة في المجتمعات التي تسيطر عليها العاطفة الدينية.

ج- **الدافع لإنجاب الأطفال:** قد يعد إنجاب الأطفال دافعا للزواج حيث يهدف الفرد رجلا كان أم امرأة إلى تكوين أسرة تحميه أو تؤمن له مستقبلا عند الكبر.

د- **دافع الحب:** لقد أصبح الميل العاطفي لشخص نحو شخص آخر عند مختلف الجنسين دافعا للزواج، علما بأن هذا الأخير أصبح من الأسباب الهامة التي فرضت نفسها على مجتمعنا في الآونة الأخيرة نتيجة للتغير والتطور الذي عرفه في مختلف المجالات.

3-2-2- الدوافع الخارجية:

وتتمثل فيما يلي:

أ- **الدافع الاجتماعي:** يمكن إرجاعه إلى الضغط الذي تمارسه بعض الأسر على أفرادها نتيجة لظروفها، حيث يعيش هؤلاء في مشاكل دائمة لا يرون حلا لها إلا في اللجوء إلى الزواج، كما أن ضغط المجتمع على الفرد الأعزب رجل كان أو امرأة قد يدفع بهؤلاء إلى الزواج لأنه يحميهم من تهجم المجتمع عليهم.

ب- **الدافع الاقتصادي:** قد يكون الضغط الاقتصادي بمعنى الحاجة المادية دافعا للزواج عند بعض الأفراد حتى يجد كل منهما (الزوجين-الرجل والمرأة معا) معينا للآخر في الحياة الأسرية المستقبلية.

ج- الدافع التقليدي: كثيرا ما يتزوج الابن أو البنت عندما يصلان إلى سن معينة بمجرد أن آباؤهم تزوجوا، وكذلك بمجرد أن الأفراد الذين يعيشون في محيطهم الاجتماعي تزوجوا، وبالتالي لا يريدون أن يكونوا آخر من يفعل ذلك.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن كل ما قيل عن دوافع الزواج تؤكد سامية الساعاتي في كتابها الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي حيث تقول: يرى بومان أن الناس يتزوجون لعدد من الأسباب أو لسبب واحد، أكثر ما يمكن إجمال تلك الأسباب فيما يلي: الحب، الأمان الاقتصادي، الرغبة في حياة المنزل والأولاد، الأمان العاطفي، تحقيق رغبة الوالدين، الهروب من الوحدة، الهروب من أوضاع غير مرغوب فيها في منزل الأسرة، إغراء المال، وجود الصحة والحماية، تحقيق مركز اجتماعي، المغامرة (مليقة لبديري، 2005، ص ص 17، 19).

وفي نهاية هذا العنصر، يمكن القول بأن الزواج ضرورة بيولوجية ونفسية واجتماعية، يؤدي جملة من الوظائف، ويشبع مجموعة من الحاجات والدوافع المختلفة، حيث أنه رغم اشتراك كل من الإنسان والحيوان في الغريزة الجنسية، إلا أن الإنسان يميز بين العلاقة الجنسية المسموح بها والعلاقة المحرمة، خاصة وأن الزواج عند الإنسان هو نظام اجتماعي ينبع من العرف أكثر مما ينتمي إلى البيولوجية لما فيه من تكوين أسرة، والمقصود من هذا أن الجماعات الإنسانية لاتعتبر العلاقة القائمة بين الجنسين الرجل والمرأة علاقة فردية أو بيولوجية فحسب وإنما تعتبرها إضافة إلى ذلك علاقة خلقية واجتماعية ولهذا يمكن القول بأن الزواج ليس فقط ظاهرة سيكولوجية تخص الفردين الذين قررا الارتباط كل منهما بالآخر، وإنما هو ظاهرة اجتماعية تستلزم قبول المجتمع ومصادقته، لاسيما في مجتمع يمثل خصائص المجتمع الجزائري.

أما من ناحية كون الزواج ضرورة اجتماعية يتضح لنا ذلك من خلال الدور الذي يلعبه كل من العرف والقانون في هذا الشأن، فالحياة الاجتماعية كما هو معروف قد نظمت بطريقة تجعل من المتوقع أن يتزوج الناس كلهم، كما أن القانون لا يجبر الناس على الزواج، لكنه يفرض عليهم ذلك إذا ما أرادوا التمتع بحقوق وامتيازات معينة والهدف من هذا كله هو تحقيق مكانة اجتماعية لائقة بالفرد تنتج عن تكوين أسرة كأن يصبح الرجل أبا، والمرأة أما وكذلك للحفاظ على الاحترام الاجتماعي ما دام الفرد عضوا يعيش داخل الجماعة والمجتمع، خاصة وأنه في حالة ما إذا لم يتزوج الفرد فإن المجتمع وإن لم يدين ذلك قولاً وفعلاً، فقد يتدخل في ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر على أقل تقدير.

ومادام لآراء الناس أهمية كبرى نجد الفرد خاضعا لرغبات الأقارب والمجتمع، يسعى لتمثيل رغباتهم والتماثل معها حيناً، ومحاولة الامتثال والانصياع والإذعان لها حيناً آخر، إلى درجة قد يشعر فيها بضغط نفسي واجتماعي قوي عليه لأخذ قرار الزواج.

وبما أن العزوبة الدائمة قد تعرض صاحبها إلى أشكال متعددة من الاضطرابات النفسية والانفعالية والسلوكية، وتجعله عرضة للوقوع في الانحراف، وبما أن الإنسان بحاجة دائمة لإشباع العديد من الدوافع والرغبات، ومجبول على الانجذاب لمختلف البواعث البيولوجية والنفسية والاجتماعية، كممارسة الجنس، وإشباع الحاجة إلى العطف والحنان والأمان والحب...، نجده دائماً يسعى إلى تحقيق الزواج رغم مسؤولياته وهذا لضمان صحته النفسية ومكانته الاجتماعية.

3-3- العوامل المؤثرة في الزواج:

ارتأينا في هذا المقام، القيام ببيان ومناقشة بعض العوامل المؤثرة على الرغبات والحاجات المرتبطة بالزواج، وبالتالي على شبكاته ونظمه بوجه عام، وبالرغم من أنه ليست هناك معايير ومقاييس مضبوطة تقاس عليها هذه العوامل المؤثرة، بحيث قد يؤثر عامل معين في فرد ولا يؤثر في فرد آخر. وعليه فإننا نحاول إيضاح أهم العوامل التي نفترض تأثيرها، أو تلك التي لها علاقة مع نظام الزواج، وذات طابع تفسيري وهي كما ورد عن عبد الرحمان الوافي، 1996 صنفين من العوامل نوجزها في الآتي:

أ- عوامل أولية:

كالوضع السكنية، والتضخم العائلي، والعمل، والبطالة، والمهر، وعمل وخروج المرأة وما أثاره من جدل اجتماعي، ومستوى الثقة، والمستوى التعليمي.

ب- عوامل ثانوية:

كالمستوى الاقتصادي، وعوامل ثقافية وأسرية، سن الزواج، وتكيف المرأة مع الحياتين (داخل البيت وخارجها)، وتكاليف الوليمة، وعوامل ذاتية مرتبطة بشخصية الفرد ورغباته واتجاهاته نحو عادة اختيار شريك الحياة.

ومما نستطيع قوله أن في هذا العصر الذي يشهد فيه الإنسان تطورات هائلة في شتى الميادين والمجالات تعقدت فيه الحياة وتعقدت معها شبكة الزواج، ومن جهة أخرى نتج عن تطور المرأة وخروجها لميدان العمل والتعليم إلى تكوين علاقات اجتماعية وأخرى عاطفية من جراء اختلاطها بالرجال مما أدى إلى صعوبة اختيار شريك الحياة، ونسجل من زاوية أخرى بروز فكرة الحب أو التعارف قبل الزواج كمعيار عند بعض الأفراد لتحديد شريكة الحياة حيث ظهر من حقق ذلك (من اختار زوجته بنفسه)، وتسربت هذه الفكرة في أوساط بعض الشباب وبدأ كثيرهم يرغب في اختيار شريكة حياته بنفسه، أن يختار الزوجة التي تناسب ميوله وأهدافه واتجاهاته... .

3-3- ملامح تغير وظائف الأسرة:

لقد صاحب التغيرات التي تعرضت لها المجتمعات مثل زيادة التخصص وتعقد المجتمع الحديث تغيرات في الوظائف التي كانت الأسرة تقوم بها من قبل، الأمر الذي أدى إلى انتقال عدد كبير منها إلى مؤسسات أو تنظيمات خارج نطاق الأسرة.

وهناك عدة ملامح لهذا التغير حصل على عدة مستويات منها:

-الوظيفة الاقتصادية، وظيفة التنشئة الاجتماعية، الوظيفة الانجابية، الوظيفة الترفيهية، الوظيفة التربوية، الوظيفة العاطفية، الوظيفة الدينية...، هذه التغيرات الوظيفية التي ساهمت هي الأخرى في حدوث تغيرات على مستوى الأسرة الزوجية والتفاعل الزوجي الذي يعتبر المحور الأساس للدراسة في هذا البحث.

فقد أكد (وليام أجبرن) على أن مأساة الأسرة الحديثة في كل مجتمعات العالم الانساني تكمن في فقدانها لأغلب الوظائف التي كانت تقوم بها، والتي جمعتها (سناء الخولي، 1988، ص73) في مجموعة من الوظائف كالتالي:

3-3-1- الوظيفة الاقتصادية: حيث كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا، لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه، وبالتالي لم تكن هناك حاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر.

3-3-2- وظيفة منح المكانة: كان أعضاء الأسرة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة أسرهم في الوقت الذي كان اسم الأسرة يحظى بأهمية وقيمة كبيرة.

3-3-3- الوظيفة التعليمية: كانت الأسرة تقوم بتعليم أفرادها ولا يعني ذلك تعليم القراءة والكتابة وإنما يعني الحرفة أو الصنعة أو الزراعة والتربية البدنية والشؤون المنزلية.

وحول هذه النقطة، وبالنظر إلى وظيفة تعليم القراءة والكتابة وفي مرحلة زمنية قريبة نسبيا، ورد عن (حمودة، 2014) بأن الأسرة الممتدة كانت تلقن أبناءها كثيرا من المسائل التعليمية كالقراءة والكتابة، والمجالات الدينية والمهنية من خلال التنشئة الاجتماعية، وقد أخذت مؤسسات متخصصة تقوم بهذه الوظائف كالمدراس ورياض الأطفال، والمعاهد والمساجد والكنائس وما إلى ذلك، أي أن الوظيفة التعليمية قد تقلصت في ظل الأسرة النواة نتيجة عملية التصنيع ومتغيرات أخرى.

3-3-4- وظيفة الحماية: كانت الأسرة أيضا مسؤولة عن حماية أعضائها، فالأب لا يمنح لأسرته الحماية الجسمانية فقط وإنما يمنحهم أيضا الحماية الاقتصادية والنفسية وكذلك يفعل الأبناء لأبائهم عندما يتقدم بهم السن.

وقد أيد طرح (حمودة، 2014) طرح (الخولي) نقلا عما توصل إليه (وليام أوجبيرن) في حدوث هذا التغير، حيث كانت توفر الأسرة الحماية لأفرادها سواء كانوا أطفالا، شبانا، شيوخا، فقد كانت تقوم برعاية الطفل الصغير والشيخ الكبير في السن، وبالعجزة والمعاقين من أفرادها إذ تهتم الأسرة بالعجزة وتحميمهم وتوفر لهم العيش الكريم في سنوات عمرهم الأخيرة، كما كانت الأسرة تقوم بالفصل في النزاعات وخصومات أفرادها وتعمل على رد الحقوق إلى أهلها والقصاص للمظلوم وعقاب من يتعدى عليها (سليمة حمودة، 2014 - 2015، ص 86).

3-3-5- الوظيفة الدينية: مثل دعاء الشكر عند تناول الطعام وصلوات الأسرة الجماعية وقراءة الكتب المقدسة وممارسة الطقوس الدينية.

وهذا ما يقابله في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري خصوصا تلقين التعاليم الدينية والعناصر الثقافية والموروث القيمي والمعياري الاجتماعي عن طريق تعليم الأذكار والصلاة وقراءة القرآن، وعن طريق حلقات الذكر وغيرها، وتلقين المقدس من القيم والمعتقدات والمبادئ التربوية المنسجمة مع العادات والثقافة المعمول بها عن طريق تجمعات ولمات الحكايات والقصص الشعبية وغيرها.

3-3-6- الوظيفة الترفيهية: كانت الوظيفة الترفيهية محصورة أيضا في الأسرة أو بين عدة أسر وليست في مراكز خارجية مثل المدرسة أو المجتمع المحلي أو وسائل الترفيه المختلفة.

ونتيجة لفقدان الأسرة لهذه الوظائف فإن أجبرن يرى أنها أصبحت مفككة، والدليل على ذلك هو زيادة عدد الأسر المنهارة بسبب الطلاق. وقد تعرضت آراء أجبرن لكثير من النقد حيث يؤكد بارسونز أن الأسرة أصبحت أكثر تخصصا عما كانت عليه من قبل ولكن هذا لا يعني أنها أصبحت أقل أهمية لأن المجتمع أصبح يعتمد عليها أكثر في أداء عديد من وظائفه المختلفة (سنا الخولي، 1983، ص ص 74،75).

3-3-7- الوظيفة النفسية والعاطفية:

تمثل الأسرة للإبن المصدر الدائم للشعور بالأمن والاطمئنان، وبالإضافة للحاجة للغذاء فهو بحاجة كذلك إلى إشباع حاجاته النفسية، كحاجته إلى الحب والأمن والتقدير والاستقرار في الأسرة التي تتحقق من خلال الوحدة الأسرية، هذه الأخيرة التي تتكون بوجود التفاعل بين الأفراد. كما تعمل الأسرة على تنمية شخصية الفرد من خلال التعاطف الموجود بين الزوجين، والذي يعمل على تكامل العلاقة الأسرية، إذ أن الأسرة تعتبر بمثابة عالم صغير يرتبط بروابط وثيقة من العلاقات الشخصية المتبادلة التي لا يمكن أن تتوفر بمثل هذه الدرجة في العالم الخارجي. (سليمة حمودة، 2014 - 2015، ص 85).

ولذلك فإن تحليلنا لأي مظهر من مظاهر التفاعل الزواجي في الأسرة -الجزائرية- باعتبار المجتمع الجزائري أحد مجتمعات العالم الانساني الذي مسته كثير من التغيرات والتحويلات على غرار غيره، و حتى يكون تحليلا يحقق الشمولية لابد أن يأخذ بعين الاعتبار كل هذه المعطيات والتغيرات ومطالب وتطلعات العائلة التقليدية وتوجهاتها ومطالب وتوجهات العصرية التي تشجع وتنمي وتوسع لبث المزيد من قيم الاستقلالية والحرية الفردية.

3-4- أثر بعض مظاهر التغير في الأسرة الجزائرية على الزواج:

إعتمادا على ما أثبتته الدراسات المتخصصة في مجال الأسرة، والتي أكدت على أن هناك تغيرات واضحة قد طرأت على هذا النظام (الأسري)، وأن مظاهر هذا التغير كان أكثر ارتباطا بانتشار وتقدم الصناعة، استدلالا على ذلك باختلاف الأسرة ما بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات غير الصناعية في الوقت الراهن، كما بينت ذلك (سنا الخولي، 1983، 1984، 1988)، وكما فصلت في ذلك الباحثة (حمودة، 2014 - 2015) في بحثها حول تغير أنماط السلطة الوالدية في ظل ما لحق

بالنظام الأسري من تغيرات اقتصادية واجتماعية...، يمكن القول بأن هذا قد ساهم كذلك في إحداث تغيرات وتعديلات تنسجم وهذه التحولات على مستوى نظام الزواج.

لقد حدثت تغيرات في بناء ووظيفة الأسرة، وهذه التغيرات رافقتها تغيرات توافقية مصاحبة، بمعنى أن التغيير البنائي يؤثر في التغيير الوظيفي والعكس جاز أيضا، ومن المظاهر التي أمكننا تحديدها من خلال الدراسات المعتمدة في إنجاز هذا البحث، ومن خلال الملاحظات الواقعية والإحصائية المستند عليها بهذا الصدد، يمكن تعيينها فيما يلي:

- تفكك العلاقات القرابية وتناقص ظاهرة الزواج من الأقارب

- ظهور النزعة الفردية، والتي رافقتها تزايد الرغبة في الزواج الناجم عن الحب أو عن تعارف بين الشاب والفتاة قبل اتخاذ قرار الزواج

- انخفاض معدلات الخصوبة، وانتشار عمليات تنظيم وتحديد النسل، وانتقال هذا القرار من الآليات التقليدية إلى مسؤولية الزوجين، والانتقال الفعلي تدريجيا إلى اعتباره قرارا شخصيا يخص الزوجين لوحدهما نتيجة لانفصال ظروف المعيشة والتكفل بحاجات أفراد الأسرة عن العائلة الكبيرة، وانتقالها إلى الأسرة الزوجية.

- التغير في القيم والعادات، بما في ذلك العادات والطقوس المرتبطة بالزواج، وتناقص قدسيته، وزوال بعضها، والتخلي عن بعض آخر مقارنة بفترات زمنية سابقة

- تغير أدوار أفراد الأسرة، وما تبعه من تغيرات في التصورات والممارسات المرتبطة بأدوار الزوجين

- انتشار الديمقراطية، وما تبعها من نتائج تفاعلية لمشاركة الزوجين في القرارات والمهام

- انحصار أهمية كبار السن، والتطلع للاستقلالية عن الوالدين من قبل الشباب المتزوج والمقبل على الزواج

- انتشار ظاهرة الطلاق

- الفقر وتحول الوظيفة الاقتصادية من الأسرة (العائلة الكبيرة) إلى الزوجين المؤسسين للأسرة الجديدة

- خروج الزوجة (الأم) إلى العمل

-صراع الأجيال واتساع الفجوة بين جيل الآباء والأبناء، وما رافقها من اختلافات فكرية وسلوكية بين الجيلين

-مجال السكن وحجم الأسرة، كابتعاد الأبناء المتزوجين بسكن مستقل عن مجال سكن العائلة الأصلية نسبيا وانتشار الأسر النووية

-ارتفاع المستوى التعليمي، والذي رافقه تأخر في سن الزواج، والرغبة في الزواج بالشريك الأقدر على تحمل مسؤولية المساهمة في تربية وتعليم الأبناء.

- انتشار الرغبة في الزواج من المرأة العاملة، مع تحديد نوع عمل المرأة في بعض الأحيان كمهنتي الصحة والتعليم مثلا.

-وسائل التثقيف وما ساهمت به من دور في زيادة الوعي وتغيير للأفكار التقليدية حول العلاقة الزوجية

-استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة على نطاق أوسع من ذي قبل، وما تبعها من تغير في النظرة للحاجات الضرورية والكمالية في الحياة الزوجية والأسرية

-الإقبال على التجديدات وتناقص مقاومتها.

3-5- الزواج بالنسبة للفرد الجزائري :

3-5-1- الزواج بالنسبة للإناث:

ترى الباحثة (مليكة لبيديري، 2005، ص ص 42،43) بأن الزواج كان ولا يزال الوسيلة الوحيدة للخروج من العزوبية والتخلص من بعض الضغوط التي تفرضها العائلة والمجتمع معا على العزاب. بحيث أن التقسيم الاجتماعي كتحديد مكانة الفرد وكذلك دوره داخل المجتمع والأسرة أيضا، فرض على الجنسين وجهات نظر مختلفة في مسألة الزواج حيث أصبح لكل منهما نظرة خاصة به يسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف معينة. و تؤكد (لبيديري، 2004) على هذا بالقول:

خاصة في المجتمع العربي، أين تربي الفتاة على أنها عبء على العائلة التي تحاول أن تؤكد دونيتها بالنسبة للذكور، ومنه فالفتاة العازبة ترى نفسها أقل قيمة من الرجل ولا تستطيع العيش لوحدها بل نجد دائما بحاجة إلى من يحميها في كل وقت، كما تعتبر نفسها أيضا بمثابة شيء زائد في بيت أهلها

وقد تعامل أحيانا بقسوة خاصة المطلقة لدرجة تجعلها تشعر بحصار لا ينفك إلا بالزواج، لأن هذا الأخير يؤدي بها إلى حياة أخرى ويساعدها على التحرر من المراقبة والقيود التي تفرضها عليها العائلة بشكل عام والإخوة بشكل خاص".

ونظرا لما ذكر آنفا نجد الفتاة في انتظار مستمر لاحتلال مكانة اجتماعية ثابتة، وبما أن المرأة في المجتمعات التقليدية وجدت لكي تتزوج وتتجب الأطفال لزوجها فهي إذن لا تأخذ مكانتها إلا بعد الزواج وكذلك الإنجاب خاصة، لأن مجدها يكمن في هذا الأخير، وهنا يمكن القول بأن الزواج ما هو إلا مرحلة مفروضة تسعى الفتاة العازبة العربية عامة والجزائرية خاصة إليه في سن مبكرة مهما كان مستواها التعليمي وانتمائها الاجتماعي، وهذا لخوفها من بقائها عانسا في مجتمع يرى في العنوسة ظاهرة خطيرة على حد قول (مصطفى بوتفنوشت) تزيد خطورتها في بقائها عجوزا بدون أن تؤدي وظيفتها الاجتماعية أو النفسية لأنها هي التي يتكاثر بها المجتمع ويستمر .

3-5-2- الزواج بالنسبة للذكور:

أما إذا عدنا للحديث عن الزواج بالنسبة للرجل فمن المعلوم أنه طالما بقي الرجل أعزبا فهو لا يعتبر رجلا في نظر المجتمع، لأن الرجل غير المتزوج في المجتمع العربي على حد قول (البديري، 2004) تكون مكانته الاجتماعية مترزحة فلا يوضع له الاعتبار ويعيش منقوص أو بدون كرامة وهيبة، وذلك لعدم إعتراف المجتمع به كفرد صالح له الثقة الكاملة كما أن الابن (الرجل الأعزب) في المجتمع الجزائري على وجه الخصوص لا يرث السلطة التي يتمتع بها رجال العائلة من بينهم أبيه، ولا يكتمل دوره إلا بعد زواجه، لأن الرجل الأعزب عندنا يبقى ناقصا ويعتبر غير بالغ لسن الرشد، فالأهمية التي حظي بها الزواج عند العزاب في المجتمع الجزائري جعلت كل من الرجل والمرأة يسعيان إلى اكتمال شخصيتهما بالزواج، حيث يمكنهما ذلك من تأدية دورهما الاجتماعي، وذلك لا يكون إلا بعد الإنجاب أين يصبح الرجل أبا والمرأة أما.

وترى (البديري، 2004) أنه بالرغم من كون العزوبة رمز الحرية وعدم تحمل المسؤولية إلا أن الفرد يجد نفسه مرغما على الارتباط بالطرف الآخر والخروج من الوحدة، خاصة بعد أن أدرك ضرورة إيجاد الرفيق لمواصلة درب الحياة معه وكذلك بناء أسرة ويحميه مستقبلا أي عند الكبر (مليلة لبديري، 2005، ص ص 43، 44).

4- آليات بناء العلاقات الاجتماعية والزواجية في ثقافة ونظام المجتمع الجزائري:

4-1- الثقافة الاجتماعية:

تعرف الثقافة الاجتماعية على أنها هي جميع أنواع السلوك المتعلم والمتوقع في مجتمع، ويشمل معنى العمران والأدوات ووسائل إنتاجها. كما يشمل النظم والمعتقدات والمعايير والعادات والتقاليد والأعراف، بمعنى آخر هي كل ما أنتجه العقل البشري أو تنبأه في الحياة الاجتماعية من وسائل وأدوات وإنتاجات مادية ومعنوية. (عصمت محمد حوسو، 2009، ص 232).

ويمكن أن نضيف في طرح مفهوم الثقافة الاجتماعية هذا، بأنها بالإضافة إلى هذا تشمل الثقافة الاجتماعية أيضا المعارف التي لم يوجدتها المجتمع في الأصل ولكن صدق بها واعتنقها واتصف بها، كالأديان السماوية التي لم تتعرض مقاصدها ولا مفاهيم نصوصها بالرؤى الاجتماعية وأفهام ونتائج العقل البشري، حيث أن المجتمع الجزائري على سبيل المثال على غرار المجتمعات التي تدين بالإسلام، ليست هي من صنعت وابتكرت الإسلام ولكنها صدقت به واعتنقته وأصبح ظاهرا في ممارسات أفرادها وفي حضاراتهم المادية، من مساجد ومدارس وغيرها، إلا أن من الضرورة الموضوعية في توضيح هذا الطرح لمفهوم الثقافة ينبغي التفريق بين حالتين لسلوك أو ممارسات الأفراد ضمن حدود الثقافة هذه وهما: أ-سلوك أو ممارسة الأفراد أو الجماعات وامثالهم لتعاليم الثقافة الدينية باعتبارها مصدر للثقافة الاجتماعية.

ب-سلوك أفراد وجماعات المجتمع وفق الثقافة الاجتماعية الأصلية أي التقليدية مدعمين لسلوكهم في إطارها باستفادتهم وتوظيفهم لتعاليم الدين الإسلامي، وفي هذه الحالة من السلوك يصبح المعيار الديني خادما للمعيار الاجتماعي وليس العكس، كما في الحالة أ.

وحيث أن السلوك عبارة عن نشاط موجه ومقصود لتحقيق أهداف معينة وإشباع حاجات معينة، متأثرا بالنواحي الإدراكية والمعرفية والانفعالية عند الفرد، ويتم تعلمه من خلال التفاعل الاجتماعي الذي يعتبر : العملية التي يتأثر بها سلوك الفرد بسلوك الآخر-الأخرى، ويؤثر فيهما، سواء أكان الآخر واقعا أم متخيلا، ضمن البيئة المحيطة من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، فإن معرفة كيفية التمييز الاجتماعي للفرد باعتباره -التمييز الاجتماعي- عملية معرفية تعتمد في تكوينها على التصنيف

وعلى التعميم، تستخدم لتنظيم واستخدام المعارف والمعلومات التي يتم تخزينها من خلال التفاعل مع البيئة المحيطة. فإنه لا بد من معرفة نوع الثقافة الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري حتى يمكن تبين نوع المعرفة الاجتماعية التي يتم التفاعل واكتساب السلوك المقبول إجتماعيا بناء عليها.

وحول هذه القضية، تذهب آراء الباحثين في هذا المجال إلى اعتبار أن الثقافة الاجتماعية التقليدية هي أساس مواجهة التجديد والحداثة الاجتماعيين، وهي العنصر الرئيس في تسيير النظام الاجتماعي والتفاعلات والممارسات السائدة داخل المجتمعات المتخلفة، بما في ذلك ما يتعلق باكتساب السلوك الاجتماعي والمعتقدات المسيرة والمتحكمة والموجهة لإدراكات الأفراد وممارساتهم وأساليب تنميطاتهم الاجتماعية التي يستهدف بحثنا هذا دراسات عينات منها.

وباعتبار المجتمع الجزائري من المجتمعات التي تشهد تخلفا اجتماعيا على اعتبار عدم قدرة سكانها على تحصيل وسائل الحياة إلا من خلال حصولهم على مورد مالي (مرتب) إعتادا على صرف الطاقة في مجال شبكة العلاقات، والتركيز على الاستيراد والاستهلاك على حساب الإنتاج، فقد ذهب الباحثون ومنهم (سليمان مظهر) إلى القول بأن الثقافة المسيرة للنظام الاجتماعي في المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات المتخلفة الأخرى هي الثقافة التقليدية.

وتعتبر الثقافة التقليدية أقدم ثقافة بناها الإنسان، لقد راودت الحياة الاجتماعية في جميع الأقطار، طوال مدة طويلة من تاريخ الإنسانية، إنها تتوسع وتنشعب وتتعدد بتوسع وتشعب وتعقد الحياة الاجتماعية في المجتمعات التي مازالت تابعة لها، أي المجتمعات المتخلفة.

لا ينسب لهذه الثقافة نعت التقليد لأنها قديمة أو لكونها تقتصر على تقاليد، بل لأنها قائمة على عجز الأشخاص والشبكات العلاقاتية والجماعات على التحكم في وسائل معيشتهم وتنظيم مصيرهم حسب أهوائهم وحاجاتهم وطموحاتهم، وهذا ما ذهب إليه (مظهر سليمان، 2010) في مدخله لتعريف الثقافة التقليدية.

4-2- الثقافة التقليدية:

تتكون الثقافة التقليدية من تأثير المحيط الخارجي على الحياة، لهذا يمكن وضع تعريف لها حسب ما ورد في نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية على النحو التالي:

تتركب الثقافة التقليدية من سلسلة التجارب الاجتماعية التي يعيشها الأشخاص والجماعات في محيط عدواني حر التصرف، تتميز هذه التجارب الاجتماعية بالخطر وعدم الأمن وعدم الاستقرار وعدم التحكم في وسائل المعيشة. تكوّن هذه الميزات ركائز للثقافة التقليدية، وشأن هذه الركائز شأن الثقافة التي تتمحور حولها: إنها تتوسع وتنشعب وتتعدد بتوسع وتنشعب وتعدد التجارب الاجتماعية.

ويرى (سليمان مظهر، 2010) بأن هذه الركائز لا تستمد حيويتها من المحيط الجغرافي والمناخي فحسب، بل من جل العناصر التي تشارك في الحياة الاجتماعية اليومية ضمن المجتمعات المتخلفة. وحتى اندلاع الثورة الزراعية والثورة الصناعية بين القرن 17 والقرن 18 في المجتمعات التي شرعت في تحويل وتغيير أوضاعها، أي في المجتمعات التي تطورت تدريجيا، كانت الثقافة التقليدية منتشرة في جميع أرجاء العالم، ومنذ بروز الحداثة، انحصرت هذه العلاقات في حدود البلدان التي وقعت بدورها في التخلف.

و حتى نحيط بهذه الثقافة، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

يبدو لأول وهلة أن الإنسانية قد تميزت بثقافات مختلفة، كما تتميز الشعوب المتخلفة كذلك بثقافتها الخاصة، لكن تبين المتابعة العلمية يقول (مظهر، 2010، ص 40) أن ما حرك الإنسان سابقا وما يحركه إلى حد الآن في الأوطان المتخلفة هي ثقافة واحدة قائمة على التأثير المباشر وغير المباشر للمحيط الخارجي على الحياة، وهي الثقافة التقليدية، يكوّن هذا التأثير القاسم المشترك بين الناس رغم أنه يختلف من منطقة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر، حسب اختلاف تقلبات المحيط. فالتجارب التي تتكون منها الثقافة التقليدية مختلفة رغم أنها تعبر كلها على عجز الأشخاص والجماعات على التحكم في حياتهم ومصيرهم، كما يختلف كذلك تعامل الإنسان مع ما يؤثر عليه. فلهذا يصبح إثبات وجود حضارات عديدة قد أدت إليها الفروع المختلفة التي تعبر على الثقافة التقليدية، عوض الإشارة إلى ثقافات عديدة.

وهذا هو شأن الثقافة العصرية. إنها تعبر بدورها على علاقة معينة بالمحيط الخارجي، علاقة مبنية على إرادة التحكم في الحياة والمصير بصفة موازية لاقتحام واستغلال الأوضاع الجغرافية والأطوار المناخية، لكن تختلف صيغ هذه العلاقة كما تختلف الشعوب التي تتبناها. ويبدو كذلك أن هذه الصيغ تكون ثقافات مختلفة، غير أنها تجسد حضارات منبثقة من نفس المورد الثقافي الذي تشارك في إثرائه، أي الثقافة العصرية.

مهما كان الحال ، تبقى الثقافة التقليدية مغيبة في جميع الأقطار، وهذا ما يحمل مؤشرا يدل على مواجهة التجديد الاجتماعي في الأوطان المتخلفة عامة.

و انطلاقا من التعريف الاجتماعي الأناسي للثقافة بما هي هوية المجتمع وروحه الموجهة لتفاعلاته والمحددة لرؤاه، نكون في العالم العربي بصدد طرح يتجاوز المعنى الفكري للثقافة وقضاياها كما هي مطروحة على الساحة، فبالإضافة إلى هذه القضايا وضرورة كسر حلقاتها المفرغة التي طال الدوران فيها، هناك مهام تتعلق بالتنشئة المستقبلية، هذه التنشئة هي التي ستحدد توجهات الأجيال القادمة، ولقد أصبحت هذه المهمة أكثر إلحاحا مع تزايد وهن المرجعيات التقليدية، وتعاضم دور المرجعيات الوافدة، وإذا كان جيلنا يمر بمرحلة بينية، ويعيش حالة خليط ثقافي يتفاوت مقداره من التجاذب والتناقض والتشويش والثنائية، فإن الأجيال القادمة مرشحة أكثر فأكثر إلى الوقوع في الانشطار الثقافي، ما بين ثقافة الصورة والثقافة الأصولية. (مصطفى حجازي، 1998، ص 193)

إذ تمثل الثقافة التقليدية اللامعقول وغير المعقول ضمن الحياة الاجتماعية المعاصرة، على سبيل المثال، يفضل الجزائريون أن يثبتوا أن مجتمعهم خال مما يسمى ثقافة، عوض أن يعترفوا بوجود الثقافة التقليدية بين أحضانهم. كما برهنت على ذلك نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية.

ونستنتج من خلال تحليل مصير الثقافة التقليدية وفق منهج الملاحظة بالمشاركة التي قامت عليها هذه النظرية، والمقارنة بين ممارسات وتنظيمات الحياة اليومية لنماذج سلوكية من المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة، بأنه يمكن النظر للمشاكل التي تثقل عاتق الجزائريين، على أنها ناجمة على مواجهة كل ما يهدد الثقافة التقليدية والنظام الاجتماعي التابع لها، من الداخل، مثل الغليان النفسي الوجداني للأشخاص والتحول الاجتماعي، أو من الخارج، مثل القضاء الإلهي والعصرنة، ويردف مؤسس هذه النظرية بقوله: "تقوم البرهنة على هذه الواجهة بواسطة الاعتماد على متابعة تأثير الثقافة التقليدية على الحياة الاجتماعية" من خلال الأمثال الشعبية نموذجاً، كما يتوضح في العنصر التالي.

4-3- البصمة الاجتماعية للثقافة التقليدية:

لا تبقى التجارب التي تتكون منها الثقافة التقليدية على حالها، بل يستخرج منها معانيها، لما تتكرر وتتراكم فتكتسي ثقلا اجتماعيا. تصاغ هذه المعاني حسب ما بينه (مظهر، 2010) في جمل صغيرة حتى يتيسر حفظها وذكرها عند الحاجة، تأخذ هذه الجمل صيغة أمثال تدور بين الناس حسب

الحالات التي يعيشونها، إنهم يستعملونها كعوامل تنظيم وتسيير حياتهم الاجتماعية، من جهة، ووسائل تلقين الأجيال الجديدة حتى تستوعبها وتراعيها من خلال أعمالها وتعاملاتها، من جهة أخرى.

وإذ تختلف تقلبات المحيط الخارجي حسب المناطق، كما تبينه اللهجات المحلية التي تعبر على اختلافات هذه التقلبات، فالتجارب الاجتماعية التي تترتب على هذه التقلبات تختلف بنفس الوتيرة. لهذا يوجد و يتكون نوع من الأمثال يعبر على العدوانية العامة للمحيط الخارجي، وهي منتشرة عبر الإنسانية جمعاء، هذا ما يشير إليه المثل المتعلق بحدة تقلبات المناخ أثناء شهر مارس. أما النوع الآخر، فيتكون من أمثال تعبر على الأنواع المختلفة لتقلبات المحيط الخارجي، وهذا ما يشير إليه، كذلك المثل الذي يربط في بعض المناطق فصل الربيع بالحب والغرام. وهذا ما يثبت وجود أنواع عديدة من الثقافة التقليدية، أنواع قائمة على عجز قاعدي مازال يثقل عاتق المجتمعات المتخلفة بعدما ميز الإنسانية جمعاء مدة طويلة. (سليمان مظهر، 2010، ص 56)

إن شأن هذه الأمثال شأن المعلومات العلمية في المجتمعات المتقدمة، إن صحت المقارنة، إنها تشير إلى أنواع المواقف والسلوك والمعاملات التي يجب اتخاذها أو اجتنابها حسب الأوضاع الراهنة، إنها تحمل المعطيات الضرورية لتنظيم وتسيير الحياة الاجتماعية اليومية، لهذا يسهر الناس على ذكرها أثناء تبادلاتهم حتى لا ينسوها ويستعملوها، إذ لم يدون منها إلا القليل، وهذا ما يمكن اعتباره كتربية مستمرة، كل يشارك فيها كمرّب أو مرّبي.

ويتوافق مع هذا الطرح ما ذهب إليه من قبل (أحمد بن نعمان، 1988) حيث ذهب بالقول: "وقد مكنت الأمثال الشعبية الخصائص التي يتمتع بها من إيجاز في اللفظ وبساطة في التعبير وبلاغة في المعنى، أن يكون سهل التداول بين كافة أفراد المجتمع، فيستجد به المرأ في كل حديث جاد مفيد لدعم رأيه وإقناع خصومه باعتباره العرف الذي اتفق عليه غالبية أفراد المجتمع، حتى أصبح بمثابة الضابط الاجتماعي الذي يوجه سلوك الفرد مع نفسه، ومع أفراد المجتمع الذي ينتمي إليه ثقافيا". (أحمد بن نعمان، 1988، ص 340)

إن الدليل على دور هذه الأمثال في تنظيم وتسيير الحياة الاجتماعية هو المثل الذي يحث على الاتصال بصاحب التجربة والابتعاد عن الطبيب، بمعناه المتقف، لما يقوم مشكل ما: (سال المجرّب وما تسألش الطبيب). يخطئ من ينسب هذه الأمثال للشرائح الشعبية من المجتمع فحسب، لأنها متواجدة عند

جميع ممثلي المجتمعات المتخلفة مهما كان موقعهم في السلم الاجتماعي ومهما كانت أوضاعهم الاجتماعية الثقافية الاقتصادية.

ويصيب في نفس الوقت من يثبت أن مجتمعات قد غرقت في تخلف متزايد لأنها حاولت أن تحتفظ بثقافتها التقليدية وتستغل نتائج العصرية دون أن تراعي شروطها كما هي معروفة لحد الساعة (إزالة قداسة المحيط الخارجي، إنتاج، إبداع، إختراع، دقة، صرامة...)

لكن ما عدا أمثلة أخرى تؤكد توظيف أمثال مختلفة كعوامل تنظيم وتسيير الحياة الاجتماعية، مثل الأمثال المتعلقة بالخضوع للحكم القائم والتكيف مع الأوضاع والحذر من الأجانب والدفاع عن العائلة...، فإنه يصعب تقديم طريقة توظيف جميع الأمثلة لأنها لم تسجل في جميع المناطق، وما سجل منها، لم يسجل من أجل الاطلاع على تنظيم وتسيير الحياة الاجتماعية، بل من أجل الاحتفاظ بالتراث المحلي. (سليمان مظهر، 2010، ص ص 56، 57)

في انتظار الأعمال الضرورية لخصر علاقة تنظيم وتسيير الحياة الاجتماعية بالأمثال التقليدية بصفة واسعة، يقول (سليمان مظهر، 2010): " يمكن تقديم النظام الاجتماعي القائم على هذه الثقافة ومتابعة المواجهة التي تحركه تحت أشكال متنوعة".

لذلك نحاول من خلال عرض هذه النظرية التي تبرهن على تقليدية الثقافة المسيرة للنظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري، أن نستخلص تحليلات وتفسيرات لطبيعة العلاقات الاجتماعية وأساسا العلاقة الزوجية والروابط الأسرية والعائلية، وطبيعة العمليات والممارسات السلوكية والتفاعلية الزوجية التي تحدث ضمنها.

4-4- لمحة حول الروابط الاجتماعية في ثقافة ونظام مجتمعات شمال إفريقيا: (رؤية في بعض تبعاتها النفسية والشخصية):

يعود إلى شيرو كوغوروف أول وصف مسهب للإثنوس في المراجع الروسية وبناءا على تعريفه فإن الإثنوس هو مجموعة من الناس الذين يتكلمون لغة واحدة ويعترفون بأصلهم الواحد ويملكون جملة من العادات ونمط حياة تحفظه وتكرسه التقاليد التي تميز هذه المجموعة عن المجموعات الأخرى المماثلة، لقد افترن فهم الإثنوس عند شيرو بإدراج الظواهر البيولوجية في هذه الرابطة وينبغي القول ان هذا التصور استمر فترة مديدة كما بين ذلك (برومليه بودولني، 1988، ص 9)

فمن المتعارف عليه في العلم الاثنوغرافي أن الاثنوس (الرابطة السلالية) هو نمط ظهر تاريخيا لمجموعة اجتماعية ثابتة من أناس يمثلهم الشعب (القبيلة القوم الأمة)، بحيث يقصد بالقبيلة نمط للرابطة السلالية والتنظيم الاجتماعي الذي ترجع جذوره لعصر نظام المشاعية البدائي وهي تتسم بصلة الدم بين أفرادها وبرايطة الأرض وبعض عناصر الاقتصاد والوعي والتسمية الذاتية والعادات والعبادات، وتتسم في طور لا حق بالإدارة الذاتية وقد بقيت مخلفات التنظيم القبلي إلى مراحل من التطور التاريخي أكثر تأخرا (برومليه بودولني، 1988، ص 27)، هذا النمط الذي نلاحظ انتشاره في مختلف حضارات وثقافات العالم القديمة بما في ذلك نمط الحياة الاجتماعية المميزة لمجتمعات شمال إفريقيا، من خلال نظم القرابة والعمل على جعل العائلة القرابية تكبر أكثر فأكثر، والمتبع للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي لمجتمعات شمال إفريقيا (المغرب) سيجد أشكالا مميزة للاتنوسات التي تتخذ من القرابة الدموية ومن خلال روابط المصاهرة والرضاعة وغيرها من العمليات والطقوس الاجتماعية مبررا قويا وثابتا لترسيخ وجودها ومكانتها وقوتها، لعل من بين هذه الطقوس، طقس التضى الذي شاع في منطقة المغرب الأقصى على سبيل المثال.

التي كان معمولا بها للحفاظ على الاستقرار وخلق تحالفات لمواجهة الخطر الأجنبي، فالأهالي في المغرب الأوسط يعنون بـ " التضى " إستراتيجية للتخالف القبلي ، هذه الإستراتيجية لها طابع سحري وديني راجع بالأساس للأبعاد الرمزية التي يعطونها للرضاعة وهذه التضى كمؤسسة هي من بين التنظيمات السياسية والاجتماعية التي تميز المجتمعات البربرية ، فهو نوع من التقليد السحري لظاهرة القرابة الدموية حيث أنها تجعل من المتحالفين أشخاص مترابطين بروابط إثنية اصطناعية تخضعهم لنفس الواجبات القانونية والأخلاقية ، كما أنها تخضع الأشخاص الذين تجمعهم قرابة دموية، فـ " التضى " مثلا هي تمظهر لأهمية إعادة إنتاج الجماعة عند البربر، ومن وجهة نظر سوسولوجية " التضى " هو عبارة عن رابط اجتماعي ذو وجهين كما فصل في هذا (عبد الزهر بمحمي، 2010):

أولا- يساعد القبائل على تجاوز أو التقليل من حالات الحرب الدامية التي تنشب أحيانا بين هذه القبائل ، ويمكن أن نحدد " التضى " في هذا الإطار كمؤسسة اعتيادية أسست انطلاقا من مجموعة من الممارسات والمعتقدات الشعبية التي يمكن أن نقول عنها كذلك أنها تعطي خاصية المقدس على العلاقات والروابط الاجتماعية، وبناء عليه تحمي السلطة الأفراد والجماعات والحفاظ على الخيرات المادية ضد العنف والتهديدات الخارجية .

وثانياً - خلق تحالف بين مختلف القبائل تحت ذريعة الانتماء إلى جد واحد قد يكون واقعي أو وهمي وما يميز هذا التحالف أنه تذوب فيه أواصر القرابة الدموية التي تساهم في تماسك الجماعات القبلية وخلق إحساس النعرة بين هذه القبائل.

وقد ذكر (عبد الزهر بمحمي، 2010) حول موضوع علاقة العائلة بشجرة النسب بقوله:

"نعلم كيف أن البربري يمثل العلاقات البنيوية المتواجدة بين مختلف مكونات القبيلة. ويمثلها وكأنها شرعية ومن الواجب عليه حمايتها انطلاقاً من فكرة الجد المشترك، فهو يمثل الجماعة كمجموعة من المكونات المختلفة التي يجمعها قاسم مشترك واحد، ألا وهو الانتماء للجد الواحد. لكن السؤال الذي يطرح هنا لماذا البربر لا يتساءل عن هذا الرابط؟ بل يمثله كحقيقة. كما أجاب على هذا (بمحمي) فكون هذا الرابط هو الذي يوحد القبيلة والعشيرة. فإن هذا الرابط يجعل من العائلة امتداداً للقبيلة وبالتالي تصبح القبيلة عائلة كبيرة. ويرد على هذا بقوله: " لماذا لا يوجه البربري ولائه للدولة؟ لأن التضامن بالنسبة له قابل على ما هو دموي (هي التي تحدد واجباته وحتى تضامنه) وحتى الأراضي الجماعية تحمل اسم الجد الأكبر (أرض الجماعة وبالتالي ضرورة الدفاع عن أراضيهم)".

كما أن الجماعة في مثل هذه المجتمعات (البربرية) بإمكانها أن تزيد من قوتها من خلال مجموعة من الآليات إلى جانب آلية الأجيال الطبيعية كمنح أجنبي مكانة محمي في أفق إدماجه في القبيلة، وهناك آلية أخرى متمثلة في آلية التبنّي، كتبني زعيم العائلة لمجموعة من الأطفال القاصرين وإدماجهم في القبيلة عن طريق الرضاعة وهذه من أهم آليات الإدماج، بحيث تمثل القرابة عن طريق الرضاعة (التي هي في الأصل قرابة غير دموية أو وهمية) لكن البربر يصنعون منها قرابة واقعية، فطقوس الرضاعة مثلاً عند البربر تنقل القرابة مما هو رمزي إلى ما هو طبيعي، هذه الرضاعة تعطي للقرابة أساس قانوني قوي أو كما وصفه (بمحمي) "خطير" بحيث أن خرق الحدود والمسافات الاجتماعية التي توجب هذه الطقوس عدم خرقها، يؤدي لأبعاد أخرى مرتبطة بالأساس بخرق أمر من أمور الدين التي يعاقب عليها الله، وهذا ما يعطي للروابط والحدود الاجتماعية مكانة طبيعية مثلها مثل العلاقة الأصلية بين أخوين من نفس الأم بحيث يحرم على الأخ الزواج بأخته على سبيل المثال.

وعلى هذا فالجماعات البربرية هي في نفس الوقت القرابة بالنسبة لهم، إما من جهة الأب أو من جهة الأم. وعلى هذا الأساس فالسلطة يمكن أن تمرر عبر خط النسب الأمومي وهذا يعني أنه في داخل

المجتمعات البربرية الرابط الاجتماعي أساسه المرأة وليس الرجل كما بين هذا (عبد الزهر بمحمي، 2010)

يتبين من هذا أن بعد المقدس على الروابط الاجتماعية، والاهتمام بجعل العائلة تكبر أكثر أن طبيعة الظروف الاقتصادية والمعيشية، وكذلك حياة المغالبة التي كانت تقوم عليها حياة القبائل في حقبات تاريخية قديمة، هي من أهم العوامل التي شجعت على أن تكون الروابط الاجتماعية بما فيها روابط الزواج والأسرة والمصاهرة... تأخذ أشكالاً وكيفيات معينة، ولعل في هذا مؤشراً لشيوع الزواج القرابي (من الأقارب)، وكذلك تعدد الزوجات، لأبعاد تربط قوة العائلة الذي يعتمد في أبرز أسسه على العدد (الكثرة وكثرة الذكور ربما)، والمحافظة على نظام وأملاك العائلة والسعي إلى تكبيره وتحسينه.

حيث ورد عن (ابراهيم الحيدري، 2003) أنه حسب رأي ابن خلدون، فالسلطة الأقوى داخل المؤسسة القرابية هي دائما العائلة الأقوى. ولما كانت العصبية تعني القوة، فإن عدد الذكور يكون العنصر الأساسي في تبوء العائلة مركز الزعامة والسلطة في القبيلة. من هذه المعطيات، استقى كثير من الباحثين برهنتهم على أن العائلة العربية التقليدية هي عائلة أبوية تركز في علاقتها الداخلية على نظام متماسك وموحد من العصبية حتى يستطيع الذكور فيها ممارسة السلطة .

ومن خلال تلك القيم والأعراف، يرى (إبراهيم الحيدري، 2003) بأنها عززت مكانة الذكور في العائلة ، ودعمت في الوقت ذاته مفهوماً موحداً للعائلة يتميز بكونه أبوي النسب. كما عززت بالإسلامية، في تنظيمها لمسائل الإرث والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ومكانة الذكور عندما جعلت للذكر مثل حظ الأنثيين (سليمة حمودة، 2014 - 2015، ص 79)

الأمر الذي جعل كثيرا من الباحثين يذهبون إلى الطرح القائل بأبسية النظام الاجتماعي المسير لمجتمعات منطقة شمال إفريقيا -الجزائر-، ولكن حتى وإن سلمنا بهذا الطرح، فإنه لا يمكن إنكار مساهمة المرأة الأساسية فيه، عن طريق كما أسلفنا الذكر نقل التراث الثقافي الاجتماعي بكل عناصره ومضامينه الوجدانية إلى الأجيال، بحيث تقول (فاطمة الزهراء الزعيم، 2010، ب ص) عن المرأة البربرية بأنها : "كانت مبدعة في ثقافة الحكي وحفظ الأحاجي الأمازيغية وروايتها من جيل إلى جيل بأسلوب راقٍ ومؤثر، محافظ على دلالاته التربوية والاجتماعية وطاقته الأسطورية..."

ولعل لهذه الطقوس والآليات والممارسات الاجتماعية امتدادا تاريخيا أنثروبولوجيا ذو أبعاد متعددة (سياسية واقتصادية واجتماعية وعقائدية وثقافية...) لطقس الرضاعة الذي اعتمدته الكاهنة لتبني أحد

رجال جيش الفتوحات الإسلامية وجعله إلى جانب أبنائها في سدة الحكم، وما تبعه من طقوس تميزت بطابع القداسة محققة بذلك الاندماج والوحدة التي كانت ترى فيها تصورها لمنطقة شمال إفريقيا لفترة ما بعد الكاهنة.

بالإضافة إلى هذه الطقوس هناك طقوس عديدة أخرى للروابط الاجتماعية العائلية والاثنية التي استمدت قوتها من معتقدات وهمية أخرى كانت قائمة على أساس، الاعتقاد بالقدر والحظ وباللزامية التكم تقاديا للصراعات، والاعتقاد في الغيبيات كحدوث السوء أو الأذية لكل من يجرأ على خرق هذه القوانين الاجتماعية الحامية والمحافظة على نظام الجماعة، كما أن المرأة ساهمت بدور كبير وواضح في ترسيخ هذه المعتقدات من خلال لمات وتجمعات الأحاجي والقصص الشعبية التي تتوعد كل من يخرق هذه القوانين بالأذية. مما يؤكد على وجود معطيات في نتائج البحوث ورؤى الباحثين تدل على أن هناك جدلا علميا وصراعا فكريا حول النوع الاجتماعي المسيطر أو المسير للنظام والطاقة البشرية ضمن مجتمعات شمال إفريقيا - الجزائر - ، في إطار امتزاج الثقافة الاجتماعية البربرية أو الأصلية التي احتضنت العربية واعتنقت الديانة الإسلامية.

وفي بيان لبعض أوجه التداخيات النفسية والتبعات الشخصية لسيادة وسيطرة سمة القداسة على العلاقات والروابط الاجتماعية التي ينشأ ويتربى وتبنى وتنمو شخصية الفرد في إطار التفاعل ضمنها في هذا النوع من المجتمعات، من أزمان سابقة وإلى غاية اليوم، بينت عدة دراسات ومنها مقال بعنوان الاغتراب والثقافة والمجتمع للباحثة (إجلال محمد سرى، 2003) والذي وضحت فيه كيف أن الشعور بالاغتراب النفسي يرتبط ويتغذى بالثقافة الشعبية والقيم السائدة في المجتمع، حينما لا تكون مرضية أو مشبعة لحاجات الفرد ودوافعه المختلفة، فيسعى لإيجاد آليات نفسية وسلوكية لإحداث التوازن. وعندما يصطدم جراء ذلك بصراع ما يعتبره حقا له مع ما يعتبره هو في حد ذاته أو ما تعتبره الجماعة أو ممثلوا نظامها حقا لهم فضلا على اعتبارات الثقافة الاجتماعية التقليدية إزاء هذا الموقف المقلق أو الضاغط، يشعر الفرد بفقدان الاتجاه... وغيرها من الحالات الوجدانية العسيرة، وتعرضه للوقوع تحت وطأة هذه الخبرة الصراعية المؤلمة، التي تحرض لديه معتقدات الاغتراب اللاعقلانية التي تشعر الفرد بالنبذ وعدم التقبل والانتماء بما تحمله من تعاسة وتهديد بفقدان للشباعات العاطفية والاجتماعية وربما المادية المختلفة، والتي ترى الباحثة (إجلال محمد سرى) بأنها: "تكاد تكون عامة في الحضارات المختلفة وقد تنتقل عبر الأجيال المتتالية، وعندما يتم تقبلها وتعزيزها عن طريق التلفظ الذاتي حيث يستمر الفرد في

تكرارها لنفسه، فإن ذلك يؤدي به إلى الاضطرابات الانفعالية ومنها الاغتراب، بسبب عدم قدرته على التخلص من تلك الأفكار والمعتقدات اللاعقلانية والمستحيلة أحيانا، والتي تبدو في استعماله لعبارات مثل: "يجب، ينبغي، يتحتم" وعندما يقبل الفرد على تلك الأفكار والمعتقدات اللاعقلانية، فإنه يصبح مقهورا وعدوانيا، شاعرا بالذنب ونقص الكفاءة ونقص القدرة على الضبط، كما يشعر بالتعاسة والشقاء...". (إجلال محمد سرى، 2003، ص 118)، هذه المشاعر المؤذية والمؤلمة للفرد هي الأذية والعقاب الذي يتطبع الفرد على الخوف اللاعقلاني منه كلما اختار مخالفة المعايير الثقافية للنظام الاجتماعي (الأسري) الذي ينتمي إليه، أو حتى بمجرد التفكير في ذلك.

وهذه تعد من أبرز الوضعيات المميزة والآليات المنتهجة في تنشئة الفرد ضمن النماذج التقليدية، مما قد يضاعف شعور الأفراد بالعجز الذاتي وعدم قدرتهم للوصول والحصول على الطموحات والتعزيزات وتحقيق الأهداف المنشودة دون انتمائهم إلى نظام اجتماعي ومساهمته في توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية للعائلة.

ويدخول الإسلام منطقة شمال إفريقيا -الجزائر- تمت أسلمت هذه المعايير والثقافة والطقوس بحصولها على دعم الإسلام لمبادئ التعاون والوحدة واحترام الكبير وطاعة الوالدين وذوي السلطة وأولياء الأمور في المعروف، فاكتملت هذه المفاهيم والسلوكيات الاجتماعية إلى جانب قداستها الاجتماعية وزنا مضافا بإضافتها واستخدامها له باعتبار الولاء لنظام الجماعة من المبادئ الدينية التي يعاقب الله على عدم طاعتها.

4-5- الشبكات العلاقتية (العائلية - الاجتماعية) :

الوجود الإنساني واقع اجتماعي تاريخي، هو واقع متحدات اجتماعية. الإنسان لم يوجد بشكل انفرادي، بل وجد بشكل اجتماعي، أي من ضمن مجموع ما، فهو كائن اجتماعي بالطبيعة منذ وجد، وعرف باجتماعيته حتى قبل قولة أرسطو الشهيرة أنه حيوان اجتماعي، وهو في اجتماعيته منتج بالإضافة إلى مجموع ما، إلى بيئة محددة تشكل مداه الحيوي المتسع باتساع أفقه المادي-الروحي، هذا الأفق متغير بتغير طريقة تعامل الإنسان مع محيطه.

طريقة التعامل هذه تتحدد بأشكال التعاطي الاجتماعية وأنماط السلوك ومجموع التصرفات والتصورات الذهنية وطرق التفكير، والمتغيرة، جميعها، بتغير تركيب السلطة والنظرة إلى المحكوم من قبل

الحاكم وكيفية التعامل معه، والعكس. وبالأنماط الاقتصادية أي كيفية التعايش مع البيئة، أو بالعلاقات بين الطبقات الاجتماعية أو فئاتها، وبالعلاقة الاقتصادية بالسياسي-الاجتماعي، "الرابطة الاقتصادية هي مصلحة تأمين حياة الجماعة وارتقائها". والعلاقة بين الإنسان-ككائن اجتماعي- والبيئة الأساس الذي تتبنى عليه الثقافة بمختلف عناصرها.

وتتغير، بارتقائها، مع تغير وارتقاء هذه العلاقة بزيادة تأثير الإنسان في البيئة وتسخيرها في سبيل هذا الارتقاء. هذه العلاقة لا تنفي أو تتجاهل بقية العناصر المؤثرة وخصوصا مسألة التفاعل الثقافي أو التثاقف. وفي كل حال فإن التفاعل بين الإنسان والطبيعة أو بين الإنسان والإنسان "هو تفاعل يدخل فيه عنصر ثالث: عنصر الثقافة".

المتحد الاجتماعي، إذن، يتحدد بالعلاقة الأفقية بين الإنسان والإنسان، أي الاجتماعي، وبالعلاقة العمودية بين الإنسان الاجتماعي والأرض، أي الاقتصادي الذي يتحدد بدوره بدرجة العلاقات الاجتماعية بما فيها السياسي : توزيع الثروة ، أشكال التراكم، الإنتاج وغيرها. مجمل هذه العلاقات التي تشكل البنية التحتية للمجتمع والمتداخلة بشكل لا يمكن فصله إلا من الناحية النظرية، ولتسهيل عملية البحث، تتفاعل مع مجمل التصورات والمعتقدات وكيفية النظرة إلى العالم وإلى ما وراء العالم، وكيفية ممارسة شؤون الإيمان بالطقوس والشعائر المعبر عنها بأنماط السلوك وتجليات الأخلاق تعبر بالضرورة، بكليتها، عن ثقافة المتحد في واقعه الاجتماعي التاريخي. (عاطف عطية، 1992، ص ص 45، 46).

و تتكون الشبكات العلاقاتية من نوعين متكاملين هما: الشبكات العائلية والشبكات الاجتماعية.

تكون الشبكات العائلية شبكات قاعدية ، إنها أكثر استقرارا من الشبكات الاجتماعية التي تبقى ثانوية رغم ضرورتها في المجتمعات غير المنتجة بالمعنى العصري، أي المجتمعات المتخلفة.

يرى (سليمان مظهر، 2010) بأنه يقوم هذان النوعان من الشبكات العلاقاتية في أوساط إجتماعية بواسطة عوامل مختلفة، وعلى أساس قاسم مشترك، ويتميز كلاهما بالسرية. أما شرط الانضمام لهما فهو مختلف كذلك، كما يختلف حجمهما ومسؤولاهما وأسباب انحلالهما.

تركب الشبكات العائلية بفضل العلاقة الجنسية للزوجين بواسطة الأولاد. إنها تسير بواسطة عناصر ذاتية، البعض توظفه الأمهات (إستثمار وجدائي، تعاضد، تعاون...)، والبعض الآخر يفرضه الآباء (قيم اجتماعية ثقافية).

أما الشبكات الاجتماعية تؤسس خارج المنازل بفضل الاتصالات التي تسهلها الساحة الاجتماعية العامة وميدان الشغل، إنها تسير بواسطة تبادل الخدمات بين أعضائها.

وعن شرط الانضمام للشبكات العائلية يرى (سليمان مظهر، 2010) بأنه مرتبط بالانحدار من نفس السلالة، وبالنسبة للشبكات الاجتماعية فإنه مرهون بإبداء الاستعداد لتقديم خدمة ما.

ويرتبط حجم الشبكات العائلية بعدد الأولاد الذين يبقون على قيد الحياة، أما حجم الشبكات الاجتماعية فهو مرتبط بعدد الأشخاص الذين يسهرون على استمرارية علاقاتهم.

يرى (سليمان مظهر، 2010) بأن الأمهات تمثل الأعمدة الفقيرة للشبكات العائلية، هن اللواتي تؤسسنها بواسطة أبنائهن وبناتهن، وهن اللواتي تسيرنهن بفضل تبادلهن الوجداني مع كل واحد من أولادهن. توظف الأمهات هذا العامل لتحث أولادهن على التعامل مع بعضهم البعض وترشدهم إلى ما تراه صالحا فيبقوا متماسكين فيما بينهم ما دامت على قيد الحياة. وبالفعل تتحل الشبكة العائلية بعد وفاة الأمهات.

أما الشبكات الاجتماعية فإنها تركب بفضل من لهم قدر كافيا من السلطة أو الجاه، حتى يستطيعوا أن يجلبوا أشخاصا ويجعلوهم يمثلون لأوامرهم ويتحركون حسب توجيهاتهم، فتبقى هذه الشبكات قوية ما دام من يترأسوها متسلطين على أعضائها. وبالفعل تتحل الشبكة الاجتماعية لما تصعب مراقبة أعضائها. (سليمان مظهر، 2010، ص 63)

تبين متابعة الحياة الاجتماعية ما يلي:

- ما عدا اليتامى من جهة الأم، فإن كلا منخرط في أن واحد في شبكة عائلية وشبكة اجتماعية على أقل تقدير، وهذا ما يدل على تكامل هذين النوعين من الشبكات العلاقتية في المجتمعات المتخلفة.

- إن هذا التكامل ضروري في المجتمعات المتخلفة، إنه تابع للموقع الاجتماعي للشبكات العائلية. تفعل هذه الشبكات ما في وسعها لتكفل أعضائها وتحفظ بهم، غير أن تنوع الحاجات الاجتماعية يثقل عاتقها خصوصا أنها غير منتجة بالمعنى العصري، لهذا يسهر الأشخاص على اتخاذ علاقات اجتماعية قد تسهل لهم سد حاجاتهم وحاجات ذويهم.

وحول النشاط الاجتماعي الذي يتم ضمن تكامل هذين الشبكتين وفق قاعدية الشبكات العائلية فإن (سليمان مظهر، 2010) يرى بأن هذا المعطى فسح المجال لتحديد نقطتين:

أولاً: أن العائلة هي القاعدة الاجتماعية للنظام الاجتماعي التقليدي، وأنها تتكون من شبكات قد تكثر أم تقل حسب الظروف، ومن شأن هذه الشبكات أنها تتمحور حول الأمهات، وتقيم تحت رعاية الآباء.

ثانياً: أن الشبكات العائلية تكون قالباً اجتماعياً يحمل الأفراد من المهد إلى اللحد، بحكم هذا التسلط، ينشط الأفراد ضمن (الحقل الاجتماعي) لعائلاتهم. إنهم لا يغادرونه إلا في إطار الهجرة، بحثاً عما يفسح لهم المجال لكسب ما يعينون به عائلاتهم (مصاريق...)، أو تحت حماية الحكم، مثل الانضمام لقاافلة كما كان الحال في السابق، أو عند التوظيف في مؤسسة رسمية، مثلما هو الشأن منذ النصف الثاني من القرن العشرين في الجزائر.

4-6- العلاقة الزوجية في ثقافة مجتمعات شمال إفريقيا العربية الإسلامية:

شكلت دراسة العلاقة الزوجية موضوع اهتمام القدامى والمحدثين على حد سواء، في حين أن علاقة الأخ بأخته أو علاقة الأب بابنته لم تتالا حظهما من العناية، وربما يعود انكباب هؤلاء على دراسة العلاقة الزوجية إلى أهميتها باعتبار الزواج هو أول مشروع يصبو الفرد المكلف إلى أنجازه (في المجتمعات العربية الإسلامية) حسب ما أشارت إليه (أمال قرامي، 2007)، رغبة منه في الاستئناس بالأهل وإنجاب الولدان، أضف إلى ذلك أن علاقة الذكر بالأنثى تتجلى بالفعل من خلال العلاقة الزوجية خلاف علاقة الأخ بأخته، التي يغيب فيها بعد الجنسانية ووظيفة الإنجاب والنهوض بمختلف الأدوار.

وباعتبار المجتمع الجزائري من المجتمعات ذات الخصائص التي تشترك فيها المجتمعات العربية الإسلامية والمجتمعات المشكلة لمنطقة شمال إفريقيا، بحكم تنوع لهجاتها الأمازيغية وتكلم وفهم أفرادها للسان العربي، واعتناق سكانها الديانة الإسلامية، بالإضافة إلى اشتراكها مع سكان المتوسط بقواسم مشتركة عديدة بحكم الموقع الجغرافي والظروف الطبيعية والاجتماعية والتاريخية، فسنورد في هذه الجزئية من البحث، ذكراً لبعض آراء واستنتاجات الباحثين حول هذه المنطقة، وأنماط حياة المجتمعات المشتركة في هذه الخصائص والتي من بينها المجتمع الجزائري.

*بعض محددات ثقافة مجتمعات شمال إفريقيا - الجزائر:

في مقال بعنوان: مستوى العراقة الذي حازته البربرية - للباحث عشييراتي - والذي قال في مستهله : "لن ندخل في تتبع التفاصيل التاريخية لمعرفة الأحوال التي لابست نشوء الدولة البربرية في عهود ما قبل الإسلام، إذ أن نشوء الدولة القومية كما نعتقد إنما عرفته بلاد المغرب العربي بعد اندماجها في الملة الإسلامية، إذ الإسلام هو الذي مكنها من أن تتمرس بمقومات التأسيس والهيكلية التي تتطلبها قوامة الدولة، أما قبل العصر الإسلامي فإننا نعتقد أن المجتمع البربري كان يتهيكل بمرافق تنقصها القوامة بمعناها التحرري، إذ أن الأمراء والحكام الذين كانت الظروف التاريخية تجعلهم على رأس الأمة البربرية لم يكونوا يحوزون دائما على تلك الحيوية السياسية والتنظيمية والتصرفية التي تولدها في الساسة، نعمة الحرية واستقلال القرار."

لقد كانوا دائما أو في غالب الأحيان على الأقل تحت وطأة شرط سياسي خارجي يقمع فيهم الانطلاق وحرية القرار، ويقيد إرادتهم الجماعية في تسيير شؤونهم وتحقيق مطامحهم على نحو ما يشاؤون.

ولنذكر هنا سيرة أبرز شخصية تعلم بها التاريخ السياسي البربري، هو ماسينيسا، إذ يعتبر من أوائل من أسس حكما استوفى القوامة الجغرافية، بحيث انتهى إلى طرابلس وشمل مساحة الشمال الإفريقي في أكبر أجزائها واستوفى الأهلية السياسية من حيث كونه حكم البلاد ضمن إطار قانوني واقتصادي واجتماعي جعل منه ملكا بربريا معترفا به على مستوى الشعب، وهو ما رفع مكانته إلى درجة القداسة بعد مماته.

وإذ نتحدث ها هنا على هذه المنطلقات التاريخية في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية، نود أن نتبين ظروف مجتمع هذه المنطقة، ونتبين طبيعة الثقافة الاجتماعية التي تحتكم وترجع إليها هذه الشعوب أو المجتمعات في تنظيم حياتها الاجتماعية.

وهذا ما يتبرر لنا ويتأكد من خلال مقال بعنوان: الروح البربرية روح استثنائية توجهها الذاكرة لنفس الباحث حيث يقول: " وإذ أن الروح البربرية ظلت تحتكم إلى المرجعية العرفية الجماعية، وترتبط وفقها سلوكها ونكيفاتها، وهو ما توارثته الأجيال عبر الأطوار، لا يضيرهم أن يتمسكوا بالعرف حتى وهم يأخذون بالشرائع والديانات التي يفترض أن تزييلهم معها المعتقدات الموروثة". حيث يذهب للاعتقاد من

هنا بسطحية انتحال البربر للديانة اليهودية والمسيحية في العصر الروماني وما قبله، بل إن روح ترجيح التقاليد لتظهر حتى بعد أن انخرط البربر في الإسلام بمصادقية لا جدال فيها. وإن توارثت الأجيال تلك التقاليد الأم فقد اتخذ سبلا كانت أحيانا من التحايل بحيث تثير الدهشة على حد وصفه. حيث يقول : "ألم نجد الوشم مثلا مدونة قيم تتوارثها النساء، لاشعوريا عبر القرون؟ وإن قراءتنا مثلا لتشريع بربري تواضعت عليه جماعات وقبائل (بترونة) وجاراتها، وحرر في العهد الاستعماري الفرنسي (القرن الماضي)، ليثبت ذلك الانصياع الروحي للأعراف والقوانين الجماعية الذي ما فتىء يحكم نفسية البربري ويعكس مدى التصاقه بماضيه." (سليمان عشيراتي، 2007، ص 31، 34)

ولما كانت بلاد الشمال الإفريقي فضاء مفتوحا منذ الأبد على الحملات والهجرات، فقد كانت على موعد مع الفتح الإسلامي، باعتبار أن الفتح الإسلامي كان حدثا ريانيا كونيا، وفي نفس الوقت انقلابيا إنسانيا وثقافيا مس الأرجاء القريبة والبعيدة من العالم القديم. وكان على الفتح أن يبذل من التضحيات وأن يجدد مزيدا من المحاولات قبل أن يحقق غايته التبليغية ويحل في أرض البربرية برسالته السماوية ومشروعه الديني والثقافي والحضاري الذي كانت آفاق كثيرة أخرى من الأرض في نفس الوقت تتلقاه وتستقبله. (سليمان عشيراتي، 2007، ص 55)

وبالتطرق إلى المجتمع البربري والمتغيرات الذاتية في ظل الإسلام، فإنه لا بد أن تكون هناك مستحدثات حلت بإفريقيا وبالبلاد البربرية بحلول الإسلام في ربوعها، ومن المتوقع أن تطرأ التسمية الإسلامية على الإقليم، فتختفي تسميته القديمة أو ترادفها التسمية الإسلامية مرحليا، لتنتج إلى جانب لفظ إفريقية- تسمية بلاد المغرب- التي باتت تطلق عامة على نواحي هذا الشمال الإفريقي، ولتزول بذلك تسميات قديمة من قبيل : نوميديا، وموريطانيا (إذ كانت هناك موريطانيا القيصرية، وحاضرتها شرشال) و (موريطانيا الطنجية بأقصى غرب إفريقيا) .

لكن أهم المتحولات التي كانت وراء التغير الحضاري في بلاد المغرب هو فشو العقيدة الإسلامية بين أوساط البربر، إذ برغم الانتفاضات التي صاحبت نشر الإسلام بهذا الصعيد، إلا أن اعتناق البربر للعقيدة الإسلامية كان عاما ولم نجد لهم أبدا إزاءها أي مظهر من مظاهر الاستقلال أو الرفض السافر، بل لم تكد تمضي مرحلة الفتح الأولى حتى رأينا الإسلام ينسخ ما سبقه من أديان، ليس على مستوى المعتقد الروحي لجمهور البربر، ولكن على مستوى مرافق تلك الديانات ومؤسساتها على أرض البلاد، فلم يكد يستبقي منها إلا ماكانت العقيدة الإسلامية تستبقيه من كنائس وبيع لأهل الذمة ممن يقبلون العيش

في كنف السلطان الإسلامي. ... على أن الأهم من ذلك هو تحول البربر الشامل إلى الإسلام، فقد استهوتهم روحيته ولاءهم طابعه الحياتي الجماعي، وشرطه الروحي التنظيمي التلقائي، الذي لا إعنات فيه، فضلا عن جوهره التشاركي الفعلي اليومي في العبادات من خلال وقفة الصلاة، وفي التكامل العملي في المال والمدخول، من خلال حق الفقراء المعلوم في الصدقة والزكاة، وفي القيم والمزايا، من خلال الاعتبار الإنساني الذي توفره مبادؤه للناس، وتلك كانت خصوصيات تبنتها منذ الوهلة الأولى البربرية، وتفاعلت معها الروحية الجماعية بعمق، إذ أنها وجدت فيها ما كان يطبع النفسية البربرية من نزوع إلى الحرية وعدم الخضوع للاستبداد. (سليمان عشيراتي، 2007، ص ص 85، 86)

وحول المحددات الثقافية للمجتمع الجزائري، يبين الباحث الجزائري (أحمد بن نعمان) بالقول: "إن المجتمع الجزائري بمقوماته الثقافية والحضارية والتاريخية جزء من المجتمع العربي الكبير الذي نطلق عليه اسم (الأمة العربية)، ومن هذا المنطلق فإن أي مجتمع مماثل للمجتمع الجزائري في أي قطر عربي فهو وإن كانت له مميزاته النوعية الضيقة الخاصة به بحكم بعض الظروف والعوامل التاريخية والجغرافية والسياسية إلا أنه لا يعدو أن يكون حلقة متصلة -بقدر ما هي منفصلة- في سلسلة متكاملة الحلقات مترابطة العرى تاريخيا ودينيا ولغويا، وبالتالي ثقافيا وحضاريا." (أحمد بن نعمان، 1988، ص 297)

* حول بعض المحددات الثقافية المسيرة للعلاقة الزوجية في الثقافة الأصلية والعربية الإسلامية :

في ضوء ما سبق يمكن تناول العلاقة الزوجية والعلاقات الاجتماعية في منطقة شمال إفريقيا تحديدا، من خلال الدراسات التي تناولت أهم القضايا الجوهرية التي تعند بها وتقوم عليها الأنظمة الاجتماعية وخاصة نظام الزواج والأسرة في هذه المجتمعات، والتي منها موضوع الشرف بدءا من المؤرخ المغربي في العصر الوسيط ابن خلدون، وابتداءا من الستينيات حيث أعيد استعماله بدفع من البحوث الأنثروبولوجية المحددة التي يقودها (باريستيانى 1966) و (بيت ريفر 1996)، على الرغم من أن سياقية البحث في مفهوم الشرف قد خلقت عددا من المشاكل للباحثين سواء في الميدان السيميائي أو في العلاقات الخاصة، الجوانب التي تجعل حسب ما ذهبت إليه (ماريا أنجلش روك، 2005) صعوبة أكثر لتنظيم مفهوم أنثروبولوجي عالمي له كما بينت ذلك في مقالها المعنون ب "الشرف أيضا نمط حياة" في بحثها الأنثروبولوجي للحياة اليومية في المتوسط.

لقد بين خوليو كاروباروخا (1968) مع متوسطين آخرين معروفين أن الشرف الجماعي يدخل في نظام نسب أبوي، كما هو عليه الحال عند الاسكتلنديين القدماء وبربر شمال إفريقيا أو شعوب أخرى

في المنطقة المتوسطة، إلا أنه أخذ أهمية كبيرة إلى درجة شهرة الفرد في نسب معين تبرز على النسب كله كما يكون عليه الأمر أيضا في حالة العار والفضيحة، على مستوى الجماعة فإن الشرف يعني الاهتمام الدائم بالجماعة لتحسين نزاهتها وتفوقها، ولهذا فإن كل نسب يدعي سموه على الآخرين، ولهذا يجب العمل أكثر في المجتمع المبني على هذا الأساس ، بإحراز قدر أكبر من الشرف والاعتراف العام للذين يمكن أن يصبح بعد ذلك أملاكا وراثية داخل النسب، على كل حال، وكما يشير إليه **خوليو كاروباروخا** نفسه، فإن التضامن المبني على النسب سواء في شمال أو في جنوب المتوسط غالبا ما يهدم بسبب النزعة الفردية لبعض أفراد المهوسين بفكرة الاعتماد على أنفسهم فقط. (ماريا أنجلس روك، 2005، ص 32)، هذه الفكرة الأخيرة التي تؤكد على أن مسألة الزواج، باعتباره العلاقة الوحيدة المسموح ضمنها بإقامة علاقة جنسية بين المرأة والرجل، هي مسألة نظام اجتماعي أكثر من كونها مسألة شخصية فردية.

ولما كان النوع الاجتماعي علائقيا بالضرورة ضمن هذه الاجتماعات بالتحديد، على غرار مجتمعات أخرى غيرها- ، فقد حرص الباحثون على استكناه بنية العلاقة الزوجية، للوقوف عند الفرق بين واجبات كل من الرجل والمرأة وحقوقهما والالمام بأهم الأدوار والوظائف التي يكلفان بالقيام بها، وهو أمر يقودنا بدهاءة إلى تبيين التمثلات الخاصة بكل جنس، والمهيمنة على متخيل الجماعة، بالإضافة إلى أن تحليل بنية العلاقة الزوجية يساعدنا على فهم تركيبية النظام الاجتماعي، ولاسيما النظام الجندري للنوع الاجتماعي.

تقول (أمال قرامي، 2007): "تُشعر الزوجية في اللغة بالمجانسة وتوحي بالمساواة، فالزوج هو الفرد الذي له قرين ونظير ومثيل، ولئن عرّف الزوجان بأنهما -الشيطان المتشابهان والمتشاكلان والمتساويان- فهل نتبين هذه المساواة في مفهوم القدامى لنمط العلاقة بين الزوج والزوجة، أم نحن إزاء شكل من العلاقات المبنية على تسلط الرجل على المرأة نتيجة فهم خاص للمساواة: -مساواة في الصفة- قاعدتها مراعاة التراتبية؟"

يتبين من خلال هذا الطرح أن هذه الدراسة الجندرية للباحثة (قرامي) قد انطلقت من مفاهيم معينة إزاء اصطلاح الزواج إبحاؤها المساواة والمشاكلة والمشابهة بين نظيرين هما طرفي هذه العلاقة - أي العلاقة الزوجية ، بيد أنه يجدر الإشارة إلى وضع تحديد أكثر دقة لهذه المفاهيم، فقصدية المساواة بين النظيرين قد يختلف حين النظر إلى وزن قيمة الدور عنه حين النظر إلى وزن نوع الدور إذ أن فروق

الفترة والطبيعة وحدها كقيلة بدحض هذا المفهوم للمساواة، كما سيرد التفصيل فيه لاحقا (في الفصل الرابع من هذا البحث).

وتضيف على سبيل المثال مبرهنة على منطقتها بالقول : " ولما كان اشتراط الولاية في الزواج ليس إلا جندرة للأدوار ومظهرا من المظاهر الدالة على سعي المجتمع إلى تثبيت الفوارق بين الجنسين، قبل انخراطهما في العلاقة الزوجية، التي لا تؤسس على الندية بل على المفاضلة فهي علاقة بين مالك ومملوكة، ومهيمن ومهيمن عليها". حسب ما ذهب إليه الباحثون القائلون بأفضلية جنس الذكورة على الأنوثة في الثقافة العربية والإسلامية ، وبذلك يؤدي كل منهما الواجبات المنوطة بعهدته حسب وضعه ونوعه الاجتماعي المحدد في هذه المجتمعات وفق جنسه، ومكانته الاجتماعية ". فإذن كما سبقنا بتحليله وتوضيحه إزاء مفهوم المساواة على سبيل المثال الذي اعتمده (قرامي) في بحثها، يتضح جليا اصطباغ النظر إلى فكرة الولاية مثلا في دراستها بالتوجه الفكري العلمي للباحثة، ولذلك لا بد من عرض أكثر من وجهة نظر بحثية حتى يتسنى توضيح هذه المفاهيم المعيارية والقيمية والعقدية (مفهوم الولاية في الزواج). ومن الباحثين الذين عالجوا موضوع جدلية الدور وقيمة الدور الأنثوي والذكوري في الثقافة والعقلية الجزائرية العربية الإسلامية والبربرية، ووقفوا عند نقاط بيان المفهوم العقدي من المفهوم الاجتماعي بخصوص النقاط التي تطرقنا لها بالمناقشة على سبيل المثال للحصر، الباحث الجزائري (عشيراتي سليمان، 2007) في مؤلف له بعنوان "الشخصية الجزائرية الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية، حيث يرى بأنه لن يكون للبحث في مسألة العقلية الجزائرية من أهمية إذا نحن حرصنا على أن نسحب المستخلصات الفرويدية على النفسية الجزائرية، وأن نصممها ببساطة وآلية بما انتهت إليه تلك المستخلصات من نتائج ومسلمات، إذ رجحت تلك المستخلصات الوظيفية الغريزية، وأناطت حركة النفس والعقل في مساحة كبيرة من ديناميتها بالجنس (أي بالغريزة)، ويضيف: إن قصدنا في هذه الوقفة أن نتعرف في عجالة عن أهم الأسس التي يركز عليها معطى الرجولة والأنوثة في الذهنية الجزائرية، إذا التفتنا إلى المحددات الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري، وجدنا الدين الإسلامي دين المجتمع يرجح دور الذكر على الأنثى في سياقات كثيرة ولعل مختلفة، وهو ما جعل الجدل يشترج حول ذلك الترجيح، لاسيما في الوقت الراهن، إذ أن الثقافة اللاتينية هي التي تؤسس للأحكام والمنطقات عند قطاع واسع من ساسة المجتمع وأهل النفوذ من (متففيه).

ويقول : من المعلوم أن استخدام هذه الطبقة المتنفذة لمصطلح الجمهورية وتركيباته المختلفة (قيم الجمهورية) إنما يخفي المقصد اللاديني، أو اللاتكني الذي يقولون به.

ويضيف : لا بد هنا من الالتفات مرة أخرى إلى الإسلام، وتحديد القيمة الدلالية والمعنوية التي يأخذها مفهوم كل من الذكر والأنثى فيه.

نظر القرآن إلى المخلوق بوصفه إنسانا قبل أن يكون جنسا: ذكرا أو أنثى، فأول صورة منه تحدثت عن الإنسان ولم تتحدث عن الجنس، وفي ذلك تأسيس ارتقائي عميق لمعنى إنسانية الذكر والأنثى في مجتمع كان يند الإناث على ما يذكر، بل في عصر كانت المرأة تعد من منظور كنسي شيطانا، إذ جاء الطرح القرآني في تلك الآية التدشينية على مستوى إنساني تسامت قيمه عن أن تأخذ بالتقسيم المعهود في المجتمعات، والذي ظل يعتد بالمعطى البيولوجي المحدد لمكانة المخلوق رجلا أو أنثى في المجتمع (عشراتي سليمان، 2007، ص 245).

ورغم أن هناك من المقاربات ما ساوى في العمومية بين أطروحات العقائد السماوية أو أطروحات وضعية أخرى والشريعة الإسلامية حول هذين المعطيين، إلا أن هناك فرقا تفصيليا جوهريا بين التشريع الإسلامي وما دونه من التشريعات الأخرى دياناتية كانت أم لائكية، إذ أن مناط علو الرجل على المرأة بدرجة في سياق الشريعة الإسلامية في قوله تعالى: "وللرجالِ عليهنَّ دَرَجَةٌ" مناط تكليف لما عليه من واجبات الصون والإعالة والحماية لها على الرجل المكلف بها في الوقت الذي ساوى فيه بين الجنسين في الإنسانية يقول صلى الله عليه وسلم "النساء شقائق الرجال". إلا أن تدخل الكثير من العوامل التاريخية ولعل منها التداخل الثقافي والحضاري بفعل الحروب والغزو الثقافي والاجتماعي التي شهدتها العالم الإسلامي فاتحا ومدافعا وما تبع ذلك من احتكاك ثقافي وكذلك ما خلفته الكوارث الإنسانية خلال الحروب من حرق وتدمير للكثير من المصادر والمخطوطات ساهم بشكل كبير في تراجع الاستفادة وساهم في ظهور فنون وأدبيات مقتبسة وممتزجة ومستوحاة أساسا من ثقافات دخيلة وذات أصول غربية، مما ساعد على تدفق الفكر الغربي في الأدبيات والتراث العلمي الذي حمل ونقل إلينا تاريخ حياة الإنسان العربي وحضارات الدولة الإسلامية المتعاقبة ممتزجا بأفكار ظلت لفترات طويلة من الزمن تعتبر مفتاحا لدراسة مكانة الرجل العربي وتفسيرا لحقيقة علاقة الرجل بالمرأة في الحضارة والثقافة العربية الإسلامية، الأمر الذي أدى أو كان له علاقة بطريقة أو بأخرى ربما بسوء فهم فئة من المجتمع مكنم العلو في مكانة

الرجل على المرأة بدرجة، على أساس أنه الأصل في الوقت الذي تعتبر هي فيه مكن عقدة الخوف من العار.

ففي نفس هذا السياق يقول مثلاً (عبد النور إدريس، 2005): "دلت كل المقاربات التي تطرقت لموضوع المرأة إما على المستوى الفقهي كتشريع أو على المستوى اللساني المعبر عنه من خلال الإنتاج الأدبي بكل أصنافه التعبيرية عن اتجاه حذر نحو المرأة زكاه التعاطي الميثولوجي للمجتمع معها منذ العصور على اعتبار أن الرجل هو الأصل والمرأة هي الفرع -الثابت الميثي ". ويردف بالقول: "كان ذلك مع ظهور الدين اليهودي الذي غير النظرة الوديعة للعصر الاميسي إلى المرأة (حواء) التي أصبحت تجسد الخطيئة، وتحدد لنا سن اليأس الأزلية للرجل (آدم) الذي ولد حواء من ضلعه كأول ولادة وآخرها بعد أن انتقل فعل الولادة كعقاب إلهي إلى حواء" وقال للمرأة تكثير أكثر أتعاب حبلك ، بالوجع تلدين أولادا (عبد النور إدريس، 2005، ب ص).

ويضيف ذات المؤلف (عبد النور إدريس، 2005) في مقال له بعنوان: وضعية المرأة السوسيو-ثقافية بين الثابت والمتحول، واصفا وضعية المرأة الاجتماعية الثقافية من خلال التراث الأدبي وأعظم الأساطير التي اعتبرت لأزمان طويلة الكلمة المفتاحية للعلاقة بين المرأة والرجل (الأنثى والذكر) في الحضارة العربية فقال: في وقت كانت أوربا تعيش تاريخها المظلم، حركت الملحمة الشعبية (ألف ليلة وليلة) وثنية موضوع المرأة لدى المستشرقين لما اتخذت كمرجع لتفسير حياة العربي كمفتاح سحري لشخصيته، فالظاهرة الشبقية في نص ألف ليلة وليلة هي تمثل لثقافة غربية تمنح من نسقها المبني على استمتاع القارئ" بلبديته" وقد انساق العديد من الباحثين العرب مع هذا المعطى الانسيابي والخضوع لرؤية غربية ارتكزت على الهامشي بهذا النص، يقول (ابراهيم محمد زين) : "إن التفسير المقنع لتلك الظاهرة هو غياب الوعي بأهمية توطين هذه المناهج في نسق الثقافة العربية الإسلامية ومحاولة إيجاد قيم نقدية تعيننا على فهم المنطق الداخلي لهذه الثقافة التي نتمثلها وتمثلنا ونسعى أحيانا لتشويهها فنفتح أعيننا على سراب الحضارة الغربية". فشهزاد تروي لكي تحيي ، وشهريار يُصغي لكي يتمتع فالإرسال السردى ينتظم في سياق تأجيل الموت فيما ينتظم التلقي في سياق الاستغراق في المتعة". " لكن شهزاد تستثمر فعالية السرد الجبارة فبثت فيها ليس المتعة فقط، وإنما العبرة التي تتسلل خفية في تضاعيف السرد بحيث تعمل بعد ألف ليلة وليلة على تغيير قناعات شهريار الذي ما إن تقبل ما روي له في الليلة الأولى، إلا ويبدأ بتقبل كل ما سيروي له في كل الليالي الألف الباقية." (عبد النور إدريس، 2005، ب ص)

ففض البكارة بالنسبة للمخيال العربي في ألف ليلة وليلة هو القتل المعنوي للمرأة بعد انقضاء البكارة فشهزاد بعد ذلك كانت تروي لتعيش بنات جنسها ولتعيد للقيم توازنها المبني على ارتفاع سهم الوفاء الأنثوي مقابل العدل العام للسلطة، فكأنما دورها الاجتماعي الرائد هو إنقاذ العدل من وضعه المختل بالعلاقة مع الأنثى ليتبين بعد ذلك إن الأنثى هي الضامنة للعدل وليس الاستغراق في المتعة الشبقية (عبدالنور إدريس، 2005، ب ص)

فالاستقرار الأسري حسب مفاهيم هذه الثقافة ومتطلباتها كما يشير إليه هذا الطرح، مدعاة للعدل ضمن تجليات السلطة الذكورية، أما الوفاء الجنسي للأنثى "الزوجة" هو دعوة لإعادة إنتاج المجال الأبوي واستمراره وهنا يعود نص ألف ليلة وليلة لطرح المضمّر، طرح هيتيرية المجتمع الأميسي " ، وبهذا فالتطهير الأخير لشهريار ما زالت الحبكة الأنثوية تحيكة على شكل "خلاقة" "إنجاب" لهذا يتبين أن العمق المأساوي للخيانة الزوجية يقابله العنف البلاغي لاستمرار السلطة الذكورية، "وإذا كانت شهزاد تتجو من الموت بعد أن تحكي كل ليلة قصة ، فلأن نصها يفتق الهذيان الابيبي، يصعده إلى وعي روائي، إذ تبين كيف يمكن إنتاج الحكايات، " فالموت ومغادرة الحدود هما، بالفعل، شيء واحد"، كما يقول (جورج باطاي). إن عذرية شهزاد وهي تدوب في جنون السلطان، تفتح إمكانية كتابة مضاعفة، إحداها منشورة في الحرم الأبوي، حيث الدم، والأطفال، والنظام الطبيعي المتعارف عليه، وثانيها كتابة تتبع تمدا غربيا للحكاية ينسبنا القيم والصور الأبوية. وضمن هذا التكرار للصور ينعقد وينحل الوضع الشبقي، بواسطة شهوة عنيفة ومتقنة، ولكنها مع ذلك تغري بالذوبان فيها". (عبد النور إدريس، 2005، ب ص).

ولعل هذا التحليل للإيحاء اللاشعوري المتضمن في الحكايات والأساطير التي كانت أهم مصادر نقل الثقافة من عصر إلى آخر ومن جيل إلى جيل لهو من أهم ما يمكن استقاء بعض المعارف التي قد نجد فيها ما يساعد على تفسير طبيعة العلاقة بين المرأة والرجل، أو توضح بعض نقاط الجدل العلمي حول الجنس المسير أو المسيطر، حيث أن وجود هذا الصراع واستمراره لهو برهان في حد ذاته على مقاومة محبوكة بإحكام بالغ التعقد من جانب المرأة، على الرجل وصفها (مصطفى حجازي) في مؤلفه (التخلف الاجتماعي، في سيكولوجيا القهر والإنسان المقهور) بالسيطرة غير المباشرة للمرأة على الرجل، هذه النقطة التي يشترك فيها مع الباحثين القائلين بأُمّوية المجتمعات المتخلفة، في حين اعتبرها (حجازي) دليلا على مغالبة تتفوق فيها الذكورية على الأنثوية في تسيير النظام الاجتماعي لهذه المجتمعات، حيث يعتقد الرجل أنه يسيطر على المرأة، وتعتقد هذه في دخيلة نفسها أنها هي التي تمتلك زمام السيطرة الفعلية عليه، وأن سيطرته الظاهرية، ليست سوى وسيلة توهمه بقوته كي لا ينتبه إلى ما تفرضه عليه المرأة من

سيطرة. هذا في الحالات العادية، أما في حالات الصراع ، فإن الأمر يتخذ طابع حرب سيطرة حقيقية، الحرب الأزلية بين الرجل والمرأة، وتحس هذه بأنها المنتصرة أبدا في هذه الحرب، فهي قد ترسخ وتضعف، ولكنها تنتظر وتعرف كيف تصبر، كي تنتصر حين تأنس من الرجل ضعفا أو عجزا أو تهاونا، إنها تستغل ضعفها الظاهري كسلاح للتصديع عن قوتها الضمنية، وتحس لذلك بأحاسيس الانتصار التي ترضيها، توهم الرجل أنه هو الذي يمتلك زمام الأمور، كي تحركها هي تبعا لرغباتها بشكل خفي، سلاح الضعف تستخدمه المرأة حتى تضع الرجل في موضع الضعف، ولذلك تجد في استعمال هذا السلاح متعة خاصة، وقد تبالغ في ذلك أي مبالغة. بالإضافة إلى سلاح الضعف، هناك سلاح الاحتيال والمكر الذي ألصق بحواء، ولكنه سلاح يفصح أكثر عن العدوانية التي لا بد أن تكمن في علاقة المرأة المغبونة بالرجل، قدرتها على استعمال هذا السلاح تنمو بالضرورة نظرا لما يفرض على كيانها من حدود وقيود، علاقة المكر هذه هي نتاج مباشر لوضعية القهر، وهي أحد مظاهر التشويه الذي لا بد أن يصاب كل علاقة سيطرة ورضوخ. (مصطفى حجازي، 2005، ص 225)

أحيانا تعلن المرأة الحرب بشكل شبه صريح على الرجل، خصوصا حين تأنس منه ضعفا، أو حين يعجز هو عن القيام بخصائص دوره المتسلط، ويتخذ الأمر في هذه الأحوال عدة مظاهر، منها الابتزاز الذي تدرب الأم عليه ابنتها المتزوجة حديثا، أو تحنها عليه كرد فعل على إهمال الزوج، أو تسلطه، وهكذا تستنزف المرأة الرجل بالطلبات العديدة والمتنوعة، وترهقه من أمره عسرا، ويعاني الكثير من الرجال في المجتمع المتخلف من ظاهرة الاستنزاف هذه، فالمرأة تحشرهم في وضعية مأزقية، تسلط عليهم نظرتها الحاكمة ولسانها الذي ينطق بتقصيرهم إذا هم لم يستجيبوا لطلباتها، وتستلب مظاهر قوتهم (خصوصا إذا ركزها هؤلاء في الامتلاك والثروة) إذ هم استجابوا، وليس من تهديد يتعرض له الرجل في الحرب بين الجنسين، أكثر خطرا على كبريائه واعتداده بذاته من حكم المرأة عليه بالتقصير ماديا ومعنويا وجسديا. كل ميدان يدعي فيه الرجل التفوق على المرأة والسيطرة عليها من خلاله، تقف هي بالمقابل من موقع الضعف لتتحول إلى حاكم قاس يضع سطوته وتفوقه وقوته على المحك، ذلك محتوم طالما استمرت وضعية القهر التي تفرض على المرأة، وتجد المرأة لا شك نوعا من التعويض، وتحس بأحاسيس الانتصار من خلال استنزاف الرجل والحكم عليه، أو التهديد بنطق حكم النقص والعجز عليه.

يضاف إلى الأسلحة السابقة سلاح التثقيص، الذي تتفنن فيه بعض النساء فتطارد الرجل بلا هوادة حتى تسمم حياته، وتقضي على سكينته، وتثير في وجهه الصراعات، لتخرجه عن طوره وتدفع به

إلى الهروب بعيدا عن العلاقة الزوجية (التي فرضت عليها العبودية)، أو تدفع به إلى فقدان سلطته المعنوية في الأسرة من خلال حشره في سلوك عدواني يدينه في المقام الأخير، ذلك أيضا محتوم بما تفرضه عليها وضعيتها من استلاب وجودي حرّمها تحقيق ذاتها. و إذا عجزت عن استخدام هذه الأسلحة الهجومية، لا تفقد المرأة القدرة على رد الفعل الدفاعي، إنها تحتّم بالمرض أو تلجأ إلى محاولات السيطرة الخرافية على المصير من خلال السحر والشعوذة والأولياء، والكتابات وغيرها.. تلك هي درع الحماية الأخيرة يلزمه عادة الدفاع من خلال التماهي بالرجل المتسلط وإدانة الأنوثة التي تلجأ إليها المرأة في وضعية القهر المفرط. (مصطفى حجازي، 2005، ص 226).

وهنا يرى (عشيراتي، 2007) أنه لا ينكر أن الشرط البيولوجي حكم النظرة التي قومت بها الجماعات والمجتمعات القديمة مكانة المرأة والرجل، وقد تدخلت في إقرار ذلك التحديد الجنسي عوامل المغالبة التي عاشها الإنسان أولا ضد الطبيعة، وثانيا إزاء محيطه ووسطه. فالسوّد في مجتمع الرجال ظل تنازعا قبل أن يكون توارثيا أو تداوليا، وانسحبت العقلية التي قيمت التراتب في ما بين الذكور بعضهم إزاء بعض، لتشمل الإناث بإزاء الذكور، فكانت الغلبة حسية عضلية بالأساس قبل أن تكون - من ثمة - معنوية (عشيراتي سليمان، 2007، ص 246).

ويضيف (عشيراتي، 2007) بأنه وإذ سلمت المجتمعات بهذا الواقع التراتبي الذي أنزل المرأة في درجة تتلاءم مع فيزيولوجيتها أو مع عضليتها، أي دون رتبة الرجل، واعتبر بحال حاجتها للحماية في ظروف الحمل والوضع والتهدم الجسدي الباكر نسبيا، قياسا بالرجل الذي كانت طبيعته البيولوجية أكثر ملائمة للعراك وتحمل المشاق ودفع المخاطر، تولدت القيم التي ظهر في ضوئها جنس (الذكور) على جنس (الإناث)، وترسخت بين الطرفين، إذ أن محك القيم كما تصوره الثقافة الأنثروبولوجية قام على المكابدة والاضطلاع بأعباء البقاء، وهو ما كرس الغلبة للذكورة على الأنوثة.

وفي ما يخص الأديان القديمة، فقد قرر العهد القديم وتابعه العهد الجديد، الرجاحة للذكر على الأنثى، إذ أسند للأنثى (حواء) خسيس الأدوار، وأناط بها مهمة الإنجاب والتحرق الشبقي، وجاء القرآن العظيم فزكى المرأة وسواها بالذكر، وإن أناط ضربا من القوامة الإنفاقية بالذكر إقتضاء بدواعي الحياة نفسها وليس بسبب قصور تأهيلي جنسي، مما يعني أن المساواة المرشدة مقررة متى تجاوز الطرفان أشكال الإنفاق والكفالة.

ونظرة القرآن تلك تأخذ بالحسبان طبيعة المرأة نفسها كمخلوق له قدرة أكبر على العطاء وتحمل الأعباء النفسية والعاطفية بالنظر إلى خصوصية فيزيولوجية تؤهلها للإنجاب مقابل الذكر الأكثر قابلية على العبء العضلي الخشن، فتلك الحال هي التي استوجبت على المشرع المسلم أن يرفع حقوقا مادية للطرفين، وهو ما طفتت المجتمعات الإسلامية تصدر عنه في مستويات من حياتها، لكن التطور السلبي للحضارة الإسلامية عمل على مبدأ تكريس قوامة الذكر على الأنثى مطلقا، وهو ما لا يتفق مع مقاصد الشرع، علما بأن منظور الشريعة إلى منزلة المرأة لم يثر اعتراض المرأة المسلمة حتى في عصر الصحابة، إذ أنها وجدت فيه قسطاسية إلهية لا تفقدها أدنى حق من حقوقها ولا تغطها في أي شرط من أهليتها، لأن المرأة المسلمة لم تنتظر أبدا إلى نفسها على أنها عنصر مفصول عن المجتمع، وإنما نظرت إلى ذاتها ومنزلتها ضمن المشهد الاجتماعي الذي تتشابك أواصره وتتواصل في لحمة التكافل المفروض، دونما ضغط أو نقمة مدنية أو عنصرية مهوسة، وقدرت المرأة المسلمة في ضوء ذلك التشابك قيمتها، ورأت أن الإسلام قد أعطاها حظها الأوفى الذي إن خرج بها عن ذلك النصاب - انقلب بالجور عليها هي أولا، لأنها تمثل حجر الزاوية في البناء الإنساني ودعامة الاستقرار باعتبارها أما وأختا وزوجة، وذات النظرة تقريبا صدر عنه العقل البربري قبل الإسلام، في النظر إلى المرأة فقد أعارها من الأدوار ما كانت أقدر عليه فحكمت، وحاربت ومارست الوظائف جميعا، وظلت في كل ذلك أما وزوجة وأختا، وربما بدت تجربة الكاهنة في التاريخ البربري، الأنموذج الأكثر تعبيراً عما انتهت إليه المرأة البربرية، إذ حكمت أمتها وخاضت بها الحرب وفاوضت وربتت للمصير.

والواقع إنها تجربة مرموقة، تدل على انصياح لحس مدني لا جدال فيه، إذ أن المجتمع البربري كان بحكم غلبة دواعي الفطرة السليمة عليه يكبر المرأة ويعطيها من الأهمية ما تستحق (عشراتي سليمان، 2007، ص247).

لقد كانت سيكولوجية المجتمع البربري محكومة بقيم لا تبعد عما كان المجتمع العربي يعرفه، بالنظر إلى التماثل المعاشي والحضاري وحتى الديني بينهما، إذ كلتا البيئتين كانتا تمارس الضعن والزراعة، وفي كليهما كانت تروج الديانة الكتابية يهودية ونصرانية زيادة على الوثنية، أي أنهما معا كانتا على تماس مع الفكر التوحيدي، الأمر الذي صبغ الذهنية والقيم الثقافية والأخلاقية بصبغة واحدة، قوامها الغيرة على العرض وصون المرأة وحمايتها حماية النفاسة والإعزاز، والذود عن الشرف الذي هو جَماع القيم المحيلة على الرجولة والقوامة، تلك القوامة التي سيجيء الإسلام فيجد العقل البربري يعتقدونها ويصدر

عنها، رغم كون هذا المجتمع في مرحلة الفتح، قد نصب على رأسه امرأة، إذ كان ذلك التصيب يعود لمعطى ديني، فبالدين ساست الكاهنة قومها، وبالدين ستتقرر المكانة التي ستحتلها البربرية المسلمة في هذه الربوع، ومن هنا لم يكن الانخراط في الإسلام بالنسبة للبربر يشكل ذلك التغيير الجذري الذي دخل على ثقافتهم فغير الأوضاع وأحدث الشرخ في منظومة القيم كليا. إن وضعية المرأة البربرية انساقت مع تعاليم الإسلام وقيمه، لان البربر رأوا أن مبادئ الإسلام التي سنها للمرأة تتسجم مع سيكولوجيتهم المعتدة بالشرف والمنافحة عن العرض، وعن أصالة العرق والمحتد.

من هنا نقول إن العقلية العربية والعقلية البربرية، قبل الإسلام كانتا عقليتين تأخذان بمبدأ القوامة الذكورية، حتى إذا جاء الإسلام سدد مفهوم القوامة بصفته وضعا لا يلغي مبدأ التسوية، ولكنه يراعي ظروفًا طبيعية تمتاز بها المرأة عن الرجل من جهة والرجل عن المرأة من جهة أخرى، فكان -لقاء ذلك- أن تقررت الذكورة كعامل تكافئي تتوطد به سيادة المرأة حيال نفسها وحيال ممتلكاتها وتضامن به كرامتها، لما تجد من خدمة الرجل لها وخدمتها هي له في دفء المودة (عشراتي سليمان، 2007، ص 248).

4-7-الحقوق والواجبات الزوجية في ثقافة مجتمعات شمال إفريقيا العربية الإسلامية:

وحيث أن العلاقة الزوجية هي العلاقة الوحيدة المقبولة اجتماعيا للتناسل و إنجاب الأطفال بين الرجل والمرأة، فقد جعلت له الشعوب والمجتمعات قوانين وأحاطته بعبادات وقيم وممارسات لتنظيم التفاعلات بين الرجل والمرأة ضمنه حتى يؤدي الوظيفة التي قام من أجلها، وحددت لكل منهما أدوارا وواجبات، وفي المقابل حقوقا بهدف تحقيق شكل من أشكال التوازن المبني على تصورات الجماعة للكيفية التي يجب أن تكون عليها هذه العلاقة.

وعلى حد علم الباحثة فإنه لا توجد دراسات كثيرة، بل هناك ندرة في الدراسات التي حاولت وضع قائمة أو تصنيف للحقوق والواجبات الزوجية في الثقافة العربية الإفريقية وربما في ثقافة مجتمعات منطقة شمال إفريقيا خصوصا، حيث قد اكتفت المؤلفات التي تناولت هذا العنصر، ولاسيما الحديثة منها بمناقشة كفاءات تناول وتعاطي هذه المجتمعات مع نصوص ومواد القوانين المدنية الوضعية، أو بطابع الوعظ والإرشاد المميز للطرح الديني الشرعي (الشرعية الإسلامية)، في الوقت الذي تتجلى للملاحظة البحثية بهذا الصدد أن هناك أنماط وتتميط ثقافي اجتماعي مميز لكفاءات التعاطي مع هذه النصوص والتشريعات يأخذ مشروعيتها وسنده من نظام اجتماعي قائم على نمط ونوع ثقافي خاص.

لقد حاول الفقهاء إجمال الحقوق والواجبات المنوط بكل من الزوجين أدائها والقيام بها لضمان حياة زوجية مستقرة وقوية، بحسب ما نصت عليه الشريعة الإسلامية، وحاولوا وضع قائمة بهذه الآدآت صنفوا فيها الحقوق والواجبات الزوجية إلى ثلاثة أقسام رئيسة تمثلت حسب ما ورد عن (حبيب الله طاهري، 2003) هي:

أ-حقوق الزوج على الزوجة (واجبات الزوجة): وأجل الفقهاء أبرزها في حق التمكين، حق الطاعة، المحافظة على العفة وشؤون البيت، المحافظة على عفة الزوج وجذبه، الأخلاق الطيبة.

ب-حقوق الزوجة على زوجها (واجبات الزوج): وذكر أهمها في حق النفقة، وحق المضاجعة،

وأضاف إلى جانبه (لوعيل محمد لمين، 2004) حق زيارة الأهل والأقارب في الحدود التي يسمح بها الدين والعرف، حق التصرف في مالها، حق التعامل الحسن.

وأضاف (عبد السلام العرود، 2007) حق المرأة في إبداء والتعبير عن رأيها، واصفا البيت الأسري من أهم المؤسسات التربوية التي ينبغي أن تقوم على مبدأ الشورى في الحياة الأسرية وخاصة مشاركة الزوج لزوجته فيما يتعلق بأمور البيت والأسرة فهي تملك الحق الشرعي في إبداء رأيها (محمد عبد السلام العرود، 2007، صص 127، 128).

ج-الحقوق والواجبات المشتركة: وهي التي على كل من الزوجين تأديتها والتعامل بها مع الآخر ونذكر أهمها حسب ما ورد عن (حبيب الله طاهري، 2003) في: الأمانة، المودة والرحمة، الآداب العامة، الثقة المتبادلة، الصراحة والصدق، وأضاف إلى جانبه (بن شويرخ الرشيد، 2008) صلة الرحم كحق وواجب مشترك بين الزوجين.

كما نصت مواد قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم سنة (2005) على جملة من الحقوق والواجبات الزوجية المشتركة بين الزوجين كما ورد في المادة 136 على النحو التالي:

- المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة.
- المعاشرة بالمعروف وتبادل الاحترام والمودة والرحمة.
- التشاور في تسيير شؤون الأسرة وفي تباعد الولادات.
- حسن معاملة كل منهما لأبوي الآخر وأقاربه واحترامهم بالحسنى.
- المحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والأقربين بالحسنى.

- زيارة كل منهما لأبويه وأقاربه واستضافتهم بالمعروف (عبد العزيز سعد 2007، ص100).

ويجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة نراها هامة جدا فيما يتعلق بالحقوق والواجبات الزوجية وهي أن المنظور الديني يرى أن الحقوق والواجبات الزوجية هي **آدأت** ذات أحكام شرعية تربط الغايات الدنيوية بالأخروية، معتبرا في هذا الأساس الذي ينظم ويضمن تجاوز كل ما من شأنه أن يهدد الحياة الزوجية بالانهيار، وأما المنظور القانوني فقد ركز في تحديده للحقوق والواجبات الزوجية على تحريره لمواد يمكن من خلالها تحديد السلوك الصحيح من القاصر عن تحقيق متطلبات واستلزمات الحياة الزوجية وبالتالي مناط تقصير الزوج في حقوق زوجه، حتى يمكن الأخذ من خلال ذلك بالاجراء القانوني المناسب.

ومن بين البحوث التي تناولت الحقوق والواجبات الزوجية لدى الشعوب العربية والإسلامية التي يعتبر المجتمع الجزائري نموذجا من بين نماذجها، الدراسات الجندرية التي تناولت الفروق بين الذكر والأنثى في الثقافة العربية والإفريقية للباحثة المغاربية (أمال قرامي، 2007)، حيث تجمل الحقوق والواجبات الزوجية في هذا النمط الثقافي، كأشكال سلوكية مميزة لمكانة ودور كل من الزوج والزوجة، وتناولت فيما يتعلق بواجبات الزوج التي تعتبر حقوقا للمرأة سنة واجبات يؤديها الزوج وهي: الإنفاق، التحصين، شغل خاطر الزوجة، المراقبة، التأديب، والمنع من الخروج، وذكرت في هذا سياسة الزوجة إزاء الواجهة الذكورية.

ثم الواجبات المنوط بالزوجة القيام بها تأدية لحقوق زوجها عليها وأجملتها في أربعة واجبات رئيسية هي: الطاعة، واجب نفسي عاطفي يتمثل في الرعاية والمؤانسة، حفظ المال، والخدمة.

فعموما وبالنظر إلى انحياز الباحثين لرؤيتهم الفكرية المرجعية الجندرية منها والاجتماعية لنموذج الدين الإسلامي في هذا الطرح، فإنه سيبرى أن هناك تقاطعات لثقافة المجتمعات العربية الإسلامية لاسيما في باب الحقوق والواجبات الزوجية مع الثقافات العالمية الأخرى كالثقافة اليونانية القديمة كما ترى بهذا (أمال قرامي ، 2007).

و يمكن القول أن ما ولد هذا الانحياز الفكري في نظرة الباحث للظاهرة موضوع بحثه ودراسته ليست منطلقاته الفكرية وحسب بل ميله إلى التكتيف والتعميم، وهذا بالطبع هو مبتغاه وغايته من قيامه بعمله البحثي، بالإضافة إلى تجرده أو محاولة تجرده من مرجعيته عقائدية إجتماعية كانت أم دينية أو حتى لادينية لائكية، فيجد نفسه إلا وقد انحاز إلى مرجعيته الفكرية التي تصور بناءا عليها الظاهرة موضوع بحثه. فالصبغة الاجتماعية والجندرية التي يفسر من خلالها الباحث كل ما له علاقة بالسلوكات

والممارسات والتفاعلات بين الزوج والزوجة في المجتمعات العربية الإسلامية سوف لن تكون موضوعية وصادقة إذا لم يتم تبين نقطة نراها جوهرية للفصل في هذا الإشكال وهي: الفرق بين استفادة الذهنية والنظام الاجتماعي من الديانة الإسلامية بدعمها ما يخدم توجهاتهما والانصراف منها عما يضادهما، وبين إسلام الثقافة والذهنية الاجتماعيين لهذه الديانة، بعبارة أخرى: الفرق بين إسلام الثقافة والممارسة الاجتماعية وأسلمتها.

كما ولعل في دراسة (قرامي، 2007) إشارة هامة لبعض الكيفيات التي استفادت منها الثقافة العربية الأصلية من تعاليم ومبادئ الدين الإسلامي، رغم أن هناك تعارض بين رؤى الباحثين بهذا الشأن، حيث أن الصيغة التي توحى بها هذه الدراسة تعطي إحياءا لكون سلطوية الجندرة الذكورية نابعة من الخطاب الفقهي، في حين ذهب باحثون آخرون إلى اعتبار الثقافة مستفيدة منه وموظفة له بمحاولة إيجاد آليات تكيفية لتعاليمه بحسب ما يتماشى والنظام الاجتماعي الأصلي.

وفي مقال آخر ل(عشراتي سليمان 2007)، من كتابه الشخصية الجزائرية (الأرضية التاريخية والمحددات الحضرية) والذي يحمل عنوان: "الإحياءات النفسية والعاطفية التي تتضمنها قيمة الذكورة حيال قيمة الأنوثة في الثقافة الجزائرية" يرى أن الأنوثة ظلت - إلى زمن قريب في البيئة الجزائرية - عنوانا على الضعف ورمزا للاختراق والإفتضاض وإحالة على السقوط الأخلاقي والتحلل من الموثق، ومن غير شك أن البعد النفسي الذي يكتنف هذه النظرة هو بعد أنثربولوجي كوني تقريبا، إذ أن التطور الذي خضعت له الإنسانية قد رسخ التمايزات بين الذكر والأنثى على أساس جسدي كما أسلفنا، ثم إذ أن ملابسات الحياة نفسها قد أهلت الطرفين لأعباء فيها تباين واختلاف، فالرقة التي تلازم طبيعة الأنثى وتكفل لها من السماحة والجلد ما ترعى به وليدها وهو على أكمل صورة من الضعف، توازيها غلظة أو قوة عضلية وعاطفية تجعل من الذكر أكثر إقداما على الفتك في مواقف الخطر وأسبق إلى الرد بالعنف من المرأة، وأقدر على البذل العضلي في غالب الأحيان والمداومة عليه.

لقد دلت التنشئة العصرية على أن المرأة - مثل الرجل - لها قابلية التلبس بسائر الصفات والخصائص التي للرجل، لكن سير المدنيات واطراد خطاها نحو الليونة والرخاء والرفاهية هو الذي عمل وسيعمل على إزالة هذا الفارق الفطري الوظيفي الذي ظل يجعل المرأة في موقع الصون والحماية مما يتهدد مكانتها، ويتبدل ملائكتيتها، وهو ما يثبت أن المسار الحضاري الزاهن يخترق حدودا مياينة لما عاشته الإنسانية عبر حضاراتها وأديانها فيما سلف.

ويطرد (عشيراتي، 2007) بالقول : لقد بات مفهوم الأسرة في مدينة الغرب اليوم يتفتح على المثلية، الأمر الذي يهدد مزيدا من القطاعات النسوية في مجال بناء عش الزوجية وما يتصل بذلك من اعتبارات ظلت مناط عزة المرأة وسمو منزلتها.

مما لا ريب فيه أن الروح التي باينت بين منزلة الرجل والمرأة قد تغلغت في مضمار التفريق بين الطرفين، عبر عصور الانحطاط بصورة سلبية وانتهت بتهميش المرأة وإقصائها عن مكانتها الاجتماعية البناءة، فقد أضر الجهل بمبدأ القوامة الشرعية وانحرف به في وجهة استحواذية تتسجم مع أخلاق الإقطاعي والعبودية التي ورثتها الإنسانية عن غابرها.

وقد أضحى مفهوم (الحرمة) يحيل إلى المرأة أو العقيلة التي كانت ظروف التغالب والغزو والاستبداد تستوجب صيانتها، على نحو ما تصان النفائس من المجوهرات والعلائق الثمينة، بل إن دال العقيلة نفسه ليحيل على معنى التقبيد - من العقال - والربط والرهن والحجب والصون مخافة الضياع.

كما أضحى مفهوم (الولية) - بمرور الزمن - يحيل بدوره على الأنثى حين تعدم الراعي والكفيل، أو هو يحيل إلى تلك الأنثى التي لها على الرجال حق الرعاية والأخذ باليد.

إن حال كهذه قد أدنت من مكانة المرأة وجعلتها ظلا **شائها** للرجل، إذ أضحت الكلمة في المجتمع العتيق هي كلمة الرجل والحكم حكمه، فكلمة الرجل في البيئة الجزائرية إلى وقت قريب، بل إلى الآن، كلمة فوقية تمارس حق الوطاء على نحو ما يمارسه الرجل مع المرأة بلا معارضة.

وحين تعلق كلمة المرأة، فإنها حتما تعرب عن شذوذ لا تقبله البيئة، ويكون الرجل قد تقهقر إلى وضع من المعرة لا يطاق.

ولما للقوامة من أهمية نفسية واعتبارية للفرد، جهد الرجل على اكتساب معانيها والأخذ بأسبابها ولو مظهرها، فلا غرابة بعد هذا إذا ما بالغ الرجل في إظهار سماها الطبيعية عليه، وربما كانت شاريتها إلى وقت قريب هي الشاربان، على أن خلق أهل المدر من البربر، ممن كانوا يسكنون القرى ويحترفون الزراعة كانت على علاقة مغايرة في ما يخص مفهوم الذكورة والأنوثة، فقد رجحت مكانة الأنثى عندهم وحضيت بالفوقية، وتضمن وضع التصون الذي كانت تتمتع به في مستويات في حياتها، ضريا من التقدير بل ومن التقديس، وربما أمكننا القول أن هناك صلة تعامل قائمة على المساواة في ميادين حياتية عديدة بين الطرفين، لكن منزلة المرأة الحضرية البربرية ظلت تحتفظ بحقها في الرفع، وقد تقبل الرجل

البربري منها ذلك، ووطد مشاعره عليه، وهو ما جعل مدار الحياة يتسع للمرأة ويشمل مختلف الأنشطة، الأمر الذي رفع مكانتها في البيئة البربرية، وجعلها مصدرا مرجوعا إليه في سائر الظروف، وربما يستدرك بعضهم على هذا الحكم، إذ يجد في ما راج من تقاليد التوريث مثلا ما يبخس حق المرأة البربرية، والحقيقة أن التقاليد التي ترعاها البيئة البربرية هي من إملاء المجتمع البربري، ومن إقرار المرأة البربرية نفسها.

ومن غير شك أن العامل الاقتصادي في أرض جبلية مغلقة، وضمن تنظيم أسري رحمي، كان يسوغ ذلك التنظيم ويعطيه حتى المعقولة الشرعية، وإنما قد يتهاى في تلك التقاليد والأعراف من جور أو إحفاف في حق المرأة إن هو في الواقع إلا تنظيما صادرا عن عقلية اجتماعية رضيت بتلك الأسس، ورأت من خلالها ضمان استرسال مصلحة الخلف، وقدرت للحقوق مسارا يضمن لها القسطاسية وفق الرؤية الجماعية، وقد لعبت النظرة الإعلائية لمكانة المرأة البربرية دورا في تهيئ هذه المرأة إلى التكيف مع أحوال طارئة، وساعدتها على أن تتغرب وتعيش أجواء الهجرة، وأن تأخذ بقيم رجولية، بل وأن تكون في مقدمة من يثور على الأعراف والتواضعات الاجتماعية السائدة، بل لقد رعينا النخب المثقفة من النساء البربريات يجررن وراءهن أحيانا حتى الأوصاف المحافظة في المجتمع البربري، الأمر الذي روج للأخلاق الغربية والفكر اللاتكي في تلك البيئة المحلية، أكثر من غيرها من بيئات الوطن الأخرى، وربما كان في تصرفات المرأة البربرية المقيمة بالمهاجر الغربية في الوقت الراهن وفي سلوكها المرتبط بالموروث النفسي والجماعي، ما يدل على أن جنوح الأوصاف الأنثوية البربرية إلى التحرر، ما هو إلا مسعى تكيفي مع أوضاع التهميش التي فرضها المجتمع الفرنسي على الجالية المسلمة وأجيالها التي اكتسبت الخصوصية الوطنية الفرنسية بالجدارة الطبيعية قبل التشريعية.

ونخلص من كل هذا إلى القول إن التراتب الاجتماعي الذي عرفته البيئة الجزائرية عبر صيرورتها التاريخية - في الإطار الحضاري العربي الإسلامي - قد إتخذ من الممايزة بين الرجل والمرأة أهم ارتكازاته المبدئية والأخلاقية والعرفية، فبعد أن عززت العقيدة الإسلامية من مكانة الصون التي ظفرت بها المرأة في مراحل تطورها، جاء ترادف القيم الإنحطاطية وتدهور المدنية الإسلامية، وظهور ثقافة المجتمع البدوي بدخول الهلالية إلى بلاد المغرب، وبتبدي الحواضر المغاربية أو تقادمها وضعف إشعاعها، وكان لهذا الوضع أثر سلبي على وضع الرجولة نفسها، إذ أن البيئة استبدلت معنى القوامه والفروسية الذي كان لها في القديم، والذي عكسته أخبار الأبطال كما في أفاصيص الكاهنة **والزاجية**، واستعاضتها بقيم لا تخرج عن نطاق الغلبة البدئية **(الجنسية)** والاشتهاء الغريزي الفظ.

لقد ضيقت عهود الانحصار الحضاري والتحديات الثقافية والمدنية إطار القيم، ونفثت من صورة الرمزيات، وهوت بها إلى مستوى من الضحالة والحسية مقيت، الأمر الذي انعكس بالسلب على منزلة المرأة وعلاقتها بالرجل، هذه العلاقة التي ضخمت في الرجل غريزة الغرور، بقدر ما هونت من أحاسيس العزة والذاتية في نفس المرأة، وكرست لدى الذكر صفة الإدعاء المجاني، والكانزوفية الخرقاء، وأبعدهت عن النفاذ الاجتماعي الفعال.

وشأن الإنسان الجزائري في هذا الواقع شأن باقي المجتمعات الإسلامية تقريبا، وربما يجد المتفحص في مجال الثقافة والفكر الإسلاميين، الصلة واضحة بين ازدهار الشكلية الأدبية في الحضارة الإسلامية وبين بؤادر الخواء التي أخذت بناصية المجتمعات والجماعات الإسلامية على صعيد الفاعلية والتأهيل الاجتماعيين.

ولا تخفي المنزلاقات المبتذلة التي تردت إليها الروحية الإسلامية حين روجت للاشتغال العقلي والذهني من خلال حقل الطرائف وتسجيل مجالس القصص وأحاديث الجنس وما اتسمت به الكتابات الأدبية في ذلك المجال من تنويع لمظاهر الإمتاع والاستلذاذ وطرحها على نطاق تعليمي، يعكس مدى البطالة التي انتهت إليها العقلية الإسلامية والطريق المسدود الذي بلغته مدينة المسلمين.

وكان من آثار ذلك كله أن فقد كل من المرأة والرجل كثيرا من خواصهما وقيمهما الحقّة، كطرفين متكاملين، متواشجين لا ينفكان، ليضحى المجتمع الإسلامي يتعامل مع قيم تحيل على الذكورة والأنوثة في معانيها المتسفلة، بدل أن تحيل على مخلوقين عدلين، يتشاركان على قدم من التعاون والمساندة في النهوض بأعباء الحياة، وهو ما عمق من الهوة التي تردى فيها المجتمع الإسلامي طيلة أعصر لم نخرج من قاعها بعد. (سليمان عشيراتي، 2007، ص 249)

ويضيف (عشيراتي، 2007)، وسنجد آثار هذا التغليب لروح الذكورة وليس الرجولة في المجتمع، تتجسد في أحوال واستجابات قد تكون دوافعها خفية على من لا يتفطن لتلك النتائج النفسية والنزوعية التي تركتها الفرقة الجنسية الإختلافية في الضمير الاجتماعي، من ذلك تحول موضوعات القوامة التي كانت تمجيد لشيم ومآثر تعكس روح التسامي العاطفي والبذل ونكران الذات، إلى نزعة سافرة للتباهي المادي الخسيس والتعالي الطبقي المفتضح والتشامخ الدنيء لدى الرجال، وهو ما قرب بين عقلية الذكورة وعقلية الحريم في صورتها العتيقة، من حيث إغراب هذه العقلية من سقوط الهمة والتصابي والسداجة.

يطرد (عشيراتي، 2007) : إن المرأة التي تستودع الجدران والأبواب الموصدة، والمرصودة بعيون العسس، والتي حولتها ثقافة القصور إلى كائن بافلوفي يترصد حاجته الغريزية بكلبية وتوق، لا تعدم أن تتساق مع المغريات الخفية لتباشر إرواءا محمودا وخيانات سافرة، لتفيء حرمانا متقدا وتبدد عزلة مضنية، وهو ما سارت فيه أوضاعنا الحضارية الإسلامية خلال عهود التفهقر، ولا ينكر أحد أن حضارة الاستهلاك قد يسرت على المجتمعات أسباب العيش، إذ هيأت كل شيء لأن يكون قابلا للرمي فور الفراغ من استعماله بما في ذلك المرأة.

لقد أضحت المرأة اليوم مادة تجارية شيئية **JETABLE**.

كما أن توطن عقدة الذكورة في المجتمع العربي المعاصر قد نمت في النفسية الاجتماعية نزوع التمرد على النظام، وفرق أعرافه، والاستهتار بقيمه.

ومن المفارقات أن نجد أول من يجسد هذا الخلق هم طبقة رجال الدولة أنفسهم، إذ أن تحررهم حيال النظام والقانون لا يحدوهم إلى مراعاة حدود اللياقة الاجتماعية، ولكن يوطن فيهم شعورا من المنعة والحصانة التي تعمي بها بصائرهم وأبصارهم عن الصواب، فيقارفون الخطايا والتجاوزات بلا وازع من ضمير، إن إحساسا من مقارفة فعل الاغتصاب تملكهم وتغذي في أنفسهم شعور الغلبة والغرور وهم ينتهكون القانون، ومن أعراض هذه الحال: ترحل المرأة، إذ هي أيضا تعرض لها دواع تحولية تجعلها تخرج عن طبيعتها الأنثوية لتكتسب سلوك الاعتداد غير السوي والتعالي على الذكر، والتصرف بكيفيات تتم عن رغبة صريحة في التمرد والخروج عن ناموس الطبيعة ذاته.

إن حالا من إسقاط مشاعر الغلبة حيال المرأة والعكس أيضا، إذ تتطلع المرأة كذلك إلى الإعراب عن مشاعر فوقية وظهرية، يضحى هو الإطار الذي تدور فيه المعاملات لا بين الرجل والمرأة ولا بين الأفراد والجماعات فحسب، ولكن بين الرعايا والرعاة، أي بين المؤسسات ومن تسوس، فروح الاستهتار التي هي محطة متقدمة على طريق التدهور والتحلل من الضوابط والروادع الذاتية والموضوعية ستنتهي حتما إلى وضع يهون معه شأن الدولة وشأن رموزها، وذلك طريق يفضي إلى التفكك لا محالة، وهو ما تعكسه -مثلا- علاقة المواطن بالشرطي في واقعا الراهن (سليمان عشيراتي، 2007، ص 250).

والحقيقة أنه وتبعاً لما تشهده حياة العصر من تغيرات وتحولات سريعة ومتواصلة في مختلف المجالات، فإنه يحدث تبعا لهذا تغيرات في أفكار الأفراد ومعارفهم واتجاهاتهم وحتى في قيمهم، كذلك في

تصوراتهم لأدوارهم وخصائص مكاناتهم ومراكزهم مما أدى ويؤدي إلى تغيرات في سلوكياتهم ومعتقداتهم وحاجاتهم ومتطلبات حياتهم، ولعل هذا من أهم دواعي تغيير القوانين وتعديلها لتتماشى وطبيعة المشكلات الاجتماعية المستجدة على المجتمع، مما يجعلنا نطرح السؤال عن ما هي وهوية وطبيعة الثقافة التي تسيّر النظام الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، وبصورة أكثر ضبطا النظام الأسري والعلاقة الزوجية؟.

بحيث أنه إذا انطلقنا من فكرة أن الدين الإسلامي كإحدى المكونات الثقافية والمعرفية للمجتمع الجزائري قد حدد حقوق وواجبات الزوجين، وفصل في الكيفيات التي تنتظم بها العلاقات في مختلف أشكال ونواحي التفاعلات الزوجية والأسرية، استنادا إلى أدلة شرعية من الكتاب والسنة الصحيحة، وانطلاقا من القيمة الثابتة التي يتميز بها الاعتقاد في الدين الإسلامي، فالسؤال الذي يطرح هنا هو: ما الذي يجعل المواثيق والنصوص والمواد والتشريعات القانونية تتغير؟.

والمراد هنا من طرح هذا السؤال هو الكشف عن سيرورات التغير الثقافي ومصدره حتى يمكن ضبط تصور واضح للمرجعية الثقافية التي تحدد هوية الأفراد والمجتمع، وبالتالي تحقيق شيء من اليسر فيما يتعلق بإمكانية تفسير بعض السلوكيات الاجتماعية والممارسات التي تحدث في إطار العلاقة الزوجية والأسرية، كعينة من السلوك لها خصوصيات معينة، وللكشف عليها أهمية بالغة في تفسير السلوك الاجتماعي للفرد الجزائري.

كما أنه و بالاستناد إلى ارتفاع معدلات الطلاق وجرائم الشرف والخيانة الزوجية وظاهرة الأمهات العازبات وزنا المحارم وغيرها من المشكلات الاجتماعية الأسرية والزوجية...، فلا بد أن هناك مرجعية ثقافية معينة يستند إليها ممثلوا النظام الاجتماعي (النظام الأسري) في تسييرهم لهذا النظام، وأن هذه الثقافة مازالت قائمة رغم تبين عجز ممثلها عن التسيير والتحكم الكامل المنشود في ممارسات الأفراد المنتمين له وخياراتهم السلوكية وممارساتهم الاجتماعية.

إن المنتبغ للأدبيات والبحوث النظرية والميدانية ذات العلاقة بهذا الموضوع سيجد أن هناك مدخلين يمكن من خلالهما توفير قاعدة نظرية يمكن على أساسها تفسير السلوك، وهما الثقافة الأصلية للمجتمع، والتحويلات المستجدة عليه. ولحد اللحظة يعتبر هذا أهم سياق تصوري يمكن بناءا عليه تفسير الممارسات الاجتماعية بما في ذلك السلوك الذي تتطلبه التفاعلات الزوجية، والذي هو محور بحثنا هذا.

و في ضوء ما سبق بيانه من معطيات وتحليلات علمية وثقافية فإن السؤال الذي يُطرح هنا بإلحاح في محاولة لتفكيك بنية هذه العلاقة وتحليل طبيعة التفاعلات الزوجية التي تحدث بين المرأة والرجل في إطار رابطة الزواج هو: كيف حددت الثقافة حسب هذا المنظور الحقوق والواجبات الزوجية بين الرجل والمرأة -المتزوجين- ؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال الجوهرى الذي لا يمكن توضيح هذه البنية (العلاقة الزوجية والبناء الأسري والعائلي)، ولا التفاعلات التي تحدث بين أعضائها إلا من خلال الإجابة التفصيلية عليه، يجدر الإشارة إلى أن بيان طبيعة النمط الاجتماعي الذي تسير عليه هذه الأنظمة الاجتماعية وخاصة نظام الزواج، الذي يعتبر قاعدة لاستمرار وإعادة إنتاج النظام الاجتماعي عموما والنظام التقليدي خصوصا، باعتبار أن إعادة الإنتاج في مثل هذه المجتمعات تعني:

إعادة الإنتاج الاجتماعي من الحمل ، والإنجاب، وتربية الأطفال، والأعمال المنزلية غير التجارية (عصمت محمد حوسو، 2009، ص 231)، تجدر الإشارة إلى ضرورة توضيح الآليات والممارسات والإسقاطات الاجتماعية التي تسير عملية الزواج وتمارس عليه، حتى يتسنى في ضوء هذه النتائج وضع تصور تقييمي لمدى انتماء المجتمع الجزائري إلى خطّي التقليدية والحداثة، أم أن هناك آليات اجتماعية تسعى لإحداث الانسجام بين الشروط التقليدية التي تعتبر الأساس بشروط الحياة العصرية التي لا بد منها؟ وهذا ما سنحاول توضيحه في النقاط الموالية من هذا البحث.

5- الزواج في العائلة الجزائرية:

5-1- العائلة الجزائرية وعملية الاختيار الزوجي:

ارتأينا في هذا العنصر عرض لإحدى النقاط الهامة المرتبطة بقضايا الزواج ونظام الأسرة، والتي تعتبر نقطة بحث هامة لتفسير العديد من طقوس وسيرورات وآليات الزواج في المجتمع الجزائري من ناحية، ومن ناحية ثانية كونها إحدى المؤشرات التي يمكن من خلالها التنبؤ بإمكانيات التوافق في العلاقة الزوجية للمتزوجين من أفراد الأسرة الجزائرية، وذلك من خلال عرض لمحة مختصرة عن تطور عملية الاختيار الزوجي والتغيرات التي طرأت عليها داخل العائلة الجزائرية. ذلك أن الاهتمام بعملية الاختيار الزوجي يعد من بين أهم الأمور والوقفات التي تلعب دورا هاما في طبيعة التفاعلات والتوافقات الزوجية وتحديد اتجاهها.

5-1-1- الزواج وكيفية اختيار الشريك في العائلة الجزائرية التقليدية :

يعد الزواج أهم حدث في حياة العائلة الجزائرية التقليدية نظرا لكونه القاعدة الأساسية في تكوين العائلة وتحديد مكانتها داخل الجماعة والمجتمع، كما أنه يعد المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي تعمل من خلالها العائلة على الحفاظ على كيانها ونوعية نظامها وهذا بتحكمها في كيفية سير الزواج ومراقبة العلاقات الجنسية بين أفراد الجماعة مع إمكانية تلبية متطلبات أفرادها (مليقة لبديري، 2005، ص 49)، ويشارك في هذا الطرح مظهر سليمان، 2010، حيث يؤكد على أن الطاقة الجنسية للأفراد محتكرة من طرف الجماعة العائلية وهذا الاغتصاب أو الاحتكار المجازي يتم عندما يشرع المرء في تركيب صورته الجسدية حين يبلغ الرابعة أو الخامسة من عمره، بحيث يركب ممثلو الجنسين صورتهم الجسدية بفحص أعضائهم ويدرك كل منهم حينئذ أنه يستطيع تفحص جميع أعضائه بكل حرية ما عدا جنسه، فيلاحظ الذكور والإناث أنهم يستطيعون أن يلمسوا أي جزء أو عضو من أجسامهم عدا أعضائهم الجنسية دون أن يتسببوا في أي رد فعل من طرف محيطهم الاجتماعي، ويدرك كل منهم كذلك أمرين آخرين هما:

- أنه يتعرض للتوبيخ والشتم والتتبيه والتهديد أو الضرب بمجرد ما يهتم بجنسه بصفة علنية.

- وأن هذا التدخل الفوري والعنيف يتجدد كلما جدد لمس جنسه فيكتسب صدمة نفسية إثر هذا التحريم المتكرر، صدمة تجعله يستنتج أنه يحمل عضوا لا يملكه، إذ لا يستطيع أن يوظف جنسه حسب رغباته وحاجاته وميوله كما يفعل بما تبقى من أعضاء جسمه.

ومن هنا تقول لبديري أننا نلاحظ أن الزواج في العائلة التقليدية الجزائرية لم يكن ينظر له كعلاقة بين شخصين فحسب وإنما كوسيلة لإعادة إنتاج العائلة وضمان إستمراريتها عن طريق الإنجاب من ناحية، ومن ناحية أخرى هو وسيلة لتدعيم المكانة الاجتماعية للعائلة، علما بأن المكانة هنا لها صلة بالنسب والمستوى الثقافي والمادي، ويمكن القول هنا أننا نجد الحال نفسه بالنسبة للمجتمعات العربية التي لها نفس الانتماء الثقافي، حيث أكد أحد السوسيوولوجيون السوريون حرص والد كل من الشاب والفتاة على المصاهرة من نفس الطبقة الاجتماعية وكرم النسب، وهذه النظرة الأخيرة للزواج هي التي جعلت مهمة الشروع فيه وإتمامه من المهام الرئيسية المسندة للعائلة بدلا من الأفراد المعنيين بالأمر خاصة وأن الآباء يعتقدون باختيارهم المحكم لزوجة ابنهم أو زوج ابنتهم في عملية المصاهرة أو القرابة سيحتفظون بمهمات كبيرة مع أبنائهم كوجودهم بقربهم والحفاظ على مراكزهم الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب سيطرة الأسلوب الوالدي في عملية الاختيار للزواج في العائلة الجزائرية التقليدية، نجد أن الزواج من الأقارب

احتل مكانة كبيرة وكثيرا ما كان يتم في سن مبكرة باتفاق الآباء معا دون علم الصغار بذلك، وفي هذا الصدد يقول **مظهر سليمان**: إن الزواج السائد في الوسط التقليدي الجزائري بين أبناء الإخوة فهو يشكل إلى جانب العذرية الضمان الثاني لاستمرار قوة الجماعة.

كما أنه يعمل على تفادي تكاليف الزواج الباهظة وأحقية القرار في هذا الأمر للشخصين المعنيين بالدرجة الأولى، إلا أن العرف ظل أقوى من الشريعة وقوانين العصر، وتؤكد **علياء شكري** بأن اتخاذ القرار النهائي في هذا الأمر أي الزواج يعود دائما للعائلة وما على المعنيين إلا الطاعة والرضوخ وذلك يتم بترك أحد من أعضاء العائلة كالأُم - العمّة - الأب بالقيام بإجراءات الخطبة وطلب يد الفتاة التي اختيرت من طرفهم، وبناءا عليه فإن العادات والتقاليد والقيم التقليدية لم تكن تسمح للشباب الجزائري باختيار زوجته ولا حتى مشاهدتها أو الاختلاط معها قبل ليلة الزفاف وهذا ما أكدته الكاتبة **فرانس فانون** في كتابه **سوسيولوجية ثورة حيث قال: (كقاعدة عامة في الجزائر الزواج تقرره العائلة والزوج لا يرى زوجته حتى يحين موعد الزفاف)**، وبما أن عملية الزواج من اختصاص العائلة خاصة الوالدين أو أحد الأولياء من الأقارب الذين يتحملون مسؤولية الاختيار فلا يحق للشخص البالغ إخبار عائلته أو تذكيرهم بضرورة تزويجه، فبالنسبة للرجل هم الذين يقررون موعد زواجه ويختارون الزوجة التي يمكن أن يرتبط بها وكذلك الأمر بالنسبة للفتاة فلا يحق لها هي الأخرى مفاتحة أو مصارحة عائلتها حول موضوع زواجها أو الشخص الذي تنوي الزواج منه، فزواجها أمر يحسم من قبل والديها وأولياء أمورها إذا بحثنا عن الأسباب التي جعلت العائلة الجزائرية التقليدية لا تعط حق اختيار الشريك (ة) للزواج بالنسبة للمعنيين بالأمر، لا يمكن إرجاعها إلى العادات والتقاليد المحافظة السائدة في المجتمع والتي تمنع وتحرم الاختلاط بين الجنسين فحسب وإنما أيضا إلى التربية التي يتلقاها هؤلاء الأشخاص عند الصغر، فالولد كان يوصى منذ طفولته ويعود على أن هذا ضد الدين والأخلاق والشرف وكذلك الأمر بالنسبة للبنات حيث كانت توصى بعدم مشاهدة الرجال والتحدث معهم لأن هذا لا يتعارض مع طهارتها وشرفها بل وشرف العائلة أيضا، وفي هذا الصدد يرى **(عاطف غيث)** بأن الفرد في المجتمعات العربية كفرد لا قيمة له إلا في العائلة، فهو يعمل من أجل العائلة ويتزوج من أجل العائلة وينجب من أجل العائلة ولهذا كانت شخصية العائلة هي التي تحدد نماذج سلوكه وتعين المسموحات والممنوعات. وعلى حد تعتبر فيه **(Camilleri Camel)** في الوسط التقليدي الفرد يصبح شيئا للجماعة وبالتالي الجانب الخاص به يكون ملكا للجماعة التي يعيش فيها لهذا ما عليه إلا الطاعة والقبول، وما نراه هنا أن تصرفات الشباب غالبا ما كانت مقيدة بما تسطره العائلة مع وجوب خضوعهم للمعايير والقيم الاجتماعية التي تتحكم فيهم.

وفي آخر هذا العنصر لا تفوت الإشارة إلى أن مسألة زواج الشباب في هذه العائلة لم تكن تعرف مشكلا كتقدم سن الزواج أو العزوف عنه إلا في حالة شاذة خاصة وأن المسألة كانت توكل للعائلة بما فيها من مسؤولية معنوية (كاختيار الشريك(ة)) ومسؤولية مادية (كمصاريف العرس)، هذا إضافة إلى عدم وجود أسباب تعطلهم أو بالأحرى تحول بينهم وبين الزواج في السن المبكر ما دامت العائلة هي المسؤولة على تأمين حاضر ومستقبل الأبناء (مليكة لبديري، 2005، ص ص 49-53).

5-1-2- الزواج وكيفية اختيار الشريك في العائلة الجزائرية المعاصرة :

لقد عرف الزواج واختيار الشريك في العائلة الجزائرية الحديثة نظرة تختلف عن تلك التي كانت سائدة من قبل، وهذا نظرا لما أحدثته حركة التطور الاجتماعي من تأثير في ذلك بعد بروز الأسلوب الفردي في تسيير عملية الاختيار للزواج، فبعد أن كان الزواج من الوظائف الهامة والمسندة للعائلة تشرف هي عليه وتتولى إتمام عقده دون حضور المعنيين بالأمر، أصبح اليوم مشروع يتعلق بالفرد أكثر مما يتعلق بالعائلة، خاصة وأن عقده سيربط بين فردين للعيش معا، وعلى هذا الأساس يعتبر '(الفاروق زكي يونس) الزواج في المجتمعات العربية يعد بمثابة مؤسسة تجمع بين فردين متكاملين ومتكافئين في الحقوق والواجبات لهما مصالح ومشاعر مشتركة، وبناء عليه لم يعد الهدف من الزواج خدمة مصالح الجماعة وإرضائها وإنما خدمة مصالح الطرفين المعنيين، إذ يعتبره كل منهما وسيلة للتعاون في مختلف مجالات الحياة، وكذلك تحقيق الذات وليس وسيلة للإنجاب فحسب، إن كون عملية الاختيار للزواج حق يتمتع به الأفراد الذين يرغبون في الزواج في هذا النموذج العائلي جعل هذه العملية تعقد طابعها التقليدي، وبالتالي قل دور الأب والعائلة في ترتيب مسألة الزواج، فالشباب المقبل على الزواج لم يعد يطلب من أهله اختيار زوجة له حيث أصبح مؤهلا لذلك، إذ بإمكانه السير في إجراءات الزواج واختيار شريكه حياته وهذا وفقا للمقاييس الجديدة التي عرفت عملية الاختيار للزواج والمتمثلة في الحب المتبادل بين الطرفين، والبحث عن الأمن الاقتصادي والمنزل المستقل والوصول إلى الوضع الاجتماعي أحسن من الوضع الذي كان يعيشه كل طرف، علما بأن الفتاة هي الأخرى أصبح لها الحق في الإدلاء برأيها في مسألة زواجها وذلك بالموافقة أو الرفض، رغم انطلاق الشاب أو الشابة من فكرة الاختيار الأمثل للزواج المبنية على الحب ليصل كل منهما إلى الاختيار الحقيقي للشريك وكذلك رغم أن الاختيار للزواج يتم على أساس الاختيار الحر الذي يكون فيه الاختيار مسألة شخصية ورأي الوالدين فيه يكون شكليا في الغالب إلا أننا نلاحظ أن المقبل على الزواج في هذا النموذج العائلي يعمل دائما على عدم فرض قراره المتعلق باختيار شريك

الحياة على أهله وإنما يسعى دائما لإيجاد وسيلة للتفاهم قصد الحصول على الموافقة والرضا ، وبالتالي الاتفاق معهم على كيفية التنظيم لحفل الزفاف، وبهذا انتقل الزواج في المجتمع الجزائري من الزواج المرتب التقليدي إلى الزواج المرتب الحر - التقليدي العصري - وأصبح هو السائد في غالب الأحيان، وقد بينت لنا الدراسات الاجتماعية أن هذا النمط الأخير من الزواج نجده هو السائد في كافة المجتمعات العربية، إن التغيير الذي طرأ على عملية الاختيار للزواج في هذا النموذج العائلي لم يمس أسلوبه فحسب وإنما مس كذلك نظامه إذ توسع من النطاق الداخلي الضيق إلى النطاق الخارجي الواسع وأصبح بإمكان الفرد المقبل على الزواج أن يختار شريكا مناسباً له من مختلف الفئات الاجتماعية.

إن ما يميز ظاهرة الزواج في هذا النموذج العائلي هو تأخر سن الزواج لدى الجنسين والسبب هنا لا يعود إلى التغيير في النظرة إلى الزواج وإنما إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري، فلقد تبين من خلال دراسة قام بها الديوان الوطني للإحصاء أن السن عند الزواج تتحكم فيه عوامل شخصية واجتماعية وبالتحديد يمكن حصر العوامل التي يتم من خلالها تفسير ظاهرة تأخر سن الزواج في مجتمعنا في كل من التحضر والبطالة وأزمة السكن نظرا لما تحدثه من تأثير في عملية الاختيار للزواج ومدى الإقبال عليه أيضا، فإذا كان عامل التحضر أدى إلى تعقيد عملية الاختيار للزواج في ظل العيش في المدن وعامل التعليم أدى إلى تأخر سن الزواج بالنسبة للفتاة خاصة بسبب طول مدة الدراسة من جهة وتغيير النظرة إلى الزواج من جهة أخرى فإن ارتفاع تكاليف الزواج في هذا النموذج العائلي كالمهر والالتزام بالممارسات الاجتماعية المتعلقة بالزواج تعد من أهم الأسباب التي تدفع بالشباب إلى تأجيل الزواج ما دام إتمامه يستلزم سنوات عديدة من العمل والتوفير والادخار له كما هو معروف.

وأخيرا نشير إلى أن الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها مجتمعنا كارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل النقدي للفرد وكذلك أزمة السكن والبطالة وضعت كلها عراقيل أمام الفرد المقبل على الزواج، كما أن سيطرة العوامل الفردية على العوامل الجماعية في هذا النموذج العائلي كتخلي العائلة على وظيفتها التزويجية واختيار الشريك الذي أصبح حقا للفرد المعني بالأمر جعلت هذا الأخير في ظل الظروف المتدهورة يعاني من قضايا الزواج وبالتالي اندفع إلى التشبث بالمفاهيم الغربية للحياة والابتعاد عن تقاليد وقيم ونمط العلاقات السائدة في مجتمعنا قصد إيجاد حل لأزمته الزوجية وما ساعده على ذلك وسائل الإعلام الوطنية، حيث عملت مؤخرا على فتح ركن جديد يتمثل في إعلانات الزواج، إذ جعلت من هذه الأخيرة مجالا واسعا للاختيار، (مليقة لبيديري، 2005، ص ص 56-59)، بالإضافة إلى التنوع

والانتشار الواسع لاستخدام وسائل وتكنولوجيا الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة مما أدى إلى بروز أساليب ووسائط وأفكار جديدة حيال موضوع الاختيار لشريك الحياة الزوجية.

5-2- الزواج كقاعدة للنمط الاجتماعي التقليدي:

5-2-1- الزواج المبكر قديما وحديثا:

يرى (مظهر، 2010) أن الزواج مثَّل (وخاصة الزواج المبكر) عبر العصور حلا مسبقا للحرمان الجنسي المترتب على النمط التقليدي لتسيير الطاقة الجنسية، منع هذا الحل أثناء مدة طويلة بروز المراهقة، وهو ينقل الذكور والإناث مباشرة من نهاية الطفولة إلى الكهولة، لكن أصبح هذا الحل غير صالح إثر عاملين، القانون والت مدرس.

ويضيف بالقول: "في الحقيقة، ليس القانون هو الذي وضع حدا لهذه الممارسة الاجتماعية لأنه لا يطبق عامة في مجتمع متخلف، حتى يستحيل عدم تطبيقه، بل الت مدرس. ولم يمنع الت مدرس الزواج المبكر لأنه قد صعب تزويج الأفراد وهم في المدارس، بل لأن الت مدرس قد وقع تحت قبضة النظام الاجتماعي التقليدي، وهذا ما يمكن الاطلاع عليه من خلال متابعة المجابهة التي قامت بين هذا النظام والمدرسة كعنصر من عناصر العصرية". (سليمان مظهر، 2010، ص 113)

5-2-2- الزواج كنمط إسقاط نفسي إجتماعي للنمط التقليدي:

يرى (سليمان مظهر، 2010) أن نمط تسيير الطاقة البشرية المترتب على بطش المحيط الخارجي أدى إلى تركيب ممارسات اجتماعية مختلفة، يمكن توزيعها إلى نوعين: يجسد النوع الأول، الاهتمام بالأمن. أما النوع الثاني فإنه يتكون من بناء علاقات بالمحيط الخارجي، بمعناه الواسع والمتعدد.

أ-الأمن: يمثل الإنجاب أنجع وسيلة للاستفادة من الأمن ضمن نمط الحياة الاجتماعية التقليدي، لهذا تترع مجازيا وبواسطة المراقبة الاجتماعية المستمرة والتحرير والتهديد والضغط، ملكية الطاقة الجنسية من أصحابها لتستهلك وفق شروط اجتماعية تابعة لمؤسسة الزواج، ويربى الأشخاص بطريقة تجعلهم يقتنعون بأن الزواج هو الوسيلة الشرعية المثلى والمنفردة لاستهلاك طاقتهم الجنسية، وأن الهدف منه الإنجاب. وهذا ما يتعلق بمؤشر آخر يدل على مواجهة التجديد الاجتماعي.

يقول (سليمان مظهر، 2010): " وإذ تمثل الأعداد ركيزة الأمن في محيط عدواني تتحكم فيه قوات غيبية قاهرة، فإنها تنظم وتسير حسب المنطق الذي تحمله آليات التكيف مع الأوضاع وانتهاز الفرص والحيلة، لكن أصبح هذا المنطق، بحكم تعدد وتنوع الحاجات الاجتماعية غير فعال، وصلاحيته محدودة، وأضراره متتالية، كما سنراه في تناولنا للموقع الاجتماعي التقليدي للمرأة"

غير أن هذا المنطق مازال قائماً إذ مازالت الطاقة الجنسية مثلاً تبرمج من أجل الزواج والإنجاب فحسب، وعليه فإنه لا يتمتع إلى حد الآن أي شخص بأية مكانة إجتماعية إلا إذا تزوج وأنجب أي إلا إذا ساهم في تدعيم وسائل استمرارية النظام الاجتماعي التقليدي، ولهذا تجلب تهيئة الزواج إهتمامات الأشخاص والشبكات العلاقاتية والجماعات، ويكلف الاحتفال بالزفاف مصاريف باهضة، وإن اختلف الأمر مؤخراً بالنسبة لهذه الاهتمامات ولهذا الاحتفال، فإنه لم يتغير، بل تعقد وتشابكت عناصره. (سليمان مظهر، 2010، صص 117، 118) ذلك أن الطاقة الجنسية مفصولة عن الطاقة الوجدانية للأشخاص في مثل هذا النمط (التقليدي)

لقد تعقد كل ما يتعلق بالزواج لأن أعداد الأشخاص قد تكاثرت كما تشعبت وتنوعت حاجاتهم، ولم تنصب إهتماماتهم حول الإنتاج بمعناه العصري، وهذا ما أدى إلى تنافس شرس من أجل الدفع للزواج والاحتفال به.

لقد ارتفع عدد سكان المجتمعات التقليدية المتخلفة بفضل انتشار التلقيح بالأدوية كوسائل محاربة الأوبئة والأمراض والموت، وتوسعت إثر الاستقلال بالنسبة للجزائريين على سبيل المثال، رقعة الإمكانيات المتاحة للأشخاص بفضل الشعبية المترتبة على ضرورة مراعاة المساواة بين الناس كما يشترطها النظام الاجتماعي التقليدي، فتعددت وتنوعت شروط الزواج، كما ارتفع مستواها. نجم عن هذا الوضع ما يمكن اعتباره كتصفيه جنسية، إذ تعزل أعداد متزايدة من الجنسين عن الزواج عندما تفتقد وسائل تغطية شروطه المادية (مسكن مستقل، مورد مالي...).

إن تعقد شروط الزواج وقيام التصفيه الجنسية المترتبة عليه لدليلان على حيوية النظام الاجتماعي التقليدي ومواكبة العصر حسب شروطه الخاصة.

ب-التعامل مع المحيط الخارجي:

لم يبق المحيط الخارجي على ما كان عليه، إضافة للجوانب الجغرافية والمناخية والاجتماعية، فإنه يحتوي على جانبين آخرين، الواحد سياسي والآخر دولي. كل هذه الجوانب تؤثر على الحياة الاجتماعية.

وإذ ينطوي الجانب الجغرافي والجانب المناخي على وسائل حياة وأسباب الموت، فإن القوى السياسية الداخلية والدولية -يقول (مظهر، 2010) تنافس القوى الإلهية في محاولة التحكم فيهما، وهذا ما أدى بممثلي النظام الاجتماعي التقليدي، أي بمن غرقوا في التخلف، إلى اتخاذ نفس العلاقة مع جميع الجوانب التي يتكون منها المحيط الخارجي، أي العلاقة التي تتجسد في انتهاز الفرص على وجه التحديد، تحمل هذه العلاقة إذن مؤشرا آخر يعلن عن مواجهة التجديد الاجتماعي (سليمان مظهر، 2010، ص 118،124)

لقد عقدت أمور سكان المجتمعات التقليدية المختلفة إذ أجبرتهم على التسوّل لثلاث قوات مختلفة (الحكم القائم، المجتمع الدولي، القوة الإلهية)، ويدل هذا التعقد على أن صلاحية نظام هذه المجتمعات محدودة .

5-3-الصورتين القديمة والجديدة للزواج:

ويمكن توضيح التعقد الذي يميز نظام الزواج والتفاعلات في إطاره حسب ما ذهب إليه نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية لرائدها (سليمان مظهر، 2010) من خلال ثلاث لوحات، واحدة تابعة للمراهقة وكيفية التعامل معها من قبل ممثلي النظام الاجتماعي التقليدي محاولة احتواءها، ولوحتين متعلقتين بالصورة القديمة والصورة الجديدة للزواج نعروضهما في العنصرين المواليين نظرا لارتباطهما المباشر بموضوع البحث.

5-3-1-لوحة قديمة للزواج:

يحتل الرجال واجهة اللوحة القديمة للزواج، إذ يبدو أنهم متحكمون في كل بنوده، فيستنتج الملاحظ المتسرع أنه لا يتم أي أمر خارج قبضتهم عندما ترتبط الحياة الاجتماعية بالشروط التقليدية، ويستطيع هذا الملاحظ أن يعتمد أدلة مختلفة ليستنتج كذلك أن النساء خاضعات للرجال وأنهن لا يتحركن إلا لتنفيذ أوامره، زيادة على أنهن مستترات وراء جدران عمياء أو حجاب أو عضو من أعضاء

عائلاتهن، فإنهن غائبات عن المفاوضات التي تجرى من أجل إبرام عقد الزواج، أي محرك نمط الحياة الاجتماعية التقليدي. يتفاوض الرجال فيما بينهم وتنتظر النساء الإعلان على الاتفاق الذي يحدده الذكور ليشرعن في تنفيذه. (سليمان مظهر، 2010، ص ص، 119، 124)

وأخيرا يقول مظهر : يستنتج الملاحظ المتسرع أن هذه اللوحة تعبر عن توزيع نموذجي للأدوار والوسط المعيشي بين الجنسين، ويثبت أن هذا الوضع تابع للقيم الاجتماعية الثقافية التي تقوم عليها الرجولة والأنوثة"

لكن يدرك المتمعن في الأمر أن هذا التركيب خداع، قوامه عدم التحكم في وسائل المعيشة وتنظيم المصير .

إن عدم الأمن -يقول (مظهر، 2010) سبب تركيب هذه اللوحة القديمة، حتى يتمتع أعضاء الشبكات العائلية بالعصبية كوسيلة وقاية من أخطار المحيط الخارجي، فإنهم يحتفظون بنسائهم في الداخل، ويحمونها ضد التدخلات الخارجية، زيادة على امتثالهن الاجتماعي تحت رعاية وحماية الرجال، فإن أشغالهن تبدو ثانوية، مثل دورهن المنزلي.

لكن تبين الملاحظة أن محرك العائلة أي الزواج، وأن استمرارية النظام الاجتماعي القائم على الطاقة الجنسية، أي النظام الاجتماعي التقليدي، من بين القضايا الجوهرية التي تسهر النساء على ترميمها بطريقة محكمة لا مثيل لها في نمط الحياة الاجتماعية التقليدي .

ويرد (مظهر، 2010) بأنه لا يلتقي الرجال من أجل إبرام عقد الزواج إلا بعد السياق الاجتماعي المعقد الملثوي الذي تنسجه النساء طوال سنوات متتالية: تهيئة البنت معنويا وماديا للزواج من طرف أمها، البحث تحت رعاية أم الولد عن فتاة قد تصلح كزوجة، للتفاوض من أجل حصة إبرام عقد الزواج (قيمة المهر، عدد المدعويين، تاريخ ومكان التفاوض الرسمي...)، لا يلتقي الرجال، إذن، إلا لتبني ما توصلت إليه النساء، ولا يتفاوضون إلا في الحدود التي تسطرها لهم النساء، وأخيرا إن تعثروا فإن كلا منهم يتصل بزوجه ليطلب منها الإرشادات الضرورية فيما يقف دون الاتفاق.

تبين الملاحظة كذلك أن النساء هن اللواتي ينقلن النظام الاجتماعي التقليدي عبر الأجيال بواسطة التربية العائلية التي يسهرن عليها، من جهة، وعلى بعته كاملا متكاملا من جديد بمناسبة

الأحداث العائلية والمواسم الدينية من جهة أخرى، فكيف يتسنى إثبات خضوع النساء للرجال في مجتمع تقليدي متخلف مثل المجتمع الجزائري؟

زيادة على ضرورة تقديم وسائل الإجابة عن هذا التساؤل، -يقول (مظهر، 2010) أنه يجب التفتن إلى أن اللوحة الاجتماعية القديمة التابعة للزواج قد تميزت بتكامل الأدوار الاجتماعية للجنسين، وأن هذا ما تفتقده اللوحة الجديدة.

5-3-2- لوحة جديدة للزواج:

تحتوي اللوحة الاجتماعية الجديدة للزواج على صيغة معقدة بالنسبة لصيغة اللوحة القديمة، لقد تعقد الزواج إثر الإمكانيات المادية التي أصبح يحصل عليها خريجو الجامعات والمدارس العليا بعد توظيفهم بداية من السبعينيات، كان هؤلاء يتقلدون مناصب المسؤولية في قطاعات مهنية مختلفة، بمجرد ما يتمون دراستهم، وكان موقعهم المهني يفسح لهم المجال للاستفادة من امتيازات، أهمها السكن، فأصبح الزواج مرهونا بالسكن المستقل، غير أن المجتمع بقي مرتبطا بالنظام الاجتماعي التقليدي.

لكن لم يحتفظ هذا النظام بشروطه القديمة كاملة، لقد جدها لينكيف مع الأوضاع الاجتماعية الجديدة، وهذا ما يدل كذلك على حيويته. لم تثبت القيم الاجتماعية الثقافية التقليدية (شرف، وحدة عائلية، جوار...) أمام الوسائل المالية والأوضاع المادية الجديدة (مرتب، سكن وظيفي...) التي حضيت بها شرائح إجتماعية مختلفة. لقد أصبحت لا تمثل شروطا حتمية للخوض في الزواج. لا يستطيع **المرأ** أن يتزوج، وإن أبرم عقد الزواج، فإنه لا يستطيع أن يخلو بزوجه إن لم يوجد لديه سكن وأموال لتنظيم حفل الزواج.

وبفضل تجده الداخلي هذا، يرى (سليمان مظهر، 2010) أن النظام الاجتماعي التقليدي انعدام الإنتاج بمعناه العصري، ليسد سبل التجديد الاجتماعي. لقد أبطل الخطة الاجتماعية التي استفاد منها خريجو الجامعات، أثناء السبعينيات، إذ أصبح التحصيل المدرسي لا يمثل قاعدة قد تعتمد لبناء مصيرا مهنيا إجتماعيا، (ترقية، زواج...)، وفي نفس الوقت يخدم النظام الاجتماعي التقليدي الغليان النفسي الوجداني للمراهقين ويجعلهم عاجزين عن تصور التغيرات الاجتماعية (سليمان مظهر، 2010، ص 119-121).

ومع أن نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية لرائدها (سليمان مظهر، 2010) تقوم على نقطة جوهرية مفادها أمّوية -أنثوية- الجنس المسيطر أو المسيّر للنظام العائلي -الاجتماعي- على العكس مما يبرر له منظور (مصطفى حجازي) حول التخلف الاجتماعي في مؤلفه سيكولوجيا القهر الاجتماعي الموازية لنظرية (مظهر) في العنف الاجتماعي والمناقضة لها في رؤيتها بالنظام الأبوي -الذكوري- إلا أنهما عادا ليجتمعان في نقطة جوهرية للكشف والدراسة بإزاء هذا الموضوع وهي وجود سيطرة غير مباشرة للمرأة على الرجل، كما سبقنا بالتطرق إليه فيما سبق من شروحات حول طبيعة وكيفيات التفاعل وتشكل العلاقات ضمن هذا النوع من المجتمعات، والذي تؤكد عليه نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية من خلال بيانها لموقع المرأة الاجتماعي فيها (المجتمعات التقليدية - المتخلفة).

يُكوّن الموقع الاجتماعي للمرأة حسب ما ذهب إليه الباحث الجزائري (سليمان مظهر، 2010)، عنصرا من عناصر التخلف، منذ أن أصبح توظيف طاقة الرجال والنساء على حد سواء شرطا من شروط اتزان المجتمعات الإنسانية ومصيرها.

يحمل هذا الموقع مؤشرا من مؤشرات مواجهة التجديد الاجتماعي، إنه يبحث على مكوث النساء داخل البيت وتحت رعاية الرجال، أو يؤدي إلى تخصيص أدوار مهنية حسب الجنس (التعليم للنساء ومناصب المسؤولية للرجال...)، فيتسبب في قطيعة نفسية اجتماعية بين الذكور والإناث: إنه يبقى النساء منطويات على النظام الاجتماعي التقليدي، فيعجز الرجال في محاولة التحكم في تحديات التنمية الاجتماعية. ولا يمكن تهدئة المشاكل التي تتجم عن هذه القطيعة (عدم تكامل التربية العائلية والتكوين المدرسي...) إلا بواسطة استرداد مستمر للسلع والخدمات، وهذا ما يتطلب وجود مورد مال لا يعرف حدا. ويمكن التحكم في هذه المشاكل وبعث حيوية اجتماعية متجددة بواسطة تحولات جميع جوانب الحياة الاجتماعية، نذكر منها الموقع الاجتماعي للمرأة. (سليمان مظهر، 2010، ص 112).

وفي حين ترى نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية دور المرأة هو المحرك للنظام الاجتماعي مما يضع الرجل في وضع من المعرة لا يحتمل، يرى (حجازي) أن هذا الوضع المأزقي هو أكثر ما تعانيه المرأة إذا ما قورنت بوضع الرجل. وحيث أن الطبقة الاجتماعية الغالبة في المجتمع الجزائر، فإن ما يراه (حجازي) بإزاء هذه القضية ضمن هذه الطبقة يختلف عما يمكن أن يميز الطبقتين الاجتماعيتين الأخرتين (الكادحة) وذات الامتياز.

وبين أفراد هذه الفئة ، تحديدا (الفئة المتوسطة)، تطرح مشكلة المرأة بكل حدتها نظرا لما تتميز به الطبقة المتوسطة عن غيرها من مرونة وتطور وسير في اتجاه التغيير. هذه الفئة التي تعي مشكلة المرأة، على عكس الفئتين الأخرين (الفئة الكادحة، الفئة ذات الامتياز)، حيث تفرض على المرأة أدوار جامدة، ويوكل إليها وظائف ثابتة. فقد أتيح للمرأة في الفئة المتوسطة، أن تخرج من سجنها التقليدي، وأن تأخذ قسطا متفاوتا من العلم، وأن تبدأ حياة منتجة، وتشارك الرجل في الأعباء والمسؤوليات داخل الأسرة وخارجها. كما أن الرجل من ناحيته، بدأ يعي وضعية المرأة الفعلية وأهمية مشاركتها وضرورة نمو شخصيتها وبناء كيانها الذاتي، كشرط لارتقائه هو بدوره. إذ لا يمكن مطلقا أن يرتقي الرجل بمفرده ودون المرأة، مهما دلت الظواهر الخارجية على العكس. ذلك أن رقيه بمفرده سيظل سطحيا أو جزئيا لا محالة، ما دامت المرأة على قهرها وانشدادها نحو الخرافة. فالرقي ليس شيئا يكتسب فقط من خلال الدراسة والممارسة، بل قبل ذلك تغرس أسسه من خلال تربية الطفل وإعداده للحياة. وهنا تكمن خطورة دور المرأة. فإذا كامنت متخلفة ستغرس في نفسه لا محالة بذور الخرافة، وتعطيه عن العالم تصورا سحريا، انفعاليا تحيط به الأوهام من كل جانب، مما يحرمه السيطرة على الطبيعة، من خلال المعرفة العقلية المنطقية. إن رقي الرجل رهن بارتقاء المرأة، تلك حقيقة تفرض نفسها على الواقع ولا مجال للمكابرة فيها. والمرأة المقيدة تشكل قييدا سريحا أو خفيا لانطلاقة الرجل. ولا مرأا أننا نستطيع أن نحدد مدى ارتقاء مجتمع ما ، دون خطأ كبير، انطلاقا من وضعية المرأة فيه، ومدى ما بلغته من تحرر.

على أن هذه الفئة في المجتمع النامي، مازالت تعاني الكثير من رواسب الماضي، وذلك عند كلا الجنسين على حد سواء . والصفة المميزة هي الاختلال في توزيع الأدوار، وغموض المكانة لكل من الرجل والمرأة، فالمرأة تتوق إلى الانطلاق وتعني ضرورته لها وحقها فيه، والرجل يتوق أيضا إلى الانطلاق له ولقرينته. ولكن كل منهما مازال أسير قيود تكبله من الداخل وفي أساس بنية شخصيته، وتحتاج للتخلص منها إلى مغالبة شديدة للنفس، فالمرأة تريد أن تنطلق ولكنها لا تجرأ على طرح قضيتها جذريا. والحق يقال أن الرجل لا يشجعها على هذا الطرح الذي يضعه هو في المقام الأول موضع التساؤل، ولا بد أن يدفع به إلى إعادة النظر بوضعيته وأسلوب علاقته بها. (مصطفى حجازي، 2005، ص ص 206-207)

إن المرأة أسيرة عملية تشريط مزمن تدفعها لتلعب دور الراضخ المقهور، أو دور الآداة، وهي تطمئن لهذا الدور وقد أعدت له نفسيا، ولكنه لم يعد يرضيها على مستوى الوعي بكيانها والوعي بحقوقها،

والرجل يتحدث عن المساواة وعن تحرير المرأة، ولكنه لا يستطيع التخلي عن امتيازاته بسهولة. وهكذا يعاني كل منهما من صراعات نفسية وتناقضات داخلية وعلائقية، فهي مازالت محافظة مقيدة داخليا مع تحرر ظاهري، وهو مازال متمسكا بوضعية السيد وامتيازاته مع ادعاء المساواة وتأييد حقوق المرأة، وبالمقابل فإن المرأة تخشى على الإقدام على تحمل مسؤولية مصيرها، وفرض ذاتها، لما غرس في نفسها من مخاوف بغية إبقائها في حالة تباعية. وهي تجد في تلك التباعية نوعا من الاستقرار والشعور بالحماية والأمن ضد العالم الخارجي الذي صور لها كغول، أو وحش مفترس يتربص بها. كما أنها تخشى أن يسيء فهمها الرجال الذين لم يعوا بعد ضرورة تحررها، أو الذين يحرصون على امتيازاتهم. وهكذا تتراجع إلى مواقعها السابقة مترددة أمام عظم التحديات وكبر المهمة، خصوصا أنها غير أكيدة من الظفر، وتخشى أن يدفع كيانها أو سمعتها ثمنا لمحاولة فيها قليل أو كثير من الجرأة، ولكنها تعود بعد استكانة تطول أو تقصر، فتعبيء نفسها ضد وضعية العبودية المفروضة عليها، وتحس إحساسا مضضا بثقل ماضيها، وما فرض عليها من غبن من قبل محيط تجاهلها كإنسانة، ولم يرد لها أن تكون سوى أداة، وتصدر عنها ردود فعل متشنجة، على شكل تمرد جزئي وأني ترفض كل رموز الماضي، وكل وظائف دورها التقليدي، ترفض دور المرأة الخادم، المستلب اقتصاديا، ودور آلة التفریح والمتعة. تثور على صورة الأنثى التي تراها في أمها، وقد تشتت في هذا الرفض كي تصل حد رفض الأنوثة بمجملها، من خلال تنكر لجسدها وخصائصه البيولوجية وحاجاته، ترى أمامها الرجل كنموذج للتحرر والانطلاق، فتحاول أن تقلده، وأن تصبح نسخة عنه، وهي في ذلك تستلب ذاتها لا محالة، إنها تخسر أنوثتها دون أن تريح الرجولة، أو هي تمر بفترات من التذبذب ما بين الإفراط في الأنوثة فتلعب دور الغاوية، والإفراط في التنكر لتلك الأنوثة من خلال الانخراط في ممارسات وتصرفات تتصف بالذكورة، وقد يغلب عليها أن تلعب دور الأنثى ظاهريا دون أن تعيشه في علاقة حميمية.

أما الرجل فمعاناته، وإن كانت أقل من معاناة المرأة، فإنها ليست ببسيطة، فهو متحرر فكريا وثقافيا، وهو من أنصار المساواة ولكنه ينتظر أن تقوم المرأة بذلك، دون أن يشارك فيه بشكل فعال، والغالب أن يكون حماسه نظريا، أما في الممارسة اليومية التلقائية فمازال أسير التقسيم العبودي للأدوار، ومازال شديد الحساسية لكل ما يمكن أن يعتبر نيلا من سلطانه وحقوقه على المرأة، والحقيقة أنه في معظم الحالات يخشى أن تفلت المرأة من سلطته، يخشى أن تنافسه وأن تتفوق عليه، ولذلك فهو يحتمي وراء حقوقه التاريخية، وما تعطيه له من سلطة على المرأة، إنه يخشى إذا أفلنت المرأة من سلطته، أن يجد نفسه أمام امتحان عسير لذكورته، التي ارتبطت لسوء حظه بالتسلط أكثر مما هي مرتبطة بالقدرة

على الوصول إلى المشاركة في متعة اللقاء الجسدي، وهكذا فأكثر الرجال تحررا، مازال عمليا يتصرف انطلاقا من توزيع للأدوار يعطيه بعض المكاسب، ويشد المرأة إلى الوراء، ويتصرف خصوصا من موقع تجنب وضعية امتحان قدراته الفعلية، ووضعها موضع التساؤل.

بين هذه الفئة ، هناك بالتأكيد فروق كبيرة على سلم المحافظة والتحرر، وعند الجنسين على حد سواء، والصراعات بالتالي كثيرة نظرا لعظم التناقضات الذاتية والعلائقية. ومازالت المرأة على كل حال تدفع الثمن الأكبر، فتحررها الاقتصادي النسبي لم يحررها بعد من أعباء الأسرة التي مازالت بدون تقويم، فهي تبذل جهدا مضاعفا كي تحصل على حقوق ومكانة ليست متوازية مع ذلك الجهد. (مصطفى حجازي، 2005، ص ص 207 - 208).

خلاصة الفصل:

إن أهم ما يمكن الخلوص إليه من خلال هذا الفصل هو تميز نظام الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري ببنية ثقافية بالغة التعقيد، قد حاولنا في هذا الفصل أن نعالج بعضا من جوانبها من خلال المدخل الثقافية الأساسية الأربعة المحيطة والمتدخلة في تسيير نظام الزواج والأسرة والممارسات والتفاعلات الزوجية ضمنه، حيث يوفر المدخل الشرعي الإسلامي توضيحا لشكل من أشكال السلطة وهو الشكل الذي يستمد قوته من قوة الحجة ودورها في غرس القيم الدينية والروحية والأخلاقية التي تربط أهداف الزواج وبناء الأسرة الدنياوية بغاية أسمى هي خلافة الأرض وتعميرها بمن يعبد الله، ولعل في هذا المدخل الديني في نظام الثقافة الاجتماعية الجزائرية يمثل منظومة من القيم تشمل نسقا معرفيا هاما لتوجيه سلوك الأفراد فيما يتعلق بقضايا الزواج، حيث أن عقد القران في المجتمع الجزائري لا يمكن أن يُتقبل اجتماعيا حتى تتحقق فيه أركان الزواج التي حددت في الشريعة الإسلامية من ولي وشهود ومهر وصيغة حسب ما يرى به أغلب الفقهاء.

وأما المدخل الثاني فتمثل في الضوابط والتشريعات القانونية المنصوص عليها في مواد قانون الأسرة الجزائري، وهذا المدخل الاجتماعي الثقافي وفق سلطته القانونية يحاول المجتمع من خلاله وضع الضوابط والمعايير التي هدفها الحماية والردع والإصلاح منذ لحظة توثيق عقد الزواج، وفي حال وقوع أي حدث يستوجب الفصل فيه.

وأما المدخل الثالث فيشمل الثقافة الاجتماعية الأصلية، والتي لاحظنا من خلال هذا الفصل نوعا من الإرهاصات الجدلية بين من يذهب إلى كونها ثقافة تقليدية وهو الاتجاه الأرجح وبين من يرى بأن ما حدث من تغييرات اجتماعية قد ساهم في حدوث تغييرات جوهرية على مستوى بنية ووظائف مؤسسة الزواج والأسرة وكذا الآليات النفسية والاجتماعية المنظمة والمسيرة لها والمحيط بها، وتشير كما وضحنا الكثير من المظاهر على حدوث هذه التغييرات بالفعل ولكن قد لا تدل هذه التغييرات على حدوث انسلاخ جذري للثقافة الأصلية بقدر ما يدل على أن هذه المظاهر الحداثية أو بالأحرى العصرية هي وسائل يستخدمها ممثلوا السلطة الاجتماعية لخدمة الثقافة التقليدية وإعادة إنتاج النظام الاجتماعي الأصلي، الدليل الذي يعتمده ويفصل فيه العديد من الباحثين على مواجهة الحداثة وتأصل التخلف الاجتماعي في مبادئ الثقافة التقليدية كما ذهب إلى ذلك الباحث الجزائري (مظهر، 2010) في نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية - مصدر المواجهة- وكذلك الباحث (مصطفى حجازي) في مؤلفة سيكولوجيا القهر -التخلف الاجتماعي- على سبيل المثال لا الحصر مبينان أساليب العنف والقهر المعتمدان لتسيير هذا النوع من الثقافة على الفرد بهدف إعادة إنتاج الجماعة والنظام الاجتماعي معرضة بذلك الفرد إلى مختلف أنواع العقاب في كل محاولة له بالاستقلالية عن نظام الجماعة. ويبدو أن هذا المدخل يقف بنا في حدود نمطين من الاتجاهات المثيرة لموقف الصراع، والمحددة للنتائج المترتبة عنه والتي تعتبر نقطة انطلاق مهمة في تحديد درجة ومكان تغير الثقافة التقليدية وهما: إتجاه العائلة الذي ينطلق أساسا من معادلة الكلفة والعوائد المترتبة على هذا الزواج، أي أن يبدأ الترتيب والاختيار للزواج من العائلة ثم يعرض على الابن البدائل التي تم ترشيحها ليقوم بعد ذلك باختيار الأنسب له من بين البدائل المتاحة للعائلة وفق هذا الاتجاه أن تسيير وتنظيم وتبارك هذا الزواج، وأن تتدخل كلما لزم الأمر في حياة الزوجين إذ هي تعتبر نفسها المسؤولة عن حدوثه، وتعمل بمقتضى هذا الاتجاه على مراقبة والتحكم بدرجات متفاوتة في حياة وقرارات الزوجين المتعلقة بالحياة الزوجية لهما بما في ذلك مراقبة الحياة الجنسية والتدخل في تحديد عدد الأطفال مثلا وغيرها من شؤون العلاقة الزوجية للأبناء، في مقابل الاتجاه الثاني الذي ينطلق أساسا من الاختيار الفردي للابن المقبل على الزواج حيث يرى الشباب أن الزواج مسألة شخصية تخص الفردين المتزوجين وتحقيق أهدافهما في علاقة مشتركة ليس لأحد من خارجها التدخل فيها، ومع ذلك فلا يسعى الاتجاه الفردي للشباب في مسألة زواجهم إلى مقاطعة العائلة الأصلية لكل منهما بل على العكس، أي يسعون للأخذ بموافقة الأهل على هذا الزواج قبل وبعد حدوثه. وأهم ما يمكن التعقيب به على مثل هذا الموقف الصراع بين ممثلي السلطة التقليدية القائمة على النظام الجماعي في التسيير، والشباب الذين

يطمحون ويتطلعون لحياة زوجية تشبع رغباتهم وحاجاتهم وتحقق أهدافهم وتجنبهم الغواية والانحراف والمشاكل وتضمن لهم السعادة المنشودة التي يأملون في تحقيقها من خلال ممارستهم للحرية الشخصية في علاقاتهم الزوجية، أهم ما يمكن التعقيب به هو أن الزواج مسألة شرعية لها مقاصد شخصية واجتماعية، ولا يمكن تحقيق المقاصد الاجتماعية بشكل سليم يضمن الرضى والراحة النفسية والتوافق الاجتماعي إلا بتحقيق السكن النفسي للزوجين، والذي يعد أهم عوامل حماية الفرد من الانحراف الاجتماعي والاضطراب النفسي وغيرها من المشكلات، وكذا حماية المجتمع والعائلة من مختلف مظاهر الشذوذ.

وأما فيما يتعلق بالمدخل الرابع والذي ربطناه بالتغير الاجتماعي، فإننا نريد من خلاله أن نوضح ما حدث ويحدث على مستوى النظام الاجتماعي والثقافة المسيرة له من تحولات مست نظام الزواج والأسرة، ذلك أن التطرق إلى بنية الثقافة دون توضيح إلى الدينامية السريعة لتدخل عناصر ثقافية من خارج المجتمع - الجزائري- عن طريق الحركية والتطور والاستخدام الكبير والواسع النطاق لتكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصال مما ساهم في تدفق قيم وعناصر ثقافية جديدة لم تكن موجودة أو على الأقل ملاحظة بالشكل الموجود حاليا، ذلك أن هذا نرى أنه نقص في معالجة القضايا بصورة أكثر عمقا وشمولية هذا من ناحية نظرا لأهمية معرفة المختص في علم النفس الاجتماعي لأهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و... التي تطرأ على مجتمع بحثه في تفسير القضية محل دراسته، ونظرا لما تلعبه هذه التحولات من دور في التشجيع على بعث القيم الفردانية والمادية والاستهلاكية.

وفي نهاية هذا الفصل يجب الإشارة إلى أن سيكولوجيا الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري تتخذ طابعا فيسفسائيا متعدد وتتنوع خصائصه تبعا للعديد من العوامل منها مميزاته النوعية المستمدة من أصوله التاريخية والاجتماعية، والتي تشكل السمات المميزة للشخصية الجزائرية (مرأة ورجل)، وما حدثت عليها من تغيرات نتيجة تفاعلها مع متغيرات تتالي الفترات الزمنية وما يصاحبها من عوامل التغير الاجتماعي والثقافي نتيجة عدة متغيرات: كخروج الفتاة للتعليم والمرأة للعمل واكتساح التكنولوجيا مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ومساهمتها في تغيير الأفكار والسلوكات الاجتماعية، غير أن هذا لا يدل على أنه ثمة تغيير جذري في النظام الاجتماعي وانقراض للقضايا الاجتماعية التقليدية المشكلة بقدر ما يدل على أن النظام الإجماعي وما يحمله من ثقافة تقليدية مغيب -وليس منقرض- تحت مظاهر العصرية المستجلات، وإنما يدل على ظهور نمط جديد من القضايا والمشكلات المنبثقة أساسا من تأرجح التماهي بين

الشخصيتين التقليدية والعصرية، وبرز آليات وميكانيزمات للتكيف مع هذه الوضعيات، تعكسها المواقف اليومية والأمثال الشعبية المعبر بها في الحياة الاجتماعية "يتمسكن حتى يتمكن"

وهذا الشعور البيئي يلزم الفرد في مختلف المواقف التي يعيشها لا سيما منها تلك المتعلقة بضرورة اتخاذ قرارات معينة، وتزداد حدة هذا التناقض كلما كان الموقف مصيريا أو ذا أهمية كبرى في حياة الفرد، مثل اتخاذ القرارات المتعلقة بالزواج واختيار شريك الحياة الزوجية مثلا، وكان التماهي بكل من الشخصيتين والسلوك وفقها يجر معه تبعات سلبية لها وزنها الثقيل على جوانب عديدة من حياة الفرد.

لذلك كان ضروريا البحث في قضايا ذات علاقة مباشرة بسلوكيات المجتمع الجزائري بغية التوصل إلى الآليات المنظمة والمتحركة في سيرورات التفاعل في الحياة الزوجية لأفراده، والتي يمكن من خلالها الوصول إلى عمق وجذور المشكلة والصراع في العلاقة الزوجية من خلال رؤية متعددة الأبعاد.

ومن ناحية أخرى فإن دراسة معتقدات الأفراد المرتبطة بحياتهم العامة والزوجية إزاء مصادر التعزيزات المختلفة من سعادة وتوافق وإشباع... لا يمكن أن تفهم بعيدا عن بيان مكونات المعرفة الاجتماعية السائدة في المجتمع، وتوضيح آليات التعلم والتطبيع والتنميط الاجتماعي من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة، ودورها في إكساب الفرد للسمات الشخصية والمكونات المعرفية التي تشكل الاعتقادات والتوقعات التي يدركها وبالتالي ينطلق منها في تبنيه لخيارات سلوكية معينة. وهذا ما يصطلح عليه بمفهوم الاعتقاد في التحكم والتعزيز، كما تم التفصيل فيه نظريا في الفصل الثاني من هذا البحث، و كما سيتم دراسته ميدانيا من خلال الفصول الموالية .

الفصل السادس : الدراسة الإستطلاعية

-تمهيد

1- القراءات الأولية

2- الاستطلاع الميداني

3- إعداد أدوات البحث.

4- نتائج الدراسة الاستطلاعية للبحث

-خلاصة الفصل.

تمهيد:

يشكل الاستطلاع النظري والميداني أهم خطوات العمل البحث، كونه العملية المرافقة والموجهة للباحث في كافة مراحل البحث ولاسيما في اختياره للمنهج والأدوات المناسبة والتأكد من فاعليتها في إنجاز ما أعدت لإنجازه من رصد وقياس. ويتم في هذا الفصل بيان أهمية الدراسة الاستطلاعية في هذا البحث، من حيث عدة جوانب منهجية وإجرائية تكشف عن الوجود الفعلي للموضوع المراد دراسته وقياسه واقعيا بالصورة التي تم تخمينها وضبط حدود الإشكالية على أساسها، كذلك صعوبات وإمكانيات المعاينة والتطبيق الميدانيين من خلال الأدوات المختارة والمصممة لرصد وجمع المعلومات والبيانات، وكذا الكشف على مدى صلاحيتها لإمداد البحث بالمعلومات الكافية للإجابة على تساؤلاته والحكم على الظاهرة موضوع الدراسة، ويمكن التفصيل في الجوانب المذكورة من خلال البحث الحالي في الآتي.

-أهداف الدراسة الاستطلاعية للبحث:

بحسب غاية وخطوات الاستطلاع تنقسم الدراسات الاستطلاعية إلى قسمين أساسيين تجدر الإشارة إلى أهمية كل منهما بالنسبة للبحث الحالي كما يلي:

1-القراءات الأولية:

أهم ما يمكن الإشارة إليه من خلال القراءات الأولية للبحوث والدراسات والمؤلفات السابقة فيما يتعلق بمتغيرات البحث الحالي أو ذات العلاقة بها هو تنوع المناهج والأدوات المستخدمة من قبل الباحثين في معالجاتهم، وهذه من أكثر الصعوبات والقضايا الأساسية التي يمكن القول بأنها واجهت البحث الحالي، فمنهج الملاحظة بالمشاركة على سبيل المثال والذي كان أحد مناهج الاستقصاء والاستطلاع المبدئي في تحديد جوانب عديدة في ضبط تصور إشكالية هذا البحث، والذي اعتمد كمنهج أساس في قيام إحدى النظريات التي شكلت جزءا هاما من منطلقات هذا البحث ولاسيما فيما يتعلق ببعض المسلمات الاجتماعية المرتبطة بالنظام الاجتماعي المسير للتفاعلات الأسرية والزواجية داخل المجتمع الجزائري، على اعتبار مسلمة التناقض بين السلوك القولي والسلوك العملي الذي يميز المجتمعات المتخلفة على غرار المجتمع الجزائري، يضل فكرة يمكن أن تقبل النقد في عدم وجود برهنة قطعية على صدقها، وبالتالي على إمكانية كفايتها دون الرجوع إلى نتائج إحصائية تبرر البعد

الانتشاري للسلوك والذي يمثل بؤرة اهتمام الدراسات النفسية الاجتماعية عموما، وسندا يمكن الاطمئنان له في الحكم على جوانب الوبائية الاجتماعية لعينات من سلوك الاتصال والتوافق الزوجيين من جهة، وأنماط وجهات الضبط العامة والزواجية السائدة في المجتمع والمنتشرة بين الجنسين من خلال عينة المبحوثين المستهدفة بالدراسة في هذا البحث والمتمثلة في فئة المتزوجين المنتمين للمجتمع الجزائري، والمختارة لانجاز البحث من جهة ثانية بشكل خاص.

كما أن التحولات التي مست نظام الزواج والأسرة في أصعدة شتى على المستويين البنائي والوظيفي فيما بينته عديد المؤلفات والأطروحات التي تناولت بالدراسة والبحث الممارسات والسلوكيات الاجتماعية في إطار التفاعلات الزوجية والأسرية داخل المجتمع الجزائري، تعتبر من المؤشرات الدالة على حدوث تحولات عديدة على نظام الجماعة الذي كان سائدا ومعلوما من قبل ولاسيما في تأثيره على قيم الأفراد ومعتقداتهم ومبادئهم وسلوكياتهم سيما ما يرتبط بالعلاقة الزوجية والتفاعلات داخل الأسرة، وهذا مما وجه البحث الحالي إلى الاعتماد على المنهج الوصفي، والسعي من خلال اعتماد أدوات القياس الموضوعية كالاستبيانات والمقاييس المستندة على التصريح اللغوي (السلوك القولي) للمبحوثين، للنظر فيما يمكن استنتاجه من خلال مقارنة مستخلصات البحث الحالي بنتائج بحوث أخرى استخدمت وسائل رصد مختلفة عن أدوات البحث الموضوعية (أدوات البحث الحالي)، محاولة للتوصل إلى نتائج يرجى أن يكون لها دور في التزويد بمؤشرات لكشف ما إذا كان هذا التغيير الذي حدث ويحدث على مستوى نظام الجماعة في المجتمع الجزائري بكل ما يحويه من معتقدات وممارسات وخصوصا فيما يتعلق بمجال الزواج والأسرة الذي له أهميته الخصوصية في مثل هذا المجتمع، قد مست فقط جوانب ظاهرية أو محدودة، وعجزت عن إحداث التحول الجوهري وفشلت في تقليص الفجوة بين تناقض السلوك القولي والسلوك العملي.

كذلك من النقاط المهمة جدا التي تمت مواجهتها في أثناء استطلاع هذا البحث نظريا وميدانيا هو المستوى العالي من تعقده وتشابك وتعدد وتنوع وتداخل متغيراته مما وجه البحث للتطرق إلى معالجة متغيراته بشكل يبتعد عن التفصيل المعمق في متغيراته الأساسية مكتفيين بتحديد زاوية بحث نرى أنها قاعدية ومثيرة للفضول العلمي المدقق للبحث فيها في دراسات لاحقة.

2- الاستطلاع الميداني:

مع أن المفهوم العام للاستطلاع يشمل القراءات النظرية للأدبيات والتراث العلمي في موضوع البحث، إلا أن الدراسة الاستطلاعية بمفهومها المحدد في الاحتكاك المباشر بميدان البحث للتعرف على مجتمع وعينة الدراسة واختيار أنسب الأدوات الكفيلة بتحقيق أهداف البحث، يعتبر أهم خطوة لتأكد الباحث من أنه في الوجهة التي تحقق غاية البحث، وأن لديه من الأدوات التي تساعده في رصد وقياس المتغيرات المستهدفة ما يجعله يطمئن لتصور إجراءات ونتائج دراسته الأساسية.

لذلك فاعتمادا على ما تم الانطلاق بناء عليه من أدبيات نظرية وما تمت مناقشته من نقاط معرفية ومنهجية حول متغير وجهة الضبط العام والزواج في ضوء ما سبق من دراسات وأبحاث تناولت هذا المتغير أو بعضا من جوانبه فيما له علاقة بسلوكيات الزواج والأسرة والممارسة الاجتماعية العامة في سيرورتها وتفاعلاتها التوافقية وتلك التي تعبر عن الامتثال والانصياع والمسايرة للجماعة بعيدا عن مراعاة حاجات الفرد وغيرها مما سبق التفصيل فيه في الفصول السابقة من هذا البحث، إضافة إلى ما تم ضبطه من مفاهيم إجرائية وفرضيات، فإن خطوة بناء واختيار الأدوات المناسبة واختبار صلاحيتها تعد الأهم قبل الشروع في جمع المعلومات والبيانات في الدراسة الأساسية.

وباعتبار الدراسة الاستطلاعية أساسا جوهريا لبناء البحث كله، انطلاقا من تحديد إشكاليته وفروجه ومنهجه ومنطلقاته النظرية والإجرائية وإعداد الأدوات المناسبة لرصد الظاهرة موضوع الدراسة، فإن أهداف الدراسة الاستطلاعية لموضوع البحث الحالي تتمثل في:

-التحقق إجرائيا من وجود ممارسات وسلوكيات تثبت وجود مفهوم لوجهة ضبط خاصة بالمجال الزواجي في الذهنية الجزائرية، ومحاولة تعيين وضبط حدود له من خلال الوقوف على خصوصية موضوع الأسرة والعلاقة الزوجية وما يميزها من تفاعلات تفرقها عن مجال الحياة العامة من حيث مصادر التحكم والحصول على التعزيزات في إطارها.

-التحقق واقعا مما إذا كان هناك عوامل أو متغيرات ذات علاقة بموضوع البحث الأساسي المبدئية، هي أولى بالبحث والدراسة من المتغيرات المطروحة في هذا البحث.

-التحقق واقعا من عدم وجود تناقضات مخلة بسيرورة العمل البحثي فيما يتعلق بالرؤية البحثية ومعطيات الواقع المعيش، وكذلك الوقوف على مدى أجرأة مفاهيم البحث وقابليتها للقياس.

-الخلوص إلى بعض الاستنتاجات المنهجية فيما يتعلق بفاعلية بعض الأدوات مقارنة بأخرى في رصد الممارسة والسلوك الاجتماعيين المتعلقين بمجال الحياة الزوجية في المجتمع الجزائري في الوقت الراهن.

-بناء أداة تسمح بقياس وتصنيف مصادر الضبط الزوجي للمتزوجين من أفراد المجتمع الجزائري.

-التحقق من صلاحية أدوات البحث المختارة لرصد وقياس بعض متغيرات الدراسة والمتمثلة في ثلاث مقاييس هي:

*مقياس وجهة الضبط لروتر المترجم من قبل علاء الدين كفاي

*مقياس الاتصال الزوجي لسباني ترجمة كلثوم بلميهور

*مقياس التوافق الزوجي لساباغ ترجمة كلثوم بلميهور

وللتحقق من الأهداف السالفة الذكر فقد تم تقسيم هذه الدراسة الاستطلاعية إلى مرحلتين، تناولت المرحلة الأولى تصميم أداة لرصد وقياس وجهة الضبط الزوجي، وأما المرحلة الثانية فقد تناولت مبررات وخطوات إعادة تقنين المقاييس الثلاث المختارة لجمع المعلومات المتعلقة بكل من وجهة الضبط والاتصال والتوافق الزوجيين نوضحها فيما يلي.

3- إعداد أدوات البحث:

3-1- بناء مقياس وجهة الضبط الزوجي:

مرّ تصميم مقياس وجهة الضبط الزوجي المستخدم في هذا البحث بثلاث مراحل قبل إخراجها في صورته النهائية التي تم توزيعها وتطبيقها على عينة الدراسة الأساسية، خضع فيها المقياس لمجموعة من التعديلات، نعرضها في العناصر التالية:

3-1-1 المرحلة الأولى لتصميم مقياس وجهة الضبط الزوجي: (وصف الصورة الأولية) تم الاعتماد

في وضع بنود مقياس وجهة الضبط الزوجي مبدئياً على مقياس (ج.روتر) لوجهة الضبط المترجم من قبل (علاء الدين كفاي)، واعتمد بناؤه على منطلق مفاده تصنيف المبحوث وفق جمع درجاته على

كل من بعدي الوجهة الداخلية والوجهة الخارجية للضبط الزواجي العام، بتصنيفه في الفئة الحائزة على الدرجة الأكبر بينهما.

بحيث تكونت الصورة الأولية لمقياس وجهة الضبط الزواجي -وهي الصورة التي تم عرضها على المحكمين- (أنظر الملحق رقم 1) من (29) فقرة، تتكون كل فقرة من زوج من العبارات المشكلة لوجهتي نظر مختلفة إزاء موقف أو حدث يتعلق بالحياة أو العلاقة أو التفاعل الزواجي، تعبر إحداهما على عينة من أساليب تفكير وأنماط معتقدات وأنواع من السلوك السائدة لدى المعتقدين بخارجية مصادر التعزيز والمسؤولية عن قدرتهم على التحكم والتسيير، وتعبر الثانية على العكس -أي عن الاعتقاد في كونهم المسؤولين عن التعزيز والتحكم المتعلق بحياتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم الزواجية عموماً.

وتتم إجابة المبحوث على بنود المقياس باختيار أي العبارتين أو الأرجح منهما تطابقاً مع وجهة نظره أو مع حالته بوضع علامة (صح) أمام العبارة التي تشكل وجهة نظره أو الأكثر اقتراباً منها مقارنة بالعبارة الثانية المشكلة لنفس الفقرة.

غير أنه تجب الإشارة إلى أن الفرق بين مقياس وجهة الضبط الزواجي المصمم من قبل الباحثة يختلف عن مقياس وجهة الضبط لمصممه الأصلي (جوليان روتر) والمترجم من طرف الباحث (علاء الدين كفاي) في كون هذا الأخير يحتوي على ست (06) فقرات من أصل تسع وعشرين (29) لا تعبر عن أي شكل من أشكال وجهات الضبط لأهداف بحثية يأتي ذكرها لاحقاً في وصف مقياس وجهة الضبط، على غير مقياس وجهة الضبط الزواجي الذي صممت جميع فقراته التسعة والعشرين (29) لتصنيف المبحوث في إحدى فئتي الضبط الداخلية أو الخارجية كما سيرد توضيحه بالتفصيل في الآتي.

3-1-2-المرحلة الثانية: (التعديلات التي أجريت على مقياس وجهة الضبط الزواجي)

تم إعداد نسخة أولية لتحكيم المقياس من طرف مجموعة من الباحثين في تخصصات واهتمامات علمية مشتركة أو ذات علاقة بالموضوع الذي تم إخضاعه لتحكيمهم، بحيث قُدّم لهم المقياس في صورته الأولية مرفوقاً بأهم البيانات اللازمة، والمتمثلة في المفهوم الإجرائي لوجهة الضبط الزواجي (الداخلي-الخارجي) الذي اعتمد عليه في وضع بنود المقياس، بالإضافة إلى جدولين في

نهاية المقياس، إحداهما يحتوي على أرقام ترتيب عبارات الضبط الزواجي الخارجي، والثاني على أرقام ترتيب بنود الضبط الزواجي الداخلي، وامتسع من المساحة أمام رقم ترتيب كل عبارة ليتاح للباحث المحكم وضع جميع الملاحظات التي يرى بضرورة التعديل فيها. (أنظر الملحق رقم 04)

ويمكن توضيح نتيجة تحكيم المقياس كخطوة أولى للكشف على قدرة المقياس على قياس ما أعد لقياسه وفق توجيهات المحكمين ورؤاهم حول قدرة البنود على القياس من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(1) يوضح التكرارات والنسب المئوية لفقرات مقياس مصدر الضبط الزواجي:

البند	تكرارات يقيس	تكرارات لا يقيس	النسبة المئوية
أ1	11	0	%100
ب1	10	1	%81,81
أ2	10	1	%81,81
ب2	9	2	%63,63
أ3	11	0	%100
ب3	11	0	%100
أ4	11	0	%100
ب4	11	0	%100
أ5	11	0	%100
ب5	11	0	%100
أ6	11	0	%100
ب6	10	1	%81,81
أ7	11	0	%100
ب7	11	0	%100
أ8	10	1	%81,81
ب8	11	0	%100
أ9	11	0	%100
ب9	11	0	%100

%100	0	11	أ 10
%81,81	1	10	ب 10
%100	0	11	أ 11
%100	0	11	ب 11
%100	0	11	أ 12
%100	0	11	ب 12
%100	0	11	أ 13
%100	0	11	ب 13
%100	0	11	أ 14
%100	0	11	ب 14
%100	0	11	أ 15
%100	0	11	ب 15
%81,81	1	10	أ 16
%81,81	1	10	ب 16
%100	0	11	أ 17
%100	0	11	ب 17
%100	0	11	أ 18
%100	0	11	ب 18
%100	0	11	أ 19
%100	0	11	ب 19
%100	0	11	أ 20
%100	0	11	ب 20
%100	0	11	أ 21
%81,81	1	10	ب 21
%100	0	11	أ 22
%100	0	11	ب 22

23 أ	11	0	%100
23 ب	11	0	%100
24 أ	11	0	%100
24 ب	11	0	%100
25 أ	11	0	%100
25 ب	11	0	%100
26 أ	11	0	%100
26 ب	11	0	%100
27 أ	11	0	%100
27 ب	11	0	%100
28 أ	11	0	%100
28 ب	11	0	%100
29 أ	11	0	%100
29 ب	11	0	%100

التعليق على الجدول :

بعد عرض المقياس على مجموعة من المحكمين والبالغ عددهم 11 محكما في مجال علم النفس وعلم الاجتماع والتربية لإبداء رأيهم في مقياس الدراسة الحالية من حيث ملائمته و الأهداف المرجوة من تصميمه، كانت نتيجة التحكيم ايجابية بنسبة 100 % لصالح أغلبية البنود مع اقتراح تعديل في البعض منها من حيث الصياغة، ماعدى البنود التالية(1ب،2ب،6ب،8أ،10ب،16أ،16ب،21ب) التي صرح واحد (01) من أصل إحدى عشرة (11) محكما بأنها لا تقيس، ولاكن مع اقتراح بعض التعديلات فيما يخص الصياغة لتصبح فيما بعد صالحة لقياس ما وضع المقياس لقياسه والتي سجلت معامل صدق قدر ب81,81% وهي نسبة مرتفعة، تم الاحتفاظ بنفس عدد الفقرات والبنود الأصلي مع الأخذ بالتعديلات المشار إليها من قبل المحكمين.

-التعديلات التي أجريت على المقياس بناء على ملاحظات المحكمين :

فيما يلي عرض مفصل لأهم التعديلات التي قامت بها الباحثة انطلاقاً من اقتراحات المحكمين، حيث تمثل العبارة العليا التي تأخذ نفس رقم وحرف العبارة الموالية لها، عبارات مقياس وجهة الضبط الزواجي (في صورته الأولى) التي أشار المحكمون بتعديلها. وتمثل العبارات السفلى التي تأخذ نفس رقم وحرف العبارة التي تعلوها، الصياغات المعدلة.

1-أ- أن سبب اضطراب العلاقة بين الزوجين في الوقت الحاضر يعود إلى ابتعاد الأهل عن مساعدتهما وإرشادهما ومحاولة الإصلاح بينهما.

1-أ- أن سبب اضطراب العلاقة بين الزوجين في الوقت الحاضر يعود إلى ابتعاد الأهل عن مساعدتهما.

1-ب- يقع الزوجان في متاعب لأن الأهل والآخرين يتدخلون في حياتهما كثيرا

1-ب- يقع الزوجان في متاعب لأن الأهل يتدخلون في حياتهما

2-أ- إن كثيرا من الأمور غير المحببة في حياة الناس الزوجية تعود أحيانا إلى سوء الحظ

2-أ- إن كثيرا من الأمور غير المحببة في الحياة الزوجية تعود إلى سوء الحظ

2-ب- يعود سوء الحظ في الزواج إلى الأخطاء التي يرتكبها الناس

2-ب- يعود سوء الحظ في الحياة الزوجية إلى الأخطاء التي يرتكبها الأزواج

3-أ- إن أحد الأسباب الرئيسة في النزاعات الزوجية هو عدم استعداد الزوجين للاعتراف بالخطأ وتصحيحه بما فيه الكفاية

3-أ- من الأسباب الرئيسة في المشاكل الزوجية هو عدم استعداد الزوجين للاعتراف بالخطأ وتصحيحه

3-ب- لن تنتهي النزاعات الزوجية أبدا مهما حاول الناس منعها

3-ب- لا تنتهي المشاكل الزوجية مهما حاولنا منعها.

- 4-أ- مهما طال الوقت سي(ت)نال الزوج(ة) ما ي(ت)ستحقه بالفعل من احترام.
- 4-أ- مهما طال الوقت ينال الزوج ما يستحقه من حقوقه
- 4-ب- للأسف يضيع حق أحد الزوجين سدى مهما حاول استرجاعه.
- 4-ب- يضيع حق أحد الزوجين مهما حاول استرجاعه
- 5-ب- كل ما يرتبط بالزواج مكتوب محض.
- 5-ب- كل ما يرتبط بالزواج حظ.
- 6-أ- لولا توفر الظروف المناسبة لما استطاع أغلب الأزواج أن ينجحوا في زواجهم.
- 6-أ- الظروف المناسبة تسهم في نجاح الحياة الزوجية.
- 6-ب- يعود فشل الأفراد المقتدرين في أن يكونوا أزواجا ناجحين إلى عدم استغلالهم للفرص المتاحة لهم.
- 6-ب- يعود فشل الأزواج في حياتهم الزوجية الى عدم استغلالهم للظروف المناسبة
- 7-أ- لا فائدة من التعلق الشديد لأحد الزوجين بالآخر إذا كان لا يحبه
- 7-أ- لا فائدة من التعلق لأحد الزوجين بالآخر إذا كان لا يحبه
- 7-ب- الذي لا يستطيع اكتساب محبة شريكه الزوجي لا يعرف كيف يدير أموره معه.
- 7-ب- الذي لا يستطيع تعلم كسب محبة شريكه لا يستطيع التعلق به
- 10-أ- نادرا ما يجد الزوج(ة) المستعد(ة) والمنظم(ة) جيدا في أحداث حياته(ا) الزوجية مواقف صعبة
- 10-أ- نادرا ما يجد الزوج(ة) المرتب(ة) جيدا في أحداث حياته(ا) الزوجية مواقف صعبة
- 10-ب- في كثير من الأحيان تكون أحداث الحياة الزوجية ليس لها صلة بنظام واستعداد الزوجين مما يجعل الجهد قد ضاع هباءا

- 10-ب- في كثير من الأحيان لا تكون مواقف الحياة الزوجية صلة بكون الزوجين متهيئين مما يجعل الجهد قد يضيع هباءا
- 11-أ- يعتمد النجاح في الحياة الزوجية على بذل الجهد وليس للحظ إلا نصيب ظئيل فيه أو ليس له دور على الإطلاق
- 11-أ- يعتمد النجاح في الحياة الزوجية على بذل الجهد وليس على الحظ
- 11-ب- يتوقف النجاح في الحياة الزوجية على أن تكون مع الشريك المناسب وفي الظروف المناسبة
- 11-ب- يتوقف نجاح الحياة الزوجية على أن تكون مع الشريك المناسب
- 12-أ- يستطيع الإنسان العادي التأثير في قرارات شريك حياته الزوجية.
- 12-أ- يستطيع الزوج التأثير في قرارات شريك حياته الزوجية.
- 12-ب- لا يستطيع الزوج (ة) العادي (ة) عمل الشيء الكثير لتعديل قرارات شريك حياته الزوجية.
- 12-ب- لا يستطيع الزوج (ة) التأثير في قرارات شريك حياته الزوجية.
- 13-أ- عندما أخطط لشيء ما يتعلق بحياتي الزوجية فإنني غالبا ما أكون متأكدا من تنفيذه.
- 13-أ- عندما أخطط لشيء يتعلق بحياتي الزوجية فإنني متأكد من تنفيذه
- 13-ب- ليس من الحكمة دائما في الحياة الزوجية التخطيط للمستقبل البعيد، لأن كثير من الأمور تصبح بصورة أو بأخرى نتيجة للحظ حسنا كان أم سيئا
- 13-ب- ليس من الحكمة التخطيط للمستقبل
- 14-أ- هناك بعض الأزواج سيئين بالفعل.
- 14-أ- هناك بعض الأزواج سيئين بالفعل في المعاملة مع الآخرين
- 14-ب- توجد في كل الأزواج أشياء حسنة.

- 14- ب -في أحيان كثيرة توجد في كل الأزواج أشياء حسنة.
- 15-أ-وصولي إلى أهدافي في حياتي الزوجية وتحقيقها لا يعتمد على الحظ إلا قليلا أو لا يعتمد عليه إطلاقا.
- 15-أ-وصولي إلى أهدافي في حياتي الزوجية وتحقيقها لا يعتمد على الحظ إلا قليلا
- 15 ب -في الحياة الزوجية كثيرا ما يتساوى اتخاذ القرار عن تدبر وتخطيط أو تركه للمكتوب والظروف.
- 15 ب -في الحياة الزوجية كثيرا ما يتم اتخاذ القرار عن تدبر وتخطيط أو تركه للمكتوب والظروف
- 18-أ-معظم الناس لا يستطيعون إدراك المدى الذي تخضع فيه حياتهم وعلاقتهم الزوجية لأحداث الصدفة
- 18-أ-معظم الناس لا يستطيعون إدراك المدى الذي تخضع فيه حياتهم وعلاقتهم الزوجية للصدفة.
- 19-ب-في الحياة الزوجية من الأفضل دائما أن لا يكشف الشريك عن أخطائه لشريكه.
- 19-ب-في الحياة الزوجية من الأفضل أن لا يكشف الشريك عن أخطائه لشريكه
- 20-أ-من الصعب أن تعرف ما إذا كان زوج(ت)ك ي(ت)حبك بصدق أم لا.
- 20-أ-من الصعب أن تعرف ما إذا كان زوج(ت)ك ي(ت)حبك بصدق
- 20-ب-يتوقف حب الشريك الزوجي لشريكه بمدى قدراته على كسب محبته بما لديه من لطف وحسن خلق.
- 20-ب-يتوقف حب الشريك لشريكه على مدى قدراته على كسب محبته
- 21-ب-معظم أنواع سوء الحظ التي تحدث في حياتي وعلاقتي الزوجية تنتج عن ضعف القدرة أو الجهل أو الكسل أو نتيجة لها جميعا
- 21-ب-معظم أنواع سوء الحظ التي تحدث في حياتي الزوجية تنتج عن ضعف القدرة على التسيير

- 22-أ- نستطيع ببذل قدر مناسب من الجهد تجاوز أزماتنا الزوجية والتغلب عليها
- 22-أ- نستطيع ببذل قدر مناسب من الجهد القضاء على أزماتنا الزوجية
- 22-ب- يصعب على الزوجين التحكم في تدخل الأهل والآخرين في حياتهما الزوجية
- 22-ب- يصعب على الزوجين التحكم في تدخل الأهل في حياتهما الزوجية
- 23-أ- في بعض الأحيان لا أستطيع أن أفهم كيف وصلت حياتي وعلاقتي الزوجية إلى ما هي عليه حالياً
- 23-أ- في بعض الأحيان لا أستطيع أن أفهم كيف وصلت حياتي الزوجية إلى ما هي عليه حالياً
- 24-ب- الزوج (ة) الجيد(ة) يوضح لشريكه وينبئه لما ينبغي عليه أن يفعله.
- 24-ب- الزوج (ة) الجيد(ة) يوضح لشريكه ما ينبغي عليه أن يفعله
- 25-ب- يستحيل أن أعتقد أن الصدفة أو الحظ لها دور في حياتي الزوجية.
- 25-ب- يستحيل أن أعتقد أن الصدفة لها دور في حياتي الزوجية
- 27-أ- تولي العائلة أهمية كبيرة لحدث الزواج.
- 27-أ- تولي عائلتي أهمية كبيرة للزواج.
- 27-ب- يعتبر الزواج أحسن أسلوب لتنمية الروابط الاجتماعية وتحسين الزوجين.
- 27-ب- يعتبر الزواج أحسن أسلوب لتحسين الزوجين.
- 28-أ- لا يصيبني في حياتي الزوجية إلا ما اقترفت يداي
- 28-أ- لا يصيبني في حياتي الزوجية إلا ما قمت به من افعال
- 28-ب- أشعر في بعض الأحيان أنني لا أملك السيطرة الكافية على الاتجاه الذي تسير فيه حياتي الزوجية.
- 28-ب- أشعر في بعض الأحيان أنني لا أملك السيطرة الكافية لتسيير حياتي الزوجية.

29-أ- لا أستطيع أحيانا أن أفهم لماذا يسلك زوجي (تي) بهذه الطريقة التي ي(ت)سلك بها.

29-أ- لا أستطيع أحيانا أن أفهم لماذا يسلك زوجي (تي) بهذه الطريقة

29 ب- أعتقد أن بعض الأزواج هم السبب في النهاية عن تصرفات أزواجهم السيئة

29- ب- أعتقد أن الزوج هو السبب في ظهور التصرفات السيئة في الحياة الزوجية.

3-1-3- المرحلة الثالثة: (الصورة النهائية لمقياس وجهة الضبط الزواجي)

بعد إجراء التعديلات الأولية لمقياس وجهة الضبط الزواجي الموجهة من قبل المحكمين، وقبل إخراجه في صورته النهائية تم إخضاعه إلى اختبار أولي قبل الخلوص إلى فعاليته كأداة للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية، عن طريق تطبيقه على عينة إستطلاعية من المبحوثين لدراسة خصائصه السيكومترية والتأكد من مفهومية عباراته وفقراته وتعليماته، وكذا مدى سهولة أو صعوبة تطبيقه، وتجاوب المبحوثين مع بنوده.

وفي التالي مواصفات العينة الاستطلاعية التي تم تطبيق مقياس وجهة الضبط الزواجي عليها.

- مواصفات العينة الاستطلاعية لمقياس وجهة الضبط الزواجي:

تم إجراء الدراسة الاستطلاعية لمقياس وجهة الضبط الزواجي داخل إحدى المؤسسات الاستشفائية الرئيسية بمدينة بسكرة، نظرا لإمكانية الاحتكاك بمختلف الفئات الاجتماعية ممن خبروا الحياة الزوجية هذا كاعتبار أول، ومن جهة أخرى لتوافر امكانيات العمل بقدر مناسب من الظروف السامحة بالسير الحسن للبحث كتوفر المكان والزمان المناسبين، وإمكانية طلب المبحوثين للمزيد من الفهم حول كيفية الإجابة في حال الحاجة لذلك، والجداول التالية توضح بعض خصائص العينة الاستطلاعية التي تم تطبيق مقياس وجهة الضبط الزواجي عليها ، بالإضافة إلى تكراراتها ونسبها المئوية.

جدول رقم (2): يعرض خصائص أفراد العينة حسب الجنس:

الخاصية	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	20	40%
أنثى	30	60%
المجموع	50	100%

التعليق على الجدول:

يتضح من خلال الجدول أن العينة التي تم تطبيق مقياس وجهة الضبط الزواجي عليها كعينة استطلاعية قد استوفت الجنسين، بحيث بلغت النسبة المئوية للذكور 40 بالمائة من النسبة الكلية للمبحوثين وهي نسبة معتبرة، في حين بلغت نسبة الإناث 60 بالمائة من النسبة الكلية للعينة الاستطلاعية وهي النسبة الأكبر، وبهذا فالعينة التي تم تطبيق المقياس عليها مناسبة من حيث توزيع متغير الجنس لبلوغ الإناث النسبة الأكبر في الكثافة السكانية لجل مجتمعات العالم، كما أنه معطى اجتماعي ظاهر وملاحظ في المجتمع الجزائري على غرار بقية مجتمعات العالم.

جدول رقم (3): يعرض خصائص افراد العينة حسب الفئات العمرية ونسبها المئوية:

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية
30-20	10	20%
40-31	13	26%
50-41	20	40%
أكثر من 50 سنة	7	14%
المجموع	50	100%

التعليق على الجدول:

من خلال توزيع العينة الاستطلاعية لمقياس وجهة الضبط الزواجي على خاصية السن، يظهر أن العينة مستوفية لمختلف الفئات العمرية من عشرين (20) سنة وإلى ما فوق الخمسين (50) سنة بنسب مائوية متقاربة نسبيا، وقد يرجع خلو العينة ممن هم دون السن العشرين (20 سنة) إلى قلة من

خبروا الحياة الزوجية في هذه السن، فقد أصبح من المعلوم ملاحظة ارتفاع سن الزواج لاسيما في المدن مقارنة بالأرياف، فقد أجريت هذه الدراسة في مدينة بسكرة.

جدول رقم (4): يعرض خصائص افراد العينة حسب فئات المستوى التعليمي ونسبها المئوية:

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
4%	2	دراسات عليا
30%	15	متوسط
26%	13	جامعي
30%	15	ثانوي
10%	5	ابتدائي
100%	50	المجموع

التعليق على الجدول :

يتضح من خلال معطيات الجدول بأن العينة الاستطلاعية التي تم تطبيق مقياس وجهة الضبط الزوجي عليها، قد شملت المبحوثين من مختلف المستويات التعليمية، من الابتدائي وإلى غاية الدراسات العليا، مما يبين قابلية المقياس العالية للتطبيق على ذوي المستويات العليا والدنيا تعليميا، كما يلاحظ أن أعلى نسب المبحوثين كانت من المستوى المتوسط والثانوي والجامعي، وقد يرجع هذا إلى كون هذه المستويات هي الأكثر انتشارا بين الفئات الاجتماعية مقارنة بمستويي الدراسات العليا والمستوى الابتدائي، هذا الأخير الذي أصبح يشهد تقلصا لما مرت وتمر به منظومة التعليم من تغيرات محاولة للرفع من مستويات النجاح في الأطوار التعليمية لاسيما منها في الطور الابتدائي

جدول رقم(5)يبين التكرارات والنسب المئوية لمتغير الحالة الاجتماعية:

النسبة المئوية	التكرار	الحالة الاجتماعية
60%	30	متزوج
20%	10	أعزب
8%	04	أرمل

مطلق	06	%12
المجموع	50	%100

التعليق على الجدول :

يوضح الجدول السابق التوزيع المتنوع لحالات اجتماعية مختلفة بين مفردات العينة الاستطلاعية، بين متزوجين وعزاب ومطلقين وأرامل، ويظهر أن أكثر الحالات ارتفاعاً من حيث النسبة المئوية هي للمتزوجين، وذلك بحصولها على نسبة 60 بالمائة من النسبة الكلية لعدد المبحوثين، وذلك باعتبارها العينة الأساسية التي يستهدفها المقياس خصوصاً والبحث في مجمله عموماً، كما تجدر الإشارة إلى أن بنود المقياس قد بدت سهلة وممكنة الفهم والإجابة بالنسبة حتى لمن لم يخبروا العلاقة الزوجية بعد وذلك من خلال إتاحة المقياس للمبحوثين إمكانية التعبير عن تصوراتهم ووجهات نظرهم إزاء الحياة الزوجية، بالإضافة لإمكانية التعامل معه من قبل الفئات الاجتماعية التي خبرت في سابق حياتها الحياة والعلاقة الزوجية كفئات المطلقين وحالات الترميل.

جدول رقم (6): يعرض خصائص أفراد العينة حسب المهنة ونسبها المئوية:

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
طبيب	5	%10
ممرض	15	%30
أخصائي نفسي	10	%20
إداريين	12	%24
عمال مهنيين من المستوى الأول	8	%16
المجموع	50	%100

التعليق على الجدول:

يظهر من خلال الجدول التنوع في مهن وبالتالي في المستويات الفكرية والمادية والاجتماعية للمبحوثين، من ذوي المناصب الجيدة إلى العمال من المستوى الأول، مما يدل على أن المقياس قد

طبق على عينة تتميز بالتنوع في خصائص مفرداتها، مما يسهم في بيان قابلية المقياس للتطبيق على عينات موسعة ومختلفة ممن خبروا الحياة الزوجية.

جدول رقم (7): يعرض خصائص أفراد العينة حسب مدة الزواج والنسب المئوية لفئاتها:

مدة الزواج	التكرار	النسبة المئوية
1-5 سنوات	10	20%
6-10 سنوات	12	24%
11-15 سنة	25	50%
16-20 سنة	3	6%
المجموع	50	100%

التعليق على الجدول :

من خلال معطيات الجدول يلاحظ أن العينة الاستطلاعية قد شملت فئات مختلفة لمدة أو زمن خبرة المبحوثين للحياة الزوجية، أي من (01) سنة وإلى غاية (20) سنة وهذا مما يضيف دعماً لقدرة المقياس على التطبيق مع المتزوجين في المراحل والفترات الزمنية المختلفة للحياة والعلاقة الزوجية.

- الخصائص السيكومترية لمقياس وجهة الضبط الزواجي:

تم حسابها من خلال معاملات الصدق والثبات كما يوضح في الآتي.

أ-صدق المقياس:

الجدول التالي توضح معاملات الصدق التي تم الاعتماد عليها لحساب قدرة قياس المقياس لمتغير وجهة الضبط الزواجي.

جدول رقم (8): يبين صدق الاتساق الداخلي لمصدر الضبط الداخلي.

الرقم	قيمة ر	مستوى المغنوية	الدلالة
1	,279	,050	غ د
2	,361**	,010	د

د	,000	,520**	3
د	,000	,514**	4
د	,002	,430**	5
د	,018	,333*	6
د	,000	,490**	7
د	,022	,324*	8
د	,000	,482**	9
د	,000	,501**	10
د	,022	,324*	11
د	,004	,397**	12
د غ	,013	,350	13
د	,005	,393**	14
د	,013	,348**	15
د	,040	,291**	16
د	,300	,150**	17
د	,006	,382*	18
د	,013	,349**	19
د	,095	,238*	20
د	,094	,240**	21
د	,799	-,037**	22
د	,009	,366*	23
د	,430	-,114**	24
د غ	,001	,453	25
د	,006	,384**	26
د	,908	,017**	27
د	,740	,048**	28

د	,002	,420**	29
---	------	--------	----

التعليق على الجدول :

من خلال نتائج الجدول يتبين أن غالبية بنود مقياس مصدر الضبط الداخلي متسقة مع الدرجة الكلية للبعد، فمعظم بنود البعد الداخلي كانت دالة عند المستويين 0,05 و0,01.

جدول رقم (9): يوضح صدق الاتساق الداخلي لمصدر الضبط الخارجي.

الرقم	قيمة ر	مستوى المعنوية	الدالة
1	,081	,576	غ د
2	,473**	,001	د
3	,478**	,000	د
4	,227	,114	غ د
5	,364**	,009	د
6	,517**	,000	د
7	,443**	,001	د
8	,174	,226	غ د
9	,451**	,001	د
10	,135	,348	غ د
11	,293*	,039	د
12	,010	,945	غ د
13	,207	,150	غ د
14	,395**	,005	د
15	,332**	,019	د
16	,398	,004	غ د
17	,455**	,001	د
18	,439**	,001	د
19	,526**	,000	د

20	,344	,014	غ د
21	,398**	,004	د
22	,478	,000	غ د
23	,321*	,023	د
24	,307	,030	غ د
25	,294	,038	غ د
26	,447**	,001	د
27	,363**	,009	د
28	,291	,040	غ د
29	,339**	,016	د

التعليق على الجدول رقم:

يظهر من معطيات الجدول أن غالبية بنود بعد مصدر الضبط الخارجي متسقة مع الدرجة الكلية للبعد، من خلال دلالة معظم البنود عند المستويين ووجود نسبة مقبولة من الارتباط، مما يدل بالتالي على صدق الاتساق الداخلي للمقياس.

جدول رقم (10): يعرض نتائج صدق المقياس وفق معامل المقارنة الطرفية:

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	قيمة المعنوية
النصف العلوي	35,6429	8,15812	26	-	,000
النصف السفلي	53,0000	4,05728		7,128	

التعليق على الجدول :

تظهر نتائج الجدول وجود فروق بين متوسط النصف العلوي والذي تمثله الدرجات العليا (ذوي الضبط الخارجي) و الذي قدر ب 35,64 ومتوسط النصف السفلي الذي تمثله الدرجات الدنيا

(نوي الضبط الداخلي) و الذي قدر ب 53,00 مما يدل على قدرة المقياس على التمييز بين نمطين من السلوك أو السمات (الضبط الداخلي والضبط الخارجي -الزواجي).

ب-ثبات المقياس:

تم حساب ثبات مقياس وجهة الضبط الزواجي عن طريق معامل التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ كما توضحه المعطيات التالية.

جدول رقم (11): يبين حساب الثبات وفق معامل التجزئة النصفية:

المتغيرات	قيمة ر	قيمة المعوية	مستوى الدلالة	القرار
النصف الزوجي	*,304	,032	0.05	دال
النصف الفردي				

التعليق على الجدول :

بعد تجزئة المقياس إلى نصفين زوجي وفردي، وحساب الارتباط بين جزأي المقياس، تبين وجود ارتباط عند مستوى دلالة 0,05 مما يدل على ثبات المقياس.

-الثبات عن طريق معامل الفا كرونباخ :

نتائج استخدام معامل الثبات عن طريق الفا كرونباخ الدرجة 0,787 وهي نسبة عالية تدل على ارتفاع مستوى ثبات المقياس.

3-2-دراسة الخصائص السيكومترية لمقياس وجهة الضبط المستخدم في البحث:

وتتم هذه الدراسة وفق خطوتين تتمثلان في وصف المقياس وخصائصه السيكومترية الأصلية، ثم التطرق لخطوات إعادة تقنينه، ليصبح ملائماً للتطبيق على مجتمع البحث الحالي (عينة الدراسة الأساسية).

3-1-2-وصف مقياس وجهة الضبط وخصائصه السيكومترية الأصلية:

إن أول مقياس صمم لمقياس مصدر الضبط هو مقياس روتر 1966 في دراسته التي هدفت إلى توضيح أثر التعزيز والمكافأة على السلوك، وهو يأخذ شكل الاختبار الجبري، ويتكون من 23

فقرة، كل فقرة تتضمن زوجا من العبارات، إحداها تشير إلى الضبط الداخلي، والأخرى تشير إلى الضبط الخارجي، وقد أضيفت إلى الفقرات السابقة 6 فقرات إضافية، وضعت حتى لا يعرف المفحوص هدف المقياس، ليصبح المقياس مكونا من 29 فقرة.

يتم تصحيح المقياس عن طريق حساب إجابات الأفراد على الاختيارات الخارجية بحيث تعطى درجة لكل اختيار خارجي وهذا الاختيار يسجل في اتجاه الضبط الداخلي، بمعنى أن الدرجات المرتفعة فيه تنبئ بارتفاع الضبط الخارجي لدى المفحوص . وقام (كفافي) بتجربة المقياس على البيئة المصرية وذلك بتطبيقه على عينة مكونة من 427 طالبا وطالبة بجامعة الفيوم، وكان معامل ثبات المقياس 0.691 باستخدام التطبيق وإعادة التطبيق، في حين بلغ معامل التجزئة النصفية 0.528 ، وتم حساب الصدق الذاتي للمقياس فبلغ 0.88 . (فاروق السيد عثمان وآخرون، 2008ص44).

3-2-2- إعادة تقنين مقياس وجهة الضبط:

ولدراسة مدى صلاحية المقياس للتطبيق مع مجتمع البحث، تم تطبيقه على عينة إستطلاعية، يلي في الآتي تحديد مواصفاتها ونتائج تطبيق المقياس عليها.

-مواصفات العينة الاستطلاعية:

تم تطبيق مقياس وجهة الضبط على عينة قوامها (30) مبحوثا يأتي في الجداول التالية بيان مواصفاتها.

جدول رقم(12)يبين التكرارات والنسب المئوية لمتغير السن:

السن	التكرار	النسبة المئوية
30-24	10	%33.33
37-31	07	%23.33
44-38	05	%16.66
51-45	02	%6.66
58-52	05	%16.66
60	01	%3.33
المجموع	30	%100

التعليق على الجدول :

يتضح من خلال الجدول أن هناك تنوع في الفئات العمرية التي تم تطبيق مقياس وجهة الضبط عليها، بحيث تراوح سن المبحوثين من 24 سنة إلى غاية 60 سنة مما يدل في حالة ارتفاع خصائصه السيكومترية على إمكانية تطبيقه على الفئات العمرية المختلفة.

جدول رقم(13)يبين التكرارات والنسب المئوية لمتغير الحالة الاجتماعية:

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوج	02	%66.66
أعزب	2	%6.66
أرمل	02	%6.66
مطلق	06	%20
المجموع	30	%100

التعليق على الجدول :

يلاحظ من خلال معطيات الجدول التنوع في الوضعيات الاجتماعية للمبحوثين مع أن فئة المتزوجين هي التي حصلت على أكبر نسبة مائوية بين المبحوثين، ويمكن التعليق على أهمية ارتفاع نسبتها مقارنة ببقية الفئات من عزاب ومطلقين وأرامل هو كونها الفئة المستهدفة بالبحث في الدراسة الأساسية.

جدول رقم(14)يبين التكرارات والنسب المئوية لمتغير المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	0	%0
متوسط	10	%33.33
ثانوي	6	%20
جامعي	12	%40
دراسات عليا	2	%6.66
المجموع	30	%100

التعليق على الجدول :

توضح معطيات الجدول بأنه تم توزيع المقياس على مبحوثين من مستويات تعليمية مختلفة عدا المستوى الابتدائي، وذلك لتخوف لوحظ لدى ذوي المستوى الابتدائي من طول عبارات المقياس النسبي، ولذلك تم التركيز على بقية المستويات التي شكل فيها ذوا المستويات التعليمية المتوسطة والثانوية والجامعية النسبة المئوية الأكبر مقارنة بالنسبة المئوية الكلية، في حين كانت أقل نسبة لذوي المستوى التعليمي العالي، وقد يرجع هذا لكون المستويات التي شهدت عدد مبحوثين أكبر هي الفئات الأكثر انتشارا في المجتمع، فهي المستويات الوسطى بين المرحلتين التعليميتين الدنيا والعليا، وهذا توزيع طبيعي لمستويات التعليم في معظم مجتمعات العالم مع اختلاف نسب التفاوتات بينها.

جدول رقم(15)يبين التكرارات والنسب المئوية لمتغير الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	13	42.33%
انثى	17	56.66%
المجموع	30	100%

التعليق على الجدول :

لقد شملت العينة الاستطلاعية التي تم تطبيق مقياس وجهة الضبط عليها نسبة كافية من الجنسين، مع أن أكبر نسبة مائوية كانت للإناث بدرجة 56,66% بالمائة مقارنة بالذكور التي بلغت نسبتهم 42,33 بالمائة، وقد يكون في المعطى الاجتماعي أو البشري لارتفاع نسبة الإناث مقارنة بالذكور بين معظم ان لم نقل كل مجتمعات العالم المبرر لهذه الخاصية كما سبق بيانه في التعليق على معطيات جدول توزيع العينة الاستطلاعية على متغير الجنس في المقياس السابق.

–دراسة خاصة الصدق لمقياس مصدر الضبط:

تمت دراسة صدق مقياس وجهة الضبط الزوجي باستخدام الطريقتين التاليتين:

أ-صدق الاتساق الداخلي بين بنود كل بعد والدرجة الكلية له (للبعد):

جدول رقم (16): يبين الاتساق الداخلي بين البنود والدرجة الكلية لمصدر الضبط الخارجي:

البند	قيمة ر	قيمة المعنوية	القرار
1	,485**	,007	دال
2	,719**	,000	دال
3	,756**	,000	دال
4	,553**	,000	دال
5	,632**	,002	دال
6	,739**	,000	دال
7	,702**	,000	دال
8	,762**	,000	دال
9	,742**	,000	دال
10	,514**	,004	دال
11	,615**	,000	دال
12	,581**	,001	دال
13	,722**	,000	دال
14	,855**	,000	دال
15	,705**	,000	دال
16	,829**	,000	دال
17	,739**	,000	دال
18	,670**	,000	دال
19	,691**	,000	دال
20	,668**	,000	دال
21	,772**	,000	دال
22	,695**	,000	دال
23	,779**	,000	دال

24	,880**	,000	دال
25	,715**	,000	دال
26	,792**	,000	دال
27	,812**	,000	دال
28	,759**	,000	دال
29	,765**	,000	دال

التعليق على الجدول:

يتبين من خلال نتائج الجدول أن غالبية معاملات الاتساق قوية ، حيث تراوحت بين (485^{**} - 880^{**})، ودالة عند المستويين $0,05$ و $0,01$ مما يدل على تميز بعد الضبط الخارجي بدرجة مرتفعة من صدق الاتساق الداخلي

جدول رقم (17): يبين الاتساق الداخلي بين البنود والدرجة الكلية لمصدر الضبط الداخلي:

البند	قيمة ر	قيمة المعنوية	القرار
1	,306	,101	غير دال
2	,495**	,005	دال
3	,574**	,001	دال
4	,469**	,009	دال
5	,615**	,000	دال
6	,533**	,002	دال
7	,572**	,001	دال
8	,521**	,003	دال
9	,500**	,005	دال
10	,435*	,016	دال
11	,361	,050	دال
12	,423*	,020	دال
13	,445	,014	غير دال

دال	,000	,618**	14
دال	,001	,566**	15
دال	,000	,619**	16
دال	,001	,563**	17
دال	,001	,562**	18
دال	,001	,571**	19
دال	,009	,471**	20
دال	,001	,587**	21
دال	,007	,482*	22
غير دال	,001	,589	23
دال	,000	,687*	24
غير دال	,001	,554	25
دال	,001	,580**	26
دال	,000	,625**	27
دال	,003	,530**	28
دال	,000	,609**	29

التعليق على الجدول: يتبين من خلال نتائج الجدول ان غالبية معاملات الاتساق قوية ، حيث تراوحت بين (*482، -687)، ودالة عند المستويين 0,05 و 01,0 مما يدل على تميز بعد الضبط الداخلي بدرجة مرتفعة من صدق الاتساق الداخلي

ب- صدق الاتساق الداخلي بين بعدي المقياس:

جدول رقم(18) : يوضح صدق الاتساق الداخلي لمقياس الضبط بين بعديه (مصدر الضبط الداخلي ومصدر الضبط الخارجي).

الأبعاد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الضبط الداخلي	, -1,000**	,000
الضبط الخارجي		

التعليق على الجدول :

من خلال نتائج الجدول نلاحظ إن معامل الارتباط بين بعدي المقياس المتمثلين في مصدري الضبط الداخلي والخارجي تام ودال عند مستويي الدلالة 0,05 و 0,01 على التوالي، وهذا يعبر على وجود اتساق بين بعدي المقياس وبالتالي على صدقه.

ج-صدق المقارنة الطرفية:

جدول رقم (19): يبين الصدق وفق المقارنة الطرفية لمقياس مصدر الضبط:

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	قيمة المعنوية
درجات النصف الأعلى	53,6250	4,30739	5,944	14	,000
درجات النصف الأدنى	36,8750	6,70687			

التعليق على الجدول:

نلاحظ أن متوسط النصف العلوي قد بلغ 53,6 والنصف السفلي بلغ 36,8 وهذا يعني وجود فرق بين المتوسطين ومن ثمة على وجود قدرة تمييزية لمقياس مصدر الضبط.

-دراسة خاصية الثبات لمقياس مصدر الضبط:

تم حسابه وفق المعاملات التي تعرض في المعطيات التالية:

أ-الثبات وفق معادلة التجزئة النصفية: ويبينها الجدول التالي.

جدول رقم (20): يعرض الثبات وفق معادلة التجزئة النصفية لمقياس مصدر الضبط:

ن=30

المتغيرات	قيمة ر	قيمة المعنوية
النصف العلوي	*,560	,001
النصف السفلي		

التعليق على الجدول:

من خلال نتائج الجدول نلاحظ ان معامل الارتباط مقبول ودال عند المستويين الدلالة 0.05 و 0.01 وهذا يدل على ثبات المقياس.

ب-الثبات وفق معادلة ألفا كرونباخ:

بلغت قيمة الثبات وفق معادلة الفا كرونباخ 969, و هي قيمة كبيرة وهذا يدل على قوة معامل الثبات لمقياس وجهة الضبط.

3-3-دراسة الخصائص السيكومترية لمقياس الاتصال الزوجي المستخدم في البحث:

ويتم ذلك عن طريق وصف المقياس بخصائصه السيكومترية الأصلية، ثم عرض لخطوات إعادة تقنيه لاستخدامه كأداة للتطبيق في الدراسة الأساسية.

3-3-1 وصف مقياس الاتصال في العلاقة الزوجية وخصائصه السيكومترية:

صاحب المقياس هو لوك وسباغ وتومس J .Locke .F.Sabaght .Marry M H. Thomes، والذي يتكون من 25 عبارة لقياس الاتصال الزوجي، وتشير الدرجة الكلية للاستبيان إلى سلامة الاتصال بين الزوجين، وتم تطبيقه على 24 زوجا يشعرون بالسعادة الزوجية و24 زوجا يعانون من التعاسة في زواجهم وقد كانوا جميعا من نفس المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتوسط، أي من العمال. وكان متوسط أعمارهم منتصف الثلاثينيات، ومتوسط درجات الأزواج السعداء 105.4 و 105.1 بالنسبة للرجال والنساء بالترتيب، أما متوسط درجات الأزواج التعساء فكان 81.6 و81.1 للرجال والنساء بالترتيب.

يُعكس سلم التصحيح بالنسبة للبنود أرقام: 8 - 15 - 17 . حيث تتراوح درجة كل بند من 1 إلى 5 درجات. مجموع الدرجات يشكل الدرجة الكلية التي كلما ارتفعت كلما دلت على سلامة الاتصال بين الزوجين والعكس صحيح.

ويتمتع استبيان الاتصال بصدق تلازمي جيد بحيث يرتبط ارتباطا قويا ودالا باستبيان لوك ووالاس للعلاقة الزوجية، كما لديه القدرة على التمييز بين المجموعات المتناقضة أي مجموعة الأزواج السعداء ومجموعة الأزواج التعساء، أيضا يتمتع بحساسية للتغيرات التي تحدث بعد التدخل العلاجي، أما الثبات فلا تتوفر معطياته حول ثباته غير أن كل استبيان صادق فهو ثابت. (كلثوم بلميهوب، 2010، ص ص 262-263).

3-3-2 إعادة تقنين مقياس الاتصال في العلاقة الزوجية:

ملاحظة: لقد تمت إعادة تقنين مقياسي الاتصال في العلاقة الزوجية والتوافق الزوجي المستخدمين في هذا البحث من خلال عينة إستطلاعية واحدة، وذلك بوضعهما في استبيان واحد، وفي العنصر الموالي وصف لخصائص العينة الاستطلاعية التي تم تطبيق المقياسين عليها.

4-2-1- مواصفات العينة الاستطلاعية

الجدول التالية تبين توزيع مفردات العينة الاستطلاعية (03) على بعض الخصائص البحثية ونسبها المئوية.

الجدول رقم (21): تكرارات توزع مفردات العينة الاستطلاعية على خاصية السن ونسبها المئوية .

النسبة المئوية	التكرارات	السن
27	8	من 20 سنة إلى 29
47	14	من 30 سنة إلى 39
10	3	من 40 سنة إلى 49
16	5	من 50 سنة فما فوق
100	30	المجموع

التعليق على الجدول:

تبين معطيات الجدول التنوع في الفئات العمرية للمبحوثين، والذي امتد من سن 20 سنة وإلى غاية ما فوق سن الخمسين (50)، مما يدل على قابلية بنود المقياس للتطبيق على أفراد مهما اختلفت

خبراتهم للحياة الزوجية وفي الحياة عموماً، وهذا ما سيتم الكشف عليه من خلال عرض الخصائص القياسية التي يتمتع بها مقياس الاتصال الزوجي وكذلك مقياس التوافق الزوجي من خلال تطبيقهما على هذه العينة في المراحل اللاحقة من الدراسة الاستطلاعية لهذا البحث.

الجدول رقم (22) : تكرارات توزع مفردات العينة الاستطلاعية على خاصية الجنس ونسبها المئوية

النسبة المئوية	التكرارات	الجنس
43	13	إناث
57	17	ذكور
100	30	المجموع

التعليق على الجدول :

توضح نتائج الجدول استقاء العينة الاستطلاعية التي تم اختيارها لدراسة الخصائص السيكومترية لمقياس الاتصال الزوجي والتوافق الزوجي لعدد مناسب من كلا الجنسين، ونظراً للاستعانة ببعض المختصين النفسانيين أثناء عملية توزيع الاستبيان المتكون من مقياسي الاتصال والتوافق في العلاقة الزوجية، يظهر أن أكبر نسبة للمجيبين على المقياسين كانت للذكور بعدد 17 مجيب من أصل 30 مجيباً ومجيبة، ومع ذلك فالنسب المئوية لكلا الجنسين تظهر متقاربة نسبياً، أي بنسبة 57 بالمائة للذكور في مقابل 43 بالمائة من الإناث.

الجدول رقم (23): تكرارات توزع مفردات العينة الاستطلاعية على خاصية الحالة الاجتماعية ونسبها المئوية.

النسبة المئوية	التكرارات	الحالة الاجتماعية
80	24	متزوج (ة)
7	2	أرمل (ة)
13	4	مطلق (ة)
100	30	المجموع

التعليق على الجدول: يظهر الجدول السابق اختلاف الحالات الاجتماعية للمبحوثين المختارين لتطبيق الاستبيان عليهم، مما يدل على قدرة المقياسين (الاتصال في العلاقة الزوجية والتوافق الزوجي) رصد

البيانات المتعلقة بكل من سلوكي الاتصال والتوافق في العلاقة الزوجية سواء ممن يعيشون خبرات التفاعل الزوجي في الحاضر، أو من الفئات التي سبق لها معايشة هذه الخبرة في ماضي حياتها كالمطلقين وحالات التزمل، كما يتضح أن أكبر نسبة للمبحوثين كانت من المتزوجين بنسبة 80 %، وذلك كونها الفئة الأساسية المستهدفة بالبحث الحالي.

الجدول رقم (24): تكرارات توزع مفردات العينة الاستطلاعية على متغير المستوى التعليمي ونسبها المئوية.

النسبة المئوية	التكرارات	المستوى التعليمي
27	8	متوسط
13	4	ثانوي
50	15	جامعي
10	3	دراسات عليا
100	30	المجموع

التعليق على الجدول :

تظهر نتائج الجدول تنوعا في المستويات التعليمية للمبحوثين الذين يمكنهم التعامل مع كل من مقياس الاتصال في العلاقة الزوجية والتوافق الزوجي المختارين لجمع المعلومات والبيانات في هذا البحث، ومن ثمة عن إمكانية تطبيقه بكل سهولة خاصة من المستويات التعليمية المتوسطة وإلى غاية المستويات التعليمية العالية.

-دراسة خاصة الصدق لمقياس الاتصال في العلاقة الزوجية:
نوضحها من خلال المعطيات التالية.

أ-صدق الاتساق الداخلي لمقياس الاتصال في العلاقة الزوجية:

ن=30

جدول رقم (25) يوضح صدق الاتساق الداخلي بين البنود والدرجة الكلية:

البند	قيمة ر	قيمة المعنوية	القرار
1	,731**	,000	دال

2	,516**	,004	دال
3	,705**	,000	دال
4	,706**	,000	دال
5	,735**	,000	دال
6	,852**	,000	دال
7	,785**	,000	دال
8	,692**	,000	دال
9	,352**	,057	دال
10	,409**	,025	دال
11	,211**	,264	دال
12	,515**	,004	دال
13	,653**	,000	دال
14	,532**	,002	دال
15	,796**	,000	دال
16	,848**	,000	دال
17	,796**	,000	دال
18	,366**	,046	دال
19	,598**	,000	دال
20	,868**	,000	دال
21	,854**	,000	دال
22	,735**	,000	دال
23	,607**	,000	دال
24	,370**	,044	دال
25	,729**	,000	دال

ملاحظة: ** دليل على وجود ارتباط دال إحصائيا عند مستوى 0.01

* دليل على وجود ارتباط دال إحصائيا عند مستوى 0.05

التعليق على الجدول :

من خلال نتائج الجدول نلاحظ ان جميع معاملات الارتباط بين كل من البنود والدرجة الكلية لمقياس الاتصال قوية ودالة إحصائيا عند مستويي دلالة 0.05 و 0.01 على التوالي، وهذا يعبر على وجود اتساق داخلي بين البنود والدرجة الكلية و ذلك يعبر على وجود صدق.

ب- صدق المقارنة الطرفية لمقياس الاتصال الزوجي:

تعرض نتائجه في الجدول الآتي.

لدراسة خاصية التمييز، تم التحقق من الخصائص السيكومترية للمقياس باستخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (T- test) (من مرجع: أمل إسماعيل عايز، ب-س ، ص 433).
جدول رقم(26) : يوضح صدق المقارنة الطرفية بين بنود النصف العلوي والنصف السفلي باستخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (T- test) :

ن=30

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	قيمة المعنوية
درجات النصف الأعلى	100,0000	6,25643	8,639	14	,000
درجات النصف الأدنى	55,5000	13,15838			

التعليق على الجدول :

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للنصف الأعلى من درجات مقياس الاتصال في العلاقة الزوجية قد بلغ 100.00، أما متوسط النصف الأدنى فقد بلغ 55.50 وهذا يبين انه توجد اختلاف بين الدرجات في نصفي المقياس، كما نلاحظ أيضا أن قيمة المعنوية التي بلغت 0.000 هي اقل من مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني انه توجد فروق بين بنود النصف الأعلى من الدرجات وبنود النصف الأدنى وهذا يعني توفر خاصية التمييز لبنود المقياس.

-دراسة خاصة الثبات لمقياس الاتصال في العلاقة الزوجية:

وتم ذلك عن طريق معادلتى التجزئة النصفية، وألفا كرونباخ كما سيوضح تباعا.

أ-الثبات وفق معادلة التجزئة النصفية: يوضح الجدول التالي.

جدول رقم (27) : يوضح نتائج حساب خاصية الثبات وفق معادلة التجزئة النصفية:

ن=30

المتغيرات	قيمة ر	قيمة المعنوية
النصف العلوي	,762**	,000
النصف السفلي		

التعليق على الجدول :

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط مقبول ودال عند مستويي الدلالة 0.05

و0.01 وهذا يدل على ثبات المقياس

ب-الثبات وفق معادلة ألفا كرونباخ:

بلغت قيمة الثبات وفق معادلة ألفا كرونباخ 754، وهي علامة مقبولة للحكم على ثبات

المقياس.

3-3-دراسة الخصائص السيكومترية لمقياس التوافق الزوجي المستخدم في البحث:

وذلك من خلال مرحلتين بداية بوصفه وخصائصه السيكومترية الأصلية، ثم عرض مراحل

إعادة تقنيه.

3-4-1-وصف مقياس التوافق الزوجي وخصائصه السيكومترية:

صاحب المقياس هو غراهام سبانييه **Graham Spanier**،و يتكون المقياس من 32 بندا

لمقياس نوعية العلاقة بين الزوجين كما يدركها الأزواج، او مدى تشابه الزوجين،ويحقق هذا الاستبيان

عدة أغراض،فيمكن استعماله كاستبيان عام للرضا عن العلاقات الحميمة باستعمال الدرجة الكلية،كما

بين التحليل العاملي انه يتكون من أربعة عوامل تمثل أربعة مظاهر للعلاقة الزوجية وهي:

-الرضا بين الطرفين: وتمثله البنود التالية 16-17-18-19-20-21-22-23-31-32

-الانسجام بين الطرفين وتمثله البنود التالية: 24-25-26-27

-الاجماع بين الطرفين: ويتضمن البنود التالية: من 1 إلى 15 ماعدى 4 و6

التعبير عن العواطف: ويتضمن البنود التالية، 4-6-29-30.

ويمكن تكييف المقياس لاستعماله في المقابلة

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والصدق والثبات لهذا المقياس على عينة من المتزوجين عددها 281، وأشخاص مطلقين وعددهم 94، متوسط أعمارهم 35.1 سنة، بينما متوسط أعمار المطلقين 30.04 سنة، ومتوسط مدة الزواج 13.02 عند عينة المتزوجين و 8.50 عند عينة المطلقين، وكان متوسط الدرجة النهائية على المقياس 114.08 بالنسبة للمتزوجين، بانحراف معياري قدره 17.08 و 70.7 بالنسبة للمطلقين وبانحراف معياري 23.8. يتمتع الاستبيان بمعامل ثبات مرتفع قدر 0.96 حسب معادلة الفا كرونباخ.

كما تم التحقق من صدقه عن طريق صدق المضمون، وأظهر الاستبيان القدرة على التمييز بين المجموعتين المتناقضتين أي المتزوجين والمطلقين في كل بند . كما أن الاستبيان له معامل ارتباط مرتفع مع استبيان التوافق الزوجي الذي وضعه لوك و ووالاس.

وأما طريقة تصحيحه، فالدرجة النهائية هي مجموع كل البنود التي تتراوح بين 0 و151 حيث تدل الدرجات المرتفعة على علاقة جيدة (كلثوم بلميهوب: 260، 2010-ص 261).

3-4-2- إعادة تقنين مقياس التوافق الزوجي:

تم توزيع وتطبيق مقياس التوافق الزوجي تزامنا مع مقياس الاتصال في العلاقة الزوجية على نفس مفردات العينة (نفس المبحوثين)، وبالتالي بالإمكان العودة إلى مواصفات العينة الاستطلاعية السابقة الخاصة بمقياس الاتصال الزوجي للاطلاع على خصائصها.

-دراسة خاصة الصدق لمقياس التوافق الزوجي:

وتم ذلك عن طريق.

أصدق الاتساق الداخلي لمقياس التوافق الزوجي: (بين البنود والدرجة الكلية)

موضح في الجدول الآتي.

جدول رقم (28) : يوضح صدق الاتساق الداخلي لمقياس التوافق الزوجي بين البنود والدرجة الكلية:

البند	قيمة ر	قيمة المعنوية	القرار
1	-,377*	,040	دال
2	-,572**	,001	دال
3	-,392*	,032	دال
4	,275	,142	غير دال
5	,029	,880	غير دال
6	-,338*	,068	دال
7	-,284**	,128	دال
8	-,534*	,002	دال
9	-,447	,013	غير دال
10	-,258	,169	دال
11	,193*	,306	دال
12	,709**	,000	دال
13	,497*	,005	دال
14	,297	,111	غير دال
15	,440	,015	غير دال
16	,467*	,009	دال
17	,104**	,586	دال
18	,538*	,002	دال
19	,562	,001	غير دال
20	,621	,000	غير دال

21	,639*	,000	دال
22	,674**	,000	دال
23	,684*	,000	دال
24	,464	,010	دال
25	,734	,000	غير دال
26	,693*	,000	دال
27	,503**	,005	دال
28	,601*	,000	دال
29	,745	,000	غير دال
30	,634	,000	غير دال
31	,666*	,000	دال
32	,723**	,000	دال
33	,548*	,002	دال

ملاحظة: ** دليل على وجود ارتباط دال إحصائيا عند مستوى 0.01

* دليل على وجود ارتباط دال إحصائيا عند مستوى 0.05

التعليق على الجدول :

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط بين كل من البنود والدرجة الكلية لمقياس التوافق الزوجي قوية ودالة إحصائيا عند مستويي دلالة 0.05 و 0.01 على التوالي، وهذا يعبر على وجود اتساق داخلي بين البنود والدرجة الكلية و ذلك يعبر على توفر خاصية الصدق للمقياس.

ب- صدق الاتساق لمقياس التوافق الزوجي: (بين أبعاد المقياس مع بعضها).

يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (29) : يوضح صدق الاتساق الداخلي لمقياس التوافق الزوجي بين الأبعاد مع بعض:

الأبعاد	الرضا بين الطرفين	الانسجام بين الطرفين	الإجماع بين الطرفين	التعبير عن العواطف
الرضا بين الطرفين	1	,624**	-,397*	,621**
		,030	,030	,000
الانسجام بين الطرفين	,624**	1	-,420*	,625**
	,000		,021	,000
الإجماع بين الطرفين	-,397*	-,420*	1	-,436*
	,030	,021		,016
التعبير عن العواطف	,621**	,625**	-,436*	1
	,000	,000	,016	

التعليق على الجدول:

من خلال معطيات الجدول يتبين وجود اتساق بين جميع أبعاد المقياس، وهذا ما يمكن استخلاصه من نتائج معاملات الاتساق التي كانت في جملها مقبولة ودالة عند الطرفين **0,05** و **0,01**

ج-الصدق وفق المقارنة الطرفية لمقياس التوافق الزوجي:

جدول رقم (30): يعرض الصدق وفق المقارنة الطرفية.

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	قيمة المعنوية
درجات الأعلى	7,96308	69,1250	10,844	14	,000
درجات الأدنى	7,98995	13,15838			

التعليق على الجدول :

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي للنصف الأعلى من درجات مقياس التوافق الزوجي قد بلغ 7,96308 أما متوسط النصف الأدنى فقد بلغ 7,98995 وهذا يبين انه توجد اختلاف بين الدرجات في نصفي المقياس، كما نلاحظ أيضا أن قيمة المعنوية التي بلغت 0.000 هي اقل من مستوى دلالة 0.05 وهذا يعني انه توجد فروق بين بنود النصف الأعلى من الدرجات وبنود النصف الأدنى وهذا يعني توفر خاصية التمييز لبنود المقياس.

-دراسة خاصية الثبات لمقياس التوافق الزوجي:

يتم توضيح ذلك في المعطيات التالية.

أ-الثبات وفق معادلة التجزئة النصفية:

يوضحها الجدول الآتي.

جدول رقم (31) : نتائج ثبات المقياس وفق معادلة التجزئة النصفية:

ن=30

المتغيرات	قيمة ر	قيمة المعنوية
النصف العلوي	*,560	,001
النصف السفلي		

التعليق على الجدول:

من خلال نتائج الجدول نلاحظ ان معامل الارتباط مقبول ودال عند مستويي الدلالة 0.05 و 0.01 وهذا يدل على ثبات المقياس.

ب-الثبات وفق معادلة ألفا كرونباخ:

بلغت قيمة الثبات وفق معادلة ألفا كرونباخ 969, وهي إشارة واضحة على خاصية الثبات للمقياس ومن ثمة على إمكانية تطبيقه على عينة البحث الأساسية.

4- نتائج الدراسة الاستطلاعية:

نخلص من خلال الاستطلاع النظري والميداني الذي مرّ به هذا البحث وصولاً للخطوة الحالية إلى النتائج التالية:

أ- أهمية التطرق في معالجة معطيات البحث ونتائجه إلى مفهوم النوع الاجتماعي وأهم التباينات المتعلقة بتنشئة الذكر والأنثى ومن ثمة في تحليل ومناقشة تفاعلاتهما في إطار العلاقة الزوجية داخل المجتمع الجزائري، وبالتالي في الانتباه إلى متغير لا يقل أهمية عن المتغيرات التي تم التعمق في دراستها في هذا البحث، في محاولة التأسيس لمنطلقات أكثر وضوحاً وتحديدًا للاعتماد عليها في تحليل ومناقشة نتائج هذا البحث.

ب- أن المقاييس التي تم حساب خصائصها السيكومترية من صدق وثبات قد أثبتت فعاليتها وقدرتها القياسية على عينات مختلفة من الجنسين ومن الفئات العمرية والاجتماعية وعلى مستويات تعليمية متفاوتة وبالتالي فإن بنود المقاييس الأربعة مفهومة وواضحة وسهلة بالنسبة للمفحوصين من حيث التعامل مع أشكال صياغاتها المتنوعة، مما يجعلنا نطمئن إلى إمكانية عالية لعدم مواجهة المبحوثين لإشكالات حين ملئهم لمطالب الاستبيان الكلي الشامل لمقاييس البحث الأربعة.

ج- أن ما تم إعداده من أدوات بناء على المنطلقات النظرية والمفاهيم الإجرائية للبحث يتوقع أن يكفل الرصد والتحليل الكافي للعلاقات المستهدف دراستها بين متغيراته.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مراحل ضبط الصورة الإجرائية للدراسة الميدانية للبحث ومراحل إعداد الأدوات المناسبة لجمع المعلومات والبيانات بما يخدم أغراض البحث من رصد وتصنيف، والمتمثلة في الحصول على أربع مقاييس مقننة لقياس كل من وجهة الضبط العام، وجهة الضبط الزوجي، الاتصال في العلاقة الزوجية، والتوافق الزوجي، وهي الأدوات التي سيتم اعتمادها أساساً للحصول على المعلومات التي تساعدنا من خلال تطبيقها على عينة الدراسة الأساسية على توفير المعلومات الكافية للإجابة على تساؤلات البحث واختبار فرضيات.

الفصل السابع : الدراسة الأساسية.

-تمهيد

1- حدود الدراسة الأساسية

2- عينة الدراسة الأساسية ومواصفاتها

3 -أدوات البحث المستخدمة في الدراسة الأساسية

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الأساسية

-خلاصة الفصل.

-تمهيد:

نصل في هذه المرحلة من البحث إلى بيان الخطوات العامة التي سارت عليها الدراسة الميدانية الأساسية، انطلاقاً من تحديد المعالم الزمانية والمكانية والبشرية للدراسة، مروراً بتوضيح كيفية تعيين مجتمع البحث، ونوع الاشتقاق للعينة التي تم تحديدها لتمثيل المجتمع ومبررات استخدامه دون غيره، خلوصاً إلى محاولة ضبط مواصفاتها وخصائصها، لنوضح بعد ذلك آليات تطبيق وتفريغ البيانات وحساب الدرجات الخام المتوصل إليها من خلال اعتماد الأدوات المرشحة لهذا الغرض بعد حساب خصائصها السيكمترية وثبات صلاحيتها لقياس ورصد ما أعدت من أجله كما وضحنا ذلك في الفصل السابق، لنصل كآخر خطوة في إجراءات الدراسة الميدانية وهي تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات التي تمت صياغتها في مطلع هذا البحث، وفيما يلي توضيح مفصل حول إجراءات الدراسة الميدانية الأساسية للبحث.

1- حدود الدراسة الأساسية:

تكمن أهمية توضيح حدود الدراسة الأساسية في كونها المجال الذي يرجى التوصل في إطاره إلى نتائج تسمح بمعرفة مدى إمكانية تعميمها، ولذلك فتحديد الإطار الزمني والمكاني وخصائص مجتمع البحث يعد ضرورياً لتحليل وتفسير نتائج البحث في ضوء هذه المعطيات، إذ أن أهم ما يمكن أن يجعل نتائج البحث تتسم بنسبة ضئيلة أو غير معتبرة من الثبات يمكن أن يعود إلى وجود اختلافات في البيئة الاجتماعية والثقافية وحتى الطبيعية بين جماعات ومناطق المجتمع الواحد، ومن فترة زمنية إلى أخرى حتى لدى أفراد فئة البحث نفسها ولاسيما في العصر الحالي الذي يعد التحول والتغير السريع في المعارف والمعلومات والأفكار والسلوكيات فيه سمة ظاهرة بوضوح.

1-1- الحدود الزمانية:

بدأ تطبيق إجراءات الدراسة الميدانية بداية من اختبار الأدوات تطبيقياً مع المبحوثين في السنة الجامعية (2014 2015م)، وتم الخلوص إلى فعالية الأدوات في قياس ورصد ما أعدت له في (جوان 2015م)، أين تم الشروع في إجراءات الدراسة الميدانية الأساسية للبحث الحالي، حيث تم فيها الاستعانة بفريق من المختصين النفسانيين العاملين في مختلف القطاعات الاستشفائية والتربوية والعمومية بمدينة بسكرة في توزيع وتطبيق أدوات البحث على المبحوثين، حيث تم شرح التعليمات

والكيفية التي يجيب بها المبحوث نقاديا لوقوع أي إلتباس أو غموض بالنسبة للمبحوث من جهة، وبالنسبة للمختص النفساني المشرف على توزيع وتطبيق الأدوات بتوجيهه إلى الكيفية المناسبة التي يؤدي وفقها دوره من جهة ثانية.

وقد دامت مدة توزيع وتطبيق أدوات الدراسة الأساسية وجمعها ثمانية أشهر ونصف الشهر تقريبا، أي من النصف الثاني من شهر جوان 2015م إلى غاية تاريخ 28 فيفري 2016م، ليشرع بعد ذلك في عملية تبويب البيانات والمعلومات المتحصل عليها لإخضاعها للمعالجة الإحصائية المناسبة.

1-2- الحدود المكانية:

تم تطبيق هذه الدراسة في حدود مدينة بسكرة -الجزائر- (أنظر الملحق رقم 10)، حيث تم الاستعانة بمجموعة من المختصين النفسانيين العاملين في مؤسسات متنوعة القطاعات والتخصصات، أين تم توزيع وتطبيق أدوات جمع المعلومات على المبحوثين المستهدفين بالدراسة الأساسية، كما تم الاستعانة ببعض الطلبة الباحثين في توزيع الأدوات في بعض الأماكن الخاصة، كطلاب الجامعة من المتزوجين، وبعض المبحوثين من المعارف الشخصية الذين أبدوا تجاوبهم وتعاونهم مع البحث، وبذلك شملت الدراسة الحالية الأماكن التالية:

أ- البيئة الاجتماعية الرسمية (بيئة العمل أو المنظمات) : وشملت المؤسسات المهنية والعمومية المختلفة من مدارس ومؤسسات إدارية وجامعية واستشفائية وعمومية كالجمعيات ودور الشباب.

ب- البيئة الاجتماعية غير الرسمية: وشملت مجال الأسر وبعض المجالات المكانية العامة كأماكن النقاء جماعات الأصدقاء أو المعارف الاجتماعية أو الشخصية في المواقف والمناسبات الاجتماعية المختلفة... مع أن هذه الأخيرة (مجال الأماكن العامة) كان محدودا مقارنة بغيره من البيئات المكانية للدراسة نظرا لعدة اعتبارات أهمها محدودية التجاوب مع مثل هذه الأدوات البحثية الموضوعية (الاستبيانات والمقاييس) إذا ما قورنت باستخدام أدوات أخرى كالملاحظة بالمشاركة أو المقابلة على سبيل المثال.

بالإضافة إلى تذبذب إمكانية توفر الشروط والظروف الأساسية لتطبيق الأدوات على المبحوثين بالصورة التي تضمن للباحث موضوعية وصدق واهتمام وتركيز المبحوث، إذ غالبا ما لا

تتوفر في مثل هذه البيئة الظروف والوسائل المساعدة على ذلك كالأمن والثقة والسرية والمكان المناسب لقراءة الاستبيان والمقاييس والإجابة عليه بالشكل المطلوب.

1-3- الحدود البشرية (مجتمع البحث):

يمكن تحديد مجتمع البحث تبعاً للإشكالية المطروحة بمجتمع المتزوجين من الجنسين، ممن خبروا الحياة والعلاقة الزوجية لمدة لا تقل عن سنة، وذلك لاعتبار هذه المدة (سنة) كافية ليخبر فيها المتزوج (ة) معظم المواقف والأحداث والمناسبات الاجتماعية التي تحدث على مدار السنة، والتي يمكنه من خلالها وضع بعض التقييمات الذاتية والتصورات ووجهات النظر الخاصة به حول حياته وعلاقته الزوجية، من خلال مختلف التفاعلات التي عايشها في إطارها.

ونظراً لاتساع مجتمع البحث، التي تحوي كل متزوج (ة) لا تقل مدة زواجه عن سنة، وصعوبة تحديده بشكل دقيق، فقد شمل تطبيق أدوات الدراسة الحالية فئة المتزوجين المتواجدين بالأماكن التي سبق تعيينها في الحدود المكانية للدراسة، من موظفين ومرتادين لها وأعضاء دائمين فيها.

2- عينة الدراسة الأساسية ومواصفاتها:

إنطلاقاً من تعيين مجتمع البحث، وخصائصه المتسمة بعدم القدرة على تحديده بدقة، تم الاعتماد على الطريقة العرضية القصدية لاختيار العينة، بحيث تم توزيع وتطبيق أدوات البحث على كل متزوج (ة) لا تقل مدة زواجه عن سنة، وأبدى تعاونهم مع البحث وتجاوبه برغبة مع بنود المقاييس.

وتم توزيع الأدوات على عينة قوامها: 360 مبحوث من مجتمع المتزوجين والمتزوجات لمدة تساوي أو تفوق سنة من الزواج، واسترجع منها: 272 استبياناً، استثنى منها حوالي 26 استبياناً، وبذلك كان عدد الاستبيانات المأخوذة بالدراسة : 246 استبياناً، وهي الاستبيانات التي تم اعتماد معلوماتها في الإجابة على إشكالية هذا البحث واختبار فروضه، وذلك نظراً لعدم التزام بعض المبحوثين بإرجاعها، وعدم التزام البعض الآخر بالمطلوب فيها بحيث يجيب بأكثر من إجابة على البند الواحد أو ترك عدد من البنود بدون إجابة، كما تجدر الإشارة إلى وجود بعض المفردات من ذوي المستوى الجامعي ومع ذلك لم يتجاوبوا بصدق مع الأدوات رغم إبدائهم لذلك، وهذا ما يطرح نقطة منهجية وفي نفس الوقت ظاهرة أخرى نراها جديرة بالبحث والتحليل.

و في العنصر الموالي عرض لطائفة من الخصائص والمواصفات المميزة للعينة التي تم تناول استجاباتها بالدراسة الأساسية لهذا البحث.

• مواصفات عينة الدراسة الأساسية:

يتم من خلال الجداول التالية الخاصة بعنصر مواصفات العينة، عرض لمجموعة من الخصائص المميزة لعينة الدراسة الأساسية، مرفوقة بتكراراتها والنسب المئوية لتوزعها بين مفردات العينة.

جدول رقم(32): يبين توزيع العينة الأساسية على متغير الجنس:

النسبة المئوية	التكرار	المؤشرات الإحصائية الخاصية
28%	68	ذكر
72%	178	أنثى
100%	246	المجموع

التعليق على الجدول :

يظهر من خلال الجدول (32) أن أعلى نسبة للمبوحثين (متزوجين من الأسرة الجزائرية) التي تم تناولها بالدراسة هي للإناث، وقد بلغت نسبتها : 72%، في حين بلغت نسبة الذكور 28% أي ما يقارب نصف عدد الإناث، ويمكن عزو انخفاض نسبة الذكور مقارنة بالإناث المتزوجين إلى عدة عوامل منها : ارتفاع نسبة الإناث في البيئات التي تم اختيارها بالبحث مقارنة بنسبة الذكور المتزوجين، وخروج المرأة للعمل وولوجها إلى عوالم الشغل المختلفة بصورة قوية مما يسر بصورة أفضل أخذهن للقسم الأكبر من المبوحثين في هذه الدراسة، كما يجدر الإشارة إلى أنهن كنّ أكثر تعاوناً مع إجراءات البحث وقراءة والإجابة على بنود المقاييس التي تميزت بكثرتها إذا ما قورن بنظائرهن من الذكور المتزوجين.

جدول رقم (33): يبين توزيع العينة الأساسية على متغير السن:

النسبة المئوية	التكرار	المؤشرات الإحصائية الخاصية
31%	76	من 20 إلى 30 سنة
37%	92	من 31 إلى 40 سنة
25%	61	من 41 إلى 50 سنة
7%	17	من 51 إلى 60 سنة
100%	246	المجموع

التعليق على الجدول :

كما يتبين من معطيات الجدول (33)، فإن أعلى نسبة للمبحوثين من مجتمع المتزوجين التي تم أخذها بالدراسة من مختلف الفئات العمرية كانت للفئات ما دون سن 51 سنة، في حين بلغت نسبة المتزوجين فوق سن 60 سنة ما نسبته 7% فقط من النسبة الكلية للمبحوثين، مما يشير إلى أن النسبة الأكبر للمتزوجين هي من الفئات الشابة، كما يمكن رد هذا إلى نوع الفئة العمرية الغالبة في نسبة عدد السكان في المجتمع الجزائري (المجتمع البسكري على وجه الخصوص)، وذلك نظرا لثقافة هذا المجتمع الأصلية التي تعتبر أن الإنجاب والتكاثر وربما إنجاب الذكور بصورة خاصة علامة من علامات القوة والصحة والسعادة وكمال الحياة، كما يمكن القول إلى أن العقيدة الإسلامية لهذا المجتمع تحث بدورها على الإنجاب وعدم تحديد النسل.

بالإضافة إلى هذا، فإن ارتفاع عدد المبحوثين في الفئة العمرية الممتدة ما بين 31 سنة و 40 سنة والتي بلغت 37% إذا ما قورنت بنسبة المتزوجين الممتدة أعمارهم من 20 سنة إلى 30 سنة والبالغة نسبتهم 31%، والمبحوثين الممتدة أعمارهم من 41 سنة إلى 50 سنة والبالغة نسبتهم 25%، فنلاحظ أنها الفئة الأكبر بين الفئات العمرية الشابة من مجتمع المتزوجين وقد يدل هذا على أنها بدأت في الظهور على أنها المرحلة الأفضل للزواج نسبيا في هذا المجتمع (مجتمع مدينة بسكرة) الأمر الذي يولي العناية والانتباه إلى أن ظاهرة تأخر سن الزواج لم تتوقف عند المدن الكبرى ومتطلبات وصعوبات العيش فيها وإنما كذلك في المدن الداخلية أو الصحراوية كذلك، والتي كانت إلى زمن قريب توصف بالتمسك بالثقافة الاجتماعية لأسرها إذا ما قورنت بالمدن الكبرى. والجدير بالذكر

من كل هذا هو أن عينة الدراسة الأساسية لهذا البحث قد شملت المتزوجين من مختلف الأعمار امتدادا من سن 20 سنة إلى ما فوق سن 60 سنة كما سبق التعرض له.

جدول رقم (34): يبين توزيع العينة الأساسية على متغير مدة الزواج:

النسبة المئوية	التكرار	المؤشرات الاحصائية الخاصية
39%	96	من 1 إلى 5 سنوات
29%	71	من 6 إلى 10 سنوات
11%	26	من 11 إلى 15 سنوات
7%	18	من 16 إلى 20 سنة
14%	35	أكثر من 20 سنة زواج
100%	246	المجموع

التعليق على الجدول:

تظهر معطيات الجدول (34) أن النسبة الأكبر للمبحوثين (المتزوجين) المأخوذون بالدراسة هم من تمتد مدة زواجهم من 1 سنة إلى 5 سنوات والبالغة نسبتهم 39% من النسبة الكلية للمبحوثين، ولعل هذا ما يؤكد لنا على مؤشر ارتفاع أو تأخر سن الزواج إلى ما بعد 30 سنة إذا ما قارنا معطيات الجدول (34) بسابقه (33)، أي أن ما نسبته 39% من أفراد العينة مازالوا في المراحل الأولى للحياة الزوجية أو هم من الأسر أو من المتزوجين الذين لديهم أطفال دون سن التمدرس، ويأتي بعدهم مباشرة المبحوثين الذين امتدت مدة زواجهم من 6 سنوات إلى 10 سنوات بنسبة 29% وهي نسبة معتبرة إذا ما قورنت بسابقتها والمراحل التي تليها، كما أنها على الأرجح من فئات المتزوجين الذين لديهم أطفال في سن التمدرس، وأما فئتين المبحوثين (المتزوجين) الممتدة مدة زواجهم من 11 سنة إلى 15 سنة والبالغة نسبتهم 11%، والمبحوثين الممتدة مدة زواجهم من 16 سنة إلى 20 سنة والبالغة نسبتهم 7%، فقد حصلوا على ما نسبته 18% من النسبة الكلية للمبحوثين وهم على الأرجح من فئتي المتزوجين الذين لديهم أبناء في نهاية مرحلة الطفولة وبداية المراهقة، وأما الفئة الأخيرة فهي من الممتدة مدة زواجهم مما فوق سن العشرين، وقد بلغت نسبتها 14% وهي كذلك نسبة معتبرة نسبيا، وهذا منطقي كونها فترة مفتوحة، ومن المرجح فهم من المتزوجين الذين لهم أبناء

في نهاية مرحلة المراهقة أو من يطلق عليهم بالأسر أو المتزوجين بأبناء راشدين، ويظهر جليا أن العينة الأساسية التي أخذت بالدراسة قد شملت مختلف مراحل الحياة الزوجية، أي من مرحلة الاكتشاف إلى مرحلة الأسر أو الثنائيات الزوجية بأبناء راشدين.

جدول رقم (35): يبين توزيع العينة الأساسية على متغير السن عند الزواج لدى كل من الجنسين وأزواجهم :

أزواجهم		الزوجات الإناث		زوجاتهم		الأزواج الذكور		المؤشرات الإحصائية الفئات العمرية
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
%0	0	%6	11	%5,7	5	%0	0	أقل من السن 20 سنة
%51	91	%5,80	143	%87	59	%66	45	من السن 20 إلى 30 سنة
%41	73	%5,12	22	%4	3	%34	23	من السن 31 إلى 40 سنة
%8	14	%1	2	%5,1	1	%0	0	أكثر من السن 40 سنة
%100	178	%100	178	%100	68	%100	68	المجموع
ن=246/100%								

التعليق على الجدول :

يظهر من الجدول (35) أن الدراسة استهدفت معرفة السن عند الزواج لدى كل من إناث العينة وأزواجهم، وكذلك المتزوجين من ذكور العينة وزوجاتهم. وكما هو موضح في نتائج الجدول، فإن سن الزواج بالنسبة للإناث قد بلغ ذروته خلال السن الممتدة من 20 سنة إلى 30 سنة لدى كل من إناث العينة التي بلغت نسبتهم 5,80% من النسبة الكلية للمبحوثات، و زوجات المبحوثين اللاتي بلغت نسبتهم 87% من النسبة الكلية لزوجات المبحوثين، ومن هذا يظهر جليا أن السن المفضلة للزواج والحاصلة على النسبة الأعلى عند الإناث هي السن ما بين 20 و 30 سنة. تليها مباشرة السن الممتدة من 31 سنة إلى 40 سنة بنسبة 12%، وهي نسبة الضعف مقارنة بعدد المبحوثات اللاتي تزوجن قبل سن 20 سنة وبالبلغة 6%. وأما بالنسبة لزوجات المبحوثين فقد بلغت

نسبة المتزوجات منهن بين سن 31 سنة و 40 سنة ما يعادل 4% منهن في حين بلغت نسبة المتزوجات منهن قبل سن 20 سنة ما يعادل 7,5% المؤشر الذي يبدي تفضيل الزواج بمن هن أقل سنا من 20 سنة إذا ما قورن بنسبة النساء اللاتي تجاوزن سن 30 سنة. في الوقت الذي تظهر فيه نتائج الجدول تساؤل نسبة المتزوجات سواء من المبحوثات أو من زوجات المبحوثين اللاتي تزوجن بعد سن الأربعين. وتوضح معطيات الجدول (35) أن عينة الدراسة الأساسية قد شملت متزوجات ومبحوثين متزوجين من نساء تزوجن في مختلف الأعمار أي من سن ما دون 20 سنة وإلى غاية ما فوق سن 40 على التوزيع المعروف في الجدول.

وأما بالنسبة للمتزوجين الذكور خلال السن الممتدة ما بين 20 سنة و 30 سنة، فقد بلغت ما يفوق النصف لدى كل من المبحوثين (الذكور) بنسبة مقدارها 66% و أزواج إناث العينة بنسبة 51%، ما يبين أفضلية هذه السن للزواج بالنسبة للذكور أيضا وليس فقط بالنسبة للإناث على الرغم من وجود الفارق بينهما في عينة الدراسة الحالية نفسها، تلي هذه السن مباشرة السن الممتدة من 31 سنة إلى 40 سنة وقد بلغت على الرغم من أنها أقل نسبة من سابقتها، بلغت نسبة معتبرة أي ما يعادل 34% من نسبة المبحوثين الذكور و ما يعادل 41% من نسبة أزواج إناث العينة ممن تزوجوا خلال السن الممتدة ما بين 31 سنة و 40 سنة. ومع أن نسبة الذكور الذين تزوجوا بعد سن 40 سنة قليلة جدا إذا ما قورنت بفترتي العشرينيات والثلاثينيات من العمر، إلا أنها أكثر من نسبة زواج النساء في هذه السن، حيث بلغت نسبة أزواج إناث العينة الذين تزوجوا بعد سن 40 سنة ما يعادل 8% منهم في حين لم تشمل عينة المبحوثين الذكور على من تزوجوا بعد سن 40 سنة، في الوقت الذي انعدمت فيه نسبة الذكور الذين تزوجوا دون سن 20 سنة، وهذه الخصائص تبدو منطقية جدا سواء من ناحية الثقافة المميزة لهذا المجتمع أو من ناحية المعطيات البيولوجية المميزة لكل من الجنسين، فالأنثى من الناحية البيولوجية تنمو وتتدخل بشكل أسرع مقارنة بالذكر في المرحلة والمميزات التي تؤهلها للزواج والإنجاب نسبيا إذا ما قورنت بالذكر، وهذا ما تدعمه الثقافة الاجتماعية لهذا المجتمع التي تعتبر الإنجاب أهم وظيفة وهدف للزواج وبناء الأسرة، وفي المقابل فالمرأة كذلك أسرع نسبيا مقارنة بالرجل في تراجع قوتها الجسدية وعجزها على الإنجاب، ولذلك نلاحظ من خلال مواصفات هذه العينة وجود إناث تزوجن قبل سن 20 سنة وانعدام ذلك عند الذكور، و ارتفاع الذكور الذين تزوجوا بعد سن 40 سنة إلى نسبة تفوق جمع نسبي إناث العينة وزوجات ذكور العينة معا رغم ارتفاع نسبة الإناث مقارن بالذكور فيها (أي في العينة الحالية).

جدول رقم (36): يبين توزيع العينة الأساسية على متغير العمل بالنسبة للزوجات:

المؤشرات الإحصائية الخاصية		المتزوجات الإناث من أفراد العينة		زوجات أفراد العينة من الذكور	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
عاملة		129	%72	32	%47
غير عاملة		49	28	36	%53
المجموع		178	%100	68	%100
		ن=246/100%			

التعليق على الجدول :

تبين معطيات الجدول (36) أن النسبة الأكبر للمبحوثات من المتزوجات هن نساء عاملات، وقد بلغت نسبتهن ما قيمته 72% من النسبة الكلية للمبحوثات، في حين بلغت نسبة زوجات المبحوثين من ذكور العينة اللاتي يعملن ما نسبته 47% أي ما يقارب نصف زوجات المبحوثين الذكور، وفي هذا إشارة إضافية إلى أن الرجل الجزائري (من مجتمع مدينة بسكرة) أصبح يألف صورة الزوجة العاملة ولا يعارض عملها. في الوقت الذي بلغت فيه نسبة المبحوثات (المتزوجات) غير العاملات ما نسبته 28% في حين أخذت زوجات المبحوثين من ذكور العينة اللاتي لا يعملن ما نسبته 53%، ما يعطي مؤشرا لتفضيل فنت من الرجال للزوجة غير العاملة، وأن هذه الأفكار والثقافة (فكرة وثقافة المرأة العاملة) رغم أنها أصبحت مألوفة ومنتشرة إلا أن فكرة الزوجة غير العاملة مازالت مفضلة أو راسخة أو ذات أولوية بالنسبة لشرائح معتبرة من الرجال أي الأزواج الذكور. ولعل هذه المعطيات تبين استقاء العينة الأساسية لهذا البحث لصنفي الزوجات العاملات وغير العاملات.

جدول رقم (37): يبين توزيع العينة الأساسية على متغير المستوى التعليمي:

المؤشرات الإحصائية الخاصية		التكرار	النسبة المئوية
		6	%2
ابتدائي		20	%8
إكمالي أو متوسط			

ثانوي	86	35%
جامعي	124	50%
دراسات عليا	10	4%
المجموع	246	100%

التعليق على الجدول :

من خلال ما يعرضه الجدول (37) يتبين رغم تفاوت النسب أن العينة الأساسية قد استوفت مختلف المستويات التعليمية، من المبحوثين بمستوى تعليمي ابتدائي إلى غاية المبحوثين بمستوى الدراسات العليا، ويظهر من معطيات الجدول أن أعلى النسب كانت للمبحوثين بمستوى تعليمي جامعي بنسبة تقدر ب : 50%، تليها ما نسبته 35% من المبحوثين بمستوى تعليمي ثانوي، في حين بلغت نسبة المبحوثين ذوي المستويات التعليمية المتبقية مجتمعة ما يعادل 15%، موزعة على الترتيب من الأعلى إلى الأدنى كالتالي: إكمالي أو أساسي أو متوسط بنسبة 8% و الدراسات العليا بنسبة 4% و الابتدائي بنسبة 2%.

ويمكن عزو هذا إلى عوامل منها: تعاون المبحوثين في البيئات المكانية والزمانية التي تم فيها تطبيق إجراءات العمل الميداني والذين كان معظمهم من المؤسسات الرسمية والتنظيمية كالجامعة والمدارس والمستشفيات وغيرها، ومعظم هؤلاء كانوا من ذوي المستويات التعليمية الثانوية والجامعية، إضافة إلى التحسن الذي شهدته الجزائر في العمل على رفع المستوى التعليمي وزيادة أعداد الناجحين في المراحل التعليمية المختلفة ولاسيما في مرحلتي التعليم الإكمالي أو الأساسي أو المتوسط إلى الثانوي، ومن المستوى الثانوي إلى الجامعي وذلك منذ مرحلة ما بعد الاستقلال وإلى غاية السنوات الأخيرة.

جدول رقم (38): يبين توزيع العينة الأساسية على متغير التكافؤ ووضعيات عدم التكافؤ في المستوى التعليمي:

النسبة المئوية	التكرار	المؤشرات الإحصائية الخاصية
47%	115	الثنائيات المتكافئة تعليميا

الثنائيات التي تتفوق فيها الزوجة تعليميا	94	38%
الثنائيات التي يتفوق فيها الزوج -الذكر- تعليميا	38	15%
المجموع	246	100%

التعليق على الجدول :

توضح معطيات الجدول (38) أن ما مقداره 47% من العينة متكافئين من حيث مستواهم التعليمي مع أزواجهم، ولعل في هذا دلالة على اهتمام المتزوجين من الجنسين بأن يكونوا متكافئين تعليميا مع شركائهم في الحياة الزوجية، مما له مؤشر على تفتن المجتمع لأهمية التكافؤ في المستوى التعليمي ودوره في خلق عوامل الاستقرار الزوجي ونجاح الزواج في بلوغ الأهداف التي أقيم من أجلها، تليه مباشرة ما نسبته 38% من المبحوثين وأزواجهم ممن تفوق فيهم الزوجات أزواجهن تعليميا، وهذا ليس بالأمر الغريب حيث تبين ملاحظات المدرسين والطلبة على السواء إرتفاع عدد المتدرسات والطالبات في مختلف الأطوار والمراحل التعليمية وفي كثير من الشعب والتخصصات التعليمية والتكوينية إذا ما قورن بعدد الذكور فيها، كما أنه من المحتمل والمتوقع وربما من الملاحظ والمنطقي جدا تبعا لهذا أن يشهد هذا المعطى الاجتماعي تقوفا إحصائيا لعدد الإناث المتفوقات والمتقدمات في المراحل التعليمية إذا ما قورنت بالذكور، كما تعطي هذه النسبة مؤشرا على أن نسبة معتبرة من الرجال لا يعارضون الزواج ممن تفقهن تعليميا وكذلك بالنسبة للنساء، حيث لا يعارضن الزواج ممن هم دونهن تعليميا، ويبدو هذا المنطق مقبولا جدا في مجتمع متمسك بثقافته التقليدية، حيث تفضل فيه النساء الزواج ممن هو دونهن في مختلف المؤهلات على أن تتأخر زواجيا أو تصبح عانسا، وفي المقابل فإن الرجال المنتمين والمعتقدين بهذه الثقافة يبدون أكثر تمسكا بفكرة أفضلية جنس الذكورة على الأنوثة وإن بلغت تعليميا ما لم يبلغه الرجل تحت طائلة الفكرة التي تقول : "الرجل ما يتعارش".

وتأتي في الرتبة الأقل نسبة المبحوثين وأزواجهم الذين يفوق فيها الرجال زوجاتهم تعليميا والمقدرة ب : 15%، وتشير هذه النسبة رغم قلتها مقارنة بتوزيع العينة على الخاصيتين السابقتين إلى أن هناك فئة أخرى من المتزوجين يتفوق فيها الرجل تعليميا على المرأة زوجته، ويمكن القول بأن هذا

يرجع إلى رغبة فئة من الرجال في امتلاك مؤهلات أفضل من زوجاتهم، لأن في هذه الوضعية فقط أو ربما أن هذه هي الوضعية الأمثل التي يمكن فيها تحقيق التوافق والنجاح والاستقرار الزواجي، فالمرأة في نظرهم هي التي يفترض ناموس الحياة أن تكون هي المحتاجة للرجل والتابعة له وليس العكس، وبالتالي فيجب أن يكون التفوق والجدارة خارج البيت له وليس لها، وفي المقابل تعترف طائفة من النساء بذلك علنا أو ربما قد تظهر العكس قوليا في حين تعتقد وربما تشعر بالأمان أو الفخر لاقترانهن بأزواج يفوقونهن تعليميا. وانطلاقا مما تبين يتضح أن العينة قد شملت مختلف وضعيات التكافؤ وعدم التكافؤ في المستوى التعليمي بين المبحوثين وأزواجهم.

جدول رقم (39): يبين توزيع العينة الأساسية على متغير استقلالية الزوجين في السكن من عده:

النسبة المئوية	التكرار	المؤشرات الإحصائية الخاصية
63%	154	الأزواج المستقلين سكنيا عن الأهل
37%	92	الأزواج الساكنين مع الأهل
100%	246	المجموع

التعليق على الجدول :

تبين معطيات الجدول (39) الانتشار الواسع للأسرة الزواجية عن العائلة الأصلية للزوج والتي بلغت ما نسبته 63% من النسبة الكلية للمبحوثين، في مقابل ما نسبته 37% منهم مازالوا يعيشون ضمن سقف الأسرة الأصلية، ويوضح هذا أن المجتمع محل الدراسة (مدينة بسكرة) رغم الانتشار الواسع لثقافة البيت المستقل إلا أنه بقي متميزا بهذه الخاصية التقليدية، كما أن فكرة عزو ارتفاع نسبة الأزواج المستقلين في السكن عن بيت الأهل لاتساع دائرة الوظائف المستقلة وخروج الزوجات للعمل تبدو منطقية، فقد ساعدت الوظيفة المستقلة وتعاون الزوجين على تحمل متطلبات وأعباء الحياة بمفردهما، وتضاؤل دور العائلة في التكفل بذلك، عامل مادي قوي لطموح الزوجين في امتلاك البيت المستقل، كما يجدر الإشارة إلى ضرورة الحذر من استخدام معنى البيت المستقل للدلالة على الاستقلالية المكانية والمادية والمعنوية بما فيها الوجدانية والثقافية والاجتماعية معا، ومع ذلك فمعطيات الجدول (39) تبين استثناء العينة لأزواج يعيشون في بيت مستقل وأزواج يعيشون تحت سقف العائلة الأصلية للزوج.

جدول رقم (40): يبين توزيع العينة الأساسية على متغير عدد الأطفال:

النسبة المئوية	التكرار	المؤشرات الاحصائية الخاصية
19%	48	بدون أطفال
57%	140	أقل من 4 أطفال
23%	56	من 4 إلى 7 أطفال
1%	2	8 أطفال فما فوق
100%	246	المجموع

التعليق على الجدول :

من خلال الجدول (40) يلاحظ أن أعلى نسبة للمبحوثين كانت ممن لديهم من طفل واحد إلى 3 أطفال والذين بلغت نسبتهم 57%، وفي هذا المعطى مؤشر واضح على تناقص معدلات الخصوبة إذا ما قورنت بالنسبة الإجمالية للعينة، تليها نسبة المبحوثين الذين عدد أطفالهم يقع ضمن حدود 4 أطفال إلى 7 أطفال المقدرة ب : 23%، وبلغت نسبة المبحوثين ممن لديهم 8 أطفال فما فوق 1% من النسبة الكلية وهي نسبة ضئيلة جدا، ولعل تناقص معدلات الإنجاب داخل الأسرة الجزائرية (البسكرية) ضمن خصائص العينة المأخوذة بالدراسة يعزى إلى ارتفاع المستوى التعليمي للمبحوثين من الزوجات والأزواج الذكور وخروج المرأة للعمل وانتشار البيت المستقل وغيرها من العوامل المادية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...، قد ساهم كل هذا في بروز الاستعداد والقابلية لتبني ثقافة تنظيم وتحديد النسل، وربما تعود نسبة المبحوثين من المتزوجين ممن لديهم 4 أطفال أو أكثر إلى الأزواج الأكثر استعدادا واعتقادا بوجود القدرة على تحمل مسؤوليتهم وإعالتهم، وربما تنتشر هذه القابليات والاستعدادات إلى الأسر ذوات الزوجات غير العاملات، حيث تكون هذه الأسر أكثر قدرة وأكثر من حيث القابلية النفسية لإنجاب عدد أكبر من الأطفال، لتواجد الزوجة معظم الأوقات في البيت وعدم التزامها بارتباطات الشغل وغير ذلك من العوامل.

وما يجدر الإشارة إليه بصورة هامة كذلك فيما يتعلق بمعطيات هذا الجدول، هو أن ما نسبته 19% من المبحوثين هم بدون أطفال، وهذه ليست بالنسبة الهينة، لاسيما وأن جميع المبحوثين لا تقل مدة زواجهم عن سنة كاملة، سواء تعلق الأمر بإرادة الزوجين عدم الإنجاب أو تأخيرها من عدمها،

خاصة إذا ما علمنا أن ما يفوق نصف العينة من المبحوثين يقعون ضمن مدة زواج تمتد من سنة إلى 5 سنوات. وبهذه المعطيات يلاحظ جليا أن العينة قد استوفت مبحوثين بأعداد مختلفة من الأطفال.

جدول رقم (41): يبين توزيع العينة الأساسية على متغير نوع المهن بالنسبة للمتزوجات (المبحوثات وزوجات المبحوثين الذكور) :

النسبة المئوية	التكرار	المؤشرات الاحصائية الخاصية
10%	24	في القطاع الصحي
18%	44	في قطاع التربية والتعليم
36%	87	وظائف إدارية
2%	6	مهن وحرف نسوية
0%	0	مهن وأعمال حرة
34%	85	أعمال منزلية
100%	246	المجموع

التعليق على الجدول :

يظهر من معطيات الجدول (41) أن أعلى نسبة للمهن التي تمارسها المتزوجات حسب ما تشير إليه هذه الدراسة هي للمهن الإدارية والتي بلغت نسبتها 36% بين المبحوثات وزوجات المبحوثين من أفراد العينة، معظمهن يتقلدن مناصب إدارية في قطاعي الصحة والتعليم، ولعل في هذه الخاصية مؤشرا على عدم ثبوت فكرة عدم تقبل العائلة الجزائرية (البسكرية) لاشتغال المرأة في وظائف إدارية، وربما خاصة إذا تعلق الأمر بالقطاعين الذين تعتبرهما العائلة القطاعين الأكثر أهمية إذا ما قورنا بغيرهما من القطاعات المهنية كونهما ذاتي أبعاد اجتماعية وصحية وثقافية مقبولة اجتماعيا، تلي هذه الوظائف ما نسبته 34% من المتزوجات اللاتي يمارسن وظائف وأعمالا منزلية غير اقتصادية، بمعنى أنهن يتقلدن أدوارا خاصة بمكانتهن كربات بيوت غير عاملات، وهي نسبة تكاد تحتل الثلث من النسبة الكلية لعدد المتزوجات، وتشير بذلك إلى تزايد في نسبة النساء المشتغلات في مختلف الوظائف المهنية غير المنزلية، تليها على التوالي نسبة المتزوجات العاملات في قطاع التربية والتعليم بما يعادل 18% ثم في القطاع الصحي بما يعادل 10%، في حين بلغت نسبة

المتزوجات العاملات في المهن والحرف النسوية ما نسبته 2%، بينما لم تظهر معطيات العينة اشتغال المتزوجات ممن شملتهن الدراسة بالأعمال الحرة، وهذه المعطيات منطقية ومعقولة خاصة إذا علمنا أن القطاعين الصحي والتربوي التعليمي هي القطاعات التي تميل إليها المرأة (المتزوجة) في المجتمع الجزائري (البسكري) هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فقد يرجع ارتفاع نسبة النساء المتزوجات في هذه الدراسة إلى مهن ووظائف دون أخرى إلى مستواهن التعليمي الذي وصلن إليه، فمعظمهن ذوات مستوى تعليمي جامعي بدرجة أولى، ثم ثانوي بدرجة أقل نسبياً، في حين أخذت النسبة الأقل بقية المستويات. وبهذا يمكن القول بأن هذه العينة قد شملت متزوجات يمارسن وظائف تنوعت بين الإدارية والصحية والتعليمية والتربوية والمهن والحرف النسوية بالإضافة إلى الأعمال المنزلية غير الاقتصادية.

جدول رقم (42): يبين توزيع العينة الأساسية على متغير الطريقة التي تمت وفقها عملية الاختيار الزوجي:

النسبة المئوية	التكرار	المؤشرات الاحصائية الخاصة
37%	91	بطريقة التعارف
17%	41	عن طريق الوالدين
31%	77	عن طريق الأهل أو الأقارب
4%	11	عن طريق الجيران
11%	26	عن طريق الأصدقاء
100%	246	المجموع

التعليق على الجدول:

تظهر معطيات الجدول (42) أن العينة قد شملت مبحثين اختلفت طرائق اختيارهم لشريكهم الزوجي، حيث حصل الاختيار عن طريق التعارف بين الشاب والفتاة على أكبر نسبة بينها والمقدرة ب : 37%، وهذه نسبة منطقية في عينة بمثل مواصفات العينة الحالية، حيث أن معظم المبحثين من الجنسين واصلوا تعليمهم إلى المرحلة الثانوية والجامعية، والتحقوا بوظائف من شأنها أن تتيح إمكانية إلتقاء المرأة بالرجل، وبالتالي أتاحت لهما فرصة التعارف بينهما واعتمادها كطريقة لاختيار

الزوج المناسب، كما يمكن القول إلى أن لتصريح المبحوثين كتابيا وبكل سراحة على أن الزواج تم عن طريق التعارف بين الشاب والفتاة قبل الزواج، يعتبر مؤشرا هاما على بروز طرق غير تقليدية عند إقبال الشباب وتفكيرهم في الاقتران، تلي هذه النسبة مباشرة بقيمة أقل نسبيا طريقة الاختيار بواسطة الأهل والأقارب بنسبة 31%، والاختيار عن طريق الوالدين بنسبة 19%، وهذا ما يدل على أن اجتماعهما يعطي مؤشرا قويا على أن للعائلة النسبة الأكبر من حيث دورها في محاولة اختيار الشريك الزواجي المناسب للابن أو للابنة المقبلين على الزواج، تليها نسبة المبحوثين الذين اختاروا أزواجهم عن طريق الأصدقاء والمقدرة ب : 11%، لتأتي نسبة المبحوثين الذين اختاروا أزواجهم بمساعدة الجيران في آخر مرتبة، والتي قدرت بنسبة 4%، ما يدل على انخفاض نسبة اعتماد المبحوثين في قضية الاختيار الزواجي على ممن هم خارج العائلة ودائرة المعارف الموثوقين كالأصدقاء والجيران.

جدول رقم (43): يبين توزيع العينة الأساسية على متغير الطريقة التي تمت وفقها عملية الاختيار الزواجي بحسب الفترات الزمانية:

الاختيار الزواجي قبل 10 سنوات		الاختيار الزواجي خلال العشر سنوات الأخيرة		المؤشرات الاحصائية
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	الخاصية
9%	22	28%	69	بطريقة التعارف
7%	19	9%	22	عن طريق الوالدين
12%	29	19%	48	عن طريق الأهل أو الأقارب
1%	2	4%	9	عن طريق الجيران
2%	5	9%	21	عن طريق الأصدقاء
31%	77	69%	169	المجموع
ن=246/100%				

التعليق على الجدول :

تم استخراج معطيات الجدول (43) من خلال المعلومات الخاصة بمدة الزواج لدى المبحوثين، والمطلوبة منهم تزويدنا بها في إستمارة البيانات العامة للمبحوث، والمرفوقة بمقاييس

البحث، وبناءا عليها قمنا بتصنيف طرائق الاختيار الزواجي للمبحوثين خلال العقد الأخير وما قبل العقد الأخير من فترة إجرائنا لهذه الدراسة الميدانية، وذلك من أجل عقد ملاحظة مقارنة بين طرائق الاختيار الزواجي بين هتين الفترتين من الزمن، وتبعاً لذلك تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول (43).

ومن خلال معطيات الجدول (43) تتبين لنا مجموعة من الملاحظات، حيث يظهر لدينا اختلاف في ترتيب نسب المبحوثين على أنواع الطرق المتبعة من قبلهم في عملية اختيارهم الزواجي من جهة، ومن جهة ثانية يظهر اختلاف في تراتب النسب على كل طريقة بين الفترتين الزمنيتين المقترحتين، وعلى ذلك يمكن القول بأن أعلى نسبة مائوية حصل عليها المبحوثين هي المتعلقة بطريقة الاختيار الزواجي بواسطة التعارف بين الشاب والفتاة قبل الزواج، وذلك خلال العشر سنوات الأخيرة إذا ما قورنت بغيرها من الطرائق، وذلك سواء خلال العشر سنوات الأخيرة أو ما قبلها، مقابل ما نسبته 9% لنفس الطريقة وهي الاختيار عن طريق التعارف قبل الزواج قبل العشرية الأخيرة، وهذا ما يؤكد ملاحظتنا بشأن تزايد نسبة الشباب الذين يعتمدون التعارف قبل الزواج كأنسب طريقة لاختيار الشريك الزواجي المناسب.

وتلي هتين النسبتين مباشرة، نسبة المبحوثين الذين يعتمدون على الأهل والأقارب في اختيارهم لشريك حياتهم الزواجية، حيث بلغت نسبتهم خلال العقد الأخير 19%، في حين بلغت نسبتهم قبل هذه الفترة ما يعادل 12%، ما يضيف دعماً لفكرة أن الاختيار الزواجي كان ولا يزال يحتل مكانة وأهمية وإشرافاً من طرف العائلة لاسيما إن أضفنا له نسب المبحوثين الذين يعتمدون على الوالدين في اختيارهم لشريكهم الزواجي المناسب، والتي تشكل النسب الأكثر ارتفاعاً بعد طريقتي التعارف قبل الزواج واعتماد مساعدة الأهل والأقارب، حيث بلغت نسبة انتشار هذه الطريقة بين المبحوثين خلال العقد الأخير ما يعادل 9%، في حين كانت 7% قبل هذه الفترة.

وتحتل نسبة اعتماد المبحوثين على الأصدقاء في مهمة الاختيار الزواجي المرتبة الرابعة، بنسبة 9% خلال العشرية الأخيرة في حين تتخفف إلى ما نسبته 2% قبلها، ولعل في هذا مؤشر إلى أن الثقة في مساعدة وآراء الأصدقاء أي ممن هم خارج العائلة تشهد تزايداً لدى العينة خلال العقد الأخير من الزمن، ولاسيما إذا ما نظرنا إلى ارتفاع نسبة المبحوثين الذين اعتمدوا على الجيران في

اختيارهم لأزواجهم، والتي بلغت نسبتهم خلال العشر سنوات الأخيرة 4% من مجمل العينة إذا ما قورنت بنسبتها البالغة 1% قبل هذه المدة.

3- الأدوات المستخدمة في الدراسة الأساسية:

كما توضح من خلال جميع مراحل البحث السابقة عموماً، ومن نتائج الدراسة الاستطلاعية بشكل محدد، فإن الجانب التطبيقي لهذه الدراسة ينطوي على استخدام أربع أدوات تتمثل في مقياس وجهة الضبط العام ووجهة الضبط الزوجي، واستبائي الاتصال والتوافق في العلاقة الزوجية، ونعرض في هذه المرحلة من البحث كيفية استخدامها في الدراسة الأساسية.

3-1- مقياس وجهة الضبط الزوجي:

يعد متغير وجهة الضبط الزوجي متغيراً رئيساً في هذا البحث ودراسته الأساسية، وخدمة لأغراض هذا البحث وأهدافه وطبيعته فروضه، تم تصميم أداة لقياس ورصد هذه الخاصية لدى عينة البحث، والمتمثلة في مقياس وجهة الضبط الزوجي، لاستخدامه في جمع المعلومات لاختبار الفرضيات المشكلة لجوانب الدراسة الميدانية الأساسية لهذا البحث.

تمثل البنود التالية من مقياس وجهة الضبط الزوجي على الترتيب، العبارات الدالة على الضبط الزوجي الخارجي:

1-أ، 2-أ، 3-ب، 4-ب، 5-ب، 6-أ، 7-أ، 8-أ، 9-أ، 10-ب، 11-ب، 12-ب، 13-ب،
14-أ، 15-ب، 16-أ، 17-أ، 18-أ، 19-ب، 20-أ، 21-أ، 22-ب، 23-أ، 24-ب، 25-
أ، 26-ب، 27-أ، 28-ب، 29-أ .

وتمثل بالتالي البنود التالية على الترتيب العبارات الدالة على الضبط الزوجي الخارجي:

1-ب، 2-ب، 3-أ، 4-أ، 5-أ، 6-ب، 7-ب، 8-ب، 9-ب، 10-أ، 11-أ، 12-أ، 13-أ،
14-ب، 15-أ، 16-ب، 17-ب، 18-ب، 19-أ، 20-ب، 21-ب، 22-أ، 23-ب، 24-أ،
25-ب، 26-أ، 27-ب، 28-أ، 29-ب .

يحمل هذا المقياس إمكانيتين لتصحيحه بعد تطبيقه على المفحوص:

3-1-1- الطريقة الأولى:

يجمع درجات المبحوث في كل من محوري المقياس (وجهة الضبط الزواجي الداخلي، ووجهة الضبط الزواجي الخارجي)، ثم المقارنة بينهما، ويصنف بذلك المبحوث في فئة الضبط الزواجي الحائز على الدرجة الأعلى، وهي طريقة أقل دقة لاحتمال تساوي مجموع درجات المبحوث على محوري وجهة الضبط الزواجي (الداخلية والخارجية) في حال استثنى المبحوث فقرة أو أكثر من فقرات المقياس.

3-1-2- الطريقة الثانية:

بما أن عبارات مقياس وجهة الضبط المصمم من طرف (ج.روتر) والذي اعتمدت طريقة صياغته والعمل به كنموذج لتصميم مقياس وجهة الضبط الزواجي، بما أن عباراته الدالة على الوجهة الداخلية أو الوجهة الخارجية للضبط أخذت نفس ترتيب عبارات مقياس وجهة الضبط الزواجي من حيث مصدرها (الداخلي والخارجي)، مع استثناء العبارات الخاصة بمقياس الضبط الزواجي التي أخذت ترتيب العبارات التي لا تدل على أي مصدر للضبط في مقياس (روتر) لوجهة الضبط، فإن هناك إمكانية لتصحيح المقياس اعتماداً على مفتاح التصحيح المستخدم لتصنيف المبحوث وفق ما ورد في مفتاح تصحيح مقياس (روتر) لوجهة الضبط، كما أن هذه الطريقة أكثر دقة من سابقتها، نظراً لقدرتها على تلافي إشكالات الطريقة الأولى.

3-2- مقياس وجهة الضبط العام:

بما أن هذا البحث بخلفيته ومقارنته النظرية، ودراسته الميدانية، تناول متغير وجهة الضبط في علاقتها بوجهة الضبط الزواجي، بالإضافة إلى كون هذا المفهوم الأخير استمد أساساً من مفهوم ونظرية (ج.روتر) في التعلم الاجتماعي وكيفية تشكل وجهة الضبط بمصدرها (الداخلي-الخارجي)، فإن دراسة هذه العلاقة من الجوانب المستهدفة في فرضيات هذا البحث تستلزم استخدام مقياس لرصد وتحديد نوع وجهات الضبط السائدة لدى أفراد عينة الدراسة الأساسية.

وتم حساب درجات المبحوثين على مقياس وجهة الضبط (لروتر) والمترجم من طرف (علاء الدين كفاقي)، وتحديد مصادر الضبط لدى مفردات العينة بإتباع مفتاح التصحيح الأصلي الذي وضعه (روتر) والموضح في الطريقة الآتية:

جدول رقم (44) : يمثل مفتاح تصحيح مقياس مركز الضبط الداخلي /الخارجي (ج.روتر) :

الدرجة	الفقرة	الدرجة	الفقرة
أ	16	دخيلة	1
أ	17	أ	2
أ	18	ب	3
دخيلة	19	ب	4
أ	20	ب	5
أ	21	أ	6
ب	22	أ	7
أ	23	دخيلة	8
دخيلة	24	أ	9
أ	25	ب	10
ب	26	ب	11
دخيلة	27	ب	12
ب	28	ب	13
أ	29	دخيلة	14
		ب	15

الفقرات رقم (1 , 8 , 14 , 19 , 24 , 27) فقرات تمويه ولم تحسب لها أي علامة.

* الفقرات رقم (2 , 6 , 7 , 9 , 16 , 17 , 18 , 20 , 21 , 23 , 25 , 29) تعطى علامة واحدة لكل فقرة عند الإجابة عليها بالرمز (أ) , وتعطى صفراً عند الإجابة عليها بالرمز (ب).

* الفقرات رقم (3 , 4 , 5 , 10 , 11 , 12 , 13 , 15 , 22 , 26 , 28) تعطى علامة واحدة لكل فقرة عند الإجابة عليها بالرمز (ب) , وتعطى صفراً عند الإجابة عليها بالرمز (أ).

- تكون درجة الفرد على المقياس مجموع الدرجات التي تعبر عن اتجاهه الخارجي ومدى الدرجات على هذا المقياس من صفر (والتي تعبر عن عدم وجود اتجاه خارجي لدى المستجيب) إلى 23 (والتي تعبر عن اتجاه خارجي تماماً).

- ويصنف المستجيبون على هذا المقياس إلى فئتين :

الأولى : من (صفر - 8) درجات وهم ذوي مركز الضبط الداخلي .

الثانية : من (9 - 23) درجة وهم ذوي مركز الضبط الخارجي .

3-3-إستبيان الاتصال في العلاقة الزوجية:

تستهدف الدراسة الأساسية في بعض جوانبها اختبار الفروق في مستويات الاتصال الزوجي والاختلاف في القدرة على مهاراته الارسالية والاستقبالية في العلاقة الزوجية بين المتزوجين (الذكور) والمتزوجات من ناحية، والفروق بين ذوي وجهة الضبط الزوجي الخارجي وذوي وجهة الضبط الزوجي الداخلي لأفراد العينة من المتزوجين من حيث قدرتهم على الاتصال في العلاقة الزوجية من ناحية ثانية، ولذلك تم استخدام استبيان الاتصال في العلاقة الزوجية، وذلك بجمع الدرجة الكلية للمبحوث من أجل اختبار الفروق الموجودة بين درجاته لدى هذه المجموعات، بحيث يأخذ البديل الاختياري الذي يدل على انعدام الصفة الدرجة 1، ويأخذ البديل الاختياري الدال على أعلى درجة من وجود الصفة الدرجة 5، وذلك مع العبارات الواردة بصورة الاثبات، في حين تعكس الدرجات مع العبارات الواردة بصيغة النفي أو السلب. (كلثوم بلميهوب، 2010)

3-4-إستبيان التوافق الزوجي: تركز الفرضية الأخيرة من هذا البحث على دراسة الفروق بين المتزوجين ذوي وجهة الضبط الزوجي الخارجي والمتزوجين ذوي وجهة الضبط الزوجي الداخلي من حيث قدرات الأفراد المنتمين لكل صنف من صنف مصدر الضبط الزوجي على التوافق في العلاقة

الزواجية مع الشريك، وكما ذكر سابقا فقد استخدمت هذه الدراسة استبيان لقياس درجات التوافق الزواجي لدى أفراد العينة، وذلك بحساب الدرجة الكلية، حيث يأخذ البديل الاختياري الأدنى الدرجة الأدنى والخيار الأعلى الدرجة الأعلى ترتيبيا طبيعيا تصاعديا متجانسا بين الدرجة والدرجة التي تليها، ويعكس التدرج تنازليا مع العبارات الواقعة بصيغة السلب أو النفي. (كلثوم بلميهوب، 2010).

كما أرفقت هذه الأدوات باستمارة تنطوي على أسئلة تخص مجموعة من البيانات الشخصية العامة، والتي يستهدف من خلالها تحديد خصائص ومواصفات العينة، تليها استمارة خاصة بالتعليمية العامة لكيفية الاجابة على أدوات البحث.

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة الأساسية:

بحسب أغراض هذه الدراسة التي ركزت بدرجة أولى على اختبار الفروق بين عينتين مستقلتين، وخصائص متغيراتها وعينتها التي تتوفر على أهم شروط استخدام الاختبارات البارامترية، حيث بلغ عدد مفردات العينة 246 مبحوثا كما بلغت نسبة عينة المتزوجين من الجنس ذكر 27,64% فيما شكلت عينة المتزوجات النسبة المتبقية وبذلك فإن حجم عينة الذكور تقارب ثلث حجم العينة الإجمالي ونصف عينة الإناث والذي يعد توزيعا طبيعيا ومعطى إجتماعي-إحصائي لتوزيع خاصة الجنس على عدد السكان، كما بين حساب معادلة التجانس أن قيمة ف تساوي 1.253 أي أنها غير دالة، ومنه فإنعدام دلالة فرق التباين بين العينتين تبين وجود خاصية التجانس بينهما، إضافة إلى أن دراسة التوزيع الاعتدالي وفق معادلة الالتواء والتي بلغت قيمتها 0.634 . وهذا الالتواء قريب جدا من الصفر وبذلك يصلح مثل هذا المتغير لحساب دلالة معامل T Test وكذلك معاملي ANOVA -Pearson Correlation لان التوزيع التكراري يقترب جدا من التوزيع الاعتدالي، وعلى ذلك فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية السالفة الذكر وذلك تماشيا مع فرضيات الدراسة كالتالي :

4-1-اختبارات للفروق:

وتم استخدامه في هذه الدراسة لاختبار ومعرفة الفروق بين مجموعتين، وعمّا إذا كانت هذه الفروق جوهرية أي لها دلالة إحصائية أو لا (عباس محمود عوض، 199، ص 141).

وهذا ما تسعى لاختباره كل من الفرضيات (1، و 2، و 5، و 6، و 7، و 8)

التي ترمي كلها إلى اختبار دلالة الفروق بين عينتين أو مجموعتين:

الفرق بين عينتي المتزوجين ذوي وجهة الضبط العام الخارجية والمتزوجين ذوي وجهة الضبط العام الداخلية، ومعرفة أيهما أكثر انتشارا بين أفراد العينة.

الفرق بين عينتي المتزوجين ذوي وجهة الضبط الزواجي الخارجية والمتزوجين ذوي وجهة الضبط الزواجي الداخلية، ومعرفة أيهما أكثر انتشارا بين أفراد العينة.

الفرق بين المتزوجين والمتزوجات في مصدر الضبط الزواجي

الفرق بين المتزوجين والمتزوجات في مهارات الاتصال الزواجي

الفرق بين ذوي وجهة الضبط الزواجي الخارجي وذوي وجهة الضبط الزواجي الداخلي من حيث مستوى الاتصال الزواجي

الفرق بين ذوي وجهة الضبط الزواجي الخارجي وذوي وجهة الضبط الزواجي الداخلي من حيث مستوى التوافق الزواجي، على التوالي.

4-2- معامل فيشر:

تم استخدام تحليل التباين فيشر في هذه الدراسة لاختبار الفرضية (4)، وذلك لإمكانية اختبار أكثر من عينتين، حيث تستهدف الفرضية رقم 4 دراسة الفروق في مصدر الضبط الزواجي (الداخلي-الخارجي) بين عينات الأفراد المنتمين إلى مستويات التعليمية المختلفة (ذوي المستوى التعليمي: الابتدائي والمتوسط، والثانوي، والجامعي، والدراسات العليا). مع إتاحتها (معامل تحليل التباين فيشر) تحليل طبيعة ومصدر هذا التباين بين الظواهر المختلفة حيث يقوم بتقسيم الاختلافات الكلية إلى عدة أجزاء لتحديد مصدرها (عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، 2007:ص202).

4-3- معامل الارتباط r.P برسون :

لدراسة العلاقة الارتباطية بين بعدي الضبط الزواجي وبعدي الضبط العام التي تستهدف البحث اختبارها من خلال الفرضية رقم 3.

وقد تمت معالجة بيانات الدراسة الأساسية وفق المعاملات التي تم تحديدها باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

- خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل وبعد التوضيح المفصل لخطوات وإجراءات تطبيق الدراسة الميدانية الأساسية ومبرراتها، تجدر الإشارة إلى الأهمية التي تمثلها الخطوات المعروضة في هذا الفصل بالنسبة لمرحلة عرض ومناقشة وتحليل نتائج البحث، بدءاً من حدود الدراسة و إلى غاية اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار الفرضيات، و لاسيما من ذلك النقاط الخاصة بتحديد مجتمع وعينة الدراسة، ومواصفات هذه الأخيرة. حيث يسمح لنا بيان مواصفات و خصائص العينة بإعطاء تفسيرات وتحليلات منطقية وافتراسات أو فروض منهجية بشأن علاقة الظواهر النفسية والسلوكية الاجتماعية محل الدراسة بعضها ببعض، وفي علاقاتها ببعض المتغيرات أو الخصائص السائدة بين مفردات العينة.

وقد تبين من خلال عرض مواصفات العينة الأساسية وجود مجموعة من المتغيرات التي نتوقع أن يكون لها أهمية من حيث تزويد البحث ببعض الخلفيات التي تساعد في تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة الأساسية كما سيلي في الفصل التالي بيانه.

الفصل الثامن : عرض ومناقشة نتائج الدراسة الأساسية.

-تمهيد

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية

3- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة

4- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة

5- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الخامسة

6- عرض ومناقشة نتائج الفرضية السادسة

7- عرض ومناقشة نتائج الفرضية السابعة

8- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثامنة

-خلاصة الفصل.

تمهيد:

في هذه المرحلة من البحث نأتي إلى آخر فصل من هذا العمل و المتعلق بدراسة الإشكالية المطروحة ميدانيا واختبار فرضياتها إحصائيا، فبعد تحديد الإشكالية والمنطلقات المنهجية والنظرية من خلال ما سبق من فصول، وضبط حدود الدراسة الميدانية بما في ذلك الدراسة الاستطلاعية التي تم من خلالها دراسة خصائص وقدرة منهج البحث وأدواته على مد البحث بالمعلومات والبيانات اللازمة لدراسة إشكاليته، والدراسة الأساسية التي تم فيها ضبط حدودها الزمانية والمكانية والبشرية والاجراءات والأساليب المعتمدة فيها، يجرى في هذا الفصل عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها في ضوء الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار الفرضيات الثمانية التي يهدف هذا البحث لاختبار إمكانية قبولها أو رفضها، وهذا ما سيرد تفصيله في هذه الخطوة من هذا البحث، وذلك بعرض ومناقشة كل فرضية على حدى تسلسليا من الفرضية الأولى إلى الفرضية الثامنة والأخيرة.

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى لهذا البحث على أن:

﴿توجد فروق بين أفراد العينة (متزوجين من الأسرة الجزائرية) في مصدر الضبط العام (الداخلي- الخارجي) لصالح مصدر الضبط العام الخارجي بدرجة أعلى﴾.
 باستخدام اختبار ت للفروق بين عينتين تماشيا مع طبيعة الفرضية الأولى، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1-1- عرض نتائج الفرضية الأولى باستخدام اختبار ت :

نوضحها في الجدولين التاليين.

جدول رقم (45) يوضح المؤشرات الإحصائية لكل من وجهتي الضبط (الداخلية والخارجية) :

الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط	العينة	المؤشرات الإحصائية المتغيرات
,169	2,096	8,46	153	مصدر الضبط العام الداخلي

مصدر الضبط العام الخارجي	92	14,66	2,451	,256
--------------------------	----	-------	-------	------

جدول رقم (46) يوضح نتائج اختبار T test للفروق لمجموعتين مستقلتين (فتي وجهة الضبط الداخلية والخارجية) :

متغير مصدر الضبط العام (الداخلي-الخارجي)	التجانس								
	ف	Sig	ت	درجة الحرية	المعنوية	فروق المتوسط	فروق الانحراف	95% مستوى الثقة	
								دنيا	عليا
افتراض التساوي	2,752	,098	-21,017	243	,000	-6,199	,295	-6,780	-5,618
افتراض عدم التساوي			-20,218	169,101	,000	-6,199	,307	-6,804	-5,594

التعليق على الجدولين (45) و (46) :

من خلال القيم المبينة في الجدول رقم (45) تظهر فروق في قيمتي المتوسطين الحسابيين للعينة حيث بلغت قيمة متوسط الضبط العام الداخلي (8,46) وقيمة مصدر الضبط العام الخارجي (14,66)، كما تظهر في الجدول رقم (46) قيمة اختبار T مرتفعة وسالبة وتقدر ب: -21,017 . وبلغت قيمة مستوى الدلالة Sig=0,000، وهي اقل من α قيمتها 0.01 و 0.05، وبالتالي فهي دالة إحصائياً، أي توجد فروق بين المتوسطين لصالح مصدر الضبط العام الخارجي بدرجة أعلى

1-2- مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

بناء على معطيات جدولي المؤشرات الإحصائية لمتوسطي مصدر الضبط العام (الداخلي والخارجي)، وودلالة فروق اختبار (تا)، يتأكد ثبات الفرضية القائلة بوجود فرق دال في مصدر الضبط العام لدى أفراد العينة لصالح مصدر الضبط العام الخارجي بدرجة أعلى، وذلك بمتوسط يكاد يبلغ ضعف متوسط قيم مصدر الضبط العام الداخلي، وبمستوى دلالة عند (0.05) و (0.01)، وهذا نتيجة كانت متوقعة، وتبدو إلى درجة لا بأس بها من المنطقية إذا ما أخذنا في الاعتبار مجموعة من المعطيات والتفسيرات من خلال مقارنة هذه النتيجة مع نتائج دراسات وبحوث تناولت جوانب ذات علاقة بالموضوع من جهة، وبالرجوع إلى خصائص ومواصفات العينة من جهة ثانية. حيث أنّ سيادة

الاعتقاد في مصدر الضبط الخارجي إذا ما قورن بالاعتقاد في مصدر الضبط الداخلي في مجتمع ينشأ أفرادها في بيئة اجتماعية تقليدية وإن بدت بمظاهر عصرية وضمن حدود بيئة حضرية (مدينة بسكرة) في حال سلمنا بالطرح القائل بتقليدية الثقافة والنظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري، فإن هذه النتيجة وهي انتشار الاعتقاد في وجهة الضبط الخارجية تبدو منطقية ومعقولة جدا، إذ أن التنشئة ضمن الأطر المرجعية للمجتمعات التقليدية كما تبينه أدبيات هذا الطرح النظرية لا تلبث ومنذ مراحل التنشئة الاجتماعية الأولى للفرد أن تقابل كل سلوك أو ممارسة اجتماعية تتم عن استقلالية الفرد عن نظام الجماعة بكل أو بأي أسلوب يدفعه لإعادة توجيه تفكيره واتجاهاته وبناء قيمه وفق ما تقتضيه قيم الجماعة وما يتطلبه نمط الحياة الجماعية، وهذا سواء ارتبط الحال بالحياة ضمن البيئة العائلية أو خارجها، حيث أن هناك علاقة وطيدة في مثل هذه المجتمعات (التقليدية) بين العلاقات العائلية والعلاقات الاجتماعية التي تمتد بفضل هذه العلاقات القاعدية (العائلية) لتشمل وتحتوي بفضلها وتقيم على أساسها مختلف العلاقات الاجتماعية الأخرى. فيكتسب الفرد في أطر التتميط والتطبيع الاجتماعي التقليدي معتقدات وتترسخ لديها قناعات وأفكار ويكتسب حتى صدمات من خلال العقاب المتكرر الذي يحيطه ممثلوا هذا النظام بالفرد كلما جدد التفكير في القيام بسلوك لا يتماشى ونظام الجماعة أو تعتبره هذه الأخيرة مسألة ذات علاقة بنظام الجماعة، وفي المقابل ينمو ضمن ثقافتها على الاعتقاد بهشاشته الفردية، وأن لا قوة له إلا ضمن هذا النظام الجماعي لاسيما أن الأحداث والوقائع التاريخية والاجتماعية اليومية داخل هذه المجتمعات تثبت هذا لأفرادها، وتعمل بمختلف مؤسساتها من أسرة وإعلام وغيرها...، وفي مختلف البيئات والمواقف الاجتماعية كبيئة الدراسة والعمل وجماعات الرفاق والأماكن العامة و... على تثبيت هذه المفاهيم والمعتقدات، فيتعلم الفرد ويقتنع ويكتسب إعتقادات تحد من اعتقاده بكفاءته وجدارته وقدراته على بلوغ أهدافه وطموحاته، وكذلك كل ما يرتبط بحصوله على التعزيزات والنجاحات المرغوبة والعكس، أي أنه كذلك سيعتقد بمقتضى هذه الاعتقادات أن ما يصيبه من فشل أو إحباطات في حياته هو محظ عوامل خارجة عن تحكمه وسيطرته، وعلى هذا تسير توقعاته كذلك، فتوالي التعزيزات أو الاحباطات التي تأتي الفرد بسبب عوامل خارجة عن تحكمه يكسبه اتجاها خارجيا كذلك للتوقع في التعزيز ، وهذا ما يميز ذوي الواجهة الخارجية للضبط، على عكس هؤلاء الذين يتميزون بالاعتقاد في الضبط الداخلي، وبإمكانياتهم وقدرتهم على بلوغ الأهداف والحصول على التعزيزات المرغوبة، ولديهم توقعات في التحكم والسيطرة على أحداث حياتهم ومتطلباتها ونتائجها مصدرهما داخلي أي يعود لمسؤولية الفرد وقدراته.

ومع أن نتائج الفرضية قد بينت وجود فرق جوهري في نوعي فئتي الضبط العام لدى العينة لصالح الفئة الخارجية بدرجة أعلى، إلا أن عدم انعدام الفئة الداخلية ينم عن وجود فئة وإن كانت صغيرة تعتقد في الضبط الداخلي، ولعل لهذه النتيجة أو هذا المعطى تفسيراً يضيف تبريراً آخر للطرح القائل بتقشي الحداثة، وأثر التغيير الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ... وعولمة الثقافات والأنظمة... وعمليات التثاقف بما جرته وجلبته وتسببت فيه من صراعات وتناقضات وتجاذبات... في حدوث ما اصطلح عليه بعض الباحثين بالحداثة وانتشار الروح التحررية والقيم الفردانية كما قال بهذا (**مصطفى بو تفنوش**) حسب ما بيّناه وفصلنا فيه في الفصل الثاني من البحث، وما اصطلح عليه بعضهم بظاهرة الانسلاخ الثقافي كما ورد في طرح (**نور الدين طوالي**) لمعطيات الدين والطقوس والتغيرات، وكما وصفه آخرون بالانشطار الثقافي أمثال (**مصطفى حجازي**) الذي اقترح إزاء ما وصفه بمهام الثقافة الوطنية حيث يقول حيال ما وصف به قضية الثقافة في المجتمعات العربية : "هناك مهام تتعلق بالتنشئة المستقبلية، هذه التنشئة هي التي ستحدد توجهات الأجيال القادمة، ولقد أصبحت هذه المهمة أكثر إلحاحاً مع تزايد وهن المرجعيات التقليدية، وتعاضم دور المرجعيات الوافدة، وإذا كان جيلنا يمر بمرحلة بينية، ويعيش حالة خليط ثقافي يتفاوت مقداره من التجاذب والتناقض والتشويش والثنائية، فإن الأجيال القادمة مرشحة أكثر فأكثر إلى الوقوع في الانسطار الثقافي..." (**مصطفى حجازي، 1998، ص 193**) كما وصفه آخرون بظاهرة التخذير الثقافي كالباحثة الجزائرية (نادية عيشور) في دراستها المعنونة بنمط الاستهلاك والاعتراب الثقافي في العالم التابع، التي أجرتها على عينة من الشباب الجزائري باعتبار فئة الشباب على حد تعبيرها الفئة الأكثر تماساً وتأثراً بالثقافة المستوردة، والتي أوضحت نتائجها على الوجود الفعلي لما أسمته بالاعتراب الثقافي الذي وصلت نتائجه بالأفراد إلى درجة الشعور بالضياع واللامعنى وفقدان الاتجاه وهو ما أطلقت عليه بظاهرة التخذير الاجتماعي. عن : (**فضيل دليو، 2010، ص 288**)، وغيرهم من الباحثين الذين بينوا وفق أنماط مختلفة من البرهنة على حدوث هذه التغيرات في البنى القيمية والمعرفية والثقافية لكل من الأفراد والجماعات والمجتمعات، وخاصة منها المجتمعات المتخلفة أو التقليدية، تماهياً بالنماذج الثقافية وبالتالي السلوكية والحياتية للمجتمعات الغربية الحديثة، التي تتمثل الفردانية بأبعادها الفكرية والاعتقادية والسلوكية المختلفة.

ومع كل هذا فنتائج هذه الدراسة فيما يتعلق منها بهذه الجزئية من البحث (**نتائج الفرضية الأولى**)، تؤكد على عدة اعتبارات هامة لعل من بينها: أولاً أن دلالة الفرق القوية والمرتفعة لدرجات

مصدر الضبط الخارجي تثبت الانتماء الاجتماعي والنفسي لدى أفراد العينة للثقافة الأصلية (التقليدية) أكثر من ميل الأفراد للتماهي بالنماذج الفردانية رغم أن ما يفوق نسبة الخمسين في المائة من أفراد العينة هم ذوا مستوى جامعي ودراسات عليا، وثانيا أن طريقة رصد معلومات البحث بما في ذلك البيانات التي أكدت نتائجها ثبات هذه الفرضية والمتمثلة في المقاييس الموضوعية المعتمدة على التصريحات الكتابية للمبوحين هي ما أكد ذلك، في الحين الذي حاولت نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية التي برهن فيها رائدها (سليمان مظهر، 2010) القائل بتقليدية المجتمعات المتخلفة عموما والمجتمع الجزائري على غرارها على أن أداة الملاحظة بالمشاركة هي الطريقة الوحيدة القادرة على رصد حقائق الوقائع النفسية الاجتماعية في مثل هذه المجتمعات لما في ذلك من تناقض واسع بين التصريحات القولية للأفراد والسلوك العملي عندهم، ولعل في هذا الاعتبار لفتة معرفية منهجية إلى إمكانية وجود تكامل لا تناقض في نتائج البحوث المعتمدة على طرائق ومناهج بحث مختلفة وإن بدا للوهلة الأولى من استقراء النتائج تجلي التناقض، في الوقت الذي تسمح فيه النتائج المبنية على أدوات وأساليب منهجية مختلفة صلاحية بعضها للكشف عن السلوك القولي بشقيه الكتابي كما هو الحال في هذه الدراسة، أو الشفوي كما هو الحال في المقابلات، وصلاحية أخرى لرصد السلوك العملي كالملاحظة بنوعها المقنن والمعتمد على المشاركة الواقعية وغير ذلك. كما أن نتيجة هذه الفرضية (الأولى) أضافت ربما لنتائج البحوث والدراسات التي تناولت مثل هذه القضايا المتعلقة بسلوكيات المجتمع الجزائري نقطة أخرى مفادها أن العقلية أو الذهنية الجماعية التقليدية لا تسير باتجاه الفردانية بخطى متسارعة بقدر ما تؤكد أكثر فأكثر على استخدامها لوسائل عصرية أو مستحدثة بالنسبة لما كانت تستخدمه أو ترى به في أزمنة سابقة تماشيا مع متطلبات العصر بصرف النظر عما إذا كان هذا الاستخدام أو هذه الرؤية طوعا أو رغما أو لاقت في أول الأمر مقاومة ثم تلاشت هذه المقاومة أو زالت بمرور الوقت كما بينه إقبال كثير من المبوحين في هذه الدراسة على التصريح برآهم والتعبير على أحوالهم وما يعتقدون به حول مختلف القضايا الاجتماعية التي تحدد نوع اعتقادهم وتوقعاتهم في مصادر التعزيز والتحكم المتعلقة بحياتهم العامة انطلاقا من المواقف الاجتماعية الحياتية المختلفة التي يرصدها مقياس (روترج) لوجهة الضبط المستخدم في هذه الدراسة، ذلك أن النظام الاجتماعي القائم على الثقافة التقليدية قد وجد مع كل فرص التجديد الاجتماعي في المجتمع الجزائري لحد الآن أساليب وآليات عديدة لاحتواء الأفراد وإعادة ابتلاعهم

وإعادة إنتاج خصائصه من جديد بتسخير الوسائل العصرية في خدمته، بل إنه أصبح يأخذ أبعاداً وأشكالاً أخرى سرعان ما تثبت للدارس والمتأمل بنمغن تقليديتها.

وحيث أحال توجه بحثي في مجال دراسة الاعتقاد في مصدر الضبط وغيره من القضايا المتعلقة بالمعتقدات والممارسات الاجتماعية كدراسة (أحمان لبنى) حول وجهة الضبط الصحي (الداخلي-الخارجي) وغيرها نتائج دراساتهم وبحوثهم بردها إلى تفسيرات ترجع إلى أصل اعتقاد أفراد المجتمع الجزائري بالدين والعقيدة الإسلامية، عكف كثير من أصحاب التوجه الفكري والبحث الثاني على التفريق بين الاعتقاد الديني الصحيح بمعناه الروحي والإيماني بحقيقة هذا الاعتقاد وغايته، وبالتالي الإسلام له والاستسلام لأحكامه وإن تناقضت مع معايير الجماعة ومعتقداتها الاجتماعية، وبين أسلمة المعيار الاجتماعي التي تعني تعزيزه بالدين ليأخذ بعد المقدس. إذ يقول (عاطف عطية، 1992) في هذا الصدد حول مقارنته في إشكالية العلاقة بين الثقافة والدين وحتى السياسة: "إن الهدف من مقارنة الموضوع ليس إضافة كم جديد على كم سابق، بل يطمح إلى أكثر من ذلك، إنه يريد أن يكون أقرباً من الواقع، في قلب الواقع لدرسه وتفحصه لمعرفة السبيل الذي يتجه فيه الناس في حياتهم اليومية، في سلوكهم الاجتماعي، في أعرافهم ومسلماهم التي قلما تتعرض للمناقشة وإن كانت تخضع للمراقبة المستمرة في تعاملهم الدائم، في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية وغيرها ، في كيفية نظرهم إلى العالم وإلى ما وراء هذا العالم، في معتقداتهم وإيمانهم ومصادر هذه المعتقدات وهذا الإيمان ، وعلاقة الدين بكل ذلك، ومعرفة التأثير الأديولوجي للدين ومتى يظهر؟ وحتى معرفة اللحظة التي تدخل فيها السياسة للدين وسبب ذلك، والعمل على إظهار اللحظة التي يفترق فيها الدين كظاهرة إجتماعية أو كممارسة إجتماعية عن الدين بوجهه الإيماني، كما يهتم لمسألة خضوع الدين لتأثيرات ثقافية من المجتمع، وتدخل فيه كموروثات شعبية يصعب فصلها عن الممارسات والطقوس الدينية الشرعية بحيث يصعب التخلي عنها لمجرد مخالفتها للشرع الديني (عاطف عطية، 1992، ص 91).

ففي حين تسعى الحداثة لتقديس قيم الفردانية وتجعل من الفرد مصدراً وهدفاً للمعرفة الاجتماعية في الحياة حسب ما تنطوي عليه المجتمعات المتقدمة بالمعنى الفكري والعلمي والمادي للحداثة كالمجتمعات الغربية بما يتمثله أفرادها من قيم فردانية ونزعة للتحرر من كل موثق أو قيد اجتماعي. وفي الوقت الذي تتم التقليدية على النزعة الجماعية وتسعى لتقديس الجماعة والحياة

الجماعية متخذة من المعيار الديني أو من دونه قوتها مصدرا وهدفاً، والعمل على تنشئة الأفراد ضمن أنظمتها الاجتماعية وتطبيعهم على ذلك، مما انعكس على تكوين الاعتقاد في مصدر الضبط الخارجي لديهم، كما أكدت عليه نتائج الفرضية الأولى وتثبتته ملاحظات واقع الحياة الاجتماعية في مختلف مشاهدنا من اعتقاد في الحظ والصدفة والتطير ببعض الأشياء أو الأشخاص أو الحيوانات... والاعتقادات الخرافية والسحرية بالتمائم والخرز والحرز والطارات السوداء والفلفل الأحمر الحار والملح وفي الأرقام الفردية والزوجية وفي الرقم 5 و 7، وفي بعض الأيام والأوقات والأسماء والنساء والأماكن والأبناء...، حيث تتلقى وتتوارث شرائح واسعة من المجتمع البسكري هذه المعتقدات بالقبول وتمثلها في حياتها وفي سلوكياتها العملية والقولية كأمثال وتجارب اجتماعية شعبية مثبتة النجاعة كقول "نواصي -أي نساء- وعتب وبعض من الذرية" يقصدون بذلك حلول السعد أو النحس بقدمهم، وقول : "5 حاشى عينيك" واعتذار بعضهم عن ذكر يوم "الخميس" باسمه وتعويض ذلك بعبارات أخرى كقولهم "عدة يدك" وقول : "الريح" بدل كلمة "ملح" تعودا من السوء وتلطفا مع المخاطب لكي لا تسوء العلاقة معه أو يتسبب هذا في أخذه لتصور سلبي أو سيء عن المتكلم ونزاهة تربيته، وتسمية المواليد بأسماء معينة لجلب خير كتسمية "الساسى" مثلا لعمارة البيت بالذرية وتسمية "حدّي" لتتوقف المرأة عن انجاب البنات وتسمية "معيوف دفعا للعين عمن أنجبت ذكرا...، والاعتقاد في أصحاب القبور والأولياء والرؤى أو المنامات والأحلام، ونفوذ الآخرين (المعرفة والكتاف) وأصحاب السلطة المتمثلين في ممثلي النظام والمعيار الاجتماعي لهذه المجتمعات كما يتجلى هذا في قطاعات سلوكية وفكرية وممارسات وعادات وتقاليد اجتماعية مختلفة لدى المجتمع البسكري، وبأنها جالبة للنفع والرزق والحظ وطاردة للنفس والروح الشريرة والخبيثة والعين الحاسدة، أو العكس حيث قد تعتبر لديهم في حالات معينة مصدرا لجلب التعاسة والنحس ونذير بالشؤم ووقوع السوء... فيعمدون للاستتجاد والتعلق بأمور تثبت بدورها اعتقادهم الخارجي في الضبط، حيث تعمد فئات من الناس إلى التبخير ورمي الملح في بيوت الخلاء وترديد عبارات معينة "الملح ما ينبت ومنامتي ما تثبت" مثلا طردا لسوء الحظ، أو طبخ الطعام وإهدائه للجيران أو عابري السبيل دفعا للبلاء، وتعليق المفاتيح والرش بماء الزهر جلبا للحظ (الزهر) وفواتح الخير... وغيرها، ولعل هذا قد يفسر لنا أو يوفر عاملا لتفسير إقبال فئات مختلفة من المجتمع على اقتناء الجرائد والمجلات التي تحتوي على الأبراج وألعاب الحظ واليناصيب وإقبال آخرين على شيوخ العرافة "الطُّبَّة".

يمثل في الوقت ذاته الاعتقاد في وجهة الضبط والتحكم من منظور العقيدة الإسلامية جانباً أساسياً من هذه الديانة، حيث يعتبر الاعتقاد في القدر خيره وشره أحد أركان الإيمان التي لا يصح دين الفرد إلا بالإيمان بها جميعاً إعتقاداً وسلوكاً، كما توجب هذه العقيدة الطاعة لولي الأمر حاكماً كان أم والداً (أماً أو أباً)، وتتوعد كل من يخرق هذه الأسس بلضى جهنم ما لم تكن في منكر أو بالطريقة الشرعية التي بينتها هذه العقيدة في نصوص كتابها المقدس "القرآن الكريم" وصريح نصوص وثابت سنة نبيها محمد (صلى الله عليه وسلم) وغيرها من الأحكام والأسس الشرعية التي بينت حقيقة علاقة الفرد بنفسه وبإلهه وبالآخرين والدين كانوا أم أهلاً أم أقارباً أم جيراناً أم حكاماً أم مسلمين أم غير مسلمين، فبينت كيف تكون المعاملة والنصيحة مع كل من هؤلاء المراتب، وعند الغايات الدنياوية والأخروية من وراء هذا الشرع، وألزمت الفرد بالوقوف عند الأحكام وعدم اختراقها إلا بدليل شرعي يراعي وضع الفرد وشروط الموقف بما تقتضيه إقامة المعيار الديني الذي تعتبره هذه العقيدة أساس مصلحة الفرد والجماعة والمجتمع لا بتتبع الرخص الخاصة بوضعيات استثنائية، وربما هذا ما يمكن أن نفسر بناءً عليه عدداً من الآليات السلوكية الاجتماعية للأفراد، إذ يميل البعض إلى البحث عما يبرر فكرته أو ممارسته أو سلوكه بالبحث على نص شرعي يساند اعتقاده واتجاه ضبطه الذي يحث على الاعتقاد في الضبط الخارجي إذا كان ممثلاً أو متمثلاً لنظام الجماعة، والذي يحث ويتمثل الاعتقاد في الضبط الداخلي عادة إذا حاد عن معاييرها ونظامها في الوقت الذي تلزم فيه هذه العقيدة الفرد بتسيير سلوكه وتوجيه فكره وحتى انفعالاته وفق ما تقتضيه أحكامها، إذ تعتبر العقيدة الإسلامية الفرد حراً ما التزم بالشرع ومقيداً تحت طائلة الفردانية أو الجماعة ما لم يتمثل هذه الشريعة في قيمه واتجاهاته النفسية وعلاقاته وانتماياته وتجمعاته وجماعاته الاجتماعية، وبالتالي وعلى هذا النحو فإن الاعتقاد في مصدر الضبط ضمن إطار العقيدة الإسلامية والثقافة الاجتماعية التي يتمثلها سلوك الفرد الذي يدين بها ويتخذها معياراً لتنظيم سلوكه تميز بين الأفراد المنتمين إليها كثقافة دينية لمجتمعهم وبين غيرهم انطلاقاً مما يظهر عليهم من سلوكيات ويتمثلونه من معتقدات تركز أساس عقدي مفاده تجسيد قدرة عقل الفرد السليم على معرفة أحقية وعدالة هذا الدين، وإرادة وإمكانية الفرد لاختيار الاعتقاد والسلوك الأقوم إذا ما تعلم وتزود بالمعرفة الشرعية التي تتيح له ذلك، وتكرس للاعتقاد بأن للفرد قدرة ومشية تحت مشيئة الله، وبالتالي فإن اعتقاده في الضبط يقوم على مدى علمه وتطبيقه للمعيار الديني، كما يرتبط التعزيز لديه برجائه لخالقه ورضاه بما قسم له وتفاؤله بحصوله وحدوث أحسن النتائج له في الدارين وما يقدمه له هذا الاعتقاد من راحة وسعادة يجدها في

نفسه ويستشعر وجودها في حياته، وعلى هذا فاعتقاده يظهر من خلال الأخذ بالأسباب المشروعة والحرص على ذلك مستعينا ومتوكلا على إلهه وهذا ما يجسد المسؤولية الفردية للإنسان، ومفوضا أمر النتائج إلى إلهه، أي أن مسؤولية الفرد مرتبطة في نطاق الشريعة الإسلامية بحرصه على إتيان الأسباب لا بالنتائج.

ولعل هذه نقطة أخرى نستطيع من خلالها تفسير سلوك طائفة من المتدينين والعوامل التي تحثهم أو تدفعهم وتوجه سلوكهم الاجتماعي بطريقة معينة في مختلف المناسبات والمواقف الاجتماعية وتفسر لميلهم إلى من يتشابه معهم في الاعتقاد والسلوك، كما تفسر لوجود بعض الفروقات بين التدين كمظهر اجتماعي والتدين كمظهر شرعي حيث تقول (قرامي، 2007) حول ما أسمته بظاهرة حجب الشعر مثلا بأنها سلوك اجتماعي في الأصل تعود جذوره إلى أقدم الحضارات كالحضارة الآشورية والفرعونية وحتى الرومانية وغيرها، وبالتالي فالعرب لم يكونوا حتى قبل دخول الإسلام بمعزل عن التأثير بغيرهم من الحضارات، إذ عرفوا سلوك حجب الشعر قبل دخول الإسلام البلاد العربية وغيرها من أسقاع العالم وإن قيل غير ذلك.

والجدير بالذكر هنا، هو أن هذه الممارسات والسلوكيات التي تعتبر من محظ ما يدعو إليه المعيار الديني الإسلامي، سرعان ما يكشف للملاحظ والمتتبع للحياة الاجتماعية وفق تبدي شروطه إذا كان اجتماعي أم ديني المصدر، إذ لا تبذل المرأة التقليدية جهدا في تغيير شروطه الشرعية ولا تجد حرجا في إزاحته أمام أقرانها من الرجال الذين ليسوا من محارمها في المناسبات الاجتماعية. ولعل هذه النقطة الأخيرة التي حاولنا تفكيك المنطق الاجتماعي الذي ينطلق منه الأفراد ليعتقدوا ويسلكوا تشكل مدخلا لدراسة ما انتهت إليه فكرة (عطية، 1992) في مقارنته للعلاقة بين الثقافة والدين والتقاليد والسياسة لإيجاد منطلقات تتميز بمستوى مقبول من الثبات لتفسير السلوك والذهنية أو العقلية الاجتماعية لدى الأفراد، الذي يعد محظ وجوه الدراسة في علم النفس الاجتماعي.

كما تجدر الإشارة كنقطة أخيرة في تحليلنا ومناقشتنا لنتيجة الفرضية الأولى، إلى أن ترسخ الاعتقاد في الضبط الخارجي لدى الأفراد على اختلاف جنسهم ومستوياتهم التعليمية وخصائصهم التي سبقنا ببيانها في الفصل السابق من البحث تفصيليا، قد يرجع بدوره لآليات نفسية اجتماعية كثيرة كالإيحاء النفسي والجماعي والاجتماعي وتعزز حصول النتائج المتوقعة سلبية كانت أم ايجابية بموضوع حصول ذلك التوقع أو الاعتقاد فيتكون لدى الأفراد أو حتى الجماعة ككل علاقة شرطية بين

المثير أو موضوع الاعتقاد والرابط الشرطي الذي هو حصول النتيجة المتوقعة، فيكون هذا آلية لتعلم الاعتقاد في مصدر الضبط الخارجي وغيره من مواضيع التعلم الاجتماعي، ويعمل بعد ذلك تكرار حدوث هذه الخبرات في المناسبات والمواقف كعادات وموروثات شعبية مدعمة بآليات أخرى (الروابط الداعمة) وخاصة منها المعتمدة على مخاطبة الجوانب الوجدانية والعاطفية والانفعالية للأفراد على ترسيخ السلوك المتعلم واستحضار الخبرة كلما استدعى ذلك في المواقف اللاحقة، فممتلوا الأنظمة الاجتماعية يسهرون على إقامة المعيار وبقائه واستمراره لأنه يقيم نظام الجماعة ويعطيه خصوصيته وقوته واستمراره.

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

وتنص الفرضية الثانية على أنه :

توجد فروق بين أفراد العينة (متزوجين من الأسرة الجزائرية) في مصدر الضبط الزواجي (الداخلي- الخارجي) لصالح مصدر الضبط الزواجي الخارجي بدرجة أعلى.

باستخدام اختبارات للفروق بين عينتين تماشيا مع طبيعة الفرضية الثانية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

2-1- عرض نتائج الفرضية الثانية باستخدام اختبارات :

نوضحها في الجدولين التاليين .

جدول رقم (47) يوضح المؤشرات الإحصائية لفتي مصدر الضبط الزواجي (الداخلية والخارجية) :

الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط	العينة	المؤشرات الإحصائية المتغيرات
,201	2,595	7,54	166	مصدر الضبط الزواجي الداخلي
,258	2,311	14,28	80	مصدر الضبط الزواجي الخارجي

جدول رقم (48) يوضح نتائج اختبار T test للفروق بين مجموعتي فئتي مصدر الضبط الزواجي (الداخلية والخارجية) :

متغير مصدر الضبط الزواجي (الداخلي-الخارجي)	التجانس								
	ف	Sig	ت	درجة الحرية	المعوية	فروق المتوسط	فروق الانحراف	95% مستوى الثقة	
								دنيا	عليا
افتراض التساوي	2,492	,116	-19,752	244	,000	-6,739	,341	-7,411	-6,067
افتراض عدم التساوي			-20,569	173,512	,000	-6,739	,328	-7,385	-6,092

التعليق على الجدولين (47) و (48) :

من خلال القيم المبينة في الجدول رقم (47) تظهر فروق في قيمتي المتوسطين الحسابيين للعينة حيث بلغت قيمة متوسط الضبط الزواجي الداخلي (7,54) وقيمة مصدر الضبط الزواجي الخارجي (14,28)، كما تظهر في الجدول رقم (48) قيمة اختبار T مرتفعة وسالبة وتقدر بـ: -19,752 . وبلغت قيمة مستوى الدلالة Sig=0,000، وهي اقل من α بقيمتيها 0.01 و 0.05، وبالتالي هي بذلك دالة إحصائية، أي توجد فروق بين المتوسطين لصالح مصدر الضبط الزواجي بدرجة أعلى .

2-2- مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

انطلاقاً من النتائج المعروضة في جدولي المؤشرات الإحصائية لمتوسطي مصدر الضبط الزواجي (الداخلي والخارجي)، ودلالة فروق اختبار (تا)، يتأكد ثبات الفرضية القائلة بوجود فرق دال في مصدر الضبط الزواجي لدى أفراد العينة لصالح مصدر الضبط الزواجي الخارجي بدرجة أعلى، وذلك بمتوسط بلغ ضعف متوسط قيم مصدر الضبط الزواجي الداخلي تقريبا، كما أن مستوى جوهرية الفرق كان دالا عند مستويي الدلالة (0.05) و (0.01)، وهذه النتيجة وإن كانت متوقعة، إلا أن ما حدث على نظام الزواج والأسرة من تغير بنائي ووظيفي حسب ما ورد في التراث العلمي والفكري النظري منه والتطبيقي والميداني في كل من علوم الاجتماع والنفس والأناسة والتاريخ الاجتماعي...، وما تبينه ملاحظة وقائع الحياة الاجتماعية اليومية إذا ما قورن بأزمة سابقة سواء على مداها الزمني

البعيد أو القريب، وكذا بحسب ما تشير إليه وتبينه خصائص ومعلومات عينة البحث في كل ما له علاقة بموضوع الزواج والتفاعل الزوجي والحياة المشتركة بين الزوجين ابتداءً من لحظة التفكير في الارتباط في علاقة زواج واختيار الكيفيات أو الآليات السلوكية المتبعة في ذلك ووصولاً إلى آليات التفكير والسلوك المرتبطة بالمعايشة الواقعية لخبرات الحياة الزوجية بكل معطياتها وخصائصها، وفي جوانب اتصالها وانفصالها عن نظام العائلة الأصلية للزوج -الثنائي الزوجي- من حيث مواصفاتها الإحصائية (المبينة في فصل الدراسة الأساسية) الخاصة بنمط المعيشة للأسرة الزوجية في سكنها (ممتدة أو مستقلة) ونتائج المقارنة الإحصائية لطرائق الاختيار الزوجي للعقد الأخير بما قبل ذلك، وفي نسب الانجاب والمستوى التعليمي وأنواع الوظائف لكل من المتزوجين والمتزوجات من أفراد العينة وغير ذلك...، فإن هذه المعطيات قد تجعل الدارس لسيكولوجيا الاعتقاد في وجهة الضبط المرتبطة بالحياة الزوجية بكل أبعادها النفسية العلاقتية والاجتماعية يميل للظن أو يشك أو ربما قد يعمل على تأكيد وإثبات أن هذه التغيرات قد أحدثت بالفعل تجديدًا اجتماعيًا يتم على حصول تغيير جذري أو جوهري كأبسط تقدير على مستوى الثقافة المسيرة للنظام الاجتماعي العائلي والمتمثلة من طرف ممثليه، كنتيجة البحث الإحصائي ل: (كمال كاتب، 1998) المعنون ب: نهاية الزواج التقليدي في الجزائر. (La fin du mariage traditionnel en Algerie)

الذي بين فيه من خلال وجهة نظر ومعطيات إحصائية لتغير نسب الزواج والطلاق والزواج المتعدد والفردى وسن الزواج بالنسبة للجنسين، ونسب الانجاب ونسب النساء اللواتي ولجن بابي العمل والتعلم وغير ذلك من القضايا والظواهر... التي قام بدراسة تغيراتها إحصائياً منذ مرحلة ما بعد الاستقلال وإلى غاية الثمانينيات أو التسعينيات من القرن العشرين (الماضي)، ودراسات كل من (سناء الخولي، 1983، و 1984، و 1988) التي تطرقت فيها إلى طائفة واسعة من العوامل والسيرورات التي ساهمت في حدوث التغير على نظام الزواج والأسرة في نطاق أمثلة من المجتمعات العربية (مصر)، وكذلك دراسة (بوتفوش، 1988) حول خصائص العائلة الجزائرية وتطوراتها، ودراسة (ملیكة لبديري، 2004) المعنونة ب: الزواج والشباب الجزائري إلى أين؟ الذي بينت فيه ما حصل على نظام الزواج من تغيرات وصولاً به إلى استخدام الوسائط التكنولوجية بدل الوسائط البشرية التي كانت معروفة من قبل كمؤشر قوي على مستوى طموح الشباب في إحداث التغيير الذي ينشدهونه ورغبة منهم في تنفيذ إرادتهم الفردية في بلوغ أهدافهم وغيرها من الدراسات والأبحاث...

في حين أن انتشار الاعتقاد في وجهة الضبط الزواجي الخارجية لدى المتزوجين وبهذا المستوى المرتفع مقارنة بالداخلي تثبت العكس، أي تثبت أن نظام الزواج بما يحتويه من تفاعلات وتأثيرات سلوكية مازال خاضعا ومسيرا وفق ثقافة تقليدية متجلاة في استجابات وإجابات المبحوثين على بنود المقياس المتعلق بالضبط الزواجي وفي التشابه الموجود بينها وبينما يتجلى للملاحظ لوقائع الحياة اليومية والاجتماعية المرتبطة بمشاهد الحياة العائلية والزواجية للمجتمع البسكري، سواء في المناسبات الاجتماعية كالأعراس والعقيقة والختان... أو في أماكن التجمع العامة كالحمامات وصالونات الحلاقة وصالات الانتظار...، أو في مواقف الاستشارة وطلب المساعدة النفسية...، وما يتجلى خلالها من قضايا وسلوكات وممارسات، حيث لا يزال الناس ورجالا كانوا أم نساء يعتقدون في أثر العديد من العوامل والمصادر الخارجية على حياتهم الزواجية وكل ما يتعلق بها من نتائج جيدة أم سيئة، وكل ما يتعلق بها من تعزيزات أو احباطات بردها إلى معتقدات خارجة عن قدرة الفرد عن التسيير والضبط بمختلف أبعاده، ويبرر وجهة النظر هذه تمسك المجتمع البسكري وبحسب كل عرش أو فئة منه بعبادات وتقاليد ومعتقدات خاصة بالحياة الزواجية إلى درجة التقديس والمعاداة فيها ونحو كل من لا يعتقد بها أو يعارضها خصوصا أمام الملاء، وتوعدهم بحلول السوء واللعنة وفشل الزواج إن رُفض إتيانها وخاصة من قبل الزوجين، إذ تعتقد بعض الفئات الاجتماعية من المجتمع البسكري بالمزار، فتزور العضو الجديد الداخل إلى نظامهم كعريس ابنتهم أو عروس ابنهم لجدهم أو الولي الصالح الذي يعتقدون ببركته ومباركته لهذا الحدث، وقيامهم عند ضريحه ببعض الطقوس التي يعتبرونها بمثابة البركة والتهنئة بحلول الخير والسعد على الزوجين الجديدين، وباعتقاد بعضهم في الحناء واعتبارها رمز الخصوبة والرزق والسعد حيث يعتبرون احضارها في الأفراح وتخضيب العروس والعريس بها أيام الزفاف واجبا اجتماعيا يكاد لا يخلو أي عرس بسكري منه، بل يعتمدون من خلاله إلى تخضيب كل صبية وعرز بدعوى إلحاقهم بالعريسين جلبا للفأل الحسن وعمرانا بالذرية، والاعتقاد بمحزم العروس تعبيرا على مكانة المرأة المتزوجة حديثا وفألا لها بالذرية حتى أنها إن لم تتجب زورها لولي وأعادوا تحزيمها بأريطة أخرى وربما لا تتزعا حتى تحبل طلبا للذرية، ولعل هذا ما يفسر تمسك العائلات البسكرية بعبادة تحزيم العروس باللحاف وخاصة ذي اللون الزهري منه صباح العرس، والاعتقاد بعبادة غرز السكين في جدار البيت بعد العمل على وضع مادة دهنية "الدهان" على الموضوع المراد غرز السكين فيه بمساعدة من أحد ممثلي عائلة الزوج تعبيرا عن مباركتهم لقدمها وتثبيتا لمكانتها في تلك العائلة مهما واجهتها من صعوبات بعد تمكنها من تثبيته رغم انزلاقه بالمادة

الدهنية، وبعد أن تكون قد مشت على سجادة عند دخولها البيت وكسرها للبيضة التي تدهسها بقدمها تعبيراً على أن زوجها جاء على الكتاب والسنة وفألاً بالخصوبة المرمزة في كسر البيض، حيث تكون بعضهن قد كتبت أسفل حذائها أسماء لقرباتها أو قريبات زوجها أو غيرهن من الفتيات المقربات أو غير المقربات حتى يلحقن بها، والاعتقاد بلحاقهن خاصة إذا صادف يوم زفافها يوماً ممطراً، فتكون تلك استبشاراً بتحقيق الفأل قريباً وغير ذلك من المعتقدات و الممارسات التي تظهر جليا الاعتقاد في مصدر الضبط والتعزيز الخارجي.

وكذلك الأمر إذا تعلق الأمر بفشل الزيجة التي يردها بعضهم لعدم التزام أحد الزوجين أو كلاهما أو التي يردها صاحب الخبرة الزوجية غير التوافقية امرأة كانت أم رجلاً إلى عدم الالتزام بتلك العادات أو الطقوس أو المعايير الاجتماعية المقدسة من قبل النظام الاجتماعي الذي يعتبر عضواً فيه، كالقول بأنها لعنة من الولي فلان، أو من الصالحين، أو أنها خديعة في حناء العرسان يقصد بذلك سحرها، أو هي سخط من الله وعقوبة منه لكل من لا يلتزم بإرضاء الصالحين أو الوالدين في أمر زواجه وكل ما يتعلق بحياته الزوجية. أو يرد (المتزوج أو المتزوجة) اعتقاده في عدم قدرته على السيطرة وامتلاكه الإرادة الفاعلة للتحكم فيما يتعلق بشؤون حياته الزوجية إلى المكتوب أو الحظ فيقول: "الزواج زهر" أو يقول: "الزواج مكتوب".

ويفسر هذا الميكانيزم الأخير استفادة النظام الاجتماعي وممثليه من المعيار الديني الإسلامي لإعطائه مزيداً من القوة والقداسة، ولا شك في أن الدارس أو العارف بالفروق الجوهرية بين الممارسات الاجتماعية من عادات وتقاليد وطقوس وبين سنن الشريعة الإسلامية في هذا الباب واضحة، من حيث الأهداف أو الطريقة. حيث أن السلوك المقيم لنظام الجماعة يضل شرعياً بالمعنى الديني الإسلامي ما لم يحد عن الهدف والطريقة الشرعيين الذين يقرهما هذا الدين. ولعل هذه نقطة هامة أخرى يمكن من خلالها بيان مكامن الفروق بين الاعتقاد في الضبط الزواجي الخارجي والسلوك الذي يتوجه ويقام من خلاله دينياً كان أم اجتماعياً .

كما لعل من بين المواقف المرتبطة بالزواج فيما يتعلق منها بقضية الاختيار الزواجي مثلاً، تعتبر إحدى المواقف التي نستطيع من خلالها أن نستشف عن كثب بعض الفروق في الاعتقاد في مصدر الضبط اجتماعياً خارجياً أم فردياً داخلياً أم شرعياً هي ما خلصت إليه دراسة (المرنيسي، 1996) المعنونة ب: "الجنس كهندسة اجتماعية" من خلال بيانها لردود فعل الشباب المقبل على

الزواج حيال مواقف الصراع مع ممثلي النظام الاجتماعي العائلي على سبيل المثال، خاصة إذا تعلق الأمر بالوالدين الذين يعتبرون قضية زواج أبنائهم موكلة إليهم، في الوقت الذي يعتبر الأبناء قضية زواجهم قضية شخصية، فتظهر من قبل الأبناء حيال هذا الموقف الصراعى الشديد ردود فعل مختلفة، حيث يعتمد بعضهم للاستسلام والخضوع والانصياع إلى رغبة الوالدين، ويصر آخرون على المعارضة والعمل بإصرار على تنفيذ رغبتهم الشخصية في الزواج ممن اختاروه كشريك زواجي لهم، في الوقت الذي يظهر آخرون استجابات متطرفة فيميلون إلى محاولات سلوكية شاذة كالانتحار مثلا.

ويشكل هذا الموقف وضعية غنية بالمشكلات والآليات الجديرة بالدراسة والتحليل، وبالعوامل والمتغيرات ذات العلاقة بتفسيرنا لنوع مصادر الضبط الزواجي، فحيث أن غاية الديانة الإسلامية من الزواج واضحة متمثلة في عمارة الأرض بمن يعبد الله في أقصى ما تعنيه هذه الغاية من أبعاد ومفاهيم ومعاني عقدية وعملية، يعمل ممثلوا النظام الاجتماعي العائلي على إقامة وتطوير وتحسين مكانته وتوسيع إمكاناته (النظام العائلي).

والحقيقة أن هذين المعيارين (الديني الإسلامي والاجتماعي) من هذا المنطلق ليسا متناقضين بل على العكس، إذا بيدوان متكاملين ومتعاضدين في حث وطلب كل منهما على الاجتماع ولكن، ما لم يحدث عارض أو مظهر سلوكي قولي أو عملي خاصة يسمح لما بينهما من تعارض وتناقض بالتجلي والظهور على السطح والبروز للملاحظة الحسية والادراك العقلي معا.

فبالرجوع إلى شروط الاختيار الزواجي في نطاق الشريعة الإسلامية بالنسبة للرجل من امتلاك للباة وتوافر لشروطي الدين والخلق، وبالنسبة للمرأة في تفضيل ذوات الدين والأبكار والأبعاد...، في مقارنتها بالشروط التي يضعها ممثلوا النظام الاجتماعي العائلي قد نجد تناقضات إما على مستوى محتوى الشروط في حد ذاتها كسيدة التزويج القرابي أي زواج الأقارب في بعض العائلات في مقابل عدم تفضيله في معيار الشريعة الإسلامية في الوقت الذي يرغب فيه مثلا الابن الذكر في الزواج من امرأة أجنبية (أوربية مثلا).

أو على مستوى درجة الالتزام والأولوية مثلا، كوجوب شرط الباءة والدين والخلق بالنسبة للرجل مريد الزواج، وأفضلية ذوات الدين أو الأبكار أو الأبعاد... عن غيرهن بالنسبة للنساء في نطاق الشريعة الإسلامية. في مقابل اختلاف بعض الأنظمة الاجتماعية العائلية في تحديدها لدرجة أولوية والزامية بعض الشروط، إذ تجعل بعض العائلات شرط زواج القرابة واجبا لا يسمح للأبناء بمعارضته،

في حين قد تعترف عائلات أخرى بأولويته فتكون درجة مقاومتها له أقل على تفضيلها له بدرجة أولى من غيره مجسدة لهذا بعبادات وطقوس احتفالية زواجية خاصة لا تعتمد إلى فعلها في غيره وإن تم حدوثه.

وانطلاقاً من التعارضات التي يمكن أن تحدث بين المعيارين الاجتماعي والديني في مواقف الحياة الزوجية المختلفة بدءاً من مرحلة الاختيار للزواج، وسواء على مستويي المحتوى أو درجة الأولوية والإلزامية، يمكن أن نستنتج بعض الفروق المتعلقة بالسلوكيات التفاعلية الزوجية (للثنائي الزوجي) والأسرية (بين الزوجين والأنظمة الاجتماعية العائلية الأصلية) .

وكذلك الأمر إذا تعلق موقف التفاعل الأسري الزوجي بما يدعو الفرد المتزوج أو المقبل على الزواج رجلاً كان أم امرأة للزواج والكيفية التي يرغب في أن تكون عليها حياته الزوجية. فالديانة الإسلامية تعطي الحق الكامل للفرد على اختلاف جنسه (ذكراً كان أم أنثى) الحرية الكاملة في الزواج ممن يرغب فيه، وفي اختيار الكيفيات التي يرغب أن تكون عليها حياته الزوجية ما لم تتعارض مع نصوص ومطالب الشريعة الإسلامية وأحكامها . في الوقت الذي يعتبر نظام الجماعة العائلية طاعة الوالدين وربما الأم بصورة خاصة أو بصورة أكبر " أمك ثم أمك ثم أمك ثم أبوك" أعظم واجب يهدد حياة الابن المعارض لرغبة والديه باشتعال النار في بيته وتهدد تجارته ورزقه بالبوار في الدنيا وبنار جهنم في الآخرة، على حد تحليل (المرنيسي، 1996) لهذا الموقف الصراع. مع أن الشارع الديني الإسلامي بين حدود طاعة المخلوق للمخلوق وحدود طاعة الوالدين من عدمه وكيفية القيام بذلك في هذا الموقف (الزواج) على غرار غيره.

ولعل هذا ما يفسر تخوف بعض الشباب أو الأفراد المتزوجين وخاصة الرجال منهم والتزامهم وإخلاصهم مع أمهاتهم أكثر من التزامهم وقيامهم بغيرها من الواجبات الشرعية مع الزوجة وأبنائها سواء كانوا ممن ينتسبون إلى طائفة المتدينين أو ممن لا ينتسبون إليها ممن ينتمون إلى العائلات المحافظة أو تلك المتفتحة على الثقافة الوافدة من المعروفين ببعدهم على الالتزامات الدينية والاجتماعية... . مع أن الشريعة الإسلامية بينت تفصيلاً كلما يتعلق بحدود طاعة الوالدين، والقيام بواجبات الزوجية .

وتشكل النقاط التي سبقنا بتحليلها ومناقشتها وتفسير انتشار الاعتقاد في مصدر الضبط الزوجي الخارجي تحت ضوءها، تعد إضافات وفي نفس الوقت منطلقات نظنها هامة ولافتة لعناية

البحث النفسي الاجتماعي فيما يتعلق ببيكولوجيا الزواج والأسرة في المجتمع البسكري كنموذج من نماذج وعينات مناطق معينة من المجتمع الجزائري عموما .

ومع أنه لم توجد دراسات قبلية قد تناولت متغير وجهة الضبط الزواجي بصورة خاصة، إلا أن هناك دراسات وبحوث قد تداخلت بعض جوانبها مع مكونات من وجهة الضبط، مثل دراسة (أحمد بن نعمان، 1988) حول سمات الشخصية الجزائرية من منظور الأنثروبولوجيا النفسية، والتي توصل فيها من خلال تحليله لمحتوى الأمثال الشعبية المتداولة في مختلف مناطق الوطن (الجزائر) إلى وضع بروفيل لطائفة من السمات المميزة للشخصية الجزائرية، نذكر منها بعض ما له علاقة بموضوع بحثنا، مثل سمة الايمان بالحظ حيث يقول: "وتتكامل سمة الايمان بالحظ مع سمة التدين والاعتقاد في القضاء والقدر، ومن الأمثال التي تعكس سمة الايمان بالحظ في الشخصية الجزائرية هي: "إذا جات تجي بشعرة وإذا راحت ينقطعوا سلاسل" وهذا مثل متداول في مناطق عديدة من البلاد، و "وحدة رخيصة بمية ألف وحدة غالية بجلد قعود وحدة تجيب الخير معاها وحدة تطردو بعمود" مثل من الاوراس... (أحمد بن نعمان، 1988، ص 420). كذلك التمسك بالأصول والعرف المستقر، الذي يعلق عليه الجزائريون مآل الشخص حيث يقول: "تتميز الشخصية الجزائرية بحب النظام والتزام السلوك المبني على المنطق السليم، ومن مضامين الامثال هو ان الأصيل مهما ارتكب من اخطاء ووقع في انحرافات مآله في النهاية الى الرجوع إلى ما كان عليه من كرم وحسن خصال (ص 362)". وسمة الايمان بالقضاء والقدر حيث يقول: "وسمة الايمان الراسخ بعقيدة القضاء والقدر لدى غالبية افراد المجتمع الجزائري تتكامل مع سمة التدين، ومن الامثال الشعبية التي تعكس هذه السمة بوضوح هي : "اللي مكتوبة في الجبين لازم تشوفها العين، ابني وعلي وروح وخلي، راح النفاق وبقى الرزاق"، وهذه الامثال متداولة في كافة انحاء البلاد، ومثل آخر متداول في منطقة قسنطينة يقول: "اللي كاتبة في الراس ما ينحياها لا طالب ولا كراس، لعرا من الله والوسخ من الشيطان" وهذا المثل متداول في كافة انحاء البلاد ايضا و "لي جاء اجلو يمد رجلو" مثال من الأوراس، و "لي كاتبة في الراس ما ينحوها يدين" مثل من الجزائر العاصمة و "لي عطاءه ربي ما ينحيلو العبد" مثل من الجزائر العاصمة ايضا، ولي في عمرو مدة ما تقتلو شدة" مثل من وهران، و "لي ماشي كاتبة تطيح من الفم" مثل من قسنطينة، و "الكاتبة تنادي ومعاها الخير ومعاها لرزاق من بعيد تجيبها والخطية عليك من يدك تطير رزقك من قبل ما هو فيها" ومضمون القول انما هو مكتوب للانسان ياتيه مهما كان بعيدا وصعب المنال . (ص 419)". وسمة حب التكتم والعمل في صمت حيث يقول: "من السمات البارزة

للشخصية الجزائرية انها تتميز بحب السرية والتكتم، والعمل في صمت ، وكره كثرة الكلام، ولعل هذه السمة تعود الى أسباب تاريخية، ترجع الى عهد الاحتلال، حيث كان العمل في المقاومة يتطلب السرية التامة، والتكتم والعمل في صمت، من قبيل التواضع والحذر والاعتبار بالأفعال قبل الأقوال، ومن الأسباب والعوامل التي اوجدت هذه السمة البارزة في الشخصية الجزائرية الى جانب العوامل التاريخية المذكورة، هي تمسك المجتمع بمبادئ الدين الاسلامي، والتأسي باخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم، والعمل بالحديث الشريف القائل: " استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان" وقد ساعد على ذلك انتشار الاعتقاد بالحسد (العين الحاسدة)" (أحمد بن نعمان، 1988، ص 388)، وهذا ما يتوافق مع ما ذهب إليه (محمد بن عبد الله 2010) في بحثه حول سيكوباتولوجيا الشخصية المغاربية، حيث يقول: "توصف الشخصية المغاربية من خلال النظرة الظاهرية بأنها شخصية مطبوعة بالجبرية ومذعنة للمكتوب، وتتمثل هذه الجبرية في الخضوع لنوع من الفكر المشترك والدائم يفرض على الفرد كقانون سامي وثابت، ويحدث عنده نوع من اللاتمايز الانفعالي قد تتولد عنه ردود أفعال تكون متممة بانفعال شديد، وأما عن الطبع والمزاج فإنه طبع غير ميل الى التجريد، ويهوى كثيرا التشبث بالواقع الحاضر، هذا الارتباط الشديد بالواقع الحاضر، وهذه الذهنية الاسقاطية التي تميز الشخصية المغاربية، تجعلها معرضة لتفكك انفصامي (انطواء، عدم الاهتمام ، لامبالاة عاطفية) ولتقلبات مزاجية موسومة بقابلية للايحاء." (محمد بن عبد الله، 2010، ص 27).

وفي محاولات لاستكناه بعض السمات الشخصية المغاربية وفق البعد الثقافي الاجتماعي تم ايجاد ما لا يقل عن 10 خصائص متطابقة مع الشخصية العربية نذكر منها ما له علاقة بموضوع بحثنا والمتمثلة في: " الاحساس بالحياء: التي تتصل بفشل الفرد في الامتثال الى معايير الجماعة، والى الخوف من فقدان السلطة والانكشاف، وهي السمة التي تعوض الشعور بالذنب في الغرب عند المغاربي والافريقي. وسمة: "الفحلوي: والتي تدل على الاستعداد لابداء وفاق سطحي وتودد سريع، فالفحلوي انسان ذكي جدا يستخدم عادة هذا الذكاء لاختفاء كل واقع سيء، وهو بارع في عملية النقل والابعاد، وهو الاسلوب الذي يلجأ إليه الفرد لتحميل غيره المسؤولية وإبعادها عن دائرته الشخصية." (محمد بن عبد الله، 2010، ص 30).

كل هذه السمات تدل على نزوع الشخصية الجزائرية إلى الاعتقاد في الضبط الخارجي سواء في مجال الحياة العامة أو في مجال الحياة الزوجية، مما دفع بنا للبحث عما إذا كانت هناك علاقة

بين الاعتقاد في وجهة الضبط العام (الداخلي-الخارجي) ووجهة الضبط الزواجي (الداخلي-الخارجي) لدى المتزوجين، وهذا ما سنتطرق إليه في عرضنا ومناقشتنا لنتائج الفرضية الموالية .

3- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

الفرضية الثالثة لهذا البحث تنص على أنه:

﴿ توجد علاقة ارتباطية بين وجهة الضبط العام (الداخلية-الخارجية) و وجهة الضبط الزواجي (الداخلية الخارجية) لدى أفراد العينة (متزوجين من الأسرة الجزائرية)﴾.

باستخدام معامل الارتباط برسون تم التوصل للنتائج التالية:

3-1- عرض نتائج الفرضية الثالثة باستخدام معامل برسون :

نعرضها في الجدول الآتي .

جدول رقم (49) يوضح نتائج اختبار (Pearson correlation) للارتباط بين أبعاد مصدر

الضبط العام و مصدر الضبط الزواجي:

البعد	المؤشرات الإحصائية	مصدر الضبط الزواجي الداخلي	مصدر الضبط العام الداخلي	البعد	المؤشرات الإحصائية	مصدر الضبط العام الداخلي	مصدر الضبط الزواجي الداخلي	البعد	المؤشرات الإحصائية	مصدر الضبط العام الداخلي	مصدر الضبط الزواجي الداخلي
مصدر الضبط الزواجي الخارجي	قيمة ر	,026	- ,035	مصدر الضبط العام الخارجي	قيمة ر	,232**	- ,176	مصدر الضبط العام الداخلي	قيمة ر	,001	- ,117
	قيمة المعنوية	,820	,746		قيمة المعنوية	,004	,992	مصدر الضبط الزواجي الداخلي	قيمة المعنوية	,995	,746
	العينة	81	90		العينة	156	81		العينة	90	90

وجود دلالة معنوية عند مستوى 0.05 * * وجود دلالة معنوية عند مستوى 0.01

التعليق على الجدول :

من خلال نتائج الجدول رقم (49) نلاحظ انه لا توجد علاقة ارتباطيه دالة إحصائيا بين بعد مصدر الضبط الزواجي الخارجي وبعد مصدر الضبط الزواجي الداخلي بحيث بلغت قيمة $R(0,001)$ وقيمة المعنوية (992)، كما وجدنا انه توجد علاقة ارتباطية ضعيفة جدا و سالبة (عكسية) بين بعد مصدر الضبط الزواجي الخارجي وبعد مصدر الضبط العام الداخلي بحيث بلغت قيمة $R(-,176)$ ، كما أنها غير دالة إحصائيا لان قيمة المعنوية (117) وهي اكبر من مستوى الدلالة 0.05، كما لاحظنا أيضا انه توجد علاقة ارتباطية موجبة بين مصدر الضبط الزواجي الداخلي و مصدر الضبط العام الداخلي وهي درجة تحت متوسطة، ولاكنها دالة عند الطرفين (232^{**})، أما بخصوص العلاقة الارتباطية بين بعد مصدر الضبط العام الخارجي و مصدر الضبط الزواجي الخارجي والداخلي فقد كانت منعدمة وغير دالة أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه الأبعاد، أمامن حيث علاقة بعد مصدر الضبط العام الخارجي و بعد مصدر الضبط العام الداخلي فق بلغت قيمة $R(-,001)$ وقيمة المعنوية (995)، وهي اكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي لا توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين البعدين.

3-2- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة :

لقد بينت نتائج اختبار دلالة علاقة الارتباط بين متغيري وجهة الضبط العام ووجهة الضبط الزواجي في فئتيهما (الداخلية والخارجية) لدى أفراد العينة (متزوجين من الأسرة الجزائرية)، عدم وجود دلالة يمكن أخذ وزنها بعين الاعتبار في المناقشة ما عدا تلك التي ارتبطت بالعلاقة بين وجهة الضبط العام الداخلي ووجهة الضبط الزواجي الداخلي، التي أثبتت رغم وقوعها تحت المتوسط وجود دلالة عند المستوى (0.05)، مما يبين استقلالية وجهة الضبط العام (الداخلي الخارجي) عن وجهة الضبط الزواجي (الداخلي الخارجي) لدى الأفراد إلا عند ذوي الوجهة الداخلية للضبط، حيث يظهر من خلال علاقة الارتباط ومستوى دلالتها وجودا لميل الأفراد الذين يعتقدون في مسؤوليتهم وقدراتهم وإمكانياتهم الشخصية على التحكم وتسيير شؤون حياتهم وتحمل مسؤوليتهم إزاء وقائع ونتائج ما يحدث معهم في مختلف المواقف، وجود ميل لتعميم هذا التصور أو الإدراك أو الانطباع أو الخبرة

اعتقادا كان أم توقعا إذا تعلق الأمر كذلك بحياتهم وتفاعلاتهم في مواقف الحياة الزوجية والأسرية كذلك، حيث لا يمكن إيجاد هذا الميل حسب ما تظهره نتائج الفرضية الثالثة عند من لديهم اعتقاد في الضبط الخارجي عاما كان أما زوجيا، ولعل هذا ما يثبت استثنائية وخصوصية واستقلالية وجهة الضبط الزوجي عن وجهة الضبط العام الذي حدده (روتر.ج) هذا من جهة، وما يثبت من جهة أخرى من خلال عدم وجود علاقة بين فئتي الضبط العام (الداخلي والخارجي) فيما بينهما وعدم وجود علاقة بين فئتي الضبط الزوجي (الداخلية والخارجية) فيما بينهما كذلك، يثبت عدم مرونة المقياس وطريقته المعتمدة على متصل يقع المبحوث بالضرورة عند أحد قطبيه (الداخلي أو الخارجي) في حين تبين معطيات تفكيك المنطق الاجتماعي وتفسير السلوك الناجم عنه والمعيار الذي ينبع منه وجود فئة ثالثة للضبط، تحتاج مزيدا من الدراسة والبحث لتحديد نقاط انفصالها واتصالها مع مفهوم وجهة الضبط لروتر، ومن ثمة العمل على تصميم أداة أكثر مرونة يمكننا التأكد من خلالها وبصورة أكثر دقة وموضوعية في إطار خصائص مجتمع البحث من استكناه حقيقة العلاقة بين هذين المتغيرين في فئتيهما الداخلية والخارجية.

إلا أن ما يجدر الإشارة إليه اعتمادا على معطى دلالة العلاقة بين وجهة الضبط العام الداخلية ووجهة الضبط الزوجي الداخلية هو ميل الأفراد (داخليوا الوجهة) للثبات على نفس الاعتقاد وان اختلفت مواقف ومجالات الحياة الاجتماعية، حيث يبدو أكثر اقتناعا بمسؤوليتهم وبدور التفكير المنطقي والعقلاني والعلمي وما يمتلكونه من مرونة في التعامل مع مختلف المواقف والوضعيات. على عكس هؤلاء خارجيو الوجهة أو هؤلاء الذين يتأرجح اعتقادهم وتوقعهم في الضبط زوجيا كان أم عاما بين الوجهتين الداخلية والخارجية، هؤلاء الذين يمكن القول إزاءهم بأنهم يعيشون تحت وطأة شعور بيني حيال تماهياتهم بين الانتماء لمرجعية تقليدية تقدر الجماعة، وبين الاعتقاد في كفاءاتهم وقدراتهم وجدارتهم الشخصية، فيقعون حيال هذا الموقف في نقطة تماس أو تقاطع صراعية معادلتها كما خمنها طولبي من خلال تخمينه بوجود منظومة شخصية من القيم : "تبيين، أن تكون هامشية و أو منطرفة، الفائدة السيكولوجية في كون المرأ محررا (الانحراف) تارة، ومتخلصا جذريا من الذنب (الأصولية الدينية) تارة أخرى" (نور الدين طولبي، 1988، ص 288) . أو هؤلاء الذين يمتلكون وجهة ضبط عامة تختلف عن وجهة ضبطهم للحياة الزوجية، هذه الخاصية الأخيرة التي تبين بدورها استثنائية وخصوصية العلاقة الزوجية ووجود موضع ضبط خاص بها مستقل على وجهة الضبط العام، حيث يمكن التعبير عن هذه الوضعية، بامتلاك الأفراد (المتزوجين) لوجهة ضبط زوجية

داخلية في مقابل وجهة ضبط عام خارجية، بأنهم يرون أو يعتقدون بقدرتهم على تفسير حياتهم الزوجية في حين قد لا يعتقدون أو يتوقعون توفر نفس القدرة والامكانية لهم إذا ما تعلق الأمر بما يقع خارج الحياة الزوجية والعكس، أي أن هناك فئة أخرى من أفراد العينة (المتزوجين) يرون باعتقادهم وأن لديهم توقعات في الضبط العام الداخلي مقابل اعتقادهم وتوقعهم في الضبط الخارجي إذا تعلق الأمر بمسألة حياتهم الزوجية. وهذا ما بينته نتيجة اختبار العلاقة الارتباطية (بيرسون) لهذه الفرضية .

ويمكن القول أن هذه الفئة الأخيرة هم من يحاولون إثبات ذواتهم في مجالات أخرى خارج نطاق الحياة الزوجية والأسرية لأنهم متشبعين أو أكثر تشبعا بالخبرات المدعمة أو المكونة أساسا لنمو الاعتقاد في خارجية الضبط الزواجي لديهم .

4- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

صيغة الفرضية الرابعة كانت كالتالي:

﴿ توجد فروق في وجهة الضبط الزواجي (الداخلية-الخارجية) لدى أفراد العينة (المتزوجين) تعزى إلى عامل المستوى التعليمي﴾.

وباستخدام معامل فيشر لتحليل التباين بين المجموعات تم التوصل للنتائج التالية:

4-1- عرض نتائج الفرضية الرابعة باستخدام معامل فيشر لتحليل التباين :

نعرضها في الجدول الآتي .

جدول رقم (50) يوضح نتائج تحليل التباين للمستويات التعليمية لعينة الدراسة وفق معامل

:ANOVA

متغير المستوى التعليمي	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	اختبار "ف"	Sig
بين المجموعات	169,266	4	42,317	2,673	,033
داخل المجموعات	3815,486	241	15,832		
المجموع	3984,752	245			

التعليق على الجدول:

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (50) أن قيمة مربعات المتوسطات الحسابية الخاصة بمجموعات المستويات التعليمية المختلفة للعينة متباينة عن بعضها بدرجة كبيرة بحيث قدر مربع المتوسط بين المجموعات (42,317) ومربع المتوسط داخل المجموعات (15,832)، وبلغت قيمة اختبار F أيضا 2,673، وقيمة مستوى الدلالة $\text{Sig}=0.033$ ، وهي قيمة أقل من α بقيمتيها 0.01 و 0.05 وبالتالي فهي بذلك دالة إحصائية، أي توجد فروق في وجهة الضبط الزواجي لدى أفراد العينة (المتزوجين) تعزى إلى عامل المستوى التعليمي.

4-2- مناقشة نتائج الفرضية الرابعة :

يعتبر التعليم وعلى تفاوت مستويات أطواره، ونقصد بالتعليم هنا، التعليم النظامي أو الرسمي الذي يتم تحت إشراف المؤسسة التربوية والتنشئة الاجتماعية الرسمية التي تعتبر المدرسة فيه المسؤولة الأولى على إقامته والإشراف عليه، يعتبر العملية الأساسية التي أقامها المجتمع وأقرها أفرادها بأنها الأساس السليم الذي تبنى عليه حضارة المجتمع ويقوم عليه مستوى تحضره وتقدمه ونموه وتطوره، وتقوم وتُنظَّم بناءً عليه معارف وسلوكات أفرادها، حيث يتم بمقتضى ما تؤديه مؤسسة المدرسة من وظائف، وما يوكل إليها من مهام وأدوار، وما تحضى به المؤسسة التعليمية من مكانة في المجتمع، العمل على تصفية الموروث الثقافي الاجتماعي... من كل ما هو خرافي وغير عقلائي ولا يتناسب مع معاني الحياة الراقية بالمعنى متعدد الأبعاد للراقي (الثقافي والاجتماعي والمدني والاقتصادي والعلمي والفكري...)، وتحويله إلى تراث معرفي وثقافة اجتماعية معرفية وعلمية تسهم في بناء أفراد ومن ثمة أنظمة وجماعات اجتماعية فمجتمع سوي وفعال، تتضاءل بمقدار مستوى التنمية الفردية والجماعية والاجتماعية فيه نسب انتشار الانحراف والشذوذ والاضطراب والمرض والمشكلات والصراعات والمعضلات... بمختلف أبعادها (النفسية الاجتماعية الصحية الفكرية...)

لذلك فقد حاولنا من خلال صياغة الفرضية الرابعة لهذه الدراسة على نحو يسمح لنا باختبار ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة في وجهة الضبط الزواجي لدى المتزوجين يمكن عزوها لمستواهم التعليمي.

وقد بينت نتائج الجدول الأخير (السابق)، وجود فروق دالة بين عينات المستويات التعليمية المختلفة للمتزوجين في وجهة الضبط الزواجي، يتجلى التباين بوضوح من خلال مربع المتوسطات داخل وبين المجموعات، إذ أن قيمة التباين داخل المجموعات تقدر بما يفوق 15، في حين أن قيمة التباين بين المجموعات تفوق 42، كما بينت قيمة اختبار (ف) وجود دلالة لهذه الفروق، وذلك عند كل من المستويين (0.05) و (0.01)، مما يبين الأثر الواضح للمستوى التعليمي في اختلاف استجاباتهم وإجاباتهم (المبحوثين من المتزوجين) على بنود مقياس وجهة الضبط الزواجي، على الرغم من أن تفسير هذه الاختلافات ليس بالأمر اليسير نظرا لعدة اعتبارات منها:

أن اختبار تحليل التباين المتعدد المعتمد لاختبار صحة هذه الفرضية وإن سمح بإظهار دلالة الفروق إلا أنه لا يسمح ببيان لصالح من أو لصالح أي عينة من عينات المستويات التعليمية المختلفة، ثم لصالح أي وجهة من وجهتي الضبط الزواجي (الداخلية-الخارجية)، حيث أن معرفة هذه التفاصيل هي ما يمكننا من مناقشة النتائج على بيئة أفضل مما نحن بصدد مناقشته.

كما أن تبييننا من النقطة السالفة يفتح لنا مجالا آخر وفي جانب آخر للتأكد وربما إضافة مبرر آخر إزاء بعض الوضعيات التي تكشف لنا عن التناقضات التي يمكن أن تميز إجابات واستجابات المبحوثين على بنود المقياس. ومع ذلك فإن نتيجة الفرضية الرابعة التي تثبت وجود فروق جوهرية في مصادر الضبط الزواجي لدى المتزوجين تبعا لاختلاف مستوياتهم التعليمية، يبدو أنها تضيف وزنا لإمكانية إحداث التغيير والتجديد الاجتماعي عن طريق قنوات ومداخل المعرفة الاجتماعية والتربوية الرسمية رغم أن هذا وإن أكدت عليه الكثير من نتائج البحوث والدراسات في هذا السياق كمثال دراسة بوتفنوشث 1988 وراضية طولبي وغيرهما مما سبقنا بذكره في مناقشة الفرضيتين الأولتين وفي الفصلين الثاني والخامس من هذا البحث، إلا أن هناك كذلك من يعارض هذه الفكرة من رواد البحث في علم النفس الاجتماعي كالباحث الجزائري (مظهر، 2010) الذي أكد من خلال نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية بأن التعليم الرسمي كذلك واقع تحت قبضة النظام الاجتماعي التقليدي في المجتمعات المتخلفة (التقليدية) على غرار المجتمع الجزائري.

وهذه النقطة الأخيرة وإن استطعنا دعمها من خلال تتبعنا لمشاهد الحياة الاجتماعية اليومية للمجتمعات المتخلفة (المجتمع الجزائري على سبيل المثال) فسوف نلاحظ العديد من تجليات وقوع التعليم تحت قبضة النظام الاجتماعي التقليدي، إذ تؤكد مشاهد من الحياة الاجتماعية اليومية

(الواقعية) جنوح الأهالي وممثلي الأنظمة الاجتماعية العامة إلى إقامة علاقات وتوطيدها مع ممثلي النظام التربوي التعليمي الرسمي لضمان عملية الانتقال لأعضائها في المستويات والأطوار التعليمية وغيرها من القضايا المتعلقة بهذا الشأن . على أننا نرى أنه ينبغي أن يُعمل على دراسة مواقف تجلي هذا التغيير أو التجديد بشكل أكثر تفصيلية وتعمقا وتوسعا، ودراسة مدى إمكانية نفاذه لشخصيات الأفراد بما تنطوي عليه من مكونات معرفية وتصورات واعتقادات في قدراتهم وكفاءاتهم وجدارتهم في تسيير حياتهم وبلوغ التعزيزات المرغوبة لديهم في حياتهم العامة والزواجية على حد سواء، والعوامل المؤدية أو المساعدة على ذلك.

ومن الدراسات المتشابهة إلى حد ما في نتائجها مع نتائج هذه الفرضية، هي دراسة أبي مولود عبد الفتاح التي تحمل عنوان: علاقة الضغط النفسي بالإكتئاب في ضوء متغيري مركز الضبط والذكاء الإنفعالي لدى عينة من طلبة جامعة قاصدي مرباح بورقلة، والتي علق في خلاصتها بأن نتائج المعالجة الإحصائية لبيانات فرضيات الدراسة أظهرت وجود فروقا جوهرية في مركز الضبط الخارجي السائد لدى الطلبة والطالبات يعزى فيها الاختلاف إلى تفاعل الجنس والمستوى الدراسي (الأولى والرابعة جامعي). (أبو مولود عبد الفتاح، 2008-2009، ص ص 207، 208)، هذه النتيجة التي تتشابه مع نتيجة البحث الحالي في سيادة الضبط الخارجي بالنسبة لمجالي الحياة العامة، ومع ذلك وجدت فروق بين ذوي المستويات التعليمية المختلفة.

وأما فيما يتعلق بدراسة الفروق المرتبطة بالجنس في الضبط الزواجي، فسنعمل على التأكد منها من خلال نتائج الفرضية التالية.

5- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الخامسة:

جاءت صيغة الفرضية الخامسة على النحو التالي:

﴿ توجد فروق بين المتزوجين (الذكور) والمتزوجات في وجهة الضبط الزواجي ﴾.

اعتمادا على اختبار تا للفروق بين مجموعتين بحسب ما يتطلبه عامل الجنس (إناث-ذكور)

تم التوصل للنتائج التالية:

5-1- عرض نتائج الفرضية الخامسة باستخدام اختبارات :

تبين في الجدولين الآتيين .

جدول رقم (51) يوضح المؤشرات الإحصائية للفئتين :

الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط	العينة	المؤشرات الإحصائية المتغيرات
,512	4,190	9,52	68	المتزوجين الذكور
,300	3,992	9,80	817	المتزوجات الاناث

جدول رقم (52) يوضح نتائج اختبار T test للفروق لمجموعتين مستقلتين (المتزوجين والمتزوجات):

الفروق بين الجنسين حول متغير مصدر الضبط الزواجي	التجانس								
	ف	Sig	ت	درجة الحرية	المعونة	فروق المتوسط	فروق الانحراف	95% مستوى الثقة	
								دنيا	عليا
افتراض التساوي	,516	,473	-,482	242	,630	-,280	,580	-1,423	,864
افتراض عدم التساوي			-,472	114,0 84	,638	-,280	,593	-1,455	,896

التعليق على الجدولين (51) و (52) :

من خلال القيم المبينة في الجدول رقم (51) تظهر ان قيمتي المتوسطين الحسابيين لفئتي العينة (المتزوجين والمتزوجات) متقاربان جدا حيث بلغت قيمة متوسط الدرجات بالنسبة للمتزوجين الذكور (9,52) وقيمة متوسط درجات المتزوجات من أفراد العينة (9,80)، كما تظهر في الجدول رقم(52) قيمة اختبار T هي قيمة ضعيفة وتقدر ب: -482، كما أن قيمة مستوى

الدلالة Sig=630، وهي اكبر من α بقيمتيها 0.01 و 0.05، وهي بذلك غير دالة إحصائياً، أي لا توجد فروق بين المتزوجين (الذكور) والمتزوجات في وجهة الضبط الزواجي.

5-2- مناقشة نتائج الفرضية الخامسة :

يؤدي النوع الاجتماعي ضمن المجتمعات التقليدية دوراً في تنظيم الحياة الاجتماعية عموماً والحياة الزوجية بوجه خاص، إذ بناءً عليه تتحدد المكنات والأدوار وتنمو وتتكون القيم والاتجاهات الموجهة والضابطة والمنظمة لسلوك الأفراد وتفاعلاتهم وعلاقاتهم مع الجنس الآخر خاصة وفي عموم المواقف الاجتماعية مع بقية أفراد المجتمع. وبناءً على كل هذا تتشكل وتتسأ معنقات الفرد والمكونات المعرفية لذهنيته التي ينطلق منها في خياراته السلوكية ويبنى عليها تفسيره وتصوره وتوقعه سواء تعلقت هذه المعطيات بحياته الاجتماعية في عمومها أو بحياته الزوجية بصورة أكثر تخصيصاً.

وعلى هذا أردنا من خلال افتراضنا لوجود فروق ذات وزن بين المتزوجين (الذكور) والمتزوجات في مصادر الضبط الزواجي، محاولة دراسة وإعطاء تفسيرات لبعض آثار التنشئة الاجتماعية في تكوين وجهة خاصة للضبط الزواجي لدى كل من المتزوجين (الذكور) والمتزوجات إزاء الحياة الزوجية.

وكما بينه الجدولان السابقان (الأخيران)، فقد أثبتت نتائج الفرضية الخامسة عدم وجود فروق ذات دلالة بين الجنسين في وجهة ضبطهم الزواجي.

وتوضح هذه النتيجة في جانب منها الأثر الذي أحدثه المستوى التعليمي في تلاشي الفروق في الاعتقاد في وجهة الضبط حسب ما أسفرت عليه نتائج إجابات المبحوثين والمبحوثات على مقياس وجهة الضبط الزواجي الخاص بهذه الدراسة، حيث أن ما يفوق نصف أفراد العينة هم ذوات مستوى تعليمي جامعي ودراسات عليا وما يفوق ربعها هم من ذوي مستوى نهائي، أي أنهم يصنفون ممن تلقوا تعليماً أكاديمياً لمدة تفوق عقداً من الزمن على أقل تقدير، إضافة إلى هذا أن معظم مفردات العينة من النساء المتزوجات هن ذوات مستوى تعليمي نهائي وأغلبهن جامعي ودراسات عليا، كما أن أغليتهن عاملات وينقلدن مناصب متنوعة إدارية وتربوية تعليمية وطبية وغيرها...، وعلى ذلك يمكن القول بأن ولوج المرأة عالم التعلم والعمل ساهم ولا شك في تغيير جوانب عديدة من حياتها

وقناعاتها وبالتالي اعتقاداتها وسلوكياتها المرتبطة بحياتها الاجتماعية العامة كما في حياتها الزوجية. وهذا ما أكدت عليه دراسة ميدانية قام بها (بشير معمريّة 2012)، حول مصدر الضبط والصحة النفسية وفق الإتجاه المعرفي السلوكي توصل من خلال نتائجها إلى أن طلاب الجامعة من الجنسين متساوون إلى درجة كبيرة في تبنيهم لنفس المعتقدات والتوقعات حول المصادر التي تكون مسؤولة عن أسباب حصولهم على التعزيزات والأهداف المرغوبة في حياتهم، حيث علق بأن الظروف الاجتماعية والإقتصادية الحالية قد عملت على أن تتاح الفرصة للفتاة المتعلمة باقتحام الحياة بمفردها معتمدة على نفسها، فمارست كثيرا من الخبرات جعلتها تتعرف إلى قدراتها وإمكانياتها واكتشفت أنها تستطيع أن تحقق ذاتها وتنال التعزيزات المرغوبة لديها بقدراتها، مما جعلها **تتساوا** مع الشاب المتعلم في تبنيها لنفس التوقعات والمعتقدات حول جدارتها بالسيطرة على أسباب نتائج سلوكها (بشير معمريّة، 2012، ص204).

والحقيقة أن هذه الدراسة وإن سلطت البحث على استكناه جوانب من الحياة الزوجية لاسيما فيما يتعلق بالاعتقاد في مصدر الضبط الزوجي، إلا أن هناك دراسات عديدة أخرى عربية وجزائرية وأجنبية تناولت بحث الفروق بين الجنسين في مصدر الضبط، وإن بينت بعضها وجود فروق بين الجنسين في وجهة الضبط لصالح الاناث بدرجة عالية في الضبط الخارجي مقارنة بالذكور، فإن دراسات عديدة أخرى قد أثبتت العكس حيث بينت أن الاناث المتعلمات والعاملات بفعل اقتحامهن لمختلف مجالات الحياة العامة من دراسة وعمل في مختلف الوظائف والمهن، ساهم احتكاكها وتفاعلها في هذه البيئات على تحسين مفهومها لذاتها واعتقادها في جدارتها وفي قدراتها على جلب التعزيزات المرغوبة في حياتها.

كما أنه وإن افترضنا من خلال التسليم بنتيجة انتشار الاعتقاد الخارجي في الضبط الزوجي لهذه العينة من المتزوجين والمتزوجات بأنه لا توجد فروق بين المتزوجين (الذكور) والمتزوجات من حيث اعتقاد كليهما في الضبط الزوجي الخارجي، فإن هذه النتيجة ستجد تفسيرها لدى القائمين بتقليدية النظام الاجتماعي العائلي للمجتمع الجزائري، حيث أن هذا النظام وإن كرس لاختلاف الجنسين ليجعل من هذا أساسا لقيامه واستمراره، فإنه لا يكرس لفاعلية الذكر في مقابل سلبية الأنثى بقدر ما يخصص لكليهما مكانة ودورا يكرس لهشاشته الفردية مقابل قوته لقاء تمثله وإقامته ورضاه

وانصياعه لنظام الجماعة، وذلك سواء قلنا بالذكورية (الأبيسية) أو الأنتوي (الأميسية أو الأموية) كنظام لتسيير الطاقة البشرية للأنظمة الاجتماعية التقليدية .

6- عرض ومناقشة نتائج الفرضية السادسة:

أما الفرضية السادسة فقد نصت على أنه:

﴿ توجد فروق بين المتزوجين (الذكور) والمتزوجات في مستوى الاتصال الزواجي ﴾.

واعتمادا على اختبار تا للفروق بين مجموعتين تم التوصل للنتائج التالية:

6-1- عرض نتائج الفرضية السادسة باستخدام اختبار ت :

تتبين من خلال الجدولين التاليين .

جدول رقم (53) يوضح المؤشرات الإحصائية للمتغيرين:

الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط	العينة	المؤشرات الإحصائية المتغيرات
1,621	13,272	82,82	86	المتزوجين الذكور
1,086	14,442	81,72	817	المتزوجات الاناث

جدول رقم (54) يوضح نتائج اختبار T test للفروق لمجموعتين مستقلتين:

الفروق بين الجنسين حول متغير الاتصال الزواجي	التجانس								
	ف	Sig	ت	درجة الحرية	المعوية	فروق المتوسط	فروق الانحراف	95% مستوى الثقة	
								دنيا	عليا
افتراض التساوي	1,072	,301	,544	242	,587	1,103	2,027	-2,890	5,097
افتراض عدم التساوي			,565	128,726	,573	1,103	1,951	-2,757	4,964

التعليق على الجدولين (53) و (54) :

من خلال القيم المبينة في الجدول رقم (53) تظهر أن قيمتي المتوسطين الحسابيين لعينتي الأزواج الذكور والزوجات من العينة في مستوى الاتصال الزوجي متقاربان جداً، حيث بلغت قيمة متوسط درجة الاتصال الزوجي بالنسبة للعينة الأولى (82,82) وقيمة متوسط درجات الاتصال في العينة الثانية (81,72)، كما تظهر في الجدول رقم (54) قيمة اختبار T هي قيمة ضعيفة وتقدر ب: 544, كما أن قيمة مستوى الدلالة $\text{Sig}=587$, وهي أكبر من α بقيمتها 0.01 و 0.05، وهي بذلك غير دالة إحصائياً، أي لا توجد فروق بين المتزوجين (الذكور) والمتزوجات في مستوى الاتصال الزوجي.

6-2- مناقشة نتائج الفرضية السادسة :

تبين نتائج الفرضية السادسة من خلال ما تظهره معطيات الجدولين السابقين، عدم وجود فرق دال بين المتزوجين (الذكور) والمتزوجات في درجات الاتصال الزوجي.

وبالرجوع إلى ما سبقنا بمناقشته فيما يتعلق بالفرضية السابقة من جوانب خاصة بالنوع الاجتماعي، وما عزونا ما تم التوصل إليه من نتائج إلى ما حصل من تغيرات على مستوى الأفكار والمعتقدات والسلوكيات، وكذا على مستوى البنى والوظائف والأدوار الاجتماعية، نجد أن انعدام وجود فروق في درجات الاتصال الزوجي بين المتزوجين (الذكور) والمتزوجات أمراً على قدر لا بأس به من المنطقية، وذلك لمجموعة من الاعتبارات والدواعي منها:

أولاً- أن الحاجة للاتصال في العلاقة الزوجية لدى كل من الزوجين لا يمكن القول بأنها أكثر إلحاحاً لدى جنس معين منها لدى الجنس الثاني، ولو أننا قد نتصور وجود اختلاف على مستويات عدة في العملية التواصلية بين الزوجين بناء على التداخيات النفسية الاجتماعية للنوع الاجتماعي من تفاوتات على مستوى الترتيب والدرجة أي الشدة في الحاجات والدوافع والخبرات والأهداف و... لدى المتزوجين الأكثر ميلاً للتماهي بالثقافة التقليدية وتمثلها منها لدى المتزوجين الأكثر ميلاً للتماهي بنماذج الحياة الحديثة من خلال توظيف الوسائل والأساليب العصرية، وإن كان ثمة فرق شاسع بين مفهومي الحداثة والعصرية. حيث افترضنا من خلال صياغتنا لهذه الفرضية، أن الأفراد (المتزوجين) المنتمين وذوي المرجعيات الاجتماعية والثقافية التقليدية التي يسلم بها الطرح

القائل بأنها سمة العوالم والمجتمعات المتخلفة، بل والأساس الذي يبني عليه التخلف الاجتماعي لهذه المجتمعات كما قال بهذا كل من (مظهر، 2010) و (حجازي، 2005)، والذي يعتبر المجتمع الجزائري جزءا منها، أنهم يتبنون بحكم فارق تنشئتهم الأسرية والاجتماعية بين الذكر والأنثى، وفق نماذج تركز لنظام الجماعة، توقعنا بمقتضى هذه المنطلقات أو المعطيات أن المتزوجات في مثل هذه الأنظمة الاجتماعية يتبنين تصورات حول الكيفية التي يجب أن تكون عليها أدوارهن ومهامهن ومكانتهن و...، وبالتالي فهن يعتمدن طرقا ومدركات تتماشى وهذه المكانات والأدوار والمتطلبات في تعاملهن وتفاعلهن وتواصلهن مع أزواجهن، على غير التصورات والمدركات التي يربى عليها الجنس الآخر (الذكور) وينشؤون، وبالتالي يتعلمون في أطرها الكيفيات التي يجب أن يتعاملوا بها مع زوجاتهم والآليات التفاعلية والاتصالية التي ينبغي في البيئة التقليدية أن تحكم علاقة الزوج وزوجته.

وبالتالي فإن توقعنا للفاعلية الذكورية الظاهرة لجنس الذكور في التفاعل ضمن مختلف البيئات (الاجتماعية، الأسرية، الزوجية...) في مقابل السلبية الظاهرة في دور الأنثى (المرأة) في ظل البيئة التقليدية، جعلتنا نتصور امكانية وجود فرق بين المتزوجين (الذكور) والمتزوجات، والتي بينت نتيجة اختبار (ت) لها عدم ثبوتها .

و ثانيا- أن المقياس المستخدم في الدراسة لم يركز على تصنيف لمجالات الاتصال والتواصل الزوجي بقدر ما ركز على الاهتمام بالدرجة الكلية لمهارات الارسال والاستقبال للرسائل اللفظية وغير اللفظية في مختلف مواقف التفاعل الزوجي (بين الزوجين) .

و ثالثا- أننا بالنظر إلى خصائص العينة التي تم إجراء هذه الدراسة عليها، والتي سبق تفصيلنا فيها من خلال الفصل السابق تبين أن ما يفوق نصف العينة من المتزوجين (الذكور) والمتزوجات هم ذوا مستوى تعليمي عال نسبيا، كما أن معظم أفراد العينة من الجنسين يتقلدون وظائف ومناصب تتيح لهم الاتصال والتواصل والتفاعل الدائم وبصفة مستمرة مع الآخرين (من نفس الجنس ومن الجنس الآخر) كالموظائف الادارية والتعليمية والصحية...، مما يمكن أن يوفر مناخا وخبرات وبتيح لهم فرصة أفضل لتحسين مهارات التواصل في نواحيها الارسالية والاستقبالية واللفظية وغير اللفظية...

رابعا- أن ما تم التوصل إليه في هذه النتيجة ينفي في ظل عوامل معينة ربما قد تطرقنا إلى بعضها في النقطة السابقة (الثالثة) فرضية أو مسلمة أن جنس الاناث أكثر وأفضل قدرة من الرجل

على التواصل، وهو ما أظهره بحث لعدد من علماء النفس بجامعة هارفارد كيف أن النساء أكثر يقضة إلى حد كبير من الرجال في ملاحظة لغة الجسد، بعد عرض أفلام قصيرة مع غلق الصوت، تتناول رجلا وامرأة يتحدثان وطلب من المشاركين أن يفكوا شفرة ما كان يدور بينهما من حديث عن طريق تعبيرات الممثلين -الرجل والمرأة- فأثبت البحث أن السيدات قرأن الموقف بصورة صحيحة بنسبة (87) في المائة ، بينما كانت نسبة الرجال الصحيحة (42) في المائة. واستخلص من الدراسة أن الحدس لدى الإناث واضح بصفة خاصة في السيدات اللاتي قد قمن بتربية أطفال على مدى السنوات القليلة الأولى، حيث تعتمد الأم بمفردها تقريبا على القناة غير اللفظية لكي تتصل بالطفل، وخلصت الدراسة إلى كونه هذا هو السبب في أن السيدات غالبية أكثر حدة ملاحظة في التفاوض من الرجال، لأنهن قد مارسن قراءة الإشارات مبكرا. (الان وبربارة بيس، 2011، ص 11). ذلك أن هذه النتيجة يمكن القول أنها باتت أكثر محدودية لاسيما في ضوء توافر نفس فرص تطوير هذه المهارة من تعليم وعمل في مختلف الوظائف التفاعلية والتعاملية مع الآخرين، مما قد يوفر نفس المناخ لتحسين فرص تطوير مهارات الاتصال لدى كل من المرأة والرجل (المتزوجين والمتزوجات)، وكذلك العكس فيما إذا نظرنا إلى نقصان فاعليته بعد عودة كل من الزوجين إلى البيت بعد قضاء يوم كامل من العمل خارجه، حيث تضاءلت فرضية قلة أو ضعف قدرة الرجل (الزوج) على التواصل والاتصال الزوجي والأسري الجيد لعامل كثرة مشاغله خارج البيت واستنزافه للكثير من طاقته الجسمية والعقلية خارجه بسبب العمل أمام تزايد أعداد ونسب الزوجات العاملات اللواتي أصبحن يتقلدن نفس الوظائف، ويقضين الكثير من ساعات يومهم في العمل خارج البيت ليعدن إليه في آخر النهار أو بعد منتصفه كأفضل تقدير ليكملن عملهن المنزلي.

رغم أنه تجدر الإشارة إلى أن نتيجة هذه الدراسات قد ركزت على نوع الاتصال غير اللفظي بصورة خاصة، في حين ركز بحثنا الحالي على عملية الاتصال الزوجي في عمومها بدون التفصيل في أبعاده أو أنواعه، الأمر الذي نراه جديرا بالبحث والمعالجة في بحوث ودراسات لاحقة.

وخامسا وأخيرا- وبالنظر إلى نسب فئات التكافؤ وعدم التكافؤ في المستوى التعليمي لدى أفراد العينة من المتزوجين (الذكور) والمتزوجات تظهر جليا أن ما يقارب نصف العينة بما نسبته 47 بالمائة من المبحوثين والمبחות يتكافؤون من حيث مستواهم التعليمي مع شركائهم في العلاقة الزوجية، كما أن ما يفوق نصفهم بما نسبته 63 بالمائة منهم يسكنون أسرا مستقلة عن العائلة

الأصلية (سواء عائلة الزوجة أو الزوج)، وكلا هذين العاملين يمكن أن يكون له أثر في تلاشي احتمالية وجود فرق في مستوى تواصلهم الزواجي المنعكس في تقارب درجات كل منهما (المتزوجات والمتزوجين)، إذ يتيح التقارب في المستوى المعرفي والفكري بفعل التكافؤ التعليمي مستوى أفضل من التفاهم والاشترك أو المشاركة في موضوعات التواصل، ولو أن هذه الاحتمالية يمكن أن تتدخل فيها عوامل أخرى كنوع الشعب والتخصصات المدروسة من قبل الزوجين وتأثيرها في حالة الاختلاف على أنماط التفكير لدى كل منهما ونوع الموضوعات التي يميل كل منهما لمعالجته والتحدث عنه وغير ذلك من العوامل...، كما أن المناخ الأسري للأسرة الزواجية المستقلة يمكن أن تتيح حيزاً أكبر من حيث المساحة الزمنية والمكانية وظروفاً أفضل لتبادل الرسائل بعيداً عن الرقابة الاجتماعية للعائلة الأصلية التي تميز الأنظمة الاجتماعية العائلية التقليدية .

7- عرض ومناقشة نتائج الفرضية السابعة:

بالنسبة لصيغة الفرضية السابعة فتتص على أنه:

﴿ توجد فروق بين المتزوجين في درجة تواصلهم الزواجي تعزى إلى نوع وجهة ضبطهم الزواجي (الداخلية-الخارجية) ﴾.

وبالاعتماد على اختبار تا للفروق بين مجموعتين تم التوصل للنتائج التالية:

7-1- عرض نتائج الفرضية السابعة باستخدام اختبار ت :

نعرضها في الجدولين التاليين .

جدول رقم (55) يوضح المؤشرات الإحصائية للمجموعتين :

الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط	العينة	المؤشرات الإحصائية المتغيرات
1,064	13,713	82,42	166	متغير الاتصال لذوي مصدر الضبط الزواجي الداخلي
1,662	14,869	81,39	80	متغير الاتصال لذوي مصدر الضبط الزواجي الخارجي

جدول رقم(56) يوضح نتائج اختبار T test للفروق لمجموعتين مستقلتين:

الفروق بين ذوي الضبط الزواجي الداخلي والخارجي على متغير الاتصال الزواجي	التجانس								
	ف	Sig	ت	درجة الحرية	المعوية	فروق المتوسط	فروق الانحراف	95% مستوى الثقة	
								دنيا	عليا
افتراض التساوي	,074	,786	,539	244	,590	1,034	1,919	-2,745	4,814
افتراض عدم التساوي			,524	145,3 44	,601	1,034	1,974	-2,867	4,936

التعليق على الجدولين (55) و (56) :

من خلال القيم المبينة في الجدول رقم (55) تظهر ان قيمتي المتوسطين الحسابيين للعينة متقاربان جدا حيث بلغت قيمة متوسط درجات الاتصال في العلاقة الزوجية بالنسبة لعينة المتزوجين ذوي الضبط الزواجي الداخلي (82,42) وقيمة متوسط درجات الاتصال الزواجي بالنسبة لعينة ذوي مصدر الضبط الزواجي الخارجي (81,39)، كما تظهر في الجدول رقم (56) قيمة اختبار T ضعيفة وتقدر بـ539, كما أنّ قيمة مستوى الدلالة Sig=590, وهي اكبر من α بقيمتيها 0.01 و 0.05، وهي بذلك غير دالة إحصائياً، أي لا توجد فروق بين المتزوجين في مستوى الاتصال الزواجي تعزى الى متغير وجهة الضبط الزواجي بنوعيه (الداخلي و الخارجي) .

7-2- مناقشة نتائج الفرضية السابعة :

لقد بينت نتائج الجدولين السابقين عدم وجود فروق في درجات الاتصال الزواجي لدى أفراد العينة من المتزوجين تعزى إلى فئة ضبطهم الزواجي (الداخلية-الخارجية) .

وتشكل هذه النتيجة بدورها مشكلة معرفية لا بد من إجراء المزيد من الدراسات والبحث لاستكناهاها، مع أننا قد نجد لها بعض التفسيرات المعقولة ضمن الطرح القائل بتقليدية النظام الاجتماعي العائلي المسير للأسرة الزوجية أو الذي يسعى لتسييرها على أقل تقدير، بغض النظر عما إذا كان يحتويها تحت سقف السكن الجماعي أو حتى ضمن تجلياته الموجودة والقائمة حتى في ظل

انتشار السكن المستقل للأسرة الزوجية، حيث لا يشترط في مثل هذه الأنظمة الاجتماعية العائلية التقليدية أن تسير العلاقة الزوجية بما في ذلك الاتصال بين الزوجين وفق اعتقادات الأفراد وتوقعاتهم، حيث أن المتزوج امرأة كان أم رجلا يسعى في مثل هذه الأنظمة إلى تمثيل النظام العام للعائلة أكثر من اهتمامه بالعمل على تحسين وجودة تواصله وتفاعلاته مع شريك حياته، إذ تكفي هذه الزيجات المنتمية إلى هذا النوع من الأنظمة العائلية بتوفير الحاجات التي تعتبرها أساسية لإقامة الحياة واستمرارها، كاهتمام المرأة بالانجاب والتربية والرجل بتأمين شروط الحياة حتى وإن كان للمرأة وظيفة أو عمل إضافي خارج أدوارها التقليدية التي تعتبر في مثل هذا النظام العائلي هي الأدوار والمهام الأساسية لها ، ذلك أن الأنظمة الاجتماعية العائلية التقليدية تقوم على تمثيلات الأسر الزوجية المكونة لها أو التنمية لها كأعضاء وجماعات فرعية لا تقوم إلا على شروط من بينها خاصة فصل الطاقة الجنسية عن الطاقة الوجدانية لدى الأفراد المتزوجين المنتمين والممثلين لها.

حيث يقول (مظهر، 2010) : "يتبادل الأزواج جنسيا مع زوجاتهم وعاطفيا مع أمهاتهم ولو بصورة رمزية، وتتبادل الزوجات جنسيا مع أزواجهن ووجدانيا مع أبنائهن" في سياقات توضيحه لكيفيات استثمار الطاقة ضمن العلاقات العائلية للمجتمعات التقليدية كما هو الحال في المجتمع الجزائري .

ولعل نتيجة هذه الفرضية (السابعة) بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بالفرضية التي تليها، باعتبار الاتصال الزوجي يعد عنصرا جوهريا في تحليلنا لمتضمنات عملية التوافق الزوجي كون هذا الأخير يشكل بالإضافة إلى اعتباره نتيجة لآداءات الزوجين في العلاقة الزوجية، يشكل كذلك في حد ذاته عملية تفاعلية يؤدي فيها الاتصال دورا أساسيا لتحديد مستويات الإيجابية في محتواها ودرجتها.

وعلى ذلك نحاول في العنصر الموالي إضفاء مزيد من المناقشة والتحليل لبعض جوانب العلاقة بين وجهة الضبط الزوجي وعمليات التفاعل الزوجي بمظاهرها التوافقية والتواصلية ضمن العلاقة الزوجية، بغية التوصل إلى تفسيرات معقولة لهذه العلاقة من جهة، ولتفسير بعض الظواهر السلوكية الاجتماعية سواء الصحية أو الممتثلة منها أو المنحرفة كما سيرد من خلال عرض ومناقشة نتائج الفرضية الموالية .

حيث أن عدم وجود الفروق في التواصل الزوجي لدى كل من عيني المتزوجين ذوي الضبط الزوجي الداخلي والمتزوجين ذوي الضبط الزوجي الخارجي يظهر أن اعتقادات الأفراد في الضبط الزوجي ليس عاملا فاعلا في تحديد درجات الاتصال في العلاقة الزوجية، مما يشير إلى وجود عوامل أكثر أهمية لا ترتبط باعتقادات الأفراد ولكن ربما بنظامهم الاجتماعي العائلي الأصلي الذي يتمثلونه. حيث أننا لا نجد من الغريب أن يكون اختلاف معايير وخصائصه عما ينتظره ويتوقعه الشريك الزوجي من شريكه في الحياة الزوجية المشتركة من تفاعلات وتبادلات مرضية، أن يكون سببا أو عاملا في ظهور وبروز عديد المشكلات والممارسات الاجتماعية والنفسية الشاذة.

حيث كشفت دراسة (سحر علي المصري، 2007) التي أجرتها حول الإشباع العاطفي والتوافق الزوجي من خلال ما تناولته من دراسات ميدانية سابقة ذات علاقة بموضوع بحثها، "أن هناك من المتزوجات المحكوم عليهن بالسجن لارتكابهن أفعال إجرامية كن يفقدن الاستقرار في الحياة الزوجية ويقل توافقهن الزوجي مع أزواجهن ويشعرن بالحرمان العاطفي بسبب الفارق العمري والإكراه على الزواج، وبالتالي عدم التلاقي والتقارب بالأفكار والتفاهم والحوار، فلا يوجد تبادل للمشاعر الدافئة التي تبعث الحيوية في العلاقات الزوجية، مما يضطرهم إلى البحث عن ذلك النوع الدافئ من المشاعر بأي شكل من الأشكال، حتى ولو اضطرهن ذلك إلى ارتكاب سلوك محرم يحقق لهن تقدير الذات، والحصول على إعجاب الرجال الآخرين بنظرتهم إليهن بالإعجاب والتقدير....." إذ لا يشكل التقارب في الأفكار والعواطف والمشاعر والجوانب الحميمية والوجدانية بالنسبة للنظام العائلي التقليدي شرطا هاما لترويج الأبناء إذا توفرت شروط قيا الأسرة الزوجية التقليدية.

ومن ناحية أخرى تشير الدراسة الى أنه " قد ترتكب بعض الزوجات الأفعال المحرمة كانتقام وكراهية للزوج بسبب ما تعانیه من إحباطاً وشعور بالعجز مما قد يدفعها ذلك إلى التنفيس عن هذه الضغوط بالعدوان والتمرد، ففقدان المودة والرحمة مع الزوج والشعور بالنبذ والإهمال منه يشعرها بتهديد في حياتها الزوجية وانصراف زوجها عنها، فتندفع في ثورات عارمة ضد زوجها تتمثل في أبشع صور الكراهية للزوج وهو ارتكاب الجريمة كأسلوب انتقام وتشفي من حرمان الزوج عاطفته نحوها...."، تشكل هذه المعطيات صورا لرد فعل من طرف عينات من المتزوجات تجاه شعورهن بالعجز، هذا الأخير الذي يترجم ويجسد لنا عدم امتلاكهن لمبررات يمكنها أن تربط عالمهن الداخلي بما يحتويه من اعتقادات وتصورات وتوقعات بما يجري في حياتهن الزوجية من أحداث ونتائج.

كما ورد عن نفس المصدر (سحر علي المصري، 2007) عن جريدة الشرق الأوسط تأكيد المتخصص النفسي وليد الزهراني في مركز الطب النفسي السلوكي للإرشاد والعلاج النفسي في الرياض أن 95% من مرتادات العيادات النفسية في السعودية هن ممن يعانين الفراغ العاطفي ويقعن تحت طائل الاكتئاب والرهاب الاجتماعي جراء علاقات عاطفية فاشلة أو تبعات علاقة زوجية غير ناجحة، مما يترتب عليه بحث المرأة عن يعوضها ما فقدته من اهتمام واحتواء فتلجأ إلى أساليب غير صحيحة. ويضع وليد الزهراني اللمسات الأخيرة على دراسة حديثة له حول (تأثير الفراغ العاطفي في الأسرة السعودية) إلى أن أهم الأسباب التي تدفع المرأة إلى البحث عن العاطفة خارج إطار الأسرة إلى عدم الاستقرار داخل المنزل والملل والإهمال والمشاكل الأسرية وغياب الوازع الديني والاحتياج العاطفي، إلى جانب طبيعة عمل الزوج وسفره الدائم وغيابه عن المنزل، مشيراً إلى أنه لا فرق بين المتزوجة وال بكر في سرعة الوقوع تحت وطأة الاحتياج العاطفي. وأردف أن أكثر السيدات اللاتي يبحثن عن الحنان هن ممن تتسع بينهن وبين أزواجهن الفارق الثقافي فهي تطمح إلى حياة رومانسية مليئة بالعاطفة بينما الزوج بعيداً عن هذا الشعور ويطلبها فقط بالإنجاب ورعاية الأبناء من دون النظر إلى احتياجاتها الخاصة مشيراً إلى أن أكثر ما تحتاجه المرأة هو الاحتواء والحنان والإحساس بالأمان.

كما ورد عن نفس المصدر (سحر علي المصري، 2007) في تقرير لمجلة "بونته" الألمانية وضح من خلال دراسة غربية إحصائية أن تسعاً من كل عشر سيدات يعانين من صمت الأزواج، وانعدام المشاعر بين الأزواج المرتبطين منذ أكثر من خمس سنوات. وتشير الأرقام إلى أن 79% من حالات الانفصال تكون بسبب معاناة المرأة من انعدام المشاعر، وعدم تعبير الزوج عن عواطفه لها. مما يلفت انتباهنا إلى وجود عاملين قد يكونان أكثر أهمية من حيث تدخلهما في إحداث فروق في درجات الاتصال الزوجي بين الزوجين وهما النظام الزواجي التقليدي وطول مدة الزواج.

بالإضافة إلى هذا تجب الإشارة إلى انعدام وجود دراسات جزائرية أو عربية أو أجنبية كافية قد تناولت مفهوم وجهة الضبط الزواجي في علاقته بمتغير الاتصال الزواجي، مع الإشارة إلى انعدام وجود دراسات تناولت بحث متغير الاتصال الزواجي حسب علمنا، وقد يرجع هذا لقلّة الدراسات الموجهة لمجال الأسرة والعلاقات الزوجية عموم.

هذا ونرى أنه من المنصف أن نذكر ما توصلت إليه نتيجة دراسة تناولت متغير الاتصال غير اللفظي للزوجين في علاقته بوجهة الضبط العام، حيث أسفرت نتائجها على

8- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثامنة:

الفرضية الثامنة والختامية لزاوية هذا البحث العلمية تنص على أنه:

- «توجد فروق بين المتزوجين في درجة توافقهم الزواجي تعزى إلى نوع وجهة ضبطهم الزواجي (الداخلية-الخارجية)».

واعتمادا على اختبار تا للفروق بين مجموعتين تم التوصل للنتائج التالية:

8-1- عرض نتائج الفرضية الثامنة باستخدام اختبارات :

نوضحها في الجدولين الآتيين .

جدول رقم (57) يوضح المؤشرات الإحصائية للمتغيرين:

الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط	العينة	المؤشرات الإحصائية المتغيرات
1,355	17,454	90,99	166	متغير التوافق لذوي مصدر الضبط الزواجي الداخلي
1,967	17,590	92,73	80	متغير التوافق لذوي مصدر الضبط الزواجي الخارجي

جدول رقم (58) يوضح نتائج اختبار T test للفروق لمجموعتين مستقلتين:

الفروق بين ذوي الضبط الزواجي الداخلي والخارجي على متغير التوافق الزواجي	التجانس								
	ف	Sig	ت	درجة الحرية	المعوية	فروق المتوسط	فروق الانحراف	95% مستوى الثقة	
								دنيا	عليا

افتراض التساوي	,439	,508	-,727	244	,468	- 1,731	2,382	-6,422	2,960
افتراض عدم التساوي			-,725	155,0 44	,470	- 1,731	2,388	-6,448	2,986

التعليق على الجدولين (57) و (58) :

من خلال القيم المبينة في الجدول رقم (57) تظهر ان قيمتي المتوسطين الحسابيين للعينة متقاربتين جدا حيث بلغت قيمة متوسط درجات التوافق الزوجي بالنسبة للمتزوجين ذوي وجهة الضبط الزوجي الداخلي (90,99) وقيمة متوسط درجات التوافق الزوجي بالنسبة للمتزوجين ذوي مصدر الضبط الزوجي الخارجي (81,39)، كما تظهر في الجدول رقم (58) قيمة اختبار T ضعيفة وتقدر ب: -727، كما أنّ قيمة مستوى الدلالة Sig=468، وهي اكبر من α بقيمتيها 0.01 و 0.05، وهي بذلك غير دالة إحصائياً، أي لا توجد فروق بين المتزوجين في التوافق الزوجي تعزى الى متغير وجهة الضبط الزوجي بنوعيه (الداخلي و الخارجي).

8-2- مناقشة نتائج الفرضية الثامنة :

توضح النتائج المعروضة في الجدولين السابقين عدم وجود فرق دال في درجات التوافق الزوجي لدى المتزوجين تعزى إلى نوع فئة ضبطهم الزوجي (داخلي-خارجي). تضيف هذه النتيجة إلى العديد من الدراسات التي أكدت عدم وجود فروق في التوافق الزوجي تعزى إلى نوع سمات شخصية معينة دون أخرى، كدراسة (عبير محمد الصبان، ب س) التي أجرتها على عينة من المتزوجات بالمملكة العربية السعودية، والتي أسفرت عن عدم وجود فروق بين المتوفقات وغير المتوفقات زواجياً من حيث درجاتهن على مقياس سمات الشخصية المستخدم في الدراسة، وحيث أن (كارل روجرس) حسب نفس الدراسة يعرف التوافق الزوجي على أنه نتاج التفاعل بين شخصية الزوجين، إلا أنه أكد على عدم وجود أنماط شخصية معينة ينجح ويتوافق فيها الزواج دون أخرى.

وهذه النتيجة على غرار نتيجة الفرضية التي سبقتها توحى بوجود عوامل أخرى أكثر أهمية من حيث تأثيرها أو إحداثها لفروقات معتبرة في مستويات التوفقات الزوجية لدى المتزوجين

المستهدفين بالدراسة، لا ترجع أو ليس لها علاقة بالأساس مع وجهة اعتقادهم في الضبط الزواجي. مما قد يدل على معاني عديدة لهذه النتيجة مفادها :

أن اعتقاد الفرد في وجهة ضبطه الزواجي سواء كانت داخلية أي يعتقد الفرد (المتزوج) بفاعلية دوره وقدراته ومسؤوليته في التحكم فيها وتسييرها وجلب التعزيزات المرغوبة فيها، أو كانت خارجية أي يقتنع الفرد (المتزوج) بدور الظروف الخارجية في تحديد وضعيتها وما يحصل ضمنها من تعزيزات، فإن هناك عوامل أخرى لا علاقة لها باعتقادات الأفراد (المتزوجين) أكثر أهمية وتأثيراً وتدخلها في تسيير التفاعلات بما في ذلك التوافقات والتواصلات في اتجاهاتهما السلبية أو الايجابية، الصحية أو المرضية، الامتثالية أو الانحرافية بمختلف أبعاد هذه الاتجاهات ومداهها ودرجتها .

حيث ورد في نفس الدراسة (عبير محمد الصبان) أن كلا من بول وروبينس "Bal&Robbins" (1986) أكدوا على "أن التوافق الزواجي محصلة لعدد من العوامل التي من بينها الاستعداد النفسي والنضج الانفعالي ، وإشباع الحاجات الاجتماعية التي تؤدي إلى نجاح العلاقة الزوجية" ، كما أوضحت نتائج دراسة بليم "Blum" (1995) أن الحالة العاطفية للزوجين ترتبط بالتوافق الزواجي.

ولعل هذه النتيجة تقف عند نقطة هامة، يتجلى فيها عجز الفرد (المتزوج) بما قد يملكه من قدرات أو معتقدات بجدارته وكفاءته على تحقيق قدر أفضل من التوافقات والتفاعلات الايجابية إذا ما قورن بالفرد (المتزوج) الذي له معتقدات في مصادر التعزيز الخارجية، ولعل في هذه النقطة برهنة قوية أخرى على تقليدية النظام الاجتماعي (الزواجي-الأسري-العائلي)، حيث أن توافقات الأفراد (المتزوجين) الزوجية محكومة أساساً بمرجعية عائلية تقليدية وإن أبدت مظاهر الحياة العصرية عكس ذلك، وإن أبدى المتزوجون نساءً كن أم رجالاً غير ذلك .

وفي هذا إشارة مهمة إلى أن هناك بعض القضايا التي يمكن لمتغير الاعتقاد في وجهة الضبط بمجاليه العام والزواجي أن يكون محورياً جوهرياً فيها، وعاملاً مساعداً في تسييرها، بينما قد لا يمكن أن يكون كذلك في بعض القضايا الأخرى، وليست هذه نتيجة أو استنتاجاً بقدر ما هي ملاحظة فرضية تجب دراستها بصورة أعمق وأكثر تفصيلية للتأكد من صحتها .

كما يمكننا أن نجد في هذه النتيجة على غرار نتيجة الفرضية التي سبقتها تفسيراً لميل بعض المتزوجين وربما المتزوجات كذلك إلى سلوكيات منحرفة في كلها أو جزئها عما يسمح به النظام الاجتماعي العائلي التقليدي، حيث تبين وقائع الحياة اليومية مما يبث في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي المكتوبة والمسموعة والسمعية البصرية، وما يرد القضاء من قضايا تورط فئات من المتزوجين نساء كانوا أم رجالاً في علاقات غير شرعية بالمعنى الاجتماعي والشرعي والقانوني وصلت بهم إلى حد إقامة علاقة جنسية خارج نطاق الزواج، كما يمكن أن نفسر من خلالها لتحقيق كثير من الرجال لرغبته في الارتباط زواجياً من امرأة ثانياً رغم ما يفرض على مثل هذه القضية أو الممارسة الاجتماعية من قوانين بالمعنيين القانوني والاجتماعي، ولجوء بعضهم للزواج العرفي وبعضهم الآخر للتحايل على القانون وغير ذلك من المظاهر السلوكية الاجتماعية غير الانصياعية...

ففي الوقت الذي يعتبر المتزوج رجلاً كان أم امرأة نفسه صاحب حق مهضوم من قبل شريكه الزوجي وأهله، وفي ظل وسط أسري ومناخ عائلي قد يهدد الوجود المعنوي للفرد المتزوج فضلاً عن الإهمال العاطفي والوجداني الذي يستنزف استمراره وتكراره وتفاقم تبعاته طاقة الفرد الجنسية والوجدانية ويهدد حياته وكيانه بالضياح، خاصة في ظل حياة مليئة بالنماذج التي تبثها ثقافة الصورة كما اصطلحها (مصطفى حجازي، 1998)، وفي ظل الصراع بين نماذج الأنظمة العائلية المتعصبة للمعايير التي لا تأخذ بعين الاعتبار اشباع أفرادها وأعضائها النفسية والعاطفية المرتقبة والكامنة في هوام الفرد في انتظار تحقيق الاشباع المنتظر والمتوقع إثر ولوج الفرد الحياة الزوجية، ومفاجأته بواقع مناقض فشلت معه جميع محاولات الفرد في إحداث التوازن، وفشلت معه ميكانيزماته النفسية والنفس-اجتماعية، كل هذه العوامل يمكن أن تمتد بتفسيرات على قدر من المقبولية لنتيجة هذه الفرضية.

وهذا ما أكدت عليه دراسة (نادية شرادي، 2011) حول العلاقة بين الحداد ازاء موضوع الحب الأولي والتوافق الزوجي، والذي بينت من خلاله كيف يكون الحداد ازاء مواضيع الحب الوالدية عنصراً هاماً في استعداد الفرد وتأهيله النفسي للتكيف واستدخال شخصية جديدة (شخصية الشريك في الحياة الزوجية) إلى واقعه وتنظيمه النفسي بأقل قدر ممكن من الصراع، إذ تقول: "تتوقف الصحة النفسية عموماً على علاقات الفرد بمواضيعه الأولية ومدى تقمصه للوالد من نفس الجنس،

بالإضافة إلى الحداد إزاء الموضوع المستثمر لاشعوريا . بحيث أن تكيف الشخص مع واقعه الداخلي و الاجتماعي لاحقا (بعد الطفولة لاسيما عند الرشد) و بالأخص لتوافق الزواجي والذي نريد تسليط الأضواء عليه، لا يكون إلا إذا كان الشخص مؤهلا نفسيا لذلك . بمعنى أن توازن الأنا يعتبر أمرا ضروريا كي يسمح بإدخال شخصية جديدة في الحياة النفسية للفرد مختلفة عن الصور الوالدية . عندما تحل الصراعات

الداخلية على مستوى عميق من الشخصية، بفضل آلية التقمص و الإمكانيات النفسية عموما، يفسح المجال لاستقبال موضوع مختلف تماما - على الأقل على المستوى الظاهري - عن ذلك الذي عرفه الشخص في طفولته (الأم أو الأب تبعا للجنس) .

إن تجاوز الميولات اللبديدية السابقة، يعد أمرا ضروريا لإنجاح مستقبلا علاقة استثمار جديدة في حياة الشخص، لأن الشخص يكون قد تخلى لاشعوريا عن ماضي كان يشده بقوة إلى رغبات دنيئة ترتبط بلذة.

عدها مع موضوع الحب الأولي. هذه هي الفكرة المحورية التي تمحورت حولها دراسة (شرادي، 2011)، وهي فكرة تتداخل في نقطة جوهرية مع نتيجة الفرضية الحالية، حيث نحاول من خلالها إجلاء أن التوافق الزواجي في الحاضر، لا يتم إلا في ضوء الحداد إزاء الماضي .ذلك لأن السعادة الزوجية تقتضي اقتران جنسين مختلفين مؤهلين نفسيا لاستثمار الحياة كراشدين ناضجين لكل منهما تنظيم عقلي نفسي تناسلي (جنسي) خاص بالراشد، مختلف عن الجنسية الطفلية، و هذا يعني وضع الحجر الأساسي لتوظيف نفسي من شأنه حماية ليس فقط الزوجين ، إنما الأسرة بكاملها. إذ أن التقمص أو التماهي بالصور الوالدية (وممثلة النظام الاجتماعي العائلي الذي نشأ الفرد ضمنه) باعتباره عملية نفسية يتمثل الشخص بواسطتها أحد مظاهر أو خصائص أو صفات شخص آخر ويتحول كليا أجزئيا تبعا لنموذجه، يشكل عاملا هاما دافعا للمزيد من البحث لدراسة علاقاته التفصيلية ومكوناته التي يمكن أن تدخل في تحديد درجات توافقاته مع شريك حياته الزوجية وفق ما تؤكد عليه أطروحات التحليل النفسي للعلاقات الزوجية، مما يدعونا لتناول العوامل التي تدخل في إحداث فروقات في التوافقات الزوجية بصورة أكثر عمقا، باستخدام أدوات ووسائل بحث أخرى.

كما يمكن من خلال هذه النتيجة وما سبقنا به من مناقشات أن نفسر لجانب آخر يفرق لنا بوضوح كذلك بين التعارض القائم في مستويات أخرى من السلوك الاجتماعي، حيث أنه في الوقت

الذي قد تختار فيه بعض النساء خيار الانفصال عن أزواجهن الذين ثبتت خيانتهم لزوجاتهم اعتقاداً منهن بأنه الحدث الخارج عن إرادتهن في حماية زوجهن من التفكك، تجنباً لأخريات للمحافظة على قيام أسرتها إلى درجة تتردد على السنة بعضهم بالقول : "قليل ما يشاء ولكن لا يتزوج". وهذا ما قد يمدنا بتفسير لجنوح الفرد إلى المحافظة على النظام الأسري والعائلي والزواحي الذي ينتسب إليه كعضو، في الوقت الذي يجد في خارجه خفية أو علناً مجالاً أوسع لإشباع حاجاته عاطفية كانت أم وجدانية أو حتى ربما جنسية... رغم ما قد يميز مثل هذه العلاقات الزوجية من تذبذب وتضاؤل في الإشباع والتواصل والتوافقات والتفاعلات الإيجابية الزوجية لدى المتزوجين في علاقاتهم مع شركائهم على اختلاف انتماءاتهم لفئة ضبط زوجية داخلية كانت أم خارجية .

وهذا ما أكدت عليه (سحر علي المصري، 2007) في دراستها عن الإشباع العاطفي والتوافق الزوجي، حيث ورد عنها بأنه قد أثبتت دراسة نُشِرت في (مجلة الأسرة، السنة 12، العدد 142)، أنّ الإناث في المجتمع قد يقعن تحت ضغوط أسرية من الأزواج أو الوالدين أو الأشقاء مما يعيق استقرارهن الاجتماعي ويشعرن بالحرمان العاطفي بسبب العلاقات الأسرية والزوجية القائمة على التشاحن والتنازع والتصارع. وتفيد الدراسة أنه في المناخ الأسري الرديء الذي يفتقد إلى الاستقرار الاجتماعي تشعر حينها الأنثى فيه بحرمان عاطفي، مما يضطرها إلى أن تبتكر وسائل غير مشروعة للبحث عن الحب والحنان كأن ترتكب أفعالاً محرمة تحقق ذاتها وتعوض الفشل العاطفي الذي واجهته في حياتها الأسرية.

وفي دراسة ميدانية على النساء المحكوم عليهنّ بالسجن في السعودية نشر نفس المصدر أن ما نسبته 86.8% من السجينات جنحن للجريمة بدافع الحرمان العاطفي إما انتقاماً وكرهيةً بالزوج وإما بحثاً عن الحب والحنان.

ونظراً لتبين عدم وجود فروق في درجات التوافق الزوجي لدى المتزوجين تعزاً إلى فئة الاعتقاد في مصدر الضبط الزوجي (داخلي أو خارجي) لديهم، فإن هذه النتيجة نرى بأنها لن تجد تفسيراً أكثر أهمية ووزناً مما ذهب إليه (مظهر، 2010) في بيانه للفصل الموجود بين الطاقة الجنسية والطاقة الوجدانية لدى الأزواج، كسمة مميزة لاستثمار وتوظيف الطاقة ضمن نظام العلاقات الزوجية في المجتمعات التقليدية (المتخلفة) على غرار المجتمع الجزائري .

خلاصة الفصل:

يوفر عرض ومناقشة نتائج هذه الدراسة قالباً نظرياً وصوراً واقعية وميدانية وملامح منهجية يمكن أن تشكل منطلقات غنية بالمتغيرات والقضايا الجديرة بالدراسة والبحث فيما يتعلق بسلوكيات الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري .

إذ من خلالها يمكن الوقوف على مجموعة من الاستنتاجات المبررة والمبرهن عليها من خلال محاولتنا لضبط ما أمكن المنهج والوسائل المعتمدة في تفحصها ودراستها، وكذا التوصل إلى وضع لمجموعة من المقترحات البحثية والدراسية كآفاق لاحقة للعمل العلمي، وتوصيات يمكن من خلالها تطوير البحث والتطبيق في هذا المجال الخصب والطموح والواعد .

ومن بين أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة :

أولاً : التوصل إلى نتائج إضافية نرى بأنها تدعم بصورة أكبر الأطروحات القائلة بتقليدية المجتمعات المتخلفة على غرار المجتمع الذي تم اشتقاق عينة هذه الدراسة الأساسية منه كإحدى النماذج الاجتماعية الممثلة لجوانب عديدة من الذهنية الاجتماعية الجزائرية وهو المجتمع البسكري، وإن تبدى للملاحظ للحياة الاجتماعية أنها أصبحت بفعل عوامل التحضر أو المدنية والعصرية أكثر قرباً إلى أنماط الحياة الحديثة، إذ أن انتشار الاعتقاد في الضبط الخارجي سواء كان زوجياً أو عاماً بهذا المستوى المرتفع من الفارق والدلالة إذا ما قورن بالاعتقاد في مصدر الضبط الداخلي (سواء الزوجي أو العام) لدى الأفراد (المتزوجين) ليضيف بهذا التباين الذي تكاد تبلغ فيها الوجهة الخارجية ضعف نسب الوجهة الداخلي في كل من حياة الأفراد (المتزوجين) العامة والزوجية، مؤشراً إضافياً إلى جملة المؤشرات الدالة على تقليدية النظام الاجتماعي (العائلي-الأسري-الزوجي) .

ثانياً : أن البحث في مصادر تسيير الطاقة البشرية بالرجوع إلى تداعيات النوع الاجتماعي النفسية والاجتماعية لدى تناولنا لكل من متغيري الاعتقاد في مصدر الضبط الزوجي والاتصال في العلاقة الزوجية، قد بين لنا مقدار الصعوبة والتعقد الذي يتميز به موضوع النوع الاجتماعي، ذلك أن هذا الموضوع بالنظر إلى كونه شديد التعقد من حيث شبكة العوامل والمتغيرات التي تدخل وتؤثر فيه وفي تشكله، لا بد لدراسته من إعداد وسائل وأدوات بحث مختلفة ومتعددة تحاول الإحاطة الشاملة ما

يمكن بجوانبه وأبعاده، نحو مسعى لتلافي ما يمكن أن يحدث إزاء دراسته من تناقض أو تضارب فكري وعلمي .

خاصة وأن دراسته تنطلق من محاولة بيان وتوضيح وقبل ذلك فهم طبيعة العلاقة بين المرأة والرجل في إطار مقارنة تفصل بين الحاجات النفسية ودواعي الفطرة والحاجات الاجتماعية ودواعي الارتباط والاجتماع والاتصال بالجنس الآخر، في منأى عن تناول المعيار الديني بمفهومه الشرعي والايماي من جهة، وبمفهومه الاجتماعي من جهة أخرى. حيث وضحنا من خلال أكثر من طرح في الفصول ذات الطابع النظري من هذا البحث، وخاصة الفصل الخامس، كيف أن المرأة والرجل المسلمين كانا في عهود فجر الاسلام مسلمين مستسلمين لأحكام الشريعة الاسلامية راضيين بها في اسلام واستسلام كل منهما لشريعة لم تسنها عقول بشرية ذكورية كانت أمو أنثوية، إذ هذا يشكل مكن كل صراع لا يجد حلا على مستوى التنظير العلمي والفكري وكذا الممارسة الاجتماعية.

غير أننا ومن خلال المعطيات التي توفرت لنا في انجاز هذا البحث جعلنا أكثر ميلا لترجيح الطرح القائل بأموية التسيير للنظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري، مع أنه -النوع الاجتماعي- في بداية دراستنا لاشكالية هذا البحث لم يكن الغاية الأولى من القيام بالبحث، وذلك لجوهريته في تحليل التفاعلات بما تتضمنه من عمليات للاتصال والتوافق بين الزوجين كما نهدف للاشتغال بدراسته في أعمال لاحقة.

وحيث أن الصراع على الرغم من ظاهره وجانبه السلبي يشكل خاصية البشرية التي لا ولن تعرف الاجتماع بمعناه النفسي والعقلي والفكري والروحي والفطري والسلوكي ... العميق، إلا في ظل تربية وتنشئة على قيم ومنظومة معرفية مصدرها وحي إلهي، فخاصية التأثر في العنصر البشري فردا كان أم جماعة أم مجتمعا لا تجعل أيًا منهم بمعزل عن التغيير وعدم الاستقرار والثبات، سواء كان ذلك على مستوى الأفكار أو الانفعالات أو السلوك، وعلى ذلك لا يمكن ضمان تبعات عمليات التغيير هذه إلا في ضوء مصدر واحد وثابت يلتزمه ويمثله الجميع .

ومن هنا تظهر الأهمية القصوى لما يقدمه علم النفس الاجتماعي من خلفيات نظرية ونتائج وتصورات تسهم في تحليل المعيش النفسي الاجتماعي للأفراد وتساعد المختصين الميدانيين وخاصة المطبقين في المجالات الاكلنيكية والارشادية والتوجيهية التقييمية المختلفة . كما نلفت العناية في نهاية هذا الفصل إلى أن نتائج هذه الدراسة تعتبر مرحلة أولية للولوج إلى دراسة سيكولوجيا الزواج

والأسرة في المجتمع الجزائري ميدانيا بصورة أكثر تعمقا، وعلى ذلك سنحاول من خلال آخر عنصر في هذا البحث والمتمثل في التوصيات، الوقوف عند جملة من الاعتبارات المنهجية والمعرفية، ومحاولة تقديم ما نراه مناسبا من مقترحات مستقبلية للدراسة والبحث في هذا المجال، وبالضبط وخاصة فيما يتعلق بالمتغيرات التي شكلت أجزاء هذا البحث، والمتمثلة في (وجهة الضبط العام، وجهة الضبط الزوجي، النوع الاجتماعي، الاتصال الزوجي، والتوافق الزوجي) .

مقترحات وتوصيات البحث:

لقد بينت نتائج هذا البحث بالرجوع إلى نتائج البحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة سواء منها تلك التي اعتمدت على المنهج الوصفي -منهج البحث الحالي- وأدوات الرصد والقياس الموضوعية، أو تلك التي اعتمدت على مناهج وطرائق بحث أخرى كالملاحظة بالمشاركة والطرائق العيادية والاستقراءات التاريخية وأساليب تحليل المحتوى والدراسات الإحصائية وغيرها...، لقد بينت أهمية أو ربما ضرورة الوقوف عند عدد من الاستنتاجات التي يمكن أن تكون منطلقات أكثر فاعلية للتعلم في دراسة الظاهرة النفس-اجتماعية عامة داخل المجتمع الجزائري وبما في ذلك وعلى وجه الخصوص القضايا المتعلقة بسلوكيات الزواج والأسرة.

ذلك أن العمل البحثي الميداني لهذه الدراسة، ومن خلال التفاعل والتعامل والملاحظة المباشرة وغير المباشرة مع المبحوثين، ومتابعة الاختلاف في استجاباتهم وتعاونهم مع البحث أحالت على ملاحظة أصناف أو فئات قد يتطلب تحديد مفهوم أو خصائص لكل منها عملا بحثيا معمقا وموسعا وفق منهجية ملائمة تتناسب وطبيعة هذه الفئات أو الأصناف الاجتماعية أو الشخصية من المبحوثين، حيث قد يستجيب بعض المبحوثين بحكم هذا إلى طريقة تفاعلية معينة مع الباحث ولا يستجيب أو يتعاون مع أخرى، وقد تتلاءم طريقة بحث معينة مع مبحوثين معينين ضمن نفس السياق البحثي في حين يتعذر معهم الاشتغال اعتمادا على غيرها مما هو مقرر في أصول البحث العلمي، وعلى ذلك وبالرجوع إلى هذا المعطى الواقعي، ومراعاة لمستوى تعقد وتشابك متغيرات السلوك والممارسة الاجتماعية والظاهرة النفسية الاجتماعية ككل، ولاسيما منها ما يتعلق بالعلاقات الزوجية والأسرية، والتباين الملاحظ بين خصائص مجتمع الدراسة الواحد، نتوسم أن تكون هذه الفكرة منطلقا لاقتراح تصور لمنهج متعدد الأدوات والطرائق في محاولة لاستقاء قطاعي السلوك (القولوي والعملي) وكذا النظر في مدى تناسب الآداة أو طريقة البحث مع طبيعة واستعداد المبحوث للتعاون الصادق أو على الأقل الأكثر صدقا مع الباحث، إذ ليس كل مبحوث كثير الكلام هو صادق ومتعاون مع البحث، كما يمكن أن يوجد في استجابات صمت مبحوث آخر دلالات كثيرة، كما أن السلوك العملي قد يتناقض مع ما يصرح به المبحوث قوليا وهذا ما يبرر الحاجة إلى ملاحظة ودراسة التناقض القولوي والعملي وحتى الإيمائي للمبحوث وهكذا. ثم العمل على مقارنة النتائج بعضها مع بعض واستخلاص الدلالات المستفادة والمستنبطة والمتوصل إليها من خلال ذلك في معالجة القضية موضوع البحث ودراسة إشكالياتها وفق المقاربات المنهجية المتعددة، والتي لا ننظر إليها من زاوية تضارب توجهاتها

في دراسة الظواهر البحثية، ولكن كمسعى لتوحيد جهود الباحثين في الإحاطة بالقضايا النفسية الاجتماعية الجوهرية للمجتمع الجزائري.

والحقيقة أن هذا البحث ليس سابقا في طرح هذا الاقتراح، كما أن هذا الاقتراح لا يعدو كونه فكرة تحتاج إلى بلورة ومزيد من الضبط لدراسة إمكانية تحقيقها وقبل ذلك ضرورة وضع تصور ممكن النفاذ لها، حيث أنه على سبيل المثال وضمن النتائج العامة لدراسة قام بها (أحمد بن نعمان، 1988، ص 442) حول : سمات الشخصية الجزائرية من منظور الأنثروبولوجيا النفسية صرح بالقول : "إن التكامل المنهجي المطلوب لا يحتم بالضرورة أن يتم في وقت واحد، ومن طرف باحث واحد، وإنما يمكن أن يجرى على مراحل متعاقبة في الزمان، ومن طرف باحثين فرادا أو مجتمعين في المكان."

لهذا وبالنظر إلى هذه النقطة المنهجية، وبالنظر إلى أهمية المنهج في التأكد من أهمية ما تفضي إليه النتائج سواء في دفع سيرورة البحث وضرورة إرساء قاعدة تكامل للأعمال البحثية، أو في الاستفادة منها في المجالات التطبيقية كمجالات الإرشاد والتوجيه والعلاج، يمكن ومن خلال ما أفضت إليه نتائج البحث الحالي أن نقترح بعض القضايا أو المواضيع لتكون آفاقا جديدة للدراسة والبحث في مجال الدراسات النفسية الاجتماعية للعلاقات والأنظمة الزوجية والأسرية وعلم نفس الزواج والأسرة داخل المجتمع الجزائري على النحو التالي :

أ- في متغير وجهة الضبط (العام والزواجي) :

- العمل على وضع مفهوم لكل من وجهة الضبط سواء منها العام أو الزواجي في أبعادها (الداخلية-الخارجية-العقدية) وفق البنية العاملة والأبعاد التفصيلية المكونة والمحددة لكل من هذه الوجهات أو المصادر ، انطلاقا مما سبق تحليل ومناقشة وتفسير دلالة ما توصل إليه البحث من فروق في ضوئها من الخصائص التي تتميز بها الذهنية والممارسات الاجتماعية عموما وفي مجال التفاعلات الخاصة بنطاق الزواج والأسرة .

- العمل على تعميق الفهم والبحث والدراسة لمصادر اكتساب السلوك والاعتقاد في وجهة الضبط العام والزواجي والمظاهر المحددة لهذه المصادر .

- العمل على إعداد وتصميم أدوات أكثر تعمقا وتفصيلا في دراسة السلوك والاعتقاد في مصادر الضبط وخاصة فيما يتعلق بنطاق العائلة والتفاعلات الزوجية والأسرية .

-الوقوف عند بعض مكامن الاختلاف في الاعتقادات والسلوكات من حيث طبيعتها ومصدرها من خلال بعض تجليات الفروق بين المعيار الاجتماعي والديني والفردية . ومن ثمة الوقوف على بعض مكامن الاضطرابات والصراعات النفسية والاجتماعية، التي لا مناص تصدر عن التقليدية أو العصرية أو الحداثة والعلاقة بينها، وعن التدفق غير المضبوط وغير المقيد للأفكار والادبيولوجيات الخارجية ثم نفاذها إلى الشخصية ومرّد ذلك وانعكاساته في النفسية الاجتماعية والشخصية وأصل الشعور البيئي والصراع البيشخصي والصراع بين الأشخاص وبين الجماعات ...، مما يوفر مزيدا من المعلومات للمطابقين النفسانيين في عمليات التقويم والمعاينة والتشخيص والمساعدة بمختلف مستوياتها إرشادية توجيهية أو علاجية أو اكلنيكية .

ب-في متغيرات الاتصال والتواصل والتوافق في العلاقة الزوجية :

-تعميق البحث والدراسة في مجالات الاتصال الزوجي، ودراسة مستوياته بالرجوع إلى فروق وتدايعات النوع الاجتماعي في ظل معطيات الثقافة والنظام الاجتماعيين من جهة، وفي ضوء تحديد للعوامل التي يفترض ويسلم بإحداثها للتغيرات والفروقات تحديدا دقيقا ما أمكن، حيث أن مثل هذه الدراسات يمكن أن توفر معطيات عديدة تسمح للمطابقين في الميدان التنموي والتقويمي أن يستفيدوا منها في وضع برامج واستنتاج آليات وتصورات لكيفيات تطوير المهارات التواصلية والتفاعلية الإيجابية لكل من الزوجين في تفاعلها الزوجي الثنائي، وكذا في تفاعلها المرتبط بالموضوعات والعلاقات الاجتماعية الأخرى التي يمكن أن يكون لها حيويتها بالنسبة لصحة العلاقة الزوجية الثنائية .

-العمل على دراسة وتحديد عوامل ومصادر التوافق في العلاقة الزوجية داخل المجتمع الجزائري، لاسيما وقد تبين من خلال نتائج هذا البحث عدم اشتراط طبيعة المعتقدات في الضبط الزوجي داخلي كان أم خارجي في تحديد فروقات في درجات التوافق الزوجي لدى الأفراد، مما يتطلب دراسة تفصيلية لامكانية تمركز الفروق في أبعاد معينة للعلاقة والتفاعل الزوجي التوافقي .

ج-في متغير النوع الاجتماعي أو الجندر :

-العمل على دراسة وتحديد الوضعيات الأولية أو الأساسية لقيام النظام الزوجي والأسري واستمراره وتحديد الجنس المسؤول أو المسير لذلك، وهل هو الذكورية (الأبيسية) أم الأنثوية (الأموية)، وأثر العلاقات بينهما في تحديد وضعيات الروابط والصراعات العائلية والزوجية ونتائج ومآلات هذه الروابط والصراعات .

جميع المقترحات السابقة تشير إلى كون هذا البحث يعد نقطة انطلاق مبدئية للبحث في العديد من القضايا الحديثة في مجال علم النفس الاجتماعي للزواج والأسرة داخل المجتمع الجزائري، كما تشير من خلاله إلى الدور الذي يؤديه البحث في هذه القضايا إلى دعم المجالات التطبيقية وتزويدها بالمعلومات والوعي بشكل أفضل لسيرورات تشكل وتعلم السلوك، وبالتالي توجه المطبقين في مجال الإرشاد والعلاج الزوجي والأسري إلى الخطط المناسبة لتعديل السلوك وتنمية السلوكات والممارسات الصحية في العلاقة الزوجية وداخل البيئة الأسرية.

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. القرآن الكريم

2. أمزيان الوناس (2013): الادمان على الانترنت وآثاره على الصحة النفسية والروابط الأسرية والتواصل الاجتماعي (دراسة حالة لشاب من منطقة شبه حضرية)، ط1، مداخلة في ملتقى وطني حول التحولات الاجتماعية وانعكاساتها النفسية على الشباب في المجتمع الجزائري، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، جامعة الجزائر 2.
3. إبراهيم إسماعيل (2001): عوامل الصحة النفسية السليمة ، ط1، ايتراك للطباعة و النشر والتوزيع ،مصر.
4. إبراهيم الحيدري(2003): النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، ط1، دار الساقى، بيروت -لبنان.
5. ابراهيم بوزيد (2008، 2009): علاقة وجهة الضبط باليأس لدى عينة من العائدين إلى الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص علم النفس المرضي الاجتماعي، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيذر ، بسكرة ،الجزائر.
6. أبي مولود عبد الفتاح (2008 - 2009): علاقة الضغط النفسي بالإكتئاب في ضوء متغيري مركز الضبط والذكاء الإنفعالي لدى عينة من طلبة الجامعة، دراسة ميدانية بجامعة قاصدي مرباح -ورقلة، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر.
7. إجلال محمد سرى (2003م، 1424هـ): الأمراض النفسية الاجتماعية، ط1، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة -مصر.
8. إحسان محمد الحسن (1985): العائلة والقرابة والزواج، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت -لبنان.

9. أحمد بن عبد الله بن سقير العريني، بإشراف فرات كاظم عبد الحسين (1432هـ، 2011م): مدى توافر مهارات الاتصال غير اللفظية لدى هيئة التدريس في كلية العلوم بجامعة القسيم من وجهة نظر الطلبة، من متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، كلية الآداب والتربية، الأكاديمية العربية في الدنمارك.

10. أحمد بن نعمان (1988): سمات الشخصية الجزائرية (من منظور الأنثروبولوجيا النفسية)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

11. أحمد بن نعمان (ب سنة): هذه هي الثقافة، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، برج الكيفان - الجزائر.

12. أحمد دكار (2005): الزواج والطلاق في الشريعة والقانون والعرف - دراسة ميدانية -، دار الغرب للنشر والتوزيع، أنساب وهران، - الجزائر.

13. أحمد عبد اللطيف أبو أسعد (2009) : دليل المقاييس و الإختبارات النفسية والتربوية ، ط1، بيونر طباعة و النشر والتوزيع ، عمان .

14. أحمد محمد مبارك الكندي (1992) : علم النفس الأسري ، ط2، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع ، الإمارات العربية المتحدة .

15. إدوارد ويستر مارك (2001م، 1421هـ): موسوعة تاريخ الزواج (الإباحية الجنسية البدائية-الجاذبية الجنسية والغيرة الذكرية-كيفية الحصول على زوجة أو زوج)، ترجمة مصباح الصمد وصالح وهدي رطل ، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

16. ألان وبربارة بيس (2011): لغة الجسد، ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر .

17. ألكس مكيلي (2008): الوجيز في سيمياء المواقف، ترجمة وحيدة سعدي، منشورات بونة للبحوث والدراسات ، عنابة، - الجزائر .

18. السيد الحسينى وسيد البحرأوي وعبد الحليم ابراهيم وآخرون، تحرير: أمينة رشيد (1995): التبعية الثقافية (مفاهيم وأبعاد)، الأمير للنشر والتوزيع، مركز البحوث العربية، بحوث ندوة مركز البحوث العربية، القاهرة - مصر.
19. الطاهر بن خرف الله ورضوان بوجمعة وآخرون (1009): فكر ومجتمع، (مجلة فصلية محكمة)، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، خرايسية- العدد 2، الجزائر
20. الطاهرة محمود (2004) : التدين في العلاقات الزوجية و التوافق الزوجي في دراسة نفسية ، المجلد 14، العدد4، القاهرة،مصر .
21. الوحيشي محمد بيري (1998): الأسرة والزواج، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والتنفيذ والإخراج -الأسكندرية- الجامعة المفتوحة، طرابلس -ليبيا.
22. أمال قرامي (2007): الاختلاف في الثقافة العربية الاسلامية (دراسة جنديرية)، ط1، دار المدار الاسلامي، رياض الضلح، بيروت -لبنان
23. أمل إسماعيل عايز(ب س) ،الخصائص السيكومترية لمقياس الأمن النفسي لدى تدريسيي جامعتي بغداد و المستنصرية(دراسة مقارنة)جامعة المستنصرية - كلية التربية -قسم العلوم التربوية والنفسية،مجلة كلية التربية،العدد9،ص433.
24. أمل بنت أحمد بن عبد الله بسويل، بإشراف عبد الحميد صفوت ابراهيم (1428هـ): التوافق الزوجي وعلاقته بالإشباع المتوقع والفعلي للحاجات العاطفية المتبادلة بين الزوجين، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علم النفس، قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض -المملكة العربية السعودية.
25. أمل بنت مبارك سالم آل سويلم، بإشراف عبد الرحمان بن سليمان النملة (1427 - 1428هـ، 2007م-) : التوافق الزوجي وعلاقته بالتحصيل الأكاديمي لدى عينة من طالبات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص الارشاد والتوجيه النفسي، قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية.

26. أمل محمود السيد الدوة وزينب عبد المحسن درويش (ب سنة): علاقة بعض المتغيرات النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبل المرأة للعنف الزوجي، كلية التربية بجامعة قناة السويس وكلية الآداب بجامعة حلوان، مصر.
27. أمل مخزومي (2004): دليل العائلة النفسي، ط1، دار العلم الملايين، لبنان.
28. أيمن الشبول (1010): المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق (دراسة أنثروبولوجية في بلدة الطرة)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الثالث والرابع، سوريا.
29. برومليه بودولني (1988): الأتنوس والتاريخ (القرون والناس)، ترجمة: طارق معصراني، دار التقدم للطباعة، موسكو -الاتحاد السوفييتي.
30. بشير معمري (2012): مصدر الضبط والصحة النفسية وفق الاتجاه المعرفي السلوكي (دراسة ميدانية)، قسم علم النفس، جامعة الحاج لخضر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة -الجزائر .
31. بلقاسم شتوان (2007): الخطبة و الزواج في الفقه المالكي، دار الفجر.
32. بن شويخ الرشيد (2008): شرح قانون الأسرة الجزائرية المعدل، دار الخلدونية الجزائر.
33. بنون أيان (2000): فحص الصراع الزوجي في مرجع علم النفس الإكلينيكي للراشدين، ترجمة صفوت فرج، الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر .
34. ثريا التيجاني (2011): القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة -الجزائر.
35. جمال غريد (1997): إنسانيات -مجلة جزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية- (العمل أشكال وتمثلات)، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية، عدد ربيع، وهران -الجزائر 1997
36. جميلة سليمان (2011): دراسات في علم النفس الاجتماعي الفضائي (الآليات النفسية الاجتماعية للمسكن)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

37. جهاد محمود علاء الدين (2010): نظريات وفنيات الإرشاد الأسري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن
38. جيلالي تشوار (2001): الزواج والطلاق تجاه الاكتشافات الحديثة للعلوم الطبية والبيولوجية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون -الجزائر.
39. حبيب الله طاهري (2003): مشاكل الأسرة و طرق حلها، ط 2، دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع،بيروت، لبنان .
40. حسن شحاتة ، و آخرون (2003) : معجم المصطلحات التربوية و النفسية ، ط 1، الدار المصرية اللبنانية ،لبنان .
41. حسن مصطفى عبد المعطي (2004) : المناخ الأسري و شخصية الأبناء ، دار القاهرة ،مصر .
42. حمد بن محيا المطيري، بإشراف محمد المشيقح (1429 - 1430هـ): تاريخ الاتصال، مقرر أصول تكنولوجيا التعليم، قسم وسائل وتكنولوجيا التعليم، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
43. حنان عبد الحميد العناني (1420هـ 2000م): الطفل والأسرة والمجتمع، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن.
44. خالد بن عمر الردعان (1429هـ، 2008م): طلاق ما قبل الزفاف أسبابه وسمات المطلقين -دراسة علمية محكمة- مركز بحوث كلية الآداب، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
45. خديجة بن فليس (2013 - 2014): محاضرات في منهجية البحث -إشكالية البحث- ألقىت على طلبة شعبة علم النفس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، جامعة الحاج لخضر -باتنة- الجزائر
46. خير الله عصار (2001): مدخل للسيبرنطيقا الاجتماعية -محاولة التحكم في السلوك الاجتماعي- ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر

47. ديفيد غلوفر وكورا كابلان (2008): الجنوسة، ترجمة عدنان حسن، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية - سوريا.
48. ذكريات عبد الواحد محمد البرزنجي (2010) : التفاؤل-التشاؤم وعلاقته بمفهوم الذات وموقع الضبط، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الاردن .
49. رابع درواش (2012): علم إجتماع العائلة،، دار الكتاب الحديث، درارية - الجزائر .
50. رشاد على عبد العزيز موسى (2008م، 1429هـ): سيكولوجية القهر الأسري، ط1، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.
51. رشيد حمدوش (2009): مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة - امتدادية أم قطيعة؟ - (دراسة ميدانية مدينة الجزائر نموذجاً توضيحياً)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر
52. رضوان زقار (2008) : الاتصال من خلال التقنيات الإسقاطية (الوضعية الصدمية نموذجاً)، الملتقى الوطني حول الاتصال - ملتقى العلوم الاجتماعية - الكفالة الأرففونية والنفسية، يومي 08 و 09 جوان 2008، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرففونية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة ساعد دحلب، البليدة - الجزائر .
53. رقية طه جابر العلواني (ب س): قضايا المرأة بين جدلية العرف وتأويل النصوص، جامعة البحرين.
54. رمضان محمد القدافي (2001) : التوجيه و الإرشاد النفسي ، ط 1، المكتب الجامعي الحديث ، الأزاريطة ، إسكندرية ، مصر .
55. روبرت سميث، باتريشيا ستيفنز سميث (2006) : الإرشاد و العلاج النفسي الأسري، ترجمة فهد بن عبد الله الدليم ، النشر العلمي و المطالع ، المملكة العربية السعودية .
56. روبن برنت (1991) : وسائل و تكنولوجيا الإتصال و السلوك الإنساني ، ترجمة نخبة من أعضاء قسم وسائل التعلم بكلية التربية جامعة الملك سعود ، دار النشر معهد الإدارة العام، المملكة العربية السعودية .

57. سامي محمد ملحم (2008) : الإرشاد النفسي للأطفال ، ط 1، دار الفكر عمان، الأردن
58. سحر علي المصري (1428هـ، 2007م): أهمية الإشباع العاطفي بين الزوجين، دبلوم الارشاد الأسري، مؤسسة الفرحة للإعلام، مصر.
59. سعاد جبر سعيد (2008) : سيكولوجية التنشئة الأسرية للفتيات ، ط 1، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، مصر.
60. سعد عبد الرحمان (2008)، القياس النفسي النظرية والتطبيق، ط5، هبة النيل للطباعة والنشر والتوزيع، مصر
61. سليمان عشراتي (2007): الشخصية الجزائرية (الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
62. سليمان مظهر (2010) : نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية -مصدر المواجهة- ، **ثالثة** ، الجزائر.
63. سلوى عثمان الصديقي (2001) : قضايا الأسرة و السكان ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر.
64. سليمة حمودة (2014 - 2015): التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على السلطة الوالدية كما يدركها الأبناء في الأسرة الجزائرية -دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيذر -بسكرة-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علم النفس الاجتماعي، جامعة محمد خيذر -بسكرة- الجزائر.
65. سهير كامل أحمد (2001) : دراسات في سيكولوجية الشباب ، ج2، مركز الاسكندرية الكتاب، السكندرية، مصر .
66. سناء الخولي (1984) : الأسرة و الحياة العائلية، دار النهضة العربية، لبنان.
67. سناء الخولي (1983) : الزواج و العلاقات الأسرية، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان.

68. سناء الخولي (1988) : الزواج و الأسرة في عالم التغير ، ط 1 ، دار المعرفة الجامعية ، مصر .
69. شعبان أمحمد فضل (2010): علم نفس العولمة، أكاديمية الفكر الجماهيري، دار الكتب الوطنية، بن غازي ،ليبيا.
70. شكوة نوابي نجاد (2004) : التوافق و اللاتوافق ، ترجمة زهراء يكانة، ط 1، دار الهادي للطباعة و النشر والتوزيع ،بيروت،لبنان.
71. شهرزاد نوار (2010): علاقة تقدير الذات بالنشاط المعرفي (سلبية التفكير) لدى عينة من الفتيات المتأخرات عن الزواج (دراسة ميدانية بمدينة ورقلة)، المؤسسة العمومية الاستشفائية، ورقلة ،الجزائر .
72. صالح بن سفير بن محمد الخثعمي، بإشراف فاروق السيد عثمان (1429هـ، 2008م): وجهة الضبط والاندفاعية لدى المتعاطين وغير المتعاطين للهيروين، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،المملكة العربية السعودية.
73. صالح حسن أحمد الداھري (2008) : أساسيات الإرشاد الزواجي و الأسري، ط 1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،الأردن .
74. صبرة محمد علي أشرف محمد عبد الغني (2005) : الصحة النفسية (بين النظرية و التطبيق)، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة،مصر .
75. صفاء إسماعيل مرسي (2008) : الإختلالات الزوجية، ط1، أيتراك للنشر و التوزيع مصر .
76. طاھري حسين (2008) : الأوسط في شرح قانون الأسرة الجزائري، دار الخلدونية الجزائر .
77. طه عبد العظيم حسين (2004) : الإرشاد النفسي، ط 1، دار الفكر ،الأردن .

78. عائشة أحمد ناصر (2009): التواصل غير اللفظي وعلاقته بسمات الشخصية والتوافق الزوجي، ج1، منشورات الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
79. عائشة أحمد ناصر (2009): التواصل والمحبة وتقدير الذات في العلاقة الزوجية التوافق بين لغة العقل والقلب والوجدان، منشورات الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان .
80. عائشة أحمد ناصر (2009): البرنامج الإرشادي الزوجي برنامج تحسين العلاقات الزوجية، ج 3، منشورات الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
81. عايدة شكري حسن (2001) : ضغوط الحياة و التوافق الزوجي و الشخصية لدى المصابات بالإضطرابات السيكوسوماتية والسويات "دراسة مقارنة"،رسالة ماجستير غير منشورة ، في علم النفس غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين الشمس ، القاهرة، مصر .
82. عاطف عطية (1992): المجتمع الدين والتقاليد، منشورات جروس برس، طرابلس، لبنان.
83. عبد الحميد محمد الشاذلي (2001) : التوافق النفسي للمسنين ، المكتبة الجامعية مصر .
84. عباس محمود عوض (1999): علم النفس الإحصائي،دار المعرفة الجامعية،مصر.
85. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي (2007):أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي(التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وباستخدام spss)،ط3،دار الشروق،لبنان.
86. عبد الرحمان الوافي (1996) : في سيكولوجية الزواج ، دار هومة الجزائر.
87. عبد الرحمان الوافي (2011): في سيكولوجية الإنسان والمجتمع، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر .

88. عبد الرحمان الوافي، (2012): الوجيز في علم النفس الاجتماعي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
89. عبد الرحمان سيد سليمان (2007) : معجم مصطلحات الإضطرابات السلوكية والإنفعالية (انجليزي -عربي، عربي- إنجليزي) ، ط 1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،مصر.
90. عبد العزيز سعد (2007) : قانون الأسرة الجزائرية في ثوبه الجديد أحكام الزواج و الطلاق بعد التعديل ، دار هومة للنشر، الجزائر.
91. عبد الفتاح محمد سعيد الخوجا (2002) : الإرشاد النفسي و التربوي (بين النظرية والتطبيق) مسؤوليات وواجبات دليل الآباء و المرشدين ، ط 1، الدار العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن .
92. عبد الكريم بلحاج (2010): التفسير الاجتماعي لسببية السلوك -مدخل إلى المعرفة الإجتماعية ، ط1، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط.
93. عبد الكريم بوحفص (2011): أسس ومناهج البحث في علم النفس، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ،الجزائر.
94. عبد الكريم عثمان (2008): هل أنتما سعداء -إختبار العلاقة الزوجية- (19 إختبار)، ط1، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ،الرياض.
95. عبد الله جاد محمود (2006) : التوافق الزوجي في علاقته ببعض عوامل الشخصية و الذكاء الإنفعالي،مجلة كلية التربية ،جامعة المنصورة ، العدد 60. ،مصر.
96. عبد الله ناصح علوان (2005) : تربية الأولاد في الإسلام ، المجلد الأول، ط 4، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة، القاهرة،مصر .
97. عبد المالك أبو رقطي (2009): المرأة بين الأرض والسماء (دراسة ميثولوجية إجتماعية مقارنة)، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق ،سوريا.

98. عثمان بن صالح بن عبد المحسن العامر (2000): معوقات التوافق بين الزوجين في ظل التحديات الثقافية المعاصرة للأسرة المسلمة، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة 15، العدد 17.
99. عدنان عبد الكريم الشطي (1995) : الزواج و العائلة، مركز الإستشارات السلوكية الكويت.
100. عدنان يوسف العتوم وقاسم محمد كوفي وشوقي محمد ميرزا، (2011) : التواصل الإجتماعي من منظور نفسي واجتماعي وثقافي، ط1، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد،الأردن.
101. عزيز سمارة ، عصام النمر (1999) : محاضرات في التوجيه والإرشاد، ط 3 ،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان،الأردن .
102. عصام توفيق قمر وسحر فتحى مبروك (2009): الرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية،المنصورة .
103. عصام فريد عبد العزيز محمد (2009) : المتغيرات النفسية المرتبطة بسلوك العدوانيين المراهقين و أثر الإرشاد النفسي في تعديله، ط 1، العلم و الإيمان للنشر و التوزيع ،كفر الشيخ، مصر.
104. علاء الدين كفاقي (2006) : الإرشاد الأسري ، دار المعرفة الجامعية ،القاهرة،مصر.
105. علي إبراهيم سعود عجين (2008): الذكاء العاطفي الذاتي وتطبيقاته في السنة النبوية، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت.
106. علي بن خليل بن عضوان القبيسي (1427، 1428هـ): التفائل والتشاؤم وعلاقتها بتقدير الذات ووجهة الضبط لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة ،تخصص التوجيه والإرشاد النفسي، قسم علم النفس التربوي، كلية التربية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.
107. علي راجح بركات (ب س): نظرية جوليان روتر في التعلم الاجتماعي المعرفي، قسم علم النفس ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

108. علي عسكر ومحمد الأنصاري (2004) : علم النفس البيئي البعد النفسي للعلاقة بين البيئة والسلوك، دار الكتاب الحديث، مصر ،القاهرة .
109. علي محمد سعيد (1425هـ) : علم التربية و أسسه، ط 1 ،مكتبة الرشد ، الرياض .
110. علي زكاز ونصر الدين بوشيشة ومحمد بومخلوف (2013): الديناميكيات الاجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الأبيار، الجزائر .
111. فائقة محمد بدر (ب سنة): وجهة الضبط وتوكيد الذات (دراسة مقارنة بين طلاب الجامعة المقيمين في المملكة العربية السعودية وخارجها، قسم علم النفس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
112. فادية عمر الجولاني (1995) : دراسات حول الأسرة العربية تحليل إجتماعي الأسرة تغيير اتجاهات الأجيال، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر .
113. فاروق السيد عثمان، (2005): سيكولوجيا التعلم والتعليم (الأسس النظرية والتطبيقية)، ط1، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، مصر .
114. فاطمة المرنيسي (1996): الجنس كهندسة إجتماعية بين النص والواقع، ترجمة فاطمة الزهراء زربول ، ط2، نشر الفنك، الدار البيضاء ،المغرب .
115. فاطمة يوسف إبراهيم عودة (2001، 2002): المناخ النفسي الاجتماعي وعلاقته بالطمأنينة الانفعالية وقوة الأنا لدى طالبات الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم النفس، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة ،فلسطين .
116. فايز قنطار (1413هـ 1992م): الأمومة نمو العلاقة بين الطفل والأم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطابع السياسة، الكويت.
- 117.فايزة حلاسة (2013 – 2014): أثر برنامج تدريبي على السلوك التوكيدي على كل من مصدر الضبط ومهارات الاتصال لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة (دراسة ميدانية

بمتوسطة أبو بكر مصطفى بن رحمون -بسكرة)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم النفس الاجتماعي، غير منشورة، جامعة محمد خيذر -بسكرة، الجزائر.

118.فتيحة مهدي بلعسلة(ب س): استراتيجيات التواصل من منظور علم النفس، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة مولود معمري -تيزي وزو- الجزائر، مؤتمر فيلادلفيا الدولي الرابع عشر: ثقافة التواصل -فيلادلفيا-

119.فضيل دليو (2003) : مدخل إلى الإتصال الجماهيري،مخبر علم إجتماع الإتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري -قسنطينة، الجزائر .

120.فضيل دليو (2010): العولمة والهوية الثقافية (سلسلة أعمال الملتقيات)، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة ،الجزائر .

121.فضيل دليو (2011): دراسات في المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية قسنطينة، الجزائر.

122.فوزي تيايبية (2008، 2009): وجهة الضبط الداخلي-الخارجي وعلاقته بضغط مهنة التدريس لدى معلمي التربية البدنية والرياضية (دراسة ميدانية بولاية سوق أهراس ، قائمة، الطارف)، رسالة ماجستير غير منشورة في نظرية ومنهجية التربية البدنية والرياضية، تخصص نشاط بدني رياضي تربوي، معهد التربية البدنية والرياضية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف ،الجزائر.

123.فوزي محمد جبل (2000) : الصحة النفسية ، المكتبة الجامعية ، الأزارطة.

124.فيصل الأحمر (2011): الدليل السميولوجي، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع، عين الباي -قسنطينة، الجزائر.

125.قانون الأسرة (2005): وزارة العدل، ط4، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر.

126.كريستا فيشتريش (2002): المرأة والعولمة (تقرير من مستقبل اللامساواة)، ترجمة سالمة صالح، ط1، منشورات الجمل كولونيا، ألمانيا.

127. كريستين نصار (2993): مواقف الأسرة العربية من اضطراب الطفل (دراسة سيكولوجية تتناول الطفولة بشكل عام)، ط1، الجزء 5 في سلسلة الأقارب والطفل في المجتمع الشرقي المعاصر، جروس برس، طرابلس - لبنان.
128. كلاوديا انكمان (2005) : بلوغ النجاح في الحياة الزوجية، ط 1، العبيكان، السعودية.
129. كلثوم بلميهور (2010) : الإستقرار الزواجي، ط 1، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، الجزائر.
130. - كمال إبراهيم موسى (1991) : العلاقة الزوجية و الصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس، ط 1، دار القلم للنشر و التوزيع ، مصر.
131. لبنى أحمان (2011 - 2012) : دور كل من المساندة الإجتماعية ومصدر الضبط الصحي في العلاقة بين الضغط النفسي والمرض الجسدي، رسالة دكتوراه غير منشورة، شعبة علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة، الجزائر.
132. لطيفة طبال (جوان 2012): التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة سعد دحلب - البليدة، الجزائر .
133. **ليندا دافيدوف** (2000): السلوك الاجتماعي الوراثية البيئة الروابط الاجتماعية، **ترجمة إبراهيم العربي**، ط1، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة ، مصر. -
134. لحسين بن شيخ آث ملويا (2005) : المنتقي في قضاء الأحوال الشخصية ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر.
135. - لوعيل محمد لمين (2004) : المركز القانوني للمرأة قانون الأسرة الجزائري دار هومة، الجزائر.
136. ليلي مكاك، (2010، 2011): دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع العائلي، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

137. ماجد رجب العبد سكر (1432هـ، 2011م): التواصل الاجتماعي أنواعه، ضوابطه، آثاره، ومعوقاته (دراسة قرآنية موضوعية)، رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص تفسير وعلوم القرآن، قسم التفسير وعلوم القرآن، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية ، غزة ،فلسطين.
138. - ماريا إنجلس روك (2005) : أنثرو بولوجيا الحياة اليومية في المتوسط ترجمة من الفرنسية :حسن بن منصور ،زرياب، الجزائر.
139. ماهر محمود عواد (2006) : سيكولوجية العلاقات الإجتماعية، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة،مصر
140. محمد أحمد محمد علي، بإشراف إبراهيم زكي قشقوش والسيد أحمد الكيلاني، (1429هـ، 2008م): فاعلية برنامج تدريبي سلوكي لتحسين بعض مهارات التواصل غير اللفظي لدى عينة من الأطفال ذوي التوحد، من متطلبات مرحلة الماجستير علوم التربية، تخصص صحة نفسية، قسم الصحة النفسية، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.
141. محمد السعيد عبد الجواد أبو حلاوة (2013): حالة التدفق (المفهوم الأبعاد والقياس، إصدار شبكة العلوم النفسية العربية).
142. محمد السيد عبد الرحمان (1986) : إسهامات الزواج في تحقيق التوافق النفسي لكل من الرجل و المرأة، مجلة كلية التربية ،جامعة الزقازيق، المجلد الأول ، العدد الثاني ، مصر.
143. محمد السيد عبد الرحمان (1998) : دراسات في الصحة النفسية، ج1، دار الرقباء للطباعة و النشر، القاهرة،مصر .
144. محمد السيد عبد الرحمان ،راوية محمد حسين دسوقي (1988) : التوافق الزوجي و علاقته بتقدير الذات و القلق و الإكتئاب،مجلة علم النفس ، العدد28، السنة السابعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر.
145. محمد خان (2011): منهجية البحث العلمي، ط1، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر.

146. محمد عبد السلام العرود (2008) :العنف الأسري دوافعه و آثاره و علاجه من منظور تربوي إسلامي، دار الفاروق للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن.
147. محمد المشاقبة (2008) :مبادئ الإرشاد النفسي للمرشدين و الأخصائيين النفسيين، دار المنهج للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن .
148. محمد بو مخلوف و آخرون (2008) :واقع الأسرة الجزائرية و التحديات التربوية في الوسط الحضري، ط 1، دار الملكية للطباعة و النشر و التوزيع و الإعلام ، الجزائر.
149. محمد بومخلوف و بوزيد صحراوي و حورية سعدو و آخرون (2012):الشباب الجزائري واقع وتحديات، ط 1، مطبعة الملكية، مخبر الوقاية والأرغوميا، جامعة الجزائر (2) .
150. محمد بن عبد الله (2010):سيكوباتولوجيا الشخصية المغربية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران ،الجزائر .
151. محمد متولي قنديل (2005) : مهارات التواصل بين المدرسة و البيت ، ط 1، دار الفكر ناشرون و موزعون ، الأردن.
152. محمد محمد بيومي خليل (2000) : سيكولوجية العلاقات الأسرية ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة ،مصر.
153. محمد محروس الشناوي (1996 - 1416هـ):العملية الإرشادية والعلاجية - موسوعة الإرشاد والعلاج النفسي (3)، ط 1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، -القاهرة، مصر.
154. محمود حسن (1967):الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،لبنان.
155. محمود عواد (2006):معجم الطب النفسي و العقلي ،ط1، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،لبنان .
156. مراد بو قطاية (2000) : القيم و التوافق الزوجي في المجتمع الجزائري رسالة دكتورة غير منشورة ، كلية العلوم الإجتماعية ، جامعة الجزائر ، الجزائر .

157. مراد زيمي (2006): مؤسسات التنشئة الاجتماعية، منشورات جامعة باجي مختار -عنابة، الجزائر.
158. مصطفى الخشاب (1405هـ 1985م): دراسات في الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
159. مصطفى بوتفوشت (1984): العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
160. مصطفى حجازي (1998): حصار الثقافة بين القنوات الفضائية والدعوة الأصولية، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت.
161. مصطفى حجازي (2000): الصحة النفسية منظور دينامي تكاملي للنمو في البيت والمدرسة، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
162. مصطفى حجازي (2005): التخلف الاجتماعي -مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور- ط9، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء -المغرب- بيروت، لبنان.
163. مصطفى حجازي، (2015): الأسرة وصحتها النفسية (المقومات - الديناميات - العمليات)، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء -المغرب.
164. مصطفى سويف (2000): علم النفس (علم النفس في حياتنا الاجتماعية) -دراسات نظرية وبحوث إمبريقية عملية- ، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.
165. مصطفى عطية إبراهيم مصبح (1432هـ 2011م): القدرة على اتخاذ القرار وعلاقته بكل من فاعلية الذات والمساندة الاجتماعية لدى المرشدين في المدارس الحكومية بمحافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
166. مصطفى وهبه (2008): لغة الجسد، ط1، دار الغد الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة، المنصورة، مصر.

167. معتز سيد عبد الله، (ب س) : المعتقدات حول تدخين السجائر واقتنائها بكل من مركز التحكم والقلق لدى المدخنين، بحوث في علم النفس الاجتماعي والشخصية، المجلد 1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ،القاهرة .

168. معجم مجاني الطلاب، (1998) : ط4، دار المجاني، بيروت ،لبنان.

169. مليكة لبيدي (2005) : الزواج والشباب الجزائري إلى أين ،دار المعرفة ،الجزائر .

170. مليكة مدور (2004 - 2005) : وجهة الضبط وعلاقتها بأنماط التفكير لدى متربصي معاهد التكوين المهني، رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم علم النفس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة ، الجزائر .

171. منال بنت مهنا السبيعي، بإشراف عبد الحميد صفوت إبراهيم (1427 - 1428هـ): الشعور بالسعادة وعلاقته بكل من الرضا عن الحياة والتفاؤل ووجهة الضبط لدى المتزوجات وغير المتزوجات في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، في علم النفس، قسم علم النفس ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

172. منصور بن زاهي ونبيلة بن الزين (جانفي 2012): مركز الضبط الداخلي-الخارجي في المجال الدراسي (المفهوم وطرق القياس)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع.

173. موسى محمد عميرة وياسر سعيد الناظور (2012 - 1433): مقدمة في اضطرابات التواصل، ط 1 ، دار الفكر ناشرون وموزعون، -عمان، الأردن.

174. نادية شرادي (2011): الحداد النفسي إزاء موضوع الحب الأولي وعلاقته بالتوافق الزوجي (دراسات نفسية وتربوية)، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، جامعة ساعد دحلب، البليدة ،الجزائر .

175. ناصر أحمد الخويلدة، رسمي عبد الملك (2010) : الأسرة وتربية الطفل، ط 1، دار الفكر ، الأردن.

176. نافع نواره (2010، 1431): السلطة الرجالية الأسرية وأثرها على الوضعية الاجتماعية للمرأة الجزائرية، ط1، بن مرابط للطباعة والنشر، برج الكيفان ،الجزائر .

177. نايف القيسي (2006) :المعجم التربوي و علم النفس ، ط 1، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان،الأردن.

178. نايفة الشويكي ونزيه حمدي (ب س): فاعلية برنامج لتدريب الوالدين على مهارات الاتصال في خفض الضغوطات النفسية وتحسين مستوى التكيف لدى الآباء وأبنائهم، كلية الأميرة عالية بجامعة البلقاء التطبيقية والجامعة الأردنية، الأردن.

179. نجاة لعبيدي (2005): كف عن اضطهادي أيها الرجل، ط1، مؤسسة عالم الأفكار، برج الكيفان ،الجزائر.

180. نجلاء محمد علي ابراهيم، بإشراف سهير كامل أحمد وبطرس حافظ بطرس (1429هـ، 2008م): الذكاء الوجداني وعلاقته بمصدر الضبط لدى طفل الروضة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم النفسية، كلية رياض الأطفال -التربية النوعية، جامعة بنها ،مصر.

181. نسيم ربيعة جعفري (2006): الدليل المنهجي للطالب في إعداد البحث -المذكرة، الرسالة، الأطروحة، كل التخصصات ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، -الجزائر.

182. نصر الدين جابر والهاشمي لوكيا (2006) : مفاهيم أساسية في علم النفس الإجتماعي، ط2، مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، الجزائر.

183. نور الدين جبالي (2007 - 2008): علاقة الاضطرابات السيكوسوماتية بمصدر الضبط الصحي (دراسة ميدانية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم النفس العيادي -غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر -باتنة، الجزائر.

184. نور الدين طوالي (1988): الدين والطقوس والتغيرات، ترجمة وجيه البعيني، ط1، منشورات عويدات، باريس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر جامعة منتوري -قسنطينة، الجزائر .

185. هانم بنت حامد ياركندي (ب س): ضغوط العمل وعلاقتها بالقيادة التربوية ووجهة الضبط لدى مديرات المدارس بمحافظة جدة، كلية التربية للبنات، مكة المكرمة.

186. هدى عبد الرحمان أحمد المشاط (ب س): العلاقة بين نمط السلوك أ والمهارات الاجتماعية والفعالية الذاتية لدى عينة من طالبات كلية إعداد المعلمات بمحافظة جدة (دراسة وصفية ارتباطية)، كلية إعداد المعلمات، محافظة جدة، المملكة العربية السعودية.
187. هدى محمود الناشق (2007): الأسرة وتربية الطفل، ط 1، المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن .
188. هشام الحناوي (2008): العلاقة الحميمة بين الرجل و المرأة، ط 2، هلا للنشر و التوزيع، مصر .
189. هناء عبد الرحمان إبراهيم العمران، بإشراف صالح محمد العريني (1428هـ، 2007م): الضغوط النفسية وعلاقتها بالتوافق الزوجي لدى عينة من طالبات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص الإرشاد والتوجيه النفسي، قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
190. هند العيبة (2007): المعاني الاجتماعية للتقاليد المرتبطة بظاهرة الموت وعاداته (دراسة أنثروبولوجية اجتماعية ميدانية في مدينة بانباس وريفها)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد الثاني، سوريا.
191. وليد بن عبد العزيز بن سعد الخراشي (2004): دور الأنشطة الطلابية في تنمية المسؤولية الاجتماعية (دراسة ميدانية على عينة مختارة من طلاب جامعة الملك سعود بالرياض)، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الدراسات الاجتماعية (الخدمة الاجتماعية)، عمادة الدراسات العليا للآداب، المملكة العربية السعودية.
192. وليدة مرازقة (2008، 2009): مركز ضبط الألم وعلاقته باستراتيجيات المواجهة لدى مرضى السرطان، رسالة ماجستير غير منشورة في علم نفس الصحة، قسم علم النفس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، الجزائر .
193. وليم باسكوم وملميل هيرسكوفتزر (1966): الثقافة الإفريقية (دراسات في عناصر الاستمرار والتغير)، ترجمة عبد الملك الناشف، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، -بيروت، نيويورك.

194. يوسف مصطفى القاضي و آخرون (2002) : الإرشاد النفسي و التوجيه التربوي
دار المريخ للنشر ، الرياض.

195. يحيى ونوقي، (2009 – 2010) : علاقة مصدر الضبط الداخلي بمستويات دافعية الإنجاز الرياضي عند لاعبي كرة اليد، دراسة ميدانية لنوادي كرة اليد-أكابر-بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية البدنية والرياضية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيذر بسكرة، الجزائر.

-قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

196.abdelkrim bouhafs, (2014) : La comunication dans l'entreprise à l'usage des étudiants et des professionnels, office des publications universitaire, Ben aknoun,Alger.

197.Abderrahmane si moussi, (2008) : L'amour et la haine (nevroses du trop, nevroses du vide) –Actes du colloque en hommage à Jean CURNUT organisé par L'association de psychologie d'Alger et la société Psychanalytique de Paris 2005- office des publications universitaires, Ben aknoun ,Alger.

198.Abderrahmane si noussi et Mahmoud Ben khelifa, (2009) : Les bases de La méthodologie en psychologie (Modèles de recherches en psychologie clinique), deuxièmes journées d'études du LAPP, 8 et 9 novembre 2009, Laboratoire d'anthropologie analytique et psychopathologie, Université d'Alger (2).

199.Addis I,Bennand M(2002): Mantal adjestment and intional Beliejs, jommnal of rational emetir of Cojntiree behanior theiapry.

200.-Alain Delourme et Edmond marc (2005) :Pratiquer la psychothérapie, nouvelle édition, Imprimerie Nouvelle, Paris ,France.

201.Daniel Lagache (1993) : La psychanalyse, prèsses universitaires de France, 1955, boulevard Saint-Germain –Paris-, editions Bouchene, Alger .

202.François Mariet (1981): L'enfant la famille et l'école, les editions ESF, Pari ,France- .

203. Franz fanon (1972): **sociologies d'une revolution**, petit collection maspeno.

204. François Ric., Olivier Chanton, Corinne Mazé et autres, (1996) : **Psychologie sociale (Approches du sujet social et des relations interpersonnelles)**, Breal, Paris †France .

205. Henriette bloch et autres (2005) : **Grand dictionnaire de la psychologie**, nouvelle édition, MAME imprimeurs, Paris †France .

206. Hiks mary w and platt morilyn, (1970): **marital happiness and stability**: and family vol.

207. Jacques Durand (1981) : **Les formes de la communication**. Préface de Francis Balle, imprimé par Edit †offset à Saint-Etienne (loire), Bordas, Paris †France .

208. Jacques dumont et Philippe Vandooren, (1972) : **Les dictionnaires Marabout universite Savoir moderne**, 3 de Psychologie sociale (suite à znaniecki, edition Gérarde et C, Paris †France .

209. Jean Maisonneuve (1996) : **La psychologie sociale**, presses universitaires de France, Editions delt, Paris †France .

210. Kamel Kateb (2001) : **La fin du mariage traditionnel en Algérie**. (1876 - 1998) † une exigence d'égalité des sexes, Editions Bouchène, Saint † Denis.

211. Madhar slimane (1990): **tradition contedèul oppement**, edtion A.P ,Alger.

212. Mahfoud Kaddache (2005) : **Les intellectuels algeriens –Mythe, Mouvance et Anamorphose des années de braise aux années de feu-**, réservés aux editions Dahlab et Enag, Alger.

213. Michel mdrée (1978): **socialgie de la famille et du maniage**, Impinate de presnes, France.

214. Mouncie Bomenus (1977): **statu personnel et famill an Maglmes de 1940 à mesjouns**, paris, lahaye, editie.

215.Mourad Merdaci (2010) : **Une psychologie du champ Algerien (Elements de clinique sociale)**, office des publications universitaires, Ben aknoun ،Alger.

216.Muchiell.R (1980): **psychologie de la vie conjugale les indhthons ESF**, entrepmine modeme d'ectition et les linraamees techimgues.

217.Norbert Sillamy (2006): **dictionnaire de psychologie larousse .**

218. Radia toualbi (1984): **Les attitudes et les représentations du mariage chez la jeune fille algérienne.** Alger : E.N.A.L.

219.Strean Hertent (1985): **Resol Ning marital conflicts a psychodynamies penspectice**, Jham , som new yourk MSA.

220.Zohra abassi (2005): **La demende de divorce dans la famille algérienne contemporaine (etude Psychologique des conflits conjugaux)**, office des publiquations universitaires, Ben aknoun ،Alger .

221.zohra Abassi (2006): **Notion d'individu et conditionnement social du corp (Psychosociologie de l'Algerie contemporaine)**, office des publications universitaire, Ben aknoun, Alger.

-المراجع الإلكترونية:

222.أحمد بن سيف الدين تركستاني: **مدخل إلى الاتصال الإنساني**، جامعة الملك

عبدالعزیز، تم استرجاعها في، (11 فيفري 2014) من (<http://aalghamdi.kau.edu>)

223.بلال عبد الهادي (2007): **الجسد حين يتكلم**، بيروت، تم استرجاعها في (26 فيفري

2015) من (<http://www.aawsat.com/details.asp?sectionn=28>)

224.ب. قاصب، (2011): **نظريات العلاج الزواجي**، تم استرجاعها في (25 06 2015)

من: (<http://www.cbtarabia.com/index>) .

225.جهان عثمان محمود: **الكفاءة الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية لدى**

طالبات الجامعة، جامعة طيبة، تم استرجاعها في (23 مارس 2014) من:

<http://www.shatharat.net>

226.حنان عبد السلام جمبي: التواصل مع الذات، تم استرجاعها في (17 أبريل

2013). من: <http://anthro.ahlamontada.net/t198-topic>

227.رولا الحمصي، بإشراف كمال بلان: إدمان الإنترنت عند الشباب وعلاقته بمهارات

التواصل الاجتماعي -دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة دمشق، تخصص إرشاد

نفسى، جامعة دمشق -سوريا. تم استرجاعها في (03 أبريل 2014). من:

<http://www.aun.edu.eg>

228.نزار سعيد: بناء مقياس مركز التحكم للاعبى كرة اليد في إقليم كردستان العراق،

كلية التربية الرياضية، جامعة صلاح الدين، -أربيل. تم استرجاعها في (11 فيفري

2014). من: <https://articles.e-marifah.net>

229.عبد الزهر بمحمي (2010): طقس التضامن كاستراتيجية لتحالف القبائل البربرية، تم

استرجاعها في (11 03 2015م). من: <http://abdezhzar-sociologie.over-blog.com>

230.عبد القادر بوقزولة، بإشراف أحمد جابا الله: توثيق الزواج بين الشريعة والقانون

(توثيق الزواج بين الشريعة والقانون لمسلمي فرنسا)، قسم الدراسات العليا، شعبة الفقه

وأصوله، المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية، فرنسا -باريس -رسالة ماجستير، (20 أبريل

2015). <http://www.alukah.net/library/0/44816/>

231.-عبد الله بن أحمد العلاف: تحسين نمط الاتصال في العلاقات الأسرية، من متطلبات

مرحلة الماجستير، تخصص العلاج الأسري. من: <http://www.acofps.com>

232.عبد المؤمن شجاع الدين (2008): تحديد سن الزواج -دراسة فقهية قانونية مقارنة-

كلية الشريعة والقانون، جامعة صنعاء -اليمن. تم استرجاعها في (20 أبريل 2015). من:

<http://www.cdf-ye.org>

233.عبد النور إدريس، ديسمبر (2005): وضعية المرأة السوسيو-ثقافية بين الثابت

والمتحول، تم استرجاعها في (12 03 2015). من: <http://www.ahewar.org>

234.عبير محمد الصبان: التوافق الزوجي في ضوء بعض سمات الشخصية لدى عينة

من الزوجات السعوديات بمكة المكرمة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، تم

استرجاعها في (03 سبتمبر 2013). من: <https://ar.scribd.com/doc/2048423>

235. عبد الله محمد الحبشي: محرمات العلاقة الزوجية في القرآن الكريم، تم استرجاعها

في: (20 أبريل 2001)، من: <https://www.google.fr>

236. ليليان جلاس، تلخيص حصة الهاجري، بإشراف هدى السبيعي (2004): أعرف ما تفكر

فيه، ط2، مكتبة جرير للنشر، مقرر علم نفس الشخصية، تم استرجاعها في (12 فيفري

2014) من: <http://www.alsobai.com>

237. لينا عمر بن صديق (ديسمبر 2007): فعالية برنامج مقترح لتنمية مهارات التواصل

غير اللفظي لدى أطفال التوحد وأثر ذلك على سلوكهم الاجتماعي، قسم التربية

الخاصة، كلية دار الحكمة، مجلة الطفولة العربية، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة

العربية، المجلد 9، العدد 33، تم استرجاعها في: (30 ديسمبر 2013) من:

<http://www.kau.edu>

238. محمود خليل أبو دف: ملاح التربية الزوجية في القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية،

غزة - فلسطين. تم استرجاعها في: (12 ديسمبر 2013) من: <http://aoacademy.com>

239. مصطفى محمد أحمد الكرداوي: أثر الذكاء الوجداني للمديرين على مستوى شعور

المروسين بالاعتراب داخل محيط العمل دراسة تطبيقية على العاملين بمديريات الخدمات

بمحافظة الدقهلية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، دمياط - مصر. تم استرجاعها في: (09

سبتمبر 2013)، من: <https://groups.google.com>

240. مهدي محمد القصاص (2008): علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب، جامعة

المنصورة، تم استرجاعها في: (18 ماي 2013) من:

<http://www.mahdyelkassas.name.eg/books/family.doc>

240. نجود بنت مساعد السديري: الاتصال الكلامي اللفظي، تم استرجاعها في: (10 نوفمبر

2013) من: <http://www.kau.edu>

241. هاني جرجس عياد (18 - 7 - 1432 هـ): فهم النوع الاجتماعي (الجندر)، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلة إلكترونية صادرة بتصريح من وزارة الثقافة والإعلام -الإعلام الداخلي - برقم:- غ ع 1076 تم استرجاعها في : (07 06 2015)، من :

<http://www.swmsa.net/index.php>

العزاج

الملاحق

الملحق رقم (1):

النسخة الأولية لمقياس وجهة الضبط الزواجي قبل التحكيم:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيذر (بسكرة)-الجزائر-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

الموضوع: طلب تحكيم مقياس.

من إعداد الباحثة: غسيري يمينة.

إشراف الأستاذ الدكتور: جابر نصر الدين.

في إطار دراسة ميدانية تحضيريا لأطروحة دكتوراه في علم النفس -تخصص علم النفس الاجتماعي- بعنوان: وجهة الضبط الزواجي وعلاقته بكل من وجهة الضبط العام والاتصال والتوافق بين الزوجين، يشرفني أستاذي(تي) الفاضل(ة) أن أتقدم إليكم بطلب تحكيم هذا المقياس الموسوم ب: مقياس وجهة الضبط الزواجي. آمله أن تشرف(ي)ني أستاذي(تي) الفاضل(ة) بالاستفادة من خلاصة تجربتكم النظرية والتطبيقية والميدانية والمنهجية في مجال البحث لتحكيم هذا المقياس، وتصوبيي أو توجيهي إلى بعض التعديلات والتصحيحات التي ترون من الضروري تعديلها . لقياس الخصائص السيكومترية لهذه الأداة، وإليكم التعريف الإجرائي لوجهة الضبط الزواجي، والذي اعتمد كأساس لبناء هذا المقياس

وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير ونفع الله بعلمكم.

التعريف الإجرائي لوجهة الضبط الزواجي:

يقصد به في هذه الدراسة درجة اعتقاد الفرد حول الجهة المتحكمة والمسؤولة عن تسيير الأحداث والنتائج المتعلقة بالحياة الزوجية، فرد الفرد مسؤولية ما يحدث فيها إلى ذاته وكل ما يتعلق بها فإنه يكون ذو مصدر ضبط داخلي، أما إذا كان رد الفرد لهذه المسؤولية إلى مصادر خارجة عن سيطرته وتحكمه فإنه يُصنّف في فئة الضبط الخارجي.

تعلّمة المقياس:

يتكون هذا المقياس من مجموعة من العبارات، الهدف منها أن نعرف الطريقة التي تؤثر بها بعض الأحداث والمواقف المرتبطة بحياتك الزوجية عليك، ووجهة نظرك حول بعض الوقائع الخاصة بها والتي حدثت أو تحدث معك في إطار علاقتك بشريكك الزواجي ضمنها. وهي عبارة عن عدد من الفقرات، كل فقرة تتكون من زوج من العبارات، والمطلوب منك أن تقرأ العبارتين اللتين تكوّنان كل فقرة، ثم تحدد أيهما تتفق مع وجهة نظرك، وسجل اختيارك للعبارة بوضع علامة (صح) أمام العبارة التي تفضلها، وإذا كنت تعتقد بصحة العبارتين، فضع العلامة أمام العبارة التي ترجحها بصورة أكبر، مع العلم أنه ليست هناك عبارات صحيحة وأخرى خاطئة، وإنما هي عينة من وجهات النظر الشخصية، والمرجو أن تجيب على كل الفقرات بعناية ووضوح، ولا تتفق وقتاً طويلاً أمام عبارة واحدة، كذلك أجب عن كل فقرة بطريقة مستقلة، أي بصرف النظر عن الإجابة عن الفقرات السابقة.

بنود المقياس:

- 1 أ- أن سبب اضطراب العلاقة بين الزوجين في الوقت الحاضر يعود إلى ابتعاد الأهل عن مساعدتهما وإرشادهما ومحاولة الإصلاح بينهما. ()
- 1 ب- يقع الزوجان في متاعب لأن الأهل والآخرين يتدخلون في حياتهما كثيراً. ()
- 2 أ- إن كثيراً من الأمور غير المحببة في حياة الناس الزوجية تعود أحياناً إلى سوء الحظ. ()
- 2 ب- يعود سوء الحظ في الزواج إلى الأخطاء التي يرتكبها الناس. ()
- 3 أ- إن أحد الأسباب الرئيسة في النزاعات الزوجية هو عدم استعداد الزوجين للاعتراف بالخطأ وتصحيحه بما فيه الكفاية. ()

- 3 ب- لن تنتهي النزاعات الزوجية أبدا مهما حاول الناس منعها ()
- 4أ- مهما طال الوقت سي(ت)نال الزوج(ة) ما ي(ت)ستحقه بالفعل من احترام. ()
- 4ب- للأسف يضيع حق أحد الزوجين سدى مهما حاول استرجاعه. ()
- 5 أ- إن فكرة سوء الحظ في الزواج لا معنى لها. ()
- 5 ب- كل ما يرتبط بالزواج مكتوب محظ. ()
- 6أ- لولا توفر الظروف المناسبة لما استطاع أغلب الأزواج أن ينجحوا في زواجهم. ()
- 6 ب- يعود فشل الأفراد المقترنين في أن يكونوا أزواجا ناجحين إلى عدم استغلالهم للفرص المتاحة لهم. ()
- 7أ- لا فائدة من التعلق الشديد لأحد الزوجين بالآخر إذا كان لا يحبه. ()
- 7ب- الذي لا يستطيع اكتساب محبة شريكه الزوجي لا يعرف كيف يدير أموره معه. ()
- 8أ- تلعب الوراثة دورا هاما في تحديد شخصية الزوج(ة) ()
- 8ب- خبرات الناس في الحياة هي التي تحدد ما يكونون عليه في حياتهم الزوجية ()
- 9أ- لقد علمتني الحياة الزوجية أن المقدر لا بد أن يكون. ()
- 9ب- إيماني بالقدر لا يجعلني عاجزا عن اتخاذ قرار محدد في حياتي الزوجية. ()
- 10أ- نادرا ما يجد الزوج(ة) المستعد(ة) والمنظم(ة) جيدا في أحداث حياته(ا) الزوجية مواقف صعبة. ()
- 10ب- في كثير من الأحيان تكون أحداث الحياة الزوجية ليس لها صلة بنظام واستعداد الزوجين مما يجعل الجهد قد ضاع هباءا. ()
- 11أ- يعتمد النجاح في الحياة الزوجية على بذل الجهد وليس للحظ إلا نصيب ضئيل فيه أو ليس له دور على الإطلاق. ()

11ب-يتوقف النجاح في الحياة الزوجية على أن تكون مع الشريك المناسب وفي الظروف المناسبة. ()

12أ-يستطيع الإنسان العادي التأثير في قرارات شريك حياته الزوجية. ()

12ب-لا يستطيع الزوج(ة) العادي(ة) عمل الشيء الكثير لتعديل قرارات شريك حياته الزوجية ()

13أ-عندما أخطط لشيء ما يتعلق بحياتي الزوجية فإنني غالبا ما أكون متأكدا من تنفيذه. ()

13ب-ليس من الحكمة دائما في الحياة الزوجية التخطيط للمستقبل البعيد، لأن كثير من الأمور تصبح بصورة أو بأخرى نتيجة للحظ حسنا كان أم سيئا. ()

14 أ-هناك بعض الأزواج سيئين بالفعل. ()

14ب-توجد في كل الأزواج أشياء حسنة. ()

15أ-وصولي إلى أهدافي في حياتي الزوجية وتحقيقها لا يعتمد على الحظ إلا قليلا أو لا يعتمد عليه إطلاقا. ()

15ب-في الحياة الزوجية كثيرا ما يتساوى اتخاذ القرار عن تدبير وتخطيط أو تركه للمكتوب والظروف. ()

16أ-يعتمد الحصول على المكانة المرموقة في العلاقة مع شريك الحياة الزوجية على أن يكون الفرد محظوظا بالتواجد في الوقت المناسب مع الشريك المناسب قبل غيره. ()

16ب-يتوقف سلوك الزوجين للأشياء الصحيحة في حياتهما المشتركة على القدرة وليس للحظ إلا دور بسيط أو لا دور له على الإطلاق. ()

17أ-في الحياة الزوجية يكون معظمنا ضحية لقوى لا نستطيع فهمها ولا التحكم فيها. ()

17ب-يستطيع الناس التحكم في أحداث حياتهم الزوجية من خلال إسهامهم بدور نشط في شؤونها. ()

18-معظم الناس لا يستطيعون إدراك المدى الذي تخضع فيه حياتهم وعلاقتهم الزوجية لأحداث الصدفة. ()

18ب-لا يوجد في الحقيقة شيء اسمه الحظ في الحياة الزوجية. ()

19أ-ينبغي على كل من الزوجين أن يكون دائما مستعدا للاعتراف بأخطائه. ()

19ب-في الحياة الزوجية من الأفضل دائما أن لا يكشف الشريك عن أخطائه لشريكه. ()

20أ-من الصعب أن تعرف ما إذا كان زوج(ت)ك ي(ت)حبك بصدق أم لا. ()

20ب-يتوقف حب الشريك الزوجي لشريكه بمدى قدراته على كسب محبته بما لديه من لطف وحسن خلق.

21أ-على المدى الطويل أجد أنه يحدث في حياتي الزوجية من التوازن بين ما يجري لي من أمور سيئة وأمور حسنة. ()

21ب-معظم أنواع سوء الحظ التي تحدث في حياتي وعلاقتي الزوجية تنتج عن ضعف القدرة أو الجهل أو الكسل أو نتيجة لها جميعا. ()

22أ-نستطيع ببذل قدر مناسب من الجهد القضاء على أزماتنا الزوجية. ()

22ب-يصعب على الزوجين التحكم في تدخل الأهل والآخرين في حياتهما الزوجية. ()

23أ-في بعض الأحيان لا أستطيع أن أفهم كيف وصلت حياتي وعلاقتي الزوجية إلى ما هي عليه حاليا. ()

23ب-هناك علاقة مباشرة بين مقدار ما أبذل من جهد وما أحققه في علاقتي وحياتي الزوجية. ()

24أ-يتوقع الزوج(ة) الجيد(ة) من شريكه أن يقرر ما ينبغي عليه أن يفعل. ()

24ب-الزوج(ة) الجيد(ة) يوضح لشريكهوينبغيه لما ينبغي عليه أن يفعله.

25أ-غالبا ما أشعر أن لي تأثيرا ضئيلا على الأشياء التي تحدث في حياتي الزوجية. ()

25ب-يستحيل أن أعتقد أن الصدفة أو الحظ لها دور في حياتي الزوجية.

26أ-يعيش بعض الأزواج منعزلين عن أزواجهم لأنهم لم يحاولوا أن يكونوا ودودين. ()

26ب-لا فائدة من بذل كثير من الجهد لإرضاء الطرف الآخر، فإن من يحبك سيفعل ذلك دون جهد منك. ()

27أ-تولي العائلة أهمية كبيرة لحدث الزواج. ()

27ب-يعتبر الزواج أحسن أسلوب لتنمية الروابط الاجتماعية وتحسين الزوجين. ()

28أ-لا يصيبني في حياتي الزوجية إلا ما اقترفت يداي.

28ب-أشعر في بعض الأحيان أنني لا أملك السيطرة الكافية على الاتجاه الذي تسير فيه حياتي الزوجية.

29أ-لا أستطيع أحياناً أن أفهم لماذا ي(ت)سلك زوجي(تي) بهذه الطريقة التي ي(ت)سلك بها. ()

29ب-أعتقد أن بعض الأزواج هم السبب في النهاية عن تصرفات أزواجهم السيئة. ()

جدول خاص بتحكيم بنود الضبط الخارجي:

البند	يقيس	لا يقيس	ملاحظات
1أ			
2أ			
3ب			
4ب			
5ب			
6أ			
7أ			
8أ			
9أ			
10ب			

			ب11
			ب12
			ب13
			أ14
			ب15
			أ16
			أ17
			أ18
			ب19
			أ20
			أ21
			ب22
			أ23
			ب24
			أ25
			ب26
			أ27
			ب28
			أ29

جدول خاص بتحكيم بنود الضبط الداخلي:

البند	يقيس	لا يقيس	ملاحظات
ب1			
ب2			
أ3			

			4أ
			5أ
			6ب
			7ب
			8ب
			9ب
			10أ
			11أ
			12أ
			13أ
			14ب
			15أ
			16ب
			17ب
			18ب
			19أ
			20ب
			21ب
			22أ
			23ب
			24أ
			25ب
			26أ
			27ب
			28أ
			29ب

الملحق رقم (2): قائمة السادة المحكمين لمقياس وجهة الضبط الزواجي:

- أ.د نصر الدين جابر، أستاذ التعليم العالي، علم النفس، مدير مخبر الدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة محمد خيذر بسكرة -الجزائر-
- أ.د مراد بوقطاية، أستاذ التعليم العالي، علم النفس، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائري (2)
- أ.د صباح عياشي، أستاذ التعليم العالي، علم الاجتماع، مديرة مخبر الأسرة-تمتية-الوقاية من الانحراف والاجرام، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائري (2)
- أ.د فرحات بلمان، أستاذ التعليم العالي، علم النفس الاجتماعي، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائري (2)
- د الحاج طيبي، أستاذ محاضر أ، علم النفس، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائري (2)
- د نبيل بحري، أستاذ محاضر أ في الاحصاء والقياس النفسي، علم النفس، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائري (2)
- د لبنى أحمان، أستاذ محاضر أ، علم النفس العيادي(الاكلينيكي)، جامعة الحاج لخضر باتنة -الجزائر-
- د أحمد عبد الحكيم بن بعطوش، أستاذ محاضر، علم الاجتماع العائلي، جامعة الحاج لخضر باتنة -الجزائر-
- د فطيمة درير، أستاذ محاضر أ، علم اجتماع العائلة، جامعة الحاج لخضر باتنة -الجزائر-
- أ وردة مليلي، أستاذ مساعد، علم الاجتماع العائلي، جامعة الحاج لخضر باتنة -الجزائر-
- أ عمار شوشان، أستاذ مساعد أ، إدارة تربوية، جامعة الحاج لخضر باتنة -الجزائر-

الملحق رقم (3): نسخة من مقياس وجهة الضبط الزواجي المعدل الذي تم توزيعه

على العينة الاستطلاعية بعد تحكيمه:

أخ(ت)ي العزيز(ة)، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

في إطار دراسة ميدانية ضمن خطة بحث في العلوم الاجتماعية يطيب لي مشاركتك معي ببضع دقائق من وقتك، من خلال إبداء وجهة نظرك الشخصية بالإجابة على المطلوب في هذا المقياس بعد قراءته بعناية ومحاولة الإجابة بكل دقة.

علما بأن الاستجابات التي تبديها من خلال تعاونك معنا ستعامل بدرجة عالية من السرية ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

ولكم مني جزيل الشكر والتقدير.

الباحثة

التعليمة:

يتكون هذا المقياس من مجموعة من العبارات، الهدف منها أن نعرف الطريقة التي تؤثر بها بعض الأحداث والمواقف المرتبطة بحياتك الزوجية عليك، ووجهة نظرك حول بعض الوقائع الخاصة بها ، والمطلوب منك أن تقرأ العبارتين اللتين تكوّنان كل فقرة، ثم تحدد أيهما تتفق مع وجهة نظرك، وسجل اختيارك للعبارتين بوضع علامة (صح) أمام العبارة التي تفضلها، وإذا كنت تعتقد بصحة العبارتين، فضع العلامة أمام العبارة التي ترجحها بصورة أكبر، مع العلم أنه ليست هناك عبارات صحيحة وأخرى خاطئة، والمرجو أن تجيب على كل الفقرات بعناية ووضوح.

1-أ- أن سبب اضطراب العلاقة بين الزوجين في الوقت الحاضر يعود إلى ابتعاد الأهل عن مساعدتهما. ()

1-ب- يقع الزوجان في متاعب لأن الأهل يتدخلون في حياتهما. ()

- 2أ- إن كثيرا من الأمور غير المحببة في الحياة الزوجية تعود إلى سوء الحظ. ()
- 2ب- يعود سوء الحظ في الحياة الزوجية إلى الأخطاء التي يرتكبها الأزواج. ()
- 3أ- من الأسباب الرئيسة في المشاكل الزوجية هو عدم استعداد الزوجين للاعتراف بالخطأ وتصحيحه ()
- 3ب- لا تنتهي المشاكل الزوجية مهما حاولنا منعها. ()
- 4أ- مهما طال الوقت ينال الزوج ما يستحقه من حقوقه ()
- 4ب- يضيع حق أحد الزوجين مهما حاول استرجاعه. ()
- 5أ- فكرة سوء الحظ في الزواج لا معنى لها. ()
- 5ب- كل ما يرتبط بالزواج حظ. ()
- 6أ- الظروف المناسبة تسهم في نجاح الحياة الزوجية. ()
- 6ب- يعود فشل الأزواج في حياتهم الزوجية إلى عدم استغلالهم للظروف المناسبة. ()
- 7أ- لا فائدة من التعلق لأحد الزوجين بالآخر إذا كان لا يحبه. ()
- 7ب- الذي لا يستطيع تعلم كسب محبة شريكه لا يستطيع التعلق به ()
- 8أ- تلعب الوراثة دورا هاما في تحديد شخصية الزوج(ة). ()
- 8ب- خبرات الناس في الحياة هي التي تحدد ما يكونون عليه في حياتهم الزوجية. ()
- 9أ- لقد علمتني الحياة الزوجية أن المقدر لا بد أن يكون. ()
- 9ب- إيماني بالقدر لا يجعلني عاجزا عن اتخاذ قرار محدد في حياتي الزوجية. ()
- 10أ- نادرا ما يجد الزوج(ة) المرتب(ة) جيدا في أحداث حياته(ا) الزوجية مواقف صعبة. ()
- 10ب- في كثير من الأحيان لا تكون مواقف الحياة الزوجية صلة بكون الزوجين متهيئين مما يجعل الجهد قد يضيع هباءا ()

- 11-أ-يعتمد النجاح في الحياة الزوجية على بذل الجهد وليس على الحظ ()
- 11-ب-يتوقف نجاح الحياة الزوجية على أن تكون مع الشريك المناسب. ()
- 12-أ-يستطيع الزوج التأثير في قرارات شريك حياته الزوجية ()
- 12-ب-لا يستطيع الزوج(ة) التأثير في قرارات شريك حياته الزوجية. ()
- 13-أ-عندما أخطط لشيء يتعلق بحياتي الزوجية فإنني متأكد من تنفيذه. ()
- 13-ب-ليس من الحكمة التخطيط للمستقبل ()
- 14-أ-هناك بعض الأزواج سيئين بالفعل في المعاملة مع الآخرين. ()
- 14-ب- في أحيان كثيرة توجد في كل الأزواج أشياء حسنة.. ()
- 15-أ-وصولي إلى أهدافي في حياتي الزوجية وتحقيقها لا يعتمد على الحظ إلا قليلا. ()
- 15-ب- في الحياة الزوجية كثيرا ما يتم اتخاذ القرار عن تدبر وتخطيط أو تركه للمكتوب والظروف ()
- 16-أ-يعتمد الحصول على المكانة المرموقة في العلاقة مع شريك الحياة الزوجية على أن يكون الفرد محظوظا بالتواجد في الوقت المناسب مع الشريك المناسب قبل غيره. ()
- 16-ب-يتوقف سلوك الزوجين للأشياء الصحيحة في حياتهما المشتركة على القدرة وليس للحظ إلا دور بسيط أو لا دور له على الإطلاق. ()
- 17-أ-في الحياة الزوجية يكون معظمنا ضحية لقوى لا نستطيع فهمها ولا التحكم فيها. ()
- 17-ب-يستطيع الناس التحكم في أحداث حياتهم الزوجية من خلال إسهامهم بدور نشط في شؤونها. ()

18-أ-معظم الناس لا يستطيعون إدراك المدى الذي تخضع فيه حياتهم وعلاقتهم الزوجية للصدفة.
()

18-ب-لا يوجد في الحقيقة شيء إسمه الحظ في الحياة الزوجية. ()

19-أ-ينبغي على كل من الزوجين أن يكون دائما مستعدا للاعتراف بأخطائه. ()

19-ب-في الحياة الزوجية من الأفضل أن لا يكشف الشريك عن أخطائه لشريكه. ()

20-أ-من الصعب أن تعرف ما إذا كان زوج(ت)ك ي(ت)حبك بصدق. ()

20-ب-يتوقف حب الشريك لشريكه على مدى قدراته على كسب محبته ()

21-أ-على المدى الطويل أجد أنه يحدث في حيات الزوجية من التوازن بين ما يجري لي من أمور سيئة وأمور حسنة. ()

21-ب-معظم أنواع سوء الحظ التي تحدث في حياتي الزوجية تنتج عن ضعف القدرة على التسيير ()

22-أ- نستطيع ببذل قدر مناسب من الجهد القضاء على أزماتنا الزوجية ()

22-ب-يصعب على الزوجين التحكم في تدخل الأهل في حياتهما الزوجية. ()

23-أ-في بعض الأحيان لا أستطيع أن أفهم كيف وصلت حياتي الزوجية إلى ما هي عليه حاليا.
()

23-ب-هناك علاقة مباشرة بين مقدار ما أبذل من جهد وما أحققه في علاقتي وحياتي الزوجية. ()

24-أ-يتوقع الزوج(ة) الجيد(ة) من شريكه أن يقرر ما ينبغي عليه أن يفعل. ()

24-ب-الزوج(ة) الجيد(ة) يوضح لشريكه ما ينبغي عليه أن يفعله. ()

25-أ-غالبا ما أشعر أن لي تأثيرا ضئيلا على الأشياء التي تحدث في حياتي الزوجية. ()

25-ب-يستحيل أن أعتقد أن الصدفة لها دور في حياتي الزوجية. ()

26-أ-يعيش بعض الأزواج منعزلين عن أزواجهم لأنهم لم يحاولوا أن يكونوا ودودين. ()

26-ب-لا فائدة من بذل كثير من الجهد لإرضاء الطرف الآخر، فإن من يحبك سيفعل ذلك دون جهد منك. ()

27-أ-تولي عائلتي أهمية كبيرة للزواج. ()

27-ب-يعتبر الزواج أحسن أسلوب لتحسين الزوجين. ()

28-أ-لا يصيبني في حياتي الزوجية إلا ما قمت به من افعال ()

28-ب-أشعر في بعض الأحيان أنني لا أملك السيطرة الكافية تسيير حياتي الزوجية. ()

29-أ-لا أستطيع أحيانا أن أفهم لماذا يسلك زوجي(تي) بهذه الطريقة ()

29-ب-أعتقد أن الزوج هو السبب في ظهور التصرفات السيئة في الحياة الزوجية ()

وفي الأخير يرجى منك أخ(ت)ي الكريم(ة) تزويدنا بالبيانات التالية:

السن:

الجنس: أنثى ذكر

الحالة المدنية: متزوج(ة) أرمل(ة) مطلق(ة)

مدة الزواج:

المستوى التعليمي: ابتدائي متوسط ثانوي جامعي

دراسات عليا

مستوى آخر ذكره

المهنة:

الملحق رقم (4): التعليلة العامة للأدوات المطبقة في الدراسة الأساسية:

سيدي(تي) المحترم(ة) ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

في إطار دراسة ميدانية لإنجاز مشروع أطروحة دكتوراه، يطيب لي مشاركتك بالقليل من وقتك في مساعدتنا بإدلاءاتك. وفيما يلي استمارة معلومات ويأتي بعدها أربع (04) إستبيانات، يقيس كل منها موضوع حول حياتك العامة وأخرى حول مواقف من الحياة الزوجية و المطلوب منك أن تجيب(ي) عن أسئلة الإستمارة والإستبيانات الأربعة حسب التعليلة الموجودة في بداية كل استبيان بكل صدق وموضوعية .

مع العلم أنه لا توجد إجابات صحيحة أو خاطئة، فالإجابة الصحيحة هي التي تنطبق بصدق عليك وعلى وجهة نظرك، ولتعلم(ي) سيدي(تي) بأن تعاونك معنا بالإجابات التي ستدلي بها تبقى سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

يرجى منك سيدي(تي) قراءة الأسئلة بعناية ومحاولة الإجابة على كل الأسئلة، كما نرجو منك عدم ترك أي سؤال بدون إجابة أو الإجابة على السؤال الواحد بأكثر من بديل، وأخيرا يرجى منك أن لا تطل التفكير وتأخذ وقتا طويلا أمام العبارة الواحدة أثناء الإجابة.

ولكم مني جزيل الشكر والتقدير.

الباحثة.

الملحق رقم (5): إستمارة المعلومات العامة للمبحوثين:

السن: مدة الزواج:

الجنس: أنثى ذكر

المستوى التعليمي: ابتدائي متوسط ثانوي جامعي دراسات عليا
مستوى آخر كره
المستوى التعليمي للزوج:

مهنتك: مهنة الزوج(ة):
.....

سنك عند الزواج: سن زوج(ت)ك عند الزواج:
.....

هل تقيمان ؟ مع الأهل في منزل مستقل

عدد الأطفال إذا وُجد:

طريقة اختيارك لشريكك الزوجي:

- عن طريق التعارف بينكما ()

- عن طريق الوالدين ()

- عن طريق الأهل ()

- عن طريق الجيران ()

- عن طريق الأصدقاء ()

- طريقة أخرى، أذكرها:

الملحق رقم (6): مقياس وجهة الضبط العام وتعليمته:

يتكون هذا المقياس من مجموعة من العبارات الهدف منها أن نعرف الطريقة التي تؤثر بها بعض الحوادث الهامة من حياة الناس، وهي عبارة عن عدد من الفقرات، كل فقرة تتكون من زوج من العبارات، والمطلوب منك أن تقرأ العبارتين اللتين تكوّنان كل فقرة، ثم تحدد أيهما تتفق مع وجهة نظرك، وسجل اختيارك للعبارة بوضع علامة (صح) أمام العبارة التي تفضلها، وإذا كنت تعتقد بصحة العبارتين، فضع العلامة أمام العبارة التي ترجحها بصورة أكبر، مع العلم أنه ليست هناك عبارات صحيحة وأخرى خاطئة، وإنما هي عينة من وجهات النظر الشخصية، والمرجو أن تجيب على كل الفقرات بعناية ووضوح، ولا تتفق وقتاً طويلاً أمام عبارة واحدة، كذلك أجب عن كل فقرة بطريقة مستقلة، أي بصرف النظر عن الإجابة عن الفقرات السابقة.

1-أ- يقع الأطفال في متاعب لأن والديهم يعاقبونهم كثيراً. ()

1-ب- أن سبب اضطراب الأطفال في الوقت الحاضر يعود إلى تساهل آبائهم في معاملتهم. ()

2-أ- أن كثيراً من الأمور غير المحببة في حياة الناس تعود أحياناً إلى سوء الحظ. ()

2-ب- يعود سوء الحظ إلى الأخطاء التي يرتكبها الناس. ()

3-أ- إن أحد الأسباب الرئيسية في الحروب هو عدم اهتمام الناس بالسياسة بما فيه الكفاية. ()

3-ب- لن تنتهي الحروب أبداً مهما حاول الناس منعها. ()

4-أ- مهما طال الوقت سينال الناس ما يستحقون بالفعل من احترام. ()

4-ب- للأسف يضيع حق الفرد سدى مهما حاول استرجاعه. ()

5-أ- إن فكرة عدم إنصاف المدرسين للطلاب لا معنى لها. ()

5-ب- درجات معظم الطلاب تكون نتيجة للحظ والصدفة. ()

- 6-أ-لولا هضم الحقوق لما استطاع المرأ أن يكون قائدا مؤثرا. ()
- 6-ب-يعود فشل الأفراد المقتدرين في أن يكونوا قادة إلى عدم استغلالهم للفرص المتاحة لهم. ()
- 7-أ-لا فائدة من التعلق الشديد بشخص لا يحبك. ()
- 7-ب-الذين لا يستطيعون اكتساب محبة الناس لا يعرفون كيف يديرون أمورهم مع الآخرين. ()
- 8-أ-تلعب الوراثة دورا هاما في تحديد شخصية الفرد. ()
- 8-ب-خبرات الناس في الحياة خهي التي تحدد ما يكونون عليه. ()
- 9-أ-لقد علمتني الحياة أن المقدر لابد أن يكون. ()
- 9-ب-إيماني بالقدر لا يجعلني عاجزا عن اتخاذ قرار محدد. ()
- 10-أ-نادرا ما يجد الطالب المستعد جيدا للامتحان أسئلة صعبة. ()
- 10-ب-في كثير من الأحيان تكون أسئلة الامتحان ليس لها صلة بالمنهج الدراسي مما يجعل الاستذكار قد ضاع هباءا. ()
- 11-أ-يعتمد النجاح في الحياة ببذل الجهد وليس للحظ إلا نصيب ضئيل فيه أو ليس له دور على الإطلاق. ()
- 11-ب-يتوقف الحصول على العمل في أن تكون في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. ()
- 12-أ-يستطيع الإنسان العادي التأثير في قرارات الآخرين. ()
- 12-ب-لا يستطيع الشخص العادي عمل الشيء الكثير لتعديل قرارات الآخرين. ()
- 13-أ-عندما أخطط لشيء ما فإنني غالبا ما أكون متأكدا من تنفيذه. ()
- 13-ب-ليس من الحكمة دائما التخطيط للمستقبل البعيد، لأن كثير من الأمور تصبح بصورة أو بأخرى نتيجة للحظ حسنا كان أم سيئ ()
- 14-أ-هناك بعض الناس سيئين بالفعل. ()
- 14-ب-توجد في كل إنسان أشياء حسنة. ()

- 15-أ-وصولي إلى أهدافي وتحقيقها لا يعتمد على الحظ إلا قليلا أو لا يعتمد عليه إطلاقا. ()
- 15-ب-في كثير من الحالات يتساوى اتخاذ القرار عن تدبر وتخطيط واتخاذ القرار عن طريق إجراء القرعة. ()
- 16-أ-يعتمد الحصول على مركز الرئاسة في أن يكون المرأ محظوظا ومتواجد في المكان المناسب قبل غيره. ()
- 16-ب-يتوقف عمل الناس للأشياء الصحيحة على القدرة وليس للحظ إلا دور بسيط أو لا دور له على الإطلاق. ()
- 17-أ-في عالما هذا يكون معظمنا ضحية لقوى لا نستطيع فهمها ولا التحكم فيها. ()
- 17-ب-يستطيع الناس التحكم في أحداث العالم من خلال إسهامهم بدور نشط في شؤون الحياة. ()
- 18-أ-معظم الناس لا يستطيعون إدراك المدى الذي تخضع فيه حياتهم لأحداث الصدفة. ()
- 18-ب-لا يوجد في الحقيقة شيء اسمه الحظ. ()
- 19-أ-ينبغي على المرأ أن يكون دائما مستعدا للاعتراف بأخطائه. ()
- 19-ب-من الأفضل دائما أن لا يكشف المرأ عن أخطائه. ()
- 20-أ-من الصعب أن تعرف ما إذا كان الآخرون يحبونك بصدق أم لا. ()
- 20-ب-يتوقف عدد أصدقائك على ما أنت عليه من لطف وحسن خلق. ()
- 21-أ-على المدى الطويل نجد أنه يحدث من التوازن بين ما يجري لنا من أمور سيئة وأمر حسنة. ()
- 21-ب-معظم أنواع سوء الحظ تنتج عن ضعف القدرة أو الجهل أو الكسل أو نتيجة لها جميعا. ()

- 22-أ- نستطيع ببذل قدر مناسب من الجهد القضاء على الفساد. ()
- 22-ب- يصعب على الناس التحكم في الأمور التي يقوم بها الآخرون. ()
- 23-أ- في بعض الأحيان لا أستطيع أن أفهم كيف توصل المدرسون للدرجات التي يمنحونها للطلاب. ()
- 23-ب- هناك علاقة مباشرة بين مقدار ما أبذل من جهد والدرجة التي أحصل عليها. ()
- 24-أ- يتوقع القائد الجيد من الناس أن يقرروا ما ينبغي عليهم أن يفعلوا. ()
- 24-ب- القائد الجيد يوضح لكل شخص طبيعة عمله. ()
- 25-أ- غالبا ما أشعر أن لي تأثيرا ضئيلا على الأشياء التي تحدث لي. ()
- 25-ب- يستحيل أن أعتقد أن الصدفة أو الحظ لها دور في حياتي. ()
- 26-أ- يعيش بعض الناس منعزلين لأنهم لم يحاولوا أن يكونوا ودودين. ()
- 26-ب- لا فائدة من بذل كثير من الجهد لإرضاء الناس، فإن من يحبونك سيفعلون ذلك دون جهد منك. ()
- 27-أ- تولي المدرسة الثانوية أهمية كبيرة للرياضة البدنية. ()
- 27-ب- تعتبر الرياضة الجماعية أحسن أسلوب لتنمية الأخلاق. ()
- 28-أ- لا يصيبني إلا ما اقترفت يداي. ()
- 28-ب- أشعر في بعض الأحيان أنني لا أملك السيطرة الكافية على الاتجاه الذي تسير فيه حياتي. ()
- 29-أ- لا أستطيع أحيانا أن أفهم لماذا يسلك الآخرون بهذه الطريقة التي يسلكون بها. ()
- 29-ب- أعتقد أن المواطنين هم السبب في النهاية عن تصرفات المسؤولين السيئة. ()

الملحق رقم (7): مقياس وجهة الضبط الزواجي وتعليمته: (النسخة النهائية)

يتكون هذا المقياس من مجموعة من العبارات، الهدف منها أن نعرف الطريقة التي تؤثر بها بعض الأحداث والمواقف المرتبطة بحياتك الزوجية عليك، ووجهة نظرك حول بعض الوقائع الخاصة بها، والمطلوب منك أن تقرأ العبارتين اللتين تكوّنان كل فقرة، ثم تحدد أيهما تتفق مع وجهة نظرك، وسجل اختيارك للعبارة بوضع علامة (صح) أمام العبارة التي تفضلها، وإذا كنت تعتقد بصحة العبارتين، فضع العلامة أمام العبارة التي ترجحها بصورة أكبر، مع العلم أنه ليست هناك عبارات صحيحة وأخرى خاطئة، والمرجو أن تجيب على كل الفقرات بعناية ووضوح.

1-أ- أن سبب اضطراب العلاقة بين الزوجين في الوقت الحاضر يعود إلى ابتعاد الأهل عن مساعدتهما. ()

1-ب- يقع الزوجان في متاعب لأن الأهل يتدخلون في حياتهما. ()

2-أ- إن كثيرا من الأمور غير المحببة في الحياة الزوجية تعود إلى سوء الحظ. ()

2-ب- يعود سوء الحظ في الحياة الزوجية إلى الأخطاء التي يرتكبها الأزواج. ()

3-أ- من الأسباب الرئيسية في المشاكل الزوجية هو عدم استعداد الزوجين للاعتراف بالخطأ وتصحيحه ()

3-ب- لا تنتهي المشاكل الزوجية مهما حاولنا منعها. ()

4-أ- مهما طال الوقت ينال الزوج ما يستحقه من حقوقه ()

4-ب- يضيع حق أحد الزوجين مهما حاول استرجاعه. ()

5-أ- أن فكرة سوء الحظ في الزواج لا معنى لها. ()

5-ب- كل ما يرتبط بالزواج حظ. ()

6-أ- الظروف المناسبة تسهم في نجاح الحياة الزوجية. ()

6-ب- يعود فشل الأزواج في حياتهم الزوجية إلى عدم استغلالهم للظروف المناسبة. ()

- 7-أ- لا فائدة من التعلق لأحد الزوجين بالآخر إذا كان لا يحبه. ()
- 7-ب- الذي لا يستطيع تعلم كسب محبة شريكه لا يستطيع التعلق به ()
- 8-أ- تلعب الوراثة دورا هاما في تحديد شخصية الزوج(ة). ()
- 8-ب- خبرات الناس في الحياة هي التي تحدد ما يكونون عليه في حياتهم الزوجية. ()
- 9-أ- لقد علمتني الحياة الزوجية أن المقدر لا بد أن يكون. ()
- 9-ب- إيماني بالمقدر لا يجعلني عاجزا عن اتخاذ قرار محدد في حياتي الزوجية. ()
- 10-أ- نادرا ما يجد الزوج(ة) المرتب(ة) جيدا في أحداث حياته(ا) الزوجية مواقف صعبة. ()
- 10-ب- في كثير من الأحيان لا تكون مواقف الحياة الزوجية صلة بكون الزوجين متهيئين مما يجعل الجهد قد يضيع هباء ()
- 11-أ- يعتمد النجاح في الحياة الزوجية على بذل الجهد وليس على الحظ ()
- 11-ب- يتوقف نجاح الحياة الزوجية على أن تكون مع الشريك المناسب. ()
- 12-أ- يستطيع الزوج التأثير في قرارات شريك حياته الزوجية ()
- 12-ب- لا يستطيع الزوج(ة) التأثير في قرارات شريك حياته الزوجية. ()
- 13-أ- عندما أخطط لشيء يتعلق بحياتي الزوجية فإنني متأكد من تنفيذه. ()
- 13-ب- ليس من الحكمة التخطيط للمستقبل ()
- 14-أ- هناك بعض الأزواج سيئين بالفعل في المعاملة مع الآخرين. ()
- 14-ب- في أحيان كثيرة توجد في كل الأزواج أشياء حسنة.. ()
- 15-أ- وصولي إلى أهدافي في حياتي الزوجية وتحقيقها لا يعتمد على الحظ إلا قليلا. ()

15-ب- في الحياة الزوجية كثيرا ما يتم اتخاذ القرار عن تدبر وتخطيط أو تركه للمكتوب والظروف ()

16-أ- يعتمد الحصول على المكانة المرموقة في العلاقة مع شريك الحياة الزوجية على أن يكون الفرد محظوظا بالتواجد في الوقت المناسب مع الشريك المناسب قبل غيره. ()

16-ب- يتوقف سلوك الزوجين للأشياء الصحيحة في حياتهما المشتركة على القدرة وليس للحظ إلا دور بسيط أو لا دور له على الإطلاق. ()

17-أ- في الحياة الزوجية يكون معظمنا ضحية لقوى لا نستطيع فهمها ولا التحكم فيها. ()

17-ب- يستطيع الناس التحكم في أحداث حياتهم الزوجية من خلال إسهامهم بدور نشط في شؤونها. ()

18-أ- معظم الناس لا يستطيعون إدراك المدى الذي تخضع فيه حياتهم وعلاقتهم الزوجية للصدفة. ()

18-ب- لا يوجد في الحقيقة شيء اسمه الحظ في الحياة الزوجية. ()

19-أ- ينبغي على كل من الزوجين أن يكون دائما مستعدا للاعتراف بأخطائه. ()

19-ب- في الحياة الزوجية من الأفضل أن لا يكشف الشريك عن أخطائه لشريكه. ()

20-أ- من الصعب أن تعرف ما إذا كان زوج(ت)ك ي(ت)حبك بصدق. ()

20-ب- يتوقف حب الشريك لشريكه على مدى قدراته على كسب محبته ()

21-أ- على المدى الطويل أجد أنه يحدث في حياتي الزوجية من التوازن بين ما يجري لي من أمور سيئة وأمور حسنة. ()

21-ب- معظم أنواع سوء الحظ التي تحدث في حياتي الزوجية تنتج عن ضعف القدرة على التسيير ()

22-أ- نستطيع ببذل قدر مناسب من الجهد القضاء على أزماتنا الزوجية ()

22-ب- يصعب على الزوجين التحكم في تدخل الأهل في حياتهما الزوجية. ()

23-أ-في بعض الأحيان لا أستطيع أن أفهم كيف وصلت حياتي الزوجية إلى ما هي عليه حالياً.
()

23-ب-هناك علاقة مباشرة بين مقدار ما أبذل من جهد وما أحققه في علاقتي وحياتي الزوجية ()

24-أ-يتوقع الزوج(ة) الجيد(ة) من شريكه أن يقرر ما ينبغي عليه أن يفعل. ()

24-ب-الزوج(ة) الجيد(ة) يوضح لشريكه ما ينبغي عليه أن يفعله. ()

25-أ-غالبا ما أشعر أن لي تأثيرا ضئيلا على الأشياء التي تحدث في حياتي الزوجية. ()

25-ب-يستحيل أن أعتقد أن الصدفة لها دور في حياتي الزوجية. ()

26-أ-يعيش بعض الأزواج منعزلين عن أزواجهم لأنهم لم يحاولوا أن يكونوا ودودين. ()

26-ب-لا فائدة من بذل كثير من الجهد لإرضاء الطرف الآخر، فإن من يحبك سيفعل ذلك دون جهد منك. ()

27-أ-تولي العائلة أهمية كبيرة للزواج. ()

27-ب-يعتبر الزواج أحسن أسلوب لتحسين الزوجين. ()

28-أ-لا يصيبني في حياتي الزوجية إلا ما قمت به من افعال ()

28-ب-أشعر في بعض الأحيان أنني لا أملك السيطرة الكافية لتسيير حياتي الزوجية. ()

29-أ-لا أستطيع أحيانا أن أفهم لماذا يسلك زوجي(تي) بهذه الطريقة ()

29-ب-أعتقد أن الزوج هو السبب في ظهور التصرفات السيئة في الحياة الزوجية ()

الملحق رقم (8): استبيان التوافق الزوجي وتعليمته:

معظم الناس يعانون من خلافات في علاقاتهم. حاول من فضلك أن تشير إلى أي مدى قد تتفق

أو تختلف مع زوجتك (زوجك) في كل بند من البنود الآتية حسب السلم الآتي :

6	5	4	3	2	1	
قليلا	غالبا	أحيانا نختلف	معظم الأوقات نتفق	دائما نتفق	نادرا	

1.تسيير الشؤون المالية للأسرة 1 2 3 4 5 6

2.كيفية قضاء أوقات الراحة 1 2 3 4 5 6

3.الشؤون الدينية. 1 2 3 4 5 6

4.إظهار العاطفة 1 2 3 4 5 6

5.الأصدقاء 1 2 3 4 5 6

6.العلاقات الجنسية 1 2 3 4 5 6

7.الإتفاق حول مفهوم السلوك الصحيح 1 2 3 4 5 6

8.فلسفة الحياة 1 2 3 4 5 6

9.طريقة التعامل مع أهل الزوج(ة) 1 2 3 4 5 6

10.مدى الإتفاق حول الأهداف و الأشياء التي تعتقد أنها هامة 1 2 3 4 5 6

11.مدى الوقت الذي تقضيه مع بعض 1 2 3 4 5 6

12.اتخاذ القرارات المهمة 1 2 3 4 5 6

13.أشغال البيت 1 2 3 4 5 6

14. أنشطة وقت الفراغ 1 2 3 4 5 6

15. قرارات العمل و المهنة 1 2 3 4 5 6

كل الوقت معظم الوقت مرات كثيرة أحيانا نادرا أبدا

1 2 3 4 5 6

16. كم مرة تحدثت أو فكرت في الطلاق ؟ 1 2 3 4 5 6

17. كم مرة أنت أو زوجك تركت البيت بعد شجار بينكما؟ 1 2 3 4 5 6

18. بشكل عام ما مدى اعتقادك أن الأمور بينك و بين زوجتك هي في حالة جيدة؟ 1 2 3

4 5 6

19. هل تبوح بكل شيء لزوجتك؟ 1 2 3 4 5 6

20. هل حدث لك أن ندمت على الزواج ؟ 1 2 3 4 5 6

21. إلى أي مدى تتشاجر أنت و زوجتك؟ 1 2 3 4 5 6

22. إلى أي حد يثير أحدهما أعصاب الآخر؟ 1 2 3 4 5 6

23. هل تقبل (بن) زوج(ت)ك ؟

كل يوم معظم الأحيان أحيانا نادرا أبدا

4 3 2 1 0

24. هل تقوم (بن) أنت و زوج(ت)ك بنشاطات خارجية مع بعضكما البعض ؟

كلها معظمها البعض منها القليل منها و لا واحدة منها

0 1 2 3 4

- ما مدى حدوث الأمور الآتية بينك و بين زوجتك؟

4	3	2	1	0	
مرة في اليوم	مرة أو مرتين في الشهر	أقل من مرة في الشهر	أبدا	كثيرا	
4	3	2	1	0	25.تبادل للأفكار
4	3	2	1	0	26.الضحك مع بعض
4	3	2	1	0	27.مناقشة هادئة
4	3	2	1	0	28.القيام بمشروع مع بعض

- هناك بعض الأمور التي يتفق عليها الأزواج أحيانا و يختلفون حولها أحيانا أخرى حدد ما إذا كان البندين التاليين قد سبب لكما اختلافا في الرأي أو مشاكلا في علاقاتكما (أجب بنعم أو لا) في الأسابيع القليلة الماضية

29.جد متعب لممارسة الجنس نعم: لا:

30.عدم إظهار الحب نعم: لا:

31.تمثل الأرقام الآتية درجات متفاوتة من السعادة في علاقتك حيث يمثل الرقم(3) (سعيد) متوسط السعادة في معظم العلاقات.

من فضلك اشر إلى الدرجة التي تعبر أكثر عن درجة سعادتك أخذ بعين الاعتبار كل الجوانب في علاقتك الزوجية.

6	5	4	3	2	1	0
السعادة	منتهى	سعيد	نعيس	نعيس قليلا	منتهى التعاسة	الكمال

32. من فضلك ضع دائرة أمام واحدة من العبارات التي تصف شعورك بشكل أفضل حول مستقبل علاقتكما

5. أريد جاهدا النجاح لعلاقتنا و سأذهب إلى أبعد الحدود لكي يتحقق ذلك
4. أرغب كثيرا لعلاقتنا أن تنجح وسأبذل كل ما في وسعي ليتحقق ذلك
3. أرغب كثيرا لعلاقتنا أن تنجح و سأقوم بما علي كي يتحقق ذلك
2. سيكون شيئا جميلا إذا نجحت علاقتنا و لكن لا أستطيع أن أقوم بأكثر مما أقوم به حاليا كي تنجح
1. سيكون شيئا جميلا إذا نجحت علاقاتنا و لكنني ارفض أن أقوم بأكثر مما أقوم به حاليا كي أحافظ على استمرار علاقتنا
0. علاقتي لن تنجح أبدا و ليس في الإمكان القيام بأكثر مما أقوم به للحفاظ على استمرارها.

الملحق رقم (9): استبيان الاتصال في العلاقة الزوجية وتعليمته:

فيما يلي قائمة من البنود حول مدى الاتصال بينك و بين زوجك(تك) . ضع أمام كل بند دائرة في الخانة التي تتماشى و السلوك الذي تسلكه أنت و زوجتك في الموقف المحدد .

البنود	لا	نادرا	أحيانا	كثيرا	كثيرا جدا
1. إلى أي حد تتحدث أنت و زوجك(تك) عن الأشياء السارة التي تحدث خلال اليوم؟					
2 إلى أي حد تتحدث أنت و زوجك(تك) عن الأشياء المؤلمة التي تحدث خلال اليوم؟					
3. هل تتحدث أنت و زوجك(تك) عن الأشياء التي تختلفان حولها أو لديكما صعوبات فيها؟					
4. هل تتحدث أنت و زوجك(تك) عن الأشياء التي تهتما بها مع بعض؟					
5. هل (ت) يعدل زوجك(تك) ما (ت) يقوله لك مراعي(ة) بذلك شعورك و الحالة التي تكون(ين) عليها؟					
6. عندما تهتم بطرح سؤال هل تعلم زوجك(تك) موضوعه قبل أن تطرحه أنت ؟					
7. هل تتعرف على مشاعر زوجك(تك) من خلال حركات الوجه و الجسم ؟					
8. هل تتجنب أنت و زوجك(تك) مناقشة بعض المواضيع؟					
9. هل تعبر لك زوجك(تك) عن نفسها عن طريق نظرات العين أو حركات معينة؟					
10. هل تناقش أنت و زوجك(تك) الأشياء مع بعض قبل اتخاذ أي قرارات هامة					
11. هل تستطيع زوجك(تك) أن تعرف نوعية اليوم					

					الذي قضيته دون أن تسألك؟
					12. إذا كانت زوجك(تك) تريد أن تزور بعض الأصدقاء أو بعض الأقارب و أنت لا ترغب في صحبتهم فهل تخبرها بذلك؟
					13. هل تتناقش زوجك(تك) معك مسائل الجنس؟
					14. هل تستعمل أنت و زوجك(تك) كلمات لها معنى خاص بكما و غير مفهومة من طرف الأجانب؟
					15. إلى أي حد تغضب زوجك(تك) منك؟
					16. هل تستطيع أنت و زوجك(تك) التحدث في أكثر الأشياء قداسة بالنسبة لك دون الشعور بالضيق أو الجراح؟
					17. هل تتجنب الحديث مع زوجك(تك) في الأشياء التي تجعلك تبدو سيء المنظر ؟
					18. أثناء زيارتكما لبعض الأصدقاء تسمعان كلاما فتتبادلان النظرات فهل تفهمان بعضكما البعض ؟
					19. إلى أي حد يمكنك أن تفهم زوجك(تك) من خلال طريقة كلامها (رنين صوتها)؟
					20. إلى أي مدى تتحدث أنت و زوجك(تك) مع بعضكما البعض عن مشاكلكما الشخصية؟
					21. هل تشعر أن زوجك(تك) في معظم الأمور تعرف ما تحاول أنت أن تقوله؟
					22. هل تفضل أن تتحدث في أمور الخاصة مع زوجتك عوض شخص آخر؟
					23. هل تفهم معنى التعبيرات الوجهية لزوجك(تك) ؟

					24. إذا كنتما في زيارة ، لأحد الأصدقاء أو الأقرباء و بدأ أحدكما الحديث ليقول شيئاً هل يكمل الآخر الحديث دون الإحساس بأنه قطع حديث الآخر؟
					25. خلال مدة زواجكما هل تحدثتما مع بعضكما البعض عموماً في كل الأشياء؟

الملحق رقم (10) : البيانات الخام لمتغيرات الدراسة الأساسية قبل معالجتها عن طريق برنامج المعالجة (الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية. SPSS)

المستوى التعليمي	الجنس	إ-ز	ت-ز	ف ض ز	م-ض-ز	ف ض ع	م-ض-ع	العينة
4	2	73	80	1	10	1	9	.1
4	1	85	83	1	11	1	10	.2
3	1	84	83	2	12	1	10	.3
4	1	79	93	2	12	1	11	.4
3	2	85	82	2	12	1	10	.5
3	2	89	98	1	7	2	12	.6
1	2	82	101	1	10	2	12	.7
4	2	81	97	1	8	1	7	.8
4	2	84	109	1	6	2	12	.9
4	1	79	91	1	8	1	10	.10
3	1	89	84	1	11	1	8	.11
1	1	85	83	2	12	1	10	.12
3	1	79	55	2	12	2	15	.13
4	2	82	81	2	12	2	12	.14
3	1	89	85	2	12	1	7	.15
4	2	82	80	1	3	1	9	.16
5	1	83	80	1	2	1	5	.17
4	2	95	99	1	10	1	11	.18
4	2	74	88	1	7	1	9	.19
3	1	84	85	1	11	2	14	.20

4	2	103	90	2	13	2	12	.21
4	2	98	66	1	7	2	12	.22
3	2	82	92	2	13	1	7	.23
3	1	76	81	1	6	1	7	.24
1	2	88	55	1	11	1	10	.25
4	2	100	74	2	13	1	9	.26
3	1	101	84	1	4	1	6	.27
4	2	100	74	2	14	1	9	.28
3	2	103	80	1	9	1	7	.29
4	2	72	101	1	11	1	8	.30
4	2	84	90	1	9	1	4	.31
4	1	72	75	1	5	1	11	.32
3	2	79	95	2	14	2	15	.33
4	2	90	104	1	9	2	12	.34
4	2	61	99	1	3	1	7	.35
4	2	93	89	2	12	2	15	.36
3	1	83	93	1	7	1	6	.37
4	2	81	87	1	11	2	13	.38
3	1	86	88	1	10	1	7	.39
4	2	84	89	1	8	1	11	.40
4	2	75	101	1	5	1	11	.41
4	2	58	101	1	8	1	7	.42
4	2	74	86	1	4	1	5	.43
4	2	93	73	1	6	1	10	.44
2	2	68	82	1	10	1	10	.45
4	2	92	114	1	10	1	10	.46

4	1	94	108	1	10	1	9	.47
4	2	93	79	1	4	1	8	.48
2	2	37	82	2	12	2	16	.49
2	2	48	95	1	9	1	9	.50
2	1	72	98	1	10	1	10	.51
5	2	66	98	1	5	1	10	.52
3	2	101	80	1	6	1	4	.53
3	2	81	76	2	17	2	15	.54
2	2	76	100	1	9	2	13	.55
3	2	87	76	2	14	1	11	.56
3	2	92	81	2	14	1	9	.57
3	1	90	80	1	10	1	11	.58
4	1	84	87	1	8	1	9	.59
4	1	85	76	2	13	2	14	.60
3	2	91	81	1	9	2	13	.61
3	2	83	78	1	11	2	14	.62
3	1	88	83	1	8	1	5	.63
4	2	90	80	1	10	1	11	.64
4	2	86	80	1	5	2	12	.65
3	2	93	79	2	15	1	10	.66
3	1	79	79	1	11	1	6	.67
3	1	82	85	2	12	2	14	.68
4	2	81	83	2	13	2	16	.69
4	2	86	106	1	10	1	9	.70
3	2	74	114	1	6	1	11	.71
3	2	86	102	1	7	1	11	.72

4	2	87	92	1	6	1	6	.73
3	2	65	94	2	19	2	13	.74
5	2	100	96	1	6	1	7	.75
4	2	75	105	2	16	2	16	.76
4	2	104	87	1	3	1	8	.77
4	2	70	243	1	8	2	14	.78
4	2	74	92	1	7	2	16	.79
4	2	98	81	1	11	2	15	.80
4	2	46	119	2	15	1	11	.81
3	2	54	113	1	7	1	9	.82
1	2	80	172	2	12	1	11	.83
2	1	77	104	1	6	1	6	.84
2	2	91	98	1	6	1	10	.85
4	2	76	84	1	7	1	5	.86
3	2	86	99	1	3	1	4	.87
3	2	102	90	1	5	1	6	.88
4	2	80	103	1	11	2	12	.89
3	2	88	72	1	9	1	11	.90
3	2	80	92	1	11	1	10	.91
4	2	107	88	2	13	1	8	.92
5	1	76	78	1	4	1	9	.93
4	2	78	104	1	8	1	6	.94
3	1	50	100	1	7	2	14	.95
1	2	80	90	1	9	1	11	.96
3	2	85	79	1	10	1	7	.97
4	2	78	100	2	16	2	13	.98

3	2	92	82	1	7	1	9	.99
4	2	107	78	1	7	1	10	.100
4	2	86	92	1	9	1	11	.101
4	2	93	83	1	6	1	10	.102
5	1	105	82	1	6	1	7	.103
2	2	53	101	1	4	1	7	.104
2	1	59	101	1	11	2	13	.105
4	2	78	88	1	10	1	9	.106
3	2	77	103	2	14	2	18	.107
4	2	59	104	1	11	1	9	.108
1	1	94	85	1	4	1	7	.109
4	1	97	88	1	4	1	5	.110
4	2	99	86	1	6	1	2	.111
3	1	63	80	2	14	1	9	.112
3	2	85	113	1	5	1	8	.113
4	2	93	95	1	7	2	16	.114
4	2	78	103	2	16	2	15	.115
5	2	64	89	1	8	2	16	.116
4	2	68	100	2	16	1	10	.117
3	2	75	98	1	7	2	13	.118
4	2	35	101	2	15	1	8	.119
3	2	93	82	1	9	1	8	.120
4	1	56	98	1	10	1	9	.121
4	1	87	101	2	16	2	12	.122
4	2	77	84	1	8	1	9	.123
4	1	87	82	1	2	1	8	.124

4	2	90	88	1	9	1	10	.125
4	2	88	83	2	15	1	11	.126
4	2	80	102	2	13	1	11	.127
2	1	85	80	2	13	1	9	.128
4	2	78	48	2	13	1	9	.129
4	2	72	84	2	18	2	15	.130
3	1	80	88	1	6	1	8	.131
2	1	91	73	1	6	1	7	.132
3	2	98	102	1	9	2	13	.133
4	1	56	69	1	11	1	7	.134
4	2	75	98	2	19	2	17	.135
4	2	94	110	2	15	1	10	.136
4	2	73	98	1	11	1	10	.137
4	2	37	61	1	11	2	14	.138
3	2	117	108	2	19	2	20	.139
4	2	108	84	1	3	1	4	.140
4	2	102	97	1	4	1	8	.141
3	2	106	91	1	6	1	3	.142
3	1	47	106	2	19	2	19	.143
4	1	76	86	2	12	2	20	.144
3	1	88	106	2	19	2	20	.145
4	1	56	102	1	7	2	12	.146
4	2	76	69	1	2	2	12	.147
4	2	70	90	1	7	1	8	.148
3	1	83	78	2	14	2	12	.149
4	2	83	107	2	13	1	10	.150

3	2	85	90	1	8	1	5	.151
5	2	69	105	1	6	1	10	.152
4	2	90	79	1	8	1	6	.153
3	1	90	90	1	1	1	4	.154
4	3	86	98	2	13	2	18	.155
5	2	85	78	1	9	1	7	.156
4	2	82	128	2	12	2	13	.157
4	2	106	39	1	3	1	9	.158
4	2	71	69	1	11	2	15	.159
4	2	102	83	1	4	1	6	.160
3	1	102	86	1	6	1	10	.161
4	2	80	97	1	2	1	7	.162
5	1	109	63	1	10	1	7	.163
4	1	109	82	2	12	2	12	.164
2	1	60	106	2	19	2	18	.165
1	2	53	89	2	20	2	15	.166
4	2	63	93	1	9	1	10	.167
4	2	89	103	1	3	1	4	.168
3	2	95	82	1	7	1	7	.169
1	2	78	115	1	8	2	12	.170
3	2	74	97	2	13	2	17	.171
1	2	90	100	2	14	2	16	.172
3	1	79	113	1	5	1	10	.173
3	1	87	108	1	8	1	11	.174
4	2	78	105	1	6	2	15	.175
4	2	81	84	2	12	1	11	.176

4	2	84	88	2	12	1	9	.177
3	1	85	87	2	14	1	10	.178
4	2	76	120	2	13	2	17	.179
4	2	82	90	1	8	1	10	.180
3	2	65	78	1	11	2	12	.181
4	1	84	92	1	6	2	22	.182
1	2	74	156	2	14	2	12	.183
4	1	76	103	1	5	1	8	.184
5	2	85	81	1	5	1	8	.185
4	1	93	95	1	5	1	8	.186
5	2	93	94	1	9	1	7	.187
2	1	84	89	2	12	1	7	.188
1	2	82	83	1	7	1	6	.189
3	2	83	100	1	10	2	13	.190
4	2	80	93	1	8	1	9	.191
4	1	99	94	1	3	2	14	.192
4	2	91	97	2	16	1	11	.193
3	1	112	110	1	8	2	12	.194
3	2	108	86	1	3	1	9	.195
3	2	74	87	2	18	2	15	.196
4	2	96	100	2	14	2	19	.197
3	2	74	98	2	14	2	16	.198
1	2	92	85	1	5	1	10	.199
4	2	96	109	2	12	2	15	.200
4	2	103	98	1	6	1	5	.201
4	1	94	88	2	15	2	14	.202

3	1	89	86	2	12	2	13	.203
4	2	75	84	1	8	1	9	.204
4	2	86	93	1	11	2	12	.205
4	2	117	100	2	16	2	13	.206
3	1	83	89	2	12	2	12	.207
3	2	97	91	2	17	2	14	.208
2	2	73	93	1	5	1	8	.209
3	2	65	103	1	11	2	19	.210
3	2	95	86	2	16	2	20	.211
3	2	75	96	1	8	1	10	.212
1	2	77	93	1	10	2	15	.213
3	2	74	80	1	11	2	13	.214
4	1	82	82	2	14	2	18	.215
4	2	75	96	1	10	2	16	.216
4	2	54	98	1	9	2	12	.217
4	2	75	96	2	15	2	17	.218
3	2	83	74	1	10	2	12	.219
3	2	84	90	2	12	2	18	.220
2	2	72	101	2	19	2	15	.221
2	2	79	102	1	7	1	8	.222
4	1	72	110	1	7	1	11	.223
3	2	74	74	1	11	1	10	.224
3	2	77	85	2	12	2	13	.225
3	1	78	57	2	17	2	17	.226
4	2	70	82	1	10	2	17	.227
1	2	51	75	1	9	1	10	.228

4	2	66	101	2	13	2	13	.229
4	2	60	68	1	9	2	12	.230
3	1	75	55	1	11	2	16	.231
3	2	81	95	1	10	1	10	.232
3	2	89	99	1	11	1	11	.233
4	2	90	101	1	9		11	.234
4	1	89	95	1	11	1	9	.235
4	2	85	87	2	12	1	10	.236
4	2	88	100	1	11	1	10	.237
4	2	89	90	2	12	1	11	.238
3	1	89	132	1	11	1	11	.239
2	1	88	88	1	6	1	6	.240
4	4	94	93	1	7	1	10	.241
4	2	81	107	1	7	1	11	.242
4	2	56	98	2	17	2	17	.243
3	2	84	90	1	4	1	8	.244
4	2	64	90	1	5	1	4	245
4	2	95	87	1	7	1	11	246

الملحق رقم (11) : لمحة تعريفية بمدينة بسكرة.

تقع ولاية بسكرة في الجهة الجنوبية الشرقية من الجزائر، تبعد عن عاصمة البلاد بي 400 كلم حيث يحدها من الشمال ولاية باتنة التي تبعد حوالي 120 كلم، ومن الشمال الغربي ولاية المسيلة ب 310 كلم، ومن الشمال الشرقي ولاية خنشلة ب 200 كلم، ومن الغرب ولاية الجلفة ب 277 كلم، والجنوب الوادي ب 220 كلم.

تتربع ولاية بسكرة على مساحة إجمالية تقدر بنحو 20ر21671 كلم مربع. وتضم 33 بلدية موزعة على 12 دائرة إدارية، يقطنها 633234 ألف نسمة وبكثافة سكانية بمعدل 28 ساكن لكل كلم. ويقدر تعداد السكان المشتغلين ب 8808 منهم 22902 في الفلاحة و65181 في قطاعات أخرى. وهي بذلك من أكبر الولايات الجنوبية.

تتكون تضاريس الولاية من عناصر متباينة حيث تتمركز الجبال في شمال وتحتل مساحة هامة والسهول تمتد على محور شرق/غرب وتمثل سهوب لوطاية والدوسن وليوة وطولقة وسيدي عقبة وزربية الوادي وتتميز تلك المناطق بتربة عميقة وخصبة. أما الهضاب فتقع في الناحية الغربية من إقليم الولاية وتشمل دائرتي أولاد جلال وسيدي خالد فيما تغطي المنخفضات المناطق الجنوبية والشرقية من تراب المدينة وأهمها شط ملغيغ . في الصيف تكون درجة الحرارة مرتفعة نهار يتلائم سكانه مع مناخه الحار. وفي الشتاء يكون الجو معتدل بارد .

تعتبر منطقة الزيبان منطقة خصبة ومهدا للحضارة والعلوم والثقافة ومركزا للإشعاع الديني وقلعة خالدة في تاريخ ثورة نوفمبر التحريرية المجيدة التي حررت الوطن من عبودية المستعمر. تلقب الولاية بعروس الزيبان وبوابة الصحراء الكبرى. (من موسوعة كامل لولايات الجزائر) في 08 ديسمبر 2015. عن (<http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=7385.0;wap2>)

الملحق رقم (12): جدول توضيحي لأهم الفروق بين مفهومي مصدر الضبط والعزو السببي.

العزو السببي	وجهة الضبط
-يستمد مفهوم العزو السببي مرجعيته النظرية من أطروحة هايدر حول سيكولوجية العلاقات البيئشخصية وإدراك الغير.	-يستمد مفهوم وجهة الضبط اطاره النظري من أطروحة روترر في التعلم الاجتماعي
-العزو السببي عملية معرفية يسعى الفرد من خلالها إلى فهم السلوكات والمواقف والوقائع الناتجة عن تفاعلاته الاجتماعية بردها إلى مجموعة معينة من الأسباب.	-يتعلق متغير وجهة الضبط بإدراك ضبط التعزيز، حيث يحيل على مبدأي التوقع والضبط في ارتباطهما بكل ما له أثر على إنتاج أو توجيه سلوك.
-تشكل سيرورة العزو من جهة عملية تحليل سببي للعلاقة بين الأسباب والنواتج، ومن جهة ثانية تحليل على تفسير معلومات قائمة على الملاحظة انطلاقا من خبرات وتجارب الفرد العادية في الحياة الاجتماعية.	-يقوم الاعتقاد في مصدر ضبط التعزيزات بالنسبة للفرد من منطلق إدراكه وتفكيره وتمثلاته وما انتظم لديه من خبرات وما اكتسبه من ممارسات في الحياة.
-العزو بالنسبة للفرد لحظة رئيسة لتحليل الفعل واستنتاج الوقائع والأحداث مما يتيح للفرد تحديد سلوكاته وردود أفعاله تجاه الغير وتجاه مختلف الموضوعات البيئية.	-تعتبر وجهة الضبط متغيرا عاما لشخصية الفرد من جهة، ومتغيرا يخص نوعية ودرجة العلاقة السببية التي يقيمها الفرد فيما بين سلوكاته أو خصائصه الشخصية والنواتج أو التعزيزات الايجابية أو السلبية التي يحصل عليها.
-استنادا إلى متضمن الثنائية السببية لسيرورة العزو، تجد هذه الأخيرة معناها فيما يُدرك كأسباب داخلية تتعلق بالفرد أو كأسباب خارجية	-يستهدف موضوع وجهة الضبط كذلك التمييز بين الأفراد الذين يعطون أهمية للتفسيرات التي تشهد على إقامة سبب بنتيجة، أي بين تعزيز

تتعلق بعوامل بيئية.

حاصل وبعض العوامل الشخصية للفرد، وبين الأفراد الذين يعطون تفسيرات تشهد بالدور السببي لعوامل تنفلت من ضبط وتحكم الفرد.

-الصلة بين الثنائية السببية لسيرورة العزو وبين الفرد في ديناميتها، تحيل على معاني متباينة بالنسبة للفرد المدرك فيما إذا كان فاعلا في الموقف المرتبط بموضوع العزو أو ملاحظا فيه فقط.

-يتحدد اتجاه التعاطي السببي لدى الأفراد في سيرورة وجهة الضبط بناء على العلاقة السببية التي يقيمون عليها ارتباط سلوكياتهم بتعزيزات معينة.

-يشير العزو إلى سببية تتعلق بالسلوك والوقائع

-تشير وجهة الضبط إلى سببية تتعلق بالتعزيز

-يشير العزو إلى التفسيرات والأحكام المقدمة من طرف الأفراد بكيفية بعدية، أي تفسيرات وأحكام لما يأتي من التجربة إذ يتعلق الأمر بمصادر السببية بمعرفة ما إذا كانت الأسباب تدرك على أن موقعها يتحدد في الفرد (عزو داخل) أو خارجه عنه (عزو خارجي)

-يتعلق مفهوم وجهة الضبط بالاعتقاد والتوقع في التعزيزات من حيث مصادرها ومآلها بكيفية قبلية، في استقلال على التعزيز الذي يتم الحصول عليه في موقف معين، أي أن التقييم والحكم يستندان إلى توقع أو اعتقاد سابق لتجربة الأفراد.